جامعــة عيــن شمــس
كليـــة الهندســـة
قسم التخطيط والتصميم العمراني

التـوازن الحضـري الريفـي

بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في الهندسة المعمارية – تخطيط عمراني

إعداد
م. أحمد محمود عبد العال طعيمة
مدرس مساعد بقسم التخطيط والتصميم العمراني

تحت إشراف
أ.د. يوهانسن يحي محمد عيد
أستاذ التخطيط ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث سابقًا

د. محمد عبد الكريم صالحين
أستاذ مساعد بقسم التخطيط والتصميم العمراني

القاهرة
نوفمبر ٢٠١٢

إقرار

هذه الرسالة مقدمة في جامعة عين شمس للحصول على درجة الدكتوراة في الهندسة المعمارية – قسم التخطيط والتصميم العمراني.

إن العمل الذي تحويه هذه الرسالة قد تم إنجازه بمعرفة الباحث في قسم التخطيط والتصميم العمراني في الفترة من مايو ٢٠٠٨ وحتى مارس ٢٠١٢.

هذا ولم يتقدم بأي جزء من هذا البحث لنيل أي مؤهل أو درجة علمية لأي كلية أو معهد علمي آخر.

وهذا إقرار مني بذلك،،،

التوقيع:

الباحث: أحمد محمود عبد العال طعيمة

التاريخ: / /

جامعــة عيــن شمــس
كليـــة الهندســـة
قسم التخطيط والتصميم العمراني

رسالة دكتوراة:

أسم الطالب: أحمد محمود عبد العال طعيمة

عنوان الرسالة: التوازن الحضري الريفي

أسم الدرجة: الدكتوارة

لجنة الإشراف:

أ.د. يوهانسن يحيى عيد أستاذ التخطيط ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث سابقًا

د. محمد عبد الكريم صالحين أستاذ مساعد بقسم التخطيط والتصميم العمراني

لجنة الحكم:

أ.د. حسني عزيز الرحمن أستاذ التخطيط وعميد كلية تصاميم البيئة جامعة الملك عبد العزيز سابقًا

أ.د. شفق العوضي الوكيل أستاذ التخطيط ورئيس قسم التخطيط والتصميم العمراني سابقًا

أ.د. يوهانسن يحيى عيد أستاذ التخطيط ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث سابقًا

د. محمد عبد الكريم صالحين أستاذ مساعد بقسم التخطيط والتصميم العمراني

تاريخ المناقشة:٢٠١٢/١١/٢٩

الدراسات العليا:

ختم الإجازة **أجيزت الرسالة بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

/ / **/ /**

ملخص البحث

أحمد محمود عبد العال طعيمة، التوازن الحضري الريفي، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في الهندسة المعمارية - تخطيط عمراني، جامعة عين شمس - كلية الهندسة - قسم التخطيط والتصميم العمراني.

اتجه العالم بشكل سريع نحو التحضر خلال الفترة التي واكبت الثورة الصناعية، حيث مثلت المراكز الحضرية الوسيلة الرئيسية للاستفادة من الحركات الاقتصادية الواسعة التي تزامنت مع النمو السريع للتصنيع. وقد سيطرت ظاهرة انحسار الريف في مواجهة الزحف الحضري على معظم دول العالم ومنها مصر، خاصةً في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، نتيجة مجموعة علاقات تفاعلية بين الحضر والريف. ورغم ما يبدو ظاهرًا من أن هذا الاتجاه قابل للاستمرار، إلا أن مشكلات الحياة الحضرية، إضافةً إلى التطور في مجال الاتصالات والمواصلات. قد تؤدى إلى إعادة النظر في انتشار الحضر على المستوى العالمي، الأمر الذي قد يدفع العديد من الحكومات إلى إعادة توزيع الموارد والاستثمارات بين الحضر والريف.

في هذا الصدد ظهرت ضرورة إيجاد صيغة مشتركة للتواصل والتكامل بين كل من الحضر والريف، وتحقيق التوازن فيما بينهما الذي يمكن تعريفه على أنه الحالة التي يتناسب فيها حجم سكان الحضر والريف مع الأنشطة الاقتصادية القائمة في كلٍ منهما والمناسبة لظروفهما، في إطار استغلال متوازن ومستدام للموارد. فتوسع الحضر على حساب الريف بشكل غير متوازن ما هو إلا نتيجة لمجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، قد تؤدي في النهاية إلى تشويه عمراني وينتج عنها سلسلة من التأثيرات السلبية لكل من الحضر والريف. يدفع ذلك نحو ضرورة إيجاد علاقة متوازنة بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية في إطار تنمية إقليمية متوازنة، تكفل الترابط والتكامل بين الخطط التنموية في الحضر والريف.

يهدف البحث إلى تناول هذ القضية من خلال القيام بمجموعة من التحليلات الإحصائية لمكونات المتصل الحضري الريفي المصري. وذلك بعد تحديد الأطر والأوضاع العامة التي يتحقق من خلالها التوازن. واستخلاص مجموعة مؤشرات ترصد حالة التوازن بين الحضر والريف، والتي يمكن أن تستعمل كمؤشرات إرشادية لخطط وبرامج التنمية القومية والإقليمية. حيث يفترض البحث إمكانية تقدير درجة التوازن الحضري الريفي، وترجمتها إلى قيم وعلاقات موضوعية من خلال مجموعة من المؤشرات، اعتمادًا على مجموعة متغيرات سكانية واجتماعية واقتصادية ومكانية. وأن هذا التقدير يمكن أن يكون قابل للتحديث بشكل دوري، مما يساعد في تحديد مسارات التنمية الإقليمية وتعديلها بما يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة.

يتكون البحث من سبعة فصول، حيث يشتمل الأول على المقدمة وعرض المفاهيم الأساسية للبحث، أما الثاني فيتناول قضايا التنمية الإقليمية، والثالث يحلل مفهوم التوازن الحضري الريفي، والرابع يستعرض الجهود والتجارب الدولية لتحقيق التوازن الحضري الريفي. بينما يحتوي الفصل الخامس على دراسة حالة للمتصل المصري، والسادس يقوم بتحليل التوازن للمتصل المصري، ويأتي الفصل السابع والأخير لاستخلاص النتائج.

الكلمات المفتاحية: التوازن الحضري الريفي، التنمية الإقليمية، المؤشرات الإقليمية، الحضر والريف، التنمية الإقليمية المتوازنة، التنمية الحضرية، التنمية الريفية.

شكر

أتوجه بجزيل الشكر إلى السادة الأساتذة الذين قاموا بالإشراف

وهم:

أ.د. يوهانسن يحيى عيد أستاذ التخطيط ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث سابقًا

د. محمد عبد الكريم صالحين أستاذ مساعد بقسم التخطيط والتصميم العمراني

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة الحكم

وهم:

أ.د. حسني عزيز الرحمن أستاذ التخطيط وعميد كلية تصاميم البيئة جامعة الملك عبد العزيز سابقًا

أ.د. شفق العوضي الوكيل أستاذ التخطيط ورئيس قسم التخطيط والتصميم العمراني سابقًا

أ.د. يوهانسن يحيى عيد أستاذ التخطيط ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث سابقًا

د. محمد عبد الكريم صالحين أستاذ مساعد بقسم التخطيط والتصميم العمراني

كما أشكر كل من ساعد في إتمام البحث من أفراد أو هيئات.

إهداء

إلى أرواح شهداء ومصابي ثوراتنا العربية المجيدة،
الذين نادوا من بين ما نادوا بالعدالة الاجتماعية،
التي هي الإطار الأساسي للتوازن الحضري الريفي.

فهرس الموضوعات

الفصل الأول: المقدمـــة والمفاهيـــم الأساسيـــة للبحـــث ١
١-١ المقدمة ٣
١-١-١ المشكلة البحثية وأهمية البحث ٤
١-١-٢ أهداف البحث وتساؤلاته ٤
١-١-٣ فرضية البحث ومنهجيته ٥
١-١-٤ محددات البحث ٥
١-١-٥ هيكل البحث ٦
١-٢ المفاهيم الأساسية للبحث ٧
١-٢-١ الإقليم ٧
١-٢-٢ الشبكة العمرانية الإقليمية ٩
١-٢-٢-١ مكونات الشبكة العمرانية الإقليمية ٩
١-٢-٢-٢ أنماط التوزيع المكاني لمكونات الشبكة العمرانية الإقليمية ١١
١-٢-٣ الحضر والريف ١٣
١-٢-٣-١ المحلة العمرانية ١٦
١-٢-٣-٢ درجات العمران ١٧
١-٢-٣-٣ أسس ومعايير تصنيف الحضر والريف ١٩
١-٢-٣-٤ التحضر ٢٢
١-٢-٣-٥ المتصل الحضري الريفي ٢٤

الفصل الثاني: التنميـــة الإقليميـــة ٢٧
٢-١ مقدمة الفصل الثاني ٢٩
٢-٢ المفاهيم العامة للتنمية الإقليمية ٢٩
٢-٢-١ التنمية ٢٩
٢-٢-١-١ تطور مفهوم التنمية ٣٠
٢-٢-١-٢ التنمية المستدامة ٣٢
٢-٢-٢ التنمية الإقليمية ٣٣
٢-٣ تطور التنمية الإقليمية ٣٤
٢-٣-١ التنمية الإقليمية القطاعية ٣٤
٢-٣-٢ التنمية الإقليمية الشاملة ٣٦
٢-٣-٣ التنمية الإقليمية المتوازنة ٣٧
٢-٣-٤ تحليل مراحل تطور التنمية الإقليمية ٣٩
٢-٤ اتجاهات التنمية الإقليمية ٤٠
٢-٤-١ أقطاب النمو ومراكز الخدمة ٤٠
٢-٤-١-١ الوظائف الحضرية في التنمية الريفية ٤٠
٢-٤-١-٢ تعزيز المدن الثانوية ٤١
٢-٤-٢ برامج التصنيع الريفي ٤٢
٢-٤-٣ برامج التنمية الريفية المتكاملة ٤٣
٢-٤-٤ الشبكات الإقليمية المكانية ٤٣
٢-٥ إجراءات وشروط التنمية الإقليمية ٤٥
٢-٥-١ الحوكمة والتطوير المؤسسي ٤٥

٢-٥-٢ تحديد القضايا المشتركة بين الأقاليم ٤٧
٢-٥-٣ تخطيط التنمية الإقليمية ٤٩
٢-٦ ملخص الفصل الثاني ٥٢

الفصل الثالث: التـــــــــــوازن الحضري الريفـــي ٥٣
٣-١ مقدمة الفصل الثالث ٥٥
٣-٢ أطر التوازن الحضري الريفي ٥٥
٣-٢-١ تطور العلاقات بين الحضر والريف ٥٧
٣-٢-١-١ العوامل المؤثرة في تطور العلاقات بين الحضر والريف ٥٨
٣-٢-١-٢ مظاهر تطور العلاقات بين الحضر والريف ٥٩
٣-٢-٢ التوازن الحضري الريفي ومعطياته في الدول المتقدمة والنامية ٦١
٣-٢-٢-١ المعطيات السكانية والاجتماعية ٦٣
٣-٢-٢-٢ المعطيات الاقتصادية ٦٤
٣-٢-٢-٣ المعطيات المكانية ٦٥
٣-٣ العوامل المؤثرة على التوازن الحضري الريفي ٦٧
٣-٣-١ العوامل السياسية والإدارية ٦٧
٣-٣-١-١ تنمية الأراضي ٦٧
٣-٣-١-٢ النزاعات وعدم الاستقرار ٦٨
٣-٣-١-٣ تدفق المعلومات ٦٩
٣-٣-٢ العوامل الديموجرافية والإجتماعية ٧٠
٣-٣-٢-١ الهجرة الريفية الحضرية ٧٠
٣-٣-٢-٢ التحضر السريع ٧٣
٣-٣-٣ العوامل الاقتصادية ٧٣
٣-٣-٣-١ التغير الهيكلي الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الداعمة ٧٤
٣-٣-٣-٢ تدفق رأس المال وديناميكيات الفقر ٧٦
٣-٣-٤ العوامل البيئية والطبيعية ٧٨
٣-٣-٤-١ استخدام الموارد الطبيعية وتدفق النفايات ٧٨
٣-٣-٤-٢ نقص فرص الحصول على الموارد البيئية ٧٩
٣-٤ مظاهر عدم التوازن الحضري الريفي ٨١
٣-٤-١ اختلال التوازن البشري الاقتصادي ٨١
٣-٤-١-١ مخصصات رأس المال البشري ٨٢
٣-٤-٢ سوء توزيع الدخل ٨٣
٣-٤-٢-١ عدم التجانس داخل الدولة ٨٤
٣-٤-٣ التحضر والتريف ٨٥
٣-٤-٣-١ المناطق شبه الحضرية ٨٥
٣-٥ وسائل تحقيق التوازن الحضري الريفي وآلياته ٨٧
٣-٥-١ إدارة القضايا الملحة لكلٍ من الحضر والريف ٨٧
٣-٥-١-١ تطوير وتنفيذ السياسات الريفية الحضرية الفعالة ٨٨
٣-٥-١-٢ القيمة السياسة المضافة للتوازن الحضري الريفي ٨٩
٣-٥-٢ التكامل الحضري الريفي ٩٠
٣-٥-٢-١ محاور وسياسات التكامل بين الحضر والريف ٩١
٣-٥-٢-٢ وسائل تحقيق التكامل بين الحضر والريف ٩٢

٣-٥-٣ تطوير المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة ٩٣
٣-٥-٣-١ دور المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية وأهميتها ٩٤
٣-٥-٣-٢ مستويات السياسات التي تؤثر على المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة..... ٩٦
٣-٦ ملخص الفصل الثالث ٩٨

الفصل الرابع: الجهـــــود والتجـــــارب الدوليـــــــة لتحقيـــــق التـــوازن الحضــري الريفــي ٩٩

٤-١ مقدمة الفصل الرابع ١٠١
٤-٢ الجهود الدولية لتحقيق التوازن الحضري الريفي ١٠١
٤-٢-١ إعلان مراكش (العلاقة الترابطية بين الحضر والريف من أجل التنمية المستدامة) ١٠١
٤-٢-٢ تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٨ (الزراعة من اجل التنمية) ١٠٣
٤-٢-٢-١ الزراعة كإطار تنموي للتوازن الحضري الريفي ١٠٤
٤-٢-٢-٢ الزراعة والاقتصاد الريفي الديناميكي ١٠٦
٤-٢-٢-٣ دور الزراعة في الحد من فجوة الدخل بين الريف والحضر والفقر الريفي ١٠٨
٤-٢-٢-٤ دور الزراعة في العمالة وكشبكة أمان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٠٨
٤-٢-٣ حالة التوازن الحضري الريفي في المجموعات المختلفة من دول العالم..... ١١٠
٤-٢-٣-١ تصنيف اقتصاديات الدول ١١٠
٤-٣ نماذج عالمية لتحقيق التوازن الحضري الريفي..... ١١٢
٤-٣-١ تجربة الصين (التوازن الحضري الريفي) ١١٢
٤-٣-١-١ الإطار الاقتصادي..... ١١٢
٤-٣-١-٢ استراتيجية التنمية ١١٣
٤-٣-١-٣ الرصد والتقييم..... ١١٤
٤-٣-٢ تجربة أيرلندا (التنمية الإقليمية المتوازنة)..... ١١٧
٤-٣-٢-١ الإطار التخطيطي ١١٨
٤-٣-٢-٢ الاستراتيجيات والسياسات..... ١١٩
٤-٣-٢-٣ إجراءات وآليات التنمية..... ١٢٢
٤-٣-٢-٤ المتابعة..... ١٢٤
٤-٣-٣ تجربة الهند (اللامركزية من أجل التنمية الريفية والحضرية) ١٢٥
٤-٣-٣-١ الإطار التشريعي لحل مشكلة العمران ١٢٥
٤-٣-٤ تجربة كوريا (المدينة الريفية الحضرية المتكاملة) ١٢٦
٤-٣-٥ تجربة إندونيسيا (مكافحة الفقر من خلال الروابط الريفية الحضرية)..... ١٢٧
٤-٣-٥-١ تجميع الأراضي ١٢٩
٤-٣-٦ تجربة تايلاند (دعم المزارعين دون قاعدة مالية قوية)..... ١٣٠
٤-٣-٧ تجربة غانا (نجاح في الحد من الفقر) ١٣١
٤-٤ الدروس المستفادة والمؤشرات المستخلصة من التجارب الدولية للتوازن الحضري الريفي..... ١٣٢
٤-٤-١ القضايا الأساسية..... ١٣٢

٤-٤-١-١ البنية الأساسية للأراضي والموارد الطبيعية ١٣٢
٤-٤-١-٢ بناء القدرات من أجل تحسين العلاقات التبادلية بين الحضر والريف .. ١٣٣
٤-٤-٢ المؤشرات المستخلصة ١٣٧
٤-٤-٢-١ المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية ١٣٧
٤-٤-٢-٢ المؤشرات المكانية والبيئية ١٣٩
٤-٥ ملخص الفصل الرابع ١٤١

الفصل الخامس: المتصل الحضري الريفي المصري ١٤٣
٥-١ مقدمة الفصل الخامس ١٤٥
٥-٢ مكونات المتصل الحضري الريفي المصري وملامحه ١٤٥
٥-٢-١ الملامح الاجتماعية والاقتصادية ١٤٨
٥-٢-١-١ التركيب السكاني ١٤٨
٥-٢-١-٢ الأوضاع الاجتماعية للسكان ١٤٩
٥-٢-١-٣ الأوضاع الاقتصادية للسكان ١٥٢
٥-٢-٢ الملامح العمرانية والبيئية ١٥٤
٥-٢-٢-١ نسق الاستيطان العمراني ١٥٤
٥-٢-٢-٢ أوضاع العمران ١٥٧
٥-٣ المؤثرات والعلاقات داخل المتصل الحضري الريفي المصري ١٦٣
٥-٣-١ المؤثرات الطبيعية ١٦٤
٥-٣-١-١ جيومورفولوجية مصر ١٦٤
٥-٣-١-٢ قزمية الحيز المعمور ١٦٤
٥-٣-٢ المؤثرات البشرية ١٦٥
٥-٣-٢-١ النمو السكاني ١٦٥
٥-٣-٢-٢ التضخم الحضري ١٦٧
٥-٣-٢-٣ السياسات والاستثمارات ١٦٨
٥-٣-٣ العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الحضر والريف ١٧٠
٥-٣-٣-١ القطاع الزراعي والتصنيع ١٧٠
٥-٣-٣-٢ الحراك السكاني بين الريف والحضر ١٧١
٥-٣-٤ اختلال العلاقات المؤثرة على المتصل الحضري الريفي المصري ١٧٤
٥-٤ الفجوات التنموية داخل المتصل الحضري الريفي المصري ١٧٦
٥-٤-١ وضع التنمية البشرية في مصر ١٧٧
٥-٤-١-١ تطور مؤشرات التنمية البشرية ١٧٧
٥-٤-٢ الفجوة بين الحضر والريف ١٧٩
٥-٤-٣ الفجوة بين المحافظات في الأقاليم المختلفة ١٨١
٥-٤-٤ التوزيع المكاني للمناطق الفقيرة في مصر (خريطة الفقر) ١٨٣
٥-٤-٤-١ العلاقة بين التوزيع المكاني والعمري للفقر ١٨٥
٥-٥ أطر التنمية الإقليمية في مصر ١٨٧
٥-٥-١ الأطر القانونية والتنظيمية ١٨٧
٥-٥-٢ الأطر المرجعية لمخططات التنمية الإقليمية ١٨٩
٥-٦ نتائج الفصل الخامس ١٩٢

الفصل السادس: تحـــليل التـــــوازن للمتصل المصـــري ١٩٣
٦-١ مقدمة الفصل السادس ١٩٥

٦-٢ المتغيرات الحاكمة للمتصل الحضري الريفي المصري ١٩٥
٦-٢-١ تحديد المتغيرات المكونة لمؤشرات التوازن الحضري الريفي ١٩٦
٦-٣ مؤشرات التوازن الحضري الريفي في مصر ٢٠١
٦-٣-١ مجموعة المؤشرات السكانية ٢٠٣
٦-٣-٢ مجموعة المؤشرات الاجتماعية ٢٠٥
٦-٣-٣ مجموعة المؤشرات الاقتصادية ٢١٠
٦-٣-٤ مجموعة المؤشرات المكانية ٢١٦
٦-٣-٥ مؤشر التنمية البشرية ٢٢٢
٦-٣-٦ المؤشر المجمع للتوازن الحضري الريفي ٢٢٣
٦-٤ تحليل مؤشرات التوازن الحضري الريفي في مصر ٢٢٥
٦-٤-١ تحليل درجة التوازن لمؤشرات التوازن الحضري الريفي ٢٢٦
٦-٤-٢ التحليل العنقودي للمحافظات طبقًا لمؤشرات التوازن الحضري الريفي ٢٢٨
٦-٥ ملخص الفصل السادس ٢٣٢

الفصل السابع: النتائج ٢٣٥
٧-١ الإطار الفكري لتحقيق التوازن الحضري الريفي ٢٣٧
٧-٢ استخدام مؤشرات التوازن الحضري الريفي كأداة للتنمية الإقليمية المتوازنة ٢٣٨
٧-٣ التحليل المكاني لمواقع التدخل ٢٤٠
٧-٤ االنتائج العامة للبحث ٢٤٣

المصادر والمراجع ٢٤٧
المراجع ٢٤٩
أولًا: باللغة العربية ٢٤٩
ثانيًا: باللغة الإنجليزية ٢٥٢
ثالثًا: مواقع معلومات ٢٦١

الملاحق ٢٦٣
ملحق رقم (١) تحديد المتغيرات الحاكمة للمتصل الحضري الريفي المصري
وحساب قيمة مؤشـرات التـــوازن والمتغيرات المكونة لها ٢٦٥
ملحق رقم (٢) التحليلات الإحصائية الرئيسية المستخدمة في تحليل المؤشرات ٢٧٩
ملحق رقم (٣) تعريف دليل التنمية البشرية وطريقة حسابه ٢٨٢
ملحق رقم (٤) بيانات وتعريفات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٠٦ .... ٢٨٥

فهرس الجداول

جدول رقم (١-١) هيكل البحث ٦
جدول رقم (١-٢) مقارنة تحليلية لأهم أسس ومعايير التصنيف إلى حضر وريف ٢١
جدول رقم (٢-١) مقارنة مراحل التنمية الإقليمية الثلاثة..... ٣٩
جدول رقم (٢-٢) إجراءات الحوكمة والتطوير المؤسسي للتنمية الإقليمية على المستويات المختلفة ٤٧
جدول رقم (٢-٣) نتائج الفصل الثاني ٥٢
جدول رقم (٣-١) تطور نسبة سكان الحضر وأعداد التجمعات العمرانية أكثر من مليون نسمة على المستوى العالمي، ١٩٥٠ – ٢٠٥٠ ..... ٥٦
جدول رقم (٣-٢) تطور نسبة الفقر الريفي ومساهمة القطاع الريفي في التغير في الفقر الكلي في مناطق العالم المختلفة بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢..... ٧٧
جدول رقم (٣-٣) نتائج الفصل الثالث ٩٨
جدول رقم (٤-١) خصائص مجموعات الدول ١١١
جدول رقم (٤-٢) مصفوفة المؤشرات للخطة الخمسية الحادية عشرة للصين..... ١١٥
جدول رقم (٤-٣) مؤشرات المخرجات والنتائج للخطة الخمسية للصين..... ١١٦
جدول رقم (٤-٤) مؤشرات المدخلات للخطة الخمسية للصين..... ١١٦
جدول رقم (٤-٥) أهداف ومؤشرات التنفيذ ١٢٤
جدول رقم (٤-٦) نتائج الفصل الرابع ١٤١
جدول رقم (٥-١) المتغيرات السكانية للمتصل الحضري الريفي المصري خلال الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٦ ..... ١٤٧
جدول رقم (٥-٢) التركيب النوعي والعمري لسكان الحضر والريف في مصر عام ٢٠٠٦ ..... ١٤٨
جدول رقم (٥-٣) الأوضاع الاجتماعية الرئيسية للسكان في مصر عام ٢٠٠٦ ..... ١٥٠
جدول رقم (٥-٤) الأوضاع الاقتصادية الرئيسية للسكان في مصر عام ٢٠٠٦ ..... ١٥٢
جدول رقم (٥-٥) أنواع المباني وأوضاعها في مصر عام ٢٠٠٦ ..... ١٥٧
جدول رقم (٥-٦) مكونات المباني في مصر عام ٢٠٠٦ ..... ١٦٠
جدول رقم (٥-٧) اتصال المباني بالمرافق في مصر عام ٢٠٠٦ ..... ١٦١
جدول رقم (٥-٨) تطور أعداد سكان الحضر والريف في مصر خلال الفترة ١٩٥٠ إلى ٢٠٥٠ ..... ١٦٦
جدول رقم (٥-٩) توزيع الفئات الحجمية للمدن المصرية وأعداد سكانها ١٦٧
جدول رقم (٥-١٠) تطور معدلات الهجرة الداخلية لمحافظات الجمهورية ١٩٩٦- ٢٠٠٦..... ١٧٣
جدول رقم (٥-١١) تطور مؤشرات التنمية البشرية في مصر بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٠ ..... ١٧٨
جدول رقم (٥-١٢) تطور الفجوة بين الحضر والريف خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٠ ..... ١٧٩
جدول رقم (٥-١٣) مقارنة لقيم بعض المؤشرات بين الحضر والريف ١٨٠
جدول رقم (٥-١٤) الاتجاهات الإقليمية لمؤشرات التنمية البشرية لمصر خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠ ..... ١٨٢
جدول رقم (٥-١٥) التوزيع الجغرافي للقرى الأكثر فقرًا..... ١٨٤

جدول رقم (٥-١٦) معدلات الفقر وفقًا للمناطق والفئة العمرية ١٨٥
جدول رقم (٥-١٧) العلاقة بين الأبعاد المختلفة للحرمان..... ١٨٦
جدول رقم (٥-١٨) المستويات المختلفة للحرمان بين الشباب..... ١٨٦
جدول رقم (٥-١٩) نتائج الفصل الخامس ١٩٢
جدول رقم (٦-١) المتغيرات المكونة لمؤشرات التوازن الحضري الريفي ١٩٧
جدول رقم (٦-٢) أعداد السكان ونسبة الحضر والريف لمجموعتي المحافظات..... ٢٠٢
جدول رقم (٦-٣) قيمة مؤشرات التوازن الحضري الريفي والمتغيرات المكونة لها..... ٢٠٢
جدول رقم (٦-٤) القيم الرئيسية للمؤشر المجمع للتوازن الحضري الريفي..... ٢٢٥
جدول رقم (٦-٥) نوع التمييز ودرجة التوازن لمؤشرات التوازن الحضري
الريفي المصري ٢٢٧
جدول رقم (٦-٦) أعداد السكان ونسبة سكان الحضر والريف في محافظات
المجموعتين الناتجتين من التحليل العنقودي لقيمة مؤشرات
التوازن الحضري الريفي..... ٢٢٨
جدول رقم (٦-٧) المتوسط العام والقيمة العظمى والصغرى لمؤشرات التوازن
الحضري الريفي على مستوى مجموعتي المحافظات ٢٢٩
جدول رقم (م١-١) الارتباط بين المتغيرات المختلفة الحاكمة للمتصل الحضري
الريفي المصري ٢٦٥
جدول رقم (م١-٢) قيم مؤشرات التوازن الحضري الريفي والمتغيرات المكونة لها..... ٢٧٤
جدول رقم (م٣-١) القيم القصوى والدنيا لأدلة الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية..... ٢٨٢

فهرس الأشكال

شكل رقم (١-١) المكونات الأساسية للشبكة العمرانية ٩
شكل رقم (١-٢) العلاقات التفاعلية للشبكة العمرانية الإقليمية ١١
شكل رقم (١-٣) نماذج لأنماط التوزيع المكاني لمكونات الشبكة العمرانية الإقليمية في مصر ١٣
شكل رقم (٢-١) مراحل تطور التنمية الإقليمية في الدول المتقدمة والنامية ٣٤
شكل رقم (٢-٢) الترابطات بين التجمعات العمرانية داخل الشبكة الإقليمية المكانية ٤٥
شكل رقم (٣-١) نمو أعداد السكان في الأقاليم الأكثر تقدمًا والأقل تقدمًا ٥٦
شكل رقم (٣-٢) شكل توضيحي لنمط من انماط الحركة بين البيئة الريفية والبيئة الحضرية ٥٨
شكل رقم (٣-٣) تحول استخدامات الأراضي في الريف كمظهر من مظاهر التفاعل بين الحضر والريف ٦٠
شكل رقم (٣-٤) تحليل التوازن الحضري الريفي في الدول المتقدمة والنامية ٦٢
شكل رقم (٣-٥) تحليل الانحدار لمعدل التحضر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي عام ١٩٩٧ ..... ٦٥
شكل رقم (٣-٦) المناطق اللارسمية حول القاهرة الكبرى ٦٦
شكل رقم (٣-٧) ديناميكيات حركة السكان بين التجمعات الحضرية والريفية في الدول النامية ٧٢
شكل رقم (٣-٨) الاستغلال الاقتصادي السلبي للأراضي الريفية حول التجمعات الحضرية ٧٥
شكل رقم (٣-٩) ديناميكيات الفقر الريفي والحضري ٧٧
شكل رقم (٣-١٠) البصمة البيئية لمدينة أوروبية ذات تعداد سكاني يبلغ مليون نسمة ٧٨
شكل رقم (٣-١١) الفجوة بين الريف والحضر في مستوى التعليم في مناطق العالم المختلفة ٨٢
شكل رقم (٣-١٢) معدلات الفقر الريفي وأعداد فقراء الريف لمختلف مناطق العالم بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢ ..... ٨٣
شكل رقم (٣-١٣) تفاوت معدلات الفقر بين الحضر والريف لمختلف مناطق العالم بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢ ..... ٨٤
شكل رقم (٣-١٤) مثال لمظاهر التحضر والتريف في مصر ٨٥
شكل رقم (٣-١٥) حوكمة قضايا الترابط الحضري الريفي ٨٨
شكل رقم (٣-١٦) توازن التوزيع الإقليمي كأحد آليات التوازن الحضري الريفي ٩٤
شكل رقم (٣-١٧) التفاعلات الإيجابية والسلبية بين الريف والحضر والتنمية الإقليمية ٩٧
شكل رقم (٤-١) الانفاق العام على الزراعة ومساهمتها في الناتج المحلي ١٠٥
شكل رقم (٤-٢) المساعدات للصادرات والورادات الزراعية ١٠٦
شكل رقم (٤-٣) الأهداف الأربعة لبرامج الزراعة من أجل التنمية ١٠٧
شكل رقم (٤-٤) تصنيف الدول بناءًا على مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي ونسبة فقراء المناطق الريفية إلى إجمالي الفقراء ١١١
شكل رقم (٤-٥) تطور مؤشر انتشار الفقر في الصين ١١٢
شكل رقم (٤-٦) تطور مؤشر جيني في الصين ١١٣
شكل رقم (٤-٧) استراتيجية التنمية المكانية لإقليم الحدود (ايرلندا) ١٢٢
شكل رقم (٤-٨) توفير الخدمات على المستويات التخطيطية المختلفة ١٢٣

شكل رقم (٥-١) التقسيم الإداري لمصر ١٤٥
شكل رقم (٥-٢) مكونات المتصل الحضري الريفي المصري..... ١٤٦
شكل رقم (٥-٣) توزيع سكان المحافظات بين الحضر والريف ١٤٧
شكل رقم (٥-٤) التركيب النوعي والعمري لسكان محافظات الجمهورية المختلفة..... ١٤٩
شكل رقم (٥-٥) أوضاع التعليم في محافظات الجمهورية..... ١٥١
شكل رقم (٥-٦) الحالة الزواجية لسكان المحافظات ١٥١
شكل رقم (٥-٧) أوضاع العمل في محافظات الجمهورية ١٥٣
شكل رقم (٥-٨) النشاط الاقتصادي لسكان المحافظات ١٥٤
شكل رقم (٥-٩) تصنيف المساحات المأهولة وغير المأهولة في المحافظات ١٥٥
شكل رقم (٥-١٠) نمط التوزيع العمراني في الدلتا (محافظة المنوفية) ١٥٥
شكل رقم (٥-١١) نمط التوزيع العمراني في الصعيد (محافظة سوهاج)..... ١٥٦
شكل رقم (٥-١٢) تصنيف المباني تبعًا لأنواعها على مستوى المحافظات..... ١٥٨
شكل رقم (٥-١٣) الأوضاع الحالية للمباني بالمحافظات ١٥٩
شكل رقم (٥-١٤) تصنيف مكونات المباني العادية بالمحافظات..... ١٦٠
شكل رقم (٥-١٥) اتصال المباني بالمرافق المختلفة على مستوى المحافظات..... ١٦٢
شكل رقم (٥-١٦) التقسيمات الجيوموفولوجية لمصر ١٦٤
شكل رقم (٥-١٧) تطور أعداد سكان الحضر والريف في مصر خلال الفترة
١٩٥٠ إلى ٢٠٥٠..... ١٦٦
شكل رقم (٥-١٨) توزيع الفئات الحجمية للمدن المصرية وأعداد سكانها ١٦٨
شكل رقم (٥-١٩) توزيع الاستثمارات القومية على الأقاليم في الخطة الخمسية
٢٠٠٢/٢٠٠٧ ..... ١٦٩
شكل رقم (٥-٢٠) العلاقات الحاكمة للقطاع الزراعي والتصنيع في مصر منذ خمسينيات
القرن العشرين..... ١٧١
شكل رقم (٥-٢١) تطور معدلات الهجرة الداخلية في مصر..... ١٧٢
شكل رقم (٥-٢٢) تطور معدلات الهجرة الداخلية لمحافظات الجمهورية ١٩٩٦- ٢٠٠٦
..... ١٧٤
شكل رقم (٥-٢٣) اختلال العلاقات المؤثرة على المتصل الحضري الريفي المصري... ١٧٦
شكل رقم (٥-٢٤) تطور مؤشرات التنمية البشرية في مصر خلال الفترة من
عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٠ ..... ١٧٨
شكل رقم (٥-٢٥) فئات الإنفاق السنوي للأفراد ١٨٠
شكل رقم (٥-٢٦) الاتجاهات الإقليمية لمؤشرات التنمية البشرية لمصر خلال الفترة من
١٩٩٥ إلى ٢٠١٠..... ١٨٢
شكل رقم (٥-٢٧) خريطة الفقر في مصر..... ١٨٤
شكل رقم (٥-٢٨) الأقاليم التخطيطية لمصر ١٨٧
شكل رقم (٦-١) التمثيل البياني للمؤشر المجمع للمؤشرات السكانية..... ٢٠٣
شكل رقم (٦-٢) التمثيل البياني لمؤشر الخصائص الأساسية للسكان ٢٠٤
شكل رقم (٦-٣) التمثيل البياني لمؤشر الهجرة وحركة السكان..... ٢٠٥
شكل رقم (٦-٤) التمثيل البياني للمؤشر المجمع للمؤشرات الاجتماعية ٢٠٦
شكل رقم (٦-٥) التمثيل البياني لمؤشر التعليم ٢٠٦
شكل رقم (٦-٦) التمثيل البياني لمؤشر الصحة..... ٢٠٧
شكل رقم (٦-٧) التمثيل البياني لمؤشر التصنيف المهني للسكان..... ٢٠٨
شكل رقم (٦-٨) التمثيل البياني لمؤشر الحالة الزواجية ٢٠٩

شكل رقم (٦-٩) التمثيل البياني لمؤشر الظروف المعيشية للسكان ٢٠٩
شكل رقم (٦-١٠) التمثيل البياني لمؤشر اتصال السكان بالمرافق العامة ٢١٠
شكل رقم (٦-١١) التمثيل البياني للمؤشر المجمع للمؤشرات الاقتصادية..... ٢١١
شكل رقم (٦-١٢) التمثيل البياني لمؤشر الموقف من العمل..... ٢١٢
شكل رقم (٦-١٣) التمثيل البياني لمؤشر الدخل..... ٢١٢
شكل رقم (٦-١٤) التمثيل البياني لمؤشر قطاعات الأعمال..... ٢١٣
شكل رقم (٦-١٥) التمثيل البياني لمؤشر النشاط الاقتصادي ٢١٤
شكل رقم (٦-١٦) التمثيل البياني لمؤشر المنشآت الاقتصادية ٢١٥
شكل رقم (٦-١٧) التمثيل البياني لمؤشر قطاعات المنشآت الاقتصادية..... ٢١٥
شكل رقم (٦-١٨) التمثيل البياني لمؤشر المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية..... ٢١٦
شكل رقم (٦-١٩) التمثيل البياني للمؤشر المجمع للمؤشرات المكانية ٢١٧
شكل رقم (٦-٢٠) التمثيل البياني لمؤشر أنواع المباني ٢١٨
شكل رقم (٦-٢١) التمثيل البياني لمؤشر استخدامات المباني ٢١٨
شكل رقم (٦-٢٢) التمثيل البياني لمؤشر ملكيات المباني ٢١٩
شكل رقم (٦-٢٣) التمثيل البياني لمؤشر ارتفاعات المباني ٢٢٠
شكل رقم (٦-٢٤) التمثيل البياني لمؤشر مكونات المباني ٢٢١
شكل رقم (٦-٢٥) التمثيل البياني لمؤشر اتصال المباني بالمرافق..... ٢٢١
شكل رقم (٦-٢٦) التمثيل البياني لمؤشر الأراضي..... ٢٢٢
شكل رقم (٦-٢٧) التمثيل البياني لمؤشر التنمية البشرية ٢٢٣
شكل رقم (٦-٢٨) التمثيل البياني للمؤشر المجمع للتوازن الحضري الريفي..... ٢٢٤
شكل رقم (٦-٢٩) ديندروجرام Dendrogram لمحافظات الجمهورية طبقًا لقيم مؤشرات التوازن الحضري الريفي..... ٢٣٠
شكل رقم (٦-٣٠) ترتيب أهمية مؤشرات التوازن الحضري الريفي في تحديد مجموعتي المحافظات ٢٣١
شكل رقم (٦-٣١) ملخص لمراحل الدراسة التحليلية لاستخلاص مؤشرات التوازن الحضري الريفي ٢٣٢
شكل رقم (٧-١) الإطار الفكري لتحقيق التوازن الحضري الريفي..... ٢٣٧
شكل رقم (٧-٢) نموذج تحقيق التوازن الحضري الريفي لمجموعة من المؤشرات..... ٢٣٩
شكل رقم (٧-٣) التقسيم الإداري والكتل العمرانية لمحافظة أسيوط..... ٢٤٠
شكل رقم (٧-٤) المستوى الأول للتحليل المكاني ٢٤١
شكل رقم (٧-٥) المستوى الثاني للتحليل المكاني ٢٤١
شكل رقم (٧-٦) المستوى الثالث للتحليل المكاني..... ٢٤١
شكل رقم (٧-٧) المستوى الرابع للتحليل المكاني..... ٢٤١
شكل رقم (٧-٨) المستوى الخامس للتحليل المكاني..... ٢٤٢
شكل رقم (٧-٩) المستوى السادس للتحليل المكاني..... ٢٤٢

الفصل الأول: المقدمـــة والمفاهيـــم الأساسيـــة للبحـــث

١-١ المقدمة

اتجه العالم بشكل سريع نحو التحضر خلال الفترة التي واكبت الثورة الصناعية في القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث مثلت المراكز الحضرية الوسيلة المثلى للاستفادة من الحركات الاقتصادية الواسعة التي تزامنت مع النمو السريع للتصنيع، وساهمت في رفع مستوى المعيشة للسكان في هذه المراكز. وقد سيطرت ظاهرة انحسار الريف في مواجهة الزحف الحضري على معظم دول العالم، خاصةً في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. إن هذا الاتجاه نحو التحضر يمكن أن يستمر إلى فترات طويلة قادمة، إلا أن العديد من العوامل التي تمثل مشكلات للحياة الحضرية من النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، مثل ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء وبالتالي ارتفاع تكاليف الحياة في المدن الكبرى، إضافةً إلى القفزات التكنولوجية التي تحققت في مجال الاتصالات والمواصلات، قد تؤدى في النهاية إلى إعادة النظر في انتشار الحضر، الأمر الذي قد يدفع العديد من الحكومات إلى إعادة توزيع الموارد والاستثمارات بين الحضر والريف.

كان لعمليات التحول الريفي الحضري تأثيرًا كبيرًا على حالة التوازن بين الحضر والريف خاصةً في الدول النامية ومنها مصر، حيث حدث هذا التحول دون أن يرتكز على تطور القاعدة الاقتصادية للمجتمع، وإنما نتيجة مجموعة من التحولات الاجتماعية والسياسية خلال فترة ما بعد الاستعمار. حيث مثّل ذلك تحديًا جوهريًا للجهود التنموية القومية، نتيجة تخطي هذا التحول الحدود الآمنة، وإحداثه لتأثيرات سلبية على مسارات التنمية المستدامة. هذا التوازن الحضري الريفي يمكن تعريفه على أنه الأوضاع التي يتناسب فيها حجم سكان الحضر والريف مع الأنشطة الاقتصادية القائمة في كلٍ منهما والمناسبة لظروفهما، في إطار استغلال متوازن ومستدام للموارد. وهو اتزان حرج وحساس لأي تغير وإن كان طفيفًا في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية.

لقد أرجعت كثير من الدراسات أن حالة التوازن بين الحضر والريف تتغير مكانيًا من بلد إلى آخر بل في داخل البلد الواحد، كما تتغير زمنيًا بالتحولات الاقتصادية والسكانية والسياسية، فتوسع الحضر على حساب الريف بشكل غير متوازن ما هو إلا نتيجة لمجموعة من السياسات الاقتصادية والسكانية، تُحدث عدد من العلاقات غير المتكافئة بين الحضر والريف، مما قد يؤدي في النهاية إلى تشويه عمراني لكلٍ من الحضر والريف، وهو الحال في معظم الدول النامية. فتطور وتغير العلاقات بين الحضر والريف يستلزم إيجاد صيغة مشتركة للتواصل والتكامل وتحقيق التوازن فيما بينهما. من خلال إيجاد علاقة متوازنة بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية في إطار تنمية إقليمية متوازنة، تكفل وجود ترابط وتكامل فعال بين الخطط التنموية. بحيث يمكن التحكم في عمليات التحول الريفي الحضري، والتي في حالة استمرارها على نفس الأوضاع الحالية، يمكن أن تؤدي إلى تحولات هيكلية قد تؤثر على مكونات المتصل الحضري الريفي.

١-١-١ المشكلة البحثية وأهمية البحث

تعـانى مصـر مـن ثنائيـه حضـارية بحكـم التـاريخ والجغرافيـا، وبفعـل الأنمـاط الإداريـة المركزية البيروقراطية، فمركزية العمران ملمح تاريخي في مصر. إن ظاهرة عدم التوازن في توزيـع العمـران، وسـيطرة بعـض المنـاطق سـاعدت علـى وجـود تفاوتـات إقليميـة واسـعة. لقـد تضـاعف عـدد سـكان مصـر منـذ خمسـينيات القـرن العشـرين وحتـى الآن حـوالي أربعـة مـرات ليصل إلى ما يزيد عن ٨٠ مليون نسمة، في حين ظلت المساحة التي يشـغلونها ثابتـة تقريبًـا عنـد ٨ بالمئة فقط من المساحة الكلية البالغة نحو مليون كم٢، ولم يطرأ تغير ملحوظ على مساحة الأراضي الزراعية التي يستمدون منها احتياجاتهم الغذائية والتي تقدر بنحو ٨ مليون فدان. إن حـوالي ٤٣ بالمئـة مـن سـكان مصـر يعيشـون فـي الحضـر ويحصـلون علـى النسـبة الأكبـر مـن المزايا الاقتصادية والاجتماعية، في مقابل ٥٧ بالمئة في الريف يعانون في أغلب الأحيان من إهمـال شـديد مـن قبـل الدولـة. لقـد أتصـف المتصـل الحضـري الريفـي المصـري بقـدر كبيـر مـن الديناميكيـة الاجتماعيـة والاقتصـادية خـلال الفتـرة المـذكورة، نتيجـة التحـولات التـي أثـرت علـى المجتمع المصري. إلا أن هذه الديناميكية لم تواكبها ديناميكية عمرانية وإدارية. وهو ما سبب حالة من عدم التوازن بين مكونات المتصل المصري وخاصةً بين أقصى طرفي هذا المتصل.

١-١-٢ أهداف البحث وتساؤلاته

إن تنـاول قضـية التـوازن الحضـري الريفـي كثيرًا مـا يتم مـن خـلال النظـر إلـى أعـداد السـكان وتوزيعهم بين الحضر والريف، ومعدلات نمو التجمعات العمرانية سكانيًا ومساحيًا. بينما يهدف البحـث إلـى تنـاول هـذ القضـية مـن خـلال القيـام بمجموعـة مـن التحليـلات الإحصـائية لمكونـات المتصل الحضري الريفي المصري. وذلك بعد تحديد الأطر والأوضـاع العامـة التـي يتحقق من خلالهـا التـوازن، كنتيجـة لفاعليـة وكفـاءة واتـزان العلاقـات الإقليميـة. كمـا يهـدف البحـث إلـى استخلاص مجموعة مؤشرات ترصد حالـة التـوازن بـين الحضـر والريـف، تتعلـق بنوعيـة الحيـاة والأنشطة فيهما، من أجل استحداث آلية لقياس التوازن بينهما بطريقـة موضـوعية، اعتمـادًا علـى بيانات تصدر دوريًا من جهات رسمية أو شبه رسمية حتى يمكن تحديث هذه المؤشرات. والتـي يمكـن أن تسـتعمل كمؤشـرات إرشـادية لخطـط وبـرامج التنميـة القوميـة والإقليميـة، سـواء فـي مراحل وضع البرامج والمشروعات أو في متابعة تنفيذها وتحقيقها لأهدافها، وتساعد في رسم سياسات التدخل التي يتم من خلالها توجيه التنمية الإقليمية نحو مزيد من التوازن والاستدامة.

هنـاك عـدة تسـاؤلات حـول هـذه الحالـة مـن عـدم التـوازن: مـا هـو مقـداره وإمكانيـة تقديـره بطريقـة حسـابيه موضـوعية. هـل هـو فـي جميـع القطاعـات التنمويـة وبـنفس المقـدار أم بنسـب متفاوتـة. هـل هـو ثابـت أم متغيـر مكانيًـا وزمانيًـا. كـذلك مـا هـي الظـروف العامـة (السياسـية والاجتماعية والاقتصادية)، ومجموعة العلاقات التي تربط بين الحضر والريف التي تحدد حالـة التوازن بينهما، وتأثير هذه الظروف والعلاقات والعوامل المؤثرة فيها. كما يتساءل البحث عن المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس مدى تحقيق هذا التوازن ودرجته.

١-١-٣ فرضية البحث ومنهجيته

تسببت عمليات التحول الريفي الحضري خلال النصف الثاني من القرن العشرين وخاصةً في الدول النامية ومنها مصر، بشكلٍ مباشر في إحداث حالة من عدم التوازن الحضري الريفي يؤكدها من الناحية النظرية عدد كبير من الباحثين والمنظمات الدولية. لقد تم رصد هذه الظاهرة وتحليلها في كثيرٍ من الأحيان اعتمادًا فقط على دراسة التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف. وعلى هذا فإن البحث يفترض أن تقدير التوازن الحضري الريفي يجب أن يعتمد على مجموعة من المؤشرات، يتم تطويرها من خلال تحليل مجموعة متغيرات سكانية واجتماعية واقتصادية ومكانية، تترجم حالة التوازن الحضري الريفي ودرجاته المختلفة إلى قيم وعلاقات موضوعية. بحيث يكون هذا التقدير قابل للتحديث بشكل دوري، ليعطي بذلك صورة واضحة لديناميكيات التوازن بين الحضر والريف، مما يساعد في تحديد مسارات التنمية الإقليمية وتعديلها بما يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة.

من أجل اختبار هذه الفرضية فإن منهجية البحث تعتمد بشكل رئيسي على التحليل الإحصائي لمكونات المتصل الحضري الريفي المصري، لاستخلاص مجموعة من المؤشرات القابلة للحساب countable والقابلة للقياس measurable، ترصد حالة التوازن للمتصل المصري. في سبيل الوصول إلى هذا المكون الرئيسي من المنهجية يقوم البحث بدراسة الخلفية النظرية للمفاهيم الأساسية للبحث، وقضايا التنمية واتجاهاتها وسبل تحقيقها. يتبع ذلك الدراسة النظرية التحليلية لمفهوم التوازن الحضري الريفي ومعطياته ومظاهره ووسائل تحقيقه وآلياته. ثم الدراسة التحليلية المقارنة للجهود والتجارب الدولية في تحقيق التوازن بين الحضر والريف، وتحديد نقاط التوافق والاختلاف، واستخلاص مجموعة من المعايير والمؤشرات الدالة على هذا التوازن وتحليل القيم المعيارية المختلفة لها. ثم دراسة حالة للمتصل الحضري الريفي المصري من حيث مكوناته وملامحه والمؤثرات والعلاقات داخله والفجوات التنموية بين مكوناته. ثم بناء قاعدة بيانات للمتغيرات الحاكمة للمتصل المصري، والتحليل الإحصائي لهذه المتغيرات لاستنباط مجموعة من المؤشرات وتحليلها. ثم استخلاص النتائج وتحديد كيفية استخدام مؤشرات التوازن الحضري الريفي كأداة ضمن أدوات التنمية الإقليمية المتوازنة.

١-١-٤ محددات البحث

تمت العملية البحثية في إطار مجموعة من المحددات هي:

- التركيز على المتغيرات الإحصائية statistical variables واستبعاد المتغيرات غير الإحصائية، وذلك لكونها متغيرات قابلة للقياس والتحليل بنماذج التحليل الإحصائي.
- الاعتماد على البيانات التي تصدر بشكل دوري أو شبه دوري من قبل الهيئات الحكومية أو المنظمات الدولية واستبعاد البيانات الواردة في تقارير غير دورية.
- تدقيق البيانات المختلفة لمواكبة تغير حدود محافظات الجمهورية خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، وتعذر إعادة التدقيق بعد إلغاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر في أبريل ٢٠١١، نتيجة الإنتهاء من عملية التحليل الإحصائي واستنباط المؤشرات.

١-١-٥ هيكل البحث

يتكون البحث من سبعة فصول كما هو موضح بالجدول رقم (١-١)، حيث يشتمل الفصل الأول على المقدمة وعرض المفاهيم الأساسية للبحث، أما الفصل الثاني فيتناول قضايا التنمية الإقليمية، والفصل الثالث يتم فيه عرض وتحليل مفهوم التوازن الحضري الريفي، والفصل الرابع يستعرض الجهود والتجارب الدولية لتحقيق التوازن الحضري الريفي. بينما الفصل الخامس يحتوي على دراسة حالة للمتصل الحضري الريفي المصري، والفصل السادس يقوم بتحليل التوازن للمتصل المصري واستخلاص مؤشراته، ويأتي الفصل السابع والأخير لاستخلاص النتائج. بالإضافة إلى خمسة ملاحق أهمها ملحق يحتوي على الأكواد الخاصة ببرنامج SPSS التي تم استخدامها في استخلاص المؤشرات، وذلك من أجل إمكانية استخدامها مستقبلاً في متابعة التغير في هذه المؤشرات أو حسابها على مستويات تخطيطية أخرى.

جدول رقم (١-١) هيكل البحث

الفصول	المنهجية المتبعة	عناصر الفصل
الفصل الأول: المقدمة والمفاهيم الأساسية للبحث	خلفية نظرية	- المقدمة (المشكلة البحثية وأهمية البحث، تساؤلات البحث وأهدافه، فرضية البحث ومنهجيته، محددات البحث، هيكل البحث) - المفاهيم الأساسية للبحث
الفصل الثاني: التنمية الإقليمية	خلفية نظرية	- المفاهيم العامة للتنمية الإقليمية - تطور التنمية الإقليمية - اتجاهات التنمية الإقليمية - إجراءات وشروط التنمية الإقليمية
الفصل الثالث: التوازن الحضري الريفي	خلفية نظرية دراسة تحليلية	- أطر التوازن الحضري الريفي - العوامل المؤثرة على التوازن الحضري الريفي - مظاهر عدم التوازن الحضري الريفي - وسائل تحقيق التوازن الحضري الريفي وآلياته
الفصل الرابع: الجهود والتجارب الدولية لتحقيق التوازن الحضري الريفي	دراسة تحليلية مقارنة استخلاص معايير	- الجهود الدولية لتحقيق التوازن الحضري الريفي - نماذج عالمية لتحقيق التوازن الحضري الريفي - الدروس المستفادة من التجارب الدولية للتوازن الحضري الريفي - مؤشرات التوازن الحضري الريفي
الفصل الخامس: المتصل الحضري الريفي المصري	دراسة حالة	- مكونات المتصل الحضري الريفي المصري وملامحه - المؤثرات والعلاقات داخل المتصل المصري - الفجوات التنموية داخل المتصل المصري - أطر التنمية الإقليمية في مصر
الفصل السادس: تحليل التوازن للمتصل المصري	بناء قاعدة بيانات دراسة تحليلية	- المتغيرات الحاكمة للمتصل الحضري الريفي المصري - مؤشرات التوازن الحضري الريفي في مصر - تحليل مؤشرات التوازن الحضري الريفي في مصر
الفصل السابع: النتائج	استخلاص نتائج	- استخدام مؤشرات التوازن الحضري الريفي كأداة للتنمية الإقليمية المتوازنة - النتائج العامة للبحث

١-٢ المفاهيم الأساسية للبحث

يتناول البحث في هذا الجزء عرض وتحليل المفاهيم الأساسية وهي: الإقليم، والشبكة العمرانية الإقليمية ومكوناتها وأنماط توزيعها، والحضر والريف، ودرجات العمران، وأسس ومعايير تصنيف الحضر والريف، والمتصل الحضري الريفي. هذه المفاهيم ترتبط بالتنمية الإقليمية وقضايا التوازن الحضري الريفي ارتباطًا وثيقًا، حيث تحدد هذه المفاهيم الإطار المكاني للتنمية الإقليمية، وباختلاف النظرة إلى هذه المفاهيم تختلف النظرة إلى التنمية الإقليمية وأبعادها وقطاعاتها. ويهدف البحث بهذا العرض التمهيد لعرض وتحليل مفاهيم واتجاهات التنمية الإقليمية في الفصل الثاني والتوازن الحضري الريفي في الفصل الثالث.

١-٢-١ الإقليم

يوجد أكثر من تعريف للإقليم في مجالات العلوم المختلفة، وبشكلٍ عام فإن الإقليم هو رقعة من الأرض تتسم بخصائص معينة تميزها عمّا يجاورها من مناطق، هذه الخصائص تختلف تبعًا لاختلاف المجالات ووجهات النظر. فمن الناحية الجغرافية يتمتع الإقليم بقدر مشترك من الخصائص تميزه عن غيره (إسماعيل، ١٩٨٢). أما طبيعيًا فالإقليم منطقة تتجانس فيها العناصر الطبيعية المختلفة من موقع جغرافي وتضاريس ومناخ وتربة ونبات وحيوان، وكل هذه الخصائص تجعله يتميز عما حوله. أما من الناحية الاجتماعية فقد يكون الإقليم منطقة يتواجد بها عرق أو قومية أو طائفة أو مجموعة دينية أو لغوية معينة. ومن الناحية الاقتصادية فإن الإقليم يتواجد به مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتنوعة تحقق له قدر من الاكتفاء الذاتي، هذا البعد الاقتصادي يحدد بشكل أساسي الدور الوظيفي للإقليم وأهميته.

يتحدد الإقليم بنوعين أساسيين إما التحديد الطبيعي، الذي يعتمد على العناصر الطبيعية المؤثرة على سكان الإقليم وتحدد خصائصهم وأنشطتهم المختلفة، وبالتالي مدى توفر احتياجاتهم ومستواهم الحضاري. أو التحديد البشري، الذي يتمثل في الحدود التي خطها الإنسان سواء كانت سياسية أو إدارية. وقد تتفق الحدود البشرية مع الحدود الطبيعية أو تختلف عنها، لذلك من المهم عند ترسيم حدود الإقليم أن يتجانس السكان في وحدة واحدة تجمعهم خصائص مشتركة وتتكامل حياتهم الاقتصادية والاجتماعية داخل الوحدات الصغيرة (Dickinson, 1966)، ولكن قد تشذ هذه القاعدة في كثير من الأحيان عن النمط السكاني السائد. وللحدود البشرية أهمية كبيرة لأنها تحدد حركة السكان واتجاه نموهم وأنشطتهم المختلفة ومستوى الخدمات التي تقدم لهم، بالإضافة إلى أنها تحدد النطاقات التي تمارس فيها الحكومات سلطاتها.

إجمالًا يمكن تعريف الإقليم بأنه رقعة من الأرض تسودها عناصر طبيعية محددة مميزة عما يجاورها، كما تسكنه جماعات من السكان لهم خصائصهم المميزة من عدة نواحي كالنواحي العرقية والتاريخ والعادات والتقاليد والنشاط الاقتصادي ومستواهم الحضاري إلى غير ذلك (علام وآخرون، ١٩٩٥). ومن الناحية المكانية فقد يشغل الإقليم رقعة واسعة من الأرض بحيث يكون قارة أو جزء من قارة أو دولة، وفي هذه الحالة تتعدد الملامح الطبيعية

وتتباين المظاهر البشرية في هذا النوع من الأقاليم. وقد يكون الإقليم دولة صغيرة المساحة أو جزء من دولة (الزوكة، ١٩٩١)، وهي الحالة التي ينصب عليها اهتمام المخططين، حيث يغلب عليها تجانس المظاهر الطبيعية والبشرية. أما من الناحية التخطيطية يمكن تعريف الإقليم بأنه مساحة محددة من الأرض ذات حدود واضحة سواء كانت طبيعية أو من صنع البشر، يتوافر به قدر كبير من الخصائص البيئية والطبيعية المشتركة، ويتواجد به مجموعات اجتماعية متجانسة وأنشطة اقتصادية متكاملة. بحيث يصلح له أسلوب محدد للتخطيط على المستوى الإقليمي، ومعايير وتوجهات تخطيطية موحدة تطبق على المستويات الأدنى. ويتكون الإقليم في هذه الحالة من مجموعة من التجمعات العمرانية الحضرية والريفية ذات رتب متفاوتة، وترتبط هذه التجمعات بمجموعة من العلاقات التفاعلية فيما بينها ومع ما يحيط بها من أراضي.

يرتبط بمفهوم الإقليم مفهومين أساسيين هما إقليم المدينة City Region ومدينة الإقليم City of the Region، فإقليم المدينة هو مصطلح بدأ استخدامه على نطاق واسع منذ خمسينيات القرن العشرين بواسطة العمرانيين والاقتصاديين ومخططي استخدامات الأراضي، وهو مصطلح يشير إلى مستوى استراتيجي وسياسي للإدارة ورسم السياسات، يتخطى بذلك مفهوم الحدود الإدارية للسلطات الحكومية المحلية لأحد المراكز الحضرية ليضم كلًا من الحضر والظهير شبه الحضري (Tewdwr-Jones and McNeil, 2000). هذا التعريف لإقليم المدينة يشمل عدد من المؤسسات والوكالات الممثلة للحكم المحلي والإقليمي، والتي لها اهتمام بقضايا التنمية الحضرية والاقتصادية في هذا الإقليم، وتشكل مجتمعة مستوى استراتيجي لصياغة وتنفيذ السياسات على مستوى الإقليم الأرحب للمدينة. على هذا فإن إقليم المدينة ليس المقصود به الحدود الإدارية لمنطقة حضرية معينة فقط، ولكن أيضًا ظهيرها وغالبًا ما يكون منطقة أوسع بكثير من هذه الحدود. وبالتأكيد فإن أقاليم المدن تتغير أشكالها مع مرور الوقت، ودائمًا ما يحاول السياسيون إعادة رسم الحدود الإدارية بشكل معقول لتظل متوافقة مع الحقائق الجغرافية. فامتداد إقليم المدينة يتناسب مع قوة الانشطة في مركز المدينة أو ما حوله، ولكن يمكن أيضًا للتباعد بين المراكز السكانية أن يؤثر بشكل واضح في هذا الشأن (NLGN, 2005).

إجمالًا فإن إقليم المدينة يمكن أن يعرف بأنه المنطقة التي يمتد تأثير المدينة إليها، وباختلاف أوجه التأثير يختلف شكل إقليم المدينة وحجمه، فيمكن مثلًا أن يختلف إقليم المدينة الإداري عن إقليمها الاقتصادي. من ناحية أخرى فإن هناك مجموعة من أوجه التأثير تكون خاصة بسكان التجمعات العمرانية حول المدينة فقط (الخدمات مثلًا)، بينما الأخرى تشمل التجمعات العمرانية والمناطق فيما بينها (توفير المواد الخام مثلًا). من ناحية أخرى تعرف مدينة الإقليم على أنها التجمع العمراني ذو التأثير الأكبر في الإقليم، وعادةً ما يكون ذو أعلى درجة عمران. وهي بهذا تكون ذات ثقل سكاني واقتصادي هو الأكبر في الإقليم، وتؤدي خدمات متنوعة لباقي التجمعات العمرانية، كما أنها تكون مركزًا لشبكات النقل والبنية الأساسية في الإقليم. في قليل من الأحيان يكون للإقليم الواحد أكثر من مدينة إقليم (مثل حالات الدول أو الأقاليم ذات عاصمتين أحداهما إدارية والأخرى اقتصادية).

١-٢-٢ الشبكة العمرانية الإقليمية

تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الشبكة العمرانية الإقليمية منذ بداية القرن العشرين، وقد تطورت هذه الدراسات مع تطور التجمعات العمرانية والوظائف التي تقوم بها وتطور العلاقات فيما بينها. وبدايةً يمكن تعريف الشبكة العمرانية لإقليم ما على أنها *"مجموعات من المدن والمراكز العمرانية الكبيرة والصغيرة، بما في ذلك المساحات المفتوحة فيما بينها. هذه المدن والمراكز العمرانية التي تتألف منها تلك الشبكات تكمل وتعزز نقاط القوة لبعضها البعض، بحيث يكون لديها المزيد لتحققه معًا أكثر مما يمكن أن تحققه كل مدينة ومركز عمراني على حده"* (Jagt, 2009). ففكرة تكامل التجمعات العمرانية في منظومة إقليمية تحدد وظائفها والعلاقات والروابط بينها، هي ركيزة أساسية لمفهوم الشبكة العمرانية الإقليمية. ونظريًا يتطلب تحديد هذا المفهوم وجود حد أدنى من التكامل الوظيفي بين التجمعات العمرانية في إطار الإقليم، وفصل نسبي بين الحجم والوظيفة (Meijers, 2006).

الشبكة العمرانية الإقليمية تختلف كثيرًا عن شبكات المستوطنات البشرية التقليدية. حيث أنها لم تعد تتكون من مستوطنات صغيرة معزولة في محيط ريفي شاسع. بل تتكون من شبكات مستمرة من النقاط البؤرية الرئيسية والعديد من الأفرع الإشعاعية. ويرى عدد من الباحثين على رأسهم ***كونستانتينوس دوكسيادس Constantinos A. Doxiadis*** أنه تدريجيًا مع ارتباط أفرع الشبكة العمرانية الإقليمية فإنها تحصر المناطق الريفية داخل الشبكة. ومن الواضح أننا نتحرك تدريجيًا إلى النقطة التي يتعين فيها أن يكون لدينا شبكة واحدة أساسية للمستوطنات البشرية تغطي الأرض كلها، وهي الشبكة التي سوف تندرج في داخلها أجزاء صغيرة وكبيرة من المناطق الريفية (Doxiadis, 1962). فالشبكة العمرانية الإقليمية تخضع لديناميكيات مكانية واقتصادية واجتماعية وسياسية سريعة التغير، وليست شبكة جامدة محدودة التغير.

١-٢-٢-١ مكونات الشبكة العمرانية الإقليمية

تتكون الشبكة العمرانية الإقليمية كما هو موضح بالشكل رقم (١-١)، من مجموعة تجمعات عمرانية متدرجة الحجم، تنتشر مكانيًا ضمن إطار محدد يختلف من بيئة إلى أخرى تبعًا للظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للإقليم. وتربط بين هذه التجمعات مجموعة من الروابط الإقليمية تتمثل في: المجاري المائية وشبكات النقل والبنية الأساسية. وتفصل بينها مساحات من الأراضي البينية يختلف استخدامها تبعًا لطبيعة الإقليم.

شكل رقم (١-١) المكونات الأساسية للشبكة العمرانية

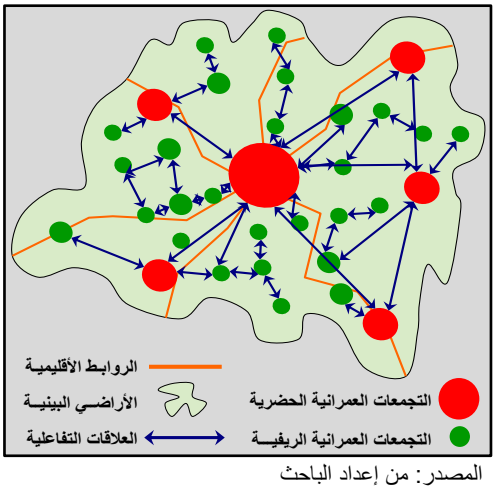

المصدر: من إعداد الباحث

وبالإضافة إلى هذه العناصر الملموسة، هناك مجموعة من العناصر غير الملموسة تتمثل في: مجموعة العلاقات التي تربط بين هذه المكونات، وبينها وبين المناطق المحيطة من خلال عدة أوجه اجتماعية واقتصادية ومكانية، هذه العلاقات هي المحدد الرئيسي لشكل الشبكة العمرانية الإقليمية وقوة تماسكها. وفيما يلي عرض لمكونات الشبكة العمرانية الإقليمية.

- **التجمعات العمرانية:** تمثل البناء الأساسي للشبكة العمرانية الإقليمية، والتي عادةً ما تحتوي على مجموعة من التجمعات ذات الدرجات العمرانية المختلفة، وفي كثير من الأحيان تتبع تدرجًا هرميًا تكون قاعدته مجموعة من التجمعات ذات الدرجات الأقل، وقمته تجمع عمراني ذو درجة أعلى. ويمكن تحديد أربعة مستويات للتجمعات العمرانية: الأول تمثل فيه الأنشطة الأولية[1] النشاط الرئيسي لسكان تجمعاته العمرانية. أما الثاني فتمثل الأنشطة الخدمية النشاط الرئيسي للسكان، حيث توفر هذه التجمعات الخدمات للمستويات الأدنى. بينما الثالث تتعدد فيه الوظائف التي تقوم بها التجمعات. أما بالنسبة للرابع فهو مستوى غير أساسي يمكن تواجده في بعض الشبكات العمرانية، وقد لا يتواجد في كثير منها، ويضم المدن الرئيسية التي تتميز بأعداد سكان كبيرة ووظائف متعددة، وقد تكون مدينة وحيدة على مستوى الدولة أو لا تتواجد في بعض الدول.
- **الروابط الإقليمية:** تحدد هيكل الشبكة العمرانية الإقليمية وشكلها وحدودها واتجاهات نموها، وتؤثر على الهيكل الداخلي للتجمعات العمرانية. ويمكن تصنيف هذه الروابط إلى ثلاث مجموعات: أولها الروابط الطبيعية وتضم المجاري المائية مثل الأنهار والقنوات المائية[2] والأودية والممرات الجبلية، وتساهم في ترابط الشبكة العمرانية بما يسهل الاتصال وحركة السكان، إضافةً إلى توفيرها للموارد المائية، ورغم انحسار أهميتها بالنسبة للاتصال، إلا أنها ما تزال وسيلة فعالة لنقل البضائع الثقيلة. أما الثانية فهي روابط الحركة وتضم عناصر الاتصال من طرق وخطوط سكك حديد، وتمثل أهم مجموعة من الروابط الإقليمية، حيث تحدد مواقع التجمعات في الشبكة العمرانية، وتؤثر على الأنشطة المتواجدة على محاورها وعند تقاطعها، ومع زيادة كفاءتها يزداد التفاعل بين التجمعات العمرانية ويكون ذلك دافعًا للنمو الاقتصادي. بينما الثالثة هي روابط البنية الأساسية، وهي عناصر حيوية لحياه السكان وقيام الأنشطة الاقتصادية، ويختلف مستوى الترابط الذي تحققه تبعًا لمركزيتها، فبعضها يمكن توفيره بصورة مركزية في تجمعات كبيرة ويخرج منها خطوط تربط التجمعات الأصغر، والبعض الأخر يتوفر بصورة لامركزية.
- **الأراضي البينية:** هي المناطق التي تحيط بالتجمعات العمرانية، وتمثل قاعدة الشبكة العمرانية الإقليمية. وتضم الأراضي المنتجة سواء في مجال الزراعة أو الرعي أو استغلال الغابات أو في مجال التعدين واستخراج البترول، والأراضي غير المنتجة. وتعتبر الظهير الاقتصادي للتجمعات العمرانية، حيث تمدها بمجموعة من المنتجات والمواد الخام. في نفس الوقت تعتبر الظهير العمراني للتجمعات العمرانية، والذي يسمح بامتدادها. وتظهر أهمية ترشيد استغلال هذه الأراضي خاصةً المنتجة مع النمو العمراني السريع، مع ضرورة توجيه هذا النمو بشكل مرشد نحو الأراضي غير المنتجة.

[1] الأنشطة الاقتصادية التي تقوم على استغلال الموارد الطبيعية كالزراعة والصيد والرعي واستغلال الغابات.

[2] رغم أنها من صنع الإنسان إلا أنه يمكن ضمها لهذه المجموعة لأنها ذات تاثير يشابه المجاري المائية الطبيعية.

- **العلاقات التفاعلية:** ترتبط مكونات الشبكة العمرانية الإقليمية بمجموعة علاقات تفاعلية في قطاعات مختلفة وعلى مستويات متعددة. حيث ترتبط التجمعات العمرانية بمجموعة من العلاقات تختلف باختلاف درجتها، فالعلاقات بين التجمعات من نفس الدرجة تختلف عن تلك بين الدرجات المتباينة. كما ترتبط هذه التجمعات بالأراضي المحيطة بمجموعة علاقات تبعًا لنوعية الأراضي. تتأثر هذه العلاقات بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالتغيرات التي تحدث في أماكن المعيشة وفرص العمل تؤدي إلى تغيير علاقات السكان بالآخرين وبالحكومات، وعادةً يصاحبها تغير في أنماط السكن والمعيشة. في الوقت الراهن كثيرًا ما تتخطى هذه العلاقات الحدود الوطنية، وظهر ما يعرف بالشبكات العالمية Global Networks، والتي تعمل على صياغة فرص للتنمية حتى لسكان المناطق النائية، وهي شبكات ذات طابع هرمي hierarchical networks. ترتبط المدن الكبرى عالميًا بعضها البعض، وترتبط أيضًا بالعواصم الوطنية، التي بدورها تقيم صلات مع المستويات الأدنى مثل المراكز الثانوية وشبه الثانوية (البلدات الصغيرة). كما ترتبط القرى والتجمعات الأصغر في مجالات التجارة والاتصالات بأقرب بلدة، وبشكل أقل كثيرًا بالقرى المجاورة. في المقابل يمكن تطوير شبكات أفقية horizontal networks داخل الأقاليم الصغيرة، مما يساعد على تحسين الظروف المعيشية للسكان. وهو ما يمكن أن يمثل شبكة من العلاقات التجارية المحلية بين التجمعات المتجاورة، ويساعد على تبادل السلع والمعلومات والابتكارات (Kallert, 2005). هذه العلاقات التفاعلية في إطار نموذج مكاني متعدد المراكز للتجمعات العمرانية polycentric spatial settlement model، تسمح بالتفاعل في كلا الاتجاهين، مما يوفر قاعدة يمكن أن يتم عليها تطوير شبكات عمرانية واقتصادية واجتماعية وإدارية أكثر قوة وفاعلية (MRA, 2010). ويوضح الشكل رقم (١-٢) العلاقات التفاعلية للشبكة العمرانية الإقليمية.

شكل رقم (١-٢) العلاقات التفاعلية للشبكة العمرانية الإقليمية

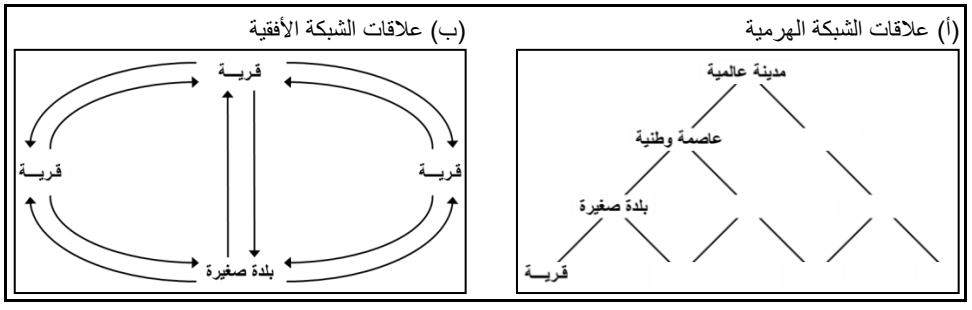

المصدر: Kallert, 2005

١-٢-٢-٢ أنماط التوزيع المكاني لمكونات الشبكة العمرانية الإقليمية

تأخذ مكونات الشبكة العمرانية الإقليمية أنماطًا متعددة من حيث التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية والروابط والعلاقات فيما بينها، ومن حيث أحجام التجمعات وتدرجها، وتختلف هذه الأنماط نتيجة لعدة عوامل، منها العوامل الطبيعية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تختلف أيضًا تبعًا لتاريخ العمران في الإقليم. من هذه الأنماط المتمركز والمبعثر والمتصل والمزدوج كما هو موضح بالشكل رقم (١-٣)، وفيما يلي تحليل لهذه الأنماط.

- **النمط المتمركز:** تتواجد به مجموعة كبيرة من التجمعات العمرانية مختلفة الرتب في منطقة محدودة المساحة. ويظهر هذا النمط عادةً في المناطق المحيطة بالمدن الكبرى، وفي أقاليم ذات كثافة سكانية عالية إما لعوامل طبيعية أو أنشطة اقتصادية مميزة. وتكون الشبكة العمرانية كثيفة بمعنى تواجد عدد كبير من التجمعات العمرانية في مساحة محدودة، وتقل المساحات البينية، وتكثر الروابط الإقليمية. وكثيرًا ما تتلاحم بعض التجمعات العمرانية مكونةً مجموعات عمرانية كبيرة conurbation كما في الجزء الشمالي من الساحل الشرقي للولايات المتحدة. وتتزايد العلاقات التفاعلية في هذا النمط نظرًا للزيادة العددية والقرب المكاني للتجمعات العمرانية، التي تتوزع في حلقات يكون مركزها تجمعات عمرانية ذات رتب أعلى.
- **النمط المبعثر:** وهو المقابل للنمط المتمركز، حيث تتواجد التجمعات العمرانية في مساحة متسعة، يفصل بينها مساحات بينية كبيرة. ويظهر هذا النمط في المناطق منخفضة الكثافة السكانية أو المناطق الهامشية أو المناطق العمرانية الجديدة نسبيًا، وعادةً تكون مناطق قليلة الموارد أو ذات أنشطة اقتصادية ضعيفة. وتكون الشبكة العمرانية منخفضة الكثافة، وتقل الروابط الإقليمية نظرًا للمسافات الطويلة بين التجمعات العمرانية، التي تتميز بقدر كبير من العزلة. وتضعف العلاقات التفاعلية لقلة أعداد التجمعات العمرانية والمساحات الواسعة التي تفصل بينها، مما ينتج عنه قدر كبير من الاستقلالية والاكتفاء الذاتي.
- **النمط المزدوج:** يظهر في حالة وجود أحد العوائق الطبيعية أو الاصطناعية، مما يؤدي إلى وجود فصل في الشبكة العمرانية، بحيث تتواجد شبكة منفصلة في كل جانب، ويتميز هذا النمط بوجود ظاهرة التجمعات العمرانية التوائم[1] مثل مدينتي كينشاسا وبرازافيل اللتان يفصلهما نهر الكونغو والحدود السياسية. وتكون الشبكة العمرانية كثيفة في المناطق القريبة من العائق وتقل كلما ابتعدنا عنه. ويقطع العائق الروابط الإقليمية، وتقل العلاقات التفاعلية بين كل جانب والآخر مما يؤدي إلى تركزها على نفس الجانب. وتتوزع التجمعات العمرانية في أنصاف حلقات يكون مركزها مدينة كبيرة ويحدها العائق. مع التقدم في وسائل المواصلات والاتصال والنواحي الإنشائية يقل تواجد هذا النمط، نتيجة تراجع تأثير العوائق الطبيعية والاصطناعية.
- **النمط المتصل:** يظهر في حالة تواجد التجمعات العمرانية في تتابع بمحاذاة أحد الروابط الإقليمية، حيث تكون المساحات البينية بمحاذاة هذا الرابط قليلة وتزداد بعيدًا عنه، كما هو الحال بمحاذاة نهر الدانوب في وسط أوروبا. وتكون الشبكة العمرانية كثيفة في المناطق القريبة من الرابط الإقليمي، وتقل كثافتها كلما ابتعدنا. من ناحية أخرى تزداد العلاقات التفاعلية بين التجمعات العمرانية المتواجدة بمحاذاة الرابط الإقليمي، وتقل بالنسبة للتجمعات في الاتجاه العمودي عليه. وتتوزع التجمعات العمرانية في حلقات متتابعة يكون مركزها تجمعات عمرانية ذات رتب أعلى. ويعتبر هذا النمط الأكثر ظهورًا في الوقت الحاضر، نظرًا لما تمثله عناصر المواصلات والاتصال من أهمية كبرى لحياة السكان، وتأثيرها الواضح على اتجاهات العمران.

[1] بمعنى تواجد تجمعين عمرانيين لهما درجة متساوية أو متقاربة على جانبي أحد العوائق الطبيعية أو الاصطناعية يقومان بنفس الوظائف أو وظائف متقاربة.

شكل رقم (١-٣) نماذج لأنماط التوزيع المكاني لمكونات الشبكة العمرانية الإقليمية في مصر

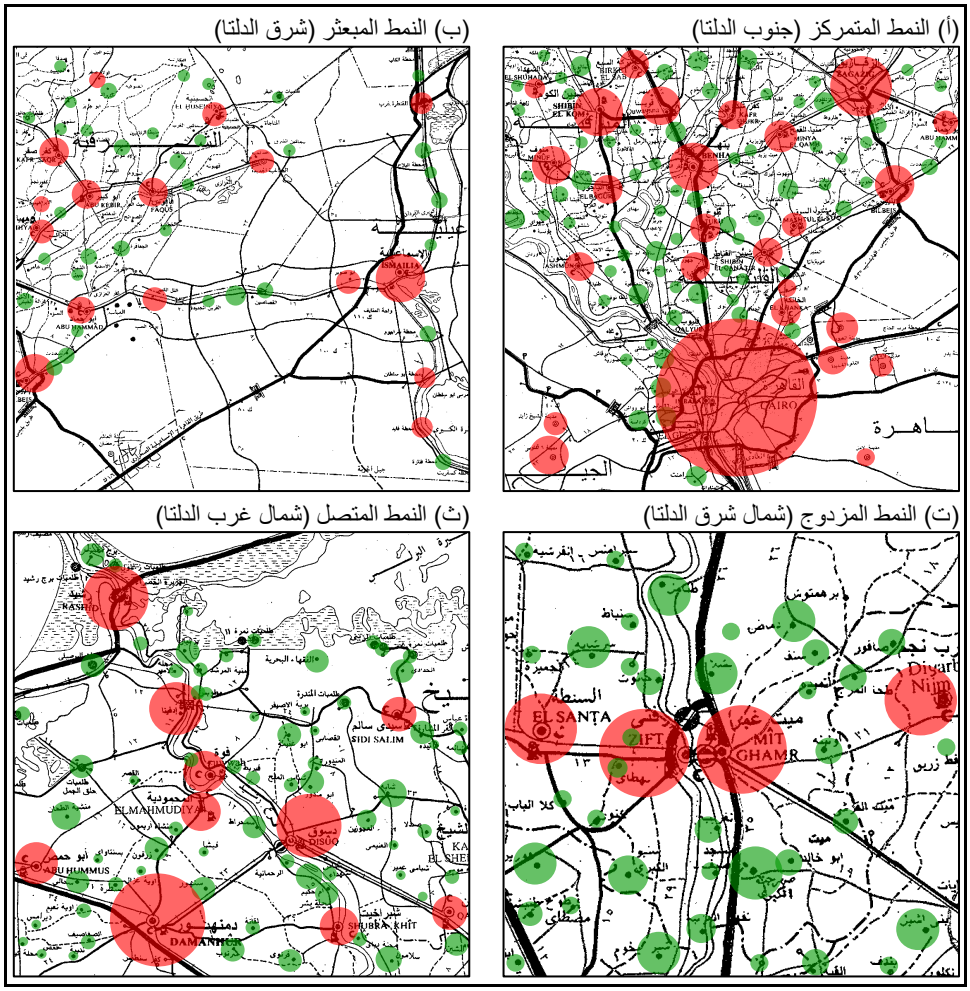

المصدر: إعداد الباحث باستخدام خريطة طرق مواصلات جمهورية مصر العربية عام ٢٠٠٠

١-٢-٣ الحضر والريف

محاولة تصنيف التجمعات التي تشكل المنظومة العمرانية من أمور الاختلاف الدائم ليس فقط بين الباحثين، بل بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية. إذ لا يوجد اتفاق دولي حول هذه القضية، حيث تعتمد الأمم المتحدة في البيانات التي تصدرها عن سكان الحضر والريف علي التعريف الرسمي لكل دولة. مما يفتح الباب لمجموعة من التساؤلات حول ماهية هذا الخلاف وهل هو مجرد خلاف نظري لا عائد من ورائه، أما أن هناك حاجة بالفعل للتمييز بين التجمعات العمرانية. يعتقد البعض أن محاولة التصنيف إلى حضر وريف تكون عادةً المدخل الرئيسي للتمييز بينهما في حجم الموازنات وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية، مما يؤثر على تحقيق العدالة الاجتماعية. ويرى آخرون أن هذا التصنيف ضروري لإيضاح التباينات بين الحضر والريف، علاوة على تسهيل جمع البيانات واستعمالها في وضع السياسات التنموية.

تعمل الدول علي بلورة المعايير المميزة والفاصلة بين المجتمعات الحضرية والريفية لتحديد هذه المجتمعات إداريًا ومكانيًا، ويتم استنباط هذه المعايير بناءًا علي رصد وتحليل الظواهر القائمة والتغيرات المرحلية. يؤثر ذلك في وضع الاستراتيجيات والسياسات التنموية، التي تتباين بصفة نوعية وكمية بين الحضر والريف، تباينًا ليس الهدف منه عدم المساوة بين سكانهما، ولكن يرجع إلى الاختلافات الهيكلية وضرورة أن يتبع ذلك اختلافًا في التوجه الاستراتيجي لأسلوب التنمية. فمثلًا يعتبر الإتحاد الأوروبي التريف rurality عاملًا في تخصيص التمويل للرعاية الصحية والاجتماعية، وفي بعض دول الإتحاد مثل بريطانيا هناك وزارة مسئولة عن التنمية الريفية، وأخرى عن تطوير المناطق الحضرية (NISRA, 2005). فقضايا الإسكان والطرق وتوفير الخدمات والبنية الأساسية، كذلك قضايا التعليم وتوفير العمل وغيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية تختلف أبعادها بين الحضر والريف.

تفترض بعض التعريفات أن المناطق الحضرية تظل ضمن حدود جغرافية ثابتة، وبالتالي فنمو سكان الحضر ينتج عن المواليد والوفيات والهجرة فقط. ووفقًا لتعريفات أخرى فالتغيرات الناتجة عن مد الحدود الحضرية وإعادة تصنيف التجمعات الريفية إلى حضر هي عامل مهم آخر للتغير في أعداد سكان الحضر (Satterthwaite and Tacoli, 2003). فالتحضر عملية كمية ونوعية، وبالتالي فإن معايير مختلفة للتحول الحضري تكسب أو تفقد أهميتها مع مرور الوقت (UN, 1974). من ناحية أخرى فإن التعريفات المختلفة للحضر والريف تكون مناسبة في ظروف مختلفة، فمثلًا قد يكون تجمع عمراني ما مؤهل لبرامج ريفية معينة لدوره في توفير الخدمات لظهيره الريفي، في نفس الوقت يكون هذا التجمع مؤهلًا لبرامج حضرية معينة نتيجة وجود مناطق سكنية أو تجارية لها خصائص حضرية (NISRA, 2005). فالعوامل المكانية والزمانية هي جوهر الاختلاف في تحديد مفهوم الحضر والريف، إلا أنه من المهم وجود تعريف أساسي متفق عليه، للرد على أسئلة رئيسية مثل تقدير عدد سكان الحضر والريف.

لقد كان التمييز بين الحضر والريف حتى وقت قريب من الأمور اليسيرة، فملامحهما كانت مميزة وواضحة، وكان استكشاف هوية المحلة العمرانية لا يتم فقط من خلال الوظائف الاقتصادية وحرف السكان، بل أيضًا من خلال النماذج العمرانية وتخطيطهما، بالإضافة إلي كثافة الحركة والنشاط وإيقاع التدفقات السكانية والإنتاجية (عاشور، ٢٠٠٥). ورغم تعدد المفاهيم المميزة للحضر والريف، إلا أن معظمها لا يصل إلى مفهوم شامل لكلٍ منهما. فنرى مثلًا أن الكتابات العربية الكلاسيكية تعرف الحضر باستعمال تعريف عكسي للريف، من أبرز هذه التعريفات ما يحدده جمال حمدان حيث يرى *"أن القرية هي المحلة التي يحترف أهلها الزراعة، أما المدينة فهي التي يحترف سكانها أنشطة غير زراعية"* (حمدان، ١٩٧٢). بينما نجد في عدد كبير من الكتابات الغربية أن تعريف الريف يكون تعريفًا عكسيًا للحضر، منها تعريف ***إيان سينكلير Ian W. Sinclair*** حيث يرى *"أن المناطق الريفية هي كل المناطق التي تستعمل في استعمال غير حضري"* (Sinclair, 2002). إلا أن هذين التعريفين لهما الكثير من الاستثناءات، ولا يقومان بدايةً بتعريف الحضر أو الريف ثم تعريف الأخر تعريف مقابل.

إضافةً إلى هذه التعريفات التي حددها باحثون متخصصون في المجالات العمرانية والجغرافية، يتواجد أيضًا عدد من التعريفات التي تحددها بعض المنظمات الدولية وحكومات الدول. لعل من أهمها ما يصدر عن لجنة السكان والتنمية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، والتي تعتمد بشكل أساسي على التعريفات والمعايير المستخدمة بكل دولة، حيث تحدد سكان الحضر بأنهم *"السكان الذين يعيشون في مناطق مصنفة على أنها حضرية وفقا للمعايير المستخدمة من قبل كل بلد أو منطقة بحكم الأمر الواقع*[1] *في أول يوليو من السنة المبينة في الإحصاءات"*، *بينما تحدد سكان الريف بأنهم " السكان الذين يعيشون في مناطق مصنفة على أنها ريفية وفقا للمعايير المستخدمة من قبل كل بلد أو منطقة بحكم الأمر الواقع في أول يوليو من السنة المبينة في الإحصاءات"* (UN-ECOSOC, 2008). هذان التعريفان يتيحان للدول حرية كبيرة لتصنيف الحضر والريف.

إن الكثير من دول العالم تعتمد على المعطيات الديموجرافية والاقتصادية كأساس لتصنيف الحضر والريف، وتغير هذه المعايير أحيانًا مع التحولات السياسية والاقتصادية. مثلما حدث في جنوب أفريقيا حيث عُرف سكان الريف في فترة الفصل العنصري بأنهم *"جميع الأسر التي لا تعيش خارج المدن المعلنة بشكل رسمي"* ، بينما تغير التعريف بعد انتهاء الفصل العنصري ليصبح *"المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة حيث يعمل السكان في الزراعة أو يعتمدون على الموارد الطبيعية"* (KHANYA, 1999). إن التعريفات المحددة من المنظمات الدولية والدول المختلفة يشوبها التعميم، فتعريف الأمم المتحدة يستند على معايير كل دولة، التي تتباين تبعًا لظروفها، مما يؤدي إلى صعوبة القيام بمقارنات دقيقة بين الدول. أما تعريف جنوب أفريقيا الذي يعتبر مثالًا لعدد كبير من دول العالم وخاصةً النامي، فاعتمد في البداية على نواحي إدارية جامدة لا تتوافق مع ديناميكية التجمعات العمرانية، ثم تحول إلى الاعتماد على حرفة سكان التجمع كأساس للتعريف وضم إلى الزراعة الحرف التي تعتمد على الموارد الطبيعية ومنها التعدين واستخراج البترول حيث لا يمكن اعتبار التجمعات القائمة عليهما تجمعات ريفية.

إن الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي هي من المعايير التي استخدمت كثيرًا لتحديد الحضر والريف، وتستخدم أيضًا معايير أخرى مثل الوظائف الإدارية وتطور البنية الاساسية. وبوجهٍ عام ينظر إلى المناطق الريفية كأماكن منخفضة الكثافة السكانية مع اقتصاديات زراعية سائدة. في حين ينظر إلى المناطق الحضرية كأماكن عالية الكثافة السكانية تتميز باقتصاد خدمي. ومن ثم فإن المدن الصغيرة لو أن لها الحد الأدنى من خصائص الحضر فينظر إليها كحضر. يستخدم مصطلح حضر كمرادف للمدينة في كثير من الأحيان، ولكن المصطلحان يختلفان فجميع المدن هي حضر ولكن ليس كل الحضر مدن. فالحضر هو مفهوم لمتغير إحصائي يعرف بشكل مختلف من قبل الحكومات المختلفة (UNDP, 2000).

[1] عدد السكان بحكم الأمر الواقع De facto population يقصد به حساب عدد السكان وفقًا لموقعها الجغرافي في وقت التعداد وهو المستخدم من قبل معظم المنظمات الدولية وعدد كبير من الدول، في مقابل عدد السكان بحكم القانون De jure population والذي يقصد به حساب عدد السكان وفقًا لمكان أقامتهم المعتاد.

إن تعريف كلٍ من الحضر والريف يرتبط بتعريف الآخر، وهو من الأمور المعقدة حيث يختلف مكانيًا وزمانيًا. وقد نبهت الأمم المتحدة في توصياتها بشأن تعدادات السكان والمساكن إلى ذلك، حيث أشارات في المادة (٢-٨١) *"نظرًا للاختلافات الوطنية في الخصائص التي تميز المناطق الحضرية عن المناطق الريفية، فإن التمييز بين سكان الحضر والريف يستعصى حتى الآن على تعريف واحد يمكن تطبيقه على جميع الدول، وحتى إلى حدٍ كبير على الدول الواقعة داخل إقليم واحد. حيث لا توجد توصيات إقليمية بهذا الشأن، ويجب أن تضع الدول التعريفات الخاصة بها وفقًا لاحتياجاتها"* (UN-ECOSOC, 2008). أخذت بعض الدول والتجمعات الدولية بهذه التوصيات وقامت بتحديد معايير أكثر، منها على سبيل المثال الإتحاد الأوروبي حيث أوصى بأن يكون ٢٠٠٠ نسمة هو عدد السكان الفاصل بين المحلات الحضرية والريفية (UN-ECE, 2006)، وقام بوضع الكثير من الايضاحات لهذه التوصيات. بينما الكثير من الدول وخاصةً الدول النامية لم تأخذ بهذه التوصيات واعتمدت على معاييرها التقليدية، رغم عدم ملائمتها للتغيرات الدولية، وأحيانًا عدم توافقها مع الظروف الوطنية.

فبرغم المحاولات العديدة لوضع مفاهيم واضحة للحضر والريف، إلا أن هذه المفاهيم غالبًا يكون لها العديد من الاستثناءات من الناحية المكانية الناتجة عن الاختلاف في الظروف والبيئات لكل مجتمع، أو من الناحية الزمانية الناتجة عن الديناميكية التي تتصف بها المجتمعات البشرية والعمران الذي يحتويها. توصلت كثير من البحوث إلى أن الفصل المبسط بين الحضر والريف لم يعد ملائمًا، بل وصل البعض إلا القول بأنه لم يعد مناسبًا للتحليل الاجتماعي، بينما رأى آخرون على نحو أكثر تحديدًا أن ثنائية الفصل بين الحضر والريف هي فقط التي لم تعد صالحة، وليس التمييز الذي يتضمن درجات من التريف ruralness ودرجات من التحضر urbanness (Iaquinta and Drescher, 2000). فالاستقرار البشري لم يعد ممكنًا إعطاؤه مجرد مفهوم حضر وريف، فالمدن الكبرى والقرى الصغيرة لا تمثل إلا مجرد أقصى نهاية لطرفي متصل واحد. و من المهم أن تقر الحكومات على المستويين القومي والمحلي على حدٍ سواء بتأثير الإجراءات التنموية على المناطق الحضرية والريفية (Fuller, 2004).

١-٢-٣-١ المحلة العمرانية

يمكن اعتبار المحلة العمرانية Locality المصطلح الدولي للتجمعات البشرية وتعرفها الأمم المتحدة *"أنها تجمع سكاني مميز (مخصص أيضًا كمكان مأهول أو مركز مسكون أو مستوطنة وما إلى ذلك) يعيش فيه السكان في مجموعات مساكن متجاورة وله اسم معين أو وضع معترف به محليًا. وهو بذلك يشمل قرى الصيادين، ومخيمات عمال المناجم، والعزب، والمزارع، وبلدات الأسواق، والقرى، والبلدات والمدن، وكثيرًا من التجمعات السكانية الأخرى المستوفية للمعايير المحددة أعلاه"* (UN-ECOSOC, 2008). ضم هذا التعريف الأوجه المختلفة للاستقرار البشري، مما يعني شموله لكل أنماط التجمعات العمرانية. وفي مصر قد يبدو هذا المفهوم متعارضًا مع مصطلح الوحدات المحلية (مفهوم إداري)، إلا أن يظل قابل للتطبيق بدليل أن عدد من التجمعات العمرانية سواء الحضرية أوالريفية تحمل اسم محلة.

هذا المصطلح يحتاج توصيف دقيق على مستوى الدول، وهو ما قامت به اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (UN-ECE). حيث حددت ثلاث حالات للمحلة العمرانية: الأولى أن تكون مساحة مبنية متصلة ذات تكوين طرق يمكن التعرف عليه بوضوح، أما الثانية أن تضم مجموعة من المباني لها اسم معروف محليًا، والثالثة أن تشكل مجموعة من المباني لا يبعد أحدها عن أقرب مبنى أكثر من ٢٠٠ م. وهذه الأسس تتخذ من الاتصال بين مجموعات المباني معيارًا أساسيًا لتحديد المحلة العمرانية. كما تضيف اللجنة أنه*"عند تطبيق هذا التعريف فإن فئات محددة من استعمالات الأراضي لا يمكن النظر إليها على أنها تكسر هذا الاتصال للمساحة المبنية. هذه الفئات هي: المباني والمرافق الصناعية والتجارية، المتنزهات العامة والملاعب والحدائق، ملاعب كرة القدم والمرافق الرياضية الأخرى، الأنهار ذات الضفاف المتصلة بكباري وخطوط السكك الحديدية والقنوات ومواقف انتظار السيارات وغيرها من مكونات البنية الأساسية للنقل، باحات الكنائس والمقابر، الخ"* (UN-ECE, 2006).

تنبه لجنة الإحصاء بالأمم المتحدة إلى ضرورة عدم الخلط بين مصطلحي المحليات Localities والتقسيمات المدنية Civil Divisions. حيث أنه في بعض الحالات قد يتطابق الاثنان، وفي حالات أخرى قد يشمل أصغر تقسيم مدني محلتين أو أكثر. بينما قد تشمل بعض المدن الكبيرة تقسيمين مدنيين أو أكثر، وينبغي اعتبار كلًا منهما قسمًا من محلة واحدة لا محلة منفصلة (UN-ECOSOC, 2008). بتعريف المحلة العمرانية على النحو السابق يمكن اعتبارها النطاق المكاني للتجمعات البشرية القابلة للتصنيف إلى حضر وريف. وهذا ما توصلت إليه اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وعرفت المناطق الحضرية بأنها المحليات ذات عدد سكان يساوي أو يزيد عن ٢٠٠٠ نسمة، والمناطق الريفية هي المحليات ذات عدد سكان أقل من ٢٠٠٠ نسمة بالإضافة إلى المناطق السكنية المتناثرة. وأضافت اللجنة أن بعض الدول قد ترغب في تعريف الحضر بأساليب أخرى (مثل الحدود الإدارية للمناطق المبنية، أو نطاق الإمداد بالخدمات المختلفة، أو نطاق الإمداد بالوظائف، أو في صورة مناطق وظيفية) (UN-ECE, 2006).

١-٢-٣-٢ درجات العمران

رغم اختلاف الباحثين حول تعريف الحضر والريف، إلا أن عددًا كبيرًا منهم اتفق على تحديد درجات العمران الرئيسية. ورغم تفاوت البيئات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من بلدٍ إلى آخر، إلا أن هذه الدرجات تتقارب إلى حدٍ كبير مع اختلاف مسمياتها. وتظهر أهمية تحليل درجات العمران في أن التجمعات العمرانية مترابطة في إطار الشبكة العمرانية الإقليمية، لذلك يلزم تصنيفها في درجات حتى يسهُل تحليل علاقاتها التبادلية. وقد حددت بعض الجهات الدولية درجات مختلفة للعمران استنادًا في معظم الأحيان إلى أعداد السكان في كل محلة عمرانية. فمثلًا أوصت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بأن يتم تصنيف المحليات العمرانية طبقًا لأحجام السكان إلى ١٣ درجة عمرانية (تحتوي أصغر درجة منها على درجتين فرعيتين) كما يلي (UN-ECE, 2006):

(١,٠) ١،٠٠٠،٠٠٠ نسمة أو أكثر
(٢,٠) ٥٠٠،٠٠٠ – ٩٩٩،٩٩٩ نسمة
(٣,٠) ٢٠٠،٠٠٠ – ٤٩٩،٩٩٩ نسمة
(٤,٠) ١٠٠،٠٠٠ – ١٩٩،٩٩٩ نسمة
(٥,٠) ٥٠،٠٠٠ – ٩٩،٩٩٩ نسمة
(٦,٠) ٢٠،٠٠٠ – ٤٩،٩٩٩ نسمة
(٧,٠) ١٠،٠٠٠ – ١٩،٩٩٩ نسمة
(٨,٠) ٥،٠٠٠ – ٩،٩٩٩ نسمة
(٩,٠) ٢،٠٠٠ – ٤،٩٩٩ نسمة
(١٠,٠) ١،٠٠٠ – ١،٩٩٩ نسمة
(١١,٠) ٥٠٠ –٩٩٩ نسمة
(١٢,٠) ٢٠٠ – ٤٩٩ نسمة
(١٣,٠) محليات عمرانية ذات أعداد سكان أقل من ٢٠٠ نسمة أو مباني متناثرة
(١٣,١) محليات عمرانية ذات أعداد سكان ٥٠ - ١٩٩ نسمة
(١٣,٢) محليات عمرانية ذات أعداد سكان أقل من ٥٠ نسمة أو مباني متناثرة

وقد قامت اللجنة بتجميع هذه الأحجام في خمس مجموعات رئيسية تمثل الدرجات الرئيسية للعمران كما يلي (UN-ECE, 2006):

(١,٠) أقل من ٢،٠٠٠ نسمة
(٢,٠) ٢،٠٠٠ –٩،٩٩٩ نسمة
(٣,٠) ١٠،٠٠٠ – ٩٩،٩٩٩ نسمة
(٤,٠) ١٠٠،٠٠٠ – ٩٩٩،٩٩٩ نسمة
(٥,٠) ١،٠٠٠،٠٠٠ نسمة أو أكثر

وبالرجوع إلى تعريف الحضر والريف الصادر عن نفس اللجنة، فإننا نجد أن كل العمران الريفي ينحسر في الدرجة (١,٠)، والدرجات الأربع الأخرى هي درجات حضرية. كذلك فإن اللجنة لم تقم بوضع مسميات محددة لهذه الدرجات لاختلاف ما قد يفهم من المسمى من مكان إلى أخر. وأعطت اللجنة الحرية للدول في تقسيم بعض هذه المجموعات إلى درجات أقل، لتوضح بصورة أكبر العمران المحلي لها، ولتحسين الأدوات المستخدمة في التحليل فمثلًا: بعض الدول تفضل تقسيم المجموعة (١,٠) (وفي بعض الأحيان المجموعة (٢,٠) أيضًا) لتميز المحليات الزراعية من الأنواع الأخرى من المحليات الصغيرة، وأخرى تفضل تقسيم واحدة أو أكثر من المجموعات الوسطى لتميز بلدات الأسواق والمراكز الصناعية ومراكز الخدمات، والبعض الآخر يفضل تقسيم التجمعات الحضرية الكبرى المدرجة في المجموعات (٤,٠) و(٥,٠) لتميز الأنواع المختلفة من المناطق المركزية والضواحي (المرجع السابق).

هناك خلط في تعريف بعض درجات العمران، مثل البلدة Town والمدينة City، وأبرز ما يفرق بينهما أن الوظيفة الأساسية للبلدة هي توفير الخدمات لتجمعات عمرانية أقل في درجاتها، وإن تواجد بها عدد من الأنشطة والوظائف الأخرى، على عكس المدينة التي تتعدد بها الوظائف بدرجة كبيرة. وتتجه بعض الدراسات إلى تحديد حجم سكاني يفصل بين المدينة والبلدة والقرية، ويتسع الفارق في تحديد هذا الحجم حيث يتراوح بين ٢٠ و٢٠٠ ألف نسمة (Satterthwaite, 2003)، واتخاذ تعدد الوظائف كأساس للتميز. كذلك مفهوم التكتل الحضري Urban Agglomeration حيث تعرفه الأمم المتحدة على أنه *"متصل من الأراضي المأهولة بالسكان بمستويات كثافة حضرية عالية بغض النظر عن الحدود الإدارية، وقد يضم المدينة بالإضافة إلى الضواحي والمناطق كثيفة الاستيطان الواقعة خارج حدودها وملاصقة لها. لذلك فهو ليس مماثلًا تمامًا للمحلة العمرانية locality، ولكنه وحدة جغرافية geographical unit إضافية قد تشمل أكثر من محلة عمرانية واحدة"* (UN-ECOSOC, 2008).

١-٢-٣-٣ أسس ومعايير تصنيف الحضر والريف

طوال القرن العشرين حاولت العديد من الدراسات تصنيف التجمعات العمرانية وذلك باستخدام مجموعة كبيرة من الأسس والمعايير. لكن معظم هذه الدراسات قام بها متخصصون في المجالات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ونادرًا ما قام بها عمرانيون لذا اعتمدت في أغلب الأحيان على أسس نظرية وإحصائية، وقليلًا ما تناولت الجوانب الموضوعية والمكانية. وتميز أغلبها بالتفاوت الكبير في المعايير والحدود الفاصلة للتصنيف. مما لا شك فيه أن العمران من الصعب تقسيمه جغرافيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا، بحيث تكون هناك حدود واضحة بين الريف والحضر، خاصةً مع التقدم الذي يشهده العالم واختفاء الحدود الفاصلة بين الدول والمجتمعات وبين المستقرات البشرية. إلا أن مدخلات خطط التنمية وبرامجها تختلف ما بين الحضر والريف، كذلك تختلف المخصصات المالية لكلٍ منهما في الموازنات القومية والمحلية، بل في بعض الأحيان تختلف القوانين والتشريعات الحاكمة للنشاط الاقتصادي والعمران في كلٍ منهما. مما يستلزم وجود تصنيف دقيق قائم على مجموعة أسس ومعايير تعتمد على متغيرات قابلة للقياس measureable وقابلة للتجميع والحساب countable تغطي مختلف الجوانب.

لقد وضعت الأمم المتحدة في توصياتها بشأن تعدادات السكان والمساكن مجموعة خطوط ارشادية للدول لتحديد معايير تصنيف مناسبة للحضر والريف، فأشارت في المادة (٢-٨٢) إلى أن *"التمييز التقليدي بين المناطق الحضرية والريفية داخل البلد الواحد يستند إلى افتراض أن المناطق الحضرية أيًا كان تعريفها، تتيح أساليب معيشة مختلفة ومستوى معيشة أعلى في العادة مما يتواجد في المناطق الريفية. وفي كثير من الدول الصناعية يصبح هذا التمييز بين المناطق الحضرية والريفية أقل وضوحًا ويصبح الفرق الرئيسي من حيث ظروف المعيشة أقرب إلى أن يكون مسألة درجة تركز السكان. ولئن كانت الفروق بين أساليب المعيشة الحضرية والريفية ومستوياتها تظل مهمة في الدول النامية، فإن سرعة التحضر في هذه الدول أوجدت حاجة كبيرة إلى المعلومات المتعلقة بمختلف أحجام المناطق الحضرية"* (UN-ECOSOC, 2008). هذه المادة تفتح المجال للعديد من الأساس والمعايير التي يمكن استخدامها للتصنيف.

توظف الدول هذه الأسس والمعايير كمقياس للتمييز بين المجتمعات الحضرية والريفية، ولكل دولة خصوصيتها الناتجة عن مجموعة من العوامل تؤثر في صياغة الأسس والمعايير الخاصة بها. حيث تتحدد طبيعة هذه العوامل من معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والبيئي لهذه الدول، مما يمكن معه القول أن هذه المعايير تخضع للمفاهيم والقيم النسبية أكثر مما تخضع للمفاهيم والقيم المطلقة (علي، ٢٠٠٥). ففي عدد كبير من دول العالم تؤكد التعريفات الرسمية على أن المراكز الحضرية تشمل جميع التجمعات العمرانية التي تضم ٢٠ ألف نسمة أو أكثر، ولكن الاختلاف يكون في نسبة التجمعات التي تصنف كحضر من بين التجمعات العمرانية التي تضم من ٢٠٠ إلى ٢٠ ألف نسمة. فعلى سبيل المثال يعيش نحو ١٧,٥ بالمئة من سكان مصر في تجمعات يبلغ عدد سكانها بين ١٠ آلاف و٢٠ ألف نسمة (Satterthwaite and Tacoli, 2003). هذه التجمعات تتميز بالعديد من الخصائص الحضرية،

بما في ذلك سيطرة الاقتصاديات غير الزراعية والهياكل المهنية، لكنها غير مصنفة كحضر، على الرغم من أنها كذلك في معظم الدول الأخرى. ولو تم اعتبار هذه التجمعات حضر، فإن مصر تكون حضرية بشكلٍ أكبر، وسوف تتغير معدلات النمو الحضري بشكلٍ ملحوظ.

إن بعض الدول تضع معايير تتصل بنسبة السكان العاملين بالزراعة في تعريفها للحضر. إلا أن ذلك يمكن أن يسبب انطباعًا خاطئًا عن دور الزراعة، فبيانات التعداد السكاني أو المسوحات الأسرية تسجل فقط الوظيفة الأساسية للسكان. في حين أن الكثير من سكان الحضر والريف يعملون في مجموعة متنوعة من الأنشطة المدرة للدخل، بما في ذلك الزراعة لسكان الحضر والأنشطة غير الزراعية لسكان الريف. فعلى سبيل المثال يتم تحديد الحضر في العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء، على أساس الخصائص الإدارية والسكانية والبنية الأساسية فقط، حتى وإن كان غالبية السكان يعملون بالزراعة (Satterthwaite and Tacoli, 2003). هذه الاختلافات أظهرت إشكالية تعميم نفس أسس ومعايير التصنيف في حالات مختلفة. حيث يتطلب القيام بتصنيف موضوعي للتجمعات العمرانية، تكامل مجموعة من الأسس والمعايير، في إطار منظومة تعتمد على قياس كل أساس وأهميته بالنسبة إلى باقي الأسس. حيث يعتبر الوصول إلى قيم محددة تمثل الحدود الفاصلة بين الدرجات العمرانية المختلفة تبعًا لمجموعة من أسس ومعايير التصنيف، عملية غاية في الصعوبة تسلتزم قرار مجتمعي أكثر من احتياجها إلى جهود بحثية أو قرارات إدارية. لقد تم تجميع مجموعة من أهم أسس ومعايير التصنيف إلى حضر وريف كما هو موضح بالجدول رقم (١-٢)، وذلك إعتمادًا على عدة مصادر، وتم عقد مقارنة تحليلية لهذه الأسس والمعايير طبقًا للعناصر التالية:

- **النـوع:** حيث تم تقسيم المعايير والأسس طبقًا لهذا العنصر إلى ثلاث فئات: "وضعي" بمعنى تعبيره عن وضع قانوني أو إداري أو تاريخي قائم ومستقر، و"إحصائي" بمعنى تعبيره عن متغيرات إحصائية، و"مكاني" بمعنى تعبيره عن متغيرات مكانية وعمرانية.
- **التغير مع الزمن:** حيث تم التقسيم طبقًا لهذا العنصر إلى فئتين: "متغير" بمعنى تغير القيم المحددة للأساس أو المعيار مع الزمن بشكل تلقائي، و"جامد" بمعنى عدم تغيره مع الزمن إلا نتيجة تدخل إجرائي.
- **القابليـة للقيـاس:** حيث تم التقسيم طبقًا لهذا العنصر إلى ثلاث فئات: "قابل للقياس المباشر" بمعنى وجود قيمه رقمية معينة لعناصر الأساس أو المعيار يمكن الحصول عليها من جهة رسمية أو عن طريق العمل الميداني، "قابل للقياس عن طريق الحساب غير المباشر" بمعنى استخدام مجموعة من المتغيرات لحساب قيمة الأساس أو المعيار وذلك عن طريق مجموعة من العلاقات الرياضية، و"غير قابل للقياس" بمعنى عدم وجود قيمة رقمية يمكن أن تعبر عن الأساس أو المعيار.
- **البيانات المستخدمة:** وتم تقسيم هذا العنصر إلى عنصرين فرعيين هما:

أ- الدورية: حيث تم تقسيم المعايير والأسس طبقًا لهذا العنصر إلى فئتين: "دورية" بمعنى صدور البيانات المطلوبة لحساب الأساس أو المعيار على فترات ثابتة، و"غير دورية" بمعنى صدور البيانات في تقارير أو مشروعات غير دورية.

ب- الاتاحة: حيث تم التقسيم طبقًا لهذا العنصر إلى أربع فئات: "يمكن الحصول عليها من مصدر واحد" بمعنى إمكانية الحصول على بيان واحد من مصدر واحد يغطي الأساس أو المعيار المطلوب، و"يتم حسابها باستخدام بيانات من مصدر واحد" بمعنى إمكانية الحصول على أكثر من بيان من مصدر واحد ليتم حساب الأساس أو المعيار المطلوب، و"ويتم حسابها باستخدام بيانات من أكثر من مصدر" بمعنى ضرورة الحصول على أكثر من بيان من أكثر من مصدر ليتم حساب الأساس أو المعيار المطلوب، و"تجمع ميدانيًا" بمعنى ضرورة القيام بمسوحات ميدانية لتجميع البيانات المطلوبة لحساب الأساس أو المعيار.

جدول رقم (١-٢) مقارنة تحليلية لأهم أسس ومعايير التصنيف إلى حضر وريف

أساس التصنيف	النوع				التغير مع الزمن		القابلية للقياس			البيانات المستخدمة			
										الدورية		الاتاحة	
	وضعي	إحصائي	مكاني		متغير	جامد	قابل للقياس المباشر	قابل للقياس عن طريق الحساب غير المباشر	غير قابل للقياس	دورية	غير دورية	يمكن الحصول عليها من مصدر واحد	يتم حسابها باستخدام بيانات من مصدر واحد	يتم حسابها باستخدام بيانات من أكثر من مصدر	تجمع ميدانيًا
الأساس الديموجرافي															
الحجم السكانى		•			•		•			•			•		
الكثافة السكانية		•	•		•			•		•					•
الخصائص الأساسية للسكان		•			•			•		•			•		
الأساس الاجتماعي															
الخصائص الأسرية		•			•		•			•			•		
الأوضاع التعليمية		•			•		•			•			•		
الأساس الاقتصادي															
الأوضاع العملية للسكان		•			•		•			•			•		
الخصائص المهنية		•			•		•			•			•		
النشاط الاقتصادى للسكان		•			•		•			•			•		
معدلات الدخل والانفاق والاستهلاك		•			•			•			•				•
الأساس الإداري															
نوع الإدارة المحلية	•					•			•		•				•
عدد المقاعد فى المجالس المنتخبة	•					•	•			•		•			
الأساس التاريخي	•					•			•		•				•
الأساس الشكلي	•				•				•		•				•
المعايير الطبيعية والبيئية															
الظروف الطبيعية			•			•		•			•				•
الظروف المناخية			•			•	•			•		•			
التلوث			•		•		•			•					•
معيار الكتلة العمرانية															
المورفولوجيا العمرانية			•		•			•		•					•
مساحة الكتلة العمرانية			•		•		•			•					•
الكثافة البنائية			•		•			•		•					•
معامل الاستغلال			•		•			•		•					•

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على مجموعة أسس ومعايير تم تجميعها من مصادر متعددة.

تابع جدول رقم (١-٢) مقارنة تحليلية لأهم أسس ومعايير التصنيف إلى حضر وريف

أساس التصنيف	النوع			التغير مع الزمن		القابلية للقياس		البيانات المستخدمة			
								الدورية		الاتاحة	
	وضعي	إحصائي	مكاني	متغير	جامد	قابل للقياس المباشر	غير قابل للقياس أو عن طريق الحساب غير المباشر	غير قابل للقياس	دورية	غير دورية	يمكن الحصول عليها من مصدر واحد	يتم حسابها باستخدام بيانات من أكثر من مصدر	تجمع ميدانيًا
معيار الصورة والخصائص العمرانية													
استعمالات الأراضى			•	•		•				•			•
ارتفاعات المبانى			•	•		•				•			•
حالات المبانى			•	•		•				•			•
نظم ومواد البناء			•	•		•				•			•
الطرق والفراغات العمرانية			•	•		•				•			•
أنماط الإسكان		•		•		•		•			•		
أنماط الحيازة		•		•	•	•		•			•		
معيار الخدمات													
نوع الخدمة	•				•	•		•				•	
مستوى الخدمة	•				•	•		•				•	
سعة الخدمة		•			•	•				•		•	
فاعلية الخدمة			•	•			•			•		•	
معيار المرافق والبنية الأساسية													
النقل والمواصلات			•	•		•				•			•
شبكات الكهرباء والاتصالات			•	•		•		•			•		
شبكات مياه الشرب والصرف الصحى			•	•		•		•			•		
شبكات الغاز الطبيعى			•	•		•		•			•		
معيار الدور الوظيفي للتجمع													
الأنشطة الأولية		•		•		•				•			•
الأنشطة الصناعية		•		•		•				•			•
الأنشطة الخدمية		•		•		•				•			•
الموارد المستغلة		•		•		•			•				•
استهلاك الطاقة		•		•		•			•				•
المستوى التقنى		•		•			•			•			•
معيار التنمية البشرية		•		•			•		•		•		

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على مجموعة أسس ومعايير تم تجميعها من مصادر متعددة.

١-٢-٣-٤ التحضر

عرف عدد من الباحثين التحضر Urbanization باعتباره *"عملية تنطوي على مرحلتين أو جانبين. أولًا: حركة السكان من الريف إلى الحضر حيث ينخرطون أولًا في وظائف أو مهن غير ريفية. وثانيًا: التغيير في نمط الحياة من النمط الريفي إلى الحضري مع القيم والسلوكيات والمواقف المرتبطة بذلك. فالمتغيرات الهامة في المرحلة الأولى هي الكثافة السكانية والوظائف الاقتصادية، بينما المتغيرات الهامة في المرحلة الثانية تعتمد على عوامل اجتماعية نفسية وسلوكية. وكلا الجانبين يدعم بعضهما البعض"* (Williams et al., 1983). فالتحضر عملية ديناميكية تحدث على عدة مستويات مكانية وزمانية (Alberti *et al.*, 2003). كما أنه ظاهرة

اجتماعية وفي نفس الوقت فهو تحول مادي للأراضي، وأصبح في مقدمة ما يحدد العلاقة بين الإنسان ومحيطه الحيوي (IHDP, 2005). فالأراضي الحضرية urban landscapes تمثل المكون الأكثر تعقيدًا في الغطاء الأرضي land cover. لقد اعتبر تقييم النظام البيئى للألفية Millennium Ecosystem Assessment التحضر والأراضي الحضرية مجالات بها الكثير من الفجوات المعرفية (McGranahan *et al.*, 2005). يوجد الكثير من الاختلافات في الحجم والسرعة والتوزيع المكاني والعوامل المؤثرة على التحضر في مختلف الدول، وهذا يعني مسارات مستقبلية شديدة التباين للتحضر. فالعديد من العوامل التي أدت إلى التحضر السريع في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، لم تعد ذات تأثير واضح في بعض الدول (Satterthwaite and Tacoli, 2003).

من الناحية الإحصائية، فالتحضر هو تزايد نسبة السكان الذين يعيشون في التجمعات المحددة كمراكز حضرية. فالسبب المباشر للتحضر في معظم الأحيان هو صافي حركة السكان من الريف إلى الحضر (المرجع السابق). ولا تساهم الزيادة الطبيعية للسكان في زيادة مستويات التحضر، إلا إذا كان معدل الزيادة الطبيعية في الحضر أعلى من مثيله في الريف وقليلًا ما يحدث ذلك، أو عندما تؤدي الزيادة الطبيعية إلى تخطي عدد السكان في تجمع ريفي حاجز معين يتم بعده إعادة تصنيفه كحضر. وثمة عامل آخر يساهم في تغير مستويات التحضر هو توسيع حدود المدن، بحيث يتغير وضع التجمعات داخل التوسعة من ريف إلى حضر. في هذا الإطار يجب التمييز بين التحضر والنمو الحضري urban growth والذي لا يعني التغير فيه تغير مماثل في مستويات التحضر، حيث يرتبط التحضر بالعلاقة النسبية بين مستويات النمو الحضري والنمو الريفي rural growth. إن السبب الرئيسي وراء التحضر في معظم الدول هو حدوث تغيرات في النظم الاقتصادية، وليس زيادة السكان. فمعظم الدول ذات النمو السكاني المرتفع يكون لها مستويات منخفضة من التحضر، حيث يعيش معظم السكان في الريف ويعتمدون في معيشتهم على الزراعة. بينما العديد من الدول ذات النمو السكاني المنخفض هي من أكثر الدول تحضرًا، حيث يعيش غالبية السكان في الحضر ويعتمدون على التجارة والخدمات والصناعة. لقد ارتفعت نسبة سكان الحضر عالميًا من ١٥ بالمئة فقط في عام ١٩٠٠ إلى النصف تقريبًا عام ٢٠٠٠ (المرجع السابق)، ولا تزال هذه النسبة في تزايد مستمر.

في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، يكون التحضر نتيجة حتمية لحركة السكان استجابةً لفرص اقتصادية أفضل، حيث يتناسب حجم واتجاه حركة السكان تمامًا مع التغييرات المكانية لمواقع الفرص الاقتصادية. وبشكلٍ عام، تجذب المدن والبلدات ذات الاقتصاديات المتوسعة معظم الهجرة. إن زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر في كثير من هذه الدول في السنوات الخمسين الماضية ليست مستغربة، فالمراكز الحضرية استحوذت على النسبة الغالبة لنمو الأنشطة الاقتصادية عالميًا خلال السنوات الخمسين إلى المئة الماضية، سواء من حيث توزيع قوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، أو فيما يتعلق بالتغييرات في توزيع الناتج المحلي الإجمالي بينها (Satterthwaite and Tacoli, 2003). ففي معظم الدول

ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ازدادت الأهمية النسبية للصناعة والخدمات (يقع معظمها في الحضر)، وانخفضت بوضوح الأهمية النسبية للزراعة (يقع معظمها في الريف).

بالإضافة إلى ذلك فإن تقديم الخدمات العامة يتركز أيضًا في المراكز الحضرية، وعلى مدار السنوات الخمسين الماضية، شهدت هذه الدول كذلك نموًا كبيرًا في حجم ونطاق الخدمات العامة والجهاز الإداري للدولة، تركز في أغلب الأحيان في المناطق الحضرية، والتي هي جزء من السبب وراء زيادة التحضر. كما أنه مع الاتجاه نحو اللامركزية، تم تحويل عدد من التجمعات العمرانية إلى الحضر، بسبب الوظائف الإدارية التي تقوم بها أكثر من حجمها السكاني. إلا أنه بالرغم من ذلك شهد العقدان الماضيان اتجاه معاكس، حيث أن كثير من الحكومات تقوم بتنفيذ تخفيضات كبيرة في الجهاز الإداري للدولة والإنفاق العام. وكثيرًا ما أرتبط ذلك مع برامج التكيف الهيكلي Structural Adjustment Programmes[1]، حيث يعد ذلك أحد عوامل إبطاء التحضر أو في بعض الأحيان وقفه وعكس اتجاهه (المرجع السابق). فليس من الغريب على العاملين بالقطاع العام المحالين للتقاعد أن ينتقلوا من المراكز الحضرية الكبيرة إلى مدن صغيرة أو تجمعات ريفية.

إن المعدلات المرتفعة للتحضر في كثير من الدول النامية تحدث مجموعة من التأثيرات السلبية على الهياكل العمرانية والاقتصادية والاجتماعية وتدهور بيئي في كلٍ من الريف والحضر، حيث يؤدي إلى ضغط شديد على شبكات البنية الأساسية والمواصلات والأنشطة الاقتصادية والخدمات والبيئة، مما يضيف أعباء مالية وإدارية إضافية على التجمعات الحضرية والريفية والسكان في كلٍ منها. كذلك يؤدي إلى نمو غير متوازن بين التجمعات العمرانية سواء من الناحية الاقتصادية أو العمرانية أو السكانية، حيث تنمو المدن الكبيرة على حساب باقي المدن والقرى الأمر الذي يعيق التنمية الإقليمية المتوازنة. ورغم أن البعض يرى أن النمو الحضري يسهم في النمو الاقتصادي وزيادة الناتج القومي (القطب، ٢٠٠٥)، إلا أنه إذا لم تتناسب معدلات التحضر مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فإن ذلك يعد أحد الظواهر لحالة من التحضر المنفلت، تحتاج إلى تعامل الجهات المختلفة في الدولة لضبطه.

١-٢-٣-٥ المتصل الحضري الريفي

يعبر المتصل الحضري الريفي Urban Rural Continuum عن فكرة أساسية هي أنه بين أقصى درجات الحضر وأقصى درجات الريف الكثير من الدرجات البينية. فإذا ألقينا نظرة على طول الطريق من مزرعة معزولة إلى مدينة كبيرة، فإننا لن نجد أي حدود فاصلة بين الدرجات العمرانية المختلفة من عزب وقرى وبلدات ومدن بل سيكون التغيير تدريجي ومتصل. وقد استخدم بعض العلماء مفهوم المتصل الحضري الريفي للتأكيد على عدم وجود نقاط واضحة تحدد الاختلافات بين الريف والحضر. فعملية التحضر السريع قد قللت من التفاوتات بين القرى

[1] وفقًا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي مجموعة سياسات اقتصادية تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال إجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد الوطني، كشرط للحصول على قروض أو المساعدة في سدادها.

والمدن، فكل قرية تمتلك بعض العناصر من المدينة وكل مدينة تحمل بعض الملامح من القرية. إن اعتبار الريف هو فئة التجمعات السكانية المتبقية بعد تعريف المناطق الحضرية، يقلل من شأن التنوع الموجود في المناطق غير الحضرية. كما أن تعريف المناطق الريفية لا يأخذ في الاعتبار القرب من المناطق الحضرية والعلاقات المتعددة التي تربط بينهما. من ناحية أخرى فتعريفات المناطق الحضرية والريفية هي تعريفات ثنائية، رغم أن العديد من الخصائص تتواجد على طول متصل (RUPRI, 1998).

من هذا المنطلق ينبغي النظر إلى المناطق الريفية والحضرية كمتصل يتم توزيع الأفراد والأسر والمجتمعات والمؤسسات خلاله. ويكون نموذج بديل للنموذج الذي يستخدم المجموعات نوعية typological sets، مع ضرورة إدراك أن التغيرات في هذا النموذج متقطعة ومتعددة الأبعاد، وأنها تنشأ بسبب عمليات اجتماعية مترابطة (Iaquinta and Drescher, 2000). إن المتصل الحضري الريفي يمكن اعتباره آلية لرؤية وفهمٍ أفضل للاختلافات الكامنة بين مصطلحي الحضر والريف، كما يمكن له أن يكون أداة مفيدة لفهم طبيعة العلاقات التي تربط بين الريف والحضر في نواحي متعددة وعلى مستويات مختلفة. فالعديد من القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية لا يمكن معالجتها بشكل ملائم من خلال الاتجاهات السياسية الحالية، التي تفصل بين الخطط والأولويات لكلٍ من الريف والحضر (Scott *et al.*, 2007). كما يمكن من خلال هذا المتصل دراسة التغيرات التي تطرأ على التجمعات الحضرية والريفية واتجاهاتها. ويري عدد من الباحثين أننا بحاجة إلى إبداء المزيد من الاهتمام للقضايا المتقاطعة على طول المتصل الحضري الريفي (المرجع السابق).

إن مفهوم المتصل الحضري الريفي يرتبط بشكلٍ مباشر بمفهومي التحضر الابتدائي Primary Urbanization والتحضر الثانوي Secondary Urbanization. هذان المفهومان يعبران عن مرحلتين لعملية التحضر، حيث تمثل المرحلة الأولى عملية تحول السكان أو التجمعات العمرانية من ريف إلى حضر، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة لانهائية لعملية التغيير المستمر في التفكير والتصرف والعمل بشكلٍ مختلف. والمتصل الحضري الريفي يهتم فقط بمرحلة التحضر الابتدائي، ويفترض عدم حدوث تغير إضافي بمجرد الانتهاء من هذه المرحلة. فتطور المجتمعات الحضرية الذي هو جزء من مرحلة التحضر الثانوي، لا يشملها مفهوم المتصل احادي الاتجاه Unilinear Continuum. مما استلزم ظهور مفهوم المتصل متعدد الاتجاهات Multidimensional Continuum، الذي أصبح أكثر قبولًا لدى الكثير من الباحثين خاصة عند تناول قضايا التنمية الاجتماعية التي يمكن تمثيلها بشكلٍ أفضل باستخدام هذا النموذج (Nas and Wuisman, 2007). حيث يتخذ التحول الريفي الحضري المستمر نقاط انطلاق في ظروف معينة تحددها مجموعة معطيات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، وبمرور الوقت ينتج هذا التحول ظروف جديدة بمعطيات مختلفة.

الفصل الثاني: التنميـــــة الإقليميـــــة

٢-١ مقدمة الفصل الثاني

بعد عرض مقدمة البحث والمفاهيم الأساسية المحددة له، يتناول البحث في هذا الفصل عرض وتحليل القضايا الأساسية للتنمية الإقليمية، باعتبارها المظلة التي تندرج تحتها التنمية الريفية. ويتم ذلك من خلال عرض المفاهيم العامة للتنمية الإقليمية، ودراسة مراحل تطورها، مرورًا بالتنمية الإقليمية القطاعية ثم التنمية الإقليمية الشاملة ثم التنمية الإقليمية المتوازنة. كما يعرض البحث أهم اتجاهات التنمية الإقليمية، وصولًا إلى محاولة استخلاص الإجراءات والشروط اللازمة لتحقيقها. وذلك كمدخل لدراسة قضايا التوازن الحضري الريفي.

بدأ مجال دراسات التخطيط والتنمية الإقليمية في الظهور خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مواكبًا للثورة الصناعية والتي أدت إلى توجه أعداد متزايدة من السكان نحو سكنى المدن. وقد تعاملت هذه الدراسات مع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية[١] والعمرانية الجديدة التي فرضتها الثورة الصناعية. ثم تطور هذا المجال حتى أخذ شكل العلم المستقر في منتصف القرن العشرين خاصةً مع دراسات ونظريات باحثين مثل ***لوتكا Lotka*** و***جيفرسون Jefferson*** و***كريستالر Christaller*** وزيف ***Zipf*** و***دوكسيادس Doxiadis***، حيث تمثل دراساتهم الأسس الرئيسية التي قام عليها هذا العلم.

٢-٢ المفاهيم العامة للتنمية الإقليمية

لقد تطورت المفاهيم العامة لعلوم التخطيط والتنمية الإقليمية منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، حيث يرجع ذلك إلى نمو حركة السكان والسلع والخدمات بين الريف والحضر نتيجة التوجه نحو الصناعة. تلا ذلك الوصول إلى ترسيخ المفاهيم الأساسية لهذا العلم مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم تطور هذا العلم مع تطور أنماط الحياة والأنشطة الاقتصادية منذ ذلك الحين وحتى الآن. ورغم أن الدراسات الأولية في هذا المجال قد قام بها عدد من الباحثين الاقتصاديين، بهدف دراسة آليات السوق واتجاهات العرض والطلب[٢]، إلا أن هذه الدراسات لم تخلُ من الجوانب الجغرافية والعمرانية. حتى أصبحت دراسات التنمية الإقليمية جزءًا أساسيًا في مجالات التنمية بشكلٍ عام، ومثلت التوطين المكاني لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي عرض لأهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية الإقليمية.

٢-٢-١ التنمية

تناولت العديد من الكتابات والبحوث المعاصرة الاختلافات بين مصطلحي النمو Growth والتنمية Development (Singer, 1949; Prebisch, 1950; Baran, 1957). هذه الاختلافات تتلخص بشكلٍ عام في أن النمو هو زيادة ثابتة نسبيًا تحدث في جانب محدد من جوانب الحياة، أما التنمية فهي زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في عدد كبير من جوانب الحياة. فالنمو يحدث

[١] خلال هذه الفترة ترسخت مبادئ الرأسمالية وظهرت مبادئ الاشتراكية، مما أدى إلى تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية في عدد من الدول خاصةً الأوروبية.

[٢] كان من أوائل هؤلاء الباحثين ***فون ثونن Von Thunen*** في عام ١٨٢٦ في كتاباته عن الدولة المنعزلة.

غالبًا عن طريق تطور بطيء ناتج عن تحول تدريجي، أما التنمية فيحتاج إحداثها إلى دفعة قوية تعرف بالدفعة التنموية، ليخرج المجتمع من حالة إلى أخرى أفضل، وهذه الدفعة التنموية تتخطى في مفهومها عملية التطور التدريجي البطيء، إلى التطور السريع الشامل. كما يعتبر النمو عملية تلقائية يكون فيها التغير بالأساس كمي وليس كيفي. أما التنمية فهي عملية مخططة من أجل تحقيق أهداف محددة لإحداث تطور شامل نحو الأفضل، وعلى هذا فالتغير الناتج عن التنمية هو تغير كبير وشامل، يتناول الجوانب الهيكلية والوظيفية، وهو تغير كيفي وكمي.

كثيرًا ما تناولت الأمم المتحدة قضايا التنمية خاصةً في الدول النامية، حيث حددت مشكلة هذه الدول في حاجتها إلى كلٍ من النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة. وقد ظهر هذا المفهوم للمرة الأولى في ستينيات القرن العشرين فيما عرف بعقود التنمية Development Decades حيث أشارت إلى أن *"التنمية تشتمل على النمو وعلى التغير، والتغير بدوره هو تغير اجتماعي وثقافي وليس فقط اقتصادي وهو كيفي كما هو كمي"* (UN, 1962). فالتنمية تحيط بكافة جوانب الحياة محدثةً فيها تغيرات عميقة وشاملة. وتعتمد التنمية إلى حدٍ بعيد على المستوى النسبي الذي تبدأ منه. ولكي تحقق عمليات التنمية أهدافها، يجب أن يكون هناك تنسيق لبرامج التنمية في القطاعات المختلفة. وذلك لكي تحقق أكبر قدر ممكن من التكامل بين البرامج الإنمائية، وصولًا إلى تحقيق النتائج المثلى في عمليات النمو المتوازنة لمختلف القطاعات.

٢-٢-١-١ تطور مفهوم التنمية

منذ نشأتها وحتى الآن تناولت الأمم المتحدة عددًا كبيرًا من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك فيما يخص المفاهيم العامة والآليات والأدوات. وقد قامت بمساهمات كبيرة ورائدة على المستويات الدولية والقومية في تحديد أولويات التنمية، وفي تحليل القضايا الإستراتيجية، وفي تطوير نظام إحصائي لقياس التنمية، وفي صياغة التوصيات لمجال واسع من قضايا وسياسات التنمية. كان من أكثر مساهمات الأمم المتحدة تميزًا منذ نشأتها الأولى، تحديد رؤية ووضع أجندة لتحقيق هذه الرؤية، وكانت تضم أربعة عناصر رئيسية اعتبرت في ذلك الوقت قوية وجريئة وعالمية بشكلٍ ملفت، وهذه العناصر هي: (Jolly, 2005)

- السلام والتفاوض بدلًا من الحرب
- تنمية اقتصادية واجتماعية هادفة ومتسارعة
- حقوق الإنسان للجميع
- السيادة والاستقلال

رغم أن مفهوم التنمية كان حاضرًا منذ بدايات الأمم المتحدة، إلا أنه حتى الثمانينيات من القرن العشرين، كانت عناصر التنمية تسير متوازية غير متكاملة. فكثيرًا ما تم التعامل مع التنمية كتنمية اقتصادية، وتُرك تحديد مفاهيمها والتعامل معها للاقتصاديين. وبحلول التسعينيات تحولت الرؤية إلى التنمية لمنظور أوسع متعدد التخصصات multidisciplinary، نتيجة ظهور مفهوم التنمية البشرية المرتكزة على السكان Peoplefocused Human Development، والذي تم اعتماده رسميًا من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) خلال التسعينيات. وباستعراض جهود المنظمات الدولية في مجال التنمية نجدها قد مرت بخمسة مراحل كما يلي:

- **في الأربعينيات والخمسينيات:** ركزت الأمم المتحدة على التنمية باعتبارها عملية اقتصادية. حيث أصدرت ثلاثة تقارير رئيسية عن التنمية الاقتصادية (Jolly, 2005)، كان التقرير الأول عام ١٩٤٩ تحت عنوان "التدابير الوطنية والدولية لتحقيق التوظيف الكامل"، حيث وضع الشروط الدولية لدعم سياسات كل دولة في تحقيق التوظيف الكامل. وقد أُنتقد هذا التوجه بعدم الواقعية، وهو ما أدى إلى التفكير في إطار أكثر انسجامًا مع الواقع الاقتصادي للدول النامية، مما دفع إلى صدور التقريرين الثاني والثالث عام ١٩٥١ تحت عنوان "تدابير للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية" و"تدابير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الدولي"، وأشارا إلى توفير فرص عمل جديدة بشكلٍ سريع كجزء رئيسي من الحل، وأن التنمية الاقتصادية طويلة المدى شرط حاسم لتحقيق ذلك.
- **في الستينيات:** تزايدت أهمية التنمية الاقتصادية ففي عام ١٩٦١ اقترح الرئيس ***كنيدي Kennedy*** أنه *"ينبغي أن تصبح الستينيات عقدًا التنمية"*. وعام ١٩٦٢ تم نشر تقارير بعنوان "عقد الأمم المتحدة الإنمائي - مقترحات للعمل". فبرغم الاعتقاد السائد بأن التركيز خلال تلك الفترة كان منصبًا على تسريع النمو الاقتصادي، إلا أنه في هذه الأثناء كتب الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة ***يو ثانت U Thant*** *"إن التنمية ليست مجرد النمو الاقتصادي، إنما هي نمو مضافًا إليه التغيير"* (UN, 1962). في نفس الوقت أوردت لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنه *"من أكبر الأخطار في سياسة التنمية الميل إلى إعطاء تركيز مفرط وغير متناسب للجوانب المادية للنمو، فمن المحتمل نسيان الغاية مع الانشغال بالوسيلة. وقد تكون حقوق الإنسان مغمورة، ويُنظر للبشر فقط كأدوات للإنتاج بدلًا من النظر إليهم ككيانات مستقلة يتم تحقيق كل تلك الرفاهية والنهوض الثقافي وزيادة الإنتاج لأجلهم"* (المرجع السابق). فالإشارة إلى حقوق الإنسان أبرزت نهج أوسع للتنمية.
- **في السبعينيات:** قادت منظمة العمل الدولية (ILO) الطريق إلى إعادة التركيز إلى التوظيف، ولكن بتعريف أوسع للتوظيف والقضايا المتعلقة به، واقترحت توسيع نطاق سياسة التنمية لتشمل مجموعة متنوعة من الإجراءات. أدى ذلك إلى تحليل أكثر شمولًا يهتم بشكلٍ خاص بمجموعة إجراءات للحد من الفقر، مما أدى بدوره إلى استراتيجيات إعادة التوزيع مع النمو والاحتياجات الأساسية. وشكلت هذه المعطيات نقطة فارقة لمساهمات الأمم المتحدة في مفهوم التنمية والتعامل معها على مستوى السياسات الوطنية.
- **في الثمانينيات:** أدى ارتفاع الديون والركود العالمي، إلى توقف خطير للنهج الواسع للتنمية وإعادة ترتيب أولوياتها، وبدعم سياسي ومالي قوي من الدول الصناعية، سيطرت مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods institutions مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (World Bank) على أجندة التنمية في العالم، وحولت مفهوم التنمية للتركيز وإعطاء الأولوية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ثم إعادة الهيكلة. وهو ما نتج عنه عقدًا تنمويًا ضائعًا خاصةً في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية.
- **في التسعينيات:** أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره الأول عن التنمية البشرية عام ١٩٩٠، حيث استلهم هذا المفهوم من المفكر ***محبوب الحق Mahbub ul Haq***[١]، وأخذ أسسه النظرية من التحليل الفلسفي والتفكير الاقتصادي للبروفيسور ***أمارتيا سين***

[١] مفكر اقتصادي ووزير المالية الباكستاني الأسبق، رائد نظرية التنمية البشرية ومؤسس تقرير التنمية البشرية.

Amartya Sen[1]. لقد تم تعريف التنمية البشرية بأنها *"عملية توسيع خيارات الناس وتعزيز القدرات البشرية"* (UNDP, 1990). ساهمت تقارير التنمية البشرية في توسيع أجندة التنمية باستكشاف المجالات ذات الأولوية وهي: مفهوم وقياس التنمية، وتمويلها، والأمن البشري، والمساواة للمرأة، والنمو الاقتصادي، والفقر، والاستهلاك، والعولمة، وحقوق الإنسان (Jolly, 2005). كلٍ من هذه المجالات مثل نهجًا جديدًا، وليس فقط إضافة للمفهوم التقليدي للتنمية. جاءت الجولة الثانية من المؤتمرات والقمم العالمية لتعزز الأولويات المبدئية: البيئة، وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، والأمن الغذائي، والتنمية الحضرية. وبلغت الفعاليات ذروتها عام ٢٠٠٠ في قمة الألفية Millennium Summit، والتي اعتمدت الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs).

٢-٢-١-٢ التنمية المستدامة

أخذ مفهوم التنمية المستدامة في التبلور خلال الثمانينيات كبعد رئيسي في استراتيجيات التنمية. وقد عرفتها لجنة برندتلاند Brundtland Commission على أنها *"مواجهة احتياجات الأجيال الحالية دون الاعتداء على إمكانية حصول الأجيال القادمة على متطلباتهم في المستقبل"* (UN, 1987). كما عرفها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat بأنها *"مقابلة الاحتياجات ومواءمتها للاحتياجات المستقبلية، وهي ليست حالة ثابتة متجانسة ولكنها مرحلية متغيرة بتغير المصادر، وبتوجيه الاستثمارات، والتنمية التكنولوجية لتواجه الاحتياجات المستقبلية "* (UN-Habitat, 1991). لقد أوضحت كثير من الدراسات إلى أنه حتى تتمكن خطط التنمية من تحقيق أهدافها في تحسين نوعية الحياة بشكل مستدام، يجب تنسيق برامج التنمية في القطاعات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والمكانية والبيئية، وعلى المستويات المختلفة القومية والإقليمية والمحلية، لكي تكفل أكبر قدر من التكامل وصولًا إلى تحقيق نمو متوازن لمختلف القطاعات، مما يتيح الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانات والموارد المتاحة.

لقد ركزت الاتجاهات الحديثة في التنمية على أهمية عدالة توزيع عائدات التنمية بين أفراد المجتمع على مستوى الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة، كبعد اجتماعي يجب أن تتضمنه سياسات التنمية (البنك الدولي، ٢٠٠١). فعدم المساواة بين أفراد المجتمع من شأنه تهديد استدامة التنمية، كما يؤدي إلى تهديد أمن المجتمع الذي ينعكس سلبًا على مناخ الاستثمار والإنتاج وبالتالي يقلل من معدلات التنمية. والملاحظ أن سياسات التنمية في العديد من الدول النامية لا تظهر اهتمامًا جادًا بإيجاد توزيع متوازن للأنشطة الاقتصادية على القطاعات التنموية والمكانية المختلفة، يمكن من خلاله التعامل بشكل فعال مع القضايا الاجتماعية والبيئية، بقدر ما هي تتعامل فقط مع نتائج تهديدات سياسية واجتماعية واقتصادية. إن دعم التنمية الاقتصادية أمر بالغ الأهمية لتحسين القدرة التنافسية، إلا أن ذلك يجب أن يتم دون إغفال الجوانب الاجتماعية والبيئية، وفي إطار خطوات متأنية محسوبة التأثير حتى لا تحدث فجوات تنموية على المستوى الاجتماعي والمكاني. في هذا الإطار فإن مفهوم التنمية المستدامة يركز على

[1] اقتصادي هندي، فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٨ لعمله عن المجاعة ونظرية تطوير الإنسان والرفاهة الاقتصادية وأساس الفقر والليبرالية السياسية.

ثلاثة مكونات رئيسية للقدرة التنموية وهي: العناصر المادية والبشرية والطبيعة. حيث تتفاعل هذه المكونات في إطار يحدد الاحتياجات الحالية والمستقبلية وتوصيفها بدقة، ومن ثم تحديد الأولويات وترشيد توزيع واستغلال الموارد على القطاعات المختلفة، لتحقيق أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في أقل وقت وبأقل التكاليف والتأثيرات البيئية السلبية.

٢-٢-٢ التنمية الإقليمية

تعتبر التنمية الإقليمية التعبير المكاني لخطط وبرامج التنمية، والوعاء الذي يحوي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لها. ليس معنى ذلك أن تكون نتاج لهذه البرامج والخطط، ولكنها جزء لا يتجزأ منها يتفاعل مع الأبعاد الأخرى من خلال مجموعة من العلاقات متعددة المستويات والاتجاهات. إن سياسات التنمية الإقليمية تتعامل مع قضايا اقتصادية واجتماعية محددة في مناطق محددة وتشمل هذه القضايا: الأصول والموارد الطبيعية والبشرية، والعلاقات والروابط بين هذه العناصر والتي تحدد الطرق المميزة للحياة وكيفية استغلال الموارد، حيث تتفاعل هذه القضايا مع الأبعاد الإقليمية والمكانية من أجل تحقيق تنمية إقليمية شاملة. يعتبر الكثير من الباحثين أن التنمية الإقليمية والتنمية الاقتصادية وجهين لعملة واحدة، حيث يمثل دعم التنمية الاقتصادية أمر بالغ الأهمية لزيادة القدرة التنافسية والكتلة الحرجة[١] للإقليم، وقدرة الإقليم على المنافسة في جذب الاستثمارات. ولتحقيق التنمية الإقليمية الناجحة، فإن من الأولويات الرئيسية على مستوى الإقليم دعم التطوير في البنية الأساسية الاقتصادية (BRA, 2004). حيث يمثل ذلك عنصر أساسي لجذب الاستثمارات المولدة لفرص العمل job creating investments لتعويض النقص في فرص العمل الحالية أو لسد الحاجة إلى فرص عمل مستقبلية، وما يستتبع ذلك من مجموعة من التأثيرات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمكانية.

يعتبر البعد المكاني الأساس الذي ترتكز عليه التنمية الإقليمية، حيث أنه بفقد هذا البعد تتحول جهود التنمية في المجالات المختلفة إلى جهود غير فعالة وغير ملموسة. حيث لم تنجح عدد من دول العالم وخاصة الدول النامية، في تحقيق أهدافها التنموية، وذلك لإهمال العوامل المكانية spatial والموقعية locational في برامج وخطط التنمية لديها. ويزيد من أهمية البعد المكاني تعامل الكثيرين مع التنمية الإقليمية على أنها حلقة الوصول بين مستويين تنمويين هما المستوى القومي والمستوى المحلي. وكثيرًا ما تعتبر التنمية الإقليمية الإطار الذي يتم من خلاله تحويل السياسات والاستراتيجيات التنموية القومية إلى برامج وإجراءات تنموية محلية. كما ترتكز التنمية الإقليمية على بعد أخر هو البعد الترابطي (العلاقات الحاكمة)، والذي يتناول تفاعل الإنسان مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمكانية. وتناقش العديد من الدراسات التنموية للبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة، قضايا إدارة التنمية في إطار مجموعة من المحاور التي تعد بمثابة المقومات الأساسية لتحقيق التنمية، وتتعلق بشكل أساس بثلاثة أبعاد هي: الإنسان كمورد بشرى، المكان كمورد طبيعي، الإدارة والعلاقات الحاكمة.

[١] يقصد بها الوضع الاقتصادي الذي يُحدث انطلاق التنمية الاقتصادية بشكل ذاتي دون التدخل لدعم هذه التنمية.

٢-٣ تطور التنمية الإقليمية

أدى تطور النشاط الاقتصادي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين إلى تشعب العلاقات بين المكونات الإقليمية، خاصةً بين جناحي التنمية الإقليمية الحضر والريف. دفع ذلك التنمية الإقليمية للانتقال عبر ثلاث مراحل رئيسية كما هو موضح بالشكل رقم (٢-١). المرحلة الأولى هي التنمية الإقليمية القطاعية والتي ارتكزت على محورين شبه منفصلين هما التنمية الحضرية والريفية وتناولتهما على مستوى قطاعات مختلفة. أما المرحلة الثانية فهي التنمية الإقليمية الشاملة، والتي مثلت إطار فكري يستوعب قضايا التنمية الحضرية والريفية مع مجموعة من الأبعاد التنموية الأخرى (الاجتماعية والاقتصادية) بشكل متكامل. بينما المرحلة الثالثة وهي التنمية الإقليمية المتوازنة، فجاءت نتيجة تزايد الاهتمام العالمي بقضايا التنمية المستدامة والتنمية البشرية، ومثلت إطار يحقق تكامل الأنشطة والوظائف واستغلال أفضل للموارد الطبيعية والبشرية للإقليم، ويعظم مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية.

شكل رقم (٢-١) مراحل تطور التنمية الإقليمية في الدول المتقدمة والنامية

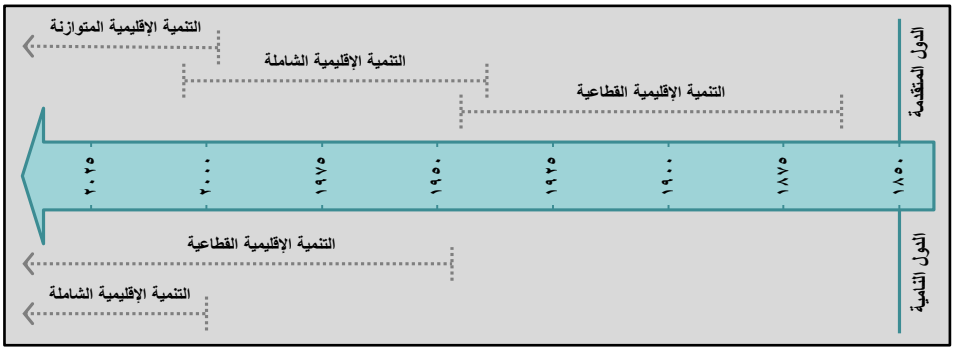

المصدر: من إعداد الباحث

٢-٣-١ التنمية الإقليمية القطاعية Sectoral Regional Planning

سيطرت نظرة تقليدية على سياسات الدول النامية تجاه التنمية الإقليمية خلال فترة ما بعد الاستعمار. حيث ركزت على دور المناطق الريفية مقابل المناطق الحضرية في تعزيز النمو الاقتصادي القومي، والتحول إلى الاقتصاد الحضري الصناعي (Singer, 1964). ورغم تغير أوضاع هذه الدول سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن سياساتها التنموية استمرت قائمة على فرضية أن زيادة الروابط بين الاقتصاديات الريفية والحضرية ستؤدي إلى تنمية المناطق الريفية (UNDP, 2000). لقد أدت هذه النظرة التقليدية للتنمية الإقليمية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها: الدعم المتواضع للإنتاج الزراعي، وإتباع نماذج التيار الرئيسي للتنمية الاقتصادية على المستوى القومي التي نظرت للزراعة كمصدر محدود للنمو الاقتصادي تفتقر إلى إمكانيات الصناعة الحضرية على دفع عجلة التنمية، كذلك النظر ضمنيًا إلى الحياة الريفية باعتبارها مرحلة عابرة في تاريخ البشرية. (المرجع السابق)، هذه الإجراءات أثرت سلبًا على وضع التنمية الإقليمية بالدول النامية.

لقد شجعت هذه السياسات بشكلٍ واضح نقل الموارد ورأس المال وهجرة السكان من الريف إلى المراكز الحضرية لدعم النمو الصناعي في هذه المراكز (Unwin, 1989). فالعديد من الدول قامت بتشجيع الزراعة الآلية التجارية في المناطق الريفية، والتي ساهمت في الكثير من الأحيان في زيادة أعداد العاطلين وبالتالي زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر. وعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة في السياسات المعتمدة على الصناعة كقاطرة للنمو، إلا أنه من الواضح أن عمليتي التحضر والتنمية لم تسيرا بالضبط في الطريق المتوقع (Cowan, 1994). إن المدن في معظم الدول النامية توسعت بشكل متسارع حول الخدمات والأنشطة التجارية منخفضة الإنتاجية، مع المزيد من المهاجرين من الريف إلى الحضر. لقد أعرب الكثير من الباحثين عن قلقهم من وجود تحيز حضري urban bias قوي في سياسات التنمية خاصةً في الدول النامية، حيث تم تنظيم الإنتاج الريفي لخدمة المصلحة الحضرية (UNDP, 2000). وهو ما أدى إلى مستويات تنموية ضعيفة للغاية في الريف مقارنةً بالحضر.

لمواجهة ذلك تم وضع عدد من السياسات للسيطرة على الهجرة الريفية الحضرية. شملت استراتيجيات مثل أقطاب النمو ومراكز الخدمة Growth Poles and Service Centres، التي شجعت وجود الوظائف الحضرية في الأقاليم الريفية لتحفيز التنمية، كذلك تطوير المدن الثانوية لجذب المهاجرين بعيدًا عن المدن الكبرى. بالإضافة إلى استراتيجيات مثل التوطين في القرى Villagisation، وغيرها من إجراءات إعادة توزيع السكان وتنظيم الهجرة (المرجع السابق). وبرغم هذه المحاولات فإن المنافع الاقتصادية لم تصل إلى المناطق الريفية، واستمرت الهجرة من الريف إلى الحضر بمعدلات متسارعة. كما أن رأس المال وفرص العمل والموارد تركزت بشكل متزايد في واحدة أو اثنين فقط من المدن الكبرى. وتحول الفقر الريفي rural poverty إلى فقر حضري urban poverty، نتيجة الأعداد المتزايدة من فقراء الريف الذين انضموا إلى المناطق العشوائية التي انتشرت بشكل سريع حول المراكز الحضرية، حيث مستويات البطالة المرتفعة للغاية والظروف البيئية المتدهورة (Tacoli, 1998). وبرغم الظروف الحضرية المتدهورة استمرت الحياة الحضرية جاذبة لأعداد كبيرة من سكان الريف.

إن عقودًا من الاقتراض لتمويل التنمية الوطنية تركت الكثير من الدول النامية مثقلة بالديون للبنوك ومؤسسات الإقراض الدولية، وعانت الميزانيات الوطنية من عجز مرتفع باستمرار، وأصبحت الحكومات لا تواجه فقط التحدي المتمثل في التصدي للتدهور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي المتزايد المصاحب للتنمية الإقليمية غير المتوازنة بين الحضر والريف، ولكن أيضًا أصبحت تواجه خدمة الديون الضخمة. لقد ظهرت الكثير من السياسات التنموية الإقليمية، في الوقت الذي بدأ مخططو الاقتصاد الكلي macroeconomic planners تنفيذ سلسلة من الإجراءات لضبط ميزان المدفوعات وخدمة الديون المتزايدة (UNDP, 2000). بعد ذلك تم توجيه السياسات نحو الأنشطة المدرة للنقد الأجنبي مثل السياحة وتصدير المواد الخام والسلع الأولية. وأزالت الحكومات في كثير من الأحيان الإعانات الزراعية، مما جعل من الصعب على صغار المنتجين الإنتاج بشكل اقتصادي، مما شجع بدوره الهجرة الريفية.

٢-٣-٢ التنمية الإقليمية الشاملة Comprehensive Regional Planning

تعددت الدراسات التي تعالج قضايا التنمية الإقليمية من حيث نظرتها إلى مكونات التنمية وأبعادها. فمنها ما يميل إلى التركيز على التنمية الريفية باعتبار الريف هو أساس العمران، والبعض يميل إلى التنمية الحضرية كميراث يصعب تجاهله. فخلال معظم فترات القرن العشرين كان التركيز منصبًا على التنمية الحضرية، وتم إغفال التنمية الريفية إلى حدٍ كبير خاصةً في الدول النامية. وقد كانت هذه القضية حاضرة على أجندة الأمم المتحدة مع بداية الألفية حيث أشار الأمين العام السابق ***كوفي عنان Kofi A. Annan*** في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي UN-ECOSOC عام ٢٠٠٣، إلى أنه "من الضروري بعد فترة من التجاهل، أن نعيد التنمية الريفية إلى مركز أجندة التنمية، مع ملاحظة أن المناطق الريفية في العالم هي حيث تكون الحاجات أكبر والمعاناة أشد وطأة" (UN-ECOSOC, 2003). وذلك يستلزم النظر إلى التنمية الإقليمية بنظرة أكثر شمولية.

لقد توصل عدد من الباحثين إلى أن مفهومي التنمية الحضرية Urban Development والتنمية الريفية Rural Development باتت من الأطر الفكرية التي تحتاج إلى مراجعة. حيث أن النهج التقليدي للتنمية الحضرية باعتبارها إطار مختلف عن التنمية الريفية لم يعد ينطبق على الواقع في معظم الأحيان، نظرًا للتكامل القائم بين الوظائف، وحركة السكان، ورأس المال، والسلع والخدمات، والمعلومات، والتكنولوجيا بين الحضر والريف (Johnson, 2004). فالمناطق الريفية والمناطق الحضرية تترابط وتعتمد على بعضها البعض اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا. لذلك يتطلب تحقيق التنمية الإقليمية الشاملة، وجود توزيع إقليمي متوازن للتجمعات العمرانية على المستوى القومي والإقليمي. إذ أن وجود تركز حضري شديد في العواصم أو المدن الرئيسية من شأنه أن يجتذب المزيد من سكان الريف إليها، حيث مستويات الدخل الأعلى، والخدمات والأنشطة الأكثر تنوعًا وكفاءة، الأمر الذي يؤدي إلى تضخم تلك المدن من ناحية، وإلى الحد من فرص التنمية من ناحية أخرى. كما يقلل من فرص انتشار الثقافة العصرية في باقي الأقاليم خاصة الأقاليم النائية (كوستيللو، ١٩٨٤). فهناك ضرورة لأن تتصف العملية التنموية بالاستمرارية. ومع الفائض السكاني في الزراعة، وقلة فرص العمل الحضرية، والازدحام الحضري، كان من الضروري وضع إطار للتنمية الإقليمية الشاملة، من خلال مجموعة سياسات مثل:

- تعزيز العمالة الريفية غير الزراعية في المدن الثانوية وتقوية الروابط الريفية والحضرية.
- وضع سياسات فاعلة للتعامل مع الأراضي التي تعتبر عنصر أساسي في تدعيم المزارع الصغيرة للعمل بكفاءة، وتحول العمالة إلى أنشطة غير الزراعية، والحد من الهجرة.

إن التنمية الإقليمية والمحلية للمناطق الزراعية تمثل فرصة كبيرة لتحقيق التنمية الإقليمية الشاملة. ففي البلدان ذات الكثافة السكانية العالية، سوف تقود الصناعات الحضرية القطاع الريفي غير الزراعي (World bank, 2007). لذا، فالاستثمارات في البنية الأساسية والمهارات وتحسين مناخ الاستثمار هي أولويات سياسية للتنمية الإقليمية الشاملة.

٢-٣-٣ التنمية الإقليمية المتوازنة Balanced Regional Planning

يعتمد مفهوم التنمية الإقليمية المتوازنة على مجموعة من السياسات والإجراءات التي تعظم من قيمة الترابط بين المكونات الإقليمية المختلفة من الناحية المكانية والقطاعية، حيث يؤدي ذلك إلى تكامل الأنشطة والوظائف واستغلال أفضل للموارد الطبيعية والبشرية على مستوى الإقليم، وتعظيم مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية بين سكان الوطن الواحد والإقليم الواحد. فبالنظر إلى تجارب عدد من الدول في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، يتضح أن الحصول على حصة أكبر من النشاط الاقتصادي خارج نطاق المدن الكبرى هو أمر أساسي ويكاد يكون ملزم. ولتحقيق ذلك يتم القيام بمجموعة من المشروعات والمبادرات التي تتوزع على المناطق الحضرية والريفية لجذب الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي يفتح آفاقًا جديدة للأقاليم وإعطاء السكان المزيد من الخيارات للمكان الذي يعملون ويعيشون فيه. في هذا الصدد فإن مشروعات مثل شبكات المواصلات والبنية الأساسية ومبادرات مثل التخفيضات الضريبية وتيسير الإجراءات قد تكون ذات تأثير كبير.

إن الاختلافات الوظيفية للأراضي بالنسبة للإنسان، تؤدي بالضرورة إلى اختلاف سياسات الأراضي وإداراتها بين المناطق الحضرية والريفية في العديد من الدول. ومع ذلك فبينما تكون التنمية المستدامة للأراضي سواء الحضرية أو الريفية مزيجًا معقدًا للنواحي السياسية والقانونية والاجتماعية الاقتصادية والبيئية، فإن رفاهية السكنى البشرية في الفضاء الريفي والحضري لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال سياسة مشتركة وشاملة للأراضي لدعم الإدارة المستدامة لها. وقد أثارت العديد من المنظمات الدولية الانتباه إلى الحاجة لكلٍ من: سياسة مشتركة للأراضي في المناطق الريفية والحضرية، ومنهجية موضوعية شاملة للوصول إلى تنمية مستدامة للأراضي وتأمين الرفاهية البشرية (FIG, 2004). وذلك يكون بشكل متوازن على مستوى الإقليم يحقق الترابط والتكامل الحضري الريفي، حيث يمكن تعزيز الروابط الريفية الحضرية بطريقة يستفيد منها كل من سكان الريف والحضر وصولًا إلى عملية تنموية مستدامة وعادلة اجتماعيًا.

خلال العقدين الماضيين ركزت السياسات الإقليمية في كثير من دول العالم بشكل أساسي على الحفاظ على النمو الاقتصادي، ليس فقط من أجل مواجهة خطر التباطؤ الاقتصادي، ولكن أيضًا لزيادة قدرة الأقاليم على المنافسة. إن تطبيق هذا التوجه معقد إلى حدٍ كبير من الناحية العملية، بسبب التفاوت في خصائص الأقاليم المختلفة (حضرية، بينية، صناعية، ريفية،...الخ)، وهو ما يعني ضمنًا سياسات واحتياجات استثمارية متباينة (OECD, 2005). فمشكلات مثل البطالة طويلة الأجل والمعاناة من الاستبعاد الاجتماعي social exclusion تختلف في طبيعتها ما بين الريف والحضر، لكن في كثير من الأحيان تماثلت الإجراءات التي تم اتخاذها لمعاجة هذه المشكلات، على الرغم من اختلاف فرص العمل بشكلٍ كبير (CEMR, 2003). لقد أظهرت الأدوات والإجراءات المستخدمة في المشروعات السابقة والجارية للتوظيف الحضري المحلي والمشاريع القائدة للتنمية تشابهً كبيرًا.

لـذلك فـإن اسـتراتيجيات التنميـة ومكافحـة الفقر تحتاجـان إلـى رؤيـة مكانيـة، حتـى لا تسـبب الحلول للمشاكل الحضرية مشاكل للريف وبالعكس (القطب، ٢٠٠٥). من أجل هذا يتم وضع الخطط التنموية استنادًا إلى إستراتيجية ترمي إلى تحقيق علاقات تكاملية متوازنة بين القطاعات الريفيـة والحضـرية علـى اعتبـار أنهمـا يمـثلا القطـاعين النـوعيين الأساسـيين فـي المجتمعـات (الباشـا، ٢٠٠٥). إن التنميـة الريفيـة والتنميـة الحضـرية يـتم تحقيقهمـا فـي تفاعـل وثيـق وتبـادل للمنفعـة. فـالتوزيع المتـوازن لفرص العمـل أمـر حاسم لتحقيـق التنميـة الإقليميـة المتوازنـة. حيـث تـرى بعـض المنظمـات الدوليـة أنـه ينبغـي علـى البـرامج المسـتقبلية لصـناديق التمويـل الهيكلـي structural funds أن تشـجع كلٍ من: التنميـة الحضـرية والريفيـة المسـتدامة، والتنميـة الإقليميـة المتكاملـة، والتكثيـف الحضـري urban consolidation، ونمـو المـدن الصـغيرة والمتوسـطة (CEMR, 2003)، وذلك من خلال:

- إنشاء مشاريع كثيفة العمالة والتدريب على الوظائف غير الزراعية.
- ضمان فاعلية النقل والاتصالات وعناصر البنية الأساسية الأخرى.
- الاهتمام بلامركزية الإدارة والإنفاق والضرائب والخدمات لتيسير التنمية المحلية.

إن المـدن الصـغيرة والمتوسـطة يمكـن أن تمثـل قـوة دافعـة للتنميـة الإقليميـة والقوميـة، وأن تساعد في توازن التنمية الإقليمية، فهي حلقة الوصل بين الحضر والريف. إلا أن قدرات هذه المدن معطلة في عدد كبير من الدول النامية ومنها مصر. فالاهتمام بهذه المدن يمكن أن يمثل حلًا للكثير من القضايا التنموية في الدول النامية، مما يؤثر بالإيجاب على استدامة التنمية وتوازنها بين الريف والحضر من خلال جذب الاستثمارات في مجال الصناعات والخدمات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي ويزيد الدخل القومي والفردي. بالإضافة إلى استقطاب جزء كبير من هجرة السكان من الريف إلى الحضر التي تتسبب في التضخم الحضري. كذلك يمكن لهذه المدن أن تحد من التضخم السكاني والبطالة في الريف من خلال إيجاد أنشطة غير زراعية للسكان الذين لا تستطيع الزراعة أن تستوعبهم، مما يساعد في الحد من الفقر الريفي. إن هذه المدن يمكن أن تساعد في حدوث التحول الريفي الحضري بصورة تدريجية، مما يؤهل سكان الريف للتأقلم مع الحياة الحضرية اجتماعيًا واقتصاديًا.

تستلزم التنمية الإقليمية المتوازنة أخذ الظروف المحلية، والموارد، والشبكات، ومنظمات المجتمع المدني، ومرافق المجتمع المحلي في الاعتبار (المرجع السابق). كما تستلزم الاستفادة من التجارب العالمية في قضايا مثل منع البطالة طويلة الأجل والاستبعاد الاجتماعي. علاوة على ذلك، ينبغي بحث الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة لضمان توفير فرص العمل في الريف والحضر بقليل من الاستثمارات. إن أنظمة كالعمل عن بعد telework والذي تطبقه دول مثل أستراليا والولايات المتحدة، وغيرها من الأشكال الجديدة للتوظيف يمكن أن تساعد في إيجاد وظائف جديدة وتوفير طرق جديدة للعمل (المرجع السابق). هذه الأنظمة يمكن أن تساعد في تحقيق تنمية للمناطق الريفية اعتمادًا على القدرات الاقتصادية للمناطق الحضرية دون أن يمثل ذلك عبئًا على المناطق الحضرية وشبكات المواصلات الإقليمية وقدراتها الاستيعابية.

٢-٣-٤ تحليل مراحل تطور التنمية الإقليمية

من خلال استعراض المراحل الثلاثة الرئيسية لتطور التنمية الإقليمية، يمكن إجراء تحليل مقارن لهذه المراحل كما هو موضح بالجدول رقم (٢-١). وذلك تبعًا للأساس التنموي الذي سيطر على التنمية الإقليمية في كل مرحلة، والنظرة إلى العلاقة بين الحضر والريف، والعلاقة بين القطاعات التنموية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كذلك من خلال تحليل الأبعاد الإدارية والتنظيمية الحاكمة للتنمية، والبعد المكاني للتنمية في كل مرحلة، وما تطلبته من استثمارات، ومدى مراعاتها للظروف المحلية للأقاليم المختلفة. بالإضافة إلى ما حققته كل مرحلة في مجال الحد من هجرة السكان من الريف إلى الحضر، والعدالة الاجتماعية في توزيع عوائد التنمية بين سكان، وتحقيق مبادئ الاستدامة.

جدول رقم (٢-١) مقارنة مراحل التنمية الإقليمية الثلاثة

مجال المقارنة	التنمية الإقليمية القطاعية	التنمية الإقليمية الشاملة	التنمية الإقليمية المتوازنة
الأساس التنموي	التنمية الاقتصادية القائمة على قيادة الأنشطة الحضرية	توزيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل الإقليم	تطوير الروابط لتسهيل توزيع الأنشطة الاقتصادية على الإقليم
علاقة الحضر والريف	مجالين شبه منفصلين واستغلال الحضر لإمكانيات الريف	طرفين أساسيين في التنمية تربطهما علاقات تكاملية	الموازنة بين المتطلبات التنموية لهما وتبادل المنفعة بينهما
علاقة القطاعات التنموية	قطاعات مختلفة منفصلة	قطاعات مترابطة بعلاقات تفاعلية	قطاعات متكاملة من خلال علاقات توازن
البعد الإداري والتنظيمي	مركزية مكانية ولا مركزية قطاعية	مركزية مكانية وقطاعية	لامركزية مكانية وقطاعية
البعد المكاني	التركيز على المراكز الحضرية الكبرى كقاطرة للتنمية	الإقليم كله مجال للتنمية	التركيز على المدن الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التوازن
حجم الاستثمارات	برامج قطاعية تؤدي أحيانًا إلى ضياع الاستثمارات بسبب عدم الاستثمار في القطاعات المكملة	تعتمد على برامج شاملة تحتاج إلى استثمارات كبيرة	تعتمد على برامج محدودة الاستثمارات
مراعاة الظروف المحلية	التركيز على ما تقدمه الظروف المحلية للقطاعات التنموية الرائدة	استخدام برامج عامه يتم تنفيذها في مختلف الأقاليم	تمثل الظروف المحلية للأقاليم أساس تبنى عليه خطط التنمية
هجرة السكان	تيارات قوية للهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية الكبرى	رغم تحسن ظروف الريف إلا أن الهجرة لم تتراجع بسبب قلة فرص العمل في الريف	الحد من الهجرة من الريف إلى الحضر وفي بعض الأحيان تحدث هجرة عكسية
العدالة الاجتماعية	يتحمل سكان الريف جزء كبير من تكاليف الحياة الحضرية	لا يتوفر لسكان الريف نفس مستويات المعيشة بالحضر	توزيع عوائد التنمية بشكل متوازن على السكان
الاستدامة	استنزاف الموارد الطبيعية خاصة للريف	إهدار قدر كبير من الموارد بسبب عدم استكمال المشروعات	استغلال الموارد بشكل مستدام

المصدر: من إعداد الباحث.

٢-٤ اتجاهات التنمية الإقليمية

تطـورت اتجاهـات التنميـة الإقليميـة بشـكل سـريع خـلال القـرن العشـرين تبعًـا للتطـورات الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسـية، وخـلال العقـود الماضـية انتشـرت مجموعـات مختلفـة مـن السياسات التي تعالج قضايا التنمية الإقليمية، وذلك بتمويل من المنظمات الدوليـة. يتنـاول البحـث فـي هذا الجـزء تحليل أربعـة اتجاهـات رئيسية مـن هذه الاتجاهات هـي: أقطـاب النمـو ومراكـز الخدمة، وبرامج التصنيع الريفية، وبرامج التنمية الريفية المتكاملة، والشبكات الإقليمية المكانية.

٢-٤-١ أقطاب النمو ومراكز الخدمة

Growth Poles and Service Centres

تأثرت سياسات التنميـة الإقليميـة بشكلٍ كبير بالمخـاوف مـن المعدلات المتسـارعة للهجرة من الريـف إلـى الحضـر، وركزت علـى تعزيـز التنميـة الريفيـة والحضـرية المتوازنـة والحد مـن نمو المدن الكبرى (UN-Habitat, 1996). لقد كانت محاولات إعادة توزيع السكان والتحكم فـي التحضر من خلال أقطاب النمو ومراكز الخدمة من أكثر السياسات تطبيقًا. وعلـى الرغم من أن معظم هذه السياسـات قد اسـتهدفت لامركزيـة الصـناعات التحويليـة وعمليـات التجميـع الصـناعي الضخمة، فـإن هنـاك اتجـاهين أساسيين لهـذه السياسـات قد شـملا إدخـال الوظـائف الحضـرية فـي المنـاطق الريفيـة لتعزيـز التنميـة الإقليميـة المتوازنـة، وتعزيـز المـدن الثانويـة. كـلٍ مـن هـاتين الإستراتيجيتين اسـتهدفتا تحويل الهجرة الريفيـة الحضـرية عن طريـق تحقيق لامركزيـة انتقائيـة للاستثمارات، من أجل توزيع أكثر توازنًـا للتجمعـات الحضـرية، التـي مـن شـأنها خدمـة ظهيرهـا الريفي بفعالية كأسـواق ومراكز للاسـتهلاك والإنتـاج. عمومًـا لقد اسـتندت هذه الاتجاهـات علـى نفس افتراضات نماذج التحيز الحضري، من حيث تطوير المناطق الريفية عن طريق الحصـول علـى الخـدمات الحضـرية وتعزيـز الخصـائص الحضـرية - مثـل الإنتـاج للسـوق مقابـل إنتـاج المتطلبات الأساسية، والتحديث -. كمـا أنهـا فـي معظم الأحيـان يتم وضـعها مـن خـلال منظـور حضـري المركـز urban-centric perspective، وبواسـطة مخططين ذوي مرجعيـة حضـرية urban-based planners (UNDP, 2000)، مما يؤدي إلى تنمية الريف من منظور حضري.

٢-٤-١-١ الوظائف الحضرية في التنمية الريفية

Urban Functions in Rural Development (UFRD)

تستند الوظائف الحضـرية فـي التنميـة الريفيـة علـى طـرح أن البلـدات الريفيـة rural towns يمكـن أن تمثـل الوسـيط بـين المـدن الطفيليـة parasitic cities[١] الكبيـرة والمنـاطق الزراعيـة، وتسهل التسويق الزراعي (Johnson, 1970). حيث يستهدف هذا النـهج تحقيق تـدرج عمرانـي مكاني spatial urban hierarchy أكثر توازنًـا للتجمعـات العمرانيـة، لتحقيق لامركزيـة انتقائيـة للاستثمارات الإنتاجية، مما يساعد في تعزيـز التنميـة الريفيـة (Belsky and Karaska, 1990). فالمدن في هذه الشبكة العمرانية تعمل كمراكز للمعلومـات والمعرفـة، والبنيـة التحتيـة، وكأمـاكن

[١] هي المدينة ذات الاقتصاد الاستهلاكي حيث تعتمد على المناطق المحيطة أو الدولة الموجودة فيها.

مركزية للإنتاج والتسويق وتوفير المستلزمات والعمالة غير الزراعية التي يحتاجها العمل في الريف. لقد تم تطبيق هذا النهج في عدد من الدول النامية لكنه اظهر نجاحًا محدودًا في تعزيز التنمية الريفية، ووقف الهجرة من الريف إلى الحضر (Douglass, 1998). لقد أبرزت التجارب ثلاثة أوجه للقصور ترتبط بالمنهجية والمفهوم والتطبيق العملي لهذا النهج:

- لم توفر البلدات الريفية الأنشطة الاقتصادية والاحتياجات المطلوبة للمناطق الريفية، حيث يفترض أن تختلف خصائص ووظائف البلدات الريفية باختلاف أنماط الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية المحيطة. إلا أن الفكر المسيطر هو محاولة تحقيق المنافع المطلوبة لتنمية الريف من خلال تدرج مدن ذات وظائف محددة سلفًا، وذلك لم يحقق النجاح المطلوب. حيث لم يتم تحديد نظم وظائف الإنتاج production functions للبلدات الريفية والروابط النوعية بين الريف والحضر بدقة (UNDP, 2000). وتم افتراض أن زيادة الترابط بين الحضر والريف سوف تحقق الفوائد المطلوبة دائمًا.
- لا يرجع ضعف استهلاك سكان الريف إلى عدم القدرة على الوصول إلى السلع، بل إلى نقص فرص الحصول على الدخل. إذ أن تحسين البنية الأساسية وزيادة كفاءة تبادل المنتجات ومدخلات الإنتاج، لا يؤدي بحد ذاته إلى تحسين القاعدة الاقتصادية للمجتمعات الريفية. فعلى الرغم من أن تطوير البنية الأساسية يسهل تدفقات السوق market flows لمدخلات الإنتاج والمنتجات، فإنه في ظل غياب رأس المال القادر على تحقيق النمو، لا تصبح البلدات الريفية مراكز خدمة ديناميكية (المرجع السابق).
- التفاعل في البلدات الريفية والمراكز الحضرية المتناثرة لا يتضمن عادةً الفئات الأشد فقرًا من فقراء الريف. حيث أن هذه الفئات كثيرًا ما تفتقر إلى الموارد اللازمة للتحرك على نطاق واسع من مكان إلى أخر والوصول إلى المزايا المختلفة، مثل فرص العمل غير الزراعية في المدن (المرجع السابق). ولذلك، حتى لو كان نهج الوظائف الحضرية في التنمية الريفية ناجحًا تامًا في جميع النواحي الأخرى، فإنه لا يعالج الفقر الريفي دون إعطاء المزيد من الانتباه الخاص إلى الاقتصاد الريفي واحتياجات الفقراء.

٢-٤-١-٢ تعزيز المدن الثانوية Promoting Secondary Cities

حاولت العديد من الحكومات تفادي نمو المناطق العشوائية المتزايد في المدن الكبرى عن طريق تقسيم حجم النمو الذي تحققه المدن الكبرى على عدد أكبر من المدن، بتقديم حوافز لتوطين الأنشطة الاقتصادية في المدن الصغيرة. وقد أظهرت هذه الاستراتيجيات نجاحًا متباينًا. فعلى الرغم من المحاولات الحكومية لدعم البنية الأساسية في المدن الثانوية، تبين أن تدفق رأس المال كان أكثر تأثيرًا على تدفقات السكان والنمط العمراني. وفي الحالات التي لم تتمكن فيها المدن من جذب هذه الاستثمارات لم تكن قادرة على جذب المهاجرين (المرجع السابق). من ناحية أخرى نجحت مناطق التجارة الحرة في جذب الاستثمارات الجديدة والسكان بعيدًا عن المدن الكبرى (Tacoli, 1998). إن الأنشطة الاقتصادية تعتمد على مجموعة خدمات وقدرات إدارية وبنية أساسية توفرها المدن، وفي حالة عدم توفيرها في المدن الثانوية، فإن الأنشطة الاقتصادية لا تستجيب إلى الحوافز الحكومية للتوطين بعيدًا عن المدن الرئيسية.

إن النجاح المحدود لنهج أقطاب النمو ومراكز الخدمة في تعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة مكانيًا، يرجع بشكل مباشر إلى الانفصال التام بين سياسات النمو للاقتصاد الكلي macroeconomic growth policies، وأهداف التخطيط الإقليمي والدعم المالي للفقراء (UNDP, 2000). فالتخطيط الإقليمي في العديد من الدول النامية يميل إلى التركيز على النواحي الفنية بمعزلٍ عن القوى الأساسية المحركة للسوق، وبالتالي لا يستطيع مواجهة التفاوتات الهيكلية والمكانية التي تسببها السياسات القطاعية. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إدراج العديد من القضايا الرئيسية مثل القضايا الاجتماعية وأنماط حيازة الأراضي إلى سياسات أقطاب النمو ومراكز الخدمة (المرجع السابق). كما قدمت الدول القليل من الجهد لدمج هذه السياسات في عملية أعداد الموازنات القومية وتوفير البنية التشريعية والإدارية لتنفيذها.

٢-٤-٢ برامج التصنيع الريفي Rural Industrialization Programmes

حاولت بعض الدول الحد من الهجرة من الريف إلى الحضر عن طريق تشجيع برامج التصنيع الريفي. وقد أظهرت هذه البرامج نتائج متفاوتة. فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن تايوان قد حققت نجاحًا كبيرًا في منع الهجرة الريفية باستخدام هذه البرامج (Tacoli, 1998). كذلك الحال في الصين، حيث أظهر قطاع المؤسسات الريفية قدرته على المنافسة بقوة مع المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الحضرية، سواء في مجال أسواق المنتجات أو كأسواق للمواد الخام. إلا أن ازدهار هذه المؤسسات قد تم الحفاظ عليه من خلال سياسات سكانية فرضت قيود على الانتقال من منطقة إلى أخرى. ومع تخفيف شدة هذه القيود فإنه من الصعب القول بأن هذه المؤسسات سوف تستمر في الديناميكية (UNDP, 2000). من ناحية أخرى لم يحقق التصنيع الريفي نجاحًا كبيرًا في كثيرٍ من الدول. فعلى سبيل المثال، في كوريا كان التصنيع الريفي يجذب بشكل رئيسي الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تريد استغلال اليد العاملة الرخيصة. وقد وجدت هذه الشركات صعوبة في توظيف الشباب الريفيين لعدم رضاهم عن الأجور. حيث أنها لم تماثل نظيرتها في المراكز الحضرية، وبالتالي استمرت الهجرة (Kim, 1998).

لقد أشارت التجارب إلى أن وجود الصناعات الريفية في حد ذاته لا يحد من الهجرة. فبرامج التصنيع الريفي يجب أن تقوم على فهم دقيق للمهاجرين والعوامل التي تحكم قراراتهم. إن هذه البرامج يمكن أن توفر مصدرًا إضافيًا للدخل في المناطق الريفية، لكنها لن تكون ناجحة في الحد من الهجرة، إذا كانت غير قادرة على توفير نفس المميزات الاقتصادية التي تجذب المهاجرين إلى المراكز الحضرية (UNDP, 2000). من ناحية أخرى برغم أن مخططات التصنيع الريفي الموضوعة بشكلٍ سليم يمكن أن تحقق فوائد بيئية من خلال خفض الهجرة من الريف إلى الحضر، إلا أنها يمكن أيضًا أن تمثل تناقضًا في حل المشكلات البيئية الريفية الحضرية. حيث يمكن أن تؤدي إلى تلوث شديد، كما يمكن أن تستهلك أراضي زراعية عالية الجودة إذا لم يتم التخطيط لها بعناية. إن أثر التصنيع الريفي في التصدي للمشاكل البيئية لا يمكن تعميمه. حيث يتعين على الحكومات أن توازن بدقة بين التصنيع الريفي والأولويات البيئة والتنموية الأخرى من أجل تحقيق الفوائد المرجوة (المرجع السابق).

٢-٤-٣ برامج التنمية الريفية المتكاملة
Integrated Rural Development Programmes (IRD)

مثلت برامج التنمية الريفية المتكاملة النقيض المباشر لبرامج التحيز الحضري، ويمكن اعتبار ذلك أهم الأخطاء التي وقعت فيها. فخلال الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين تم عرض هذه البرامج كإستراتيجية لإحداث سلسلة من التغيرات النوعية والكمية لسكان الريف، من خلال تحسين الظروف المعيشية، وإنشاء البنية الأساسية الاجتماعية اللازمة لزيادة الإنتاج. حيث كانت الفكرة المركزية لهذه البرامج هي أن التنمية الريفية تتطلب مجموعة من الإجراءات المنسقة عبر العديد من القطاعات المتكاملة. حيث شملت توفير الكهرباء ومياه الشرب النظيفة، والمسكن اللائق، ومرافق التسويق والتخزين للمنتجات الزراعية، وتحسين شبكات الطرق، وتنظيم المستوطنات البشرية (UNDP, 2000). لقد تم تنفيذ العديد من هذه البرامج من قبل المؤسسات الدولية في كثير من الدول النامية، حيث ساعدت على تعزيز بعض الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية، إلا أن تركيزها الأساسي أنصب على القطاع الزراعي الريفي، وعادةً لم تراعي المشروعات التي تنتج عن هذه البرامج الروابط المحتملة مع السياسات الحضرية (Douglass, 1998). إن هذه البرامج لم تحقق نجاحًا كبيرًا في تعزيز التنمية الإقليمية وخاصةً مكون التنمية الريفية لعدة أسباب منها: (UNDP, 2000)

- تم تنفيذ الكثير من هذه البرامج من قبل الحكومات المركزية أو المؤسسات المانحة الأجنبية التي لم تتمكن من التغلب على المشاكل المزمنة للتنسيق بين الجهات المختلفة.
- لم تكن هذه البرامج قادرة على الاستفادة من المعرفة المحلية، والمشاركة المجتمعية.
- عدم وجود التزام متواصل من قبل الحكومات والمنظمات الدولية بإتمام المشروعات.
- افتراض المخططون أن الحلول التقنية يمكن أن تعالج الجذور الاجتماعية والاقتصادية لمسببات الفقر وهو افتراض غير دقيق.

٢-٤-٤ الشبكات الإقليمية المكانية Regional Spatial Networks

في إطار الاهتمام بالتنظيم المكاني للأقاليم ينصب الكثير من التركيز على طبيعة العلاقات الوظيفية بين التجمعات العمرانية. حيث تجري مناقشة التحول في الهيكل المكاني أو ما يمكن تسميته "من التدرج إلى الشبكة from hierarchy to network". فالأقاليم العمرانية متعددة المراكز Polycentric Urban Regions (PUR) تتناقض مع النمط العمراني التقليدي ***لكريستالر*** الذي يؤكد على العلاقات الهرمية (Capello, 2000). فالقيام بتجميع تجمعات عمرانية متماثلة أو متقاربة الحجم سويًا دون وجود تدرج هرمي واضح، يبدو كنمط عمراني مختلف يتبع نموذج شبكي network model، يتعارض بوضوح مع نموذج الأماكن المركزية central place model (Batten, 1995). وأهم سمات هذا النموذج وجود علاقات تكاملية بين التجمعات العمرانية، وتداخل الظهير الوظيفي functional hinterlands للتجمعات العمرانية، مما يؤدي إلى التكامل الوظيفي، كذلك تحييد عامل الحجم بمعنى الفصل بين حجم ووظيفة المدينة (Meijers, 2006)، أي أن عدد السكان لا يحدد طبيعة وحجم أنشطة ووظائف المدينة.

إن الإقليم العمراني متعددة المراكز يمكن أن يشكل نموذجًا جديدًا للتنمية الإقليمية، بشرط أن: يُعرف بدقة، ويُنظَر للمنهج الاقتصادي الذي يتبعه. فمن الناحية النظرية لا يمثل هذا الإقليم بالضرورة شبكة عمرانية urban network. لذلك من المنطقي أن يتم التمييز بين هاذين المفهومين. حيث يعرف الأول من خلال الخصائص الهيكلية مثل: موقع التجمعات العمرانية بالنسبة لبعضها البعض وتوزيع أحجامها. بينما يعتبر الثاني نمط متقدم من الإقليم العمراني متعدد المراكز. (Meijers, 2007). لقد تناول بعض الباحثين مفهوم التكامل كعلاقة على المستوى البيني للتجمعات العمرانية، فتم تعريفه بأنه *"مستوطنات بشرية أو أقاليم مختلفة يمكن أن تؤدي أدوارًا متباينة وذات منفعة متبادلة، من خلال تبني مزايا المنافسة والتغلب على السلبيات"* (Hague and Kirk, 2003). كذلك تتعدد أبعاد هذا المفهوم حيث أن *"التكامل يمكن أن يكون حول مجموعة كاملة من الوظائف العمرانية، وليس فقط حول تنمية الأعمال والتنمية الاقتصادية"* (المرجع السابق). فالتفسير الأكثر شيوعًا في مجال التنمية العمرانية والإقليمية هو أنه يشير إلى توزيع المهام بين التجمعات العمرانية من حيث الأنشطة الاقتصادية أو الوظائف العمرانية. ولتحقيق هذا التكامل الإقليمي يجب تلبية شرطين أساسين هما: (Meijers, 2006)

- أن يكون هناك تمايز بين التجمعات العمرانية من حيث الوظائف أو الأنشطة التي تقوم بها، كما يمكن أن يرتبط هذا التمايز بالاختلاف في بيئات العمل أو البيئات السكنية.
- يجب أن تتداخل النطاقات الجغرافية لأسواق الطلب على هذه الوظائف والأنشطة أو البيئات العمرانية جزئيًا على الأقل. فالأنشطة في تجمع ما يجب أن تقدم خدماتها للأعمال أو المواطنين الموجودين في تجمع أخر. وينبغي للأعمال والأسر النظر إلى بيئات العمل والسكن في عدة أجزاء من الإقليم عند اتخاذ قرارات التوطين.

فمثلًا تتكامل مدينتان عندما تكون أحداهما متخصصة في الخدمات المالية، والأخرى في الخدمات اللوجستية والنقل، وكلاهما توفر هذه الخدمات للأعمال أو السكان الموجودين في المدينة الأخرى إلى جانب الأعمال والسكان بها (المرجع السابق). إن الرأي الذي يقول بأن التجمعات العمرانية ضمن الشبكة العمرانية تكون متكاملة، يفترض أنها لا تكون فقط متخصصة في أنشطة اقتصادية مختلفة، ولكن أيضًا تظهر درجة واضحة من التفاعل المكاني spatial interaction. في هذا الإطار تعتبر العلاقات بين المؤسسات interfirm relationships أساسية في إنشاء وتطوير هذه الشبكة العمرانية (Van Oort *et al.*, 2010). إن التباينات في التخصصات النسبية (التكامل الوظيفي functional integration) مع درجة كبيرة من التفاعل بين العوامل الاقتصادية (التكامل المكاني spatial integration) يؤديان إلى شبكة عمرانية متكاملة مكانيًا. حيث تحكم هذه الشبكة في الإطار الإقليم مجموعة من الترابطات العمرانية urban interdependencies، كما هو موضح بالشكل رقم (٢-٢). إن هيكل العلاقات بين المؤسسات في هذا النوع من الشبكات الإقليمية يتحدد فقط من خلال الأوزان النسبية للتجمعات العمرانية والمسافات بينهما، ولا يلعب السياق المكاني أي دور، كما لا يوجد فارق في القوة النسبية للأنواع المختلفة من الترابطات (المرجع السابق). إن ميزة هذا النظام هو أنه لا يتأثر بحجم الأقاليم والتجمعات العمرانية ويمكن تطبيقه في مناطق مختلفة وبمعطيات متباينة.

شكل رقم (٢-٢) الترابطات بين التجمعات العمرانية داخل الشبكة الإقليمية المكانية

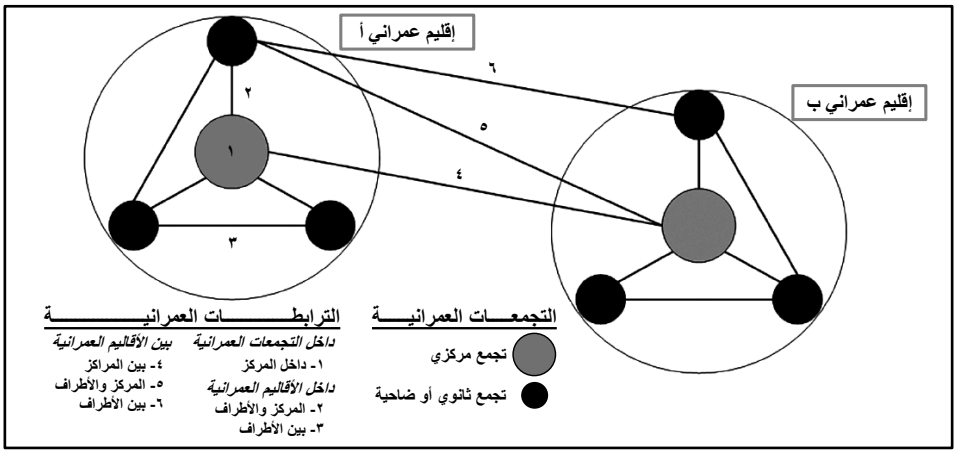

المصدر: Van Oort *et al.*, 2010

٢-٥ إجراءات وشروط التنمية الإقليمية

تحتاج التنمية الإقليمية إلى مجموعة إجراءات لتحديد الأطر التنموية، والعلاقات والروابط بين مكوناتها القطاعية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) والمكانية (حضر وريف). هذه الإجراءات تشمل: تعزيز وتوجيه الأنشطة الاقتصادية، ومعالجة العجز في الخدمات والبنية الأساسية، وتطوير مجموعة مؤشرات لتوجيه وتقييم البرامج والخطط، وتعزيز الروابط بين الأقاليم، وتنمية القدرات الإدارية. مثل هذه الإجراءات تساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المشتركة مع المستويات القومية، وتستلزم عددًا من الشروط لتفعيلها مثل: توفير الاستثمارات المطلوبة لتعزيز التنمية، وتطوير الهياكل الإدارية الإقليمية والمحلية، ورصد عمليات التنفيذ وتحديد الحاجة لتعديل السياسات. إن هذه الإجراءات والشروط تمثل إطارًا مكانيًا spatial وموضعيًا locational للسلطات المحلية والدوائر الحكومية، فضلًا عن القطاع الخاص، لتنسيق الاستثمارات من أجل تحقيق التكامل الإقليمي. فصناعة القرار على المستوى القومي والإقليمي عليها أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة التعاون الإقليمي لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة. يمكن تصنيف ما سبق وسبل الوصول إليه من خلال ثلاثة أطر أو مراحل فكرية هي: الحوكمة والتطوير المؤسسي، وتحديد القضايا المشتركة بين الأقاليم، وتخطيط التنمية الإقليمية.

٢-٥-١ الحوكمة والتطوير المؤسسي

Governance and Institutional Development

تمثل السلطات المحلية والإقليمية طليعة أجهزة الدولة في التعامل مع القضايا الأساسية للمجتمع، ولها دورًا هامًا في إيجاد حلول عملية وفورية للقضايا الملحة. إن التخطيط المكاني الإقليمي spatial regional planning، إلى جانب قيامه بإيجاد وتطوير الأشكال المؤسسية والأدوات السياسية للتعامل مع القضايا الإقليمية، يمكن أن يدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا النوع من التخطيط يعتمد على استراتيجيات شاملة متكاملة للتواصل network strategies

لمعالجة القضايا، بدلًا من إتباع النهج القطاعي sector-based approach. هذه الاستراتيجيات يجـب تحقيقهـا علـى المسـتوى الإقليمـي وبـين الأقـاليم interregional وعبـر الحـدود الوطنيـة transnational (CEMR,2003). ويستلزم ذلك عدة إجراءات للحوكمة والتطوير المؤسسي.

تـوفر الحوكمـة الرشيدة good governance فرصـة حقيقيـة لضـمان الشفافية والمسئولية والاستجابة، فـي إدارة القضـايا الاجتماعيـة والاقتصـادية والبيئيـة الرئيسية. فالهـدف النهـائي فـي هذه الحالة هو تـوفير قيـادة فعالـة لـدعم تنميـة المستوطنات البشرية بشـكلٍ مستدام، في مواجهـة الهجرة المتوقعة والدمج المتوالي للبيئات الحضرية والريفية. في هذا السياق تحتاج الحوكمة إلـى وضع نقاط اهتمام معرفة بوضوح، بالإضافة إلى تحديد مجـالات المسئولية بشكلٍ جيد، لضـمان ثقة السكان وقطـاع الأعمـال فـي اتخـاذ القرارات (Locke, 2004). فالحوكمـة الناجحـة للعلاقات الإقليمية هي واحدة من أهم التحديات التـي تواجـه جميـع الـدول وخاصـةً الناميـة. هذا النـوع من الحوكمة ذات أوجـه متعددة ومعطيـات مختلفـة، وبالتـالي فـإن المهـارات التـي تتطلبهـا تستند إلـى مجال مهني واسع تتعد تخصصاته. كما أن الهياكل المؤسسية الفعالة، ومفاهيم الحوكمة الملائمـة للمبادئ الأساسية للتنمية، تعتبر جزءًا أصيلًا في نجاح الرؤى والمخططات المستقبلية.

تتضـمن الحوكمـة الرشـيدة للتنميـة الإقليميـة التفاعـل بـين عـدة قضـايا اجتماعيـة واقتصـادية وبيئية، بالإضـافة إلى وضـع ضـوابط التخطيط planning controls، وتـوفير الأراضـي المطلوبـة للتنمية، وتـحقيق فعالية السوق العقارية. فالسياسات الإقليمية المتكاملة أساسية لمواجهـة الضـغوط علـى الأراضـي والمرافـق الاجتماعيـة الناتجـة عـن التنميـة السـريعة، والتـي تتطلـب إجـراءات لمكافحة الفساد لدعم ثقة السكان وقطاع الأعمال في السياسات التخطيطية والمالية. وعند وضـع هـذه السياسـات يجـب تحقيـق تكـافؤ الفـرص بـين جميـع السـكان (المرجـع السـابق). إن هيكـل الحوكمة governance structure يحتـاج إلـى إجـراءات فعالـة للتطـوير المؤسسـي بحيـث يكـون قادر على التأقلم مع الزمن. فالعلاقات الإقليمية سريعة التغير، وبالتـالي ينبغـي لهيكـل الحوكمـة أن يوفر المرونة لإجراء التعديلات التي تتواكب مـع التغيرات المتسـارعة. كمـا أن هنـاك حاجـة إلـى إقامـة نقطـة موحـدة لتركيـز المسـئولية لحوكمـة البيئـات الحضـرية والريفيـة علـى مسـتوى المؤسسات corporate level، من أجل التنسيق والضبط والمراقبة، مع إقامـة مستويات ملائمـة من التعاون الرأسي والأفقي (المرجع السابق). وتبين التجارب الحاجة إلى ما يلي:

- منهج شامل للعلاقات بين الحضر والريف، يحقق التوازن بين اتجاهي القمة إلى القاعدة والقاعدة إلى القمة top-down and bottom-up approaches (المرجع السابق)، فطبيعة التنمية الإقليمية متعددة التخصصات تتطلب ضمان إدماج كل المجموعات.
- سلطات إقليمية محددة ذات مسئوليات واضحة، تستطيع التعامل مع العلاقات الإقليمية المعقدة. بالإضافة إلى وضع الهياكل التي تقوم بتنفيذ الخطط التنموية الإقليمية والمحلية بما يحقق أفضل استغلال للاستثمارات (BRA, 2004).
- تنسيق ترابطات وعلاقات العمل الرأسية والأفقية، مع وجود إجراءات تدقيق ومراجعة خارجية دورية ومنذ مراحل مبكرة من العملية التنموية، للحفاظ على موضوعية الإجراءات المتخذة، ورصد عمليات التنفيذ وتحديد أي احتياجات لتعديل السياسات.

- وضع مشاريع متعددة التخصصات ومجموعات للعمل وقوى لإنجاز المهام، تكون مسئولة عن القيام بأنشطة قصيرة المدى، يتم تفكيكها بعد إنجازها (Locke, 2004)، فالإبقاء على هذه المجموعات بعد انتهاء دورها قد يقلص من فعالية الحوكمة.
- إقامة حوار منتظم بين الجهات المعنية والأطراف ذات الصلة، من أجل تقاسم الأفكار وتبادل المعلومات، وذلك للحفاظ على مبدأ المشاركة.

إن الحوكمة والتطوير المؤسسي اللازمين لدعم التنمية الإقليمية المتوازنة والفعالة، يمكن تحقيقهما على ثلاثة مستويات: تنظيميًا وفنيًا وإداريًا، هذه المستويات تضم مجموعة من الإجراءات كما هو موضح بالجدول رقم (٢-٢).

جدول رقم (٢-٢) إجراءات الحوكمة والتطوير المؤسسي للتنمية الإقليمية على المستويات المختلفة

المستوى	الإجراءات
تنظيميًا Organisational	- إقامة سلطة موحدة للتنسيق وتطوير مسائل السياسة المتكاملة integrated policy ونشر المعلومات للرأي العام - ضمان نقطة مركزية موحدة للمسئولية على أعلى مستوى فيما يخص جميع الهيئات التي لها علاقة بالبيئة الحضرية الريفية - وضع اللوائح وما يرتبط بها من أنشطة للمراقبة والتطبيق - إقامة هيكل للحوكمة مشترك بين التخصصات على مستوى المؤسسات مع أدوار وخطوط محددة وواضحة للمسئولية. ويجب أن يشمل القائمون على معلومات الأراضي وأقسام الإدارة المحلية والمخططون والاختصاصيون والمستثمرون ومجتمع المستخدمين - توفير الإمكانيات والمسئولية للتعامل مع سياسات محاربة الفساد على جميع المستويات - توفير الإمكانيات والمسئولية للمساواة بين جميع السكان - توفير الوسائل للتمكن من استحداث أسواق عقارية فعالة والحفاظ عليها وما يواكبها من أنظمة مناسبة للحصول على القروض والتمويل
فنيًا Technical	- إقامة معايير ملائمة للاتصالات على أن تتضمن: معايير البيانات data standards، وصيغها formats، وبروتوكولات التبادل exchange protocols - إقامة قاعدة للبيانات مفتوحة أمام جميع المجموعات (جعلها مبسطة قدر الإمكان) - وضع سجل للمسائل التقنية والحفاظ عليه
إداريًا Administrative	- إنشاء مجموعة إدارية مسئولة أمام سلطة واحدة - إنشاء شبكة إعلامية واسعة، والإبقاء عليها تحت المراجعة الدائمة - إنشاء موقع على شبكة المعلومات حيثما يكون ذلك مناسبًا وصيانته تجهيزاته - تأسيس أعمال لدعم عمليات تبادل وتوزيع المعلومات - إنشاء مجموعات أفقية ورأسية للحفاظ على التواصل الفعال - وضع سجل للقضايا والموضوعات والحفاظ عليه

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على Locke, 2004.

٢-٥-٢ تحديد القضايا المشتركة بين الأقاليم

أدى التحول الريفي الحضري السريع في الدول النامية إلى تركز السكان والأنشطة الاقتصادية في الأقاليم التي تتواجد بها المدن الكبرى وخاصةً في المدن الكبرى نفسها، ونتج عن هذا التركز عدم توازن تنموي بين الأقاليم. لقد أثبتت التجارب صعوبة صياغة وتنفذ مشروعات التنمية الإقليمية بشكل مركزي، وذلك لاختلاف طبيعة الأقاليم وإمكانياتها ومتطلبات التنمية فيها. كما أن الحكومات المركزية في الدول النامية تميل إلى الاحتفاظ بمعظم السلطات

باستثناء بعض الصلاحيات المحدودة، وهناك العديد من الصعوبات في وضع حد فاصل بين السلطات المركزية والمحلية (إسحاق، ٢٠٠٥). وبالتالي فرضت هذه المعطيات ضرورة التحديد الدقيق للقضايا المشتركة بين الأقاليم المختلفة وداخل كل إقليم، بالإضافة إلى تحديد القضايا المتداخلة بين المستويات التخطيطية المحلية والإقليمية والقومية.

لقد أصبح من غير الممكن التعامل مع قضايا الحضر بمعزلٍ عن الريف أو العكس، حيث كان من جراء إستراتيجيات التنمية التي تركز على المدينة وتهمل القرية أن ارتفعت نسبة البطالة وانتشرت أحياء الفقراء مشكلةً حزامًا من الفقر حول المدينة (الجمعية المصرية للتخطيط العمراني، ٢٠٠٥). من هنا ينبغي تمكين الحضر والريف من دعم وإكمال بعضهما البعض، لذا فالأمر يتعلق بوجود سياسة مشتركة، والعمل سويًا بدلًا من العمل بشكل متعارض كما كان الحال لزمن طويل (Johnson, 2004). فالحاجة ملحة إلى وجود منهج منسق ومتكامل يحقق توازن التنمية الإقليمية، عن طريق السعي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المشتركة مع المستويات القومية، لدعم التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الإقليم (BRA, 2004). فمن المهم أن يكون تحقيق المصالح المشتركة هو السائد في العلاقات الإقليمية.

هناك مجموعة كبيرة من القضايا الإقليمية المشتركة منها: توفير البنية الأساسية وشبكات النقل، فالاستثمار في هذه العناصر يحسن من الإنتاجية ويُمَكن من الوصول إلى الأسواق والوظائف والخدمات (Fuller, 2004). كذلك قضايا مثل التحكم في استخدامات الأراضي المفتوحة وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة والسياسات الاقتصادية والضريبية المشتركة لجذب المستثمرين ورؤوس الأموال (Johnson, 2004)، بالإضافة إلى قضايا تطوير الأراضي وامتداد المناطق الحضرية، وتوفير الخدمات العامة وفرص العمل. إن التحديد الدقيق للقضايا المشتركة له تأثير كبير على تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي وفوائد واسعة على المستوى الإقليمي (BRA, 2004)، في هذا الإطار فإن العديد من إستراتيجيات التنمية الإقليمية تؤكد الحاجة إلى تطوير الريف من خلال تنمية شبكة متعددة المراكز الحضرية، تقوم بدور استراتيجي كمراكز للعمل وتوفير الخدمات تخدم ظهيرها الريفي، وتكون قادرة على جذب الاستثمارات (BRA, 2010). إن إقامة ونمو المراكز الحضرية الذي يتم في كثير من الأحيان وسط المناطق الريفية، يؤكد ضرورة العمل المشترك للحد من الآثار السلبية التي تسببها هذه المراكز لمحيطها الريفي، والتأكيد على الآثار الإيجابية التي توفرها له.

يمكن تحديد القضايا المشتركة وأولوياتها، من خلال تطوير مجموعة مؤشرات إقليمية، من أجل الوصول إلى صياغة أهداف تنموية مشتركة ومتوازنة، يتم تحقيقها من خلال مجموعة خطط وبرامج وفق الأبعاد القطاعية والمكانية. وهناك العديد من النماذج الفعالة في ذلك، مثل التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمع المحلي Community Driven Development (CDD)[١]،

[١] هي مبادرة تنموية تعتمد على تحكم جماعات المجتمع المحلي مباشرةً في عملية التنمية والموارد وسلطة صناعة القرار. فالافتراض الأساسي لها هو أن المجتمعات المحلية هي أفضل من يحدد كيف يمكن تحسين حياتهم ومعيشتهم، حيث يمكنها تنظيم نفسها لتوفير احتياجاتهم الفورية، إذا تم إمدادها بالموارد والمعلومات الكافية.

حيث يمكن لها حشد إمكانيات المجتمعات المحلية والتركيز على معارفها المحلية ورأسمالها الاجتماعي من أجل التعامل مع القضايا المشتركة، ومع قدر من اللامركزية يمكن لها أن تساهم في استمرارية العملية التنموية، مع التركيز أولًا على القضايا الملحة مثل الخدمات الأساسية وتوفير السلع الأساسية، ثم الانخراط في أنشطة تزيد من الدخل (World Bank, 2007).

كذلك يعتبر أسلوب التنسيق المفتوح The Open Method of Coordination (OMC)[1] أداة فعالة في تحديد القضايا المشتركة وصولًا إلى تنمية إقليمية متوازنة. فاختلاف العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئة المادية، تزيد من أهمية مناقشة قضايا التنمية الريفية والحضرية جنبًا إلى جنب لتكامل الإجراءات. فقضايا مثل الاستبعاد الاجتماعي والتوظيف تتطلب تحليلًا دقيقًا لتقييم المشكلات التي تترتب عليها (CEMR,2003). إن وضع المعايير أداة مفيدة وهامة للتعامل مع القضايا المشتركة على المستويات المحلية والإقليمية. ومن المهم تطوير الأدوات التي يتم تطبيقها لجعل وضع المعايير المشتركة أكثر قدرة على التكيف مع احتياجات الأقاليم المختلفة، والتنسيق من أجل تحقيق تنمية ريفية حضرية متوازنة. لقد تم إعداد قدر كبير من الدراسات عن قضايا التنمية في المدن الكبرى، وبالرغم من أهمية ذلك إلا أنه ينبغي توفير قدر مناسب من الدراسات عن المدن المتوسطة والصغيرة والتجمعات الريفية، والتي يجب أن يتم تناولها من منظور إقليمي شامل (المرجع السابق)، بما يؤدي إلى الوقوف بدقة على القضايا المشتركة الأساسية وصولًا إلى تحسين وضع التوازن الحضري الريفي.

٢-٥-٣ تخطيط التنمية الإقليمية

بدايةً هناك عدة تعريفات تتعلق بمفهوم التخطيط، تختلف باختلاف الأطر الفكرية لواضعي هذه التعريفات. فالتخطيط يشير إلى عملية تحديد ما يجب القيام به وكيفيته (Litman, 2011). كما أنه عملية منهجية لتحديد الاحتياجات، والعمل بأفضل الوسائل لتلبيتها، في إطار استراتيجي strategic framework، يحدد الأولويات والمبادئ التشغيلية operational principles. فالتخطيط يعني التفكير في المستقبل بحيث يمكن فعل شيء حيال ذلك الآن. هذا لا يعني بالضرورة أن كل شيء سيسير وفقًا للخطة، ولكن إذا تم التخطيط بشكلٍ سليم، فإن القدرة على التكيف دون المساس بالغرض العام سوف تكون أكبر بكثير (Shapiro, 2007). وبشكلٍ عام فإن التخطيط يتعامل مع القدرات المتاحة من أجل مستقبل أفضل، ويؤدي أساسًا إلى فهم ما هو مطلوب القيام به من أجل تحقيق غايات التنمية، والمساعدة في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات، والتركيز على استغلال الموارد التي ربما قد تكون محدود من خلال إجراءات تحقق أقصى استفادة منها، والاتصال مع الظروف المحيطة عالميًا وقوميًا ومحليًا، وتوفير أداة لتواصل الآخرين مع أهداف التنمية وتطلعاتها، وتوفير دليل عمل للإجراءات التنفيذية اليومية.

[1] هو وسيلة للحوكمة بين الحكومات intergovernmental governance، تقوم على فكرة التعاون الطوعي بين الدول، وذلك للمساعدة في تحسين عملية وضع وتنفيذ السياسات، وتطوير مبادرات متكاملة حول القضايا المشتركة، وتحديد النطاق الذي يمكن فيه للمبادرات المجتمعية أن تعزز الإجراءات الوطنية. ويعتمد على مجموعة من الخطوط الإرشادية والمؤشرات لقياس التقدم في تحقيق أهداف التنمية على المستويات القومية والإقليمية.

بناءًا على هذه المفاهيم فإن تخطيط التنمية الإقليمية يرتكز على مجموعة من الأسس منها: تكامل التخطيط على المستوى القومي والمحلي، وتنسيق أداء الجهات التنفيذية للقطاعات التنموية المختلفة، وترشيد الطاقات واستغلالها بشكلٍ فعال. كما يقوم على دعم كفاءة اتخاذ القرارات من خلال توفير قواعد للبيانات تشمل مختلف القطاعات، وتتضمن مجموعة من المؤشرات التنموية. من ناحية أخرى فإن المشاركة في صنع القرار تساعد على إيجاد قدر من التوافق حول الأهداف التنموية، هذه المشاركة تتم من خلال فتح مجالات أوسع للمشاركة الشعبية، وتبسيط وتوضيح خطط التنمية الإقليمية وإجراءاتها ومشروعاتها للمواطنين وممثليهم. كما أن خطط التنمية الإقليمية يجب أن توفر إطار عمل مرن للأجهزة التنفيذية، يتكيف مع التغيرات غير المتوقعة أو تعديل الاعتمادات المالية للمشروعات المختلفة.

يتناول تخطيط التنمية الإقليمية قضية أساسية مثلت إطارًا فكريًا للمخططين لمدة طويلة وهي: أن تحضر urbanisation المناطق الريفية غالبًا ما يفهم على أنه تبنى أنماط الحياة والتفكير الخاصة بالمدن. وبدلًا من هذا الإطار ترجح أجندة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على سبيل المثال مفهوم إقليم المدينة City Region، أو حتى مفهوم المدينة المركبة Composite City الذي يغطي كلًا من الحضر والريف (Johnson, 2004). هذا المفهوم يعتبر إطارًا فكريًا فعالًا يسعى إلى تحقيق تنافسية مشتركة common competitiveness من خلال التعاون البيني الجماعي inter-communal cooperation بين مختلف مكونات الإقليم. وتشمل الخطط التنموية الإقليمية التعامل مع القضايا الرئيسية، من خلال ما يعرف بالتركيز الاستراتيجي strategic focus من أجل تحقيق نمط متوازن وعادل للتنمية الإقليمية، عن طريق إستراتيجية للتنمية المكانية تعزز نموًا متوازنًا بهدف تحسين نوعية الفرص المتاحة للسكان على مستوى الإقليم، وتقديم خيارات مكانية locational choices مناسبة لهم.

مثل هذه الإستراتيجيات تشجع قيام مجتمعات محلية متوازنة تتميز بمزيج اجتماعي وتنوع في الاستخدامات (BRA, 2004). ومع أن هذا النمط قد ينطوي على نهج راديكالي لتطوير وتنمية الإقليم، قد يكون على حساب التنمية في بعض التجمعات والمناطق التي لا تكون ضمن الأهداف الإستراتيجية للإقليم. إلا أنه يعزز التنمية الإقليمية المتوازنة في سياق الاستراتيجيات القومية. إن مبادئ التنمية المستدامة تتطلب ترجمتها من خلال التخطيط المكاني الاستراتيجي، عن طريق مجموعة خطوط إرشادية للتخطيط الإقليمي منها: تطوير المجتمعات المتكاملة اجتماعيًا في كل من الحضر والريف لتسهيل الوصول إلى فرص العمل والخدمات والمرافق، وتحسين الاستفادة من الاستثمارات الحالية والمستقبلية. وتعزيز فعالية التكلفة cost effective في توفير الخدمات العامة، والحفاظ على الموارد غير المتجددة (المرجع السابق).

إن تحقيق التنمية الإقليمية يتطلب وضع إطار تخطيطي يحدد العلاقة بين المكونات الإقليمية، خاصةً عند التعامل مع القضايا المشتركة. لذا فالأمر يتعلق بوجود سياسات مشتركة على مستوى الإقليم، تشمل كل مكوناته سواء المستوطنات البشرية بشقيها الحضر والريف أو الأراضي والموارد المتاحة. كما أن تخطيط التنمية الإقليمية يتعلق أيضًا بتطوير منظومة

حضرية متوازنة ومتعددة المراكز على مستوى الإقليم (Johnson, 2004). ويتضمن مجموعة من الأدوات من أهمها التحكم في استخدامات الأراضي[1]، من خلال إعداد واعتماد مخططات لتوزيع الاستخدامات على المستوى الإقليمي، ترتبط بها اشتراطات يجري تنفيذها من جانب الحكومات المركزية والمحلية (المرجع السابق). في هذا الإطار فإن لامركزية تخطيط استخدامات الأراضي وصناعة القرار، تطرح مباشرةً تساؤل حول المؤسسات والمنظمات التي تقوم بهذه المهام، حيث يجب أن تكون قادرة على التعامل مع القضايا بطريقة حاسمة ومباشرة.

لقد وضعت بعض الدول خطوطًا إرشاديةً لعمليات تخطيط التنمية الإقليمية ومن هذه الدول ايرلندا، حيث حددت الإطار العام لتطوير أحد أقاليمها كما يلي *"هياكل حضرية قوية، ومناطق ريفية مستدامة، ضمان أن الإقليم يستفيد من التوزيع المكاني، ويصبح أكثر استدامة على المدى الطويل"* (BRA, 2004). هذا الإطار يؤكد الترابط بين المنظور الحضري والريفي للتنمية الإقليمية. كما عرف هذا الإطار إستراتيجية التجمعات البشرية على أنها *"التعبير المكاني لتوزيع السكان، وحجم التجمعات، ودور التجمعات والتدرج الهرمي لها"* (المرجع السابق). وقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أهم أسباب النجاح المحدود للسياسات المعاصرة في الترويج لنمط أكثر انتشارًا وتوازنًا للتنمية الإقليمية المكانية كما يلي: (UNDP,2000)

- عدم وجود تركيز مكاني، فالعديد من وجهات النظر تميل إلى التركيز على الأماكن الريفية أو الحضرية ولم يتم التعامل معهما كعناصر مترابطة للتنمية الإقليمية والوطنية.
- الطريقة التي نفذت بها السياسات التنموية كانت من أعلى إلى أسفل، ومركزية، وغير تشاركية، مع التركيز بشكلٍ كبير على الحلول التقنية، ومركزية الحضر.
- عدم إدراك قوة تأثير السياسات القطاعية والمالية الشاملة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، حيث كانت سياسات إحلال الواردات والإصلاح الهيكلي أكثر تأثيرًا على الأقاليم المختلفة مما كانت عليه برامج التنمية الإقليمية.
- عدم بناء السياسات على أسس كافية من المعلومات مما جعلها تقوم على افتراضات عامة حول الفوائد المتوقعة والآثار المترتبة على تنفيذها.
- إعطاء الأولوية للعلاقة بين المناطق الريفية والعواصم بدلًا من الروابط المحلية وبين القطاعية local and inter-sectoral linkages بين المراكز الحضرية الإقليمية والمدن الصغيرة وظهيرهم الزراعي البيني.
- عدم التقدير الكافي لطبيعة الفقر الريفي بشقيه فقر الدخل income poverty وفقر الكفاف subsistence poverty. فسبل العيش للكثير من المجتمعات الريفية تتألف من مجموعة من الاحتياجات السوقية (تعتمد على الدخل)، وغير السوقية (الكفاف).
- الاعتماد المفرط على الأسواق كوسيلة وحيدة لتخفيف حدة الفقر، فالتدخلات السياسية تحتاج كذلك إلى معالجة الجوانب الاجتماعية والثقافية، كما ينبغي أن تراعي الفوارق النوعية لتكون قادرة على الوصول إلى الفقراء وخاصة الأكثر فقرًا.

[1] يقصد باستخدامات الأراضي على المستوى الإقليمي؛ ما يعرف بالغطاء الأرضي land cover وليس المقصود استعمالات الأراضي land use.

٢-٦ ملخص الفصل الثاني

مـن خـلال عـرض وتحليـل الموضـوعات المرتبطـة بالتنميـة الإقليميـة مـن حيـث المفـاهيم العامـة لهـا، وتطورهـا، واتجاهاتهـا الرئيسـية، والإجـراءات والشـروط اللازمـة لتحقيقهـا، توصـل البحث إلى مجموعة من النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (٢-٣).

جدول رقم (٢-٣) نتائج الفصل الثاني

القضايا	أهم النتائج
المفهوم العام للتنمية الإقليمية	- أسهمت عدة جهات في تطور مفهوم التنمية، خاصة الأمم المتحدة، ولقد تم التوصل إلى قناعة بأن السلام والتنمية وحقوق الإنسان أصبحت جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة والتنمية البشرية - دعم التنمية الاقتصادية أمر بالغ الأهمية، إلا أن ذلك يجب أن يتم دون إغفال الجوانب الاجتماعية والبيئية لتحقيق تنمية مستدامة، وفي إطار خطوات متأنية محسوبة التأثير حتى لا تحدث فجوات تنموية على المستوى الاجتماعي والمكاني. - البعد المكاني هو أساس التنمية الإقليمية، ولم تنجح العديد من الدول وخاصة النامية، في تحقيق أهدافها التنموية، لإهمال العوامل المكانية في برامج وخطط التنمية. - هناك حاجة لسياسة مشتركة للمناطق الريفية والحضرية، ومنهجية موضوعية شاملة للوصول إلى تنمية مستدامة وتأمين الرفاهية البشرية، بشكل متوازن يحقق التكامل الحضري الريفي.
سياسات واتجاهات التنمية الإقليمية	- المدن الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تمثل قوة دافعة للتنمية الإقليمية والقومية، إلا أن قدرات هذه المدن معطلة في عدد كبير من الدول النامية ومنها مصر. - النجاح المحدود لنهج أقطاب النمو ومراكز الخدمة في تعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة مكانيًا، يرجع إلى الانفصال التام بين سياسات النمو للاقتصاد الكلي وأهداف التخطيط الإقليمي. - وفرت برامج التصنيع الريفي مصدرًا إضافيًا للدخل في المناطق الريفية، لكنها لم تكن ناجحة في الحد من الهجرة. - لم تحقق برامج التنمية الريفية المتكاملة نجاحًا كبيرًا في تعزيز التنمية الإقليمية وخاصة مكون التنمية الريفية. - من أهم سمات نموذج الشبكات الإقليمية المكانية وجود علاقات تكاملية بين التجمعات الحضرية والريفية، وتداخل الظهير الوظيفي لها.
إجراءات التنمية الإقليمية	- تستلزم التنمية الإقليمية عدة إجراءات للحوكمة والتطوير المؤسسي، لرفع القدرة على التعامل مع العلاقات الإقليمية سريعة التغير. - يمكن التوصل إلى تحديد القضايا المشتركة وأولوياتها، من خلال تطوير مجموعة من المؤشرات الإقليمية، من أجل صياغة أهداف تنموية مشتركة ومتوازنة، يمكن تحقيقها من خلال مجموعة خطط وبرامج تنموية وفق الأبعاد القطاعية والمكانية. - تحقيق التنمية الإقليمية يتطلب إطار تخطيطي يحدد العلاقة بين المكونات الإقليمية المختلفة، من خلال سياسات مشتركة على مستوى الإقليم. إن تخطيط التنمية الإقليمية يتعلق بتطوير منظومة متوازنة، ويستلزم مجموعة من الأدوات التخطيطية. - من أهم العوامل التي أدت إلى فشل الكثير من خطط التنمية الإقليمية، هي أن الطريقة التي نفذت بها كانت من أعلى إلى أسفل، ومركزية، وغير تشاركية، مع التركيز على الحلول التقنية، ومركزية الحضر.

المصدر: من إعداد الباحث

خلـص الفصـل إلـى أهميـة الأداء الـوظيفي للحضـر والريـف فـي تحقيـق أهـداف التنميـة الإقليمية في إطار علاقات حضرية ريفية متوازنـة تسـاهم فـي استدامة التنميـة الإقليميـة، وتحقق العدالة في توزيع عائدات التنمية بين السكان، وضرورة أن يرتبط ذلك بمجموعة من المؤشرات الإقليمية. وبالتـالي فإن البحـث سيتناول بالتحليل فـي الفصـلين التـاليين قضـايا التـوازن الحضـري الريفي والجهود والتجارب الدولية في لاستخلاص أهم القضايا والمؤشرات المرتبط به.

الفصل الثالث: التـــــــــــوازن الحضـري الريفـــي

٣-١ مقدمة الفصل الثالث

بعد تناول البحث للقضايا الأساسية للتنمية الإقليمية ومراحل تطورها وأهم اتجاهاتها والإجراءات والشروط اللازمة لتحقيقها في الفصل السابق، يتناول البحث في هذا الفصل عرض وتحليل قضية التوازن الحضري الريفي، من خلال عرض الأطر المختلفة لهذا التوازن، والعوامل المؤثرة عليه، بالإضافة إلى استعراض أهم مظاهر عدم التوازن الحضري الريفي، وتحليل الوسائل المحتلفة لتحقيقه وآلياته. وهذا الفصل يمثل المرحلة الثالثة من مراحل العملية البحثية، وتعد مرحلة محورية في البحث حيث تعتبر الإطار النظري الذي يكون المرجعية لدراسة حالة المتصل المصري وتحليل مدى توازنه.

عبر التاريخ ظلت حالة التوازن هي المسيطرة على العلاقة بين الحضر والريف، حيث اعتُبرت التجمعات الحضرية مركزًا للنشاط التجاري وسوقًا لتبادل منتجات الريف، واستمدت قوتها البشرية من الفائض السكاني الطفيف الموجود في التجمعات الريفية. ولكن مع الثورة الصناعية وما واكبها من تطور، أثرت مجموعة من العوامل على حالة التوازن تلك. تمثلت في حاجة النشاط الصناعي المتزايدة في الحضر إلى كميات كبيرة من المواد الخام والقوى العاملة، بالإضافة إلى دخول الميكنة على الأنشطة الأولية الريفية مما أدى إلى زيادة الإنتاج، بينما كانت أهم هذه العوامل هي وجود فائض سكاني كبير في الريف نتيجة دخول الميكنة وزيادة معدلات النمو السكاني الناتج عن انخفاض معدلات الوفيات بسبب التطور الطبي.

٣-٢ أطر التوازن الحضري الريفي

شهد العالم خلال القرنين الماضيين اتجاهًا عامًا نحو التحضر، حيث كان نمو مراكز الحضرية هو وسيلة الدول للاستفادة من الحركات الاقتصادية الواسعة التي فرضتها الثورة الصناعية، ورفع مستوى المعيشة لمواطنيها. تسارع هذا الاتجاه خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فمع زيادة سكان العالم من ٢,٥٣ مليار نسمة عام ١٩٥٠ إلى٦,١٢ مليار نسمة عام ٢٠٠٠، ارتفعت نسبة سكان الحضر من ٢٨,٨٣ بالمئة إلى ٤٦,٤٠ بالمئة، كما ارتفع عدد التجمعات العمرانية التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة من ٧٥ تجمع إلى ٣٤٩ تجمع (UN-ECOSOC, 2010). هذا الاتجاه يمكن أن يستمر خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث يُتوقع أن تصل نسبة سكان الحضر على المستوى العالمي إلى ٦٨,٧٠ بالمئة بحلول عام ٢٠٥٠ (المرجع السابق). ويوضح الجدول رقم (٣-١) والشكل رقم (٣-١) تطور أعداد السكان ونسبة سكان الحضر على المستوى العالمي خلال الفترة ١٩٥٠ ــ ٢٠٥٠.

تواجه هذا الاتجاه نحو التحضر مجموعة من التحديات لعل من أهمها القدرة على إنتاج الغذاء والطاقة. في هذا الإطار يرى بعض الباحثين مثلًا أن التطور في إنتاج البترول وبالتالي ارتفاع تكاليف الحياة في المدن الكبرى، قد يؤدى إلى إعادة النظر في انتشار الحضر، الأمر الذي سيدعو حتمًا العديد من الحكومات إلى إعادة تقسيم الموارد بين الريف والحضر (براون، ٢٠٠٠)، بالإضافة إلى إيجاد صيغة جديدة للعلاقات التبادلية بينهما. فمن غير الممكن

التعامل مـع قضـية التـوازن الحضـري الريفـي دون الأخـذ فـي الاعتبـار لقضـية الفجـوة الريفيـة الحضرية. فالتحضر في كثير من الدول النامية يتبعه عدد من المشكلات التنموية، التي تؤدي إلى تفاوتات كبيرة بين الحضر والريف وبين المناطق والأقاليم المختلفة.

جدول رقم (٣-١) تطور نسبة سكان الحضر وأعداد التجمعات العمرانية أكثر من مليون نسمة على المستوى العالمي، ١٩٥٠ ــ ٢٠٥٠

	المنطقة	الوحدة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠٤٠	٢٠٥٠
نسبة سكان الحضر	إجمالي دول العالم	%	٢٨,٨٣	٣٣,٠٠	٣٦,٠٨	٣٨,٩٢	٤٢,٦٢	٤٦,٤٠	٥٠,٤٦	٥٤,٤١	٥٨,٩٧	٦٣,٨٥	٦٨,٧٠
	الأقاليم الأكثر تقدمًا	%	٥٢,٥٨	٥٨,٨٠	٦٤,٦٩	٦٨,٣٢	٧٠,٧٥	٧٢,٧٤	٧٥,١٦	٧٧,٩١	٨٠,٨٨	٨٣,٧٤	٨٦,٢٤
	الأقاليم الأقل تقدمًا	%	١٧,٦١	٢١,٨٠	٢٥,٣٢	٢٩,٤٤	٣٤,٨٣	٤٠,٠٠	٤٥,٠٨	٤٩,٧٦	٥٤,٩٨	٦٠,٤٦	٦٥,٨٦
	التجمعات العمرانية أكثر من مليون نسمة	تجمع	٧٥	١٠٦	١٤٥	١٩٧	٢٦٦	٣٤٩	٤٤٢	٥٢٧	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات UN-ECOSOC, 2010

شكل رقم (٣-١) نمو أعداد السكان في الأقاليم الأكثر تقدمًا والأقل تقدمًا، ١٩٥٠ ـ ٢٠٥٠

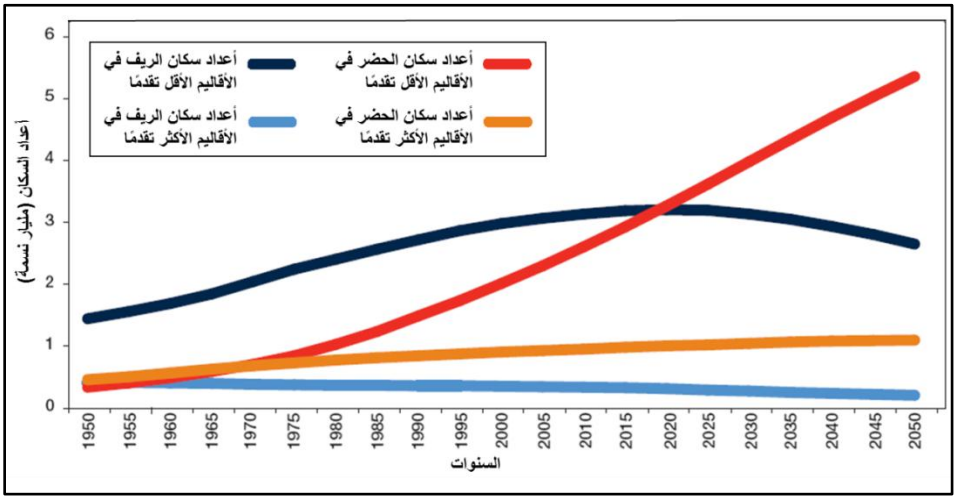

المصدر: UN-ECOSOC, 2008

كـان لعمليـات التحـول الريفـي الحضـري خـلال القـرن العشـرين تـأثيرًا كبيـرًا علـى حالـة التـوازن بـين الحضـر والريـف خاصـةً فـي الـدول النامية ومنهـا مصـر، والتـي حـدث فيهـا هـذا التحـول دون أن يرتكـز علـى تطـور القاعـدة الاقتصـادية للمجتمـع، وإنمـا نتيجـة مجموعـة مـن التحـولات الاجتماعيـة والسياسية خـلال فتـرة مـا بعد الاستعمار. حيث مثّل ذلك تحديًا جوهريًا للجهود التنموية القومية، نتيجة تخطي هذا التحول للحدود الأمنـة، وإحداثـه لتـأثيرات سلبية علـى مسارات التنمية المستدامة. هذا التوازن الحضري الريفي يمكن تعريفه علـى أنـه الأوضـاع التـي يتناسب فيها حجم سكان الحضر والريف مع الأنشطة الآقتصادية القائمة في كلٍ منهما والمناسبة لظروفهما، في إطار استغلال متـوازن ومستدام للمـوارد، وهـو اتـزان حـرج وحسـاس لأي تغير وإن كان طفيفًا في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية.

٣-٢-١ تطور العلاقات بين الحضر والريف

تتداخل العلاقات بين الريف الذي اعتبر لفترات طويلة أحد أهم ركائز تنمية الاقتصاد القومي، وبين الحضر الذي استأثر بمعدل مرتفع للتنمية على حساب الريف. هذا التداخل يدعو إلى حتمية حدوث نوع من التقارب والتكامل بين القرية والمدينة متمثلًا في التواصل بينهما خاصة في المجال الاقتصادي (عفيفي، ٢٠٠٥). لقد أدت التحولات في الخصائص التقليدية لكل من الريف والحضر إلى اختلال العلاقة المثالية المتوازنة وظيفيًا بينهما، والتي تلعب فيها المناطق الريفية دورًا إنتاجيًا للمنتجات الزراعية والخامات اللازمة للإنتاج الصناعي، إلى جانب إسهامها في تقديم جانب من الطاقات البشرية الخلاقة للمجتمعات الحضرية. في حين تقوم المناطق الحضرية بدورها كمصدر للإشعاع الثقافي ومركز للتطور التكنولوجي والإبداع العلمي (الباشا، ٢٠٠٥). من هنا تظهر أهمية الدور الوظيفي لكلٍ من الحضر والريف في إطار علاقات إقليمية متوازنة تضمن الحد الأمثل من التكامل والترابط بينهما.

تتأثر الروابط بين المناطق الحضرية والريفية بالاختلاف في الاحتياجات بينهما، مما يدعو إلى اتباع سياسات متوازنة في تلبية تلك الاحتياجات عن طريق وضع بنية أساسية حضرية وريفية مستدامة (Johnson, 2004). فالمدن الكبرى والقرى لا تمثل إلا مجرد أقصى نهاية لطرفي متصل واحد، مما يدعو كما يرى بعض الخبراء إلى ضرورة الوصول إلى فهمٍ أفضل للعلاقة بين المناطق الحضرية والريفية والتنوع في طبيعة الروابط بينما. والذي لا يقتصر على معنى تصنيفي للجوار topological sense of neighbourhood. بل نهج متعدد الأبعاد والتخصصات multidimensional, interdisciplinary approach لتحسين العملية التنموية (Fuller, 2004). وترتبط التجمعات العمرانية فيما بينها بمجموعة من الروابط تختلف باختلاف درجة هذه التجمعات، وتتعدد الروابط والعلاقات الحضرية الريفية، بتعدد مجالات الحياة إلا أنه يمكن تصنيفها تحت خمسة محاور رئيسية هي:

- **حركة السكان:** بغرض الوصول للخدمات أو الهجرة المؤقتة أو الدائمة للحصول على فرص عمل أو حياة أفضل. كما تشمل الرحلات اليومية للعمل أو الترفيه أو التسوق، ويدخل ضمن هذا المحور ما يتصل بملكية الأراضي الزراعية لسكان المدينة الذين قد يقيمون إقامة فعلية خارج المدينة لإدارة مزارعهم (Dickinson, 1966).
- **حركة المنتجات والسلع:** وتضم حركة الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية من الريف إلى الحضر وحركة المواد المصنعة والسلع المستوردة من الحضر إلى الريف.
- **حركة الأموال:** وتشمل قيمة المنتجات والسلع بين الحضر والريف والأموال التي يرسلها المهاجرون إلى أسرهم في الريف لتوفير متطلباتهم المعيشية أو الاستثمار في الريف.
- **حركة المخلفات والملوثات:** وغالبًا ما تكون ناتجة عن الحضر ويتم التخلص منها في الريف أو يتأثر بها.
- **حركة المعلومات والتغيرات الاجتماعية:** وتشمل ما تقدمه وسائل الإعلام من معلومات أو أفكار تؤدي إلى تغيرات اجتماعية تؤثر في الأنماط المعيشية والعلاقات بين السكان.

إن العلاقـات بـين الحضـر والريف تظهر بصور متباينة في أقـاليم العـالم المختلفـة، خاصـةً بالنظر إلى الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية والدول على طريق التحول. وبالتالي لا يمكن استعمال نهـج ثابـت للتعامـل معهـا نظـرًا لتـداخل وتشـابك هـذه العلاقـات بأشـكال وانمـاط تختلـف مـن بيئـة إلـى أخـرى. فمـثلًا تـؤدي الهجـرة من الريف إلى الحضر إلى توسع في البيئة شبه الحضرية semi-urban environment مما يؤثر على البلدات والمدن الصغيرة والكبرى (Johnson, 2004). هذه التأثيرات تتباين تبعًا للاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية. ويوضح الشكل رقم (٣-٢) أحد أنماط الحركة بين البيئة الريفية والحضرية.

شكل رقم (٣-٢) شكل توضيحي لنمط من انماط الحركة بين البيئة الريفية والبيئة الحضرية

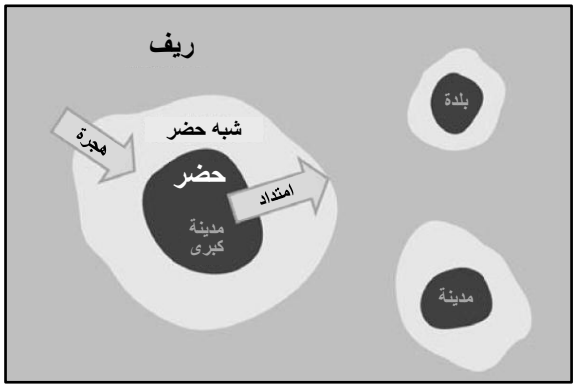

المصدر: FIG, 2004

مع التطور علاقات بين الحضر والريف بات من الضروري أن يؤكد البعد الريفي للتنمية الحضرية المستدامة على سياسات داعمة للتحضر، وفي نفس الوقت يتصدى لتحدي تزايد استثمارات البنية الأساسية المادية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحسين الإنتاجية الريفية والوصول إلى الأسواق. فالمقاربة التقليدية الصارمة للتنمية الحضرية باعتبارها متميزة عن التنمية الريفية لم تعد تنطبق على الواقع، نظرًا للتكامل القائم بين المنطقتين. فالمناطق الريفية والحضرية تعتمد على بعضها البعض اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا. فالريف ينظر إلى المدن ويحتاج إليها كمراكز أو محركات للنمو الاقتصادي. والمدن من جهتها تحتاج إلى الريف كمناطق مستقلة للحياة لا غنى عنها (FIG, 2004). فعلى الطرفين أن يمارسا شراكة متوازنة، وكلما وقع ترجيح لهذا الجانب أو ذاك، ولو لأسباب سياسية، كلما ضاع التوازن بينهما.

٣-٢-١-١ العوامل المؤثرة في تطور العلاقات بين الحضر والريف

يرجع تطور العلاقات بين الحضر والريف إلى مجموعة أسباب تتعلق بالنمو السريع للتصنيع، والأهمية المتزايدة لتوافر الخدمات. لقد أدت التنمية الصناعية ونمو رأس المال إلى تطور سريع في العلاقات بين الحضر والريف، مما انعكس على نمو المدن الكبرى. يتجلى ذلك بصورة أكبر في الدول النامية نتيجة المعدلات المرتفعة للمواليد، حيث أدى نقص الخدمات الأساسية في المناطق الريفية إلى دفع السكان الريفيين باتجاه المدن في هجرة ذات تأثير سلبي على المجتمعات الريفية والزراعية، وفي نفس الوقت تؤدي إلى تدهور البيئة الحضرية وتقلل من جودة الحياة، ففي كثير من الأحيان لا تتحمل البنية الأساسية للمدن هذه الأعداد الكبيرة من السكان، مما يؤدي إلى ما يمكن تسميته تريف الحضر "Rurbanization" (Johnson, 2004). في هذا السياق يمكن رصد عدة عوامل لتطور العلاقات بين الحضر والريف منها:

- عدم قدرة سكان الريف على إيجاد فرص للعمل في موطنهم، حيث تسبب التطور التكنولوجي في الزراعة إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة الزراعية، ومن هنا أصبح الحل الوحيد هو الهجرة خارج القرية.
- اتجاه النسبة الأكبر من الهجرة أولًا إلى المدن الصغيرة أو المتوسطة – قد لا تكون هذه هي الحالة في مصر – حيث نجد أن نسبة سكان المدن التي يزيد عدد سكانها عن عشرة ملايين نسمة لا تتعدى ٤ بالمئة من إجمالي عدد سكان العالم (Satterthwaite, 2002).
- أكثر من نصف سكان الحضر في العالم يعيشون في مدن يقل تعدادها عن ٥٠٠ ألف نسمة (UN, 2001)، ومن غير المتوقع أن تستمر المدن المليونية في النمو بمعدلات كبيرة حيث أنه بعد الوصول إلى عدد معين من السكان تبدأ مشكلات التضخم السكاني في فرض نفسها، حيث تظهر مشكلات ارتفاع أسعار الأراضي ومشكلات النقل والمرور وأزمات الإسكان وغلاء المعيشة وغيرها، مما يدفع تدريجيًا إلى ترك هذه المدينة إلى الضواحي أو إلى المدن الأصغر(UN-Habitat, 2003).

إن العلاقات الترابطية بين الحضر والريف لم تكن دائمًا إيجابية أو مفيدة لكلٍ منهما. فالمدن وامتداداتها المتروبوليتانية metropolitan extensions تبتلع في كثيرٍ من الحالات الأراضي الزراعية المنتجة، وتستغل مصادر المياه، وتلوث البيئة الريفية وتحولها إلى مقلب أو مصرف للنفايات الحضرية. ونادرًا ما تتم عملية توسع المدن وبناءها بكفاءة، فكثيرًا ما تبقى مناطق ريفية كبيرة ضمن المدن وحدودها المتروبوليتانية (Johnson, 2004). وبالنظر إلى تقديرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) فإن ٦٠ بالمئة من سكان العالم سوف يعيشون في مناطق حضرية بحلول عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تحدث ٩٠ بالمئة من الزيادة السكانية على مستوى العالم في مناطق حضرية. وتتركز في الأحياء الفقيرة داخل المدن inner-city slums والتجمعات العشوائية squatter settlements حول المدن في الدول النامية. هذه العوامل تؤثر بشكلٍ كبير على منظومة العلاقات بين الحضر والريف.

٣-٢-١-٢ مظاهر تطور العلاقات بين الحضر والريف

تتطور العلاقات بين الحضر والريف تبعًا لتغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يؤدي إلى تغير نمط وقوة الروابط بين الحضر والريف وزيادة التفاعل بينهما. ويأخذ هذا التطور عدة ملامح ومظاهر منها على سبيل المثال:

- **تغير هيكل النشاط الاقتصادي ووسائل كسب الرزق:** وينتُج عن التطور التكنولوجي والحضاري، وكذلك التوزيع الإقليمي للأنشطة الاقتصادية. إن انحسار أهمية الأنشطة التقليدية مثل الزراعة قد دفعت العديد من سكان المناطق الريفية خاصةً الفقراء، إلى الاعتماد على الأنشطة الحرفية أو الصناعات الصغيرة أو التجارة، وفي كثير من الأحيان تكون الهجرة إلى الحضر سواء الدائمة أو المؤقتة السبيل الوحيد لكسب الرزق.
- **تغير كيفية تعامل السكان مع مجتمعهم:** فمع تزايد أعداد السكان الذين يغيرون مواطنهم من أجل فرص العمل يتغير نمط الأسرة وتضعف الروابط العائلية، حيث بدأت تندثر بعض الأنماط الاجتماعية مثل نمط العائلة الممتدة (كامل، ٢٠٠٥). كما أن وسائل الإعلام وانتقال السكان من الريف إلى الحضر للعمل أو الدراسة أو الحصول على الخدمات، قد

سـاعدت علـى انتقـال العديـد مـن ملامـح الحيـاة الحضـرية إلـى الريـف، وفـي المقابـل نقـل المهاجرون الريفيون الكثير من ملامح الحياة الريفية إلى الحضر.

- **تغير أماكن الإقامة:** فالمراكز الحضرية تنمو نموًا مضطردًا مع نمو الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى الهجرة. مما يؤدي إلى ضم الكثير من المناطق الريفية إلى حدود المراكز الحضرية. كما يؤدي التغير في هيكل الأنشطة الاقتصادية إلى تحول التجمعات الريفية إلى حضرية، وبالتالي تتحول أماكن إقامة السكان من أماكن ريفية إلى حضرية.

تتطور العلاقات بين الحضر والريف باستمرار، ففي الماضي كانت التجمعات العمرانية مفصولة بمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة، وكان من الممكن تحديد العلاقة في شكل نقطة مركزية تقع في محيط متجانس وسلبي (Doxiadis, 1962). إلا أنه في الوقت الحاضر تحتاج هذه العلاقات إلى تحليل أكثر عمقًا، يأخذ في الأعتبار اختلاف الظروف والبيئات والأنشطة التي تقوم بها التجمعات العمرانية، وتعدد وتشعب العلاقات بينها. إن للمدن أثر واضح في التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في الريف، فإقليم المدينة يمثل المجال الحضري urban field الذي يتكامل مع المدينة (Smanles, 1953). من ناحية أخرى تتأثر التفاعلات المكانية والقطاعية بين الريف والحضر بفعل تغيرات تحدث على المستوى القومي أو الإقليمي مثل الإصلاح الاقتصادي أو الإداري أو بسبب عوامل آيكولوجيه، تاريخيه، سياسيه أو ثقافية اجتماعيه (القطب، ٢٠٠٥). حيث يمكن تحليل التفاعل بين التجمعات الحضرية والريفية من خلال دراسة مظاهر الاتصال المتبادل بينهما، وتحليل بعد الظواهر مثل التحول الحضري الريفي، والتي تتضح من خلال تحول مجموعة من الأنشطة الاقتصادية وبالتالي مجموعة من السكان بين الحضر والريف. ويوضح الشكل رقم (٣-٣) تحول استخدامات الأراضي في الريف كمظهر من مظاهر التفاعل بين الحضر والريف.

شكل رقم (٣-٣) تحول استخدامات الأراضي في الريف كمظهر من مظاهر التفاعل بين الحضر والريف

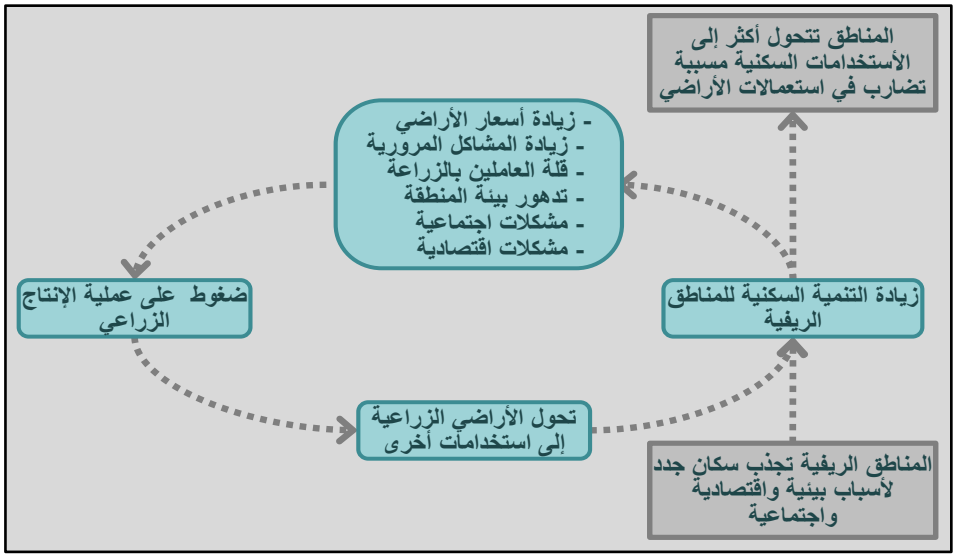

المصدر: من إعداد الباحث

٣-٢-٢ التوازن الحضري الريفي ومعطياته في الدول المتقدمة والنامية

إن حالة التوازن بين الحضر والريف والقائمة على الأدوار المتبادلة بينهما، فالتجمعات الحضرية تمثل مركز للنشاط التجاري وسوق رئيسي لتبادل منتجات الريف، والتجمعات الريفية تمد الحضر بالكثير من الاحتياجات الأساسية بالإضافة إلى القوة البشرية. حالة التوازن تلك قد تغيرت بشكلٍ ملحوظ خلال الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية في الدول المتقدمة وفترة ما بعد الاستعمار في الدول النامية، نتيجة مجموعة من العوامل منها:

- حاجة النشاط الصناعي الحضري المتزايدة للمواد الخام والقوى العاملة.
- دخول الميكنة على الأنشطة الأولية الريفية مثل الزراعة والصيد واستغلال الموارد الطبيعية للغابات والتعدين مما أدى إلى زيادة الإنتاج.
- فائض سكاني كبير في الريف نتيجة دخول الميكنة وزيادة معدلات النمو السكاني كنتيجة لانخفاض معدلات الوفيات بسبب التطور الطبي.

لقد استطاعت الثورة الصناعية في الدول المتقدمة استيعاب الفائض السكاني الريفي من خلال تطور الأنشطة الاقتصادية الحضرية والنمو الحضري، مما أدى إلى حالة من التوازن الحضري الريفي. استمر ذلك في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية، نتيجة التطور الصناعي والتكنولوجي للصناعات التقليدية وظهور صناعات وأنشطة جديدة، مما أدى إلى توفير أعداد كبيرة من العمالة في الصناعات التقليدية وانتقالها إلى الصناعات والأنشطة الجديدة. ومع تطور وسائل المواصلات والاتصال انتقلت أعداد من السكان الحضريين إلى الريف بحثًا عن حياة ذات جودة أعلى، مما ساعد على قيام أنشطة اقتصادية جديدة في الريف.

أما في الدول النامية فقد استمر النموذج التقليدي للتوازن بين الحضر والريف حتى نهاية مرحلة الاستعمار، مع وجود تغيرات طفيفة خلال هذه المرحلة نتيجة زيادة النشاط التجاري بين الدول الكبرى ومستعمراتها. أما في مرحلة ما بعد الاستعمار فقد أثرت عدة عوامل على حالة التوازن منها وجود فائض سكاني كبير في الريف وعدم التوسع في مناطق جديدة وتكثيف استغلال المناطق القائمة. بالإضافة إلى التطور البطيء للنشاط الصناعي وتراجع النشاط التجاري. لقد استمر الريف في دفع الفائض السكاني باتجاه الحضر ولم يستطيع الأخير استيعابه في أنشطة اقتصادية حضرية، أو توفير ظروف معيشية مناسبة. فالتحضر في الدول النامية نتج عن سياسات اقتصادية وسكانية غير فاعلة، ويرجع بشكل مباشر إلى ما في الريف من فقر أكثر مما في المدينة من فرص (الجمعية المصرية للتخطيط العمراني، ٢٠٠٥).

من هنا يمكن تحليل التوازن الحضري الريفي في الدول المتقدمة والنامية كما هو موضح بالشكل رقم (٣-٤)، خلال ثلاثة مراحل هي: فترة ما قبل الثورة الصناعية في الدول المتقدمة ويقابلها ما قبل الاستعمار في الدول النامية، وفترة الثورة الصناعية في الدول المتقدمة ويقابلها الاستعمار في الدول النامية، وفترة ما بعد الثورة الصناعية في الدول المتقدمة ويقابلها ما بعد الاستعمار في الدول النامية. وذلك بناءًا على ثلاثة مدخلات هي: السكان (المعطيات السكانية والاجتماعية)، والأنشطة الاقتصادية (المعطيات الاقتصادية)، والأرض (المعطيات المكانية).

شكل رقم (٣-٤) تحليل التوازن الحضري الريفي في الدول المتقدمة والنامية

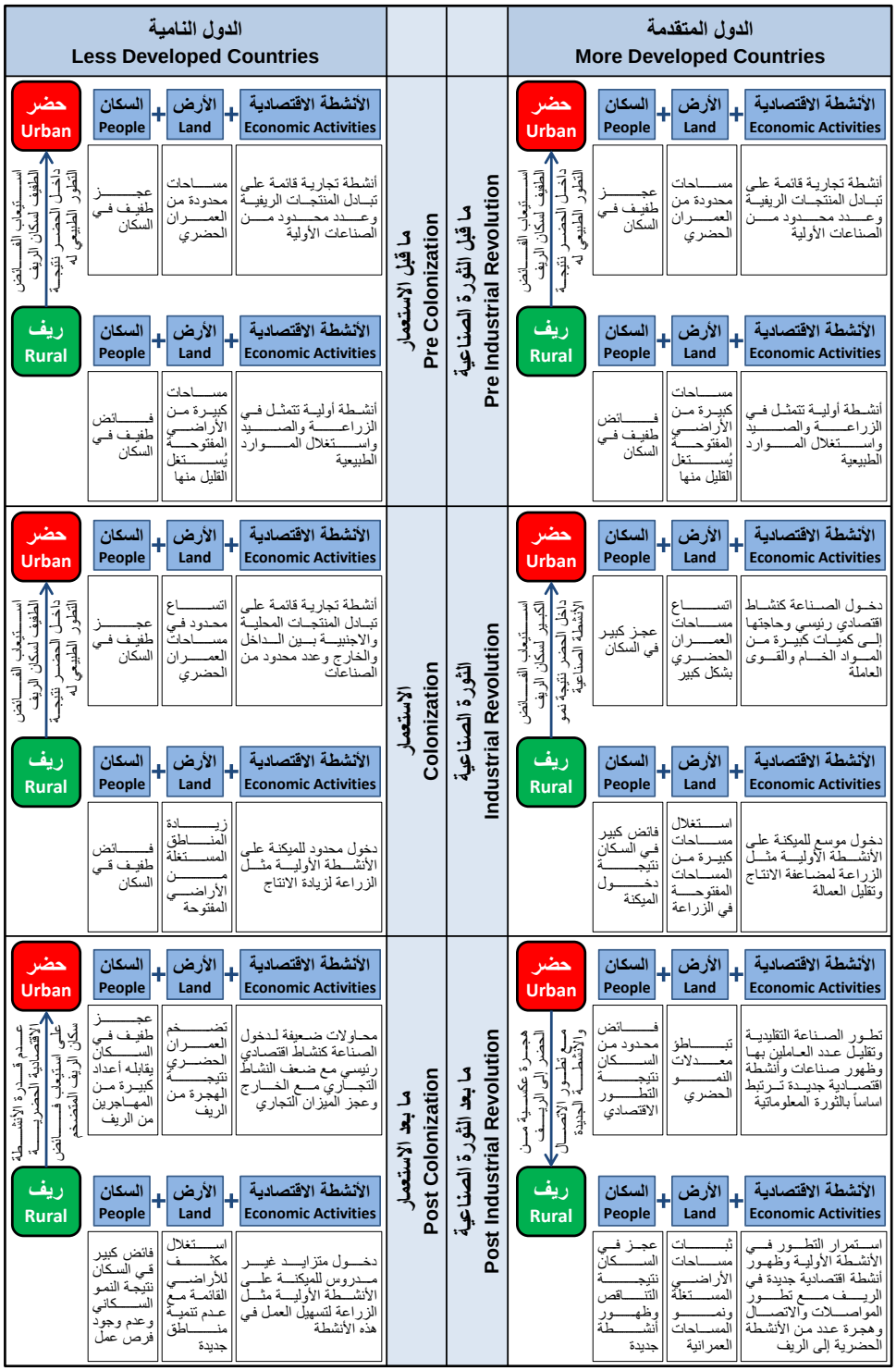

المصدر: من إعداد الباحث

٣-٢-٢-١ المعطيات السكانية والاجتماعية

يمكن اعتبار ديناميكيات الهجرة من الريف إلى الحضر من أهم العناصر المؤثرة على نموذج التوازن الحضري الريفي في كلٍ من الدول المتقدمة والنامية، حيث اختلفت هذه الديناميكيات بينهما. ففي الأولى تميز الحضر بالنشاط والإنتاج مع وجود ظروف حضرية ملائمة للتحول الريفي الحضري rural-urban shift. كما أن تحسن ظروف الحياة الريفية ساعد فيما بعد على الإبطاء من معدلات هذا التحول (الباشا، ٢٠٠٥). أما في الثانية فقد زادت الهجرة من عدم التوازن، حيث ساهمت في تفاقم ظاهرة التضخم الحضري over-urbanization، في الوقت الذي لم يكن لها تأثير ملحوظ على الحد من التضخم الريفي over-ruralization[١].

أدى التوسع الحضري في الدول المتقدمة خلال مرحلة الثورة الصناعية إلى الحفاظ على التوازن السكاني بين الحضر والريف، والذي استمر في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية نتيجة انخفاض معدلات النمو السكاني خاصةً في الريف (UN-ECOSOC, 1998, 2008)، بينما في الحضر قابل هذا الانخفاض أعداد كبيرة من المهاجرين الأجانب. أما في الدول النامية فخلال مرحلة ما بعد الاستعمار تأثر هذا التوازن بشكلٍ ملحوظ بسبب الفائض السكاني الريفي الكبير الناتج عن ميكنة الزراعة وانخفاض معدلات الوفيات، واستيعاب النشاط الصناعي الناشئ لحجم محدود من هذا الفائض. وقد أدى ذلك إلى تفشي ظواهر اجتماعية سلبية مثل البطالة والعمالة الهامشية، كما نشأت ظاهرة تريف الحضر الناتجة عن جلب المهاجرين الريفيين – خاصةً غير المتعلمين – للعادات والسلوكيات السائدة في الريف (الباشا، ٢٠٠٥).

لقد قامت مجموعة السيناريو العالمي Global Scenario Group ببحث الاتجاهات المستقبلية للتحضر حتى عام ٢٠٥٠ بالمقارنة مع عام ١٩٩٥. وتوقعت أن مجموع السكان في المناطق النامية سوف يتضاعف تقريبًا إلى حوالي ثمانية مليارات نسمة. أما السكان في الدول المتقدمة فسوف يتزايدون بنسبة ضئيلة فقط إلى أقل من ١,٥ مليار نسمة. وفي الدول المتقدمة سوف يعيش حوالي ٩٠ بالمئة من السكان في مناطق حضرية (Raskin *et al.*, 1998). أما معدل التحضر في الدول النامية فسوف يتضاعف تقريبًا خلال هذه الفترة إلى ٧٠ بالمئة. كما تلعب بعض العوامل الأخرى دورًا كبيرًا في العالم النامي، فالهجرة من الريف إلى الحضر تساهم بنحو ٤٠ إلى ٦٠ بالمئة من حجم التحضر (Langeweg *et al.*, 2000).

رغم ذلك هناك بعض الملامح الإيجابية في الأونة الأخيرة، فالهبوط الذي شهدته الدول النامية في معدلات الفقر[٢] من ٢٨ بالمئة عام ١٩٩٣ إلى ٢٢ بالمئة عام ٢٠٠٢، نتج بصورة رئيسية عن هبوط معدلات الفقر في المناطق الريفية من ٣٧ بالمئة إلى ٢٩ بالمئة، بينما ظلت معدلات الفقر في المناطق الحضرية ثابتة تقريبًا عند ١٣ بالمئة. إن أكثر من ٨٠ بالمئة من هذا الهبوط يمكن إرجاعه بصورة مباشرة إلى تحسن الأوضاع في المناطق الريفية وليس هجرة

[١] نتج عن وجود فجوة بين التزايد العددي الكبير لسكان الريف لأسباب ديموجرافية ناشئة عن الثقافات والتقاليد الاجتماعية السائدة من ناحية، وضعف موارد الاقتصاد الريفي من ناحية أخرى.

[٢] مستوى دولار واحد في اليوم للفرد.

الفقراء (World Bank, 2007)، فعلى نقيض التصورات الشائعة لم تكن الهجرة الأداة الرئيسية لتقليص الفقر في المناطق الريفية. وفي كثير من الدول النامية يتضح عدم التوازن بين الريف والحضر في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وخاصةً الصحية (المرجع السابق).

٣-٢-٢-٢ المعطيات الاقتصادية

استطاعات الثورة الصناعية في الدول المتقدمة الحفاظ إلى حدٍ بعيد على التوازن الاقتصادي بين الحضر والريف، الذي استمر في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية كنتيجة للتطور التكنولوجي للصناعات التقليدية مما أدى إلى توفير أعداد كبيرة من العمالة، انتقلت إلى الصناعات والأنشطة الجديدة التي بدأت في الظهور والنمو. بالإضافة إلى تطور وسائل المواصلات والاتصال والذي ساعد على قيام الأنشطة الاقتصادية ونموها في أماكن مختلفة سواء في الحضر أو الريف وفي المناطق القريبة أو النائية، دون الحاجة إلى التواجد في المدن الكبرى أو بالقرب منها. على الجانب الأخر فإن النمو المحدود للنشاط الصناعي في الدول النامية قد أدى إلى خلل في التوازن الاقتصادي بين الحضر والريف، حيث لم يستطيع الحضر استيعاب المهاجرين الريفيين في أنشطة اقتصادية حضرية، كما لم يوفر الدعم الاقتصادي اللازم للريف. فبعد أن كان تحقيق الفائض الاقتصادي فى الريف عاملًا حاسمًا فى علاقاته بالحضر، تحول الريف إلى الاعتماد بشكلٍ كبير على الاقتصاد الحضري، من حيث تبادل السلع والخدمات، بالإضافة إلى أن سكان الريف أصبحوا يمثلون عمالة موسمية هامة بالنسبة للحضر. هذا النمط من العلاقات الاقتصادية غير مستقر إلى حدٍ كبير نتيجة الضعف الاقتصادي لطرفي العلاقة، وهو أكثر عرضة للمخاطر الاقتصادية خاصةً مع التحولات السياسية في هذه الدول.

لم تستطع الكثير من الدول النامية مواجهة المشكلات التي فرضتها عمليات التحضر السريع في مرحلة ما بعد الاستعمار بسبب ضعف إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها المالية، وذللك نتيجة عقود من التوسع الاستعماري الأوربي الذي كان له تأثيرًا بالغًا على اقتصاد الإعاشة فى هذه الدول، حيث أدخل الاستعمار نظام النقد الفوري للمحاصيل الزراعية حتى يتلاءم مع السوق الأوربي (محمد، ٢٠٠٥). وقد تسبب ذلك في إحداث تأثيرات بالغة العمق على البنيه الاقتصادية الريفية وعلاقاتها بالمراكز الحضرية. هذه العوامل أدت إلى ظهور تفوتات واضحة بين الحضر والريف في مستويات الفقر المادي وبصورة أكبر بالنسبة لفقر القدرات[١]، ففي مصر على سبيل المثال، بالرغم من أن الفرق في نسبة الفقر بمعيار الدخل بين الريف والحضر ليس كبيرًا، إلا أن الفجوة في فقر القدرات واضحة، إذ تبلغ نسبة الفقراء بمعيار القدرات نحو ٤٥ بالمئة من إجمالي سكان الريف بينما تبلغ هذه النسبة نحو ١٧ بالمئة من إجمالي سكان الحضر (UNDP and INP, 2010). يعطي ذلك مؤشرًا على ضعف إمكانية تخلص فقراء الريف من فقرهم مقارنة بالحضر، وذلك يفسر تفضيل الكثير من الريفيين للانتقال إلى المدن.

[١] هو الفقر في القدرات التي تؤدى لتمتع السكان بالحياة الحرة الكريمة مثل التغذية الجيدة، والصحة، والتعليم. ويحدث هذا النوع حينما ينعدم أو يضعف الدعم والخدمات التي توفرها الدولة للمواطنين.

لقد استحوذ تحديد الآليات الاقتصـــادية المســـببة لزيـــادة معدلات التحضر على اهتمام الكثير من الباحثين والمنظمات الدولية. حيث أوضحت دراسة للأمم المتحدة أن مستوى الدخل والنمـــو يرتبطـــان طرديًـــا بـــالهجرة مـــن المنـــاطق الريفيـــة، فزيادة نصيب الفرد مـن النـاتج المحـلي الإجمـالي بمبلـــغ ١٠٠ دولار أمريكـــي تتـزامن مـع هجـرة ٠,٣ بالمئـة مـــن الســـكان الـــريفين إلـــى المناطق الحضرية (UN, 1980). إن معظم النمو الاقتصادي في العالم المتقدم سببه التحول من الزراعة إلى الصناعة والخدمات، فالبيئة الحضرية مناسبة تمامًا لاستيعاب هذا النمو، وكفاءة الطاقة والمواد بها مرتفعة وتوفر قوى عاملة مرنة ومنتجة، وبالتالي يتم توليد نحو ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في المناطق الحضرية (Langeweg *et al.*, 2000). وكما هو موضح بالشكل رقم (٣-٥) فإن هناك علاقة مباشرة بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التحضر على المستوى العالمي.

شكل رقم (٣-٥) تحليل الانحدار لمعدل التحضر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي عام ١٩٩٧
(بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار)

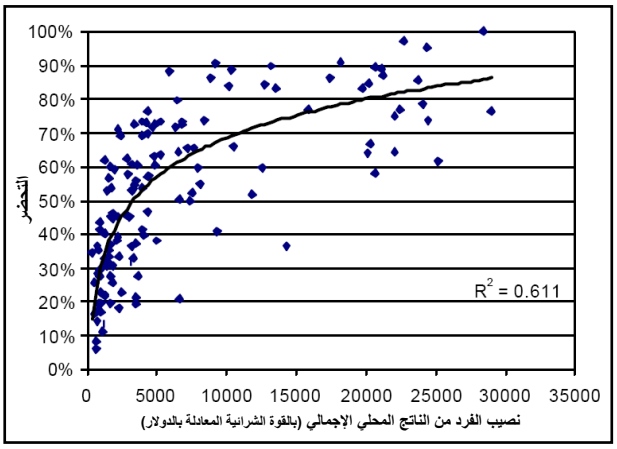

المصدر: World Bank, 1999

٣-٢-٢-٣ المعطيات المكانية

فـي المجتمعـات الزراعيـة تطـورت المراكـز الإداريـة والأمـاكن التجاريـة إلـى مجتمعـات حضرية، حيث توقف حجم المدن على الإنتاجية الزراعية والنوعية التنظيمية للمجتمع. فحتى مرحلة ما قبل الثورة الصناعية لم يتخطى عدد المدن الكبيرة ٢٠ مدينة على مستوى العالم، ثم مثلت مدن الثورة الصناعية محركات للنمو الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة هذا الرقم بسرعة إلى أكثر من ألف مدينة ذات حجم سكاني يبلغ أكثر من ١٠٠ ألف نسمة (المرجع السابق). لقد كانت الفوارق الريفية الحضرية غير واضحة خلال المراحل الأولى من الثورة الصناعية، حيث لم تكن قد توفرت بعد مستويات صناعية متقدمة، وكان التباعد بين القرية والمدينة جامدًا نسبيًا نتيجة للعزلة التي فرضها ضعف وسائل المواصلات. ورغم التقدم فى أساليب الزراعة، إلا أن العلاقة بين الريف والحضر شهدت نوعًا من التميز التقليدي النمطي، مما ترتب عليه حدوث تركيز مكانى للحرف والصناعات والخدمات بالمدينة، وتركيز زراعي فى القرية وارتبط بهذا التباين الوظيفى البنائى لكل من القرية والمدينة تباين فى الشكل الاجتماعي (محمد، ٢٠٠٥).

لقد أدى التخصص والتوسع في الصناعات والخدمات إلى شبكة من المدن مختلفة الأحجام، وبالتالي لم تعد المناطق الحضرية تقتصر على الحدود واضحة المعالم للمدينة،

فالإنماط الجديدة للنقل والاتصالات قد تسببت في انتشار مكاني واسع للأنشطة الحضرية حيث أن: الصناعات أصبحت أكثر تحررًا، والخدمات لم تعد تقتصر على مراكز المدن، وغادرت المجموعات ذات الدخل المرتفع الأحياء ذات الكثافات المرتفعة ونوعية البيئة الفقيرة، بهذه الطريقة تطورت المناطق الحضرية في الدول المتقدمة (Langeweg *et al.*, 2000). لقد واجهت هذه المناطق تحديات مثل: إمكانية الوصول، والتفرقة الاجتماعية، وانعدام التماسك الاجتماعي، وتلوث الهواء، والضوضاء، وفقدان الأراضي غير الحضرية. وبشكلٍ عام فقد شهدت الدول المتقدمة تناسق بين التطور الاجتماعي والاقتصادي والتطور العمراني المكاني.

شكل رقم (٣-٦) المناطق اللارسمية حول القاهرة الكبرى

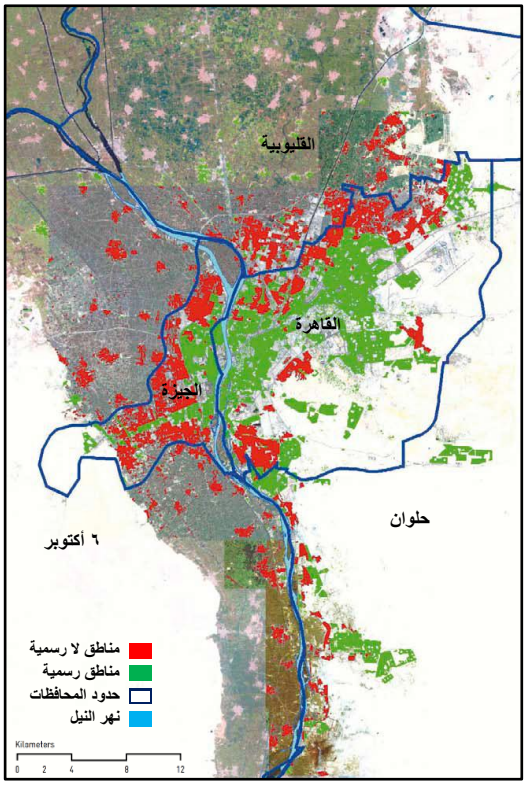

المصدر: GTZ, 2009

على الجانب الأخر أدى التحضر في الدول النامية إلى تركز السكان والأنشطة الاقتصادية غير الزراعية والأنشطة الاجتماعية والثقافية والخدمات والمرافق العامة في الأقاليم التي توجد فيها المدن الكبرى وبصفة خاصة في المدن الكبرى نفسها، ونتج عن هذا التركز عدم توازن في تنمية ونمو الأقاليم (إسحاق، ٢٠٠٥). لقد تعددت مظاهر عدم التوازن المكاني بين الحضر والريف في الدول النامية ومن أهمها ظهور استخدامات غير زراعية للأراضي الزراعية، مثل التجريف والبناء خاصةً بالنسبة للأراضي القريبة من المدن الكبرى (سيبروك، ٢٠٠٠). كما أن الكثير من المدن في هذه الدول تحاط بمناطق لارسمية تفتقر للمرافق والخدمات الحضرية، كالحال في القاهرة الكبرى كما هو موضح بالشكل رقم (٣-٦)، والتي يعيش أكثر من ٦٠ بالمئة من سكانها في المناطق اللارسمية (GTZ, 2009). ومع غياب التخطيط المكاني في كثير من الأحيان، فإن ذلك يضر بقدرة المدن على اجتذاب الأنشطة الاقتصادية برغم قدراتها المكانية الكبيرة. لقد نص تقرير التنمية في العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠ على أن التحضر والنمو الاقتصادي يسيران جنبًا إلى جنب في جميع أنحاء العالم باستثناء أفريقيا، حيث أن هذا النمط الأفريقي للتحضر دون النمو ينتج عن إعطاء الأفضلية للمستهلكين الحضرين على المنتجين الريفين (World Bank, 1999). إن هذه المعطيات تؤكد على تأثير النواحي الاقتصادية والسياسية على التنظيم المكاني للعمران.

٣-٣ العوامل المؤثرة على التوازن الحضري الريفي

من المعطيات السابقة للتوازن الحضري الريفي في الدول المتقدمة والنامية، يتضح أن الأخيرة تخضع لحالة عدم توازن حضري ريفي بينما الأولى تحقق هذا التوازن، وهو ما يدفعنا للتساؤل حول العوامل المؤثرة في تحقيق هذا التوازن. فهناك مجموعة كبيرة من العوامل تؤثر في آليات وديناميكيات التوازن بين الحضر والريف، هذه العوامل تتعلق بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، وتتأثر بشكل مباشر بالسياسات الحاكمة للدولة أو الإقليم.

٣-٣-١ العوامل السياسية والإدارية

تعتبر السياسات والإجراءات الإدارية خاصةً المتعلقة باستغلال الأراضي والحفاظ عليها من العوامل المؤثرة على التوازن الحضري الريفي، حيث تعمل على تحقيق مجموعة أهداف اجتماعية واقتصادية منها: توفير فرص متساوية لتملك الأراضي مع احترام الاحتياجات والمتطلبات المحلية، والاهتمام بتوزيع الموارد لتحقيق الكفاءة والتوازن بين البيئة الطبيعية ورفاهية المجتمع. وترتبط هذه السياسات بمجموعة مقتضيات اجتماعية واقتصادية وقانونية، ويتعين عليها توفير إطار متكامل لتلبية احتياجات المجتمعات الحضرية والريفية والتعامل مع الأراضي ومواردها (Johnson, 2004)، هذا الإطار يتأثر بشكلٍ مباشر بوجود النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والإداري، بالإضافة إلى تدفق المعلومات والشفافية في اتاحتها.

٣-٣-١-١ تنمية الأراضي Land Development

تقدم إدارة الأراضي land administration السياق الذي يتم من خلاله تسجيل ونشر المعلومات حول ملكية الأراضي وقيمتها واستعمالها، وذلك عند تنفيذ السياسات العامة لإدارة الأراضي land management policies. إن وجود إطار قانوني مناسب لتخطيط الأراضي وحقوق استغلالها، من شأنه أن يعزز إمكانية وقدرة الهياكل الإدارية على تلبية الاحتياجات الاجتماعية من منظور الحكومة والمواطن على حدٍ سواء. في هذا الإطار يتطلب تطبيق قوانين ولوائح إدارة الأراضي وجود أنظمة وإجراءات تشغيلية تتضمن ما يلي (المرجع السابق):

- **تخصيص حقوق ملكية الأراضي Allocation of Land Rights:** وتحديد حدودها، وطرق انتقالها من طرف إلى آخر، وحل المنازعات التي قد تطرأ في هذا المجال.
- **التقييم Valuation:** بواسطة تجميع العائدات من خلال التثمين والضرائب المستحقة.
- **التحكم في استخدامات الأراضي Control of Land Use:** والتخطيط لها وتنفيذها، وحل المنازعات والتضارب بين الاستعمالات.

تمثل عمليات تسجيل الأراضي land registration والأعمال المساحية المرتبطة بها cadastre[١] جزء من المستوى التشغيلي لإدارة الأراضي، والذي يقدم أنظمة وإجراءات تسهل تطبيق القوانين واللوائح ذات الصلة (المرجع السابق). حيث يتطلب صناعة القرار المرتبط بتنمية الأراضي جهات محلية قادرة على التحكم في استعمالات الأراضي وحل المنازعات

[١] تعرف في مصر بالسجل العيني الزراعي والعقاري.

بفاعلية. وتؤثر تنمية الأراضي في الحضر والريف على إعادة بناء وتطوير التوازن في العلاقة بينهما، وذلك من خلال مجموعة عناصر منها: تقليص حدة الفقر، وتوفير البنية الأساسية، والحيازة الآمنة secure tenure، وتحقيق الاستعمال المستدام للأراضي والموارد.

لقد أوضح إعلان بوتسدام: الريف ٢١ (Potsdam Declaration: Rural 21) عام ٢٠٠٠، أهمية وضع مجموعة شروط وإجراءات تضمن تطور المناطق الريفية كمناطق متعددة المظاهر multifaceted areas للأنشطة المعيشية والاقتصادية والثقافية، حيث تكمن فاعلية التنمية بها في تطوير الامكانيات الذاتية وتبادل الخبرات مع المناطق الأخرى. من ناحية أخرى يمكن للاهتمام بتنمية الأراضي الريفية أن يساعد في موازنة النمو الحضري والهجرة، فالتوسع الحضري المفرط قد جلب أعدادًا كبيرة من السكان الريفيين نتيجة نقص الخدمات والبنية الأساسية في المناطق الريفية، ساعد على ذلك عدم العدالة في توزيع الأراضي والتسهيلات الائتمانية بين مختلف السكان، وتدهور التربة الناتج عن الأنشطة غير المخططة، وفترات الجفاف المتكررة التي تعرض السكان للخطر في بعض الدول (Pasteur, 2004). إن فشل الحكومات في تطوير سياسات وطنية عادلة للأراضي، مثلت ضغطًا متزايدًا على الموارد الأرضية، أكدت على ذلك بوضوح عدد كبير من تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

٣-٣-١-٢ النزاعات وعدم الاستقرار

تفرض العولمة المتزايدة لعمليات التنمية واقعًا جديدًا، فالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى في أبعد مناطق العالم يكون لها تداعيات في أماكن أخرى. في هذا الإطار يمثل الاستقرار السياسي أحد العوامل المؤثرة على التوازن الحضري الريفي، فعدم استقرار دولةٍ ما يجعل من الصعب عليها ضمان الظروف الملائمة لإعداة الإنتاج الاجتماعي والمادي، كما أنه قد يؤدي إلى المجاعات، ويشجع أنماط متعددة من الهجرة التي لا تنتهي في فترة ما بعد النزاعات (UNDP, 2000)، فتدمير الموارد الطبيعية والممتلكات يجعل من الصعب العودة مرة أخرى إلي مناطق النزاعات، كما يؤدي إلى إفقار السكان في هذه المناطق.

كثيرًا ما تؤدي النزاعات إلى تدمير الموارد وتحد من الاستثمارات في المجتمعات المحلية. فمثلًا أدت فترات الحكم العسكري في نيجيريا إلى زرع الخصومات والاشتباكات بين المجتمعات المحلية، مما جعل النخب الحضرية تحجم عن الاستثمار في الإسكان والصناعات المنزلية في المناطق الريفية (المرجع السابق). كما أدى عدم الاستقرار السياسي في مصر عقب ثورة ٢٥ يناير إلى فقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، مما يمثل تهديدًا لهيكل النشاط الاقتصادي في الريف، ويدفع السكان للهجرة إلى المناطق الحضرية، إلى جانب ما يمثله من مخاطر بيئية. إن تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية يحد من الاستثمارات غير المنظورة متنوعة المصادر، ويلتهما قبل أن تصل إلى الريف، مما يستلزم موارد إضافية لتخفيف حدة الفقر. فالسياسات التي تنظر إلى سكان المناطق الريفية والحضرية على أنهم ثابتين مكانيًا تفشل في التعامل مع التحديات المرتبطة توفير فرص العمل والاحتياجات الأساسية للسكان.

٣-٣-١-٣ تدفق المعلومات

ينقسم تدفق المعلومات بين الحضر والريف إلى أربع مجموعات: الأولى معلومات عن الموارد من المناطق الريفية، والثانية معلومات عن الأسواق والأسعار بالنسبة للسلع الريفية، والثالثة سلطة صنع القرار مثل القرارات السياسية أو قرارات المؤسسات، أما الرابعة فهي المعلومات عن الفرص والتقنيات (UNDP, 2000). إن القفزات في مجال تكنولوجيا المعلومات والتكامل الالكتروني العالمي Global Electronic Integration تؤدي إلى تسريع الاستقطاب في الدول النامية، عن طريق ربط مناطق المصدر (المناطق الريفية) مباشرةً مع الأسواق البعيدة. ورغم ما يمثله ذلك من ميزة في تحفيز الإنتاج في هذه المناطق، فإنه لا يسمح بوصول الفوائد الاقتصادية إلى المراكز الحضرية الصغيرة، حيث يتم نقل الموارد في شكلها الخام دون أن تستفيد المدن والبلدات من تجهيزها أو تصنيعها. يقوم أيضًا تدفق المعلومات بوظيفة أساسية في الحوكمة وتخطيط التنمية، فقرارات تدفق المواد والموارد ورؤوس الأموال إلى المناطق الريفية، في ظل انحياز حضري واضح وعدم قدرة فقراء الريف على إيصال أصواتهم فيما يخص التنمية القومية، هذه القرارات لا تزال محدودة وترتبط بعدد من العوامل المؤسسية والسياسية التي تحبذ مصلحة القطاعات القوية من المجتمعات (Navez-Bouchanine, 1998).

إن استمرار ضعف التنمية البشرية في الريف يرجع في جزء منه، إلي قرارات تأتي من المستويات الأعلى للإدارة، قد تتجاهل معلومات حول الظروف المحلية. ويبين الواقع في كثير من الأحيان أن سكان الريف يتم إبعادهم بشكل ممنهج من دوائر المعلومات، فمثلًا تتم عمليات قطع الغابات والتعدين واستخراج البترول في مناطق كثيرة من العالم دون اعتبار للسكان المحليين، وكثيرًا ما تتم هذه الممارسات من خلال امتيازات حكومية. كما أن المعلومات عن أسعار السوق بالنسبة للمحاصيل يتم إخفاءها من قبل التجار الذين يتصارعون فيما بينهم أو يقومون بتقسيم المناطق إلى احتكارات مكانية spatial monopolies. إن جمع المعلومات واتخاذ القرار لا يزالان شديدا المركزية وموجهان ومنحازان إلى المراكز الحضرية الكبرى metropolitan-oriented/biased (UNDP, 2000). وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات التي تكون متوفرة عن المناطق المحلية يتم إعدادها من قبل الهيكل الإداري المركزي للحكومات، وليس من قبل المزارعين أو المنتجين الريفين والسكان المحليين.

من ناحية أخرى لا تقوم نظم المعلومات بتوفير بيانات كافية عن الفرص المتاحة في القطاع الريفي والتي يمكن أن يستغلها القطاع الحضري، وكذلك الفرص في القطاع الحضري المتاحة للقطاع الريفي لكي يستفيد منها. على سبيل المثال فإن معلومات حول مستوى استهلاك المنتجات الريفية في المدن يمكن أن يرفع حجم الإنتاج في الريف. إن القرارت حول محتوى المعلومات لا تخرج عن إطار العواصم (المرجع السابق)، كما أن محدودية البيانات حول الإمكانيات والفرص المتاحة وعدم القدرة على تجميعها، تعوق تنمية الروابط بين الحضر والريف. في هذا الصدد فإن للتكنولوجيات الحديثة أهمية كبرى في إيجاد شبكة لا مركزية واسعة من الاتصالات، لها نقاط دخول حتى على مستوى الأسر الفقيرة.

٣-٣-٢ العوامل الديموجرافية والإجتماعية

تمثل التغيرات التي تطرأ على التركيبة الاجتماعية للسكان نتيجة التفاعل بين الحضر والريف، خاصةً خلال عمليات التحول الحضري، أحد أهم عناصر منظومة التوازن الحضري الريفي. حيث تؤثر بوضوح على مجموعة من العوامل: السكانية فالحراك الاجتماعي هو الدافع الرئيسي لعمليات الهجرة، والاقتصادية حيث تؤثر النواحي الاجتماعية على العلاقات الاقتصادية بين السكان ومجتمعاتهم، والعمرانية فيظهر تأثير الخصائص الاجتماعية للسكان على العمران الذي يقطنونه، فالتجمعات العمرانية تمثل التعبير المادي للمجتمعات البشرية ويرتبطان بشكل تنظيمي متدرج المستويات (Peponis, 2003). هذه العوامل ترتبط بالدوافع الاجتماعية والثقافية لحركة السكان، والارتباط الاجتماعي والثقافي بين الأفراد ومجتمعاتهم.

٣-٣-٢-١ الهجرة الريفية الحضرية

اختلفت ديناميكيات الهجرة في الدول المتقدمة بشكلٍ كبير عن مثيلاتها في الدول النامية. حيث تعد الهجرة من الريف إلى الحضر سمة مركزية للتحضر في الدول النامية، وهي أحد الطرق القليلة المتاحة للأسر الفقيرة لزيادة الدخل ومكافحة الإفقار impoverishment المتزايد. فالاتجاه السائد هو أن أفرادًا من الأسر الريفية تهاجر إلى المناطق الحضرية للعمل وتحويل الدخل لأسرهم. في هذا الإطار يمكن ملاحظة أن الهجرة تكون متحيزة بشكلٍ واضح فيما يخص النوع، وذلك بناءًا على طبيعة الوظائف المتاحة والمناخ الاجتماعي من حيث تسهيل أو إعاقة هجرة الذكر أو الأنثى. فبينما كان الرجال تقليديًا يهيمنون على تيارات الهجرة في كثير من الدول، مثلت النساء غالبية المهاجرين إلى الأقاليم الصناعية في الدول حديثة التحول إلى التصنيع، والتي تعتمد اقتصادياتها على صناعات كثيفة العمالة تقوم على عمليات تجميع بين دول مختلفة (UNDP, 2000). في أيٍ من الحالتين فالهجرة هي عملية انتقائية سواء من حيث المناطق المولدة للهجرة وطبيعة مجتمعاتها أو المناطق التي تستهدفها.

تتزايد عولمة التدفقات السكانية؛ فجزء كبير من الهجرة يحدث على المستوى الدولي، فمثلًا يشغل الملايين من المهاجرين الريفين الاندونيسيين الوظائف الريفية والحضرية في ماليزيا (Douglass, 1998). لقد أصبحت الأقاليم الريفية في الدول المصدرة للمهاجرين تمثل احتياطيات دولية للعمالة، ولكن على الرغم من اتجاهات العولمة وتحرير التجارة التي تسمح بحركة أوسع للسلع والموارد ورأس المال عبر الحدود، فإن القيود المفروضة على الهجرة الدولية لا تزال مرتفعة وآخذة في التزايد. برغم هذه القيود فإن التقديرات تشير إلى أن نحو اثنين بالمئة من سكان العالم يعيشون خارج البلد الذي يحملون جنسيته (UNDP, 2000). وتختلف أنماط الهجرة بين الأقاليم والدول، إلا أنه من المسلم به على نطاق واسع بين المنظمات الدولية والأوساط البحثية، أن الهجرة هي عملية ديناميكية منتشرة لإدارة وتخفيف وطأة الفقر. فتحويلات المهاجرين إلى الأسر الريفية تلعب دورًا هامًا لا يتم تقديره بالقدر الكافي في التخفيف من حدة الفقر. فغالبًا ما تستخدم التحويلات النقدية للأسرة في دفع تكاليف المعيشة، وفي بعض الدول يتم استثمار هذه التحويلات في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف.

تشكل التحويلات النقدية الدولية مصدرًا بالغ الأهمية لتدفقات رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، على سبيل المثال بلغت تحويلات العاملين بالخارج إلى الهند في عام ١٩٩٦ نحو ٩,٣٣ مليار دولار أمريكي، بما يقارب ثلاثة أضعاف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس الفترة (UNDP, 2000). من ناحية أخرى فإن المناطق الريفية تلعب دورًا حيويًا في دعم المهاجرين، حيث تقوم برعاية وتعليم أطفالهم، كذلك باستقبال المهاجرين العائدين ورعايتهم عند ركود الأنشطة الحضرية، وحتى تقوم بتوفير الأموال التي يحتاجها المهاجرون للانتقال إلى المدينة. ولا يمكن للريف أوالحضر وحده أن يضمن الحفاظ على الدخل والرفاهة للفقراء، بل وحدها الروابط بين الريف والحضر والخيارات التي توفرها هي القادرة على القيام بذلك (المرجع السابق). وبشكلٍ عام يمكن إرجاع أسباب الهجرة الريفية الحضرية في العديد من دول النامية ومنها مصر إلى تضافر ثلاث عوامل هي (الباشا، ٢٠٠٥):

- **عوامل الطرد:** تتمثل في ضآلة رقعة الأراضي الزراعية مقارنة بعدد السكان والتناقص المستمر لها نتيجة التعديات والتصحر وسوء الإستخدام، وانخفاض الإنتاجية في القطاعات الزراعية نتيجة إستخدام وسائل وأساليب متخلفة، والركود الإقتصادي في القطاع الزراعي، والظروف السياسية والتشريعات والقوانين التي تتحيز لطبقات الصفوة وكبار الملاك مما يشكل ظروف ضاغطة على القاعدة العريضة من سكان الريف.
- **عوامل جذب:** تعزى إلى إستحواذ المدن على الجانب الأكبر من الإستثمارات، وزيادة فرص العمل والترقي بها والإرتفاع النسبي في الأجور، وتوفر المرافق والخدمات وتنوعها وإرتفاع مستواها مقارنة بالمناطق الريفية والانخفاض النسبي لتكلفتها بسبب وجود اقتصاديات الوفرة economic of scale.
- **عوامل خارجية:** تتمثل في عاملين أساسيين أولهما غزو الواردات الصناعية منخفضة التكلفة نسبيًا عن مثيلاتها اليدوية، مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب على المهن التقليدية غير الزراعية في الريف، وبالتالي رفع نسبة البطالة بين الحرفيين. أما العامل الثاني فهو الغزو الثقافي الذي عمق من التطلعات الإستهلاكية التي لا يمكن تلبيتها بالإمكانات المتاحة في الريف، مما يدفع السكان إلى المدن بحثًا عن فرص للعمل والكسب الأوفر.

هناك حاجة إلى فهم شامل للمهاجرين والعوامل التي تحكم قراراتهم بالهجرة، حيث تشير الدراسات التجريبية والاتجاهات التاريخية إلى أن الهجرة كانت مدفوعة في المقام الأول بالاختلافات في الدخل المتوقع بين المناطق، والتي تظهر في حدها الأقصى في عدم قدرة الأسر على كسب الرزق، وهناك عدة عوامل تساهم في كل من التفاوت في الدخل بين المناطق والوقوع تحت خط الكفاف (UNDP, 2000)، منها إعادة هيكلة الاقتصاديات، والتدهور البيئي للموارد الريفية، والنزاع وعدم الاستقرار. إن حركة السكان بين التجمعات الحضرية والريفية تتصف بدرجة كبيرة من الديناميكية، نتيجة مجموعة من العوامل الإجتماعية والاقتصادية. وقد حلل ***شادويك Chadwick*** هذه الحركة في الدول النامية كما هو موضح بالشكل رقم (٣-٧)، وذلك بناءًا أنماط الحركة (دائمة، و مرحلية، وموسمية) واتجاهاتها (هجرة، وعودة)، بالإضافة إلى التيارات المصاحبة لهذه الحركة (الأموال، المهارات، والثقافات) (Chadwick, 1987).

شكل رقم (٣-٧) ديناميكيات حركة السكان بين التجمعات الحضرية والريفية في الدول النامية

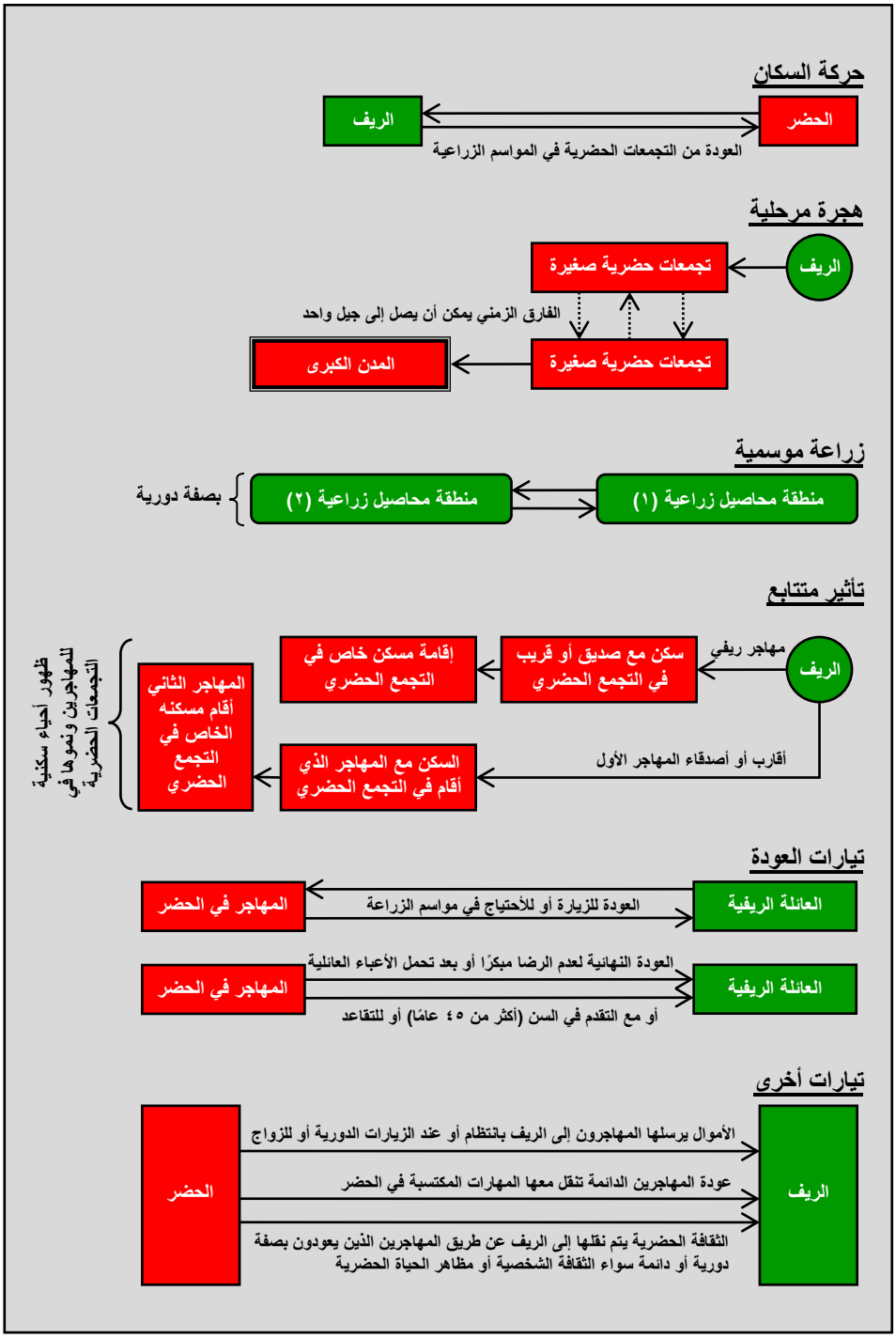

المصدر: Chadwick, 1987.

٣-٣-٢-٢ التحضر السريع

رغم أن الإتجاه نحو التحضر ظاهرة عالمية تشترك فيها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أن أبعاد هذه الظاهرة في الدول النامية إختلفت كثيرًا عنها في الدول المتقدمة. فمعظم الدول النامية التي إتجهت إلى التصنيع بعد تحررها من الاستعمار لم تستطع أن تحقق نموًا صناعيًا يوازي النمو الحضري السريع الذي شهدته والذي حدث نتيجة عوامل متعددة كمعدلات النمو السكاني المرتفعة، والهجرة الريفية الحضرية، وإعادة تصنيف المناطق التي كانت ريفية في السابق كمناطق حضرية. الأمر الذي أدى إلى عجز الهياكل الإقتصادية الحضرية عن دعم معيشة الأعداد المتزايدة للسكان وتوفير فرص العمل والسكن والخدمات لهم (الباشا، ٢٠٠٥). وتشير العديد من الدراسات إلى أن التحضر في الدول النامية يحدث بطريقة كمية أكثر منها نوعية، بمعنى أنه يمثل إتجاه لزيادة سكان الحضر دون حدوث تحول حقيقي في إسلوب الحياه والأنماط السلوكية المرتبطة بالحياه في المدن والذي يعرف بالحضرية (Wirth,1986).

ورغم أن التحضر على هذا النحو لا يقدم الكثير من الوعود فيما يتعلق بنوعية الحياه، إذ تشير الدلائل إلى أن الفقراء من سكان المدن قد يعانون في بعض نواحي الفقر أكثر مما يعانيه الريفيين خاصة فيما يتعلق بالإزدحام والتكدس وإرتفاع الكثافات السكانية في الأحياء الهامشية، إلى جانب التلوث والإفتقار إلى الخدمات والمرافق (البنك الدولي، ١٩٩٠). وعلى الرغم من أن نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان في الدول النامية تبلغ أقل من النصف، وفي الدول الأقل نموًا تبلغ أقل من الثلث عما هي عليه في الدول المتقدمة، إلا أن الزيادة في نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان في كل من الدول النامية والدول الأقل نموًا بلغت نحو ثلاثة أضعاف هذه الزيادة في الدول المتقدمة فيما بين عامي ١٩٩٠ - ٢٠٠١ (الباشا، ٢٠٠٥)، وتشير توقعات خبراء البنك الدولي إلى استمرار تنامي هذا الاتجاه مستقبلًا لترتفع أعداد سكان الحضر في الدول النامية بنحو ٢ - ٢,٥ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ (البنك الدولي، ٢٠٠٣)، الأمر الذي يعمق من مشكلات التضخم الحضري وعدم التوازن بين الريف والحضر بتلك الدول.

٣-٣-٣ العوامل الاقتصادية

لا يتأتى الوصول إلى التوازن بين الريف والحضر إلا من خلال قيام السوق بدور فعال في التنمية الاقتصادية، يتمثل في توفير الأسعار العادلة السلع الزراعية والحيوانية، ووصول آليات السوق إلى المزارع مع تقديم كافة المحفزات له للاستمرار والتطوير. والواقع يوضح أن آليات السوق تدفع باتجاه تقلص الريف وليس حمايته، حيث أنه من التجارب السابقة لكي تحافظ على الزراعة في الريف لابد من دعمها وهذا يتنافى مع آليات السوق، كما يجب إتباع سياسة غذائية تشجع على الاستثمار في الريف، ويتطلب ذلك العامل الأخير أن يكون هناك محفزات للتنمية الزراعية (الجمعية المصرية للتخطيط العمراني، ٢٠٠٥). في هذا الإطار يمكن تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة على التوازن الحضري الريفي من خلال محورين هما: التغير الهيكلي الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الداعمة، وتدفق رأس المال وديناميكات الفقر.

٣-٣-٣-١ التغير الهيكلي الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الداعمة

تـؤثر السياسـات الاقتصـادية مثـل اسـتراتيجيات السـوق الحـرة وتحريـر التجـارة ودرجـة التدخل الحكومي في الاقتصاد، بشكلٍ كبير على ما يتم انتاجه واستهلاكه، كذلك فإنها تؤثر على هيكل الإنتـاج الريفي وتـوافر فرص العمل فـي كلٍ من الريـف والحضـر. فتعامل السكان مـع فرص الحصـول علـى الدخل وتـوافر الموارد يتصـف بقدر كبير من المرونـة، سواء كـان ذلك تمليـه قوى السوق أو تـدخلات السياسـات الحكوميـة (Tacoli, 1998). إن االتجـارب تؤكد علـى التأثيرات الكبيرة لسياسات الاقتصاد الكلي macroeconomic policies مثل إحلال الواردات، والتكيف الهيكلي structural adjustment على الهجرة من الريف والحضر ومعدلات الفقر.

لقد كـان لسياسـات التكيـف الهيكلـي المشـجعة للزراعـة التصـديرية وإزالـة الـدعم الحكـومي مردود إيجابي على الميزان التجاري للعديد من الدول، إلا أنها أدت إلى نتائج سلبية علـى صـغار المـزارعين الـذين وجـدوا صـعوبة فـي تحمـل تكـاليف تسـويق منتجـاتهم عكـس كبـار المـزارعين، وكانوا أكثر عرضة لضغوط الأسعار، وارتفعت تكلفة مدخلات الإنتـاج والسلع الاسـتهلاكية بمـا لا يتناسب مع أسعار بيع سلعهم الأولية. عمقت هذه العوامل من التفاوتـات الاجتماعيـة، وأدت إلـى تركـز ملكيـة الأراضـي فـي يـد المـزارع الكبيـرة (Emmerji, 1996). ولـم يـتم التعامـل مـع القضـايا الاجتماعيـة مـن قبـل سياسـات الاقتصـاد الكلـي، فـي الوقـت الـذي اهتم فيـه المخططـون بالتنميـة الريفيـة والحضـرية المتوازنـة (UNDP, 2000). علـى الجانـب الأخـر أثـر تراجـع تـدخل الحكومـة فـي السـوق ورفـع الـدعم عـن السـلع الأساسـية تـأثيرًا بالغًـا علـى مسـتوى معيشـة فقـراء الحضر، كما أدى خفض الوظائف العامـة والـدخل الحقيقي وارتفـاع تكـاليف المعيشـة إلـى هجـرة للخـروج من المـدن الكبـرى. فـي هـذا الإطـار تـوفر السياسـات الماليـة هيكلًا داعمًـا للمسـتوطنات البشرية، لهذا الأمر أهمية كبيرة بالنسبة للدول في مرحلة التحول الاقتصادي، فكلٍ من سياسـات الاقتصـاد الكلـي والاسـتثمارات الرأسـمالية يمـثلان الورقـة الرابحـة بالنسـبة لسياسـات التنميـة المكانية الوطنية (المرجع السابق)، حيث يترتب عليهما آثارٌ اقتصادية واجتماعية هائلة.

تتدفق المواد الخام المستخرجة من الموارد الطبيعيـة فـي الريـف نحـو المراكـز الحضـرية، وفي حالات التحضر السريع يستلزم توفير البيئة المبنية للمدن توجيـه كميـات هائلـة من المـوارد الطبيعية إلى المراكز الحضرية. لقد تعامل واضـعي السياسـات مـع التنميـة الريفيـة اعتمـادًا علـى توقـع أن الـروابط مـع المراكـز الحضـرية والوصـول إلـى أسـواقها، مـن شـأنه أن يعـزز شـراء المـدخلات الرئيسـية لقطـاع الزراعـة مـن المنـاطق الحضـرية المجـاورة، وهـذا بـدوره يحفـز الإنتاجيـة ويزيـد الـدخل فـي المنـاطق الريفيـة، والـذي يمكـن اسـتخدامة عندئـذٍ فـي شـراء البضـائع المصنعة في المناطق الحضرية. إلا أن تدفق السلع بين المناطق الحضرية والريفيـة لـم يكـن عنـد التوقعـات، فبدلًا من ذلك كـادت المـوارد الريفيـة أن تنضـب فـي كثيـر مـن الأحيـان خـلال عمليـة التوسـع الحضـري، والتـي لا تقـوض الأسـس البيئيـة للتنميـة الريفيـة فقـط، ولكنهـا أيضًـا تسـتنزف قاعدة موارد الإنتاج الريفي، كما فشلت في توليد الروابط الاقتصادية المحليـة (المرجـع السـابق). هذه الروابط كان يمكن أن تساهم في تحسين ظروف المعيشة محليًا داخل المناطق الريفية.

تتم عرقلة تسويق الإنتاج الريفي إلى المناطق الحضرية في كثير من الدول النامية نتيجة صعوبات هيكلية ومؤسسية (Evans, 1997). وبدلًا من دعم المنتجات الريفية، تلجأ المدن الكبرى والتي تمثل مراكز الاستهلاك الرئيسية إلى الاستيراد الخارجي. وحتى عند الاعتماد على الإمدادات المحلية، فإن عددًا قليلًا فقط من المناطق الريفية الملاصقة للمراكز الحضرية الكبرى peri-metropolitan والمتصلة بها جيدًا تكون هي المفضلة. أما معظم المناطق فلا تتمكن من الاستفادة من الطلب الحضري المتزايد على المنتجات الغذائية، وذلك بسبب ضعف خدمات التجميع والتخزين والنقل، فضلًا عن العوامل المؤسسية مثل نقص الائتمان المالي، أو ممارسات الوسطاء والمتاجر الكبرى التي تتجاهل إمكانيات صغار المنتجين البعيدين. كما أن وصول المنتجين الريفيين إلى الأسواق الحضرية يتم التحكم فيه من قبل عدد قليل من التجار والاحتكارات المكانية والسلعية، مما يقلل العائد الاقتصادي للمزارعين (Douglass, 1998). كمثال على ما سبق تنتشر زراعة الأرز كمحصول نقدي cash crop قابل للتصدير في عدد من محافظات مصر، فكما هو موضح في الشكل رقم (٣-٨) تنتشر هذه الزراعات حول القاهرة الكبرى في مناطق يُفترض أن توفر احتياجات المدينة من الغذاء، كذلك الحال حول المحلة الكبرى في مناطق يُفترض أن توفر القطن كمادة خام لازمة لصناعة الغزل والنسيج بالمدينة.

شكل رقم (٣-٨) الاستغلال الاقتصادي السلبي للأراضي الريفية حول التجمعات الحضرية

(أ) زراعة الأرز على حدود مدينة القاهرة

(ب) زراعة الأرز حول مدينة المحلة الكبرى

المصدر: من تصوير الباحث

إن المناطق الريفية تكون متخصصة في تصدير منتج أو منتجين أساسين، هذا النمط من الاقتصاد المعتمد على قطاع أساسي يكون له القليل من الروابط الاقتصادية الأمامية والخلفية. وبالتالي فإن مجرد تأرجح طفيف في أسعار السلع الأساسية على المستوى العالمي يكون له تأثير واضح وسريع على الاقتصاد المحلي (UNDP, 2000). فلم تعد الروابط الريفية الحضرية تقتصر على الحدود الوطنية، حيث أنها تأخذ أبعادًا عالمية بشكل متزايد، وفي نفس الوقت فإن تقوية الروابط بين الريف والحضر دون تنمية قدرة المناطق الريفية على استغلال أنشطة المنبع (توفير مدخلات الإنتاج) والمصب (التصنيع والتسويق) المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية، سوف تجعل التدفقات الاقتصادية تتسبب في الابقاء على الدخل الريفي منخفضًا.

٣-٣-٣-٢ تدفق رأس المال وديناميكيات الفقر

في حين أن هناك العديد من التدفقات الرأسمالية إلى المناطق الريفية مثل التحويلات المالية والاستثمارات القادمة من الحضر، فإن النمط السائد للتدفقات هو انتقال رأس المال الناتج عن استغلال الموارد الريفية وتركيزه داخل عدد محدود من المراكز الحضرية المزدهرة على المستوى القومي والدولي، وفي يد القطاعات الغنية والقوية من المجتمعات. يؤدي ذلك إلى تزايد الفجوة في الدخل بين الدول المتقدمة والنامية وبين الأغنياء والفقراء وبين سكان الحضر والريف (UNDP, 1998). فتدفق الموارد من الريف إلى الحضر ومن المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية يتداخل مع تزايد الفقر الريفي والتوسع السريع للأحياء الفقيرة في الحضر، الذي يؤدي إلى تحول أعداد كبيرة من الفقراء الريفيين إلى فقراء حضريين (UNDP, 2000). تميل السياسات التقليدية إلى ربط الريف مباشرةً بالمراكز الحضرية الكبرى للعواصم الوطنية والدولية، بدلًا من ربطه بالمراكز الحضرية المحلية والإقليمية. فالعنصر المفقود في قضية تدفق رؤوس الأموال هو جذب الاستثمارات إلى الريف، والحفاظ عليها وتعميقها من خلال تاثيرات المضاعف الاقتصادي multiplier effects (Douglass, 1998). إن تنمية الروابط الاقتصادية بين الحضر والريف تواجه نقص في الموارد المالية، فالأفراد لا يمكنهم الحصول على قروض ميسرة، وتعاني المؤسسات المحلية من نقص التمويل (UNDP, 2000).

لقد أدى الدخل الحضري المرتفع إلى تيارات للهجرة من الريف إلى الحضر، ويعتمد تأثير هذه التيارات في خفض معدلات الفقر الريفي على نمط الهجرة. فإذا كانت الهجرة محايدة بالنسبة للفقر poverty-neutral أي أن الفقراء وغير الفقراء يهاجرون بنفس المعدل؛ فإن الانخفاض الحقيقي في الفقر لدى سكان الريف هو نفس الانخفاض المسجل في معدل الفقر الريفي. ولكن إذا كان غير الفقراء أكثر هجرةً كما هو الحال في العديد من الدول؛ فإن انخفاض الفقر بين المقيمين في المناطق الريفية يكون أعلى من الانخفاض المسجل في الفقر. أما إذا افترضنا أن جميع المهاجرين فقراء؛ فإن خفض الفقر الحقيقي في المناطق الريفية يكون عند حده الأدنى (Ravallion, Chen, and Sangraula 2007). وحتى بهذا الافتراض الأخير فكما يوضح الجدول رقم (٣-٢)، فإن ٨١ بالمئة من خفض الفقر في المناطق الريفية على المستوى العالمي (٦,٩ نقطة مئوية من ٨,٥ نقطة مئوية تناقص) بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢، يرجع إلى الحد من الفقر بين سكان الريف وغير ناتج عن الهجرة (World Bank, 2007). بالرغم من ذلك، فإن هناك طرق غير المباشرة للحد من الفقر الريفي مثل التحويلات المالية، كما هو موضح بالشكل رقم (٣-٩). إن الحد الأدنى لمساهمة القطاع الريفي في انخفاض الفقر الكلي على المستوى العالمي بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢ يبلغ نحو ٤٥ بالمئة، ومن المرجح أن تكون هذه المساهمة أكبر من ٥٥ بالمئة (المرجع السابق). وعلى هذا فإن التنمية الريفية ضرورية للحد من الفقر، وبالنظر إلى هذه المحددات، فإن واحدة من أفضل الفرص للحد من الفقر الريفي هي إمكانية مشاركة السكان الريفيين في الاقتصاد الحضري عن طريق التنقل، مع الحفاظ على مكان إقامتهم في الريف وموطئ قدم في مجال الزراعة (Satterthwaite and Tacoli 2003).

جدول رقم (٣-٢) تطور نسبة الفقر الريفي ومساهمة القطاع الريفي في التغير في الفقر الكلي في مناطق العالم المختلفة بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢

المنطقة	معدل الفقر الريفي*		التغير في معدل الفقر الريفي لغير المهاجرين		معدل الفقر الكلي*		مساهمة القطاع الريفي في التغير في الفقر الكلي	
	١٩٩٣	٢٠٠٢	الهجرة محايدة بالنسبة للفقر	جميع المهاجرين فقراء	١٩٩٣	٢٠٠٢	الهجرة محايدة بالنسبة للفقر	جميع المهاجرين فقراء
أفريقيا جنوب الصحراء	٨٥,٢	٨٢,٥	٢,٨-	١,٥-	٧٩,٨	٧٧,٥	٨١,١	٤٤,٦
جنوب آسيا	٨٧,٦	٨٦,٨	٠,٨-	٠,٤-	٨٥,١	٨٣,٤	٣٢,٨	١٧,٤
الهند	٩١,٥	٨٨,٦	٢,٩-	٢,٧-	٨٩,١	٨٥,٦	٦٠,٧	٥٦,٠
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٨٥,١	٦٣,٢	٢١,٩-	٢٠,٠-	٧٠,٦	٤٥,٦	٥٣,٤	٤٨,٨
الصين	٨٨,٦	٦٥,١	٢٣,٦-	٢٢,١-	٧٢,٨	٤٤,٦	٥٢,٠	٤٨,٨
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣٥,٨	٣٧,٦	١,٩	٦,١	٢٣,٥	٢٣,٥	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق
أوروبا وآسيا الوسطى	١٩,٨	١٨,٧	١,١-	٠,٣-	١٦,٦	١٣,٦	١٤,١	٣,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٧,٣	٤٦,٤	٠,٩-	٧,٨-	٢٩,٦	٣١,٧	١٠,٣-	٨٨,١
إجمالي العالم	٧٨,٢	٦٩,٧	٨,٥-	٦,٩-	٦٣,٣	٥٤,٤	٥٥,٥	٤٥,١
بدون الصين	٧٣,٧	٧١,٣	٢,٤-	١,٦-	٥٩,٦	٥٧,٩	٧٨,٨	٥٢,٤

* خط الفقر ٢,١٥ دولار أمريكي في اليوم

المصدر: World Bank, 2007

شكل رقم (٣-٩) ديناميكيات الفقر الريفي والحضري

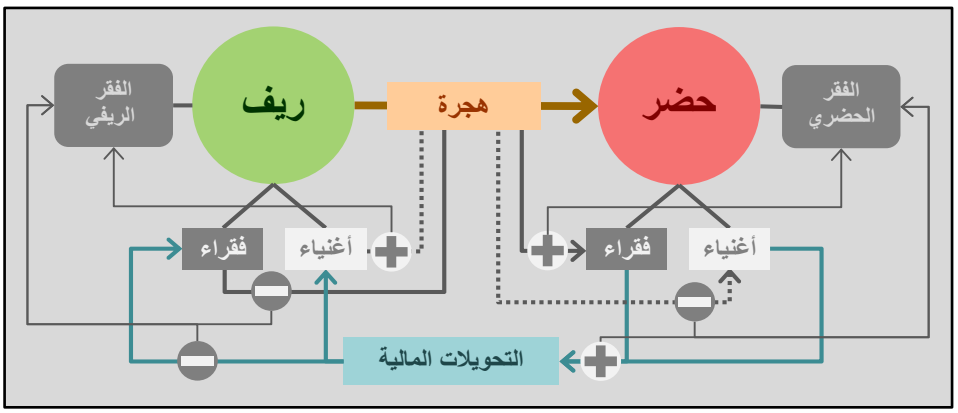

المصدر: من إعداد الباحث

إن التفاوت بين الأجور الريفية والحضرية آخذ في الانخفاض في كثير من الاقتصاديات (World Bank, 2007)، ومع الفائض السكاني في الزراعة، وتأخر توفير فرص عمل حضرية، فإن الأولوية تكون لتعزيز العمالة الريفية غير الزراعية وتقوية الروابط بين الريف والحضر. فسوق العمل الزراعي والاقتصاد الريفي غير الزراعي يشكلان ٧٠ بالمئة من الدخل الريفي، ويوظفان ٥٥ بالمئة من القوة العاملة الريفية الفعالة (المرجع السابق). وحتى مع ذلك، لا يزال العديد من أصحاب الحيازات الصغيرة يعملون جزئيًا في زراعة قوتهم، أو في الاقتصاد الريفي غير الزراعي (المرجع السابق). وبالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فينحصر أساسًا في تجهيز المنتجات الزراعية، ولكن هذا القطاع يزداد تأثيره على تدفق رأس المال كلما تضخمت القطاعات الريفية غير الزراعية وتطورت الروابط بين الريف والحضر.

٣-٣-٤ العوامل البيئية والطبيعية

فرضت القضايا البيئية والطبيعية التي تواجها الكثير من المناطق حول العالم، والمتعلقة بنقص الموارد والتلوث والتدهور البيئي، تحديات متزايدة على السكان، من حيث قدرتهم على الحصول على الموارد والتعرض للمخاطر البيئية. في هذا الإطار يمكن تحليل العوامل البيئية والطبيعية المؤثرة على التوازن الحضري الريفي من خلال محورين هما: استخدام الموارد الطبيعية وتدفق النفايات، ونقص فرص الحصول على الموارد البيئية.

٣-٣-٤-١ استخدام الموارد الطبيعية وتدفق النفايات

يمثل الريف مصدرًا رئيسيًا للمواد الخام لمعظم الصناعات التحويلية وصناعات التجهيز، كما يعتبر قاعدة لتكوين رأس المال (UNDP, 1994). كذلك يعتمد الحضر على الريف إلى جانب منتجات الغابات في توفير المواد اللازمة للبناء (Atkinson and Allen, 1998). من ناحية أخرى يعتمد السكان ومؤسسات الأعمال الحضرية على العمليات والموارد الطبيعية الريفية للتخلص من النفايات. إن النمط المسيطر لاستخدام الموارد الطبيعية والتخلص من النفايات بين الريف والحضر، هو من خلال تنمية الموارد الطبيعية في المناطق الريفية وتوجيهها إلى المراكز الحضرية، حيث يتم استهلاكها وتعود إلى المناطق الريفية في صورة نفايات. تُوصف هذه العملية من قبل المنظرين البيئين بالبصمة البيئية Ecological Footprint للمدن (Rees, 1992)، كما هو موضح بالشكل رقم (٣-١٠). هذه التدفقات لا تحدث فقط بين المدن وظهيرها المباشر، فشحنات الموارد والنفايات هي ظاهرة عالمية تربط المدن من جميع أنحاء العالم مع أكثر من ظهير ريفي بعيد.

شكل رقم (٣-١٠) البصمة البيئية لمدينة أوروبية ذات تعداد سكاني يبلغ مليون نسمة

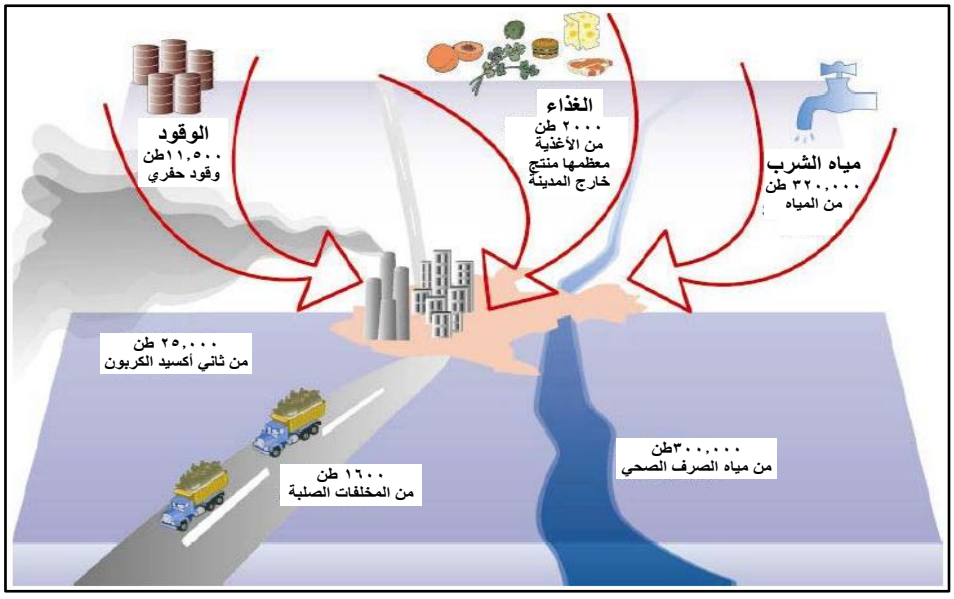

المصدر: Tveitdal, 2003

إن نمط وحجم تدفقات الموارد والنفايات يمثلان مركزًا للعديد من المشكلات التي تعرف كمشكلات بيئية عالمية، مثل: تقلص التنوع البيولوجي، وفقدان الغابات، والاحتباس الحراري. فالعلاقات بين المشكلات البيئية الريفية والحضرية هي علاقات دائرية واسعة التأثير، تتضح من العلاقة بين السبل غير المستدامة لكسب الرزق في المناطق الريفية لكثير من الدول النامية، وأنماط الحياة غير المستدامة في المراكز الحضرية في جميع أنحاء العالم (UNDP, 2000). فالمستويات غير المستدامة للطلب الذي يميل إلى التركز في المراكز الحضرية تشجع التنمية غير الملائمة وتدهور البيئات الريفية، هذا التدهور يحد من قاعدة الموارد التي يعتمد عليها السكان والاقتصاديات في الأجيال الحالية والقادمة في كلٍ من الريف والحضر.

يكون للمشكلات البيئية في المناطق الريفية انعكاسات هائلة على وجود واستدامة المناطق الحضرية، وبالتالي فعند دراسة الروابط الريفية الحضرية من منظور الاستدامة، يتضح أن المشكلات التقليدية لإدارة الموارد الريفية والحضرية، لا تعتبران مترابطتان فقط ولكنهما أيضًا متشاركتان، وذلك من الناحية المكانية، ومن حيث قدرة المناطق الريفية على إعالة نفسها ومواجهة الطلب الحضري المتزايد. هذه المشكلات البيئية تتأثر بالسياق contextual وثنائية الاتجاه bi-directional، وغالبًا ما تكون مشتركة من حيث النتائج والمسببات بين كلٍ من المناطق الحضرية وشبه الحضرية peri-urban والريفية. على سبيل المثال يمكن للمخلفات الصلبة الحضرية التي يتم التخلص منها بطريقة غير مناسبة في المجاري المائية أو مكبات النفايات المصممة بشكل غير سليم، أن تلوث امدادات المياه للمدن والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية المجاورة. على الجانب الآخر يمكن أن تؤدي الممارسات الزراعية غير الملائمة في الريف إلى تآكل التربة وتراكم الطمي، الذي يخنق امدادات المياه التي تتقاسمها المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية (Grover, 1998). إن الآثار البيئية لتوسيع الروابط بين الريف والحضر غير مدمجة بشكلٍ فعال في التخطيط الحضري والاقليمي. فإدارة الموارد البيئية يتطلب تغيير الاتجاه الذي يعتمد على استغلال المراكز الحضرية للموارد البعيدة، وتوسع المدن على حساب المناطق الريفية. ففقدان وتدهور الموارد البيئية في الريف هو جزءٌ من التحول الحضري الذي من شأنها أن يحد من استدامة المدن فضلًا عن الريف.

٣-٣-٤-٢ نقص فرص الحصول على الموارد البيئية

يتزايد الاعتراف بأن عدم وصول الأسر الريفية الفقيرة إلى الموارد البيئية هو أحد القوى الهامة في علاقة التوازن الحضري الريفي. فالدراسات التجريبية تبين بوضوح أن هناك علاقة اقتصادية قوية بين الوصول المباشر إلى الموارد البيئية والتخفيف من حدة الفقر، حيث أن الأسر الريفية الفقيرة تعتمد مباشرةً على الموارد البيئية لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتها، إلى جانب المال المكتسب من إنتاج المحاصيل النقدية والعمل غير الزراعي. يمثل ذلك بالنسبة لدخل الأسرة الريفية جزءًا من مجموعة موارد اقتصادية كلٍ منها يساهم بنصيب من إجمالي موارد الأسرة، التي هي موارد نقدية وغير نقدية على حدٍ سواء. في الواقع تساهم الموارد

البيئيـة إسـهامًا كبيـرًا فـي تحديـد مسـتوى المعيشـة فـي الريـف. فمـثلًا تشـير التقـديرات إلـى أن الاستخدام المباشر للموارد البيئية، يساهم في المتوسط بنحو ٤٠ بالمئة على الأقل من مجموع الدخل الريفي في زيمبابوي (Cavendish, 1999). علاوة على ذلك، تشير الدراسات إلى أن الدخل البيئي المباشر direct environmental income يحسن بشكل ملحوظ أوضاع الفقر، حيث يؤدي إلى تخفيض يقارب ٣٠ بالمئة من عدم المساواة في الريف (المرجع السابق).

إن السياسات الحكومية التي تحد من الحصول على الموارد مثل: "غابات الحكومة" والتنمية الجائرة التي تؤدي إلى تدهور الموارد الريفية، وسياسات المحافظة التي تحمي الموارد البيئية عن طريق تقييد المجتمعات المحلية في الحصول على موارد العيش، والتغيرات في حيازة الأراضي المرتبطة بأنماط معينة من التنمية الريفية، هذه السياسات تؤدي بشكلٍ غير مقصود إلى زيادة معدلات الفقر، والذي بدوره يحفز الهجرة. هذه العوامل تمثل نقطة هامة لتدخل صانعي السياسات، فالدعم البيئي المباشر يحتاج إلى أن يُدرج بشكلٍ مناسب في خطط التنمية البيئة والريفية، لضمان تنفيذ السياسات التي لا تؤدي إلى نتائج سلبية غير مقصودة، والتأكيد على اتخاذ كافة التدابير لتجنب نمو فقر الكفاف subsistence poverty في المناطق الريفية (UNDP, 2000). إن العلاقة بين المشكلات البيئية المرتبطة بتنمية المناطق العشوائية والمشكلات البيئية الريفية التي تنتج عن تدهور الموارد، غالبًا لا يتم تقديرها سياسيًا بالقدر الكافي. فهناك اتجاه للنظر إلى تدفق السكان من الريف إلى الحضر كنتيجة مباشرة لعدم وجود تنمية في المناطق الريفية، هذا الاتجاه لا يزال يسود الرؤية العامة للروابط الريفية الحضرية حتى الآن. في الواقع إن الافتقار إلى الفرص الاقتصادية لا ينتج فقط عن انعدام التنمية، ولكنه ينتج أيضًا عن نقص الموارد البيئية أو عدم القدرة على الوصول إليها، حتى في وجود للتنمية (Wood, 1995). إن دور التغير البيئي التدريجي في المناطق الريفية لم يتم التأكيد عليه بوضوح في دراسات التنمية اللإقليمية.

تشير العديد من الدراسات التجريبية إلى أنه يتم التقليل من شأن تأثيرات الهجرة الناتجة عن عوامل بيئية (الهجرة البيئية Eco-migration) على الاقتصاديات القومية والإقليمية، رغم أنها ظاهرة واسعة الانتشار في البيئات التي ينتقل فيها المهاجرون طوعًا إلى مناطق جديدة، عندما تتدمر أو تتدهور الموارد التي يعتمدون عليها. على الرغم من ذلك فإنهم يصلون إلى ظروف بيئية سيئة، فالآفاق في المناطق الريفية قاتمة حيث التدهور البيئي منتشر على نطاق واسع، مثل: تدهور التربة ونضوب المياه الجوفية والأراضي الزراعية المغمورة بالفيضانات والتصحر مما يدمر قاعدة الموارد. إن المهاجرين البيئين قد لعبوا دورًا هامًا وتاريخيًا في نمو مدن العالم الثالث حيث تم سحبهم إلى المناطق الحضرية بالفرص الاقتصادية الأكبر التي تصوروها (UNDP, 2000). هذه العملية هي عملية معقدة لا يمكن فهمها إلى عندما يتم وضعها في سياق القوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ويكفي القول إن الهجرة من الريف إلى الحضر لا تربط فقط المشكلات البيئية الحضرية بعدم وجود التنمية الريفية، وأنما تربطها أيضًا بالمشكلات البيئية الريفية.

٣-٤ مظاهر عدم التوازن الحضري الريفي

أدى عدم التوزان الحضري الريفي إلى انتشار مجموعة من المظاهر السلبية في الريف والحضر على حدٍ سواء مثل: الأنشطة الاقتصادية اللارسمية والعشوائيات وقصور المرافق والخدمات الحضرية، واستنزاف الموارد الريفية خاصةً الأراضي الزراعية في المناطق القريبة من المراكز الحضرية الكبرى (سيبروك، ٢٠٠٠). بالإضافة إلى تريف الحضر نتيجة انتشار العادات والسلوكيات الريفية في الأحياء الحضرية الفقيرة والتي يسكنها المهاجرون الريفيون (الباشا، ٢٠٠٥). لقد تركز السكان والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمات في أقاليم المدن الكبرى، مما أدى إلى عدم توازن تنموي بين الأقاليم (إسحاق، ٢٠٠٥). كما يعد التفاوت في معدلات الفقر من المظاهر الرئيسية لعدم التوازن، خاصةً فيما يتعلق بالتفاوت بين الفقر المادي وفقر القدرات[١]، ففي مصر مثلًا رغم أن الفرق في نسبة الفقر بمعيار الدخل بين الريف والحضر ليس كبيرًا، إلا أن الفجوة في فقر القدرات واضحة، إذ يبلغ الفقراء بمعيار القدرات نحو ٤٥ بالمئة من إجمالي سكان الريف في حين تبلغ هذه النسبة نحو ١٧ بالمئة في الحضر (UNDP and INP, 2010). يعطي ذلك مؤشرًا على ضعف إمكانية تخلص فقراء الريف من فقرهم مقارنةً بفقراء الحضر، ويفسر تفضيل كثيرٍ من الريفيين للانتقال إلى المدن.

٣-٤-١ اختلال التوازن البشري الاقتصادي

يعد التوزيع غير المتوازن لكل من القوى البشرية والإمكانات الإقتصادية بين الريف والحضر أحد معوقات التنمية الإقليمية المتوازنة. ففي معظم الدول النامية تتركز النسبة الأكبر من السكان في المناطق الريفية، في حين يساهم الإنتاج الزراعي الذي يعد النشاط الإقتصادي الرئيسي في هذه المناطق بنسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي. يعطي ذلك دلالات واضحة على إنخفاض مساهمة الريف بأغلبيته السكانية في نمو الدخل القومي، وانخفاض مستويات الدخل الفردي لسكانه. كما يفسر ارتفاع معدلات الهجرة الريفية الحضرية، والتي تؤكدها الزيادات الملحوظة في معدلات النمو الحضري مقارنةً بمعدلات النمو السكاني لهذه الدول، رغم الدلائل الديموجرافية التي تؤكد ارتفاع معدلات النمو الطبيعي في الريف عنها في الحضر.

هذه المعطيات تمثل مؤشرًا خطيرًا على وجود قدرات بشرية كبيرة مهدرة في القطاعات الريفية، قد تتحول لاحقًا إلى الحياة في مدن تعجز عن توظيف المهاجرين إليها في اقتصاد منتج. ومن الملاحظ أن سياسات التنمية في معظم الدول النامية لا تُظهر إهتمامًا بإيجاد توزيع متوازن للأنشطة الإقتصادية المختلفة، يمكن من خلاله التحكم في مسارات الهجرة الريفية الحضرية، وتوجيهها إلى الأقاليم التي يراد دفع النمو بها بقدر ما هي تتعامل فقط مع نتائج هذه الهجرة التي تمثل تهديدات خطيرة للبيئة الحضرية في المدن كمشكلات الإسكان الحضري على سبيل المثال (Balbo, 2005). وتمثل ضغطًا على الهياكل الاقتصادية بهذه المدن.

[١] هو الفقر في القدرات التي تؤدى لتمتع السكان بالحياة الحرة الكريمة مثل التغذية الجيدة، والصحة، والتعليم. ويحدث هذا النوع حينما ينعدم أو يضعف الدعم والخدمات التي توفرها الدولة للمواطنين.

٣-٤-١-١ مخصصات رأس المال البشري Human Capital Endowments

تـنخفض مخصصـات الأسـر الريفيـة لـرأس المـال البشـري بشـكلٍ خطيـر، فـالفجوات بـين الريف والحضـر فـي المستويات التعليميـة والظـروف الصـحية لا تـزال كبيـرة فـي معظـم منـاطق العـالم. إن المتوسـطات الإقليميـة لأفريقيـا جنـوب الصـحراء، وجنـوب آسـيا، والشـرق الأوسـط وشمال أفريقيا، تظهر أن الذكور البالغين في المناطق الريفية يحصلون على نحو ٤ سنوات من التعليم، بينما تحصل الإناث البالغات في نفس المناطق على ما بين ١,٥ و٤ سنوات فقط، أما في أوروبا ووسط آسيا فإن مستويات التعليم أفضل بشكل ملحوظ (World Bank, 2007). كما تظهـر فـروق واضـحة فـي المسـتويات التعليميـة بـين الريـف والحضـر، فالـذكور البـالغين فـي المناطق الريفية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية يحصلون على التعليم بمعدل يقل بنحو ٤ سنوات عن نظرائهم في المناطق الحضرية (المرجع السابق)، كما هو موضح بالشكل رقم (٣-١١). هذه الفجوات التعليمية لا تزال كبيرة في معظم الدول النامية، حتى في الدول التي شهدت تطوير واسع في مجال التعليم، ويرجع ذلك إلى تهالك البنية الأساسية التعليمية وتدني جودة المدارس في الريف مقارنةً بتلك الموجودة في الحضر (OECD, 2004).

شكل رقم (٣-١١) الفجوة بين الريف والحضر في مستوى التعليم في مناطق العالم المختلفة

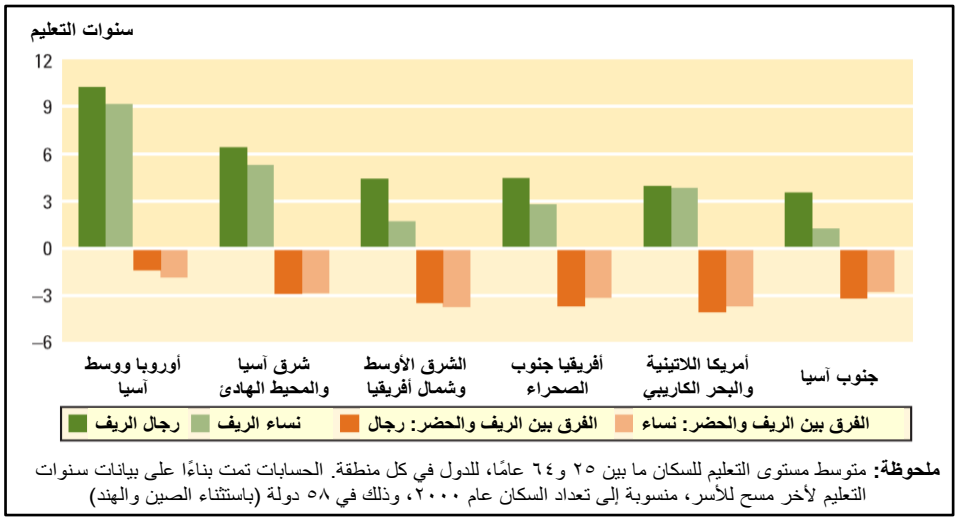

ملحوظة: متوسط مستوى التعليم للسكان ما بين ٢٥ و٦٤ عامًا، للدول في كل منطقة. الحسابات تمت بناءًا على بيانات سنوات التعليم لأخر مسح للأسر، منسوبة إلى تعداد السكان عام ٢٠٠٠، وذلك في ٥٨ دولة (باستثناء الصين والهند)

المصدر: World Bank, 2007

تـنخفض الظـروف الصـحية فـي الريـف مقارنـةً بالحضـر فـي كثيـر مـن الـدول، بسـبب عـدم القدرة على الوصـول إلـى الخـدمات الصـحية، وعـدم التـوازن بـين الريـف والحضـر بالنسـبة لعـدد العـاملين فـي المجـال الصـحي. كمـا تظهـر فجـوات كبيـرة بـين الريـف والحضـر فيمـا يتعلـق بميـاه الشرب والصرف الصحي، ففي أفريقيا يحصل نصف سكان الريف فقط على مياه شرب آمنة أو صرف صحي محسن، و تبلغ النسبة في آسيا ٣٠ بالمئة فقط (World Bank, 2007). هذا التدهور للظروف الصحية يقلل من الانتاجية الزراعية، كما تساهم بعض الممارسات الزراعية في انتشار مشكلات صحية مثل الملاريا، والتسمم بالمبيدات، والأمراض الحيوانية المنشأ.

٣-٤-٢ سوء توزيع الدخل

شهدت الدول النامية هبوطًا في معدلات الفقر[١] من ٢٨ بالمئة عام ١٩٩٣ إلى ٢٢ بالمئة عام ٢٠٠٢، نتج بالأساس عن هبوط معدلات الفقر في الريف من ٣٧ بالمئة إلى ٢٩ بالمئة، بينما ظلت معدلات الفقر في الحضر ثابتة تقريبًا عند ١٣ بالمئة (World Bank, 2007). حيث يمكن عزو نحو ٨٠ بالمئة من هذا الهبوط إلى تحسن الأوضاع في المناطق الريفية، وليس إلى هجرة الفقراء منها. وبالتالي فعلى نقيض التصورات الشائعة، لم تكن الهجرة إلى المدن الأداة الرئيسية لتقليص الفقر في المناطق الريفية وفي العالم. إن الهبوط الذي شهدته أعداد فقراء المناطق الريفية من ١,٠٤ مليار نسمة عام ١٩٩٣ إلى ٨٨٣ مليون نسمة عام ٢٠٠٢ (المرجع السابق)، اقتصر على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، كما هو موضح بالشكل رقم (٣-١٢). في المقابل فإن عدد فقراء المناطق الريفية قد واصل الازدياد في منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، ومن المُرجح أن يفوق ذلك عدد فقراء المناطق الحضرية حتى عام ٢٠٤٠.

شكل رقم (٣-١٢) معدلات الفقر الريفي وأعداد فقراء الريف لمختلف مناطق العالم بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢
(خط الفقر عند مستوى دولار أمريكي واحد في اليوم)

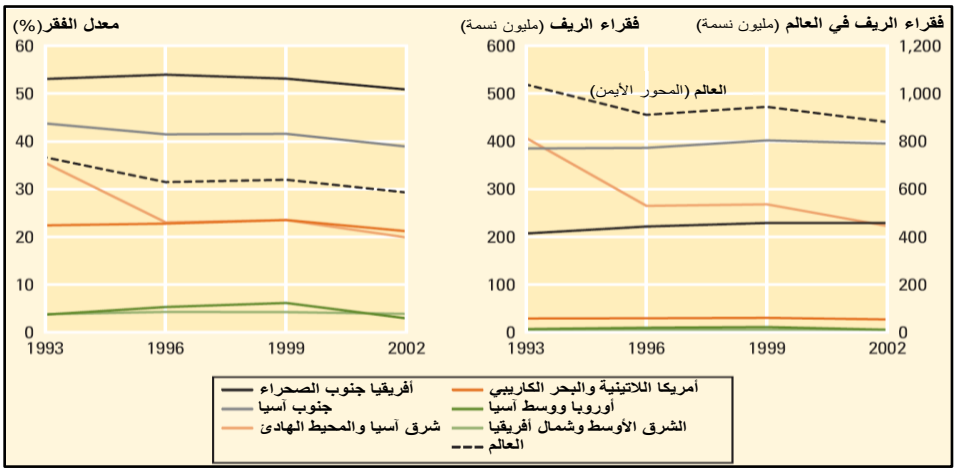

المصدر: Ravallion, Chen, and Sangraula, 2007

تعتبر تعبئة الإمكانيات الزراعية من أهم أولويات قضية تقليص الفقر، ومن الضروري تقليل تعرض الأنظمة الزراعية التي يمارسها فقراء الريف للمخاطر البيئية والاقتصادية. إن معدل الفقر في أوساط الأسر الزراعية والريفية هو أعلى باستمرار من نظيره بين الأسر الحضرية، وهو ما تؤكده عدد من دراسات البنك الدولي. علاوة على ذلك، فعند تسارع نمو القطاع غير الزراعي، تتسع التفاوتات في الدخل بين الحضر والريف. فمثلًا في شرق آسيا، زادت النسبة بين الفقر في الريف والفقر في الحضر من حوالي ٢ : ١ إلى أكثر من ٣,٥ : ١ بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢ (المرجع السابق)، على الرغم من الانخفاض الكبير في نسبة الفقر المدقع. وحتى مع التوسع الحضري السريع، فمن المتوقع أن يظل العالم النامي يغلب عليه

[١] عند مستوى دولار أمريكي واحد في اليوم.

الطابع الريفي في معظم الأقاليم حتى عام ٢٠٢٠. ويوضح الشكل رقم (٣-١٣) تفاوت معدلات الفقر بين الحضر والريف لمختلف مناطق العالم بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢.

شكل رقم (٣-١٣) تفاوت معدلات الفقر بين الحضر والريف لمختلف مناطق العالم بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢
(خط الفقر عند مستوى دولار أمريكي واحد في اليوم)

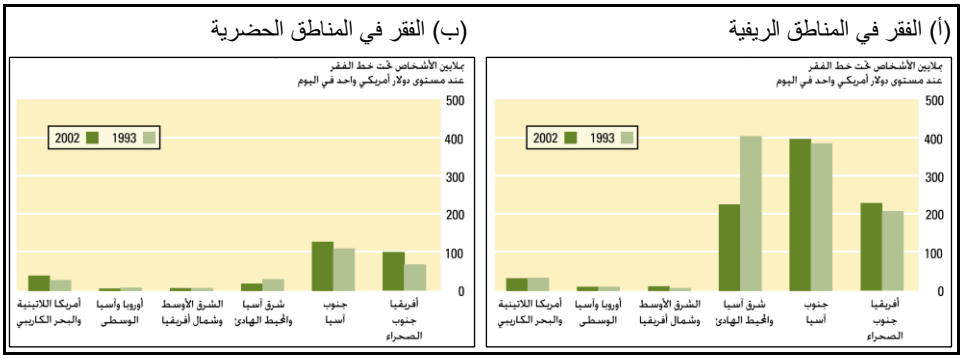

المصدر: Ravallion, Chen, and Sangraula, 2007

٣-٤-٢-١ عدم التجانس داخل الدولة

يمثل عدم تجانس توزيع الدخل بين الأقاليم مصدر قلق واضح في العديد من الدول النامية. في هذا الإطار يمكن لنظم المعلومات الجغرافية GIS أن تساهم بفاعلية في تحليل التوزيع المكاني للفقر من خلال ما يعرف بخرائط الفقر Poverty Maps، والتي توفر معلومات عن مواقع الفقراء، يمكن استخدامها إلى جانب معلومات عن الظروف الأجروايكولوجية agroecological والوصول إلى الأسواق (World Bank, 2007) في تطوير سياسات للتعامل مع سوء توزيع الدخل. بناءًا على خط الفقر الدولي فإن حصة الريف من عدد فقراء الدول النامية بلغت عام ٢٠٠٢ نحو ٧٥ بالمئة في حين مثل ٥٨ بالمئة فقط من إجمالي السكان، كما أن حصة الحضر من الفقر والتي بلغت ٢٥ بالمئة، من المتوقع أن تبلغ ٣٩ بالمئة عام ٢٠٣٠ (المرجع السابق). ورغم أن هذه التوقعات تقريبية لكون وتيرة التحضر تعتمد على مدى ونمط النمو الاقتصادي، فإنه من المرجح أن يعيش غالبية فقراء العالم في الريف لعدة عقود تالية.

على الرغم من تقليل الفجوة في الدخل في أجزاء كثيرة من العالم، إلا أنها ازدادت بشكلٍ ملحوظ في شرق آسيا وظلت كما هي تقريبًا في جنوب آسيا. حيث توضح الاختلافات في الدخل حجم الفجوات التنموية بين الريف والحضر. ففي عينة من ٧٠ دولة، وجد أن وسيط median الدخل الحضري (الاستهلاك) هو أعلى بما لا يقل عن ٨٠ بالمئة من نظيره الريفي في نصف عدد هذه الدول (المرجع السابق). وقد تزايدت الاختلافات في العديد من الدول، خاصةً في الدول الآسيوية ذات التحول الاقتصادي السريع. ففي الهند، كان الدخل في المناطق الريفية والحضرية متقارب حتى عام ١٩٥١، ولكن اتسعت الفجوة بشكل متواصل منذ ذلك الحين. وفي الصين، قلت الفجوة بين الدخل الحضري والريفي في سنوات الإصلاح الأولى، عندما قاد النمو الزراعي السريع النمو الاقتصادي بشكلٍ عام، ولكن اتسعت الفجوة مرة أخرى بعد ذلك.

٣-٤-٣ التحضر والتريف Rurality and Urbanity

تعتبر ظواهر التحضر والتريف من الظواهر المألوفة في عالمنا المعاصر، حيث نرى كثيرًا من المظاهر الحضرية قد انتقلت إلى الريف، كنتيجة لتقارب المستويات المعيشية والثقافية بين السكان في التجمعات الحضرية والريفية والتقارب بين هذه التجمعات مع تطور وسائل المواصلات. كما أننا نجد أيضًا بعض المظاهر الريفية قد انتقلت للحضر، كنتيجة لنقل المهاجرين الريفيين لأنماط معيشتهم إلى المناطق التي يسكنوا فيها في التجمعات الحضرية. من هذه المظاهر ظاهرة الحضر المتريف والريف المتحضر التي سيطرت على كثير من التجمعات الحضرية والريفية. ويوضح الشكل رقم (٣-١٤) مثال لمظاهرة التحضر والتريف في مصر.

شكل رقم (٣-١٤) مثال لمظاهر التحضر والتريف في مصر

(أ) حضر متريف (عزبة النخل -القاهرة)

(ب) ريف متحضر (قرية نواج – الغربية)

المصدر: من تصوير الباحث

٣-٤-٣-١ المناطق شبه الحضرية Peri-urban Areas

أحدث التوسع العمراني للمدن والقرى وتقاربهما، نمطًا ترابطيًا أدى إلى انتشار مناطق عمرانية تقع بين التصنيفين الريفي والحضري، أُطلق عليها مصطلح شبه الحضر Peri-urban. حيث تتميز بفقدان الهوية الريفية (نقص الأراضي الزراعية وتدهورها)، وعلى الجانب الآخر ظهور الملامح الحضرية (خصائص العمران والمواصلات والخدمات). كما تجمع هذه المناطق بين صغار المزارعين ورجال الأعمال والطبقة الوسطى، بالرغم من الخصائص والأنشطة المتباينة لهذه الفئات، مما يشكل تحديًا للمؤسسات العاملة في هذه المناطق. غالبًا ما ترتبط المناطق شبه الحضرية بمفهوم الهوامش الحضرية Urban Fringes، وقد قام عدد من الباحثين بمراجعة مفهوم المناطق شبه الحضرية، باستخدام التعريف التشغيلي للهوامش الحضرية، مما أدى إلى مجموعة من الاستنتاجات كما يلي (Iaquinta and Drescher, 2000):

- يكون للمناطق شبه الحضرية مكون ديموجرافي يتعلق بحجم السكان أو الكثافة، ومكون جغرافي كثيرًا ما يتم تقليصه لتحلق بالمدينة، بالإضافة إلى مكون زمني يرجع إلى النمو والتوسع الحضري وتحسين النقل.
- العوامل التي تجعل منطقة ما تصنف على أنها شبه حضرية قد تستمد من علاقات السوق أو الاستخدام أو قد ترتكز على عوامل اجتماعية وثقافية وديموجرافية أعمق.

تقوم بعض الهيئات الدولية بتحديد الإطار العام للمناطق شبه الحضرية، مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والتي تحدد *"لا تنحسر تأثيرات النمو الاقتصادي والتوسع العمراني للحضر داخل حدود المدن، وإنما تصل إلى مناطق أوسع بكثير تحيط بالمراكز الحضرية، مكونةً ما يمكن تسميته بالمناطق الريفية المتحضرة Rurban، أو مناطق الهوامش الحضرية Urban Fringes، أو المناطق شبه الحضرية Peri-urban. على الرغم من أن المنطقة شبه الحضرية تحتفظ بالخصائص الريفية، إلا أنها تخضع لتغيرات رئيسية فيما يتعلق: بالتكوين العمراني، والأنشطة الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية وما إلى ذلك"*. (OECD, 1979). إن البحث عن تعريف شامل للمناطق شبه الحضرية يمكن أن يبدأ من الإطار النظري لمفهومي التحضر urbanization والتمدين urbanism. والذي يحدد ثلاثة مكونات هي: المكون الديموغرافي (أي زيادة حجم السكان والكثافة)، ومكون القطاع الاقتصادي (أي قوة العمل غير الزراعية في المقام الأول)، والمكون الاجتماعي النفسي (أي الوعي بمعنى أن تكون حضري) (Iaquinta and Drescher, 2000). بالنظر إلى هذه المكونات الثلاثة وإلى كون المناطق شبه الحضرية تشمل بعض مستويات التحضر urbanness، فإن التباين بين المكونات الثلاثة يعتبر القاعدة لتعريف المناطق شبه الحضرية.

من ناحية أخرى لا يمثل القرب من المدينة ضرورة لتعريف المناطق شبه الحضرية، ولكنه صفة إضافية تسمح باستخلاص الفوارق بين الأنواع المختلفة لها. بالإضافة إلى ذلك فإن التركيز على الموقع الجغرافي كأساس لتحديد المناطق شبه الحضرية يقوض الفهم الواضح للمتصل الريفي والحضري كمتصل ديناميكي وتفاعلي ومتحول. لقد أوضح بعض الباحثين أن تجاهل المكون الاجتماعي يؤدي إلى إغفال المعنى الكامل للمناطق شبه الحضرية، والتقليل من شأن انتشار التغير الاجتماعي، كما يؤدي إلى التصنيف الخاطئ لتجارب عدد كبير من السكان والمجتمعات. بشكلٍ عام يثير البحث عن تعريف المناطق شبه الحضرية تساؤلًا حول العلاقة بين البيئات الريفية والحضرية. في كثيرٍ من الأحيان لا يتوجه المهاجرون الريفيون مباشرةً إلى المدن الكبرى. بدلًا من ذلك تحدث سلسلة من التحركات، حيث يتوجه المهاجرون الريفيون أولًا إلى القرى أو المدن الصغيرة، وبعد ذلك إلى بيئات أكثر حضرية. كما أن الهجرة لا تقطع جميع أو حتى غالبية الروابط بين المهاجرين ومجتمعاتهم الأصلية وعائلاتهم (المرجع السابق).

هذه المعطيات تؤكد على أهمية وضع تصور شامل للبيئة شبه الحضرية باعتبارها ديناميكية ومتحولة ومتبادلة الترابط بين الحضر والريف ليس فقط من خلال الأنشطة الاقتصادية والنواحي الجغرافية، ولكن أيضًا وبشكل ملحوظ من خلال النسيج الاجتماعي للشبكات الفردية والعائلية. فالبيئة شبه الحضرية ديناميكية في الأساس بسبب تدفق المهاجرين وكثافة وتجانس الأنشطة القائمة فيها. ومتحولة بسبب أنها تغير المهاجرين والمهاجرين يغيرونها. ومتبادلة الترابط ليس فقط لأن الأفراد المهاجرين والبيئة الاجتماعية يؤثران على بعضهما البعض، ولكن أيضًا بسبب الارتباطات الفردية بين المناطق المرسلة والمستقبلة التي تستمر في إرسال التغيير في كلا الاتجاهين.

٣-٥ وسائل تحقيق التوازن الحضري الريفي وآلياته

رغم تعدد وسائل تحقيق التوازن الحضري الريفي إلا أن معظمها يدور حول ثلاثة محاور رئيسية هي: التعامل السياسي والإداري مع القضايا الملحة لكلٍ من الحضر والريف، وتعظيم الاستفادة من الروابط الحضرية الريفية، وتوازن التوزيع الإقليمي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والمكانية. إن التنمية الإقليمية يجب ألا تعتمد على السياسات التي تعيق الهجرة من الريف إلى الحضر، بل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف وزيادة مساهمتهم في النمو الاقتصادي القومي. في هذا الإطار فإن تطوير البنية الأساسية الإقليمية هو شرط أساسي لتحسين الإنتاجية في المناطق الريفية، وتسهيل وصول المنتجات الريفية إلى الأسواق (FIG, 2004). يبرز ذلك حاجة الدول النامية إلى تبني سياسات واقعية في مجال البنية الأساسية الحضرية والريفية ضمن سلسلة من السياسات المكانية القومية.

إن المؤشرات تبين أن الانتقال من الحياة الريفية إلى الحضرية مرشح للاستمرار والتصاعد في العقود المقبلة. في الماضي كان هناك ميل إلى الفصل الصارم بين المشروعات في المناطق الحضرية والريفية، ورغم كون هذا التمييز مفهوم في حينه، إلا أن من عواقبه تجاهل التحول المستمر لمساحات واسعة من الأراضي من الريف إلى الحضر، تبعًا لهجرة السكان إلى مناطق التنمية الحضرية urban developments، لتلبية الحاجة إلى العمل وتحسين نوعية الحياة (Fuller, 2004). لذلك يجب تفهم تغير العلاقات بين الريف والحضر والذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية والإقلال من معدلات الفقر (كامل، ٢٠٠٥)، وتزداد أهميه الارتباطات الاقتصاديه والبنية الأساسية التي تعمل على ربط المنتجين الريفيين مع كلٍ من الأسواق المحلية والخارجية، والتوزيع العادل لملكيه الأراضي (القطب، ٢٠٠٥). من ناحية أخرى فمن أجل إعادة بناء وتطوير التوازن في العلاقة بين الحضر والريف، فإننا بحاجة إلى التأكيد على الاستعمال المستدام للأراضي وإدارة الموارد في كلٍ منهما.

٣-٥-١ إدارة القضايا الملحة لكلٍ من الحضر والريف

تمثل الحوكمة الرشيدة good governance القاعدة الأساسية لإدارة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والمكانية الرئيسية على المستوى الإقليمي. في هذا الإطار تعتبر الحوكمة المنسقة للعلاقات التفاعلية بين الحضر والريف، من أهم التحديات التي تواجه العالم بشكلٍ عام والدول النامية سريعة التحول على وجه الخصوص. إن الحوكمة الخاصة بقضايا الترابط الحضري الريفي تكون ذات أوجه ومعطيات متعددة، وتستلزم مهارات مهنية متنوعة. كذلك فإن الهياكل المؤسسية ومفاهيم الحوكمة الملائمة تعتبر جزءًا أساسيًا من الابتكارات المطلوبة للتحكم الناجح في المستقبل (Magel, 2004). بالإضافة إلى ذلك فمن المهم هيكلة الحوكمة بحيث تتصف بالمرونة والتأقلم مع المتغيرات المكانية والزمانية، فالعلاقات التي تربط بين الحضر والريف سريعة التغير، وبالتالي فالحوكمة التي تكون ملائمة عند بداية التعامل السياسي مع قضايا الحضر والريف لا تكون مناسبة عندما تتطور العلاقات التبادلية بينهما، حيث تظهر احتياجات وتحديات جديدة تتطلب تغير أساليب العامل مع القضايا المختلفة.

إن تحليل التجارب السابقة يُمكن السياسيين والمخططين من تعلم الدروس وتصميم هياكل الحوكمة المناسبة لتلبية احتياجات المستقبل (Locke, 2004). بالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجة لإقامة مستويات من التعاون الرأسي والأفقي بين الهياكل السياسية والإدارية في الإقليم ومع الأقاليم المجاورة وعلى المستوى القومي. فكما هو موضح بالشكل رقم (٣-١٥)، يمكن اعتبار الحوكمة الرشيدة إلى جانب السياسات الجيدة لتنمية الأراضي الإطار الفعال لإدارة البنية الأساسية للأراضي والموارد الطبيعية، وبناء وتنمية القدرات الإقليمية، وتطوير المؤسسات والسلطات الحاكمة على المستوى الإقليمي، وصولًا إلى علاقات تبادلية حضرية ريفية تحقق ظروف معيشية حضرية ريفية مستدامة (FIG, 2004).

شكل رقم (٣-١٥) حوكمة قضايا الترابط الحضري الريفي

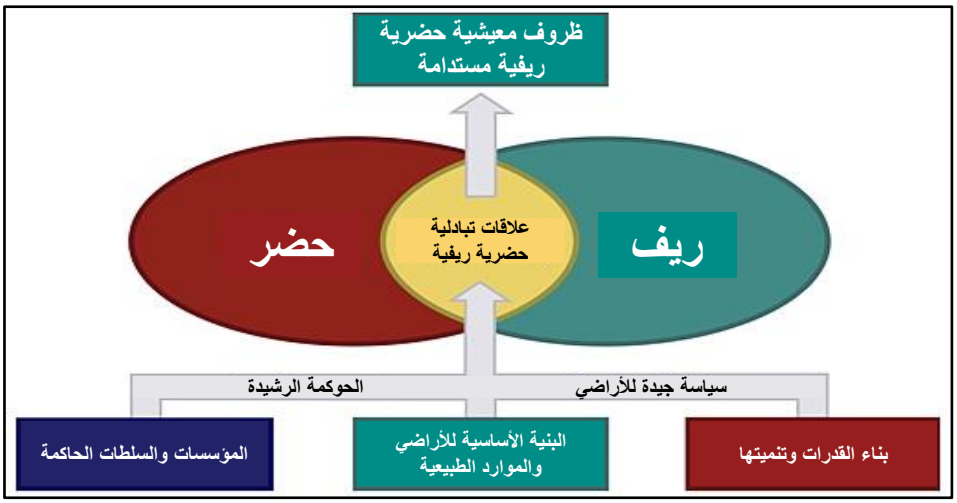

المصدر: FIG, 2004

٣-٥-١-١ تطوير وتنفيذ السياسات الريفية الحضرية الفعالة

إن التنمية الريفية أوسع كثيرًا من التنمية الزراعية، حيث تنطوي على روابط حقيقية محلية وقومية ودولية للموارد والأسواق والتوزيع والخدمات والشركات. وبالمثل، فإن التنمية الحضرية الحقيقية التي تعتمد في استمرارها على الإنتاج الريفي للمواد الغذائية، والمحاصيل الصناعية والموارد الطبيعية، لا تحدث قط بمعزلٍ عن التنمية الريفية. إن تقوية الروابط الريفية الحضرية تكون لها تأثيرات مركبة، حيث تحتاج السياسات إلى فهم هذه التأثيرات وتوقع ما إذا كانت تحقق التنمية المستدامة. لذلك فمن الأهمية بمكان تجنب السياسات التي ترتكز على فرضية أن مجرد تقوية الروابط بين الريف والحضر من خلال تحسين الطرق على سبيل المثال، سوف تؤدي تلقائيًا إلى تحقيق الاستفادة لكلٍ منهما(UNDP, 2000).

هناك حاجة إلى مزيد من التحليل للسياقات الفعلية من خلال تحليل مقارن للكشف عن الفوائد وفي كثير من الأحيان للكشف عن المخرجات غير المتوقعة لتدفقات الروابط الريفية الحضرية. حيث يكون من المفيد التعرف على السياسات التي تؤدي إلى تفاقم مشكلات التنمية

بدلًا من تخفيفها. على سبيل المثال تُظهر التجارب أن السياسات الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر تكون لديها فرصة أفضل للنجاح في ظل الظروف التالية (UNDP, 2000):

- تعزيز القدرات المؤسسية للحكومات المحلية في مجال التخطيط والإدارة، بدلًا من اتباع أسلوب التخطيط من أعلى إلى أسفل الذي يكون غير خاضع للمساءلة من قبل السكان المحليين، وجامد وغير حساس مع السياقات المحلية local contexts.
- توفير القدرات الكافية للبحوث الإقليمية والتنموية من أجل تشجيع الابتكار في التعامل مع القضايا الملحة وتطوير الإنتاج المحلي كمًا وكيفًا.
- الحصول على القيمة المضافة وتأثيرات المضاعف الاقتصادي multiplier effects للإنتاج الريفي في نطاق الإقليم، وإقامة جمعيات تنظيمية قوية للمنتجين المحليين.
- التوجه نحو التخطيط المكاني بدلًا من التخطيط القطاعي وحده، وتشجيع البلدات على القيام بالوظائف التي تطابق الملامح والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الفعلية للريف.
- الاستقرار السياسي والأمن، وتمكين الفقراء مباشرةً من خلال تحسين العلاقات المكانية بين المكونات الإقليمية، وتوفير الائتمان لصغار المنتجين.

٣-٥-١-٢ القيمة السياسة المضافة للتوازن الحضري الريفي

إن المكون الإقليمي في سياسة التنمية القومية الذي يحتوي على روابط ريفية حضرية إيجابية على المستوى المحلي، يمكن أن يوفر إمكانية حصول السكان أينما وجدوا، على الدخل والرفاهية، واكتساب المهارات، والحصول على المرافق سواء الريفية أوالحضرية، مما يعطيهم فرصة الاختيار بدلًا من الشعور بالإضطرار للهجرة حتى لمجرد البقاء. ففي الكثير من المناطق الريفية حول العالم نجد أن فرص الحياة آخذة في التناقص، تحت وطأة التحضر السريع الذي أدى إلى انتقال الثروة والموهبة إلى أقاليم المدن الكبرى، وتدهور البيئات الريفية، والتأثيرات الاقتصادية على الإنتاج الريفي. فالتحضر باعتباره عملية مركبة من التغير الاجتماعي والاقتصادي لا يمكن إيقافها، والسياسات الموجه لعكس هذه العملية تكون غير فعالة ومخطئة من الناحية الفكرية. في نفس الوقت، يعتمد التحضر دائمًا على الإنتاج الزراعي، والموارد الطبيعية، وبالتالي على حالة الاقتصاديات الريفية.

في حين أن العديد من صانعي السياسة قد يتفقون من حيث المبدأ على أهمية انتشار العمران عبر التراب الوطني، إلا أن أيًا من السياسات التي تتعامل مع قضايا التحضر سواء كانت في مجال التنمية القطاعية أو التنمية الإقليمية، قد حقق نجاحات ملموسة في هذا الاتجاه. وأحد أسباب ذلك عدم النظر مباشرةً للاحتياجات أو الإمكانات الاقتصاديات للريف، وترابطها مع الحضر على المستوى الإقليمي. حيث لا تخرج سياسات العديد من الدول خاصةً النامية من كونها تجارب فردية أو مشروعات تجريبية، ورغم ذلك تحمل هذه التجارب وعود بالفهم المثمر للفوائد والفرص التي يمكن تحقيقها من خلال الدمج الصريح للروابط الريفية الحضرية ضمن التوجهات السياسية على المستويين القومي والإقليمي. هذه الفوائد أو القيمة السياسية المضافة لتوجهات التوازن الحضري الريفي متشعبة وتشمل ما يلي (المرجع السابق):

- **كسر متلازمة الفقر الريفي الحضري:** لا يمكن تخفيف حدة الفقر من خلال برامج تحسين الأحياء الفقيرة في المدينة، أو السياسات الزراعية في الريف بشكلٍ منعزل. ولكن يمكن تحقيق ذلك من خلال سياسات تجمع عناصر من الريف والحضر معًا من أجل تكامل الاقتصاديات المحلية، ومواجهة الفقر إينما ينشأ. في الوقت نفسه فإن العديد من أسباب النمو الاقتصادي الريفي البطيء تنشأ في المدينة، فإدراك التأثيرات الاقتصادية للسياسات القطاعية وسياسات الاقتصاد الكلي، التي تعطي أفضلية للمدن الكبيرة على حساب المدن الصغيرة والقرى، يمكن أن يوضح المسببات والحلول الحضرية والريفية لمشكلة الفقر.
- **توليد تكامل ريفي حضري إيجابي:** معظم عمليات التخطيط للتنمية تتم على أنها مباراة من غالب ومغلوب، فالتخطيط الريفي والتخطيط الحضري يتنافسان على الموارد، مما يؤدي إلى عدم القدرة من الناحية المؤسسية على تجميع القوى لتحقيق المنفعة المتبادلة، وتحقيق أشكال من التعاون الاجتماعي والاقتصادي الفعال. من تجارب عدد من الدول فإن هناك إمكانية كبيرة لتحويل الثنائية الريفية الحضرية إلى تكامل حضري ريفي، يؤدي إلى نمو اقتصادي قومي أكثر حيوية ومرونة واستدامة وتحسين أحوال السكان.
- **الاستدامة البيئية:** تنتقل التأثيرات البيئية للريف أو الحضر من أحدهما إلى الأخر، فالصحة البيئية لأي مجتمع تعتمد على حماية البيئة على جميع المستويات المكانية. وذلك من خلال فهم الكيفية التي تصبح بها الروابط الريفية الحضرية مصادر للمشكلات البيئية، تتخطى نطاق الهيئات القطاعية أو الوحدات المنفصلة للسياسات الريفية والحضرية. إن العلاقات البيئية التبادلية بين الريف والحضر، يمكن دمجها بشكلٍ أفضل ضمن السياسات العامة، مما يساعد القدرات السياسة والإدارية على تحقيق التنمية المستدامة بيئيًا.
- **هياكل الحوكمة المناسبة للواقع المكاني:** مع الديمقراطية واللامركزية كأدوات للإصلاح السياسي، فإن هناك خطر يتمثل في أن التوجهات التقليدية التي تركز على تحديد مستويات للحكم الحضري يتم استقطاعها إداريًا من ظهيرها الريفي، تكرس الفصل بين الريف والحضر، مما يترك المقاطعات الريفية ذات المستويات المنخفضة من السلطة السياسية، تحت وطأة مستويات حوكمة إقليمية ضعيفة وواسعة الإمتداد. وبالتالي فهناك حاجة لتفاعل أفقي وتقاسم للسلطات على المستويات المحلية الريفية والحضرية، على أن يكون ذلك بشكلٍ واضح ضمن هياكل الحوكمة المحلية والقومية.

٣-٥-٢ التكامل الحضري الريفي

لتحقيق التوازن الحضري الريفي تظهر أهمية حدوث تقارب وتكامل بين القرية والمدينة، من خلال إستراتيجية تهدف إلى التكامل والتواصل بينهما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (عفيفي، ٢٠٠٥). حيث يجب مراعاة الدور الوظيفي لكلٍ منهما في إطار علاقات إقليمية متوازنة تضمن الحد الأمثل من التكامل والترابط بين الريف والحضر. إن الاختلاف بين القضايا والاحتياجات الحضرية والريفية، يظهر الحاجة إلى نهج سياسي متوازن في تلبية تلك الاحتياجات عن طريق وضع بنية هيكلية حضرية وريفية مستدامة (Johnson, 2004). حيث يجب أن يتم تنسيق مشروعات التنمية في القطاعات المختلفة على المستوى القومي والإقليمي، وذلك لكي تكفل تلك الخطط أكبر قدر ممكن من التكامل بين المشروعات الإنمائية وصولًا إلى تحقيق النمو المتوازن لمختلف القطاعات، مما يتيح إستخدامًا متوازنًا للموارد والإمكانات.

لـم تعد النظـرة الضـيقة لوجـود تنميـة ريفيـة متميـزة عـن التنميـة الحضـرية صـالحة، وتـم استبدالها بنهج التنمية القائمة على الترابط بين الحضر والريف، والذي يتوقف بشكلٍ عام على التدفق المتنـامي لـرأس المـال (العـام والخـاص) والسـكان (الهجـرة والانتقـال للعمـل والخـدمات) والسلع (التجـارة) بـين الريـف والحضـر، يضـاف إلـى هـذه الأنشـطة تـدفق الأفكـار والمعلومـات وانتشار المستجدات (Fuller, 2004). فالخطط التنموية يجب أن تستند إلى إستراتيجيات تحقق التكامل الحضري الريفي من خلال ثلاث اتجاهات رئيسية هي (الباشا، ٢٠٠٥):

- **التنمية الريفية:** يجب أن تتم في إطار التخطيط الشامل للإقليم من خلال مجموعة اعتبارات تضم تشغيل الوسائل المناسبة اقتصاديًا لتسويق الإنتاج وعرضه في الوقت والمكان المناسب وبالربحية المقبولة التي تساعد على تحسين الظروف الإقتصادية للسكان، كذلك مراعاة الدور الوظيفي للعلاقات التفاعلية بين السكان والموارد الطبيعية في ظهير القرى، بالإضافة إلى تسهيل وصول السكان إلى مراكز الخدمات والذي يعد عاملاً رئيسيًا في تحسين الرفاه، وتوفير ودعم الخدمات العامة خاصةً في مجالات الرعاية الإجتماعية والتعليم والصحة. هذه الاعتبارات لا تحسن الظروف المعيشية على نطاق الريف فقط، بل تؤثر بصورة فعالة على تحقيق الأهداف الإنمائية العامة للمجتمع.
- **التنمية الحضرية:** لكي تتمكن من مواجهة التحديات التي يفرضها التحضر السريع، ينبغي أن تراعى عدة إعتبارات أساسية منها تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي والنمو في قطاعات الإسكان والمرافق والخدمات الحضرية، وذلك للحد من تفاقم ظواهر مثل البطالة والعمالة الهامشية والفقر الحضري والإسكان اللارسمي، والتحكم في نوعية البيئة الحضرية والتي تنعكس على جودة الحياة، وذلك في إطار مجموعة من الضوابط والمعايير التخطيطية.
- **علاقة التوازن الريفي الحضري:** رغم أهمية التنمية الريفية والتنمية الحضرية في تحسين الظروف المعيشية للقرى والمدن، إلا أن هناك أهمية قصوى لإيجاد علاقة متوازنة بينهما تكفل وجود ترابط وتكامل بين الخطط التنموية في كلٍ من الريف والحضر، بحيث يمكن التحكم في عمليات التحول الريفي الحضري، وإبقاءها في الحدود الآمنة بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة. حيث يمكن تحقيق هذا التوازن من خلال عدة آليات منها التوازن بين القوى البشرية والإمكانات الاقتصادية، وتضييق الفجوة الحضارية بين المدن والقرى، وخلق نظام إقليمي متوازن لتوزيع الرتب الحجمية للتجمعات العمرانية.

٣-٥-٢-١ محاور وسياسات التكامل بين الحضر والريف

من منطلق تفعيل العلاقة التكاملية بين الريف والحضر أو بين القرية والمدينة فلابد من ترجمة تلك الإستراتيجية إلى سياسات عملية تهدف في النهاية إلى الارتقاء بالقرية في ظل تكاملها مع المدينة وبمعنى آخر التأكيد على البعد الريفي عند دراسة الحضر ويتمثل ذلك تكامل السياسات التالية (الجمعية المصرية للتخطيط العمراني، ٢٠٠٥):

- تكامل الاقتصاديات الحضرية والريفية لتصبح القرية وحدة منتجة تمد المدينة بإنتاجها، وهذا لا يتأتى إلا في ظل قيام صناعات ريفية على الإنتاج الزراعي والحيواني للقرية.

- تكامل الخدمات الريفية الحضرية المتبادلة، خاصةً ما يقدمه الحضر من مجموعة واسعة من الخدمات في مقابل ما يقدمه الريف كظهير ترفيهي.
- تقنين الاتصال الديموجرافى بين الريف والحضر، من خلال تنمية القرية وتطوير وحداتها الخدمية والإنتاجية، بما يحد من الهجرة إلى المدينة، وقد يؤدي إلى هجرة عكسية.
- التكامل البيئي والذي يتمثل في التوازن البيئي الذي يحدثه الظهير الريف الزراعي بالنسبة للمدن التي تنقصها عادة مثل هذه المناطق.
- الحد من انقراض الريف في مواجهة الزحف الحضري، حيث لا تقتصر التنمية الريفية على ما هو قائم بالفعل ولكن تشمل استصلاح أراضي جديدة لزيادة الرقعة الزراعية

إن اتبـاع سياسـات اللامركزيـة تسـاهم بشـكل واضـح فـي تحقيـق التكامـل بـين الحضـر والريف، فسكان المناطق الريفية هم أعلم بمشكلاتهم واحتياجاتهم من متخذي القرار في المدن الذين يتحكمون في برامج وخطط التنمية، مما يؤدى إلى عدم اعتماد ميزانيات كافية لتنمية الريف واستحواذ الحضر على معظم مشروعات التنمية. في هذا الإطار فإنه من الضروري بناء قدرات الإدارات المحلية الريفية لكي تكون قادرة على مواجهة التحديات التنموية. كذلك فمن الضروري اشراك الأهالي في اقتراح المشروعات اللازمة لرفع الشعور بالانتماء مما ينعكس في تحفيز المشاركة الشعبية في الجهود التنموية. إن الطريق الوحيد لتحقيق التكافؤ والتوازن الإقليمي هو زيادة الروابط الايجابية بين الريف والحضر مع الاهتمام برفع كفاءة القرى سواء البشرية أو المادية (كامل، ٢٠٠٥). حتى ينهض الريف و يساهم بصورة ايجابية في تنمية الأقاليم التي ينتمي إليها مما سيؤدى بالضرورة إلى تنمية الدولة

٣-٥-٢-٢ وسائل تحقيق التكامل بين الحضر والريف

الإقليم هو نسيج معقد ومتداخل يحتوي على عدد كبير من المشكلات المترابطة، التي لا يمكن حلها إلا عن طريق اتباع منهج متكامل. وبالتالي فإن التنمية الإقليمية تكون بحاجة لتعدد قطاعاتها التنموية وشمولها. إلا أنه مع التحديات التي يفرضها التوسع الحضري غير المنضبط، وضعف القدرات التمويلية خاصةً في الدول النامية، تظهر الحاجة إلى نهج التخطيط الإقليمي الجزئي micro-regional planning (Kallert, 2005). كما يمكن للتخطيط المكاني الصارم باستخدام قواعد واضحة للملكية وآليات تسعير للأراضي أن يمثل جزءًا من الحل، حيث يمكن تطوير أدوات لتحسين استغلال الأراضي للأغراض الريفية والحضرية. على سبيل المثال يقوم الإتحاد الأوروبي بتطوير الوسائل المطلوبة لهذه العملية، ففي مايو عام ١٩٩٩ قام الوزراء الأوروبيون المسؤولون عن التخطيط المكاني باعتماد منظور التخطيط المكاني الأوروبي European Spatial Planning Perspective (Langeweg *et al.*, 2000). حيث تم اقتراح سياسات مشتركة للتخطيط المكاني، بهدف تضييق الفروق المكانية من حيث الرفاهية والازدهار، وتحسين بيئات الأعمال وتوفير إطار مكاني مشترك. ويحدد هذا المنظور ثلاثة غايات للوصل إلى التكامل الحضري الريفي هي: التنمية المكانية متعددة المراكز، وتطوير العلاقة بين الحضر والريف، والمساواة في إمكانية الوصول إلى البنية الأساسية والمعرفة.

تشير التجارب التنموية في العديد من الدول النامية خاصةً في آسيا وأمريكا اللاتينية، إلى أن التصنيع والتمدين يتداخلان ويؤثران على التنمية الريفية الزراعية بشكلٍ كبير، وعندما يكون نمو القطاع الزراعي صحيًا، فإن ذلك يؤثر على نمو الاقتصاد الوطني والصناعة أيضًا. ولتحقيق ذلك لا بد من تحديث الزراعة التقليدية وإدخال التكنولوجيا والاستجابة إلى حاجات اقتصاد السوق، مع ضرورة إحداث تغيير في إدارة العمليات الزراعية، وإتباع اسلوب الإدارة بالقياس Scale Management للجمعيات التعاونية واتحادات العمال والأراضي والمصارف. ولا يعني ذلك التخلي عن نظام المسؤولية والملكية العائلية بل تطويره وربطه بالنظم المؤسسية. من ناحية أخرى فإن المنظمات الدولية تقدم لعدد من الدول العربية ومنها مصر، العديد من البرامج الإنمائية في مجالات الحكم والديمقراطية، وخفض معدلات الفقر، والحفاظ على البيئة وترشيد الطاقة، وإدارة الأزمات ومنعها، والتعليم والصحة لمختلف القطاعات الريفية والحضرية وذلك بالتعاون مع المنظمات والحكومية والأهلية (UNDP,2001)، هذه البرامج يمكن استغلالها في تحقيق التكامل بين الحضر والريف في العديد من المجالات التنموية.

٣-٥-٣ تطوير المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة[١]

يمثل توزيع التجمعات العمرانية على المستوى الإقليمي والقومي بشكل متوازن أحد وسائل تحقيق التوازن الحضري الريفي، فوجود تركز حضري شديد في العواصم أو المدن الرئيسية من شأنه أن يجتذب المزيد من سكان المناطق الريفية إليها، حيث مستويات الدخل الأعلى والأنشطة والخدمات الأكثر تنوعًا وكفاءةً. يؤدي ذلك إلى تضخم تلك المدن من ناحية، وإلى ترسيخ البيروقراطية والمركزية التي تحد من فرص التنمية من ناحية أخرى، كما يقلل من فرص انتشار الثقافة العصرية في باقي الأقاليم خاصة الأقاليم النائية (كوستيللو، ١٩٨٤). فالمراكز الحضرية الكبرى والتي تركز بشكل أساسي على متطلبات السكان الحضريين، تنمو في الغالب نتيجة لانعدام الهياكل الإقليمية المستقرة في المناطق الريفية.

على هذا يجب وضع هياكل إقليمية للتجمعات العمرانية تجمع بين الكثافات المتنوعة، والاستعمالات المختلفة للأراضي، وتعدد المراكز، والقدرات الاستيعابية المختلفة لأنظمة النقل وشبكات المرافق. ومن الضروري تشجيع أنماط جديدة للتعاون بين المدن وبينها وبين البلدات والقرى في إقليمها. في هذا المجال تعتبر إدارة الأراضي والموارد الطبيعية والبشرية نقطة مركزية لأغلب المجتمعات، والقضية الأساسية هي إيجاد توازن بين القوى الاقتصادية والبيئية (Pasteur, 2004). يمكن تحقيق ذلك من خلال منظومة حضرية متوازنة ومتعددة المراكز balanced and polycentred urban system (Johnson, 2004). تتوزع فيها الأدوار بفاعلية بين مختلف الدرجات العمرانية، وتدفع باتجاه الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة على مستوى الإقليم، من أجل تحقيق التنمية المستدامة كما هو موضح بالشكل رقم (٣-١٦).

[١] تعرف الأمم المتحدة المدن الصغيرة بأنها المدن ذات تعداد سكان أقل من ١٠٠ ألف نسمة، أما المدن المتوسطة فهي المدن ذات تعداد سكان من ١٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف نسمة.

شكل رقم (٣-١٦) توازن التوزيع الإقليمي كأحد آليات التوازن الحضري الريفي

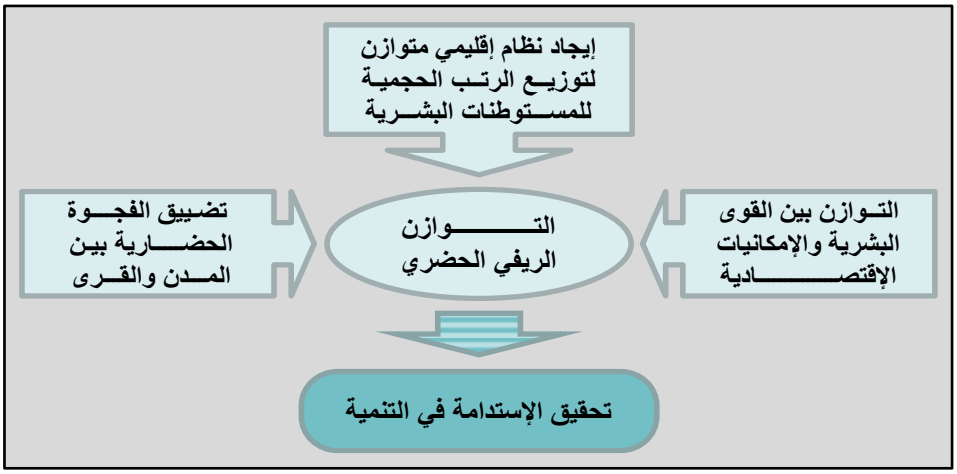

المصدر: الباشا، ٢٠٠٥

في هذا الإطار فإن تنمية المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة هي الوسيلة الفعالة للتعامل مع النمو الحضري في كثير من الدول النامية ومنها مصر، فهذه المراكز الحضرية غالبًا ما ترتبط بالمناطق الريفية المحيطة بها، ولا تشكل عبئًا ماليًا على الدولة في نموها الذي يعتمد على مصادر محلية أو ذاتية. وبالتالي فمن الضروري العمل على تطوير نوعية الحياة في هذه المدن لتكون حلقة وصل تنموي بين الريف والحضر.

٣-٥-٣-١ دور المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية وأهميتها

اجتذبت المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة اهتمام صناع القرار والباحثين منذ ستينيات القرن العشرين، وخلال السنوات العشر الأخيرة تزايد التركيز على أهمية هذه المراكز بالنسبة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. يرجع ذلك إلى أن جزءًا كبيرًا من سكان العالم يعيشون في هذ المراكز، فبحلول عام ٢٠٠٩ كان نحو ٢٦ بالمئة من إجمالي سكان العالم يعيشون في مراكز حضرية يقل تعداد عن نصف مليون نسمة (UN-DESA, 2010)، والعديد منها هي بلدات للسوق ومراكز إدارية ذات حجم سكاني يتراوح بين ٥٠٠٠ و١٠٠ ألف نسمة (Satterthwaite and Tacoli, 2003). لقد تأثرت الاتجهات المبكرة لدور المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية بالأُطر الفكرية لنظيرات التحديث modernaization والتبعية dependancy، وكان ينظر إليها ضمن إطار شبكة عمرانية ينساب من خلالها التحديث إلى سكان المناطق الريفية.

هذه الشبكة من المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وصفت بأنها*"كفءة من الناحية الموضعية locationally efficient، لأنها تتيح مجموعة من المرافق والخدمات، التي لا يمكن أن تتواجد اقتصاديًا في القرى الصغيرة والعزب لخدمة السكان المنتشرين في نطاق واسع، تتيحها في موقع مركزي يمكن الوصول إليه"* (Rondinelli, 1985). إلا أن بعض

وجهات النظر رأت في هذا التوجه تحيز حضري، وأوضحت أنها تساهم في إفقار الريف، وتكون في طليعة عملية استغلال فقراء الريف واستخراج الموارد الطبيعية، من قبل قوى خارجية. ولا يمكن تجنب هذا الاستغلال إلا بوجود بناء طبقي عادل وحرية في الوصول إلى الأراضي، كذلك يمكن تجنبه *"عندما يؤدي تحفيز النمو الحضري إلى نشاط يتحقق بالأساس من قبل السكان ومن أجلهم"* (Southall, 1988).

أما الاتجهات الأكثر حداثة فتعتبر عمليات التنمية غير المتوازنة السبب الأساسي للتفاوتات الإقليمية، وأن الهيمنة الاقتصادية والسياسية للمراكز والأقاليم الحضرية الكبرى تسير جنبًا إلى جنب مع تهميش الأقاليم الأكثر فقرًا. فمثلًا في أفريقيا تؤكد الدراسات على التأثير المتزايد للروابط بين الريف والحضر على سبل المعيشة لسكان الريف، بما في ذلك التحولات المهنية والسكنية، كنتيجة سلبية للضغوط على نظم الزراعة الصغيرة، وما يرافقها من انخفاض للإمكانيات وارتفاع تكاليف المعيشة في المدن (Bryceson, 1999). إن كلا التوجهين يشير إلى أن دور المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة في تنمية الأقاليم المحيطة، يعتمد إلى حد كبير على علاقات القوة واستراتيجيات التنمية على الصعيدين القومي والعالمي. هناك أسباب أخرى للاهتمام المتزايد بدور وأهمية المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية. تستند هذه الأسباب على الإدراك المتزايد لأهمية التبادل بين الأسر والمؤسسات والاقتصاديات الريفية والحضرية، فعلى نحو متزايد فإن كل أسرة في الريف والحضر تعتمد في معيشتها على مزيج من الموارد الريفية والحضرية. هذه التفاعلات والروابط تكون أقوى داخل وحول المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة، وذلك يشير إلى قضيتين رئيسيتين هما:

- كثيرًا ما يسبب انقسام المتخصصين والسياسات بين الريف والحضر صعوبات بدلًا من أن يدعم الأسر والمؤسسات، فمن الضروري أن تعكس السياسات والبرامج أهمية المكون الحضري في التنمية الريفية والمكون الريفي في التنمية الحضرية.
- تحتاج السياسات إلى أن تستند إلى السياق المحلي، فالاحتياجات والإمكانيات يمكن أن تختلف اختلافًا كبيرًا تبعًا للموقع، وبالتالي يجب أن يكون للحكومة المحلية دورًا رئيسيًا في تحديد الاحتياجات المحلية والفرص والمحددات، وتكون قادرة على التصرف تجاهها.

من منظور التنمية الإقليمية يمكن للمراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورًا حاسمًا في التنمية الاقتصادية لأقاليمها. فمثلًا يمكن للأسواق الحضرية المحلية أن تربط المنتجين بالأسواق الوطنية والدولية. كما أن تركز إنتاج وتوزيع السلع والخدمات في المراكز الحضرية المحلية يمكن أن يخفض التكاليف، ويحسن إمكانيات الوصول. كذلك فإن الطلب على العمالة غير الزراعية يمكن أن يحسن دخل الأسر الريفية، ويخفض من ضغط الهجرة على المراكز الحضرية الأكبر. لكن تظل هناك العديد من الأسئلة عن واقعية هذه النظرة الإيجابية لدور المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة، وعن كون هذا الدور هو سمة ملازمة لهذا النوع من المراكز الحضرية، أم يتم تحديده في إطار سياق اقتصادي واجتماعي وسياسي أوسع، يشمل طبيعة وكفاءة الحكومات الموجودة في هذه المراكز الحضرية.

٣-٥-٣-٢ مستويات السياسات التي تؤثر على المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة

هناك ثلاثة مستويات من صنع القرار يكون لها تأثير بالغ على دور المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة في نمو الاقتصاد المحلي كما يلي (Satterthwaite and Tacoli, 2003):

- **الحوكمة المحلية:** ويتم إرساءها بشكل أفضل من أجل تحديد الاحتياجات والأولويات المحلية والعمل تبعًا لها. حيث يمكن لصنع القرار على المستوى المحلي أن يساعد في تجنب إهمال الروابط الأمامية والخلفية الذي كثيرًا ما يحدث في البرامج والمشروعات الزراعية، ويساعد في تنظيم استخدام الموارد الطبيعية. كذلك يضمن للفئات الفقيرة سواء في الحضر أو الريف أن تكون احتياجاتها وأولوياتها مأخوذة في الاعتبار. وبالرغم من أن اللامركزية لديها امكانات كبيرة من حيث الكفاءة والمساءلة، فإنها تحدها التكاليف والقيود فيما يتعلق بالإيرادات والقدرة والشرعية.
- **السياق الوطني:** في كثير من الأحيان يتم تجاهل البعد المكاني لاستراتيجيات النمو القومي، مما يؤدي إلى عدم المساواة في الوصول إلى الموارد. لقد كان للاصلاحات الاقتصادية وبرامج التكيف الهيكلي تأثيرًا سلبيًا على الفئات ذات الدخل المنخفض في كلٍ من المناطق الريفية والحضرية. ونتيجة لذلك تزداد أهمية العمل في القطاع غير الزراعي والهجرة، كاستراتيجيات لكسب الرزق للأسر الريفية ذات الدخل المنخفض. ولكن في نفس الوقت فإن عمليات تقليص القطاع العام واتساع أسواق العمل الحضري اللارسمي، جعلت الحياة في المدن أكثر خطرًا، مما أدى بالكثير من ذوي الدخل المنخفض من سكان المدن إلى الاعتماد على الأقارب الريفين لتكوين شبكة أمان اجتماعي.
- **السياق الدولي:** في معظم الدول أدى تحرير التجارة والإنتاج إلى إعادة تشكيل العلاقة بين المناطق الريفية والحضرية، وبالتالي دور المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة. ففي كثير من الأحيان تؤدي الواردات الرخيصة إلى إضعاف الإنتاج المحلي، وخاصة تلك التي تنتجها المؤسسات الصغيرة. وعلى الرغم من أن تحرير التجارة العالمية قد فتح أسواقًا جديدة للسلع الزراعية، فإن الوصول إلى هذه الأسواق غالبًا ما يكون صعبًا بالنسبة لصغار المزارعين، الذين قد يفقدون أراضيهم لكبار المنتجين التجاريين. هذه العمليات الاقتصادية الكبيرة بدورها تتجاوز إلى حدٍ كبير المؤسسات في المراكز الحضرية المحلية، وتؤدي إلى انعكاسات سلبية على القاعدة الاقتصادية للإقليم بأكمله.

لا يمكن لسياسات النمو الاقتصادي الإقليمي أن تحقق تنمية أكثر عدلًا وتحد من الفقر، طالما لم يتم التعامل مع قضايا الاستقطاب الاجتماعي والمكاني. ويلخص الشكل رقم (٣-١٧) تأثير السياقات الدولية والوطنية، والحوكمة المحلية على التفاعلات الريفية الحضرية، وعلى دور المراكز الحضرية المحلية الصغيرة والمتوسطة (المرجع السابق). وتظهر الأدلة التجريبية اختلافات كبيرة في مدى نجاح المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة في أداء أدوراها. حيث يرتبط ذلك بالسياق العام الذي تتم فيه تنمية هذه المراكز، من حيث ملكية الأراضي، وجودة شبكات النقل والاتصالات، والأوضاع الهيكلية السائدة على المستوى الدولي والوطني والمحلي، حيث أظهرت العديد من المراكز مستويات عالية من النمو الاقتصادي والسكاني، ولكن في نفس الوقت زيادة في مستويات التفاوت الاجتماعي والقليل من النجاح في الحد من الفقر.

شكل رقم (٣-١٧) التفاعلات الإيجابية والسلبية بين الريف والحضر والتنمية الإقليمية

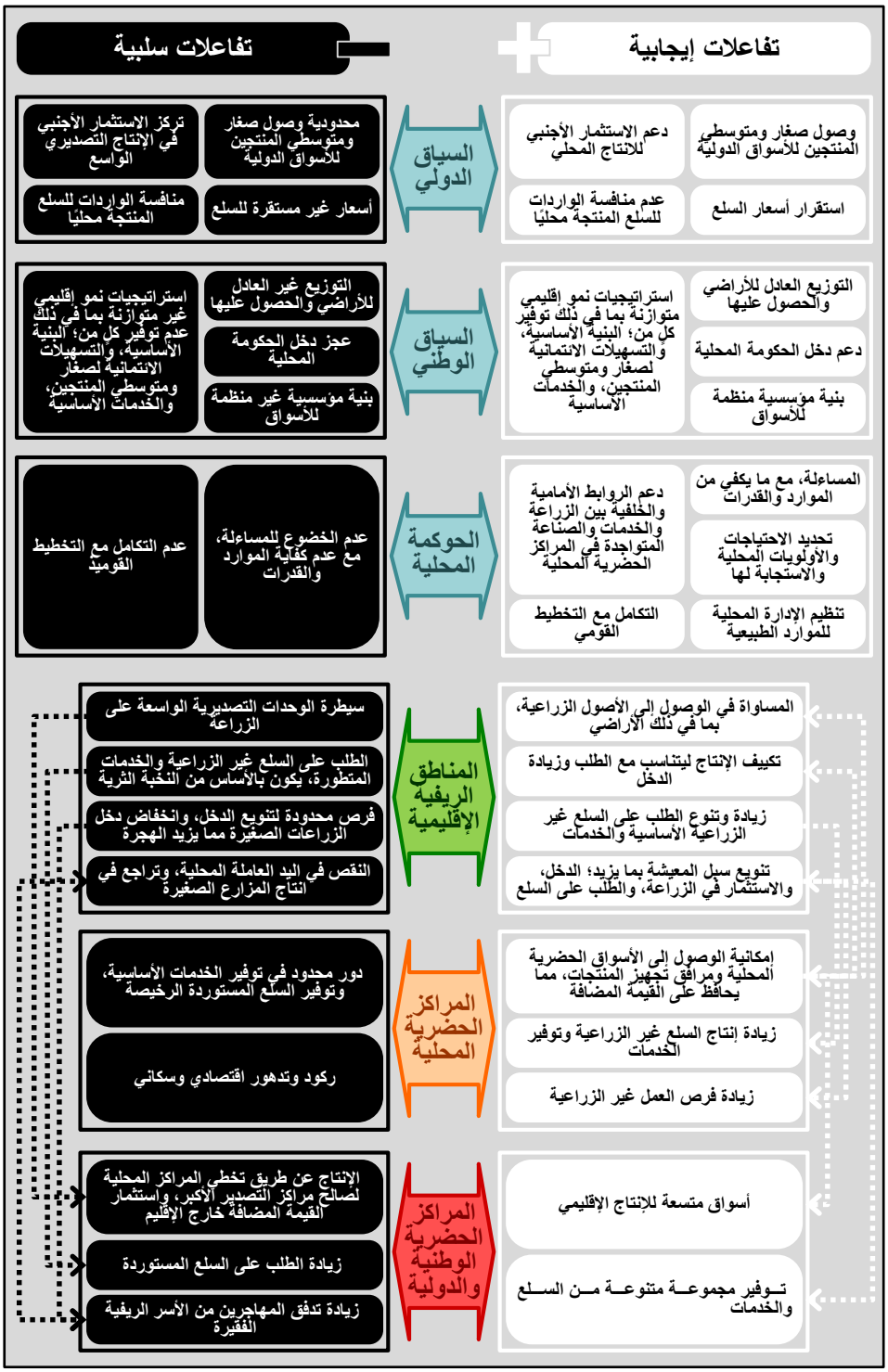

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على Satterthwaite and Tacoli, 2003

٣-٦ ملخص الفصل الثالث

من خـلال عرض وتحليـل الموضـوعات المرتبطـة بـالتوازن الحضـري الريفـي من حيـث أطر التوازن الحضري الريفي، والعوامل المؤثرة عليه، ومظاهر عدم التـوازن، ووسـائل تحقيق التـوازن الحضـري الريفـي وآلياتـه، توصـل البحـث إلـى مجموعـة مـن النتـائج كمـا هـو موضـح بالجدول رقم (٣-٣).

جدول رقم (٣-٣) نتائج الفصل الثالث

القضايا	أهم النتائج
أطر التوازن الحضري الريفي	- العقيدة التقليدية لانفصال وثنائية نهج التنمية الحضرية باعتباره نهج متميز عن التنمية الريفية، لم تعد تتفق مع الواقع، بالنظر إلى الوظائف التكاملية وتدفقات السكان ورؤوس الأموال والسلع والخدمات، والعمالة، وتكنولوجيا المعلومات بين المنطقتين. - تخضع الدول النامية لحالة من عدم التوازن الحضري الريفي بينما الدول المتقدمة تحقق هذه التوازن وهو ما يدفعنا للتساؤل حول المعايير والمؤشرات المحددة لحالة التوازن تلك، وكيفية تحقيق هذا التوازن من خلال سياسات التنمية الإقليمية المناسبة والفاعلة.
العوامل المؤثرة على التوازن الحضري الريفي	- من أهم العوامل المؤثرة على التوازن الحضري الريفي مشكلات ارتفاع معدلات البطالة الحضرية، والضغط على البنية الأساسية والخدمات الحضرية، وفي بعض الدول، نقص العمالة في المناطق الريفية. - تحاول المبادرات الحالية للتنمية الاقتصادية الاقليمية معالجة العديد من المشكلات الرئيسية وراء فشل الكثير من السياسات السابقة. والانتباه إلى الظروف المحلية وإشراك الجهات المحلية الفاعلة هي عناصر رئيسية لهذا الجيل الجديد من السياسات.
مظاهر عدم التوازن الحضري الريفي	- التحضر السريع في الدول النامية أمر لا مفر منه، وبخاصة في ظل ظاهرة العولمة، ينبغي تعزيز قدرة المدن والبلدات لتمكينها من استيعاب الفائض السكاني الريفي إنتاجيًا، وإدارة التنمية الحضرية بشكلٍ أفضل. - اعتماد التنمية الريفية على سياسات الحد من الهجرة بين الريف والحضر يمثل خطرًا شديدًا، وبدلًا من ذلك ينبغي أن تعتمد على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف، ومساهمة المناطق الريفية بفعالية في النمو القومي. - هناك خطر حقيقي من أن تبرر العولمة حدوث تركيز جديد للأنشطة في المدن الكبرى، مما يزيد التفاوتات الإقليمية الكبيرة بالفعل في الظروف المعيشية والانتاجية.
وسائل تحقيق التوازن الحضري الريفي وآلياته	- إن فعالية سياسات الحد من الفقر لا تزال تحتاج إلى التقييم. فالتجارب الراهنة لا تظهر عادةً ما إذا كانت هذه السياسات تؤدي إلى توزيع أفضل للفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية بين المجموعات المختلفة. - بالنظر إلى أوجه التكامل الاقتصادي والديموجرافي والبيئي بين المناطق الريفية والحضرية هناك حاجة لتشجيع اتجاه التنمية المعتمد على الروابط الريفية الحضرية، الذي يفترض أن المناطق الحضرية والريفية هما طرفي متصل المستوطنات البشرية. - تتزايد أهمية سياسات المراكز الصغيرة والمتوسطة. حيث لا تزال الزراعة في العديد من دول العالم تشكل جزءًا أساسيًا من الاقتصاديات الريفية وسبل المعيشية للمقيمين في كلٍ من المستوطنات الريفية والمراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: من إعداد الباحث

كما خلص الفصل إلى أهمية دراسة مجموعة من الدول التي تحقق التوازن الحضري الريفي لاستخراج مؤشرات للتوازن الحضري الريفي، كذلك دراسة الحالة المصرية على مستوى المحافظات، ودراسة تأثير خطط التنمية الإقليمية في الوصول إلى المعايير المحددة لمؤشرات التوازن الحضري الريفي، ودراسة التأثير المكاني لهذه المؤشرات.

الفصل الرابع: الجهـــــود والتجـــــارب الدوليـــــــة لتحقيـــــق التـــوازن الحضـري الريفـي

٤-١ مقدمة الفصل الرابع

بعد تناول البحث لقضية التوازن الحضري الريفي، من حيث الأطر المختلفة له والعوامل المؤثرة عليه، وأهم مظاهر عدم التوازن الحضري الريفي، وتحليل وسائل تحقيقه وآلياته في الفصل السابق. يتناول البحث في هذا الفصل استعراض الجهود والتجارب الدولية لتحقيق التوازن الحضري الريفي، سواء على المستوى الدولي من قبل الهيئات والمنظمات الدولية العاملة في التنمية، أو على مستوى الدول من قبل الحكومات والهياكل الإدارية الإقليمية. وذلك بهدف الوصول إلى تحليل الدروس المستفادة من هذه التجارب، وتحديد القضايا الرئيسية للتوازن الحضري الريفي، واستخلاص المؤشرات التي يمكن استخدامها في تحليله، وطرق استخدامها ضمن أدوات التنمية الإقليمية المتوازنة.

٤-٢ الجهود الدولية لتحقيق التوازن الحضري الريفي

يتناول البحث في هذا الجزء عرض وتحليل الجهود الدولية في تحديد أطر العلاقات التي تجمع بين الحضر والريف، وسبل تحقيق التوازن الحضري الريفي، وتوصيات الجهات المختصة في هذا الشأن. وذلك من خلال عرض إعلان مراكش "العلاقة الترابطية بين الحضر والريف من أجل التنمية المستدامة" والصادر عن المؤتمر الإقليمي الثاني للأتحاد الدولي للمساحين (FIG)، وتقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٨ "الزراعة من اجل التنمية" الصادر عن البنك الدولي، ورصد حالة التوازن الحضري الريفي في المجموعات المختلفة من دول العالم.

٤-٢-١ إعلان مراكش
(العلاقة الترابطية بين الحضر والريف من أجل التنمية المستدامة)

تم عقد المؤتمر الإقليمي الثاني للأتحاد الدولي للمساحين (FIG) حول "العلاقة الترابطية بين الحضر والريف من أجل بيئة مستدامة" بمراكش بالمغرب في ديسمبر ٢٠٠٣، والذي نظمته الهيئة الوطنية (المغربية) لمهندسي المساحة – الطبوغرافيين (ONIGT) والإتحاد الدولي للمساحين (FIG). وقد انعقد المؤتمر بدعمٍ من الإتحاد العربي للمساحين (AUS)، والمعهد العربي لإنماء المدن (AUDI)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). حيث كان الهدف من المؤتمر تسليط الضوء على قضايا العلاقات الترابطية بين الحضر والريف، كما حاول توضيح الروابط بين سياسات الأراضي وإدارتها.

إن التفاعل الحضري الريف يعني تبادل السلع والخدمات والسكان والمعلومات والأموال، والذي توفره بنية أساسية مناسبة تشمل النقل والاتصالات والطاقة والخدمات الأساسية، حيث تمثل العمود الفقري للتنمية الحضرية الريفية. ومع ذلك فإن توفيرها كثيرًا ما ينطوي على تأثيرات سلبية لا سيما على المناطق الريفية من خلال تقطيعها للأراضي والمناطق الطبيعية (FIG, 2004). وهو ما يتطلب تحقيق التوازن بين مصالح كل من المجتمعات الحضرية

والريفية. وبفعل الاختلافات الوظيفية للأراضي بالنسبة للإنسان فإن سياسات مختلفة للأراضي وإداراتها، يمكن ملاحظتها بين المناطق الحضرية والريفية في العديد من الدول. وتعد التنمية المستدامة للأراضي لكلتا المنطقتين، مزيجًا معقدًا للنواحي السياسية والقانونية والاجتماعية الاقتصادية والبيئية. في هذا الإطار أثارت العديد من المنظمات الدولية الانتباه إلى الحاجة إلى كل من سياسة مشتركة للأراضي في المناطق الريفية والحضرية ومنهجيبة موضوعية شاملة للوصول إلى تنمية مستدامة للأراضي وتأمين الرفاهية البشرية (FIG, 2004).

يطرح إعلان مراكش موضوعًا محددًا ذا أهمية وفائدة عالمية، حيث أراد الإتحاد الدولي للمساحين (FIG) كمنظمة غير حكومية أن تسهم في الأهداف الألفية للأمم المتحدة لبناء عالم مستدام وعادل وسلمي. من خلال دعم السياسيين وكبار المسئولين والمنظمات المهنية وصانعي القرارى في جهودهم الرامية إلى خلق تعايش متوازن يبن طبيعة مستدامة ومستوطنات قابلة للعيش (المرجع السابق). حيث يجب التذكير بالحقيقة الكامنة في كلمات رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق ***ادجار فور Edgar Faure*** الذي قال. *"إذا لم تعد المناطق الريفية قادرة على التنفس فإن المدن عند ذاك ستختنق"* (المرجع السابق). من ناحية أخرى يرى إعلان مراكش بأن السياسات القومية الشاملة للأراضي تحتاج إلى التطوير، وأن تبنى على أساس خبرات مهنية واعية. لقد دعا برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وضح نهاية للانقسام الحضري – الريفي urban-rural dichotomy. فالحاجة ماسة إلى إبراز الروابط بين الحضر والريف، وفي هذا السياق فالطبيعة الديناميكية لهذه المسائل تعني بأن الماضي ليس بالضرورة دليلًا جيدًا للمستقبل، وأنه من الضروري الانخراط في حلول جديدة ومبتكرة للتعامل مع هذه القضايا (المرجع السابق).

يرتكز إعلان مراكش على ثلاثة قضايا مترابطة فيما بينها تتفرع منها قضايا ثانوية وهذه القضايا هي: المفاهيم المؤسسية والحوكمة Institutional and Governance Concepts، البنية الأساسية للأرض و الموارد الطبيعية Land and Natural Resource Infrastructures، وتقييم وتنمية القدرات Capacity Assessment and Development، وكل فرع يوفر توجيهات، ودروسًا مستفادة، ويرسم طريقًا إلى أمام بخصوص كل قضية. ويقر الإعلان بأن هذه القضايا لا يمكن حلها عن طريق فصلها، حيث يسعى الإعلان إلى الإسهام في الرؤية الكلية المطلوبة من أجل إدخال تحسينات على العلاقة الترابطية بين الحضر والريف. في هذا الإطار يجب تشجيع الدول على القيام بالإجراءات المناسب وفقًا للإعلان (المرجع السابق). ويوصى إعلان مراكش بتطوير السياسات القومية الشاملة للأراضي والتي يجب أن تتضمن:

أ. الإجراءات المؤسسية والحكومية المطلوبة لتوفير الحوكمة الرشيدة.

ب. البنية الأساسية لإدارة الأراضي لتوجيه ومراقبة حيازة الأراضي، وقيمتها، واستعمالها، لدعم الإدارة المستدامة للأراضي.

ت. الأدوات اللازمة لتقييم وتطوير القدرات على المستوى المجتمعي، والمنظماتي organisational، والفردي.

إن العلاقة الترابطية الجيدة بين الحضر والريف من أجل التنمية المستدامة هي جانب أساسي من جوانب الحفاظ على الحوكمة الرشيدة على امتداد العالم. من هذا المنطلق تساهم منظمات غير حكومية مثل الإتحاد الدولي للمساحين (FIG) على المستوى العالمي، والإقليمي، والقومي، والمحلي من أجل تحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المطلوب كأساس للرفاهية البشرية" (FIG, 2004). يقر إعلان مراكش بوجود فجوة بين الحضر والريف urban-rural divide في عدة مناطق من العالم، والالتزام بمعالجة هذه القضية أمر أساسي لتوفير ظروف حياة بشرية مقبولة في جميع أنحاء العالم. إن المنظمات الدولية غير الحكومية لها دور ثلاثي الأوجه فيما يخص موضوع الروابط الحضرية والريفية urban-rural linkages أجل تنمية مستدامة هذا الدور يمكن إيجازه فيما يلي (المرجع السابق):

أ. هذه المنظمات وأعضاؤها من الجمعيات والأفراد يمكن أن يعملوا كمطورين للمجتمع community developers أو منظمين أو استشاريين إلى جانب المنظمات المجتمعية Community Based Organisations (CBOs).

ب. يمكن أن يكونوا وسطاء بين السكان والسلطات التي تتحكم في الوصول إلى الموارد والسلع والخدمات.

ت. يمكن أن يكونوا مستشارين للهيئات الحكومية حول التغييرات السياسية، لزيادة القدرة المحلية على الوصول إلى الموارد، ولتوفير أكبر قدر من الحرية لاستعمالها بطرق محددة محليًا، تتضمن الروابط الحضرية والريفية.

٤-٢-٢ تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٨ (الزراعة من اجل التنمية)

تعتبر الزراعة أداة تنموية حيوية لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية وهو الهدف الخاص بتخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وهذه هي الرسالة العامة التي وجهها "تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٨" والمعد من قبل البنك الدولي عام ٢٠٠٧، كإرشادات للعديد من الدول لرسم سياساتها التنموية وخاصة للدول على طريق التحول الاقتصادي Transforming Countries. ويشير هذا التقرير إلى أن من بين كل أربعة فقراء في الدول النامية يعيش ثلاثة في مناطق ريفية (World Bank, 2007)، ويعتمد معظمهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الزراعة لكسب عيشهم. وطبقًا للتقرير فإ التغلب على الفقر الواسع الانتشار في العديد من الدول النامية، يتطلب التصدي للتباينات في الدخل الآخذة في التوسع فيما بين الريف والحضر، فمثلًا مازالت بلدان آسيا ذات الاقتصاد سريع النمو والذي يعد نموذجًا يحتذى به لكثير من الدول، موطنًا لأكثر من ٦٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع (المرجع السابق)، وعلى الرغم من الهجرة الواسعة من الريف إلى الحضر، فطبقًا للبنك الدولي سيظل الفقر في المناطق الريفية مهيمنًا لعدة عقود قادمة. ولهذا السبب، يركز التقرير على كيفية تهيئة فرص العمل في المناطق الريفية من خلال تنويع مصادر الدخل، بالاعتماد على الزراعة ذات الاستخدام المكثف للأيدي العاملة، والمنتجات الزراعية عالية القيمة المرتبطة بالقطاع الديناميكي غير الزراعي في المناطق الريفية.

٤-٢-٢-١ الزراعة كإطار تنموي للتوازن الحضري الريفي

مازالت الزراعة أداة جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة وتقليص الفقر، حيث يعيش ثلاثة من كل أربعة فقراء في الدول النامية في مناطق ريفية، ويعيش ٢,١ مليار شخص على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم، كما يعيش ٨٨٠ مليون شخص على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم، ويعتمد معظمهم على الزراعة من أجل كسب رزقهم (World Bank, 2007). حيث يعتبر تشجيع الزراعة ضروريًا لتقليص الفقر لعدة عقود، وطبقًا للبنك الدولي فإنها لن تكون كافية وحدها لتقليص الفقر تقليصًا هائلًا، ولكنها أثبتت قوتها الفريدة في القيام بتلك المهمة. هذه المعطيات تزيد من أهمية إدراج الزراعة مجددًا في برنامج التنمية. ففي بلدان العالم التي يسير اقتصادها على طريق التحول، وتضم معظم دول جنوب وشرق أسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنها مصر. يعتبر التباين المتزايد في الدخل بين الحضر والريف، واستمرار الفقر المدقع في المناطق الريفية مصدرًا من مصادر التوترات الاجتماعية والسياسية. ويرى البنك الدولي أنه من غير الممكن معالجة هذه المشكلات على نحو مستمر من خلال حماية الزراعة بما يؤدي إلى زيادة أسعارالمواد الغذائية (لأن العدد الأكبر من الفقراء يشترون المواد الغذائية وليسوا ممن يقوم بإنتاجها) أو من خلال الإعانات المالية، و أن معالجة تباينات الدخل في هذه الدول يتطلب نهجًا شاملًا، يتبع عدة سبل نها (المرجع السابق):

- التحول إلى زراعة المحاصيل عالية القيمة.
- لا مركزة Decentralizing النشاط الاقتصادي غير الزراعي ونقله إلى الريف.
- تقديم المساعدة في إخراج السكان من قطاع الزراعة.

ويستدعي القيام بذلك مبادرات وسياسات مبتكرة والالتزام السياسي القوي لتحقيق النفع لحوالي ٦٠٠ مليون شخص من الفقراء في المناطق الريفية على الصعيد العالمي. ويرى البنك الدولي أن الزراعة تسهم في عملية التنمية بطرق عديدة كما يلي (المرجع السابق):

كنشاط اقتصادي: يساهم في النمو الاقتصادي ويتيح للقطاع الخاص فرص الاستثمار، ويحفز الصناعات المرتبطة بالزراعة والاقتصاد الريفي غير الزراعي. فالدول النامية مسؤولة عن إنتاج ثلثي القيمة المضافة الناتجة عن قطاع الزراعة على المستوى العالمي. ففي الدول ذات الاقتصاد الزراعي، تشكل الزراعة في المتوسط ٢٩ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، و٦٥ بالمئة من الأيدي العاملة. كما أن الصناعات المرتبطة بالزراعة في سلاسل القيمة تشكل عادة أكثر من ٣٠ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في الدول على طريق التحول والدول القائم اقتصادها على المناطق الحضرية.

كسبيل لكسب الرزق: تعتبر الزراعة من بين مصادر كسب الرزق لحوالي ٨٦ بالمئة من سكان المناطق الريفية. فهي تتيح فرص العمل لما يبلغ ١,٣ مليار من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي، كما تتيح الرفاهة الاجتماعية عند حدوث أزمات في المناطق الحضرية. ومن بين سكان الدول النامية البالغ عددهم نحو ٥,٥ مليار نسمة، يعيش ٣ مليار نسمة في مناطق ريفية، ومن بين سكان المناطق

الريفية هؤلاء، هنالك ما يقدر بنحو ٢,٥ مليار شخص ينتمون لأسر عاملة في الزراعة، وحوالي ١,٥ مليار منهم ينتمون لأسر صاحبة حيازات زراعية صغيرة.

كمصدر للخدمات البيئية: يمكن للزراعة في إطار استخدامها للموارد الطبيعية إيجاد نواتج بيئية جيدة وأخرى سيئة. فهي أكبر مستخدم للمياه، وبذلك تسهم بحدوث شح المياه. وهي من بين العوامل الرئيسية تلوث المياه بالكيماويات الزراعية، وإجهاد التربة، وتغير المناخ على الصعيد العالمي فهي تتسبب بنسبة في حدود ٣٠ بالمئة من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ولكنها أيضًا من العوامل الرئيسية في إتاحة الخدمات البيئية، وهي عادة خدمات لا يتم الإقرار بها ولا التعويض عنها، ومنها امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون، وإدارة المياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

هذه المساهمات الكبيرة تجعل الزراعة أداة فريدة للتنمية. ورغم ذلك فإن الإنفاق العام المحدود من قبل الحكومات خاصةً في الدول ذات الاقتصاد الزراعي والدول على طريق التحول، لا يتناسب ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي، كما هو موضح بالشكل رقم (٤-١).

شكل رقم (٤-١) الانفاق العام على الزراعة ومساهمتها في الناتج المحلي

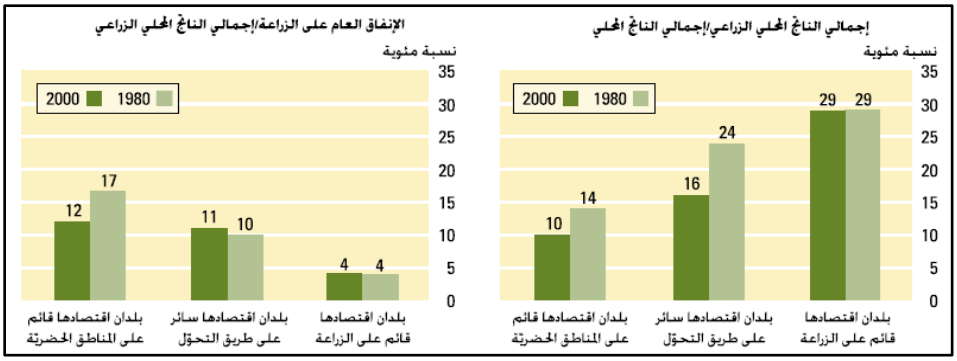

المصدر: World Bank, 2007

لا يقتصر عدم الاستغلال الملائم للزراعة من أجل التنمية على الدول القائم اقتصادها على الزراعة. ففي الدول على طريق التحول ذات المعدلات المرتفعة لنمو القطاعات غير الزراعية، نجد أنها بطيئة في إعادة توزيع الأيدي العاملة من قطاع الزراعة للعمل في قطاعات أخرى، مما يوسع الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. لهذا يقوم السكان العاملون في الزراعة بطلب الإعانات المالية والحماية. لكن ضعف القدرات المالية العامة على الوفاء بتحويلات كبيرة تكفي لتخفيض الفجوة في الدخل، واستمرار مطالبة سكان المناطق الحضرية بتخفيض أسعار المواد الغذائية يوجدان معضلة أمام أصحاب القرار في اتخاذ السياسات الزراعية المناسبة (Hayami, 2005). علمًا بأن تكلفة الفرصة البديلة الناجمة عن الإعانات المالية، تتمثل في انخفاض سلع النفع العام من أجل النمو والخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية. ولذلك، يجب أن تكون زيادة الدخل في قطاع الزراعة والاقتصاد الريفي غير الزراعي جزءًا من الحل اللازم. ويوضح الشكل رقم (٤-٢) المساعدات للصادرات والواردات الزراعية.

شكل رقم (٤-٢) المساعدات للصادرات والواردات الزراعية

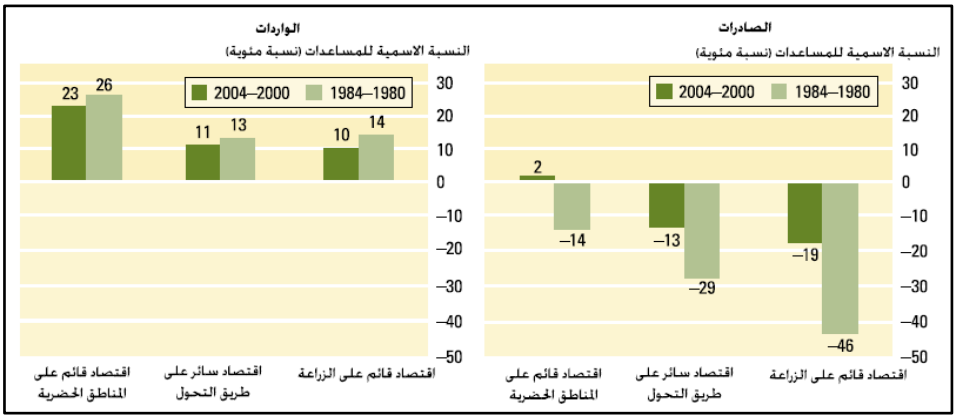

المصدر: World Bank, 2007

تقوم الرؤية الحديثة للزراعة من أجل التنمية بإعادة تحديد أدوار كلٍ من: المُنتجين، والقطاع الخاص، والدولة. فأصحاب الحيازات الصغيرة هم الذين يقومون بالإنتاج بصورة رئيسية، وهم عادةً أكثر المنتجين كفاءة، ولاسيما حين تساندهم منظماته، ولكن عندما لا تستطيع تلك المنظمات الاستفادة من وفورات الحجم في الإنتاج والتسويق، يمكن أن تكون الزراعة التجارية كثيفة العاملة الشكل الأفضل من بين أشكال الإنتاج. ويتصدر القطاع الخاص تنظيم سلاسل القيمة، التي تجلب السوق إلى مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع التجارية. أما الدولة فتقوم — من خلال قدرات وأشكال جديدة من أنظمة الإدارة — بتصحيح إخفاقات الأسواق، ووضع اللوائح التنظيمية للمنافسة، وتنخرط على نحو استراتيجي في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بهدف تشجيع القدرة على المنافسة في قطاع الصناعات الزراعية. وفي إطار هذه الرؤية تلعب الزراعة دورًا بارزًا في برنامج التنمية (World Bank, 2007).

٤-٢-٢-٢ الزراعة والاقتصاد الريفي الديناميكي

يعمل في سوق العمل الزراعي والاقتصاد الريفي غير الزراعي في دول آسيا وأمريكا اللاتينية ما بين ٤٥ و٦٠ بالمئة من القوى العاملة لهذه الدول. أما العمالة في الزراعة لحساب الذات فما زالت في أفريقيا جنوب الصحراء فقط هي النشاط المهيمن بالنسبة لقوة العمل الريفية، ولكن مع التزايد السريع في أعداد سكان المناطق الريفية وانخفاض أحجام المزارع، ينبغي معالجة مشكلة العمالة في تلك المناطق (المرجع السابق). يتيح سوق العمل في المناطق الريفية فرص عمل لسكان المناطق الريفية في الزراعة الجديدة والقطاع الريفي غير الزراعي، ولكن تكون الفرص أفضل بالنسبة لذوي المهارات. ويمكن أن تكون الهجرة قفزة إلى الأعلى على سلم الدخل بالنسبة للعاملين ذوي الكفاءات والمهارات، أو قد تكون مجرد ترحيل للفقر إلى المناطق الحضرية بالنسبة للآخرين (المرجع السابق). حيث يكمن التحدي الحقيقي في المساعدة في تحول سكان المناطق الريفية إلى فرص عمل أعلى أجورًا. ومن الضروري وجود لوائح منظمة للعمل تساعد في دمج نسبة كبيرة من العاملين في الريف في الأسواق الرسمية وإلغاء

التمييز بين الرجال والنساء. ويمكن تشجيع التعليم والتأهيل والمهارات وروح العمل الحُر من خلال إتاحة الحوافز للآباء والأمهات لتحسين مستويات تعليم أطفالهم، وتحسين نوعية المدارس، وإتاحة فرص التعليم الملائمة للسوق.

تنطلق زيادة فعالية الزراعة في مساندة النموالمستدام وتقليص حدة الفقر من ثلاثة عوامل رئيسية هي: المناخ السياسي الملائم، وكفاءة نظم الإدارة العامة، وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة. وتتطلب برنامجًا لكل نوع من أنواع الدول بالاستناد إلى مزيج من أربعة أهداف بشأن السياسات وهي تشكل ما يُسمى معين السياسات (World Bank, 2007)، كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٣)، هذه الأهداف هي:

- **الهدف ١:** تحسين القدرة على الوصول إلى الأسواق وإقامة سلاسل قيمة ذات كفاءة.
- **الهدف ٢:** تعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على المنافسة وتسهيل دخول الشركات والمؤسسات إلى الأسواق.
- **الهدف ٣:** تحسين سبل الرزق في زراعة الكفاف والحرف الريفية منخفضة المهارات.
- **الهدف٤:** زيادة العمالة في الزراعة والاقتصاد الريفي غير الزراعي، وتعزيز المهارات.

شكل رقم (٤-٣) الأهداف الأربعة لبرامج الزراعة من أجل التنمية

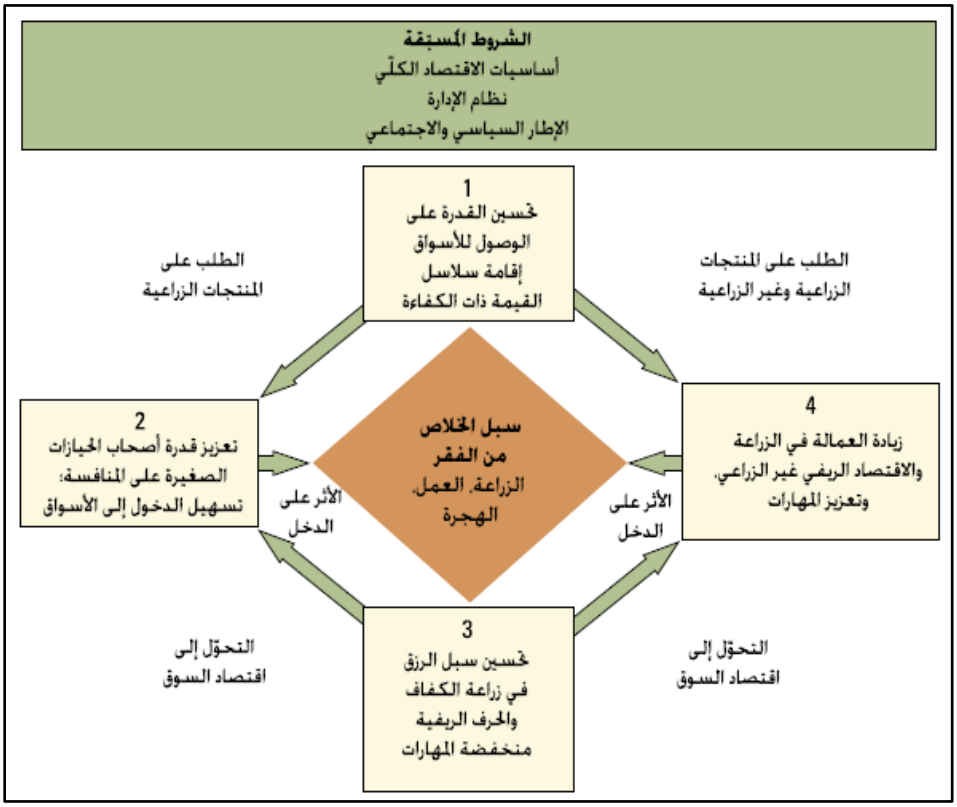

المصدر: World Bank, 2007

٤-٢-٢-٣ دور الزراعة في الحد من فجوة الدخل بين الريف والحضر والفقر الريفي

الدول على طريق التحول حتى الآن تشكل الجزء الأكبر من العالم الزراعي، حيث يتواجد سكان ريفين يقدرون بنحو ٢,٢ مليار نسمة والفقر الريفي الأكبر، هذا العالم يضم ٩٨ بالمئة من سكان الريف في جنوب آسيا، و٩٦ بالمئة في شرق آسيا والباسيفيكي، و٩٢ بالمئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأكثر من ٨١ بالمئة من الفقراء في هذه الدول يعيشون في المناطق الريفية. هذه الدول على طريق التحول هي الأسرع نموًا، مع معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يتجاوز ٦ بالمئة سنويًا منذ عام ١٩٩٠، ومع ذلك فإن هذا االنمو كان بقيادة قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات. بينما تباطأ النمو الزراعي إلى ٢,٩ بالمئة سنويًا خلال الفترة بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٥، في أعقاب النمو الناتج عن الثورة الخضراء في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين والبالغ ٣,٣ بالمئة، وقد مثلت الزراعة ٧ بالمئة فقط من إجمالي نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال نفس الفترة (World Bank, 2007).

تنحصر الزراعة في هذه الدول في أيدي أصحاب الحيازات الصغيرة، حيث تؤثر الضغوط السكانية على انخفاض مساحة المزارع بشكل مستمر. كما أن التزاحم على الحصول على المياه شديد جدًا، مع ازدياد طلب المناطق الحضرية على تلك المياه وتدهور نوعيتها. ومع ازدياد الدخل من خارج المزارع، فإن الضغوط لمعالجة التباينات في الدخل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية من خلال الإعانات المالية ستتزاحم على الإنفاق من المالية العامة. ومن جهة أخرى فإن معالجة تلك التباينات من خلال إجراءات حماية الواردات، سيزيد تكاليف المواد الغذائية بالنسبة للجمهور الكبير من المستهلكين الفقراء. إن النجاح في التصدي لمشكلة التباينات في الدول على طريق التحول يمكن أن يسفر عن تقليص كبير للفقر على الصعيد العالمي (المرجع السابق). وفيما يتخطى الزراعة يجري إتباع خطط أقليمية تهدف إلى تشجيع العمالة، من خلال الربط بين النشاط الزراعي والصناعات الزراعية في المناطق الريفية في الإقليم الواحد. من ناحية أخرى فللنمو الزراعي أهمية خاصة في تحسين الرفاهة في جيوب جغرافية للفقر ذات إمكانات زراعية جيدة. وبالنسبة للمناطق التي ليست لديها تلك الإمكانات، فإن الخروج من الزراعة والقيام بتقديم الخدمات البيئية يُتيحان آفاقًا أفضل.

٤-٢-٢-٤ دور الزراعة في العمالة وكشبكة أمان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تجسد تجربة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كيف تظل الزراعة رب عمل أساسي، لا تتناسب مع حصتها في الاقتصاد. فعلى الرغم من أن حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي بقيت عند ١٤ بالمئة بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٣، انخفضت حصتها في التوظيف من ٣٤ بالمئة إلى ٢٨ بالمئة، رغم أن قوة العاملة الزراعية واصلت النمو بنحو ١,٢ بالمئة سنويًا (المرجع السابق). إن تزايد عدد السكان الريفين يعني انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية المتاحة، وفي بعض الدول، فإن فرصة تحسين إنتاجية الأرض محدودة، لذا فإن معظم الارتفاع في نصيب الفرد من الدخل يجب أن يأتي نتيجة ترك العمال بالزراعة. فمثلًا إنتاجية

الأراضي في تونس ٤٠ بالمئة أقل من نظيرتها في أسبانيا، في حين أن معدل العمالة للأرض landlabor ratio هو أقل بنحو ٧٠ بالمئة. والزراعة كرب عمل هي ملاذ أخير لذوي رأس المال البشري وقدرة التنقل الأقل مثل: المسنين، والأقل تعليمًا، والنساء. على سبيل المثال في تونس عام ١٩٩٥ بلغ متوسط عمر المزارعين ٥٣ سنة، و ٨٨ بالمئة منهم لم يحصلوا على أكثر من التعليم الابتدائي. وفي مصر فإن الذكور يكونون هم الأكثر عرضةً للعمل في الزراعة عندما يصعب الحصول على فرص العمل في القطاعات الأخرى، وذلك لفئات الشباب الصغير (١٥ إلى ٢٤ عام) وبعد سن ٥٥ عامًا (World Bank, 2007).

من ناحية أخرى تعد العمالة الزراعية مصدرًا لدخل الأسر المتضررة من الأضطرابات، فعلى سبيل المثال خفضت حرب الخليج الأولى عائدات العراق من النفط بنسبة ٩٥ بالمئة وعائدتها غير النفطية بنسبة ٧٢ بالمئة، في حين انخفضت عائدتها الزراعية بنسبة ١٨ بالمئة فقط. كذلك ارتفعت النسبة المئوية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يعملون بالزراعة لبعض الوقت من ١٦,٨ بالمئة الى ٣٢,٦ بالمئة في بداية الانتفاضة الثانية (المرجع السابق). إن هذا الدور للزراعة كشبكة للأمان (الاجماعي والاقتصادي والسياسي) يدفع حكومات الدول إلى توفير مستويات عالية من الدعم، والذي يميل إلى أن يكون موجهًا للحماية والدعم، بدلًا من زيادة الإنتاجية وإيجاد مصادر جديدة للدخل. فمن بين دول المنطقة الأثنا عشر، توفر ١١ دولة حماية تجارية للزراعة، وتدعم ١١دولة الأسعار المحلية، وتوفر ٩ دول قروض مدعومة، وتدعم ٩ دول الطاقة (المرجع السابق). هذه السياسات تشوه خيارات المحاصيل ويستفاد منها كبار الملاك بشكل أكبر من غيرهم. ففي مصر على سبيل المثال، يصل ٩,٧ بالمئة فقط من دعم المياه إلى الربع الأكثر فقرًا من الأسر. فالزراعة تستخدم ٨٠ بالمئة من المياه الشحيحة في الشرق الاوسط في وقت يزداد القلق بشأن توافر المياه للمدن والصناعة. حيث يستخدم الكثير منها لري محاصيل الحبوب، والتي يكون العائد منها لكل متر مكعب عشر العائد من محاصيل ذات قيمة أعلى مثل الخضروات. من بين ٣,٤ مليون هيتكار من الأراضي المروية في مصر، يتم زراعة ١,٩ مليون هيكتار بالقمح والأرز (المرجع السابق). فدعم الطاقة، ودعم الأسعار، والحماية التجارية كلها إجراءات من شأنها أن تشجع الاستخدام غير الاقتصادي للمياه، في حين يوفر القرب من أسواق الإتحاد الأوروبي والخليج فرصًا للصادرات عالية القيمة من الفاكهة والخضروات. فالتحدي الذي يواجه الحكومات هو دعم الدور المزدوج الزراعة كمصدر لفرص العمل وكشبكة أمان وذلك من خلال مجموعة توجهات كما يلي (المرجع السابق):

- تطبيق جيل جديد من برامج دعم الدخل في المناطق الريفية.
- دعم سلاسل التوريد supply chains المعتمدة على الجودة لاختراق الأسواق ذات القيمة العالية، مدعومة بالتسويق الخاص والبنية الأساسية الريفية العامة.
- إزالة تشوهات السوق التي لا تشجع على زراعة المحاصيل ذات القيمة العالية وتحفز الاستخدام غير الفعال للمياه.
- إعطاء شباب الريف قدرة الوصول للمهارات اللازمة لكسب الرزق خارج الزراعة.

٤-٢-٣ حالة التوازن الحضري الريفي في المجموعات المختلفة من دول العالم

تختلف حالة التوازن بين الحضر والريف في دول العالم تابعًا لمجموعة من العوامل ترتبط بالأوضاع الجغرافية والاجتماعية والسياسية. إلا أن من أهم العوامل المؤثرة هو الوضع الاقتصادي للدولة، من حيث هيكل الانشطة الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها، هذه العوامل تحدد مجموعات متباينة من دول العالم.

٤-٢-٣-١ تصنيف اقتصاديات الدول

يمكن تصنيف دول العالم بناءًا على مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي ونسبة فقراء المناطق الريفية إلى إجمالي الفقراء، إلى ثلاثة مجموعات: الأولى هي الدول القائم اقتصادها على الزراعة، أما الثانية فهي الدول التي يكون اقتصادها سائر على طريق التحول، بينما الثالثة فهي الدول القائم اقتصادها على المناطق الحضرية (World Bank, 2007).

دول قائم اقتصادها على الزراعة: تكون الزراعة مصدر رئيسي للنمو، وتشكل في المتوسط ٣٢ بالمئة من نمو إجمالي الناتج المحلي، و ٧٠ بالمئة من الفقراء يعيشون في مناطق ريفية. ويقطن في هذه المجموعة ٤١٧ مليون شخص من سكان المناطق الريفية خاصةً في بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يعيش ٨٢ بالمئة من سكان المناطق الريفية بالمنطقة في بلدان اقتصادها قائم على الزراعة.

دول اقتصادها سائر على طريق التحول: لم تعد الزراعة من المصادر الرئيسية لنمو الاقتصاد، فهي تسهم في المتوسط بنسبة ٧ بالمئة فقط من نمو إجمالي الناتج المحلي، ولكن الفقر ما يزال بنسبة كبيرة جدًا في المناطق الريفية (٨٢ بالمئة من كافة الفقراء) ويعيش في المناطق الريفية من هذه المجموعة أكثر من ٢,٢ بليون شخص. ويعيش نحو ٩٨ بالمئة من سكان المناطق الريفية في منطقة جنوب آسيا، و٩٦ بالمئة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، و٩٢ بالمئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بلدان اقتصادها سائر على طريق التحول.

دول قائم اقتصادها على المناطق الحضرية: تكون مساهمة الزراعة على نحو مباشر في النمو الاقتصادي أقل مما في الدول السابقة (٥ بالمئة في المتوسط)، يتركز الفقر في المناطق الحضرية. ومع ذلك، لازال في المناطق الريفية ٤٥ بالمئة من الفقراء، وتشكل الصناعات الزراعية وصناعات المواد الغذائية حوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي. هذه المجموعة البالغ عدد الذين يسكنون فيها مناطق ريفية ٢٥٥ مليون شخص، تشمل معظم بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والعديد من بلدان منطقة أوروبا وآسيا الوسطى. علمًا بأن نسبة ٨٨ بالمئة من سكان الريف في كلتا المنطقتين يعيشون في بلدان اقتصادها قائم على المناطق الحضرية.

ويوضح الشكل رقم (٤-٤) تصنيف الدول بناءًا على مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي ونسبة فقراء المناطق الريفية إلى إجمالي الفقراء، والتي تظهر مجموعات الثلاث للدول. بينما يوضح الجدول رقم (٤-١) الخصائص المختلفة لهذه المجموعات من الدول.

شكل رقم (٤-٤) تصنيف الدول بناءًا على مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي ونسبة فقراء المناطق الريفية إلى إجمالي الفقراء

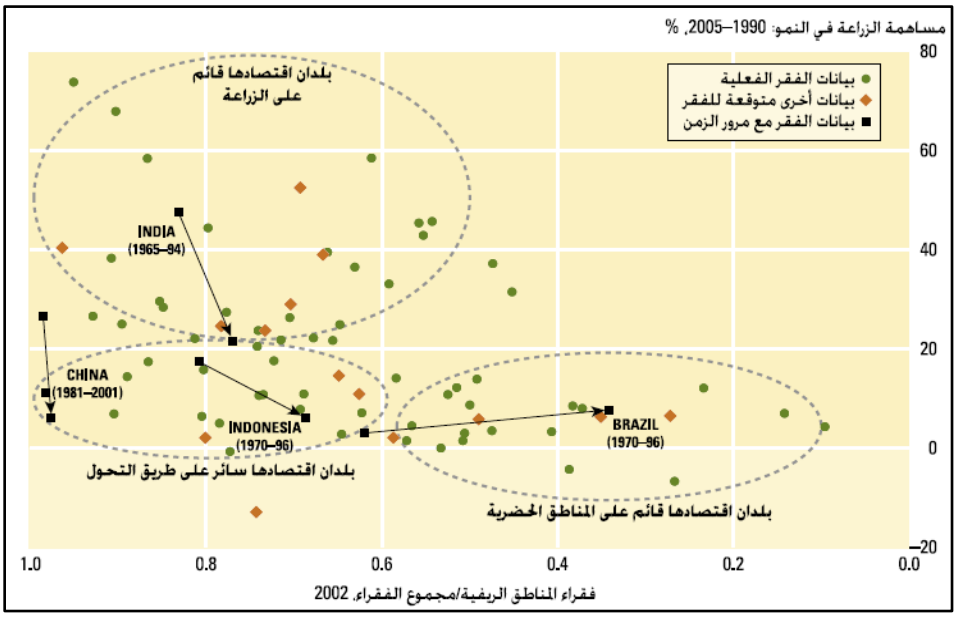

المصدر: World Bank, 2007

جدول رقم (٤-١) خصائص مجموعات الدول

	بلدان اقتصادها قائم على الزراعة	بلدان اقتصادها سائر على طريق التحوّل	بلدان اقتصادها قائم على المناطق الحضرية
عدد سكان المناطق الريفية (بالملايين), 2005	417	2220	255
نسبة سكان المناطق الريفية (%), 2005	68	63	26
إجمالي الناتج المحلي بنسبة الفرد (دولار عام 2000), 2005	379	1068	3489
حصة الزراعة من إجمالي الناتج المحلي (%), 2005	29	13	6
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الزراعي السنوي, 1993-2005 (%)	4	2.9	2.2
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير الزراعي السنوي, 1993-2005 (%)	3.5	7	2.7
عدد الفقراء في المناطق الريفية (بالملايين), 2002	170	583	32
معدل الفقر في المناطق الريفية, (%) 2002	51	28	13

المصدر: World Bank, 2007

في الدول السائر اقتصادها على طريق التحول، أصبحت القطاعات غير الزراعية أسرع القطاعات نموًا. ومع تزايد الاهتمام السياسي باتساع تباينات الدخل، هنالك ضغوط قوية لتحسين استخدام طاقات الزراعة من أجل التنمية (Vyas, 2007). إن انخفاض الفقر في الريف كان عاملًا رئيسيًا في الحد من الفقر الكلي (الحضري والريفي)، على مدى العقد الماضي، ومعظم ذلك كان بسبب مكاسب في الصين (الدولة الأكبر من حيث عدد السكان وعدد السكان الريفين).. لقد ضاقت الفجوات بين الريف والحضر في معظم المناطق باستثناء آسيا، حيث الفجوة الآخذة في الاتساع هي مصدر للتوترات السياسية ودافعًا لتحفيز التنمية الزراعية والريفية.

٤-٣ نماذج عالمية لتحقيق التوازن الحضري الريفي

سوف يتناول البحث في هذا الجزء مجموعة من النماذج العالمية لتعامل الدول مع قضايا التوازن الحضري الريفي بناءًا على مجموعة قضايا، واستخلاص مجموعة من الدورس المستفادة والمؤشرات. لقد ساهمت الاستثمارات العامة في المناطق الريفية إلي حد كبير في النمو الزراعي والحد من الفقر في الريف. كما أن دراسات الحالات المتعددة التي قام بها معهد أبحاث سياسات الأغذية International Food Policy Research Institute (IFPRI) والجهات القومية ذات الصلة، تحدد تأثيرات الإنفاق الحكومي على النمو والحد من الفقر في الدول ذات مراحل التنمية الاقتصادية المختلفة. ولذلك كانت الحاجة لأولويات إنفاق مختلفة، حيث أن استراتيجيات "شئ واحد يناسب الكل one-size-fits-all" لا يمكن تطبيقها في هذه الحالة. ففي المراحل الأولية للتنمية يجب أن تركز الاستراتيجيات على الحد من انتشار الفقر من خلال النمو الاقتصادي على نطاق واسع، وفي المراحل التالية يجب التركيز على القطاعات والأقاليم المتعثرة بالإضافة إلى الفقر على مستوى المجتمع والأسرة.

٤-٣-١ تجربة الصين (التوازن الحضري الريفي)

تشير تجربة الصين إلى أن الإنفاق الحكومي على التعليم له الأثر الأكبر على تقليل الفقر في الريف وعدم المساواة الإقليمية، وله تأثير كبير أيضًا على زيادة الإنتاج. كما أن زيادة العمالة الريفية غير الزراعية كان لها أثرًا كبيرًا في الحد من الفقر وعدم المساواة، وكان للإنفاق الحكومي على الأبحاث والتنمية الزراعية الأثر الأكبر على نمو الإنتاج الزراعي. وهناك دراسة أخرى وجدت أن معدل التحسن في إجمالي الناتج القومي الناتجة عن إصلاح الطرق منخفضة المستوى (معظمها في الريف)، يفوق معدل الاستفادة الناتجة عن إصلاح الطرق عالية المستوى ومعظمها في الحضر بأربع مرات. وبنفس الأهمية من حيث الحد من الفقر، يساعد إصلاح الطرق منخفضة المستوى أعداد أكبر من فقراء الريف والحضر للانتقال إلى فوق خط الفقر لكل "يوان" يتم استثماره في إصلاح الطرق الجيدة (Wang,Lin, 2007).

٤-٣-١-١ الإطار الاقتصادي

إن الإنجاز الاقتصادي الصيني في الربع الأخير من القرن (١٩٧٨-٢٠٠٦) هو أمر معروف جيدًا. فقد ارتفع اجمالي الناتج المحلي الصيني بنحو عشرة بالمئة سنويًا، أما نصيب الفرد من الدخل فقد زاد ستة أضعاف منذ عام ١٩٧٨. كما خرج حوالي ٥٠٠ مليون نسمة من براثن الفقر والمحددة بمستوى الإنفاق دولار واحد

شكل رقم (٤-٥) تطور مؤشر انتشار الفقر في الصين

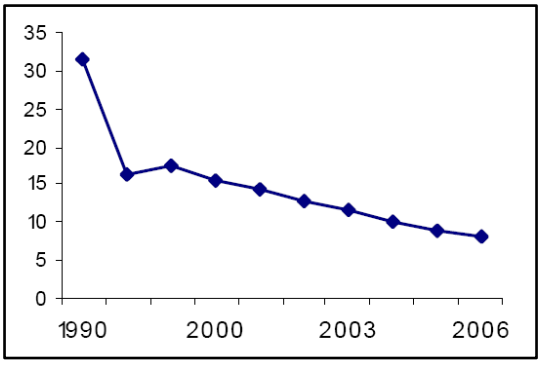

المصدر: Wang,Lin, 2007

في اليوم. وانخفض مؤشر انتشار الفقر poverty headcount index (النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في الأسر ذات الدخل لكل شخص تحت خط الفقر) من ٣٢ بالمئة الى ثمانية بالمئة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٦ (Wang,Lin, 2007)، وهو ما يوضحة الشكل رقم (٤-٥)

شكل رقم (٤-٦) تطور مؤشر جيني في الصين

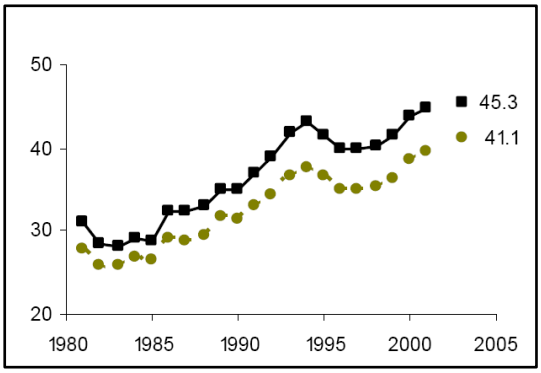

المصدر: Wang,Lin, 2007

مع ذلك، فإن الحكومة الصينية تدرك جيدًا، أن الصين تواجه الآن مجموعة من التحديات التنموية الجديدة بعد عقود من النمو الاقتصادي المتركز حول الناتج المحلي الإجمالي، فعدم المساواة في وتوزيع دخل البلاد في تزايد مطرد، وهو ما يؤكده مؤشر جيني Gini Index الذي زادت قيمته عن ٤٠، كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٦)، كما يسبب نمو الطلب على الموارد الطبيعية قلقًا متزايدًا حول مدى استدامة التنمية الاقتصادية للصين. ففي عام ٢٠٠٤، بلغت نسبة إجمالي الناتج المحلي للصين أربعة بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولكن حصتها من الاستهلاك العالمي للطاقة هو أكبر بثلاث مرات، كما تمثل ٢٨ بالمئة من استهلاك العالم من الصلب، و٥٠ بالمئة من استخدام الأسمنت (المرجع السابق).

٤-٣-١-٢ استراتيجية التنمية

أواخر عام ٢٠٠٣ ولمعالجة هذه التحديات، قررت الحكومة الصينية اعتماد استراتيجية جديدة للتنمية بأسم "المفهوم العلمي للتنمية The Scientific Concept of Development". إن هذه الخطة تدعو إلى استراتيجية شاملة ومتسقة ومستدامة تركز على الشعب، وذلك لتعزيز التنمية الشاملة المتجانسة للاقتصاد والمجتمع وأفراده. في إطار هذا المفهوم، فإن الصين سوف تركز على تحقيق "التوازنات الخمسة Five Balances" هذه التوازنات بين (المرجع السابق):

- التنمية الريفية والحضرية rural and urban development
- التنمية الداخلية والساحلية inland and coastal development
- التنمية الاجتماعية والاقتصادية social and economic development
- التنمية الطبيعية والبشرية nature and man development
- التنمية المحلية والدولية domestic and international development

حيث تسعى الصين إلى النمو بطريقة أكثر استدامةً وإنصافًا. فحتى عام ٢٠٠٣، لم تقم الصين برصد أو تقييم الأنشطة التي نفذت كجزء من الخطط الخمسية. وقد قامت إدارة التخطيط الاستراتيجي (SPD) التابعة للجنة الوطنية للتنمية والاصلاح (NDRC)، وهي الجهة المكلفة

بإعداد الخطط، بمراجعة منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠١-٢٠٠٥). وقد تناول تقرير هذه اللجنة تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة في تسع فئات، مثل الأهداف الكلية التنظيمية macro-regulatory targets وقضايا البيئة، وحددت خمس مشاكل رئيسية، تضم النمط غير السليم للنمو الاقتصادي. وقد أوجدت هذه النتائج مناقشات حول حاجة الصين الى اتباع نهج جديد للتنمية وساهمت في تطوير مفهوم جديد للتنمية محوره الشعب. وبالرغم من أعتبار هذه المراجعة غير رسمية وتجريبية في نطاقها، فإنها تمثل تغييرًا كبيرًا في عقلية صناع السياسة الصينية على المستويات العليا. فلأول مرة يقوم القادة الصينيين بدراسة ونشر كل الجوانب الناجحة وغير الناجحة من الخطة الخمسية، وأدراج نتائج وتوصيات المراجعة في الأعمال اللاحقة (Wang,Lin, 2007). في ضوء الاتجاهات التنموية الجديدة التي اعتمدتها الحكومة، تم إعداد الخطة الخمسية الحادية عشرة مع زيادة التركيز على "المفهوم العلمي للتنمية" و"التوازنات الخمسة" كمبادئ توجيهية، لضمان أن النمو الاقتصادي ينسجم مع محددات البيئة والموارد الطبيعية. أيضًا، لنشر فوائد النمو على نطاق أوسع من أجل إيجاد مجتمع متجانس. وقد أعدت الخطة بمشاركة ممثلي الحكومة من مختلف المستويات، وأعضاء مجلس الشعب الوطني (NPC)، وخبراء علميين واقتصاديين وكذلك المواطنين (المرجع السابق).

٤-٣-١-٣ الرصد والتقييم

إن الطابع الشامل للخطة الخمسية الحادية عشرة وإشراك المجتمع في تطوير الاستراتيجية دفع باللجنة الوطنية للتنمية والاصلاح (NDRC) إلى القيام بعملية رصد جادة ورسمية وتقييم الأنشطة المحددة في الخطة. وبناءًا على مراجعة منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة قررت اللجنة تطوير إطار للرصد والتقييم للخطة الخمسية الحادية عشرة، وإنشاء منهجية للرصد والتقييم وإضفاء الطابع المؤسسي على الترتيبات اللازمة لخططها المستقبلية. والإطار الجديد للرصد والتقييم يضم مكونين هما (المرجع السابق):

- **أولًا:** فقد تم تقديم مصفوفة مؤشرات للمرة الأولى ضمن تطوير الخطة الخمسية الحادية عشرة. وضمت هذه المصفوفة ٢٢ مؤشر تحتوي المعلومات الأساسية والأهداف، كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٢). وقد مثل تقديم هذا النوع من المصفوفات تحسنًا كبيرًا، ففي الخطط السابقة كانت المؤشرات موجودة ضمن نص الخطة دون معلومات أساسية. من بين الاثنين والعشرين مؤشرًا، تعرف ثمانية مؤشرات بأنها واجبة (مثل الحد من استهلاك الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، ومجموع الأراضي المزروعة المحافظ عليها، والحد من حجم انبعاثات الملوثات الرئيسية)، هذه المؤشرات تلتزم الحكومة صراحةً بتحقيقها. وقد اتفقت الحكومة على محاولة إيجاد بيئة مواتية للمساعدة على تحقيق المعايير المتوقعة للمؤشرات الأربعة عشر الأخرى، وذلك على الرغم من أن الوصول إلى الأهداف المحددة سوف تعتمد في المقام الأول على قوى السوق. يتم تجميع هذه المؤشرات الاثنان والعشرون إلى أربع فئات هي: النمو الاقتصادي، والهيكل الاقتصادى، والسكان والموارد والبيئة، والخدمات العامة وجودة الحياة. حيث تستهدف

ستة مؤشرات النمو والهيكل الاقتصادي و١٦ مؤشر تركز على البيئة والموارد والتنمية الاجتماعية. وقد التزم صناع السياسة بإجراء تقييم منتصف الطريق للخطة، وأن يعاد النظر من قبل اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الوطني.

جدول رقم (٤-٢) مصفوفة المؤشرات للخطة الخمسية الحادية عشرة للصين

Category	Indicator	2005 actual	2007 actual	2010 target	Type of Target 1/
Economic growth	GDP (RMB trillion)	18.4	25.0	26.1	A
	GDP per capita (RMB)	14,103	18,885	19,270	A
Economic Structure	Share of services in GDP (%)	39.9	40.1	43.3	A
	Share of services in total employment (%)	31.4	33.2	35.3	A
	Ratio of R&D expenditures to GDP (%)	1.2	1.4	2.0	A
	Urbanization Rate (%)	43.0	44.9	47.0	A
Population, resources, and environment	Total Population (100 mln)	13.1	13.2	13.6	O
	Reduction of energy use per unit of GDP (%)	0	4.6 2/	20.0 3/	O
	Reduction of water use per unit of industrial VA (%)	0	…	30.0 3/	O
	Efficiency coefficient of irrigation water	0.45	*0.46* 4/	0.50	A
	Compreh. utiliz. rate of industrial solid waste (%)	56.1	61.2	60.0	A
	Total cultivated land (mln ha.)	122.1	*121.7* 4/	120.0	O
	Reduction of total major pollutants emission (%)				
	COD	na	2.1 2/	10.0 3/	O
	SO2	na	3.2 2/	10.0 3/	O
	Forest Coverage (%)	18.2	…	20.0	O
Public Services and Quality of Life	Average number of years of schooling (yr)	8.5	…	9.0	A
	Population covered by basic urban pension (100 mln)	1.7	2.0	2.2	O
	Coverage new rural coop. health system (%)	75.7	85.7	80.0	O
	New urban employment in five years (mln)			45	A
	Rural labor force transferred in five years (mln)			45	A
	Registered urban unemployment rate (%)	4.2		5.0	A
	Per capita disp. income urban households (RMB)	10,493	13,790	13,390	A
	Per capita net income rural households (RMB)	3,255	4,140	4,150	A

Sources: China's authorities, NBS, and staff estimates.

1/ A = Anticipated; O = Obligatory

2/ accumulated reduction in 2006-07

3/ Targeted accumulated reduction in 2005-10

4/ 2007 data not yet available. This is the 2006 data.

المصدر: World Bank, 2008

- **ثانيًا:** بدأت اللجنة الوطنية للتنمية والاصلاح (NDRC) ببناء إطارعام للرصد والتقييم للخطة الخمسية الحادية عشر، وهو ما يتسق مع مصفوفة المؤشرات الاثنين والعشرين، ولكن أوسع نطاقًا مع مدخلات ومخرجات مختلفة لمصفوفات المؤشرات. وسوف يستخدم الإطار في تقييم منتصف الطريق للخطة في منتصف عام ٢٠٠٨.

يعرض الجدول رقم (٤-٣) مثالًا لمصفوفة مؤشرات المخرجات/النتائج output/outcome indicator matrix. وقد تم اختيار مجموعة من الغايات لكلٍ من "التوازنات خمسة"، وبالتالي تم تحديد مجموعة من المؤشرات لكل غاية من الغايات. حيث تم اقتراح ما يقارب ٧٠ مؤشر، ثم يتم اختيار المؤشرات النهائية على أساس مجموعة عوامل مثل الملاءمة الفنية، وتوافر المعلومات الإحصائية، والجهات المسؤولة. أما على مستوى الأهداف/المعايير

targets/benchmarks فإن الوزارات المعينة وبالتشاور مع الخبراء تأثر على عملية اختيارها عـام ٢٠١٠ (Wang,Lin, 2007). بينمـا يعـرض الجـدول رقـم (٤-٤) مثـالًا علـى مصـفوفة مؤشرات المدخلات input indicator matrix. لتحقيق التوازن الحضري الريفي، على سبيل المثـال، تـم تحديـد غايـاتين وتـم اختيـار ثـلاث مجموعـات مـن مؤشـرات المـدخلات لكـل غايـة (السياسـات واللـوائح الحكوميـة، والنفقـات الحكوميـة وتخصـيص المـوارد البشـرية). وهـذه المصفوفة الجديدة تساعد القادة على فهم أفضل للمنطق وراء النجاح والفشل للخطط الخمسية. كما يهدف إلى زيادة وعي الحكومة لأهمية العلاقة بين التخطيط والميزانية (المرجع السابق).

جدول رقم (٤-٣) مؤشرات المخرجات والنتائج للخطة الخمسية للصين

Five Balances	Goals	Output/Outcome Indicators	2005 Baseline	2010 Targets/ Benchmarks	Data Source	Regularity of Data Collection
Urban and Rural Balance	Promoting urbanization	Urbanization ratio	43%	47%	Pop. Census; 1% Pop. Sample Survey	Every 5 years
		No. of migrant workers converted into urban residents	12.6M	45M	Rural household survey and agric. census	RHS: Yearly AC: every 10 years
	Reducing urban/rural income gap	Urban/rural income ratio	3.22	tbd	Rural and urban household survey	Yearly
		Growth rate of rural per capita income	6.2	tbd	Rural household survey	Yearly

المصدر: Wang,Lin, 2007

جدول رقم (٤-٤) مؤشرات المدخلات للخطة الخمسية للصين

Five Balances	Goals	Input Indicators			2005 Baseline	2006-2010 Targets
		Government policies and regulations	Government expenditures	Allocation of human resources		
Urban and Rural Balance	Promoting urbanization	E.g. permitting enrollment of migrant workers' children in urban schools	E.g. central government's expenditure composition and distribution	Personnel quota	tbd	tbd
	Reducing urban/rural income gap	E.g. abolishing compulsory education fee in rural areas	E.g. central government's transfer payment to cover the compulsory education cost in rural areas	Personnel quota	Rural and tbd	tbd

المصدر: Wang,Lin, 2007

مما سبق يتضح أن الصين تستعد لمواجهة التحديات التنموية الناتجة عن الثلاثة العقود من النمـو الاقتصـادي المـذهل مـن خـلال الاتجـاه نحـو التخطـيط الاسـتراتيجي القـائم علـى النتـائج results-based strategic planning. مع الغاية العامة المتمثلة في السعي إلى نهج التنمية المتوازنـة والمستدامة، وذلك من خلال خمسة توازنـات أولهـا التـوازن الحضـري الريفي، وقد أدخلـت الصـين مؤشـرات النتـائج الواجبـة مـع الأهـداف فـي خطتهـا الخمسـية الحاديـة عشـرة، واعتمدت تدابير مؤسسية منتظمة وشفافة لتنفيذ الخطة. وقد أسفرت هذه الجهود عن مستوى غير مسبوق من الشفافية في تنفيذ الخطة الخمسية للصين، يؤدي إلى تحول مؤسسي وسياسي للبلاد. الصـين تعمـل أيضًـا علـى إنشـاء أول إطـار شـامل للرصـد والتقيـيم فـي الخطـة الخمسـية

يستخدم لإجراء تقييم منتصف المدة للخطة الحادية عشر. فإطار الرصد والتقييم المكتمل بمؤشرات المدخلات والنتائج، يسمح بكلٍ من رصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة وتحليل الأسباب المحتملة للنجاح أو الفشل. فالتجربة الدولية تشير إلى أن الرصد والتقييم على أساس النتائج هو أداة قوية لضمان فعالية سياسات التنمية وتقديم نتائج ملموسة من قبل الحكومة. ومع ذلك، فإن تطوير وتنفيذ الإطار هي عملية صعبة وطويلة. فجهود الصين بخصوص الرصد والتقييم توضح كيف أنه يمكن لبلد كبير مع القليل من الخبرة في الرصد والتقييم يمكن أن يقييم نظام تخطيط استراتيجي مبني على النتائج يعتمد على قدر أكبر من الشفافية والمساءلة.

لقد لجأت الصين إلى توجيه الاستثمارات إلى الريف والدعم الكامل لقطاع الزراعة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع دخول الفلاحين في مواجهة نظرائهم من أهل المدن، ولا يوجد في العالم دولا كثيرة تعطى الزراعة أهميتها مثل الصين (براون، ٢٠٠٠). ولذلك لابد من الاستفادة من تجربتها، فبرغم تفاقم النمو السكاني بها إلا أنها استطاعت أن تنتهج سياسات مهدت السبيل إلى إيجاد نوع من التوازن بين الحضر والريف. وفى الوقت الذي كانت فيه الصين تسعى إلى الاكتفاء الذاتي من حبوب الغلال كان بعض مدنها يحاول تحقيق اكتفاء ذاتي في إنتاج الخضراوات الطازجة وغيرها. فمثلًا قامت مدينة شنغهاي بمد حدودها إلى ما يحيط بها من أرضٍ، بما أتاح لإدارة المدينة فرصة إعادة استغلال الموارد المقيدة في النفايات. حيث وصلت المدينة إلى حد الاكتفاء الذاتي في الخضراوات الطازجة، وصارت تنتج معظم ما تحتاجه من حبوب ولحوم ودواجن وخضراوات (عفيفي، ١٩٨٢). وهنا يأتي أهمية دور الإدارة العمرانية والتي لا يكون كل همها توفير مسطحات للإسكان، ولكن يتجلى دورها في توفير وتأمين مساحات تصلح للتنمية الزراعية، لتغطية متطلبات واحتياجات السكان حاليًا ومستقبلًا، وذلك من خلال إعادة تنظيم استعمالات الأراضي في المدينة وأقليمها. وفى مدينة هونج كونج تقوم زراعة الخضراوات بأسلوب متقدم يوفر نحو ٤٥ بالمئة من حاجات سكان المدينة، وتستورد المدينة علفًا تربى عليه ٦٠ بالمئة من حاجتها من الدواجن، ويستخدم حوالي ٣١ بالمئة من الأرض الزراعية في حدودها الإدارية في إنتاج الخضراوات، بل أن هناك اتجاه أخر كتربية الأسماك تشغل ١٨ بالمئة من الأرض الزراعية (المرجع السابق). أن تلك الوسائل وغيرها هي شكل من أشكال التوازن والتكامل بين المدينة والقرية أو بين الحضر والريف.

٤-٣-٢ تجربة أيرلندا (التنمية الإقليمية المتوازنة)

سعت السلطات الإقليمية في جمهورية أيرلندا إلى تحقيق تنمية إقليمية متوازنة على مستوى الأقاليم المختلفة ومنها إقليم الحدود[١]. لذلك في عام ٢٠٠٤ قامت السلطة الإقليمية لإقليم الحدود The Border Regional Authority، بوضع مجموعة من الخطوط الإرشادية للتخطيط الإقليمي Regional Planning Guidelines (RPGs). واعتمدت في ذلك على مرجعية حددت

[١] يقع في شمال جمهورية أيرلندا ويشغل مساحة تقدر بنحو ١٢ ألف كم٢ تمثل حوالي ١٧ بالمئة من مساحة الدولة، ويبلغ عدد سكانه نحو ٥٠٠ ألف نسمة يمثلون ١١ بالمئة من سكان الدولة.

فيها أنه *"من المفهوم أن المناطق الريفية ذات نمط الاستيطان متناثر السكان، يؤدي حتمًا إلى تراجع المواقع ذات الهياكل الحضرية الضعيفة. لذلك تتوقف استدامة المناطق الريفية على المراكز الحضرية القوية. إن انتشار نمط التنمية المتناثرة dispersed development الراسخ بقوة يمكن أن يكون له أثر سلبي على قدرة المستوطنات القائمة على الحياة ويزيد من إضعاف الهيكل الحضري"* (BRA, 2004). لذلك تحتاج قضية التوازن الحضري الريفي إلى المعالجة بعناية في خطط التنمية. فمن المهم الحفاظ على مناطق ريفية نابضة بالنشاط، وفي الوقت نفسه إدراك الحاجة إلى بنية حضرية قوية، توفر الكتلة الحرجة الكافية لجذب الاستثمار الداخلي، والعمل كمحركات للنمو الاقتصادي.

٤-٣-٢-١ الإطار التخطيطي

حددت الخطوط الإرشادية للتخطيط الإقليمي سيناريو مفضل لتنمية الإقليم هو *"هياكل حضرية قوية ومناطق ريفية مستدامة؛ ضمان أن يستفيد الإقليم بأكمله من التوزيع المكاني، ويصبح أكثر استدامة على المدى الطويل"* (المرجع السابق). لقد وضعت هذه الخطوط الإرشادية استراتيجية استيطان settlement strategy مبسطة للإقليم، تعتمد على تسع فئات من التجمعات العمرانية، كل فئة ذات أدوار محددة تقوم بها في إطار الإقليم كما يلي:

- **منفذ Gateway:** مدينة ذات موقع استراتيجي، منطقة حضرية ذات أبعاد قومية، تمثل وحدها أو ضمن مجموعة تجمعات عنصر رئيسي في جعل أيرلندا أكثر توازنًا من الناحية المكانية وتقود التنمية في الإقليم.
- **محور Hub:** مركز حضري استراتيجي يدعم ويعتمد على المنفذ، حيث يصل إلى المناطق الريفية الأرحب في الإقليم، التي تستهدفها الخطوط الإرشادية لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو.
- **بلدات استراتيجية على المستوى الإقليمي Regionally Strategic Towns:** بلدات هامة تقوم بأدوار واضحة على المستوى الإقليمي، وتتخذ مراكز استراتيجية في مواقعها. وقد لا تتصل وظائفها بأحجمها.
- **بلدات متوسطة لتقوية الحضر Medium sized towns for urban strengthening:** وهي البلدات التي يبلغ عدد سكانها بين ١٥٠٠ و ٥٠٠٠ نسمة (وفقًا للاستراتيجية المكانية القومية NSS)، وهي من ضمن متطلبات تقوية الحضر، ومن شأنها أن تؤدي دورًا مهمًا في دفع التنمية لأحد المكونات المكانية، سواء بشكل فردي أو في مجموعات.
- **بلدات صغيرة لتقوية الحضر Small sized towns for urban strengthening:** بلدات رئيسية في السياق المحلي، والتي حددتها الاستراتيجية المكانية القومية NSS كأحد متطلبات تقوية الحضر، ومن شأنها أن تؤدي دورًا محليًا مهمًا. كما أنها تكون أقرب للتواجد في المناطق الهامشية.
- **بلدات ذات وظائف خاصة Towns with special functions:** وهي البلدات التي تعتبر مركز خدمي على مستوى المقاطعة أو دون المقاطعة، أو يكون لها دور خدمي مميز، أو

دور إقليمي كبير من الناحية الثقافية، أو في السياحة الشاطئية، أو بالنسبة للطرق المائية الداخلية. وتعتمد تنمية هذه البلدات على قاعدتها الاقتصادية وعلاقتها بالمناطق المحيطة.

- **بلدات للتدعيم Towns for consolidating:** وهي البلدات التي شهدت في الآونة الأخيرة مستويات مرتفعة من النمو السكاني، أو التي تقع في حزام الضواحي، حيث يرجع النمو المتزايد إلى السياق الذي تتواجد فيه، ويعتبر تحقيق الاكتفاء الذاتي أمر ضروري بالنسبة لهذه البلدات.
- **بلدات وقرى لدعم الحضر Towns and Villages for urban support:** وهي مستوطنات صغيرة في نطاق أو حول المنافذ والمحاور الإقليمية، التي من شأنها أن تساهم في الكتلة الحرجة للمنطقة الحضرية، وتقلل من ضرورة التنمية الريفية المتناثرة.
- **البلدات والقرى الأصغر Smaller towns and villages:** وهذ البلدات والقرى تلعب دورا بالغ الأهمية كمراكز خدمية ومراكز لتجارة التجزئة ومراكز سكنية، وتحتاج إلى التنمية في سياق التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الريفي التقليدي القائم على الزراعة، وتعتبر من العوامل الرئيسية في مناطق توطين الهيكل الحضري.

لقد أوضحت الخطوط الإرشادية للتخطيط الإقليمي ضرورة قيام سلطات التخطيط بثلاثة مهام رئيسية في إطار الإعداد لاستراتيجية الاستطيان. المهمة الأولى هي تقييم أعداد السكان في المنطقة وتاثير ذلك على تخطيط استخدامات الأراضي لجميع المستوطنات. أما المهمة الثانية فهي استعراض المتاح من الأراضي المقسمة والمزودة بالخدمات. بينما المهمة الثالثة فهي استعراض استراتيجيات الإسكان في الإقليم. أما فيما يتعلق بالقرى والمناطق الريفية، فقد شملت الخطوط الإرشادية على الأهداف التالية (BRA, 2004):

- الحفاظ على المجتمعات الريفية القائمة وتجديدها استجابةً لمختلف التغيرات.
- تعزيز الهيكل القائم للقرى والمستوطنات الأصغر لدعم استمرارية البنية الأساسية والخدمات المحلية، مثل المدارس ومكاتب البريد وخدمات المياه والنقل العام.
- ضمان حماية البيئة والتراث الطبيعي والثقافي وجودة الأراضي الطبيعية.
- التأكد من أن سياسات الإسكان الريفي تأخذ في الاعتبار وتقدر الظروف المحلية.

٤-٣-٢-٢ الاستراتيجيات والسياسات

تأتي بعد ذلك استراتيجية الاستيطان للمقاطعة County Settlement Strategy كتعبير مكاني لتوزيع السكان، وحجم المستوطنات ودورها وتدرجها. حيث تتيح إطارًا تخطيطًا لمواقع التنمية والسكان بالمقاطعات المختلفة، طوال فترة خطة تنمية المقاطعة والتي حددت بست سنوات. كذلك فإنها تحدد أنماط التنمية المحتملة للمناطق المختلفة، كما تستند على تنبؤات وتوقعات الاستراتيجية المكانية القومية بشأن أدوار المقاطعات والمدن. إن الوثائق السياسية المحلية والإقليمية والقومية تؤثر في الاستراتيجية المقترحة للاستيطان في المقاطعات المختلفة. فمبادئ التخطيط السليم والتنمية المستدامة، إلى جانب توجه "قيادة الخطة plan-led"، يمثلون

حجر الزاوية لقانون التخطيط والتنمية في أيرلندا. فاستراتيجية الاستيطان توفر تدرج هرمي للمستوطنات، التي تساهم في تحقيق نمو متوازن ومستدام للمقاطعة، وتوفير مجموعة من الخيارات السكنية للمواطنين. وتستند الاستراتيجية على المتطلبات التالية (المرجع السابق):

- تعزيز وتنمية عاصمة المقاطعة كبلدة محورية Hub town، بحيث تكون المركز الرئيسي للسكن وتجارة التجزئة والخدمات والوظائف في المقاطعة
- تنمية بلدات الدرجة الثانية والثالثة كمراكز للسكن وتجارة التجزئة والخدمات والوظائف
- التوسع المراقب لمستوطنات الطبقة الرابعة والخامسة كمراكز للسكن وتجارة التجزئة المحلية
- الإدارة الحذرة للنمو المناطق الريفية الخاضعة لتأثير حضري شديد
- التنمية المستدامة للمناطق الريفية الباقية

على هذا تم تحديد مجموعة من السياسات العامة التي تتعلق بالتنمية في جميع المستوطنات بما في ذلك القرى، وهي كما يلي (BRA, 2004):

- تعيين حدود التنمية في جميع أنحاء المناطق الحضرية من أجل تقييد امتداد الحضر والقرى، مع امكانية دمج مناطق الاستيطان المميزة.
- تعزيز تنمية جميع المستوطنات، مع مجموعة مناسبة من المرافق والخدمات، بما في ذلك البنية الأساسية الاجتماعية، ووحدات تجارة التجزئة والمكاتب التجارية والمؤسسات المحلية، وفقًا لتدرج المستوطنة.
- تيسير وتوفير البنية الأساسية والخدمات اللازمة لاستيعاب النمو السكاني للمستوطنة
- حظر التنمية في المنطقة الملاصقة لأي نطاق محدد للتنمية، التي من شأنها أن تفسد التمييز بين المناطق الريفية المفتوحة وحدود المنطقة البنية للمستوطنة.
- حماية العناصر الهامة للأراضي الطبيعية سواء داخل أو على حدود المستوطنات، عن طريق حظر التنمية في المناطق المحددة من قبل سياسة الأراضي الطبيعية المحلية Local Landscape Policy Areas (LLPAs)، ما لم يثبت بما يرضي سلطات التخطيط أن التنمية المقترحة لن تؤثر تأثيرًا ضارًا على طبيعة المناطق المذكورة، أو على الخصائص والظروف العامة للمستوطنات.
- الحفاظ على المناطق الريفية نابضة بالنشاط من خلال تشجيع التنمية المستدامة في هذه المستوطنات وفقًا لأحكام الخطوط الإرشادية للإسكان الريفي المستدام.
- إقامة شبكة طرق قوية بين المستوطنات وتعزيز استراتيجيات النقل العام التي من شأنها تيسير الخدمات من المستوطنات في الطبقة الأدنى.
- تشجيع أشكال التنمية المستدامة المدمجة، بما في ذلك تنمية الأرضي الخلفية backland غير المستغلة في البلدات والقرى بشكل أكثر شمولًا، وتشجيع الاستخدام الفعال للبنية الأساسية والخدمات العامة المتاحة.

- تشجيع البلدات والقرى على تطوير الأنشطة عالية التخصص أو الأدوار التي يمكن أن تساعد على تميزها، وبالتالي تعزيز تنميتها.
- يجب أن تكون مشروعات التنمية الجديدة في المستوطنات مناسبة من حيث الاستخدام وتحديد المواقع والحجم والهيكل العام والتصميم والمواد والشخصية.
- تشجيع ترميم وإحياء مراكز البلدات والقرى.
- تشجيع التنمية السكنية في مواقع الردم، والمواقع مهجورة، والأراضي الفضاء والأراضي الخلفية.

لقد شهدت المناطق الريفية المتاخمة للمراكز الحضرية الكبرى ضغوطًا تنموية شديدة لبناء المساكن الخاصة نظرًا لقربها من هذه المراكز الحضرية. حيث أنشئ كم هائل من المباني السكنية في هذه المناطق. إن الطلب المتزايد على أراضي البناء، وزيادة الضغط على المناطق الريفية والخدمات، فضلًا عن التكلفة غير المتناسبة للأراضي في هذه المناطق، قد أدت في مجملها إلى إعاقة التنمية من قبل أفراد المجتمعات الريفية القائمة، إلى الحد الذي هدد بقاء هذه المجتمعات (BRA, 2004). إن الأهداف الرئيسية في هذه المناطق تحددت في تلبية المتطلبات الفورية للمجتمع المحلي الريفي الذي لديه متطلبات إسكان حقيقية، وتوجيه التنمية السكنية الناتجة عن الحضر إلى البلدات والقرى المجاورة. وقد حددت السلطات مجموعة من الشروط للأفراد الذين يرغبون في بناء أوتملك المساكن الخاصة في هذه المناطق للحد من هذه المشكلة، لعل من أهمها ما يلي (المرجع السابق):

- أن يكون مقدم الطلب صاحب حيازة لأرض لا تقل عن ٤ هكتار في المنطقة المحلية (داخل دائرة نصف لا يزيد قطرها عن ٢ كم)، أو أحد أفراد أسرته المباشرة (الأبناء وفي حالة عدم وجود أبناء يحق لأبناء الأخ وأبناء الأخت التقدم). على أن ويكون قد تملكها لمدة لا تقل عن ٥ سنوات.
- بغرض التيسير على عامل في مؤسسة قائمة في الريف في مجال الزراعة أوالتجارة أوالصناعة أو غيرها من المؤسسات في المنطقة المحلية، حيث يستمد الشخص أو أحد أفراد الأسرة المباشرة دخله الرئيسي من هذا النشاط. وقد تشمل هذه الظروف أيضا أشخاص آخرين ارتبطت أعمالهم ارتباطًا وثيقًا بالمنطقة الريفية المحلية (مثل المدرسين في المدارس الريفية).
- بغرض التيسير على مزارع يتقاعد، حيث يكون أخر عمل له كمزارع في المنطقة المحلية، أو بواسطة أرملة أو أرمل لشخص كان أخرعمله كمزارع.
- للتسهيل على المتقدم فيما يخص ظروف الموقع أو ظروف شخصية أو منزلية، حيث تكون المعاناة كبيرة إذا ما رُفض الطلب. ويكون على مقدم الطلب تبرير سبب عدم الأخذ بحلول بديلة، مثل توسعة المنزل الحالي أو شقة قديمة أو منزل متنقل.
- لاستبدال مسكن قائم، حيث يكون المسكن الذي يتم استبداله يستخدم أو كان أخر استخدام له كمسكن؛ لم يتغير من استخدام أخر إلى مسكن بدون تصريح تخطيطي؛

ولم يكن شاغرًا لمدة تزيد عن ١٠ سنوات قبل تاريخ تقديم الطلب؛ ويجب أن يحمل جميع الخصائص الأساسية لمسكن صالح للسكن وسليم بشكل مقبول.

- للمهاجر الذي يعود للمنطقة المحلية، حيث يكون قد عاش في المنطقة سابقًا لمدة لا تقل عن ٥ سنوات متصلة.

٤-٣-٢-٣ إجراءات وآليات التنمية

نموذج التنمية المتوازنة هو الخيار الذي تم اختياره لتطوير مستقبل التنمية في المنطقة الحدودية. وقد تم وضح استراتيجية للتنمية المكانية، كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٧) حيث تشمل هذه الاستراتيجية ما يلي (BRA, 2010):

- تطوير كتلة حرجة في المراكز الحضرية الرئيسية السبعة والتي ستكون نقطة محورية للنمو.
- الربط بين المراكز الحضرية الرئيسية من خلال تطوير ممرات شعاعي الاستراتيجية والروابط الاستراتيجية.
- تشجيع وتسهيل الناشئة شمال / جنوب على ممرات الغربي (المحيط الأطلسي القوس) والشرقية (شرق الممر) والتي سيتم ربطها من خلال ممرات وشعاعي الاستراتيجية والروابط الاستراتيجية.
- •تطوير الطريق العابرة للشمال في المنطقة وإلى أيرلندا الشمالية.
- •الاتصال من خلال تحسين وتعزيز منطقة الحدود الوسطى.

شكل رقم (٤-٧) استراتيجية التنمية المكانية لإقليم الحدود (ايرلندا)

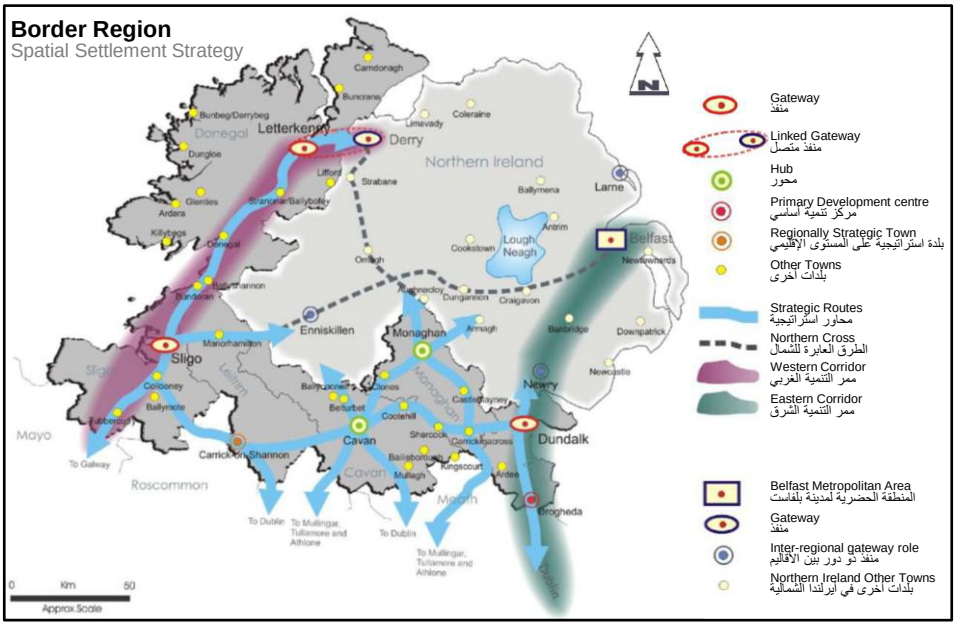

المصدر: BRA, 2010

إن التأكد من أن الإقليم يعد مكانًا جذابًا للعيش والعمل، وتوفير نوعية عالية من الحياة، هو واحد من الأهداف الأساسية للمبادئ التوجيهية للتخطيط الإقليمي على المستوى القومي والإقليمي. حيث ينجذب الناس إلى المجتمعات المحلية والبلدات التي يوجد فيها حياة نابضة بالحياة الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى فرص عمل واسعة ومجموعة واسعة من الخدمات بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية ومرافق رعاية الأطفال، وأنظمة النقل وسهولة الوصول إلى مرافق الترفيه والراحة.

حييث بات توفير البنية الأساسية الاجتماعية عنصرًا أساسيًا لتحقيق هذا الهدف. وتشمل البنية التحتية الاجتماعيةعلى سبيل المثال: الخدمات والتسهيلات مثل الرعاية الصحية والتعليم والسياحة والترفيه، والفنون والثقافة، ورعاية الأطفال والمرافق المجتمعية (BRA, 2010). إن المسؤولية عن توفير البنية الأساسية الاجتماعية تقع على عاتق مختلف الدوائر الحكومية والهيئات العامة والمحلية، حيث تحدد استراتيجية التنمية المكانية على المستوى القومي التسلسل الهرمي للبنية الأساسية الاجتماعية، التي تحدد بوضوح دور كل مستوى تخطيطي في توفير الخدمات، كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٨).

شكل رقم (٤-٨) توفير الخدمات على المستويات التخطيطية المختلفة

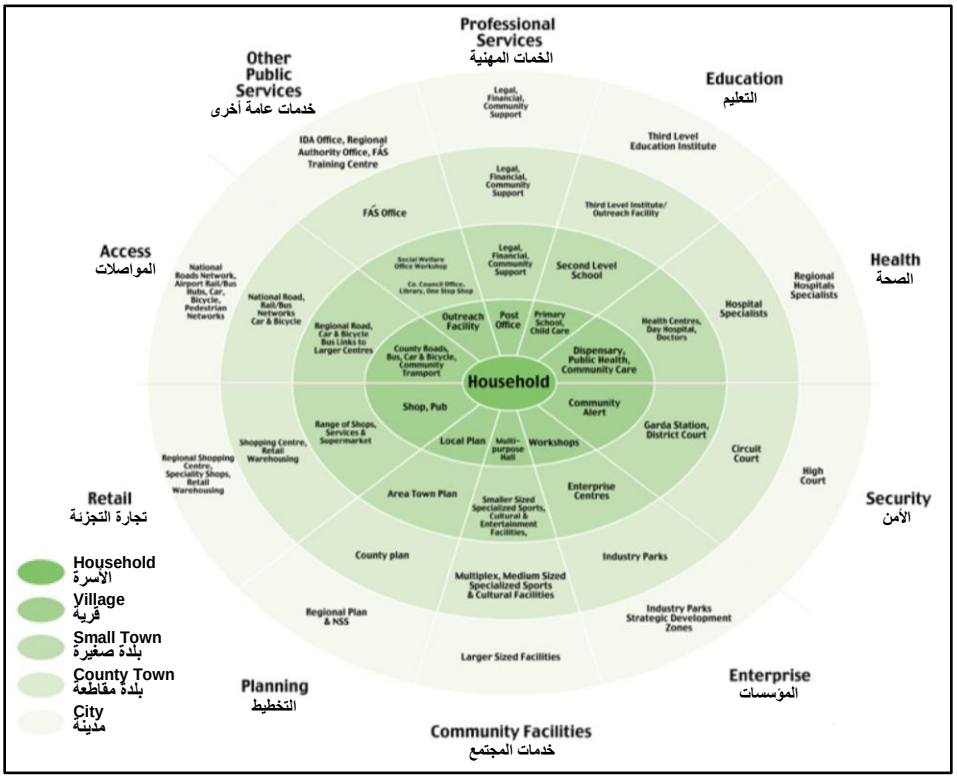

المصدر: BRA, 2010

٤-٣-٢-٤ المتابعة

الرصد هو عنصر هام من برنـامج التنفيذ. ويجري رصد المبادئ التوجيهيـة من خلال تحديد الأهداف والمؤشرات، والتي من شأنها أن تحدد في نهاية المطاف توفر إطارًا للمتابعة. ويوضح الجدول رقم (٤-٥) قائمة إرشادية من أهداف ومؤشرات التنفيذ.

جدول رقم (٤-٥) أهداف ومؤشرات التنفيذ

Chapter 3	Objective	Target	Indicators
Settlement Strategy	To provide balanced and sustainable regional development	Ensure that key settlements reach the minimum population targets set for them within these Guidelines	Actual population growth in the key urban settlements; Migration patterns and population change; Residential units granted and commenced within settlements
		Ensure adequate zoned and serviced residential lands within settlements to accommodate minimum population growth targets	Figures from DEHLG Housing Land Availability returns and Local Authorities; Amount of zoned residential lands within County/Town and Local Area Plans; Housing demand in County Development Plan Settlement and Housing Strategies
		Ensure greater consistency between County and Town Development Plans and Local Area Plans	Consistency with RPGs Core Settlement Strategy and main aims
		Gateways to grow at 1.5 times and Hubs at 1.33 times the regional growth rate between 2016- 2022. In the interim, settlements should aspire to reach these targets	Population growth in key settlements Performance of Gateways using GDI Score
		Reduce commuting distances and times to key settlements	Travel to work and settlement catchment statistics from CSO and NIRSA
		Reduce population growth in environs and catchment areas of key settlements	Population growth in towns, environs and catchments and along main transport corridors
		Provide greater number of family homes within urban settlements	Number of new residential units with 4+ bedrooms within settlements
		To create and sustain an attractive rural environment	Number of new one-off dwellings granted/commenced within the countryside New businesses services etc. in rural area
		Reduce numbers of vacant residential units	Numbers of previously vacant residential units now occupied

المصدر: BRA, 2010

٤-٣-٣ تجربة الهند (اللامركزية من أجل التنمية الريفية والحضرية)

اعتمادًا على البيانات الحكومية في الفترة من ١٩٧٠ إلي ١٩٩٣، يتضح في حالة الهند أن الإنفاق الحكومي الإضافي في مجال الطرق له أثر كبير في الحد من الفقر، بالإضافة إلي الأثرالأكبرعلى زيادة الإنتاجية. فلكل مليون روبية يتم إنفاقه على الطرق الريفية أمكن النهوض بنحو ١٢٤ فقير فوق خط الفقر. وهذه هي أعلى نسبة للحد من الفقر بين كل أنواع الاستثمار. بالإضافة إلي أن الإنفاق الحكومي الإضافي على الأبحاث والتنمية الزراعية والتوسع له الأثر الأكبر على نمو الإنتاج. فإن استثمار روبية واحدة في الأبحاث والتنمية الزراعية ينتج أكثرمن ١٣ روبية في عوائد الإنتاج الزراعي (UNDP, 2000).

٤-٣-٣-١ الإطار التشريعي لحل مشكلة العمران

قدمت الحكومة الهندية تعديلات على الدستور في عام ١٩٩٢ الذي وضع الأساس التشريعي للتصدي لبعض التحديات الأكثر صعوبة في مناطق العمران الريفي لحل المشكلة البيئية. العوامل التشريعية غالبا ما تحد من سلطة الحكومات المحلية المختلفة لأخذ زمام المبادرة في حل المشاكل المحلية، وإلى التعاون من أجل معالجة المشاكل المتبادلة. قدمت الحكومة الهندية العديد من التغييرات، التي تسمح للحكومات المحلية لتجاوز بعض القيود من حيث اتخاذ القرارات من قبل متخصصين باستخدام معايير فنية في الغالب، عدم إمكانية الحصول على تمويل المهلة القانونية لرفع التمويل الخاص بهم، واعتبارات سياسية لترسيم الحدود البلدية (المرجع السابق):

- أصبحت البلديات مسؤولة عن التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى مهام البلدية التقليدية. بدلًا من وكالة تقود تخطيط استعمالات الأراضي،يمكن للبلدية والهيئات المنتخبة أن تشارك مباشرة في المسائل المتصلة بتخطيط المناطق الريفية والحضرية بنزع فتيلا من عملية صنع القرار من المتخصصين إلى الشعب وممثليه المنتخبين.
- يتطلب الدستور الجديد أن تعلن الوحدات المحلية عن دراسة مزيد من عوامل أخرى، بما في ذلك مجال السكان والنسبة المئوية للعمالة في الزراعة
- النهج الجديد ينص على أن كل دولة ينبغي أن تشكل مجلس الحكم من أجل المناطق الانتقالية - المناطق التي تمر بمرحلة انتقالية من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية - أو شبه الحضرية بغية إدارة التفاعل بين الريف والحضر والمشاكل المتعلقة باستخدام الأراضي على هامش
- الحكومات المحلية يمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي المالي من خلال الحصول النسبي على ضرائب الدولة، ومنح للمساعدة للبلديات من "الصندوق الموحد" للدولة، والضرائب التي أثيرت محليا، والرسوم، والإيرادات غير الضريبية من أجل أداء وظائف قانونية وتنظيمية، من مشاريع تجارية، وقروض. وتهدف هذه الآليات لضمان أن الحكومات المحلية لديها القاعدة المالية اللازمة لمعالجة أولوياتها..

فـي إطـار قـانوني جديـد يسـمح لقـدر أكبـر مـن التـوازن بـين الأولويـات المكانية،الوطنيـة، الإقليمية، والمحلية، ويسمح للمزيد من المعلومات في التدفق من المستوى المحلـي إلـى المستوى الإقليمي، ويسمح لأولويات الوطنية للعمران الريفي في الواقع المحلي. في ظل هذا النظـام، تقوم البلديات ومؤسسـات الحكم الـذاتي القرويـة بإعداد خطـط التنميـة، والتـي تتم مراجعتهـا مـن قبـل لجـان التخطـيط المحليـة، والـذي يتـألف مـن النـواب المنتخبـين محليـا. يـتم إعـداد مشـروع خطـة التنمية فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهتمام المشترك مثل التخطيط المكاني وتقاسم المياه والموارد الطبيعية والماديـة الأخـرى، ودمـج تنميـة البنيـة الأساسية والمحافظـة علـى البيئـة. ثـم ترسـل هذه الخطط إلى "حكومة الدولة" للموافقة عليها (UNDP, 2000). يمكن أن تصبح حقيقة واقعة هذه الإمكانية لتدفق المعلومات من الناس إلـى واضـعي السياسـات فقط إذا أخـذت الحكومـات المحليـة بزمام المبادرة واستخدام الأبواب التي قد تم فتحها بواسطة هذه الإصلاحات القانونية.

٤-٣-٤ تجربة كوريا (المدينة الريفية الحضرية المتكاملة)

أرست كوريا الجنوبية إستراتيجية تعتمد على إعادة توزيع استعمالات الأراضـي، وتوزيـع الصناعات على الأقاليم لكي تقلل من اعتماد البلاد كلها على سيول. وفى نفس الوقت أطلقت الحكومة "حركة القرية الجديدة " وهو برنامج صمم أساسًا لرفع الدخل في الريف والعمل على الاستيطان الريفى، وعدم الهجرة منـه (الجمعيـة المصـرية للتخطـيط العمرانـي، ٢٠٠٥)، ومنـذ ذلك الحين أنشئ أكثر من ٥٠٠ صناعة ريفية، الأمر الذي ضيق الفجوة بين الدخل الأسرى في القريـة ونظيـره فـي المدينـة. لقد وضـعت كوريـا مفهـوم المدينـة المتكاملـة بـين الريـف والحضـر للتغلـب علـى أوجـه القصـور فـي الـنهج الماضـي فـي التنميـة الريفيـة، مثـل برنـامج التصـنيع فـي المناطق الريفيـة. نظـرا لارتفـاع معدل التحضـر فـي كوريـا، كـان ينظـر إلـى علاج منطقـة ريفيـة بعيـدا عـن المنـاطق الحضـرية أن يكـون غيـر عملـي. يبحـث نهـج المدينـة المتكاملـة بـين الريـف والحضر في التنمية الريفية من إطار مكاني موحد، والتي تضم المقاطعات الريفية والمدن على مستوى أكثر عملية، فإن سياسة المدينة المتكاملة تحـاول حل قضـايا الحكم المحلـي بمـا فـي ذلـك تـوفير الخـدمات العامـة والإدارة المحليـة، والتـوازن بـين الريـف والحضـر. فـي ديسـمبر ١٩٩٤، صدر القانون المتعلق بإنشـاء مدينـة متكاملـة بـين الريـف والحضـر. اختـارت الحكومـة ٤٩ مدينـة و٤٣مقاطعـة كمرشـحين للمـدن المتكاملـة (UNDP, 2000). كانـت معـايير اختيـار هـذه المـدن والمقاطعات المرشحة: التجـانس التاريخيـة، نفس الحالـة المعيشية، حالـة الطبوغرافيـة الطبيعيـة، وإمكانية التنمية المتوازنة داخل المدينـة المتكاملـة. وطلـب مـن المـدن والمقاطعـات المختـارة عقـد جلسات استماع عامة وإجراء استطلاع رأي للمواطنين يسأل عن تفضيلها للتكامل.

من الصعب إثبات فعالية هذا النـهج الجديد فـي حـل المشـاكل بـين الريـف والحضـر لتحقيـق أهدافـه المرجـوة مـن تحسـين نوعيـة الحيـاة، الكفـاءة الإداريـة العليـا، والتنميـة الريفيـة-الحضـرية المتوازنـة غير أن الشـواهد تـوحي بـأن سياسـة المدينـة المتكاملـة بـين الريـف والحضـر قـد نجحـت جزئيـا. مـن بـين الأهـداف الثلاثـة، جـرى تقييم إيجـابي علـى هـدف التنميـة المتوازنـة بـين الريـف والحضر من قبل المقيمين وموظفي القطـاع العـام، وأعضـاء المجـالس المحليـة. ولكـن لـم تكشـف

دراسة الموقف الاستقصائية دليلًا قويا على الآثار الإيجابية للتكامل على نوعية الحياة، وبشكل أكثر تحديدًا، راحة السكان في الحياة اليومية. فيما يتعلق بالكفاءة الإدارية العليا، والتي كانت أحد المبررات الرئيسية لسياسة المدينة المتكاملة بين الريف والحضر، لم يكن هناك أي دليل إيجابي يدعم أي تحسن كبير في الكفاءة الإدارية (UNDP, 2000). وفي ضوء هذا التقييم المختلط، فإن سياسة كوريا في المدن المتكاملة بين الريف والحضر تحتاج المزيد من التحسينات والتحسينات في جوانبه البرنامجية التفصيلية. القضايا المعلقة، والتي تحتاج إلى أن تعالج في التحسينات المستقبلية (المرجع السابق):

- يتم تطبيق تعديل نظام تخطيط للمنطقة بأكملها من مدن متكاملة في الوقت الراهن، تخطيط نظم منفصلة للمناطق الحضرية والريفية في المدن المتكاملة
- تحقيق الإنصاف والكفاءة في تقديم الخدمات نظرًا لمختلف احتياجات ومطالب سكان الحضر والريف
- منع التدهور البيئي المحتمل في الجزء الريفي من المدن المتكاملة.
- قد يكون هناك تضارب محتمل بين الهدف المتمثل في الحكم المحلي والتكامل المكاني. توسيع النطاق الجغرافي للمدن المتكاملة جعل من الصعب على المقيمين المشاركة في عملية صنع القرار المحلي. وبشكل أكثر تحديدا، يخشى سكان المناطق الريفية ألا يكون صوتهم مسموعا في القرارات الهامة في تحديد مواقع المرافق لأن في كثير من الأحيان يطغى على رأيهم من قبل سكان المدن الأكثر تنظيما.

تقدم الدراسة قضية إدماج الإدارة الريفية والحضرية من خلال الانضمام إلى المناطق البلدية والريفية تحت وحدة إدارية واحدة. يعني ذلك أن بالجمع بين مختلف مستويات الحكومة--المحلية، والإقليمية والبلدية والريفية، يمكن معالجت قضايا متعددة على طول الفجوة بين الريف والحضر. هناك كفاءة في الادارة،وكفاءة وعدالة في توزيع الخدمات العامة. ومع ذلك، ينبغي للسياسات ألا تغفل عن حقيقة أن سكان الريف،الغير منظمين، يمكن أن تهيمن عليهم آراء نظرائهم في المناطق الحضرية الأكثر تنظيمًا. السياسات أيضا في حاجة إلى معالجة مسألة إدماج وجهات نظر الناس الأقل قوة. يلائم نهج المدينة المتكاملة أكثر في تخطيط استخدام الأراضي في المناطق الحضرية، مما يساعد في تقليل الضغط على البيئة الريفية وكذلك المناطق الحضرية. وعلاوة على ذلك، فهو آليه تقييمية للتغذية المرتدة في الوقت المناسب،دوره أساسي في تشكيل السياسات المتعلقة بإدارة أفضل للمناطق الريفية والحضرية.

٤-٣-٥ تجربة إندونيسيا (مكافحة الفقر من خلال الروابط الريفية الحضرية)

التحدي الاقتصادي في اندونيسيا يتزايد مع التضخم ليقترب من ٨٠ بالمئة سنويًا وارتفاع معدلات البطالة بشكلٍ حاد (المرجع السابق). الآثار الكاملة للأزمة الاقتصادية في تغيير الطبيعة وتوزيع النمو الاقتصادي والفقر ليست مفهومة تماما، ولكن الحكومة تسعى إلى توثيقها بشكل كامل. تعزيز التنمية الإقليمية لا يزال يمثل أولوية عالية لا سيما في ضوء الصعوبات الاقتصادية. العديد من المناطق في اندونيسيا تفشل في التطور في المقام الأول لأنها لا ترتبط

يشكل كافي بالتيار الرئيسي للاقتصاد. وبالتالي، فإن المناطق الريفية ذات الترابط الضعيف مع المناطق الحضرية معاقة في المنافسة في الأسواق الإقليمية والوطنية والدولية. هذا يقوض الدافع للإنتاج، والاستثمار، وزيادة الإنتاجية، وتنويع الإنتاج، أو الدخول في أنشطة جديدة. حكومة إندونيسيا (GOI) مع دعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يسعى إلى البحث عن بدائل، وقد شرعت في برنامج تخفيف وطأة الفقر من خلال الصلات الريفية الحضرية (PARUL)، برنامجا تجريبيا لاختبار المفاهيم والنهج من أجل تعزيز الروابط الريفية الحضرية في المحافظات والمناطق المختارة. ويشتمل البرنامج على مرحلتين، مرحلة التطوير الأولية، والتي بدأت في ديسمبر ١٩٩٧، ومرحلة التنفيذ اللاحقة، والتي بدأت في يناير عام ١٩٩٩. في مرحلة التنفيذ أصبح اسم المشروع الشراكة من أجل التنمية الاقتصادية المحلية (PLED).

الهدف الأساسي من (PARUL) هو تعزيز الروابط بين الريف والحضر إلى إدماج أفضل للمناطق الريفية في مجمل عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الترويج لنمط أكثر توازنا للتنمية الحضرية والريفية. انها تهدف الى تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية (LED) من مناطق مختارة، وزيادة الدخل وخلق فرص عمل منتجة للأسر الفقيرة في المناطق الأقل نموًا. ومن المتوقع ان مثل هذه الخيارات للاستفادة وتعزيز المبادرات المخطط لها ومستمرة من حكومة إندونيسيا من شأنها أن تحفز القرية / تنمية المجتمع مثل (IDT)، وبرنامج البنية الأساسية للقرية (VIP)، وصندوق التنمية (KDF). يجري تطبيق المشروع في خمس محافظات رائدة في اندونيسيا وقد تم اختيارهم للدراسات التجريبية، ثم تم توسيع هذا البرنامج ليشمل محافظات أخرى. يطبق (PARUL) منهجية مبتكرة من خلال التركيز على الروابط بين الأسواق الحضرية والريفية داخل المنطقة وخارجها، وتحديد امكانات تنموية محددة. سيقوم البرنامج بتوليد خطط العمل لتعزيز الإنتاج والتجارة لمجموعات من الأنشطة الاقتصادية المترابطة والمرتبطة بسلع التصدير الرئيسية. البرنامج يدعم التنمية الاقتصادية المحلية القائمة على التصدير لخارج المنطقة وربط صغار المنتجين إلى الأسواق الأوسع من خلال التعاون مع الشركات على نطاق أوسع. أساس هذه الاستراتيجية هو تشكيل شراكات بين القطاعين العام والخاص لتسهيل التعاون بين الشركات الحكومية والخاصة، والمزارعين وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ الإجراءات والمبادرات. حيث تشمل الأهداف المباشرة لمرحلة التنفيذ ما يلي (UNDP, 2000):

- تعزيز قدرة المؤسسات المركزية والمحلية بقيادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني على نطاق واسع، لتصميم وتنفيذ خطط واستراتيجيات لتعزيز الروابط الريفية الحضرية.
- وضع وتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع التي تدعم تعزيز الروابط للانتاج والتجارة بين المناطق الريفية والحضرية.

- تسهيل تكرارها في مناطق أخرى من البلاد عن طريق مساعدة الحكومة والجهات المانحة الدولية لاعتماد نهج الربط بين الريف والحضر في المشاريع الأخرى المعنية مع نهج مبتكرة لتخفيف وطأة الفقر والتنمية الإقليمية. ومن المتوقع أن هذا البرنامج سوف يحقق فائدة مباشرة لموظفي وكالات الحكومة المركزية والحكومات المحلية والوطنية ومعاهد البحوث المعنية مع التخطيط الإقليمي والتنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع، وبرامج محددة لتخفيف حدة الفقر. وعلاوة على ذلك، فإن منظمات القطاع الخاص والأسر الفقيرة في المناطق الحضرية والريفية، والمنظمات غير الحكومية سوف تحقق الاستفادة بصورة مباشرة من البرنامج من خلال الزيادة المتوقعة في مستويات الإنتاج والدخل.

حتى الآن، أنشأ البرنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى المقاطعات والمناطق في جميع المناطق التجريبية، وهي في مرحلة أولية من تنفيذ مقترحات لاتخاذ إجراءات ومبادرات لتوسيع نطاق الانتاج والتجارة بين مجموعات من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها. فمن السابق لأوانه تقييم أثر هذا النهج على تخفيف حدة الفقر من خلال تعزيز الروابط الاقتصادية الريفية والحضرية. ومع ذلك، فإنه من المتوقع أن الأفكار المحسنة في التفاعل بين الريف والحضر على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية والإطار العام لتطبيق نهج الترابط بين الريف والحضر على تخطيط التنمية الاقتصادية سوف يكون لها تطبيقات عملية في مشاريع أخرى وأن (PARUL) سوف تسهم بشكل كبير نحو صياغة استراتيجية وطنية للتخفيف من حدة الفقر، والتنمية الإقليمية، والاستجابة للأزمة الاقتصادية. إن المناطق الريفية التي ترتبط بشكل سيئ إلى المناطق الحضرية تفتقر إلى القدرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والوطنية والدولية. أنهم يفتقرون إلى المعلومات الصحيحة وإرشادات الإنتاج، والاستثمار، وزيادة الإنتاجية، وتنويع الإنتاج، والدخول في أنشطة جديدة الجهود اللازمة لتعزيز موقف المناطق الريفية في التيار الرئيسي للاقتصاد تشمل ما يلي (UNDP, 2000):

- التعرف على إمكانات التنمية
- اتخاذ الترتيبات اللازمة لتشجيع الإنتاج،
- السوق، وتسويق البضائع للتصدير إلى مناطق أخرى
- تحديد الفاعلين الذين يشاركون، ويمكن أن تتعاون معهم لتصميم وتنفيذ هذا البرنامج بنجاح.

٤-٣-٥-١ تجميع الأراضي

برنامج تجميع الأراضي نفذ في اندونيسيا خلال التسعينيات من القرن العشرين وهو مثال على تدخل الحكومة لتعزيز المشاركة العامة لضمان التطور المنتظم للمناطق بسرعة، وتزايد المناطق القائمة والجديدة، والتنمية المخططة من المناطق الخالية نسبيا على هامش الريف / الحضر، والذي من المتوقع حدوثه لتتطور الى المناطق السكنية (المرجع السابق). ومن الخصائص التي يقوم عليها نجاح برنامج تجميع الأراضي هي اثنين من نهج الجوانب التي

تجمع بين التخطيط المركزي واللامركزي من خلال عملية تخطيط الأراضي من أعلى إلى أسفل جنبا إلى جنب مع أصحاب المصلحة من متخذي القرار على المستوى المحلي. فوظيفيًا، تقوم الحكومة بدور الميسر، الوسيط أو منظم، أو نوعا ما من "رابط المشروع." ومع ذلك، لأن تجميع الأراضي هي سياسة التنمية المحلية، فإنه يعطي رئيس البلدية أو رئيس سلطة تحديد مواقع مناطق تجميع الأراضي، وإدارة وحساب هذه العملية. وتشارك عدة وكالات أخرى من خلال الفرق بين الوكالات وفرق العمل لدعم التنفيذ. على المستوى المحلي ومستوى المشروع، فإن الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية توحيد الأراضي هم ملاك الأرض، وفي حالة أراضي الدولة، مالك و / أو مستخدم للأرض في حالة أنها أرض مملوكة للدولة.

الحد الأدنى المطلوب لتنفيذ مشروع تجميع الأراضي هو أن ما لا يقل عن ٨٥ بالمئة من ملاك الأراضي التي تغطي أرض لا تقل عن ٨٥ بالمئة من إجمالي مساحة الأراضي تعطي موافقتها. النهج مشابه إلى تجميع أراضي أو تجميع مشاريع حيث أن جميع المشاركين يساهمون في التنمية من خلال توفير الأراضي للبنية التحتية والخدمات. إن مساحة الأرض التي على المشارك التخلي عنها في العملية يتم تحديدها من قبل توافق في الآراء بين جميع المشاركين. هذه هي القضية الأكثر أهمية. يمكن لملاك الأراضي الصغيرة جدا الذي لا يمكن أن يسهم بأرض المساهمة بدلا من ذلك في المال أو العمل. وتستخدم مساهمة الأراضي لتوفير مرافق البنية الأساسية والمرافق العامة، وبناء مجموعة من "أراضي التكلفة المتكافئة (CEL) ". يمكن استخدام (CEL) فقط من المشاركين أصحاب الأراضي الصغيرة جدًا ويؤخذ جزءًا منها لتكبير قطع الأراضي الخاصة بهم ضد مدفوعات التعويضات وفقا لما يحدده توافق الآراء بين جميع المشاركين في مشروع تجميع الأراضي.

٤-٣-٦ تجربة تايلاند (دعم المزارعين دون قاعدة مالية قوية)

قبل الستينيات من القرن العشرين، كانت تايلاند بلد قائمة اقتصاديًا على الزراعة، حيث مثل الأرز الجزء الأكبر من عائدات التصدير. وخضعت صادراته لضرائب كبيرة من خلال شرائح جمركية حسب كميات التصدير (the rice premium)، تراوحت حول ٣٠ بالمئة حتى منتصف السبعينيات (Hayami, 2005). خدمت هذه الضرائب غرض مزدوج تمثل في: زيادة عائدات الحكومة من أجل الاستثمار، وتأمين الغذاء الرخيص للمستهلكين في الحضر. لقد تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت الصادرات من الصناعات التحويلية كثيفة العمالة (٤٠ بالمئة بحلول نهاية السبعينيات)، مما أدي إلى اتساع التفاوتات بين الريف والحضر والذي تسبب في ضغوط كبيرة على السياسيين لوضع تدابير ملموسة لدعم المزارعين. زاد من هذه المشكلة أن الحكومة التايلاندية لم تحقق نجاحًا كبيرًا في التأثير على نمط التصنيع من أجل تخفيف ضغط المهاجرين عن المناطق الحضرية (UNDP, 2000).

بعد فترة من عدم الاستقرار السياسي، تم في عام ١٩٧٤ تأسيس صندوق لمعونة المزارعين Farmers' Aid Fund، اعتمادًا على عائدات تصدير الأرز الكبيرة الناتجة عن

الزيادات الحادة في أسعار الأرز في العالم خلال أزمة الغذاء العالمية من ١٩٧٣-١٩٧٥. وقام الصندوق بالعديد من البرامج لدعم المزارعين، بما في ذلك دعم الأسعار من خلال شراء الأرز من قبل الحكومة. إلا أن هذا البرنامج سوف يتم إنهاءه قريبًا، نظرًا لتراجع عائدات الأرز مع انخفاض السعر العالمي له بعد أزمة الغذاء (Hayami, 2005). هذه التجربة تلخص المعضلة في صياغة سياسات مستدامة لمعالجة أوجه التفاوت بين الريف والحضر. حيث كان البرنامج متناقض لأنه حاول دعم المزارعين معتمدًا على إيرادات تأتي من خلال فرض ضرائب عليهم، دون وجود قاعدة اقتصادية قوية بعيدًا عن الزراعة.

حتى لو كان البرنامج قد استمر في العمل، لاصطدمت أسعار الأرز المتزايدة بمقاومة قوية من المستهلكين في المناطق الحضرية الفقيرة. مع تطور اقتصاد تايلاند وانخفاض رسوم تصدير الأرز تدريجيًا ثم إلغائها في عام ١٩٨٦. قدمت برامج دعم جديدة، مثل برنامج الإئتمان على السلعي commodity credit program. الذي يعطى القروض الحكومية منخفضة الفائدة بضمان محصول الأرز، حيث تلغى الديون إذا ما لم تحقق أسعار الأرز سعرًا محددًا. ومع ذلك، فإن مثل هذه البرامج من غير المرجح أن تكون مستدامة أو لديها الموارد الكفاية لسد الفجوات في الدخل بين الحضر والريف (المرجع السابق). إن الاستثمارات في كهرباء الريف في تايلاند كان لها التأثير الأكبر على الفقرفي الريف وثاني أكبر تأثير على النمو. كما أن الإنفاق الحكومي الإضافي على الأبحاث والتنمية الزراعية حسن الإنتاجية الزراعية بشكل كبير وله ثاني أكبر تأثير على الحد من الفقر الريفي (UNDP and INP, 2008). ويبين تقسيم الاستثمارات إقليميًا عدم التعارض بين الاستثمارات من أجل النمو والحد من الفقر.

٤-٣-٧ تجربة غانا (نجاح في الحد من الفقر)

نمو غانا والحد من الفقرها خلال السنوات الـ ١٥ الماضية هو قصة نجاح جديدة وهامة في أفريقيا. وقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكثر من ٤ بالمئة سنويا منذ عام ١٩٨٠ وأكثر من ٥ بالمئة منذ عام ٢٠٠١. وانخفض معدل الفقر من ٥١,٧ بالمئة في ١٩٩١-١٩٩٢، إلى ٣٩,٥ في ١٩٩٨-١٩٩٩، و ٢٨,٥ في ٢٠٠٥-٢٠٠٦. انخفض معدل الفقر بنسبة حوالي ١٧ نقطة في المناطق الحضرية، وبنسبة ٢٤ في المناطق الريفية. إذا فرض أن جميع المهاجرين من الريف إلى المدينة فقراء، وبتقدير أن ٥٩ بالمئة من مجموع الحد من الفقر كان نتيجة لانخفاض الفقر في المناطق الريفية. ولكن كان هناك زيادة في عدم المساواة (معامل جيني ارتفع من ٠،٣٥إلى٠،٣٩ خلال الـ ١٥ سنة)، وبالتحديد على الصعيد الإقليمي، مع أكرا ومناطق الغابات التي تعاني أكثر من الحد من الفقر في المناطق الريفية منه في مناطق السافانا في الشمال. النمو المتسارع في غانا هو نتيجة لسياسة اقتصادية أفضل وتحسين مناخ الاستثمار، فضلا عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية. في ٢٠٠١-٢٠٠٥ تفوقت الزراعة وقطاع الخدمات، وتزايد بنسبة ٥,٧ بالمئة سنويا، أسرع من الناتج المحلي الإجمالي المتزايد بنسبة ٥,٢ بالمئة (World bank 2007).

ويرجع النمو الزراعي أساسا إلى زيادة الرقعة الزراعية، مع زيـادة الغلـة المتواضـعة بـ ١ بالمئة. منذ عام ٢٠٠١ كـان جزء كبير من مكاسب الإنتاجية في الكاكاو. إنتـاج الكاكاو، علـى الرغم من المحاسبة عن ١٠٪ فقط من مجموع المحاصيل وقيم الإنتـاج الحيـواني، سـاهم بنحـو ٣٠ بالمئة من النمو الزراعي. وشهدت غانا أيضا نموا قويا في البساتين (ما يقرب من ٩ بالمئة من إجمالي الصادرات في عام ٢٠٠٦) مدفوعا في الغالب من قبل الأناناس . كلا من الكاكاو والأناناس يستند إلى أصحاب الحيازات الصغيرة، والحد من الفقر المرتبط بالنمو الذي حدث مؤخرا يبدو قويًا بشكل خاص بين مزارعي المحاصيل النقدية. حتى مع ذلك، فإن قاعدة الموارد والصادرات من بقايا الاقتصاد محدودة، و الاقتصاد عرضة بقوة للصدمات الخارجية. غانا هي واحدة من عدد قليل من الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى لتسجيل نمو مستدام إيجابي في إنتاج الأغذية للفرد الواحد، وأسعار المواد الغذائية في انخفاض منذ عام ١٩٩٠. ولكن هناك أدلة على التدهور البيئي والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية. المحاصيل الغذائية والإنتاج الحيواني يحتاج إلى تكثيف للحفاظ على المعدلات الحالية للنمو الزراعي والاستفادة أكثر من عدد السكان. ارتفاع العامل الإجمالي وإنتاجية العمل وتزايد استخدام الأسمدة على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية من المؤشرات الإيجابية لهذه العملية(World bank 2007).

٤-٤ الدروس المستفادة والمؤشرات المستخلصة من التجارب الدولية للتوازن الحضري الريفي

بعض استعراض الجهود والتجارب الدولية لتحقيق التوازن الحضري الريفي، سواء على المستوى الدولي من قبل الهيئات والمنظمات الدولية العاملة في التنمية، أو على مستوى الدول من قبل الحكومات والهياكل الإدارية الإقليمية. يمكن تحديد القضايا الرئيسية للتوازن الحضري الريفي، واستخلاص المؤشرات التي يمكن استخدامها في تحليله.

٤-٤-١ القضايا الأساسية

تم تحديد مجموعة من القضايا تأثر على التوازن الحضري الريفي، هذه القضايا يمكن إيجازها في محورين رئيسيين هما: البنية الأساسية للأراضي والموارد الطبيعية، وبناء القدرات من أجل تحسين العلاقات التبادلية بين الحضر والريف.

٤-٤-١-١ البنية الأساسية للأراضي والموارد الطبيعية

ظلت الأرض دائماً المصدر الإساسي للقوة والثروة. هذه الحقيقة تنبع من قدرتها على لفت وجذب الاستثمارات، وقدرتها على أن تكون أصلًا يتم جني موارد طبيعية مختلفة منه (Pasteur, 2004). تعتبر معدلات المواليد المرتفعة، والإنتاجية الزراعية المنخفضة، وانعدام الخدمات الأساسية في الدول النامية عوامل ساهمت في الهجرة الريفية المكثفة والتحضر واسع النطاق. وقد وضعت الأنشطة البشرية غير المتحكم فيها ضغطًا هائلًاعلى الموارد الطبيعية مما

يؤدي إلى تدهور نوعية حياة للسكان محدودي الدخل. وفي هذا الصدد؛ تدق إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) عام ١٩٩٩ ناقوس الخطر، قطبقًا لهذه الأحصائيات؛ "بحلول عام ٢٠٢٥، سيعيش ثلثا سكان العالم تحت ضغط ظروف نقص المياه. حيث أن الزراعة المروية تستأثر بنسبة ٧٠ بالمئة إلى ٧٥ بالمئة من استهلاك المياه العذبة. كما أن تدهور التربة الذي يتسبب فيه الإنسان قد أثر فعلًا على ٢٠ بالمئة من أراضي العالم الجافة ووضع حياة نحو مليار نسمة في خطر. ويعيش أكثر من نصف سكان العالم في نطاق ٦٠ كم من خط الساحل. وبالفعل قد تم تدمير ثلث الخطوط الساحلية بسبب ضغط السكان والبنية الأساسية" (Pasteur, 2004).

بما أن الدول النامية تواجه عجزًا مستمرًا في الأراضي وندرة في الموارد، فإن التحدي الذي يفرض نفسه هو تصور وتنفيذ بنية أساسية ملائمة ومنسجمة في جميع جوانبها المادية، والمؤسسية، والقانونية، والتقنية، بحيث تكون قادرة على الاستجابة والدعم للإجراءات التي من شأنها تحقيق غايات التنمية المستدامة. وثمة كذلك حاجة إلى إدارة وتخطيط أفضل لاستعمالات الأراضي ووضع أطر مؤسسية وقانونية بسيطة وفعالة باستطاعتها أن تنعش أسواق الأراضي وتشجع انتقال الأراضي بشكل يستجيب للاحتياجات الاجتماعية المتغيرة ولتطبيق سياسات ملائمة للاستيطان البشري (المرجع السابق). وينبغي أن تكون الأنظمة المعمول بها لتنظيم وإدارة الأراضي قادرة على الاستجابة والتوسع لمواجهة تحديات احتياجات الأفراد دون تعريض الموارد غير المتجددة للخطر. ومع تفاقم التوتر بين السلوك البشري وآثاره السلبية على الموارد الطبيعية، يجب على المجتمعات الوطنية والدولية أن تلتزم بخطط العمل العالمية المنبثقة عن القمم والإعلانات المختلفة ومبادرات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى. لصياغة مثل هذه الالتزامات السياسية التي ستساعد في ضمان نجاح الإجراءات الموصى بها، من الضروري إرساء حوار بين الفاعلين والمهنيين الرئيسيين من ذوي التخصصات المتنوعة

٤-٤-١-٢ بناء القدرات من أجل تحسين العلاقات التبادلية بين الحضر والريف

إن الحوكمة الرشيد، والسياسات الشاملة للأراضي comprehensive land policies، والإدارة السليمة للأراضي ومؤسسات إدارة الأراضي هي مكونات أساسية لمواجهة المشكلات المتعلقة بالفجوة بين الحضر والريف. فكلٍ من سوق أراضي ذات كفاءة ووسائل فعالة للتحكم في استعمالات الأراضي يجب تطويرها كأدوات أساسية لتحقيق أسلوب عمل مستدام. إلا أنه في العديد من الدول ولاسيما الدول النامية والدول على طريق التحول، لازالت القدرة الوطنية على إدارة العلاقات التبادلية بين الحضر والريف غير متطورة بشكل كامل على صعيد وجود المؤسسات الناضجة والموارد والمهارات البشرية الضرورية (Descartes, 2004).

وفي هذا الصدد، يوفر مفهوم بناء القدرات. بعض الإرشادات لتحليل وتقييم احتياجات القدرات ولتحديد الاستجابة المناسبة لهذه الاحتياجات على المستويات الاجتماعية والتنظيمية والفردية. يعتبر مصطلح بناء القدرات capacity building مصطلحًا جديدًا نسبيًا، وقد ظهر في الثمانينيات. وله عدة معاني وتفسيرات مختلفة ترتبط بمن يستعمله وفي أي سياق. ومن المقبول

بشكلٍ عام أن بناء القدرات كمفهوم مرتبط بشكلٍ وثيق بالتعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية human resource development (HRD). غير أن هذا الفهم التقليدي قد تغير خلال السنوات الأخيـرة نحـو نظـرة أوسـع وأكثـر شـمولًا تغطـي الجوانـب الاجتماعيـة والتنظيميـة والتعليمية. ويعطي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) التعريف الأساسي التالي "يمكن تعريـف القـدرة علـى أنهـا مـدى اسـتطاعة الأفـراد والمنظمـات أو الوحـدات التنظيميـة organizational units على القيام بالمهام بفاعلية وكفاءة واستدامة". وينظر إلى القدرة على أنها ثنائية الأبعاد (Descartes, 2004):

- **تقييم القدرات capacity Assessment** أو التشخيص diagnosis هو قاعدة أساسية لصياغة استراتيجيات متماسكة لتنمية القدرات. وهذه عملية منظمة وتحليلية يتم فيها تقييم الأبعاد المتنوعة للقدرات داخل سياق أوسع، ويتم تقييمها من أجل كيانات وأفراد محددة. ويمكن القيام بتقييم القدرات من خلال علاقة بمشروعات المانحين، مثلًا: فيما يخص إدارة الأراضي، أو يمكن القيام بها كنشاط للتقييم الذاتي في إطار الدولة.
- **تنمية القدرات capacity Development** هو مفهوم أوسع من تنمية الموارد البشرية (HRD) لأنه يتضمن التركيز على النظام بأكمله والبيئة والسياق الذي يعمل ويتفاعل فيه الأفراد والمنظمات والمجتمعات. وحتى إن تم التركيز على قدرات محددة تتعلق بإحدى المنظمات التي عليها القيام بوظيفة محددة. فلابد رغم ذلك أن يكون هناك اعتبار للبيئة السياسية برمتها وارتباط أعمال محددة مع ظروف المستوى الأرحب. ولا تعني تنمية القدرات بالطبع أنه ليس هناك قدرات أصلًا، فهي تشمل أيضًا الاحتفاظ بالقدرات الموجودة لدى السكان والمنظمات وتقويتها ليتمكنوا من إنجاز مهامهم.

يفترض تحسين العلاقات التبادلية بين الحضر والريف تبني إجراءات استراتيجية على المـدى الطويـل. ويشـمل ذلـك صـياغة الأهـداف السياسـية، واعتمـاد سياسـات مناسـبة لتنميـة الأراضي وأدوات سياسية لتطبيقها، وإقامة الإطـار القانوني للتعامل مع قضـايا تنمية الأراضـي بصفة عامة وبالخصوص الفجوة بين الحضر والريف، وإقامة هيكلية مؤسسية ملائمة تكون فيها المهام والمسؤوليات محددة بشكلٍ واضح ومبنية على أساليب عمل لامركزية، وتنمية الموارد البشرية والمهارات الضرورية لمواجهة هذه القضايا على صعيد الحكومات الوطنية والمحلية وعلى صعيد المجتمع بشكل عام، وأخيرًا تطوير الهيئات المهنية professional bodies مثل الهيئة الوطنية للمساحين المسؤولة عن تنمية ورصد الضوابط المهنية والأخلاقية، وتحسـين الكفـاءة المهنيـة والتفاعـل مـع الوكـالات الحكوميـة لتطـوير أفضـل الظـروف والخدمات، ويمكن في هذا السياق التعامل مع تنمية القدرات في المجتمع على ثلاثة مستويات كما أكد على ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Descartes, 2004):

- **المستوى المجتمعي The societal level**، الذي يتضمن الأهداف السياسية وسياسات تنمية الأراضي والأدوات السياسية والإطار القانوني.

- **المستوى التنظيمي The organisational level**، الذي يتضمن البنية الأساسية المؤسسية والحوكمة الرشيدة، البنية الأساسية للمعلومات المكانية spatial data infrastructures، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ITC، والهيئات المهنية.
- **المستوى الفردي The individual level**، الذي يشمل الموارد والمهارات البشرية من خلال أنشطة التعليم والتدريب والتطوير المهني المستمر continuing professional development (CPD)

إن اعتماد سياسة شاملة حول تنمية الأراضي مسألة ذات أهمية قصوى إذ إنها ستوجه الإصلاح التشريعي legislative reform الذي يؤدي بدور إلى الإصلاح المؤسسي institutional reform وأخيرًا إلى التطبيق بكل متطلباته من الموارد التقنية والبشرية (المرجع السابق). غير أن بناء القدرات ليست عملية تسير في خط مستقيم linear process. فأيًا كانت نقطة البداية وأيًا كانت القضية الموضوعة حاليًا نصب الأعين، قد تكون ثمة حاجة إلى الاقتراب أو الابتعاد للنظر إلى الظروف والعواقب conditions and consequences على المستوى الأعلى أو الأدنى. ويجب أن يُنظر إلى بناء القدرات على أنه منهجية شاملة تهدف إلى توفير مخرجات مستدامة من خلال التقييم والتعامل مع مجموعة كاملة من القضايا الهامة والعلاقات فيما بينها (المرجع السابق). فعندما يقام مشروع لأحد المانحين بهدف إنشاء بنية أساسية لإدارة الأراضي في الدول النامية أو تلك في مرحلة انتقالية، فمن الضروري إدماج جانب التحكم في استعمالات الأراضي في أسلوب شامل للعمل دون الفصل بين مشكلات استعمالات الأراضي الحضرية والريفية. ومن المهم كذلك إدماج قضية بناء القدرات كأحد المكونات الأساسية التي تتم مواجهتها بشكلٍ مباشر وليس كمسألة إضافية. وفي الواقع يجب التعامل مع مثل هذه المشاريع كمشاريع لبناء القدرات في حد ذاتها. وبينما ينبغي مواصلة الاهتمام بالمشروع، يجب التركيز على بناء القدرات لمواجهة الاحتياجات على المدى المتوسط والطويل للتعامل مع مشكلات إدارة وتنمية الأراضي بما فيها العلاقات بين الحضر والريف.

فالنهج العام الجيد هو ما يتطرق إلى أربع خطوات تمثل إدارة استراتيجية جيدة: أين نحن الآن، وأين نريد أن نكون، وكيف نصل إلى ذلك، وكيف سنبقى هناك، هذا النهج يتماشى مع مفهوم بناء القدرات الواسع الذي يهدف إلى التقييم والتنمية والاستدامة (المرجع السابق). يجب أن تتطور الإجراءات الحكومية فيما يخص إدارة الأراضي خارج أساليب التعامل القطاعية التقليدية نحو فهم أفضل للعلاقات الترابطية بين الحضر والريف والعلاقة الحميمة بين الأراضي والبنية الأساسية والموارد. ويجب أن تأخذ الإجراءات الموصى بها بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة ورغبة السكان. وتظهر التجربة أن مزيجًا من المقاربات التنظيمية والطوعية regulatory and voluntary approaches هو وحده القادر على تشجيع التنمية المستدامة وإلزام السكان بنجاحها. وبالنسبة إلى أساليب التعامل المتكاملة، هناك حاجة إلى تقوية قاعدة المعلومات information base من خلال إنشاء بنيات أساسية للبيانات المكانية spatial

data infrastructures لدعم عملية اتخاذ القرار ولتطبيق منهجيات ومؤشرات منظمة وموحدة لتقييم النتائج المحققة تبين التجارب أن هناك حاجة إلى ما يلي: (Pasteur, 2004).

- ضمان توفر ما يكفي من المعلومات حول الموارد الطبيعية، وهذا أمر يصعب الحصول عليه في معظم الدول النامية، بسبب انعدام بنية أساسية لقواعد البيانات database infrastructure وعدد من العوامل الأخرى. وفي أغلب الدول، تعتبر "المعلومات مصدرًا للقوة" وتحاول معظم المجموعات المهنية حماية مصالحها على المدى القصير من خلال الاستئثار بالمعلومات. ويعتبر ذلك عائق أساسي أمام تنمية إجراءات متكاملة. ولا يستعمل صانعو القرار أدوات مناسبة للمعلومات لمساعدتهم في تحديد المجالات الخاضعة للإجراءات التنموية وأين يمكن أن يكون للاستثمار في البنية الأساسية والخدمات أكبر التأثير.
- وضع أساليب عمل متكاملة. فالمشروعات والإجراءات التي تقوم بها المجموعات المحلية تنحرف في بعض الأحيان عن أهدافها الأولية لأغراض إدارية وانتخابية دون إعادة وضع الأهداف طويلة الأجل أو تحديد أولوياتها.
- تقوية المجتمعات المحلية فعند وضع السياسات وتنفيذها، يكون التخطيط والتصميم التشاركي المعتمد على المواطنين citizen-based participatory planning and design طريقة فعالة لضمان جعل السكان جزءًا من العملية.
- أرساء الشفافية فيما يخص اتخاذ القرار، والمعلومات والحوكمة الرشيدة. فالفساد يشجع الممارسات غير القانونية التي تخرق السياسات واللوائح المعمول بها.
- وضع آليات بديلة لتوليد الدخل لتقليص خطر المشاكل طويلة الأجل، على سبيل المثال أدى قطع الغابات بهدف توليد الدخل إلى نقص في حطب الوقود ومواد البناء. ولتخفيف الضغط على الغابات، فمن الضروري إيجاد آليات بديلة لتوليد الدخل ومصادر طاقة بديلة للسكان الريفيين.
- إرساء ممارسات لتقييم الأراضي. فنظرًا إلى وتيرة التوسع الحضري ونقص اللوائح الملائمة وتقييم الأراضي، تتوسع الأنسجة الحضرية urban tissues على حساب المناطق الزراعية الجيدة. وستعمل ممارسات التقييم الجيد للأراضي على الحد من تنمية المناطق الزراعية
- إقامة أسواق أراضي مناسبة وقابلة للاستمرار، مع أنظمة وتشريعات مالية تدعمها. فوجود هيكل رسمي في مكان ما أمر ضروري ولكن غير كاف لاستقطاب ثروة أكبر، ولكي تعمل أسواق الأراضي لا بد من وجود تمكين سياسي political empowerment.
- إقامة منتدى للمناقشة والتحسين المتلاحق لممارسات إدارة الأراضي. فوجود ممارسات محددة وموثقة جيدا من شأنه أن يوفر الأساس لانتشار الممارسات الجيدة على عدة المستويات.

٤-٤-٢ المؤشرات المستخلصة

المؤشرات هي مقاييس لتحديد معالم التغيير على طول طريق التنمية .تصف الطريق لتتبع النتائج المرجوة وهي حيوية بالنسبة للرصد والتقييم. مؤشرات الأداء الجيد جزءًا حاسمًا في إطار النتائج. ويمكن استخدام المؤشرات في أي نقطة على طول سلسلة من النتائج، والأنشطة، والمخرجات والآثار، ولكن يجب دائما أن تتصل مباشرة إلى النتيجة التي يجري قياسها. إن كيفية تحقيق التنمية الإقليمية الحقيقية بين المساواة والكفاءة هي مهمة طويلة الأمد. وقد استخدمت أساليب علمية كثيرة لرصد التنمية الإقليمية. لإنشاء نظام إقليمي لمؤشرات التنمية.

٤-٤-٢-١ المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية

المؤشرات الاجتماعية هي تكملة هامة للنظام الإقليمي لمؤشرات التنمية. وإن الهدف النهائي من التنمية الإقليمية هو تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية تتفاعل وتؤثر على بعضها البعض، وتحدد عادة على مستوى ونوعية التنمية الاقليمية بشكل عام، والمؤشرات الاقتصادية تعكس الخصائص الكمية للتنمية الإقليمية، في حين أن المؤشرات الاجتماعية تعكس الخصائص النوعية للتنمية الاقليمية. يمكن قياس حالة النمو في المنطقة عن طريق المؤشرات الاقتصادية فقط دون المؤشرات الاجتماعية، في حين أن المؤشرات الاقتصادية جنبا إلى جنب مع المؤشرات الاجتماعية تستطيع قياس حالة التنمية.

يشكل محتوى المؤشرات الاجتماعية من جوانب كثيرة مثل عدد السكان والمرافق العامة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا، والثقافة. المؤشرات السكانية وتشمل أساسا كمية، ومعدل النمو الطبيعي، وعدد الهجرة الداخلية والخارجية، النسبة بين الجنسين، والهيكل حسب العمر ومستوى التعليم، والتوزيع الإقليمي. بين القطاعين العام والمرافق العامة تشمل المؤشرات أساسا إحصاءات أساسية من وسائل النقل، والخدمات البريدية والاتصالات، وتوريد مياه الحنفية، والكهرباء، والحرارة والفحم والغاز الطبيعي، وعدد من المستشفيات والأطباء، مجال التشجير ومنزل الحياه. مؤشرات التعليم وتشمل بشكل رئيسي من قبل عدد من المدارس حسب المستوى والنوع وعدد من الطلاب المسجلين حسب مستوى ونوع المدرسة، وعدد من المعلمين من مستوى ونوع المدرسة، ومصادر التمويل والنفقات التعليمية. مؤشرات العلم والتكنولوجيا في مقدمتها الأموال والموظفين للبحث والتطوير في الجامعات والمؤسسات (Guoli, 1999).

إن حالة التنمية الاقتصادية في منطقة واحدة هي الجزء الأكثر أهمية في التنمية الإقليمية، وبالتأكيد فإنها تحدد مستوى وحجم التنمية الإقليمية.تلعب المؤشرات الاقتصادية الدور الأهم في إنشاء نظام إقليمي لمؤشرات التنمية وتوفير الأساس العلمي الرئيسي لعملية صنع السياسة العامة للتنمية الاقليمية. من بين جميع مؤشرات التنمية الإقليمية، فإن مستوى المؤشرات الاقتصادية ونوعها وكميتها هي الأكثر تعقيدا. في مختلف المناطق وعلى مختلف المستويات من الحكومات، ينبغي اختيار بعض المؤشرات الأساسية لانعكاس كامل من التنمية الإقليمية

ووحدة المراجع لصنع السياسات. استنادا إلى المبادئ المذكورة أعلاه، والمؤشرات الاقتصادية للتنمية الإقليمية، من وجهة نظر الدولة الثابتة والحيوية، ولكن أيضا دولة الكلي والجزئي، ويمكن تقسيمها إلى أربعة أنواع :نوع كمي، ونوع السرعة، ونوع هيكلي، ونوع المنفعة.

المؤشرات الاقتصادية الكمية تنتمي إلى مؤشرات الحالة الثابتة، وتعكس بشكل رئيسي على الصعيد كله، حجم التنمية الاقتصادية الاقليمية. واحدة من سمات المؤشرات الاقتصادية لالنوع الكمي بما في ذلك وعموما، مع إيلاء أي اهتمام لبعض المؤشرات التفصيلية. المؤشرات الاقتصادية لالنوع الكمي أهمها الناتج المحلي الإجمالي (الابتدائي والثانوي، صناعة الخدمات، ونصيب الفرد)، والاستثمار في الأصول الثابتة (الدولة، والجماعية، والفردية)، والإيرادات الحكومية والنفقات (الحكومة المركزية والحكومات المحلية)، من إجمالي مبيعات التجزئة السلع الاستهلاكية (التجزئة العامة، ومؤشر أسعار المستهلك)، إجمالي الواردات والصادرات (كمية من رؤوس الأموال الأجنبية المستخدمة والاتفاقات)، الودائع والقروض من النظام المصرفي الوطني (المبلغ المستحق من ودائع الادخار في المناطق الحضرية والريفية)، ونصيب الفرد من الدخل الصافي لسكان الحضر وسكان الريف(Guoli, 1999). وتستخدم مؤشرات نوع السرعة الاقتصادية لتعكس التطور والتغير في الاقتصاد الإقليمي من وجهة نظر الدولة الحيوية. بشكل عام، مؤشرات نوع السرعة الاقتصادية هي المقابلة للمؤشرات الاقتصادية لالنوع الكمي. وعادة ما تشمل مؤشرات نوع السرعة الاقتصادية نوعين رئيسيين: دليل ومعدل نمو. ويمكن تقسيم مؤشر معدل النمو إلى نوعين: متوسط معدل النمو السنوي ومتوسط معدل النمو في فترة محددة من الزمن. مؤشرات نوع السرعة الاقتصادية المفصلة، المقابلة لمؤشرات نوع السرعة الاقتصادية، تشمل أساسا الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والإيرادات المالية والنفقات والواردات والصادرات، والقروض المصرفية والودائع، ومبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية، والدخل الصافي لسكان الحضر والريف (المرجع السابق).

تهدف مؤشرات النوع الهيكلي الاقتصادي لانعكاس نوعية التنمية الاقتصادية الاقليمية، ومباشرة تحديد إمكانات للتنمية الاقتصادية الإقليمية في المستقبل وتحقيق النمو والتوزيع الإقليمي الرشيد والمنسق. مؤشرات النوع الهيكلي الاقتصادية أهمها الهيكل الصناعي من جانب الناتج المحلي الإجمالي وهيكل العمالة للاستثمار، التي تملك مصادر التمويل، والإيرادات الحكومية وهيكل النفقات، وهيكل رأس المال الأجنبي تستخدم في الواقع، هيكل من إجمالي المبيعات من قبل الملكية، وهيكل الصادرات والواردات، هيكل مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك الحكومية والتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي هيكل من قيمة الناتج الإجمالي وهيكل العمالة وهيكل الاستهلاك لسكان المناطق الحضرية والريفية. يمكن أن نستفيد من مؤشرات نوع المنفعة الاقتصادية لتعكس جودة وكفاءة التنمية الاقتصادية الاقليمية، وتظهر المشاكل القائمة واتجاهات التعديل في التنمية الاقتصادية الاقليمية، تعد عادة من خلال تحليل مقارن للمؤشرات الاقتصادية الأساسية. تتضمن مؤشرات نوع المنفعة الاقتصادية ما يلي :نسبة القيمة المضافة حسب نوع والصناعة الإنتاجية العمل ككل، ونسبة الاستثمار في الأصول الثابتة

إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة من عائدات الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة رأس المال الأجنبي المستخدمة فعليا إلى المبلغ الإجمالي لل وقعت عقودا، ونسبة من إجمالي الواردات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والودائع المصرفية والقروض كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات فائدة الزراعة (القوة، والأسمدة الكيماوية والمبيدات، وكمية الانتاج وقيمة من وجهة الفرد وللهكتار الواحد)، ومؤشرات فائدة الصناعة (نسبة من الأرباح قبل الضرائب على الأصول الثابتة، ونسبة من الأرباح قبل الضرائب إلى إجمالي رأس المال، ونسبة من الأرباح قبل الضرائب إلى قيمة الإنتاج الإجمالي) (Guoli, 1999).

في أعقاب مؤتمر قمة الألفية، وضعت الأمم المتحدة أهمية كبيرة على الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية. وقد ورد ذلك في الإطار الأوسع لإعلان الألفية، والذي أوضح أن أهداف الحد من الفقر ليست سوى جزء من أجندة أوسع نطاقًا وأشمل للتنمية المستدامة. في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥، تم الربط بين العناصر الأربعة بشكل قوي. (Jolly, 2005). حيث يعتبر مؤشر الفقر من المؤشرات الرئيسية التي يمكن أن تعبر إلى حدٍ كبير عن الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، من المعترف به عمومًا أن الدخل عنصر هام، حتى على الرغم من اتفاق الغالبية على أن المقاييس النقدية أضيق من أن تستوعب كافة الجوانب ذات الصلة بالفقر. ويعرف فقر الدخل بأنه عدم القدرة المادية على تأمين مستوى لائق للمعيشة (بمعنى توفير الاحتياجات الأساسية)، والذى بناءً عليه يتحدد وضع الفرد: ويتطلب تحديد من هو الفقير، تعريفًا للفقر والفقير، وللقيام بذلك لا بد من الإجابة على سؤالين: الأول، ما هو مؤشر مستوى المعيشة الذى يجب أن يستخدم لقياس مستوى المعيشة؟، والثانى، كيف يمكن التفرقة بين من هو فقير ومن هو غير فقير؟، بمعنى آخر، أن تعريف الفقر يستدعى اختيار معيارٍ لقياس مستوى المعيشة، وتحديد خط الفقر الذى يقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء. وفى هذا الخصوص، فإن تصنيف الأفراد إلى فقراء وغير فقراء يجب ألا يقوم على الطبقة التى ينتمى إليها الفرد، ووفقًا لما ذكره رافاليون (Ravallion 1991)، فإن تشخيص الفقر لا بد أن يكون منسجمًا مع الخصائص الدالة على الفقير، بما يعنى أن خط الفقر لا بد أن يكون قيمة ثابتةً عبر الزمن، بين المناطق أو بين مختلف الفئات الاجتماعية.

٤-٤-٢-٢ المؤشرات المكانية والبيئية

يعتبر الحصول على مياه شرب نقية من المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية، والذي يمكن أن يكون من المؤشرات الرئيسية لحالة التوازن الحضري الريفي، فتخفيض نسبة الذين لا يحصلون على مياه شرب محسنة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ هو الغاية العاشرة من الهدف السابع من أهداف الألفية، وطبقًا لتقرير التنمية البشرية العربي ٢٠٠٩، فمع الأسف ما زالت الدول العربية بعيدةً عن بلوغ هذه الغاية. فقد ارتفعت قليلًا نسبة السكّان الذين يستعملون مصادر محسنةً لمياه الشرب بين العامين ١٩٩٠ و ٢٠٠٤، من ٨٣ إلى ٨٥ بالمئة. وارتفعت من ٦٥ إلى ٦٨ بالمئة في الدول العربية الأقلّ نموًّا، وطبقاً للتقرير ستحتاج الدول العربية الى ٢٧ عامًا إضافيًا بعد العام ٢٠١٥ لتحقيق الغاية المتعلّقة بالمياه (UNDP, 2009).

تحدد الموارد الطبيعية و حالة البيئة في للمنطقة فرص تطوير إمكاناتها وخصائصها، ووضع الأساس لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. خصوصا في الدول النامية مثل الصين، مع النمو الاقتصادي السريع، تدهورت بشدة الموارد الطبيعية والبيئة، ليس فقط تظهر استخدام واسع النطاق وغير رشيد للموارد الطبيعية، ولكن أيضا تسبب تلوث بيئي خطير. الضرر من الموارد الطبيعية والبيئة يهدد التنفيذ السلس لاستراتيجية التنمية المستدامة واحدة من استراتيجية التنمية الوطنية الرئيسية في الصين. لذا، لا بد من حماية الموارد الطبيعية والبيئة وتحقيق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية في عملية النمو الاقتصادي السريع للصين. من أجل جعل السياسات المقابلة سريعا وعلميا فإنه من الضروري والهام إعداد الموارد الطبيعية ومؤشرات البيئة وفقا للهبة الأساسية للموارد الطبيعية وحالة البيئة في منطقة واحدة بعينها. في مناطق مختلفة أو فترات مختلفة، أو لتطوير مستوى مختلف من الحكومات، ويمكن اختيار مؤشرات مختلفة من الموارد الطبيعية والبيئة والمعرفة من أجل مراجع صنع السياسات (Guoli, 1999).

مؤشرات الموارد الطبيعية تشمل اساسا موارد الأرض، موارد الغابات، والموارد المائية، والموارد المعدنية. مؤشرات موارد الأرض في مقدمتها مساحة الأراضي المزروعة، ومساحة من الأراضي غير المطورة، مساحة من أراضي التشجير، ومساحة من الأراضي العشبية، ومساحة المياه الداخلية. مؤشرات الموارد الحرجية في مقدمتها منطقة الغابات، وحجم المخزون من الغابات، ومعدل تغطية الغابات. مؤشرات الموارد المائية السطحية في مقدمتها حجم المياه، والجريان السطحي، حجم المياه الجوفية الضحلة، والطاقة المائية المحتملة للتطوير، المنطقة الصالحة للزراعة والمزروعة من مساحة المياه الداخلية، والمنطقة الساحلية، منطقة شاطئ البحر، القابلة للزراعة والمساحة المزروعة في المناطق البحرية و شاطئ البحر. مؤشرات الموارد المعدنية في مقدمتها الاحتياطيات والدرجات من المؤشرات موارد الطاقة مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي، مؤشرات المعادن والموارد المعدنية مثل خام الحديد والسلفيت والبوكسيت ومنجم للنحاس، و مؤشرات عدم المعدنية والموارد المعدنية مثل الملح والفوسفات خام، جبس، وكوارتز (المرجع السابق).

تتضمن المؤشرات البيئة مجموعة مؤشرات تعكس الظروف الناجمة عن تلوث الهواء، تلوث المياه، وتلوث الأرض. مؤشرات تلوث الهواء في مقدمتها مؤشر تلوث الهواء، وكمية من انبعاثات غازات الصناعة، وكمية من انبعاثات غازات السيارات، وكمية انبعاثات الغازات الأخرى. **أما** مؤشرات تلوث المياه ففي مقدمتها حالة تلوث المياه السطحية، حالة تلوث المياه الجوفية، وكمية من الانبعاثات مياه صرف الصناعة، وكمية انبعاث مياه صرف الحياة اليومية، والمحتوى من العناصر السامة خاصة في الأنهار والبحيرات والبحر .وتشمل مؤشرات تلوث الأراضي اساسا منطقة التلوث وأطلال من النفايات السائلة الصناعية، وخفض معدل منطقة من الأراضي المزروعة، وكمية من الأراضي غير الزراعية، وكمية من الاستخدام غير الرشيد من الأراضي الصالحة للزراعة (Guoli, 1999).

٤-٥ ملخص الفصل الرابع

من خلال عرض عرض الجهود الدولية تجارب الدول في تحقيق التوازن الحضر الريفي خلص البحث بمجموعة قضايا رئيسية ومؤشرات كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٤).

جدول رقم (٤-٦) نتائج الفصل الرابع

المصدر		القضايا والمؤشرات
جهود المنظمات الدولية الدولية لتحقيق التوازن الحضري الريفي	إعلان مراكش	- المفاهيم المؤسسية والحوكمة - البنية الأساسية للأرض والموارد الطبيعية - تقييم وتنمية القدرات
	تقرير الزراعة من أجل التنمية (البنك الدولي)	- الزراعة كأداة جوهرية من أجل التنمية المستدامة وتقليص الفقر - التحول الاقتصادي وتاثيره على التوزان الحضري الريفي - مؤشرات الفقر لرصد التوازن الحضري الريفي
تجارب الدول في تحقيق التوازن الحضري الريفي	الصين	- أهمية أدراج قضايا التوازن الحضري الريفي ضمن خطط التنمية العامة - ضرورة وجود مؤشرات لقياس المدخلات والمخرجات وتقيمها
	أيرلندا	- أهمية الترابطات بين الأقاليم في دفع التنمية الإقليمية المتوازنة - مؤشرات قياس مدى الحصول على الخدمات
	الهند	- دور اللامركزية في تحقيق توزان تنموي في القطاعات الاقتصادية والمكانية، وذلك من خلال لا مركزية إدارية ومالية وتخطيطية
	كوريا	- التكامل بين الحضر والريفي في المستويات التخطيطية الأدنى، وعدم اللجوء إلى فصل الحضر في كيانات إدارية وتخطيطية بعيدًا عن محيطه الريفي
	أندونيسيا	- مكافحة الفقر من خلال الروابط الريفية الحضرية - أهمية المؤشرات الاجتماعية المختلفة في مواجهة التفاوتات الإقليمية
	تايلاند	- عدم فاعلية سياسات دعم المنتجات الريفية لصالح سكان الحضر - تأثيرات السياسات المالية على التوازن الحضري الريفي
	غانا	- التوسع الزراعي الأفقي والرأس لمعالجة القضايا الاقتصادية - مؤشر التفاوت في الدخل بين الحضر والريف

المصدر: من إعداد الباحث

وقد خلص البحث إلى أن قضايا التوازن الحضري الريفي، لا يمكن حلها عن طريق فصلها عن بعضها، وإنما من خلال رؤية متكاملة من أجل تحسين العلاقة الترابطية بين الحضر والريف. كذلك فإنه رغم أهمية التنمية الزراعية في تحقيق التوزان الحضري الريفي، إلا أداة لن تكون كافية وحدها لتقليص الفقر تقليصًا هائلًا، ولكنها أثبتت قوتها الفريدة في القيام بتلك المهمة. إن القضايا الرئيسية التي تم الخروج بها من هذا الفصل سوف تكون أساسًا، يتم من خلاله دراسة المتصل الحضري الريفي المصري، كما أن المؤشرات المستخلصة ستكون دليلاً ارشاديًا لتحليل التوازن الحضري الريفي.

الفصل الخامس: المتصل الحضري الريفي المصري

٥-١ مقدمة الفصل الخامس

بعد عرض أطر ومفاهيم التوازن الحضري الريفي بالإضافة إلى تحليل النماذج العالمية له وأهم مؤشراته خلال الفصلين السابقين، يتناول البحث في هذا الفصل دراسة وتحليل المتصل الحضري الريفي المصري، من خلال عرض مكونات هذا المتصل والعلاقات والمؤثرات داخله، بالإضافة إلى وضع التنمية البشرية في مصر. كما يتم القيام بتحليل الفجوات بين مكونات المتصل الحضري الريفي المصري، بالإضافة إلى أطر التنمية الإقليمية في مصر.

شكل رقم (٥-١) التقسيم الإداري لمصر

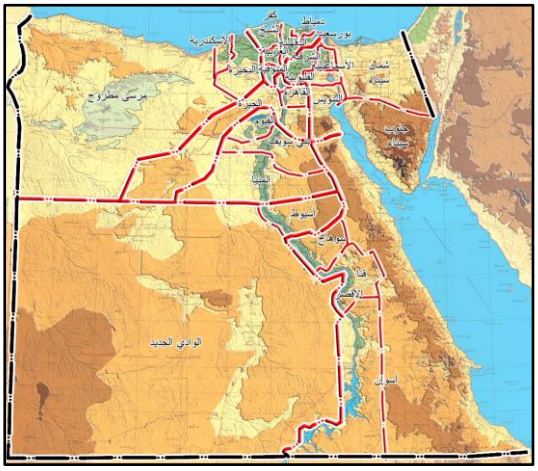

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٨.

تعاني مصر من ثنائيه عمرانية بحكم التاريخ والجغرافيا، وأيضًا بفعل الأنماط الإدارية المركزية، فمركزية العمران ملمح تاريخي في مصر. حيث يقتصر المعمور المصري على الوادي والدلتا بكثافة كبيرة، كما تضخمت العاصمة على حساب الأقاليم الأخرى والصعيد بوجهٍ خاص. ويعتبر عدم الاتزان في توزيع المعمور من أهم مشاكل مصر، ففي خلال مائة عام من ١٨٩٠ إلى ١٩٩٠ حقق النمو السكاني طفرة بلغت نحو ٣٠٠ بالمئة، في حين لم يتجاوز التغير الذي طرأ على المساحة المعمورة ٥٠ بالمئة والمساحة المنزرعة ٢٥ بالمئة (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ١٩٩٦). فسكان مصر البالغ عددهم طبقًا لتعداد ٢٠٠٦ نحو ٧٣ مليون نسمة، يشغلون نحو ٨ بالمئة فقط من مساحتها الكلية، ويستمدون احتياجاتهم الغذائية من زراعة نحو ٨ مليون فدان، تقريبًا كما كان الحال منذ ما يقرب من نصف قرن. إن ظاهرة عدم التوازن في توزيع العمران، وسيطرة بعض المناطق على الأخرى قد ساعدت على وجود التفاوتات بين الأقاليم المصرية. ويوضح الشكل رقم (٥-١) التقسيم الإداري لمصر.

٥-٢ مكونات المتصل الحضري الريفي المصري وملامحه

خلال الفترة منذ ثورة ٢٣ يوليو وحتى الآن أتصف المتصل المصري بقدر كبير من الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية، ناتجة عن مجموعة تحولات أثرت على المجتمع المصري، إلا أنها لم تواكبها ديناميكية عمرانية وإدارية بنفس القدر. يدل على ذلك أنه ضمن قائمة أكبر ١٠٠ تجمع عمراني من حيث السكان، يتواجد نحو سبعة تجمعات مصنف إداريًا على أنها قرى (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٠أ). نتج ذلك عن عدم فاعلية الإجراءات التي يتم على أساسها تحويل التجمعات العمرانية إلى درجات أعلى، واعتمادها فقط على الإجراءات الإدارية، وغالبًا ما تكون نتيجة قرارات سياسية سيادية، لا تعتمد على معايير موضوعية تضمن التحول التلقائي للتجمعات العمرانية إلى الدرجات الأعلى. ولعل أقرب مثال على ذلك

تحويل قرية دماص بمحافظة الدقلهية إلى مدينة في أبريل ٢٠١٠ بقرار سياسي[١]، رغم وجود الكثير من القرى لها نفس الظروف بل تتفوق في بعض المؤشرات ولم يتم تحويلها.

يتكون المتصل الحضري الريفي المصري عمرانيًا من ٢١٨ مدينة و٤٦٧٩ قرية و٢٦٧٥٧ عزبة وكفر ونجع، ومن الناحية الإدارية تدار هذه المنظومة من خلال ٢٩[٢] محافظة و١٨٤ مركز و٧٩ حي و١٢٢١ وحدة محلية قروية (وزارة الدولة للتنمية المحلية، ٢٠٠٩)، بالإضافة إلى ٢٤ مدينة جديدة (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ٢٠١٠). حيث يلاحظ في هذا المتصل أنه يضم درجة عمران حضري وحيدة وهي المدينة، بينما يضم درجتين للعمران الريفي وهما القرية والعزبة أو الكفر أو النجع. وبالنظر إلى النواحي الإدارية تظهر درجات عمرانية إدارية أخرى هي: المدينة عاصمة المحافظة والمدينة عاصمة المركز والقرية الرئيسية (عاصمة الوحدة المحلية). ويوضح الشكل رقم (٥-٢) مكونات المتصل المصري.

شكل رقم (٥-٢) مكونات المتصل الحضري الريفي المصري

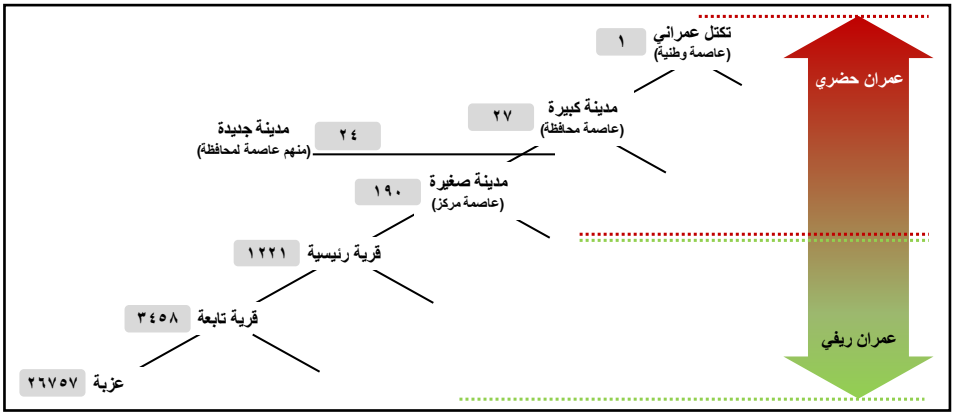

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات وزارة الدولة للتنمية المحلية، ٢٠٠٩؛ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ٢٠١٠.

يعيش في المتصل المصري نحو ٧٢,٨٠ مليون نسمة، منهم ٤٣,٠٩ بالمئة في الحضر و٥٦,٩١ بالمئة في الريف (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٠أ). هذا المتصل طارد للسكان بشكلٍ عام، حيث ارتفعت نسبة السكان بالخارج من ٣,٥٥ بالمئة عام ١٩٩٦ إلى ٥,٠٩ بالمئة عام ٢٠٠٦. من ناحية أخرى فإن معدل نمو سكان الحضر قد ارتفع عن معدل نمو سكان الريف خلال هذه الفترة، حيث بلغ الأول ٢,١٨ بالمئة سنويًا والثاني ١,٩٩ بالمئة سنويًا، ومع الأخذ في الاعتبار أن معدل الزيادة الطبيعية هو أعلى في الريف عنه في الحضر، نتيجة ارتفاع معدل المواليد، فإن ذلك يؤشر لوجود تيارات هجرة داخلية قوية من الريف إلى الحضر بجانب الهجرة إلى الخارج. على جانب أخر فمن المؤشرات الإيجابية أن متوسط حجم الأسرة يتناقص في الريف بشكل أسرع منه في الحضر، وهو ما يعد نجاحًا تنمويًا. ويوضح الجدول رقم (٥-١) أهم المتغيرات السكانية للمتصل المصري خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٦.

[١] جاء القرار خلال زيارة لجمال مبارك وقيادات الحزب الوطني للاستعداد لانتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠.
[٢] أصبح العدد ٢٧ محافظة بعد إلغاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١١.

جدول رقم (٥-١) المتغيرات السكانية للمتصل الحضري الريفي المصري خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٦

البيان	الوحدة	١٩٩٦	٢٠٠٦	معدل التغير السنوي (%)
إجمالي عدد السكان بالداخل والخارج	نسمة	٦١،٤٩٢،٩١٤	٧٦،٦٩٩،٤٢٧	٢,٢٣
عدد السكان بالخارج	نسمة	٢،١٨٠،٠٠٠	٣،٩٠١،٣٩٦	٥,٩٩
نسبة السكان بالخارج	%	٣,٥٥	٥,٠٩	٣,٦٨
عدد السكان بالداخل	نسمة	٥٩،٣١٢،٩١٤	٧٢،٧٩٨،٠٣١	٢,٠٧
نسبة السكان بالداخل	%	٩٦,٤٥	٩٤,٩١	-٠,١٦
عدد السكان بالحضر	نسمة	٢٥،٢٨٦،٣٣٥	٣١،٣٧٠،٩٢٥	٢,١٨
نسبة السكان بالحضر	%	٤٢,٦٣	٤٣,٠٩	٠,١١
عدد السكان بالريف	نسمة	٣٤،٠٢٦،٥٧٩	٤١،٤٢٧،١٠٦	١,٩٩
نسبة السكان بالريف	%	٥٧,٣٧	٥٦,٩١	-٠,٠٨
إجمالي عدد الأسر	أسرة	١٢،٧٠٢،٦٠٠	١٧،٢٨٩،٢٩٩	٣,١٣
عدد الأسر بالحضر	أسرة	٥،٨٣٩،٨٧٧	٧،٨٤٤،٨٥٢	٣,٠٠
نسبة الأسر بالحضر	%	٤٥,٩٧	٤٥,٣٧	-٠,١٣
عدد الأسر بالريف	أسرة	٦،٨٦٢،٧٢٣	٩،٤٤٤،٤٤٧	٣,٢٤
نسبة الأسر بالريف	%	٥٤,٠٣	٥٤,٦٣	٠,١١
متوسط عدد أفراد الأسرة	فرد/أسرة	٤,٦٥	٤,١٨	-١,٠٦
متوسط عدد أفراد الأسرة بالحضر	فرد/أسرة	٤,٢٩	٣,٩٥	-٠,٨٢
متوسط عدد أفراد الأسرة بالريف	فرد/أسرة	٤,٩٥	٤,٣٨	-١,٢٢

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد ١٩٩٦ وتعداد ٢٠٠٦.

من بين محافظات الجمهورية يوجد ثلاث محافظات حضرية[١] هي القاهرة والسويس وبورسعيد، بالإضافة إلى ثلاث محافظات أخرى تكاد تكون محافظات حضرية خالصة هي الإسكندرية والبحر الأحمر والجيزة (لا يتعدى سكان الريف فيها ١٠ بالمئة من إجمالي السكان). تضم هذه المحافظات الست ٢١,١٥ بالمئة من سكان الجمهورية و٤٨,١١ بالمئة من سكان الحضر. أما باقي محافظات الجمهورية فيتوزع فيها السكان بين الحضر والريف بنسب متفاوتة. ويوضح الشكل رقم (٥-٣) توزيع السكان بين الحضر والريف في محافظات الجمهورية طبقًا لتعداد ٢٠٠٦.

شكل رقم (٥-٣) توزيع سكان المحافظات بين الحضر والريف

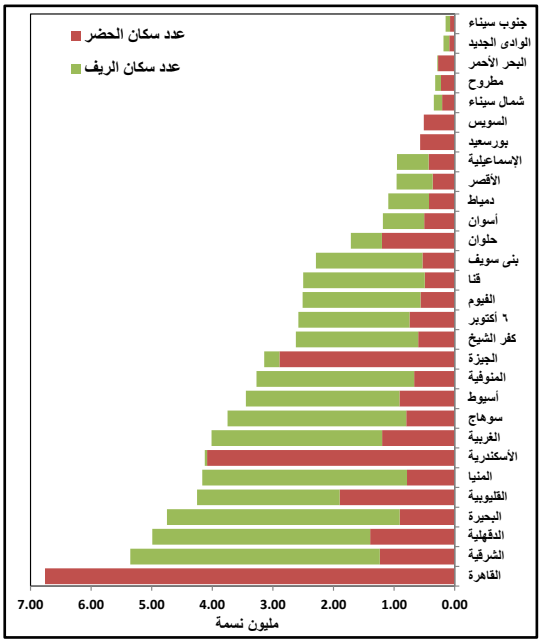

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ٢٠٠٦.

[١] تعرف من الناحية الإدارية على أنها المحافظات التي تكون مقسمة إلى أحياء ولا تضم مراكز إدارية، أما سكانيًا فتعرف بأنها المحافظات التي لا تضم سكان ريفيين.

٥-٢-١ الملامح الاجتماعية والاقتصادية

ارتكز المتصل المصري على مرجعية تتأصل من سيادة الزراعة في مصر كنشاط اقتصادي رئيسي لعصور عديدة. حيث تتركز الغالبية العظمي من سكان مصر بالوادي والدلتا بالقرب من نهر النيل وفروعه مصدر الحياة والمحرك الرئيسي لأنشطة السكان الاجتماعية والاقتصادية عبر العصور. ويمكن استخلاص مجموعة من الملامح الاجتماعية والاقتصادية الحاكمة للمتصل المصري من خلال العناصر التالية.

٥-٢-١-١ التركيب السكاني

يعتبر التركيب النوعي والعمري للسكان من أهم الخصائص التي تمثل إطارًا حاكمًا لملامح السكان واحتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية. فمن تحليل بيانات الجدول رقم (٥-٢)، نجد أن المتصل الحضري الريفي المصري يتميز بقدر كبير من التوازن فيما يتعلق بالناحية النوعية، حيث تبلغ نسبة الذكور ٥١,١٣ بالمئة وتبلغ نسبة الإناث ٤٨,٨٧ بالمئة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨)، ولا يظهر تفاوت كبير في هذه النسب سواء على مستوى الحضر والريف أو الفئات العمرية المختلفة، كذلك الحال على مستوى المحافظات باستثناء بعض المحافظات الحدودية التي تعتمد على النشاط السياحي مثل جنوب سيناء والبحر الأحمر، حيث تجتذب أعداد كبير من الشباب الذكور للعمل دون توفير فرص للاستقرار وتكوين الأسر. ويوضح الشكل رقم (٥-٤) التركيب النوعي والعمري لسكان المحافظات.

جدول رقم (٥-٢) التركيب النوعي والعمري لسكان الحضر والريف في مصر عام ٢٠٠٦

فئات السن والنوع		ذكور		إناث		جملة	
		العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)
أقل من ٥ سنوات	الحضر	١،٤٩٥،٢٣٠	٥١,١٩	١،٤٢٥،٥١٠	٤٨,٨١	٢،٩٢٠،٧٤٠	١٠٠,٠٠
	الريف	٢،٤٦١،٤٣٤	٥١,٣٠	٢،٣٣٦،٧٤٦	٤٨,٧٠	٤،٧٩٨،١٨٠	١٠٠,٠٠
	جملة	٣،٩٥٦،٦٦٤	٥١,٢٦	٣،٧٦٢،٢٥٦	٤٨,٧٤	٧،٧١٨،٩٢٠	١٠٠,٠٠
	من إجمالي فئات السن		١٠,٦٣		١٠,٥٧		١٠,٦٠
من ٥ إلى ١٥ سنة	الحضر	٣،٠٦٥،٥٢٧	٥١,٥٠	٢،٨٨٦،٤٤٣	٤٨,٥٠	٥،٩٥١،٩٧٠	١٠٠,٠٠
	الريف	٤،٨٧٦،٨٥٦	٥١,٨٢	٤،٥٣٣،٨٩٢	٤٨,١٨	٩،٤١٠،٧٤٨	١٠٠,٠٠
	جملة	٧،٩٤٢،٣٨٣	٥١,٧٠	٧،٤٢٠،٣٣٥	٤٨,٣٠	١٥،٣٦٢،٧١٨	١٠٠,٠٠
	من إجمالي فئات السن		٢١,٣٤		٢٠,٨٦		٢١,١٠
من ١٥ إلى ٤٥ سنة	الحضر	٨،٠٢٢،٤١٤	٥٠,٢١	٧،٩٥٤،٥١٣	٤٩,٧٩	١٥،٩٧٦،٩٢٧	١٠٠,٠٠
	الريف	١٠،٣٤٢،٦٢١	٥٠,٩٢	٩،٩٦٧،٩٩٠	٤٩,٠٨	٢٠،٣١٠،٦١١	١٠٠,٠٠
	جملة	١٨،٣٦٥،٠٣٥	٥٠,٦١	١٧،٩٢٢،٥٠٣	٤٩,٣٩	٣٦،٢٨٧،٥٣٨	١٠٠,٠٠
	من إجمالي فئات السن		٤٩,٣٤		٥٠,٣٧		٤٩,٨٥
من ٤٥ إلى ٦٠ سنة	الحضر	٢،٢٧١،٦٩٨	٥١,٦١	٢،١٣٠،٠٢١	٤٨,٣٩	٤،٤٠١،٧١٩	١٠٠,٠٠
	الريف	٢،٣٦٣،٧١٩	٥١,٣٩	٢،٢٣٥،٦٥٩	٤٨,٦١	٤،٥٩٩،٣٧٨	١٠٠,٠٠
	جملة	٤،٦٣٥،٤١٧	٥١,٥٠	٤،٣٦٥،٦٨٠	٤٨,٥٠	٩،٠٠١،٠٩٧	١٠٠,٠٠
	من إجمالي فئات السن		١٢,٤٥		١٢,٢٧		١٢,٣٦
أكثر من ٦٠ سنة	الحضر	١،١٥٨،٩٩٥	٥٤,٦٨	٩٦٠،٥٧٤	٤٥,٣٢	٢،١١٩،٥٦٩	١٠٠,٠٠
	الريف	١،١٦٠،٥٦٢	٥٠,٢٨	١،١٤٧،٦٢٧	٤٩,٧٢	٢،٣٠٨،١٨٩	١٠٠,٠٠
	جملة	٢،٣١٩،٥٥٧	٥٢,٣٩	٢،١٠٨،٢٠١	٤٧,٦١	٤،٤٢٧،٧٥٨	١٠٠,٠٠
	من إجمالي فئات السن		٦,٢٣		٥,٩٣		٦,٠٨
الإجمالي	الحضر	١٦،٠١٣،٨٦٤	٥١,٠٥	١٥،٣٥٧،٠٦١	٤٨,٩٥	٣١،٣٧٠،٩٢٥	١٠٠,٠٠
	الريف	٢١،٢٠٥،١٩٢	٥١,١٩	٢٠،٢٢١،٩١٤	٤٨,٨١	٤١،٤٢٧،١٠٦	١٠٠,٠٠
	جملة	٣٧،٢١٩،٠٥٦	٥١,١٣	٣٥،٥٧٨،٩٧٥	٤٨,٨٧	٧٢،٧٩٨،٠٣١	١٠٠,٠٠
	من إجمالي فئات السن		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد ٢٠٠٦.

أما من الناحية العمرية فيمكن الوقوف على مجموعة من التحديات التي تواجه المتصل المصري، فنجد أن نسبة السكان في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٤٥ سنة تبلغ ٤٩,٨٥ بالمئة من إجمالي سكان الجمهورية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨)، وهي الفئة ذات المتطلبات الأكثر من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تشمل الطلاب في سن التعليم المتوسط والجامعي والنسبة الأكبر من السكان في سن العمل وفي سن الزواج. كما تبلغ نسب السكان في الفئة العمرية من ٥ إلى ١٥ سنة نحو ٢١,١٠ بالمئة (المرجع السابق)، والتي تمثل فئة السكان في سن التعليم الأساسي. وهذه النسب المرتفعة لهاتين الفئتين العمريتين برغم ما تمثله من تحديات لبرامج التنمية بسبب المتطلبات المتزايدة لها من الخدمات الاجتماعية وفرص العمل والوحدات السكنية، إلا أن الفئة الأولى تمثل قاطرة التنمية والثروة الحقيقية التي يمكن أن تستند إليها برامج وخطط التنمية الشاملة، كما أن الفئة الثانية تساعد بشكل كبير على تواصل التنمية لفترات طويلة.

شكل رقم (٥-٤) التركيب النوعي والعمري لسكان محافظات الجمهورية المختلفة

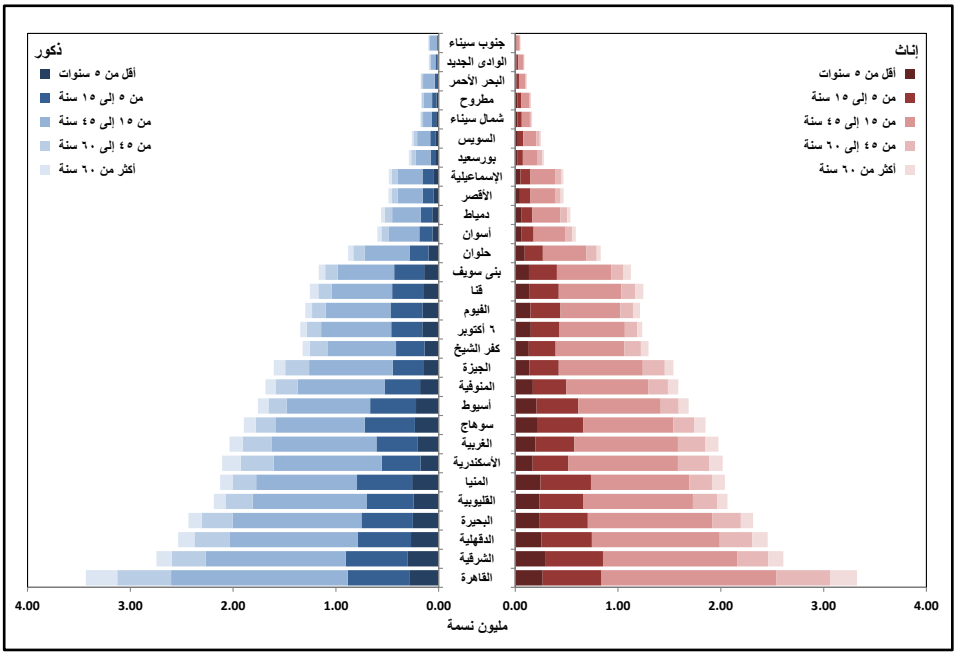

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ٢٠٠٦.

٥-٢-١-٢ الأوضاع الاجتماعية للسكان

يعاني المجتمع المصري من مجموعة من الأوضاع الاجتماعية المعقدة، نتيجة عدد من السياسات المتراكمة لفترات طويلة. من أهم عناصر هذه الأوضاع: التعليم ونسب الأمية المرتفعة، والتسرب من التعليم، والحالة الزواجية. هذه العناصر بالإضافة إلى البطالة تمثل المسببات الأساسية لمجموعة من الأمراض والظواهر الاجتماعية السلبية مثل: انتشار العنف

والجريمـة بمختلـف أشكالها، وأطفـال الشـوارع وعمالـة الأطفـال، وانتشـار المخـدرات. ويوضـح الجدول رقم (٥-٣) الأوضاع الاجتماعية الرئيسية للسكان في مصر.

جدول رقم (٥-٣) الأوضاع الاجتماعية الرئيسية للسكان في مصر عام ٢٠٠٦

الأوضاع الاجتماعية		ذكور		إناث		جملة	
		العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)
الحالة التعليمية	أمي	العدد	٣٨,٤٧	١٠،٤٧٣،٩٩٩	٦١,٥٣	١٧،٠٢٣،٥١٧	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان ١٠ سنوات فأكثر	٢٢,٣٤		٣٧,٢٦		٢٩,٦٤
	يقرأ ويكتب ومحو أمية ومؤهل أقل من متوسط	العدد	٥٥,٩٥	٨،١٨٦،٣٧٣	٤٤,٠٥	١٨،٥٨٢،٩٥٩	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان ١٠ سنوات فأكثر	٣٥,٤٦		٢٩,١٢		٣٢,٣٥
	مؤهل متوسط وفوق متوسط	العدد	٥٥,٨٧	٧،١٧٩،٥٣٨	٤٤,١٣	١٦،٢٧٠،٧٣١	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان ١٠ سنوات فأكثر	٣١,٠١		٢٥,٥٤		٢٨,٣٣
	مؤهل جامعي وفوق جامعي	العدد	٥٩,١٤	٢،٢٥٢،٢٩٤	٤٠,٨٦	٥،٥١١،٧٣٢	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان ١٠ سنوات فأكثر	١١,١٢		٨,٠١		٩,٦٠
	غير مبين	العدد	٥٢,٨٤	٢١،٦٦٨	٤٧,١٦	٤٥،٩٤٥	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان ١٠ سنوات فأكثر	٠,٠٨		٠,٠٨		٠,٠٨
	إجمالي ١٠ سنوات فأكثر	العدد	٥١,٠٥	٢٨،١١٣،٨٧٢	٤٨,٩٥	٥٧،٤٣٤،٨٨٤	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان ١٠ سنوات فأكثر	١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠
التسرب من التعليم	لم يلتحق بالتعليم	العدد	٤١,٥٩	٧٣٢،١١٥	٥٨,٤١	١،٢٥٣،٣٦٥	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان من ٦ إلى ١٩ سنة	٥,٢٣		٧,٨٣		٦,٤٩
	التحق ولم يتسرب	العدد	٥٢,١٠	٨،٤٠٧،٥٩١	٤٧,٩٠	١٧،٥٥٣،٨٨٣	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان من ٦ إلى ١٩ سنة	٩١,٨٠		٨٩,٩٢		٩٠,٨٩
	التحق وتسرب	العدد	٥٨,٤٥	٢٠٩،٥٣٠	٤١,٥٥	٥٠٤،٢٦٠	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان من ٦ إلى ١٩ سنة	٢,٩٦		٢,٢٤		٢,٦١
	غير مبين	العدد	٥٣,٦٨	٦٨٥	٤٦,٣٢	١،٤٧٩	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان من ٦ إلى ١٩ سنة	٠,٠١		٠,٠١		٠,٠١
	إجمالي السكان من ٦ إلى ١٩ سنة	العدد	٥١,٥٩	٩،٣٤٩،٩٢١	٤٨,٤١	١٩،٣١٢،٩٨٧	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان من ٦ إلى ١٩ سنة	١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠
الحالة الزواجية	لم يتزوج أبدًا	العدد	٥٧,٢٧	٥،٧٢٢،١١٤	٤٢,٧٣	١٣،٣٩٢،٢٥٨	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان في سن الزواج	٣٣,٦١		٢٤,٢٦		٢٨,٨٦
	عقد قران	العدد	٥٠,٧١	١١٤،٢١٤	٤٩,٢٩	٢٣١،٧٢٥	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان في سن الزواج	٠,٥١		٠,٤٨		٠,٥٠
	متزوج	العدد	٤٩,٣٣	١٤،٩٤١،٥٤٠	٥٠,٦٧	٢٩،٤٨٥،٥٦٢	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان في سن الزواج	٦٣,٧٢		٦٣,٣٥		٦٣,٥٤
	مطلق	العدد	٢٣,٦٦	٢٧٧،٥٥١	٧٦,٣٤	٣٦٣،٥٨٢	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان في سن الزواج	٠,٣٨		١,١٨		٠,٧٨
	أرمل	العدد	١٣,٨٢	٢،٥٢٩،١١٢	٨٦,١٨	٢،٩٣٤،٧٦٨	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان في سن الزواج	١,٧٨		١٠,٧٢		٦,٣٢
	جملة السكان في سن الزواج*	العدد	٤٩,١٨	٢٣،٥٨٤،٥٣١	٥٠,٨٢	٤٦،٤٠٧،٨٩٥	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان في سن الزواج	١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠

* ١٨ سنة فأكثر الذكور و١٦ سنة فأكثر للإناث.

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد ٢٠٠٦.

تمثل الأمية أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمع المصري حيث تبلغ نسبة الأمية نحو ٢٩,٦٤ بالمئة على مستوى الجمهورية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨)، حيث لم تنجح السياسات التعليمية على مدى عقود في مواجهة هذا التحدي سواء من خلال برامج محو الأمية أو من خلال منع التسرب من التعليم حيث لا تزال نسبة تبلغ ٦,٤٩ بالمئة من السكان في سن التعليم لا تلتحق بالتعليم بالإضافة إلى نسبة ٢,٦١ تلتحق ثم تتسرب (المرجع السابق). ويزيد من مشكلة التعليم في مصر أن النسبة الأكبر من السكان لم ينالوا إلا قدر ضئيل من التعليم فنحو ٣٢,٣٥ بالمئة من السكان أكثر من ١٠ سنوات لم يتعدى تعليمهم مستوى التعليم الأساسي (المرجع السابق). وبالنظر إلى الشكل (٥-٥) نجد أن هذه المشكلات تتفاقم في عدد من المحافظات الريفية خاصةً محافظات الصعيد، فمثلًا تصل نسبة الأمية في

محافظة المنيا إلى ٤١,٢٩ بالمئة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨)، وهو أعلى معدل للأمية في مصر.

شكل رقم (٥-٥) أوضاع التعليم في محافظات الجمهورية

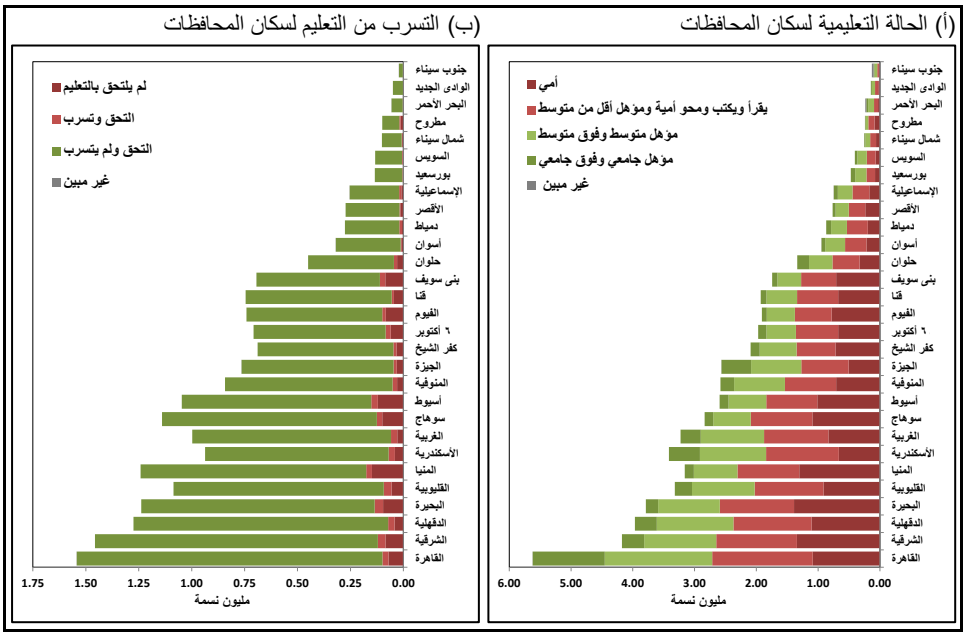

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ٢٠٠٦.

دفعت الضغوط الاقتصادية المتزايدة خلال العقدين الماضيين إلى ظهور قضية اجتماعية جديدة نسبية على المجتمع المصري وهي تأخر سن الزواج، فطبقًا لتعداد السكان عام ٢٠٠٦ يوجد نحو ٢٨,٨٦ بالمئة من السكان في سن الزواج غير متزوجون ولم يسبق لهم الزواج، هذه النسبة في تزايد مستمر مع دخول أعداد كبير من الشباب إلى سن الزواج كل عام. تلك القضية تظهر بوضوح في المناطق الحضرية الرئيسية، وتؤثر على السلام الاجتماعي واستقرار المجتمع المصري، خاصةً أنها ناتجة بالأساس عن عوامل اقتصادية وليست عوامل اجتماعية. ويوضح الشكل رقم (٥-٦) الحالة الزواجية لسكان محافظات الجمهورية.

شكل رقم (٥-٦) الحالة الزواجية لسكان المحافظات

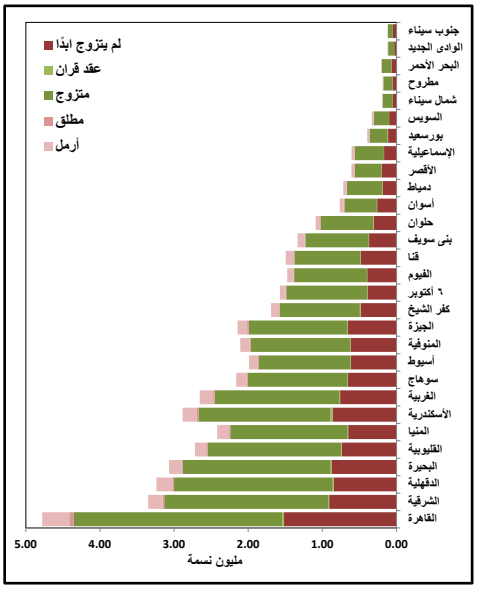

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ٢٠٠٦.

٥-٢-١-٣ الأوضاع الاقتصادية للسكان

مرت السياسات الاقتصادية في مصر بعدة منعطفات منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى الآن تماشيًا مع التحولات السياسية المتتابعة خلال هذه الفترة. فقد تحول الاقتصاد المصري من الاقتصاد الحر المعتمد بشكل أساسي على الزراعة فيما قبل الخمسينيات، إلى الاقتصاد المركزي الموجه الذي يستهدف التصنيع في الخمسينيات والستينيات، ثم اقتصاد الحرب من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٤ والذي توقفت مع التنمية بشكل شبه تام. بعد ذلك سيطرت سياسات الانفتاح الاقتصادي المرتكز على الأنشطة الخدمية حتى منتصف الثمانينيات، ثم عمليات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة حتى منتصف التسعينيات، التي تحولت فيما بعد إلى اندفاع بقوه في اتجاه اقتصاد السوق وعمليات الخصخصة الواسعة سيئة السمعة، والتي كانت الملمح الاقتصادي الأبرز في مصر خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. هذه التحولات الاقتصادية العميقة التي تصل إلى درجة التخبط، أثرت بشكلٍ ملحوظ على الأوضاع الاقتصادية للسكان، خاصةً فيما يتعلق بوضع قوة العمل ومعدلات البطالة وهيكل النشاط الاقتصادي للسكان. ويوضح الجدول رقم (٥-٤) الأوضاع الاقتصادية الرئيسية للسكان في مصر عام ٢٠٠٦.

جدول رقم (٥-٤) الأوضاع الاقتصادية الرئيسية للسكان في مصر عام ٢٠٠٦

الأوضاع الاقتصادية		ذكور		إناث		جملة	
		العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)
الحالة العملية للسكان	صاحب عمل ويعمل لحسابه	العدد ١،٦٦٧،٢٢٠	٩٤,٧٧	٩١،٩٢٧	٥,٢٣	١،٧٥٩،١٤٧	١٠٠,٠٠
		من جملة داخل قوة العمل ٩,٢٠			٢,٣٦		٧,٩٩
	يعمل بأجر نقدي	العدد ١٤،٩٦٩،٢١٢	٨٣,٤٠	٢،٩٧٩،٤٠١	١٦,٦٠	١٧،٩٤٨،٦١٣	١٠٠,٠٠
		من جملة داخل قوة العمل ٨٢,٦٣			٧٦,٤٤		٨١,٥٣
	يعمل بدون أجر نقدي	العدد ٨٧،٥٣٤	٥٢,٦٣	٧٨،٧٩٧	٤٧,٣٧	١٦٦،٣٣١	١٠٠,٠٠
		من جملة داخل قوة العمل ٠,٤٨			٢,٠٢		٠,٧٦
	متعطل	العدد ١،٣٩٢،٤٥٢	٦٥,٠٧	٧٤٧،٥١٧	٣٤,٩٣	٢،١٣٩،٩٦٩	١٠٠,٠٠
		من جملة داخل قوة العمل ٧,٦٩			١٩,١٨		٩,٧٢
	جملة داخل قوة العمل	العدد ١٨،١١٦،٤١٨	٨٢,٢٩	٣،٨٩٧،٦٤٢	١٧,٧١	٢٢،٠١٤،٠٦٠	١٠٠,٠٠
		من جملة داخل قوة العمل ١٠٠,٠٠			١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان ١٥ سنة فأكثر ٧١,٥٥			١٥,٩٨		٤٤,٢٨
	جملة خارج قوة العمل	العدد ٧،٢٠٣،٥٩١	٢٦,٠٠	٢٠،٤٩٨،٧٤٢	٧٤,٠٠	٢٧،٧٠٢،٣٣٣	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان ١٥ سنة فأكثر ٢٨,٤٥			٨٤,٠٢		٥٥,٧٢
النشاط الاقتصادي	الزراعة وصيد الأسماك	العدد ٤،٩٠٢،٧٣٩	٩٤,١١	٣٠٦،٨٦٢	٥,٨٩	٥،٢٠٩،٦٠١	١٠٠,٠٠
		من جملة الملتحقين بالنشاط الاقتصادي ٢٩,٠٩			٩,٦٨		٢٦,٠١
	الصناعة والتعدين	العدد ٢،١٩٣،٤٨٠	٩١,٣٠	٢٠٨،٩٣٩	٨,٧٠	٢،٤٠٢،٤١٩	١٠٠,٠٠
		من جملة الملتحقين بالنشاط الاقتصادي ١٣,٠١			٦,٥٩		١٢,٠٠
	التشييد والبناء	العدد ١،٨٦٨،٧٩١	٩٨,٩٧	١٩،٤١٥	١,٠٣	١،٨٨٨،٢٠٦	١٠٠,٠٠
		من جملة الملتحقين بالنشاط الاقتصادي ١١,٠٩			٠,٦١		٩,٤٣
	التجارة والنقل والتخزين	العدد ٣،٠٧٨،١٢٨	٨١,٦٩	٦٨٩،٨٣٥	١٨,٣١	٣،٧٦٧،٩٦٣	١٠٠,٠٠
		من جملة الملتحقين بالنشاط الاقتصادي ١٨,٢٦			٢١,٧٥		١٨,٨٢
	الخدمات	العدد ٤،٥٦٤،٤٠٠	٧٠,٥٩	١،٩٠١،٧٨١	٢٩,٤١	٦،٤٦٦،١٨١	١٠٠,٠٠
		من جملة الملتحقين بالنشاط الاقتصادي ٢٧,٠٨			٥٩,٩٧		٣٢,٢٩
	الأنشطة غير كاملة التوصيف وغير المبينة	العدد ٢٤٦،٩٢٨	٨٤,٧٧	٤٤،٣٥٩	١٥,٢٣	٢٩١،٢٨٧	١٠٠,٠٠
		من جملة الملتحقين بالنشاط الاقتصادي ١,٤٧			١,٤٠		١,٤٥
	جملة أقسام النشاط الاقتصادي	العدد ١٦،٨٥٤،٤٦٦	٨٤,١٦	٣،١٧١،١٩١	١٥,٨٤	٢٠،٠٢٥،٦٥٧	١٠٠,٠٠
		من جملة الملتحقين بالنشاط الاقتصادي ١٠٠,٠٠			١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان ١٥ سنة فأكثر ٦٦,٥٧			١٣,٠٠		٤٠,٢٨
	غير ملتحق بأقسام النشاط الاقتصادي	العدد ٨،٤٦٥،٥٤٣	٢٨,٥١	٢١،٢٢٥،١٩٣	٧١,٤٩	٢٩،٦٩٠،٧٣٦	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان ١٥ سنة فأكثر ٣٣,٤٣			٨٧,٠٠		٥٩,٧٢
الإجمالي ١٥ سنة فأكثر		العدد ٢٥،٣٢٠،٠٠٩	٥٠,٩٣	٢٤،٣٩٦،٣٨٤	٤٩,٠٧	٤٩،٧١٦،٣٩٣	١٠٠,٠٠
		من إجمالي السكان ١٥ سنة فأكثر ١٠٠,٠٠			١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد ٢٠٠٦.

تصل نسبة البطالة في مصر طبقًا لأخر تعداد للسكان عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٩,٧٢ بالمئة، وتزداد هذه القضية تعقيدًا نتيجة أن قوة العمل في مصر تبلغ ٤٤,٢٨ بالمئة فقط من السكان في سن العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في نسب الإعالة. من ناحية أخرى تنخفض بشكلٍ ملحوظ نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل حيث أن ٨٤,٠٢ بالمئة من الإناث في سن العمل هم خارج قوة العمل، وترتفع نسبة البطالة بين الإناث لتصل إلى نحو ١٩,١٨ بالمئة. هذه العوامل السابقة تضاف إلى مشكلة تدني مستويات الدخل وارتفاع متوسط حجم الأسرة الذي يبلغ نحو ٤,١٨ فرد/أسرة على المستوى القومي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨)، تؤدي إلى مشكلات حقيقية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي لكثير من السكان. هذه المعطيات هي المسيطرة على معظم المحافظات باستثناء بعض المحافظات الحدودية قليلة الكثافة. كما هو موضح بالشكل رقم (٥-٧).

شكل رقم (٥-٧) أوضاع العمل في محافظات الجمهورية

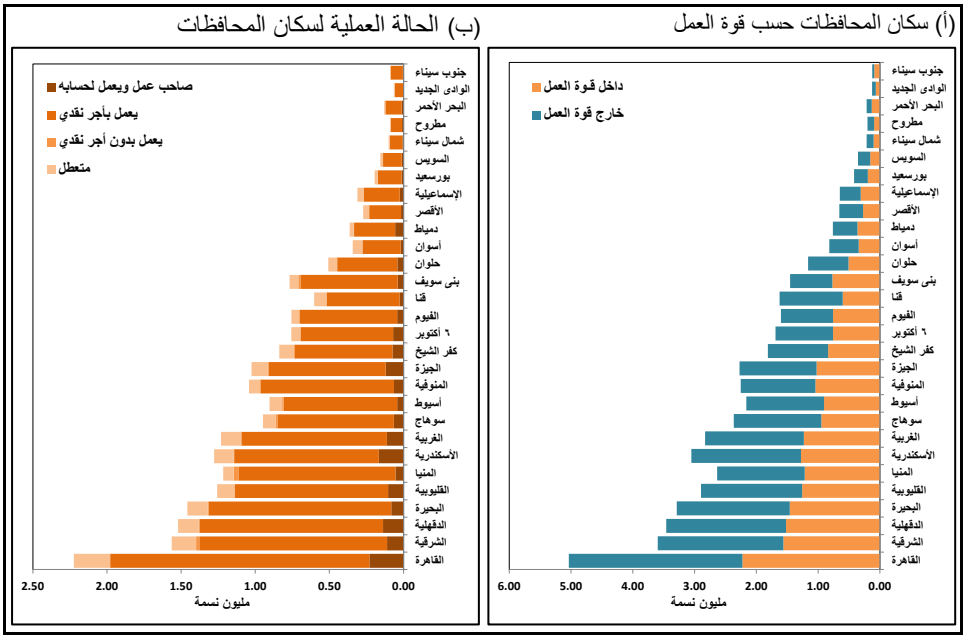

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ٢٠٠٦.

بعد آلاف السنين من سيطرة الزراعة كنشاط رئيسي للسكان في مصر تحولت طبقًا لتعداد عام ٢٠٠٦ لتحتل المرتبة الثانية بنحو ٢٦,٠١ بالمئة من إجمالي السكان ذوي النشاط، وقد سبقتها الخدمات بنحو ٣٢,٢٩ بالمئة. وبإضافة نسبة نشاط التجارة والنقل والتخزين البالغة ١٨,٨٢ بالمئة والتشييد والبناء التي تصل إلى ٩,٤٣ بالمئة، نجد أن الاقتصاد المصري يعاني من سيطرة الأنشطة غير الإنتاجية في مواجهة الأنشطة الإنتاجية، فقطاع الصناعة والتعدين والذي من المفترض أن يعوض التناقص في مجال الزراعة، قد تناقصت نسبة السكان العاملين به من نحو ١٥,٠٥ بالمئة عام ١٩٩٦ إلى نحو ١٢,٠٠ بالمئة عام ٢٠٠٦ (المرجع السابق).

هذه التركيبة لهيكل النشاط الاقتصادي تؤكد هشاشة الاقتصاد المصري وعدم ارتكازه على قواعد ثابتة، وهو ما انعكس في عدم قدرته على توفير متطلبات التنمية الشاملة للمجتمع. ومما يزيد من تحديات الوضع الاقتصادي أن نحو ٥٩,٧٢ من إجمالي السكان في سن العمل غير ملتحقين بالأنشطة الاقتصادية. من ناحية أخرى تختلف تركيبة هيكل النشاط الاقتصادي بشكلٍ ملحوظ على مستوى المحافظات كما هو موضح بالشكل رقم (٥-٨)، إلا أننا نلاحظ أن العامل المشترك بين المحافظات هو الحجم المتنامي للأنشطة غير الإنتاجية في مواجهة الأنشطة الإنتاجية، بدرجة جعلتها تتفوق على الصناعة في المحافظات التي تضم مراكز صناعية كبرى، وتكاد تنافس الزراعة في المحافظات الزراعية. فمن بين كل محافظات الجمهورية لا تتعدى نسبة الأنشطة الإنتاجية ٥٠ بالمئة إلا في خمس محافظات فقط.

شكل رقم (٥-٨) النشاط الاقتصادي لسكان المحافظات

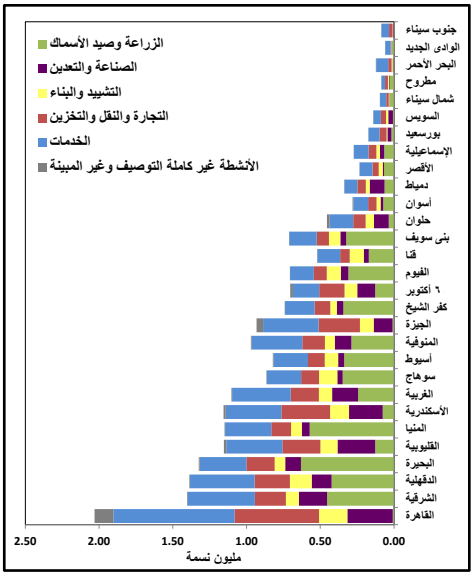

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ٢٠٠٦.

٥-٢-٢ الملامح العمرانية والبيئية

يتميز المتصل الحضري الريفي المصري بنسق عمراني وبيئي مميز، ناتج عن المركزية الشديدة للعمران المصري وارتباطه بشكل مباشر بنهر النيل. وهو ما تسبب في ظهور مجموعة من الملامح العمرانية والبيئة منها: تقارب التجمعات العمرانية، وارتفاع الكثافات السكانية، بالإضافة إلى الضغط الشديد على البيئة بكل مكوناتها. هذه العوامل أثرت بشدة على الظروف السكنية والمعيشية للسكان في معظم التجمعات العمرانية في مصر سواء الحضرية أو الريفية.

٥-٢-٢-١ نسق الاستيطان العمراني

من إجمالي مساحة مصر البالغة ١,٠١ مليون كم^{٢} (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء، ٢٠٠٧) لا تتعدى نسبة المساحة المأهولة ٧,٨٠ بالمئة، كما لا تتعدى مساحة العمران ٢,٣٦ بالمئة، والأراضي الزراعية ٣,٥٠ بالمئة فقط من هذه المساحة. تتركز المساحة المأهولة في مصر أساسًا في الوادي والدلتا بكثافة استيطانية كبيرة، مع وجود كثافة استيطانية منخفضة على السواحل، وانعدامها تقريبًا في الصحراء الشرقية والغربية باستثناء بعض الواحات في الصحراء الغربية. وبالطبع تتفاوت هذه النسب بين المحافظات بناءًا على موقعها وطبيعة النشاط البشري بها، كما هو موضح بالشكلين رقم (٥-٩). وتجدر الإشارة إلى أن كثافة الاستيطان العمراني لا تعني بالضرورة الكثافة السكانية، فبعض المحافظات الحدودية الساحلية مثل جنوب سيناء تزداد فيها المساحات المأهولة نتيجة انتشار المشروعات السياحية والبترولية، دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة أعداد السكان بنفس المعدلات.

شكل رقم (٥-٩) تصنيف المساحات المأهولة وغير المأهولة في المحافظات[١]

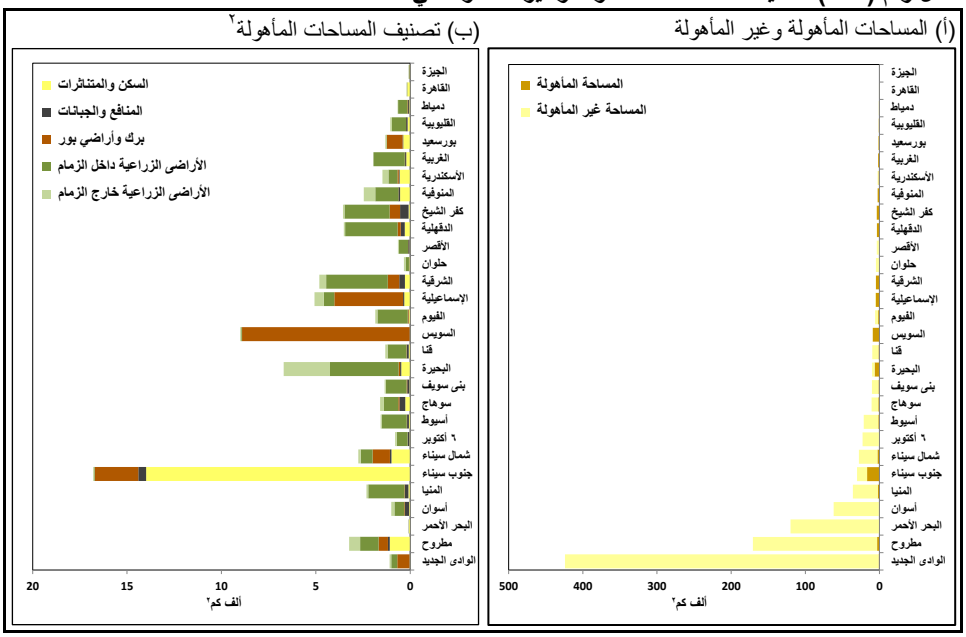

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٨، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٧، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ٢٠٠٧.

يختلف نمط توزيع العمران المصري بين الوادي والدلتا والمناطق الساحلية. ففي الدلتا كما هو موضح بالشكل رقم (٥-١٠)، يأخذ توزيع العمران شكلًا دائريًا متدرجًا تبعًا لمستويات المراكز العمرانية، وتمثل الشبكة العمرانية نظم مكانية متكاملة. فعاصمة المحافظة تقع في مجال تأثيرها عواصم المراكز والتي تتوزع في نطاق جغرافي يتباعد عن عاصمة المحافظة بمسافة تتراوح ما بين ١٥ كم إلى ٢٥ كم (راجح وآخرون، ٢٠٠٧). كما تقع في دائرة تأثير عواصم المراكز مدن أصغر حجمًا وعدد من القرى والتوابع. وقد يتجاوز تأثير بعض عواصم المحافظات خاصةً حدودها الإدارية، ويمتد ليشمل تجمعات عمرانية في محافظات أخرى.

شكل رقم (٥-١٠) نمط التوزيع العمراني في الدلتا (محافظة المنوفية)

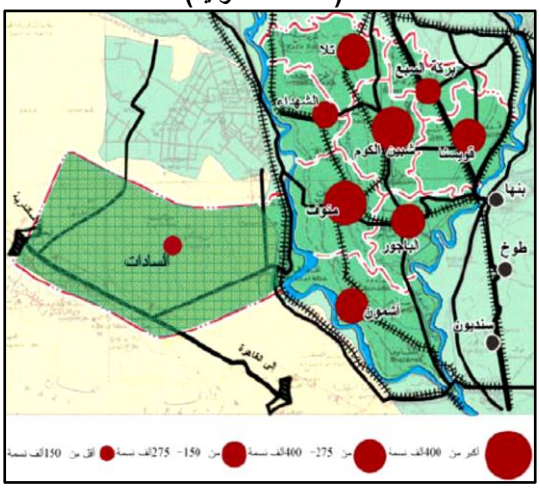

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٨.

[١] المساحة المأهولة هي الأراضي المخصصة لاستعمال أو جهة معينة، ولا يشترط فيها أن تكون مأهولة بالسكان.
[٢] الأراضى الزراعية داخل الزمام هي التي تم مسحها وحصرها مساحيًا، بينما الأراضى خارج الزمام فهى الأراضى التى لم تتم عملية مسحها وحصرها، وذلك فى مجال تحصيل ضريبة الأطيان الزراعية.

بينما في الوادي فكما هو موضح بالشكل رقم (٥-١١)، يأخذ نمط توزيع العمران الشكل الشريطي نتيجة المحددات الطبيعية في شرق وغرب النيل. وتتوزع التجمعات العمرانية على ثلاثة محاور، الأول شرق وادي النيل على الطريق الإقليمي الشرقي، والثاني على محاور الحركة في الوسط بمحاذاة نهر النيل، أما الثالث فيتضح في التجمعات العمرانية التي تتوزع على الطرق الطولية في غرب الوادي (راجح وآخرون، ٢٠٠٧).أما الأقاليم الساحلية فيأخذ نمط توزيع العمران فيها الشكل الشريطي، ولكن يرتبط في هذه الحالة بالشواطئ ويكون ذو كثافة استيطانية منخفضة. حيث تتواجد معظم التجمعات العمرانية على محاور الحركة الرئيسية الموازية للشواطئ، كنتيجة لارتباط العمران بالبحر كمورد اقتصادي.

شكل رقم (٥-١١) نمط التوزيع العمراني في الصعيد (محافظة سوهاج)

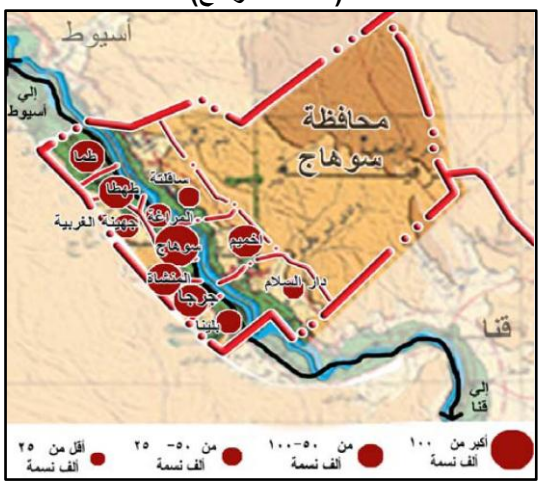

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٨.

تختلف أنماط التوزيع المكاني الحضري والريفي. فيتميز الأولى بالتكاثف وانضغاط الشبكات الحضرية، والتقارب النسبي بين وحدات الفئات العليا ووحدات الفئات الحجمية الأخرى للمدن (المتوسطة والدنيا). فمثلًا تبلغ نسبة المدن التي تبتعد عن عاصمة المحافظة التابعة لها مسافة تقل عن ٥٠ كم نحو ٨٨ بالمئة من إجمالي المدن (المرجع السابق). وبالرغم من الطبيعة الشريطية للمعمور المصري، إلا أن جزء كبير من الشبكة الحضرية القومية يتركز حول القاهرة، خاصةً في الدلتا حيث يقع حوالي ٧٤ بالمئة من مجموع مدن الدلتا ضمن دائرة مركزها القاهرة ولا يزيد نصف قطرها على ١٠٠ كم (المرجع السابق). بينما يتميز التوزيع المكاني الريفي بتكاثف القرى حول المدن، فنحو ٦٤ بالمئة من القرى تقع في النطاق الدائري لعاصمة المركز بنصف قطر لا يتجاوز عشرة كيلومترات (المرجع السابق).

يساعد التقارب المكاني على التضخم الحجمي المتواصل للفئات العليا للمدن لاحتكارها العديد من الأنشطة والوظائف، ومن ثم تضخم حجم السوق وتزايد الطلب على الخدمات والسلع المركزية. ويأخذ تسلسل أحجام التجمعات العمرانية وأعدادها شكلًا غير منتظم يتسم بالتفاوت الشديد. فطبقًا لتعداد ٢٠٠٦ فإن مدينتي القمة (القاهرة والإسكندرية) يزيد مجموعة سكانهما عن مجموع سكان العشرين مدينة التالية لهما. كما تعاني شريحة المدن المتوسطة من ضمور شديد رغم أهمية دورها في الهيكل العمراني. فمن الملاحظ أن الهجرة الداخلية من القرى تقفز مباشرة إلى المدن الكبرى دون المرور بالمدن المتوسطة، وربما يرجع ذلك إلى أن نصيب هذه المدن من الاستثمارات والاهتمام الحكومي متواضع للغاية، بالإضافة إلى انحسار دور معظم هذه المدن على الدور الخدمي دون وجود أنشطة اقتصادية رائدة بها.

٥-٢-٢-٢ أوضاع العمران

طرأت مجموعة من التغيرات على العمران المصري منذ منتصف القرن الماضي وحتى الآن نتيجة للتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. من أهم هذه التغيرات إقامة امتدادات عمرانية جديدة حول الكتل العمرانية القديمة، وقد أقيمت النسبة الأكبر منها على الأراضي الزراعية، كما كان الكثير منها امتدادات لا رسمية وحملت ملامح عمرانية مغايرة للملامح التقليدية للعمران المصري. تزامن مع ذلك تحولات في أنواع المباني وأنماطها وأوضاعها.

جدول رقم (٥-٥) أنواع المباني وأوضاعها في مصر عام ٢٠٠٦

أنواع المباني وأوضاعها		الحضر		الريف		إجمالي الجمهورية	
		العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)
مباني السكن العادية	عمارة	العدد ٧٢٩،٢٢٠	٦٠,٢٧	٤٨٠،٧٥٧	٣٩,٧٣	١،٢٠٩،٩٧٧	١٠٠,٠٠
		من جملة مباني السكن العادية	٢٣,١٧		٦,٥٧		١١,٥٦
	منزل	العدد ١،٩٥٩،٢٦٧	٣٥,٩١	٣،٤٩٦،٠٥٩	٦٤,٠٩	٥،٤٥٥،٣٢٦	١٠٠,٠٠
		من جملة مباني السكن العادية	٦٢,٢٥		٤٧,٧٧		٥٢,١٢
	بيت ريفي	العدد ٣٥١،٧٥١	٩,٦١	٣،٣٠٩،٦٠٧	٩٠,٣٩	٣،٦٦١،٣٥٨	١٠٠,٠٠
		من جملة مباني السكن العادية	١١,١٨		٤٥,٢٢		٣٤,٩٨
	فيلا	العدد ٧٥،٥٩٥	٧٧,٠٤	٢٢،٥٢٨	٢٢,٩٦	٩٨،١٢٣	١٠٠,٠٠
		من جملة مباني السكن العادية	٢,٤٠		٠,٣١		٠,٩٤
	شاليه	العدد ٣١،٧٩٥	٧٦,٧١	٩،٦٥٢	٢٣,٢٩	٤١،٤٤٧	١٠٠,٠٠
		من جملة مباني السكن العادية	١,٠١		٠,١٣		٠,٤٠
	جملة	العدد ٣،١٤٧،٦٢٨	٣٠,٠٧	٧،٣١٨،٦٠٣	٦٩,٩٣	١٠،٤٦٦،٢٣١	١٠٠,٠٠
		من جملة مباني السكن العادية	١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠
		من إجمالي المباني	٨٧,٧٠		٩١,٤٢		٩٠,٢٧
أنواع المباني: مباني العمل العادية	مبنى عمل	العدد ١٢٤،٣٥٦	٣٦,٠٤	٢٢٠،٧٢٢	٦٣,٩٦	٣٤٥،٠٧٨	١٠٠,٠٠
		من جملة مباني العمل العادية	٥٩,٧٣		٦٨,٣٧		٦٤,٩٨
	مول	العدد ٨٥١	٨٧,٢٨	١٢٤	١٢,٧٢	٩٧٥	١٠٠,٠٠
		من جملة مباني العمل العادية	٠,٤١		٠,٠٤		٠,١٨
	دكان أو أكثر	العدد ٨٢،٩٨٠	٤٤,٨٦	١٠١،٩٩٦	٥٥,١٤	١٨٤،٩٧٦	١٠٠,٠٠
		من جملة مباني العمل العادية	٣٩,٨٦		٣١,٥٩		٣٤,٨٣
	جملة	العدد ٢٠٨،١٨٧	٣٩,٢٠	٣٢٢،٨٤٢	٦٠,٨٠	٥٣١،٠٢٩	١٠٠,٠٠
		من جملة مباني العمل العادية	١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠
		من إجمالي المباني	٥,٨٠		٤,٠٣		٤,٥٨
المباني الجوازية	كشك	العدد ٥١،٨٥٦	٦٨,١٩	٢٤،١٩٤	٣١,٨١	٧٦،٠٥٠	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني الجوازية	٧٤,٧٨		٢٨,٥٩		٤٩,٣٩
	عشة/خيمة	العدد ١٧،٤٨٩	٢٢,٤٥	٦٠،٤٢٤	٧٧,٥٥	٧٧،٩١٣	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني الجوازية	٢٥,٢٢		٧١,٤١		٥٠,٦١
	جملة	العدد ٦٩،٣٤٥	٤٥,٠٤	٨٤،٦١٨	٥٤,٩٦	١٥٣،٩٦٣	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني الجوازية	١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠
		من إجمالي المباني	١,٩٣		١,٠٦		١,٣٣
مباني أخرى		العدد ١٦٣،٨٠٤	٣٦,٩٩	٢٧٩،٠٤٥	٦٣,٠١	٤٤٢،٨٤٩	١٠٠,٠٠
		من إجمالي المباني	٤,٥٦		٣,٤٩		٣,٨٢
إجمالي المباني		العدد ٣،٥٨٨،٩٦٤	٣٠,٩٦	٨،٠٠٥،١٠٨	٦٩,٠٤	١١،٥٩٤،٠٧٢	١٠٠,٠٠
		من إجمالي المباني	١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠
الأوضاع الحالية للمباني	مباني مكتملة ومشغولة كلي وجزئي	العدد ٢،٨٥٠،٢٣٣	٣١,٢٢	٦،٢٧٨،٦٩٢	٦٨,٧٨	٩،١٢٨،٩٢٥	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني	٨١,٠٨		٨١,٧٠		٨١,٥٠
	مباني مكتملة وخالية	العدد ٣٦٤،٠٧٣	٢٧,٩٨	٩٣٧،٠٥٢	٧٢,٠٢	١،٣٠١،١٢٥	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني	١٠,٣٦		١٢,١٩		١١,٦٢
	مباني تحت التشييد	العدد ٨٨،٤٥٩	٣٣,٩٨	١٧١،٨٩٠	٦٦,٠٢	٢٦٠،٣٤٩	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني	٢,٥٢		٢,٢٤		٢,٣٢
	مباني تحت الهدم	العدد ٢٧،٣٦٧	٣٢,٢١	٥٧،٥٩٢	٦٧,٧٩	٨٤،٩٥٩	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني	٠,٧٨		٠,٧٥		٠,٧٦
	مباني أخرى	العدد ١٨٥،٠١١	٤٣,٥١	٢٤٠،٢١٢	٥٦,٤٩	٤٢٥،٢٢٣	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني	٥,٢٦		٣,١٣		٣,٨٠
	جملة المباني	العدد ٣،٥١٥،١٤٣	٣١,٣٨	٧،٦٨٥،٤٣٨	٦٨,٦٢	١١،٢٠٠،٥٨١	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني	١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد ٢٠٠٦.

فمن تحليل بيانات الجدول رقم (٥-٥)، نجد أن مباني السكن العادية تحتل نسبة تصل إلى ٩٠,٢٧ بالمئة من المباني على مستوى الجمهورية، وهو الحال نفسه تقريبًا في الحضر والريف. كما تبلغ نسبة مباني العمل العادية نحو ٤,٥٨ بالمئة وهو مؤشر لضعف النشاط الاقتصادي. وقد أدت الضغوط الاقتصادية وعدم القدرة على الحصول على مسكن مناسب إلى ظهور نسبة من المباني الجوازية تقدر بنحو ١,٣٣ بالمئة تزيد بالطبع في الحضر لتصل إلى ١,٩٣ بالمئة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨).

هذه المعطيات بالنسبة لأنواع المباني لا تختلف كثيرًا على مستوى المحافظات كما هو موضح بالشكل رقم (٥-١٢). إلا أنه بالنظر إلى تصنيف مباني السكن العادية، نجد أن نوع المنزل هو النوع الأساسي على مستوى الجمهورية، حيث تصل نسبته إلى ٥٢,١٢ بالمئة من جملة مباني السكن العادية. أما على مستوى المحافظات فيحتل نوع المنزل الريفي المرتبة الأولى في معظم محافظات صعيد مصر وبعض المحافظات الحدودية - على العكس من محافظات الوجه البحري وبالطبع المحافظات الحضرية - فمثلًا تصل نسبة نوع البيت الريفي ٨٠,٤٦ بالمئة من إجمالي مباني السكن العادية في محافظة المنيا و٧٠,٤٢ بالمئة في محافظة الوادي الجديد (المرجع السابق).

شكل رقم (٥-١٢) تصنيف المباني تبعًا لأنواعها على مستوى المحافظات

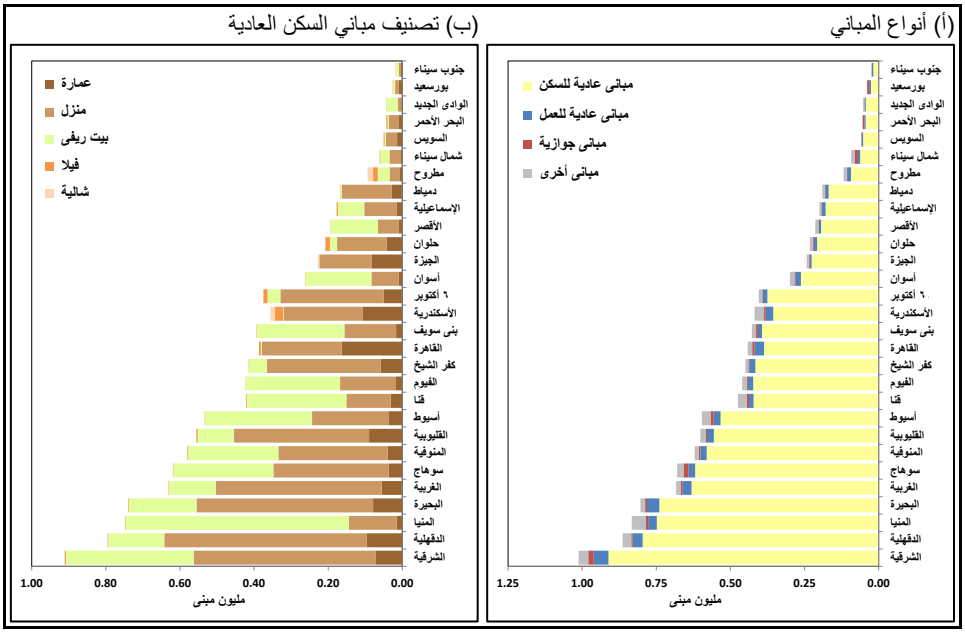

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ٢٠٠٦.

أما فيما يتعلق بالأوضاع الحالية للمباني، فيلاحظ أن ١١,٦٢ بالمئة من المباني على مستوى الجمهورية مكتملة وخالية، و٢,٣٢ بالمئة تحت التشييد (المرجع السابق). رغم هذا يعاني السكان في مصر من مشكلات واضحة في الحصول على الوحدات السكنية المناسبة، مما

يدل على وجود خلل هيكلي مزمن في سوق الإسكان المصري، يتمثل في عدم تناسب العرض من المنتج العقاري مع الطلب. وهذا الخلل قبل أن يكون كمي يتعلق بحجم المعروض فهو كيفي يتعلق بنوعية المعروض.

شكل رقم (٥-١٣) الأوضاع الحالية للمباني بالمحافظات

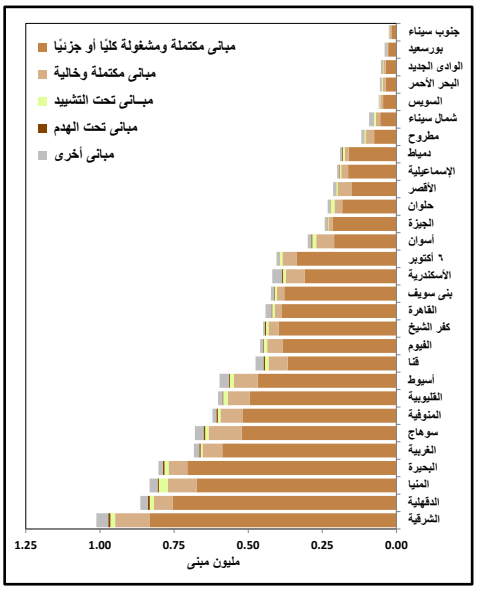

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ٢٠٠٦.

كما يلاحظ ارتفاع نسبة المباني المكتملة والخالية في الريف لتصل إلى ١٢,١٩ بالمئة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨)، مما يعني دخول الإسكان الريفي في السوق العقاري، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي بالريف لتقارب مثيلاتها بالحضر. هذا ما دعا الكثير من الملاك - خصوصًا غير المقيمين بالقرية - إلى إتاحة أراضيهم للامتداد العمراني بدلًا من إبقائها للزراعة (راجح وآخرون، ٢٠٠٧). هذه العوامل أدت إلى زيادة الضغط على الأراضي الزراعية خاصةً القريبة من المراكز الحضرية الكبرى. هذه المعطيات هي السائدة على مستوى محافظات الجمهورية كما هو موضح بالشكل رقم (٥-١٣)، باستثناء ارتفاع نسبة المباني الخالية في بعض المحافظات التي يغلب عليها الطابع السياحي، فمثلًا نجد هذه النسبة تصل إلى نحو ٢٤,٣٦ بالمئة في مطروح و٢١,٨٦ بالمئة في الأقصر و٢٠,٢٣ بالمئة في أسوان و١٨,٦٨ بالمئة في البحر الأحمر و١٧,٥٠ بالمئة في جنوب سيناء (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨)، وذلك بالرغم من اختلاف طبيعة النشاط السياحي بين هذه المحافظات.

تمثل الوحدات السكنية ٨٦,٤٢ بالمئة من إجمالي الوحدات على مستوى الجمهورية في مقابل ١٣,٥٨ بالمئة للوحدات غير السكنية. وكما يوضح الجدول رقم (٥-٦) فإن النسبة الأكبر من الوحدات السكنية هي شقق وتصل نسبتها إلى ٧٣,٦١ بالمئة، ويلاحظ وجود نسبة ٣,٦٠ بالمئة من الوحدات السكنية تتكون من حجرة مستقلة أو أكثر، وتزداد هذه النسبة في الحضر لتصل إلى ٣,٩٨ بالمئة (المرجع السابق)، وهو ما يعد مؤشر سلبي حيث لا توفر هذه الوحدات ظروف سكن ملائمة. كما يلاحظ أن النسبة الأكبر من الوحدات السكنية التي تتكون من مبنى بأكمله تتركز في الريف. وهو ما يتفق مع النمط الإسكاني السائد في الريف المصري والناتج عن مجموعة من العادات والتقاليد. تختلف هذه المعطيات قليلًا بين المحافظات، فكما يوضح الشكل رقم (٥-١٤) نجد أن نسبة الوحدات غير السكنية ترتفع في بعض المحافظات ذات النشاط الاقتصادي المميز، مثل دمياط فتصل إلى ٢٥,٢٢ بالمئة من إجمالي الوحدات، وجنوب سيناء حيث تصل إلى ٢٢,٤٢ بالمئة. كما ترتفع نسبة الوحدات السكنية التي تتكون من مبنى

بأكملـه فـي عدد من محافظـات صـعيد مصـر والمحافظـات الحدوديـة، فتصـل مثـلًا فـي محافظـة المنيا إلى نحو ٥٩,٩٤ بالمئة، وأسوان ٥٥,٣٨ بالمئة، والوادي الجديد ٥٣,٧٦ بالمئة.

جدول رقم (٥-٦) مكونات المباني في مصر عام ٢٠٠٦

	مكونات المباني		الحضر		الريف		إجمالي الجمهورية	
			العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)
الوحدات السكنية	مبنى بأكمله	العدد	٦١٣،٥٣٨	١٤,٨١	٣،٥٢٨،٩١٤	٨٥,١٩	٤،١٤٢،٤٥٢	١٠٠,٠٠
		من جملة الوحدات السكنية		٤,٩٩		٢٩,٧٩		١٧,١٧
	دور أو أكثر أو جزء من الدور	العدد	٤٩٢،٥٧٥	٣٦,٢٨	٨٦٥،١٤٩	٦٣,٧٢	١،٣٥٧،٧٢٤	١٠٠,٠٠
		من جملة الوحدات السكنية		٤,٠١		٧,٣٠		٥,٦٣
	شقة	العدد	١٠،٦٩٢،٠٥٦	٦٠,١٩	٧،٠٧١،٣٩١	٣٩,٨١	١٧،٧٦٣،٤٤٧	١٠٠,٠٠
		من جملة الوحدات السكنية		٨٧,٠٢		٥٩,٧٠		٧٣,٦١
	حجرة مستقلة أو أكثر	العدد	٤٨٩،١٥٠	٥٦,٣٤	٣٧٨،٩٩٨	٤٣,٦٦	٨٦٨،١٤٨	١٠٠,٠٠
		من جملة الوحدات السكنية		٣,٩٨		٣,٢٠		٣,٦٠
	جملة	العدد	١٢،٢٨٧،٣١٩	٥٠,٩٢	١١،٨٤٤،٤٥٢	٤٩,٠٨	٢٤،١٣١،٧٧١	١٠٠,٠٠
		من جملة الوحدات السكنية		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠
		من إجمالي الوحدات		٨٣,٣٥		٨٩,٨٥		٨٦,٤٢
الوحدات غير السكنية	دكان أو أكثر	العدد	٢،٣٦٨،٥٦٥	٦٥,٠٥	١،٢٧٢،٣٣١	٣٤,٩٥	٣،٦٤٠،٨٩٦	١٠٠,٠٠
		من جملة الوحدات غير السكنية		٩٦,٤٩		٩٥,١٤		٩٦,٠١
	جراج	العدد	٣٦،٩٩١	٦١,٤٢	٢٣،٢٣٤	٣٨,٥٨	٦٠،٢٢٥	١٠٠,٠٠
		من جملة الوحدات غير السكنية		١,٥١		١,٧٤		١,٥٩
	أخرى	العدد	٤٩،١٤١	٥٤,٠٦	٤١،٧٦٨	٤٥,٩٤	٩٠،٩٠٩	١٠٠,٠٠
		من جملة الوحدات غير السكنية		٢,٠٠		٣,١٢		٢,٤٠
	جملة	العدد	٢،٤٥٤،٦٩٧	٦٤,٧٣	١،٣٣٧،٣٣٣	٣٥,٢٧	٣،٧٩٢،٠٣٠	١٠٠,٠٠
		من جملة الوحدات غير السكنية		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠
		من إجمالي الوحدات		١٦,٦٥		١٠,١٥		١٣,٥٨
	إجمالي الوحدات	العدد	١٤،٧٤٢،٠١٦	٥٢,٧٩	١٣،١٨١،٧٨٥	٤٧,٢١	٢٧،٩٢٣،٨٠١	١٠٠,٠٠
		من إجمالي الوحدات		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد ٢٠٠٦.

شكل رقم (٥-١٤) تصنيف مكونات المباني العادية بالمحافظات

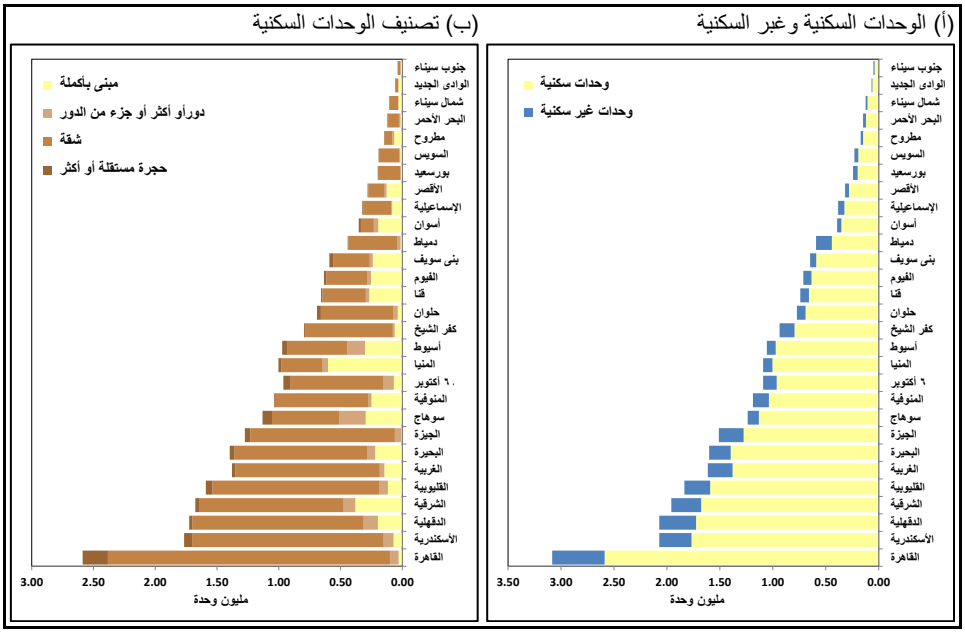

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ٢٠٠٦.

يعتبر توفر المرافق العامة وشبكات البنية التحتية من الملامح العمرانية الهامة التي تؤشر لتطور المجتمعات العمرانية وكفاءتها. في هذا المجال فإن مصر تواجه تحديات كبيرة خاصةً في قطاعي الصرف الصحي والغاز الطبيعي. فكما يوضح الجدول رقم (٥-٧) تبلغ نسبة اتصال المباني بالشبكات العامة للصرف الصحي ٢٨,٣٧ بالمئة من إجمالي المباني على مستوى الجمهورية، وتنخفض هذه النسبة في الريف لتصل إلى ١٢,٥٩ بالمئة فقط. كما تصل نسبة اتصال المباني بالغاز الطبيعي على مستوى الجمهورية ٣,٤٤ بالمئة فقط (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨)، وتكاد تنعدم هذه النسبة في الريف باستثناء عدد محدود من المناطق الريفية الملاصقة للمدن الكبرى.

بالرغم من الوضع الأفضل نسبيًا في قطاعي مياه الشرب والكهرباء حيث تصل نسبة اتصال المباني بشبكات المياه العامة على مستوى الجمهورية ٨٤,١٣ بالمئة تنخفض في الريف إلى ٨٠,٨٥ بالمئة. وتصل نسبة اتصال المباني بشبكات الكهرباء العامة على مستوى الجمهورية ٩٣,٥٨ بالمئة تنخفض في الريف إلى ٩٢,٩٤ بالمئة (المرجع السابق). إلا أن هذان القطاعان خاصة مياه الشرب يعانيان من مشكلات نوعية واضحة سواء من حيث عدم انتظام الخدمة أو انخفاض جودتها خاصةً في المناطق الريفية والمجتمعات العمرانية الجديدة.

جدول رقم (٥-٧) اتصال المباني بالمرافق في مصر عام ٢٠٠٦

اتصال المباني بالمرافق		الحضر		الريف		إجمالي الجمهورية	
		العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)
المياه	شبكة عامة	العدد ٣،٠٧٤،٧١٩	٣٣,٢٣	٦،١٧٧،٧٨١	٦٦,٧٧	٩،٢٥٢،٥٠٠	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني العادية	٩١,٦٢		٨٠,٨٥		٨٤,١٣
	طرق أخرى	العدد ٨٤،٢٥٣	١٠,٦١	٧٠٩،٤٩٤	٨٩,٣٩	٧٩٣،٧٤٧	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني العادية	٢,٥١		٩,٢٨		٧,٢٢
	لا يوجد	العدد ١٩٦،٨٤٣	٢٠,٧٠	٧٥٤،١٧٠	٧٩,٣٠	٩٥١،٠١٣	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني العادية	٥,٨٧		٩,٨٧		٨,٦٥
الكهرباء	شبكة عامة	العدد ٣،١٨٩،٢٩٤	٣٠,٩٩	٧،١٠١،٩٣٥	٦٩,٠١	١٠،٢٩١،٢٢٩	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني العادية	٩٥,٠٤		٩٢,٩٤		٩٣,٥٨
	طرق أخرى	العدد ٣١،٧٨٤	٢٥,٢٥	٩٤،٠٨٣	٧٤,٧٥	١٢٥،٨٦٧	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني العادية	٠,٩٥		١,٢٣		١,١٤
	لا يوجد	العدد ١٣٤،٧٣٧	٢٣,٢٢	٤٤٥،٤٢٧	٧٦,٧٨	٥٨٠،١٦٤	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني العادية	٤,٠٢		٥,٨٣		٥,٢٨
الصرف الصحي	شبكة عامة	العدد ٢،١٩٧،٠٤٨	٦٩,٥٥	٩٦١،٩٨٥	٣٠,٤٥	٣،١٥٩،٠٣٣	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني العادية	٦٥,٤٧		١٢,٥٩		٢٨,٧٣
	طرق أخرى	العدد ٩٢٥،٦٢٦	١٣,٣٣	٦،٠١٧،٠٩٩	٨٦,٦٧	٦،٩٤٢،٧٢٥	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني العادية	٢٧,٥٨		٧٨,٧٤		٦٣,١٣
	لا يوجد	العدد ٢٣٣،١٤١	٢٦,٠٣	٦٦٢،٣٦١	٧٣,٩٧	٨٩٥،٥٠٢	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني العادية	٦,٩٥		٨,٦٧		٨,١٤
الغاز الطبيعي	متصل	العدد ٣٧٣،٤٧٥	٩٨,٨١	٤،٥٠٣	١,١٩	٣٧٧،٩٧٨	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني العادية	١١,١٣		٠,٠٦		٣,٤٤
	غير متصل	العدد ٢،٩٨٢،٣٤٠	٢٨,٠٨	٧،٦٣٦،٩٤٢	٧١,٩٢	١٠،٦١٩،٢٨٢	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني العادية	٨٨,٨٧		٩٩,٩٤		٩٦,٥٦
جملة المباني		العدد ٣،٣٥٥،٨١٥	٣٠,٥٢	٧،٦٤١،٤٤٥	٦٩,٤٨	١٠،٩٩٧،٢٦٠	١٠٠,٠٠
		من جملة المباني	١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد ٢٠٠٦.

تختلف هذه المعطيات بين المحافظات فكما هو موضح بالشكل رقم (٥-١٥). نجد تحسن وضع المرافق بشكل نسبي في المحافظات الحضرية أو التي تضم مراكز حضرية كبرى

خاصـةً فـي الوجـه البحـري، فـي مقابـل تـدهور واضـح لوضـع المرافـق فـي محافظـات الصـعيد والمحافظـات الحدوديـة. هذه المشـكلات فـي مجـال البنيـة التحتيـة تـؤدي بـدورها إلـى سلسـلة مـن المشكلات العمرانية والبيئة.

شكل رقم (٥-١٥) اتصال المباني بالمرافق المختلفة على مستوى المحافظات

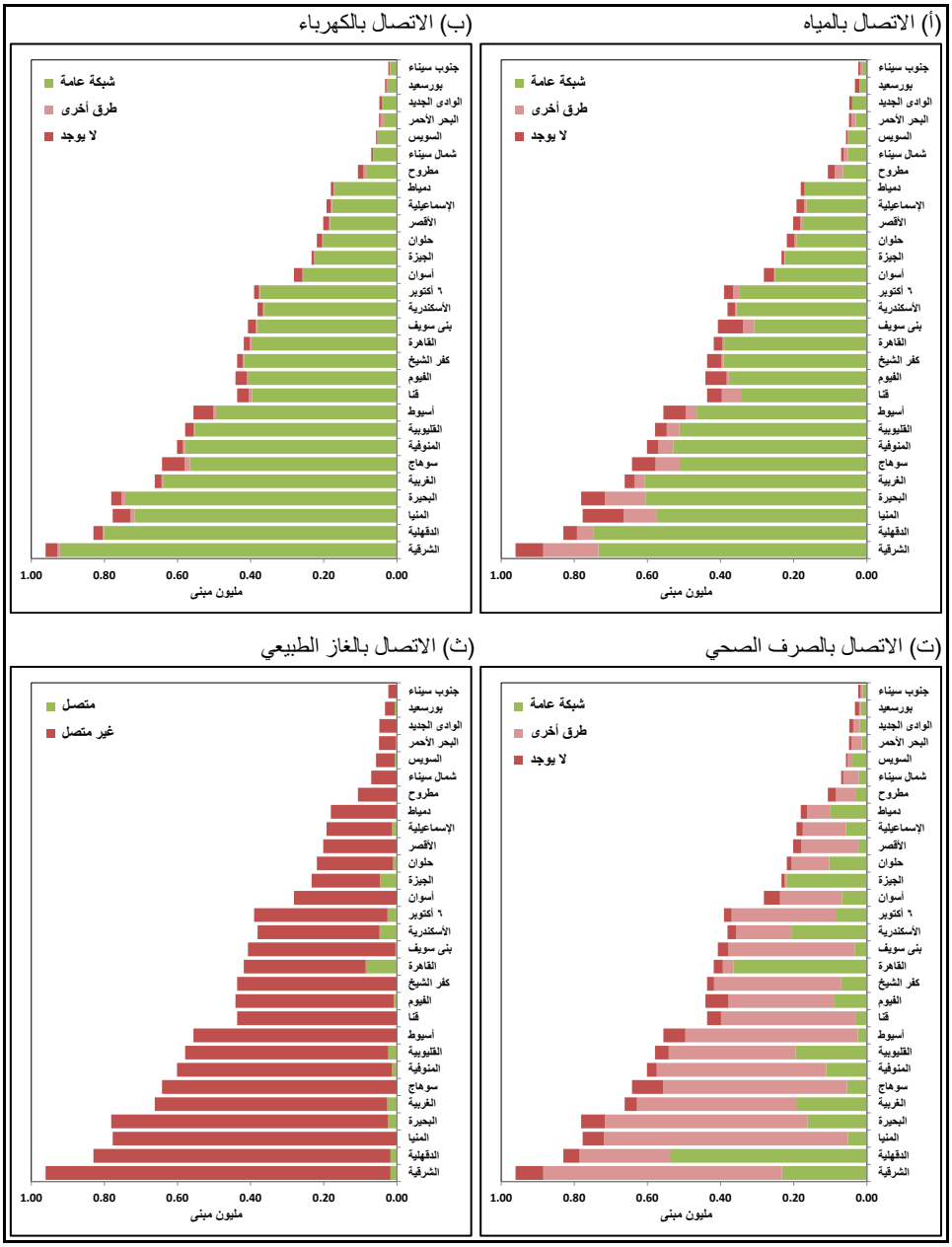

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ٢٠٠٦.

٥-٣ المؤثرات والعلاقات داخل المتصل الحضري الريفي المصري

إن ظاهرة عدم توازن توزيع العمران في مصر، وسيطرة بعض المناطق على الأخرى، والتي أدت إلى التفاوتات الإقليمية، ترجع حسب الكثير من الدراسات إلى مجموعة من المؤثرات الطبيعية والبشرية. هذه المؤثرات أدت إلى إحداث مجموعة من العلاقات التفاعلية بين مكونات المتصل الحضري الريفي المصري، هذه العلاقات قد أصابها الكثير من الخلل. فمصر قد مرت بمرحلتين رئيسيتين تختلفان في المؤثرات والعلاقات الحاكمة لمكونات المتصل الحضري الريفي المصري،هاتان المرحلتان هما:

المرحلة الأولى: بدأت منذ أن استقر السكان في الوادي وحتى بداية القرن التاسع عشر، حيث كان المجتمع المصري أحادي النشاط يعتمد على الزراعة النهرية. ومع نهاية هذه المرحلة الطويلة الممتدة إلى ما يقرب من عشرة آلاف عام، لم يزد عدد سكان مصر عن ثلاثة ملايين نسمة (راجح وآخرون، ٢٠٠٧). وقد تميزت المؤثرات والعلاقات الحاكمة في هذه المرحلة بالبساطة.

المرحلة الثانية: منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى الآن، حيث بدأت ظاهرة التعددية في الأنشطة وفي أنساق الحياة، والتي أخذت تزداد تدريجيًا حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من أنساق مركبة. ومع نهاية هذه المرحلة التي تزيد قليلًا عن قرنين، يقدر عدد سكان مصر بنحو ٨٠ مليون نسمة (CAPMAS, 2011). وقد سيطرت على المتصل المصري خلال هذه المرحلة مجموعة من المؤثرات والعلاقات المعقدة.

لقد شهدت المرحلة الثانية تغييرًا جذريًا في الأنماط الاجتماعية والاقتصادية عما كانت عليه في المرحلة الأولى. حدث هذا التغيير بصورة سريعة ومتلاحقة انعكست بوضوح على العمران المصري. فعناصر مثل ركود الإنتاج الزراعي، وزيادة أعداد السكان الريفيين نتيجة التقدم الطبي وزيادة أعداد المواليد وانخفاض نسبة الوفيات، قد أدت إلى انخفاض الإنتاجية وتدني مستويات الدخول الحقيقية للفلاحين، وظهور البطالة وتدهور الظروف المعيشية، فتزايدت هجرة السكان الريفيين إلى الحضر. وبحلول منتصف القرن العشرين مع بداية الحصول على الاستقلال السياسي، أجرت البورجوازية الوطنية تحالفًا مع الفلاحين مؤقتًا وذلك من أجل كسب تأييدهم للنظام الجديد (محمد، ٢٠٠٥). هذا التحالف لم يدم طويلًا نتيجة عزوف الدولة عن دعم الإنتاج الزراعي واتجاهها إلى دعم مجالات اقتصادية أخرى.

لقد تأثر المتصل المصري بثلاثة عناصر رئيسية خلال هذه الفترة، حيث كان أولها وأهمها الزيادة السكانية الكبيرة دون زيادة مساحه الحيز المأهول بما يتناسب معها. بينما كان الثاني تعثر التنمية نتيجة لعوامل سياسية مما أوجد فجوه متزايدة بين معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة ومعدلات الزيادة السكانية خصوصًا في الربع قرن الأخير، بالإضافة إلى ما صاحب التنمية من تحيز مكاني. أما ثالث هذه العناصر فهو عدم وجود إدارة حقيقية للعمران على المستوى القومي والإقليمي والمحلي، مما جعل النمو العمراني يفلت تمامًا من دائرة التخطيط العلمي السليم (راجح وآخرون، ٢٠٠٧). لقد ساهمت هذه العوامل في مضاعفة حجم التجمعات العمرانية وزيادة الكثافات البنائية والسكانية، وأحداث قدر كبير من التشويه العمراني.

٥-٣-١ المؤثرات الطبيعية

بتحليل المـؤثرات الطبيعيـة التـي تـؤثر علـى المتصـل المصـري وتحكـم العلاقـات بـين مكوناته، يمكن الوقوف عند مؤثرين هما جيومورفولوجية مصر وقزمية الحيز المعمور.

٥-٣-١-١ جيومورفولوجية مصر

تتكـــون مصـــر مـــن الناحيـــة الجيومورفولوجية من أربعة أقاليم هي: الصحراء الغربية، والصحراء الشرقية، وشبه جزيرة سيناء، ووادي النيل ودلتاه ومنخفض الفيوم (فتحي، ٢٠٠٠). كما هو موضح بالشكل رقم (٥-١٦). يعتبر وادي النيـل ودلتـاه ومـنخفض الفيـوم الجزء الرئيسي المعمور من الأراضي المصـرية ويشـغل نحـو ٣٥ ألـف كـم^{٢}، منهم ٢٢ ألف كم^{٢} للدلتا و١٣ ألف كم^{٢} للـــوادي (الهيئـــة العامـــة للتخطـــيط العمرانـي، ٢٠٠٨). يـرتبط هـذا الإقلـيم بنهر النيل الذي يبلـغ طولـه فـي مصـر نحـو ١٥٣٦ كـم، ويعتمـد علـى الزراعـة مستغلًا التربـة الفيضية الغنية (المرجع السابق).

شكل رقم (٥-١٦) التقسيمات الجيومورفولوجية لمصر

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٨.

هذه المعطيات تدل على مركزية جيومورفولوجية مميزة لمصر، تتصف بمسافة طويلة ومساحة ضئيلة، حيث امتداد خطي طويل في الصعيد ينفرج في الدلتا. هذا الامتداد مثل مشكلة إدارية نتج عنها تهميش الصعيد، فبالرغم من تركز مصر القديمة تقريبًا في الصعيد، تركزت مصر الحديثة في الدلتا. فمع بداية حركة الاقتصاد الموجة والتصنيع منذ عهد محمد علي زاد تركز الثروة الوطنية في الدلتا وخاصةً مع إدخال زراعة القطن الذي انتشر فيما بعد إلى الصعيد. وقد تميز موضع القاهرة عبر العصور بأهمية كبيرة، ازدادت هذه الأهمية مع الانقلاب الزراعي والحضاري من ري الحياض إلى الري الدائم، الذي أدى إلى مضاعفة إمكانات موضع القاهرة، بالإضافة إلى إدخال السكة الحديد في نفس الفترة تقريبًا الذي أدى إلى مضاعفة عقدية القاهرة فتصبح طبيعية وصناعية معًا (شكري، ٢٠٠٥). أدى عدم تمتع أيٍ من الدلتا أو الصعيد بالعقدية الجغرافية البارزة، إلى توجهما إلى منطقة الالتقاء بينهما وهي القاهرة، فالتركيب الجغرافي أثر بشكل ما في تدفق الهجرة من الريف إلى هذه البؤرة.

٥-٣-١-٢ قزمية الحيز المعمور

تعتبر محدودية المساحة الحيوية من أهم سمات الحيز المكاني المصري، هذه المساحة تتكون في معظمها من الرقعة الأرضية المأهولة للمحافظات الواقعة في نطاق الوادي والدلتا،

حيث يتركز معظم السكان. هذا في الوقت الذي تتوافر فيه مساحات شاسعة من الأراضي بمحافظات الحدود، والتي تمتلك من الإمكانات ما يؤهلها لاستيعاب الفائض السكاني من المناطق المأهولة (راجح وآخرون، ٢٠٠٧). ومع التضخم السكاني المستمر وغياب البعد المكاني ضمن خطط التنمية، كان التنازع الشديد على النطاق المعمور بين الاستخدامات التقليدية للأراضي والمتمثلة في الزراعة، وبين تلك التي يتطلبها النمو العمراني.

نتيجة هذا التنازع تراجعت مساحة الاستخدام الزراعي أمام تزايد الرقعة العمرانية مما أدى إلى تآكل الأراضي الزراعية في الوادي والدلتا بشكل متسارع. فقد تناقص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من ٠,٣ فدان/فرد عام ١٩٥٠ (الجمعية المصرية للتخطيط العمراني، ٢٠٠٥) إلى ٠,١٢ فدان/فرد عام ٢٠٠٦ (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٠٦؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٦). لقد تطلب النمو السكاني المتسارع معدلات كبيرة للامتداد العمراني، وهو ما قلص المساحة الحيوية المنتجة، حيث يتحمل الحيز المعمور عبئًا سكانيًا وعمرانيًا ثقيلًا يضغط بقوة على موارده. وفي رأي بعض المخططين لو استمرت معدلات التآكل الحالية فمن المتوقع أن يختفي هذا الحيز في غضون قرن من الزمان (راجح وآخرون، ٢٠٠٧). على هذا فإن العمران المصري يواجه مشكلة مركبة تتمثل في التناقص المستمر للحيز المكاني من جهة مع النمو السكاني المتسارع من الجهة الأخرى.

٥-٣-٢ المؤثرات البشرية

استطاع الإنسان المصري أن يتعامل مع حيزه المكاني والموارد المتاحة له في هذا الحيز بقدر كبير من الحكمة على مر آلاف السنين. إلا أنه خلال القرنين الماضيين اختل التوازن بين الإنسان المصري وحيزه المكاني، وتعامل بقدر كبير من عدم المسئولية مع موارده. يمكن ملاحظة ذلك من خلال دراسة ثلاثة محاور رئيسية وهي: النمو السكاني، والتضخم الحضري، والسياسات والاستثمارات وتوزيعها.

٥-٣-٢-١ النمو السكاني

بدأ التضخم السكاني[١] يسيطر على وضع السكان في مصر منذ القرن التاسع عشر مع نشأة الدولة المصرية الحديثة، فقد كان عدد سكان مصر مع بداية هذا القرن نحو ٢,٥ مليون نسمة وصل مع نهايته إلى نحو ١٠ ملايين نسمة (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٨)، أي أنه تضاعف أربعة مرات خلال هذا القرن. تضاعف هذا العدد خلال النصف قرن التالي فوصل في عام ١٩٥٠ إلى نحو ٢٢ مليون نسمة، ثم تضاعف خلال الربع قرن التالي فوصل في عام ١٩٧٥ إلى نحو ٤٠ مليون نسمة، ثم تباطأ هذا التسارع إلى حدٍ ما فبلغ مع نهاية القرن العشرين حوالي ٧٠ مليون نسمة (UN-DESA, 2010)، أي أنه تضاعف سبع مرات خلال هذا القرن. وقُدر عدد سكان مصر عام ٢٠١٠ بنحو ٨٤ مليون نسمة (المرجع السابق).

[١] يقصد بها تناقص معدلات الوفيات تدريجيًا مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة.

شـهدت مصـر معـدلات نمـو سـكاني مرتفعـة للغايـة خـلال هذه الفتـرات، فبينمـا لـم يتجـاوز معدل الزيادة الطبيعية في الدول الغربية في قمـة ثورتهـا السكانية (منتصـف القرن السـابع عشر حتـى منتصـف القرن التاسـع عشر) ١,٥ بالمئـة سنويًا، فقد تجـاوزت مصـر هذا المعدل بكثير خلال النصف الثاني من القرن العشرين حيث ظل يتراوح بين ٢,٣ بالمئة و٢,٨ بالمئة سنويًا. (راجح وآخرون، ٢٠٠٧). وابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر بدأت معظم الدول الغربية تشهد حالة الاستقرار السكاني، حيث أخذت معدلات النمو السكاني في التناقص إلى أن وصلت إلى واحد بالمئة في بعض الدول وإلى أقل من ٠,٥ بالمئة في البعض الآخر، بل إلى ما يقارب صفر بالمئة في بعض هذه الدول (المرجع السابق). بينما من المقدر ألا تصل مصر إلى معدل النمو السكاني واحد بالمئة إلا بين عامي ٢٠٣٠ و٢٠٣٥، وإلى معدل ٠,٥ بالمئة إلا بعد منتصف القرن الحادي والعشرين (UN-DESA, 2010). ويوضح كلٍ من الجدول رقم (٥-٨) والشكل رقم (٥-١٧) تطور أعداد السكان في مصر خلال الفترة ١٩٥٠ إلى ٢٠٥٠.

جدول رقم (٥-٨) تطور أعداد سكان الحضر والريف في مصر خلال الفترة ١٩٥٠ إلى ٢٠٥٠

المؤشر	الحضر			الريف			إجمالي الجمهورية		
	العدد (نسمة)	النسبة (%)	معدل النمو (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)	معدل النمو (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)	معدل النمو (%)
١٩٥٠	٦،٨٦٩،٠٢٩	٣١,٩٣		١٤،٦٤٤،٩٩٥	٦٨,٠٧		٢١،٥١٤،٠٢٤	١٠٠,٠٠	
١٩٦٠	١٠،٥٢٥،٣٩٣	٣٧,٨٦	٤,٢٧	١٧،٢٧٢،٧٥٩	٦٢,١٤	١,٦٥	٢٧،٧٩٨،١٥٢	١٠٠,٠٠	٢,٥٦
١٩٧٠	١٥،٠١٥،٧٨٨	٤٢,٢١	٣,٥٥	٢٠،٥٥٩،١٦٥	٥٧,٧٩	١,٧٤	٣٥،٥٧٤،٩٥٣	١٠٠,٠٠	٢,٤٧
١٩٨٠	١٩،٤٨٧،٣٤٠	٤٣,٨٦	٢,٦١	٢٤،٩٤٥،٦٩٧	٥٦,١٤	١,٩٣	٤٤،٤٣٣،٠٣٧	١٠٠,٠٠	٢,٢٢
١٩٩٠	٢٥،١٢٣،٥٩٤	٤٣,٤٨	٢,٥٤	٣٢،٦٦١،٢٥٤	٥٦,٥٢	٢,٦٩	٥٧،٧٨٤،٨٤٨	١٠٠,٠٠	٢,٦٣
٢٠٠٠	٣٠،٠٣١،٩٣٢	٤٢,٨٠	١,٧٨	٤٠،١٤١،٨٦١	٥٧,٢٠	٢,٠٦	٧٠،١٧٣،٧٩٣	١٠٠,٠٠	١,٩٤
٢٠١٠	٣٦،٦٦٣،٩٥٦	٤٣,٤٠	٢,٠٠	٤٧،٨١٠،٤٧١	٥٦,٦٠	١,٧٥	٨٤،٤٧٤،٤٢٧	١٠٠,٠٠	١,٨٥
٢٠٢٠	٤٥،٣٠١،٣٢٠	٤٥,٩٣	٢,١٢	٥٣،٣٣٦،٤٦١	٥٤,٠٧	١,٠٩	٩٨،٦٣٧،٧٨١	١٠٠,٠٠	١,٥٥
٢٠٣٠	٥٦،٤٧٧،٤٣٤	٥٠,٩٢	٢,٢١	٥٤،٤٢٩،٦٩٣	٤٩,٠٨	٠,٢٠	١١٠،٩٠٧،١٢٧	١٠٠,٠٠	١,١٧
٢٠٤٠	٦٩،٥٩٧،٣٠٤	٥٧,٢٣	٢,٠٩	٥٢،٠٢١،٢٥٣	٤٢,٧٧	٠,٤٥-	١٢١،٦١٨،٥٥٧	١٠٠,٠٠	٠,٩٢
٢٠٥٠	٨١،٩٩٧،٨٠٢	٦٣,٣٠	١,٦٤	٤٧،٥٣٥،٤٩٩	٣٦,٧٠	٠,٩٠-	١٢٩،٥٣٣،٣٠١	١٠٠,٠٠	٠,٦٣

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات UN-DESA, 2010, World Urbanization Prospects - 2009 Revision.

شكل رقم (٥-١٧) تطور أعداد سكان الحضر والريف في مصر خلال الفترة ١٩٥٠ إلى ٢٠٥٠

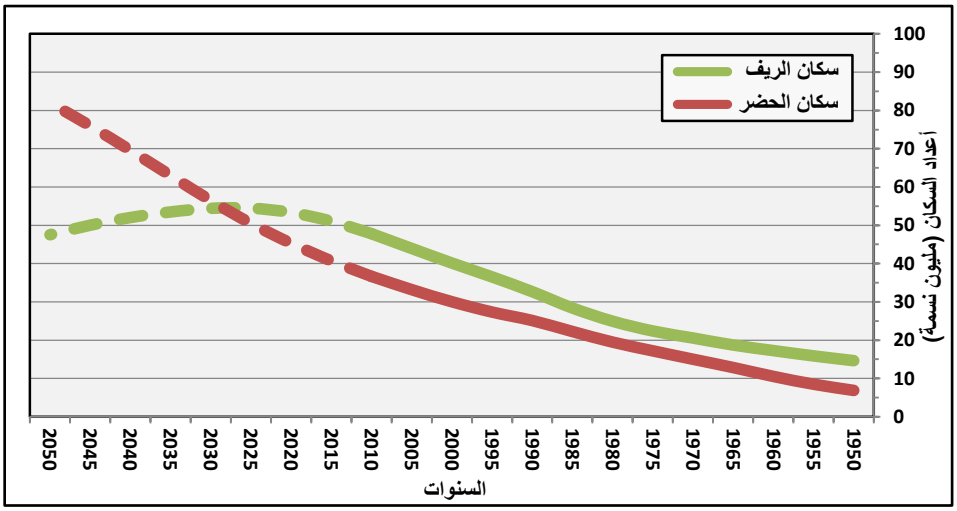

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات UN-DESA, 2010, World Urbanization Prospects - 2009 Revision.

٥-٣-٢-٢ التضخم الحضري

تزامن النمو السكاني في مصر مع تضخم حضري متسارع، حيث وصل معدل نمو سكان الحضر إلى ضعف المعدل العام لنمو السكان في مصر، أي حوالي ٢ بالمئة سنويًا طوال القرن التاسع عشر، وحوالي ٤ بالمئة سنويًا طوال القرن العشرين، وتضاعف عدد سكان المدن المصرية ثلاث مرات خلال القرن التاسع عشر، وأكثر من خمس مرات خلال القرن العشرين (راجح وآخرون، ٢٠٠٧). وقد ازدادت نسبة سكان الحضر لمجموع السكان من نحو ٢٠ بالمئة في بداية القرن العشرين، إلى نحو ٣٢ بالمئة في منتصفه، ثم إلى نحو ٤٣ بالمئة مع نهايته، ومن المتوقع أن تتخطى هذه النسبة ٥٠ بالمئة بحلول عام ٢٠٣٠ (UN-DESA, 2010). إن معدلات النمو الحضري المصرية قد وصلت خلال الفترة بين عامي ١٩٥٠ و٢٠٠٠ إلى ٢,٩٥ بالمئة سنويًا (المرجع السابق)، هذه المعدلات المرتفعة للنمو الحضري نتجت عن استمرار ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان والتدفق المستمر للهجرة من الريف إلى الحضر. وقد مثل ذلك ضغطًا مستمرًا على الهياكل العمرانية للمدن المصرية خاصةً الكبرى.

من ناحية أخرى فإن توزيع سكان الحضر البالغ عددهم طبقًا لتعداد عام ٢٠٠٦ أكثر من ٣١ مليون نسمة، على المدن التي يقطنونها والبالغ عددها ٢٤٢ مدينة لا يتصف بالتدرج السليم. فأكثر من ٤٧ بالمئة من سكان الحضر يسكنون في الأربعة مدن الأولى من حيث حجم السكان (القاهرة والإسكندرية والجيزة وشبرا الخيمة)، ويشكل سكان هذه المدن نحو ٢٠ بالمئة من إجمالي سكان الجمهورية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨)، في المقابل فإن النصف الأصغر من المدن المصرية (١٢١ مدينة) يبلغ مجموع سكانهم نحو ثمانية بالمئة من إجمالي سكان الحضر وأربعة بالمئة من إجمالي سكان الجمهورية (المرجع السابق). إن النظام الحضري المصري يعاني من مشكلة الأولوية primacy والتي تؤثر سلبًا على توزيع الموارد والاستثمارات. فوجود المدن ذات الأولوية primate cities تعكس تفاوتات إقليمية واسعة. وفي كثير من الأحيان فإن الأولوية الحضرية والتفاوتات الإقليمية يصاحبهما مشاكل اجتماعية واقتصادية، مثل البطالة والفقر والتدفق المفرط للمهاجرين من الريف إلى الحضر وحرمان مجموعات من السكان المهمشين من الوصول إلى السلطة والثروة (El-Kholei, 2005). ويوضح الجدول رقم (٥-٩) والشكل رقم (٥-١٨) الفئات الحجمية المختلفة للمدن المصرية.

جدول رقم (٥-٩) توزيع الفئات الحجمية للمدن المصرية وأعداد سكانها

المدن	عدد المدن	النسبة من إجمالي عدد المدن بالجمهورية (%)	إجمالي السكان (نسمة)	النسبة من إجمالي سكان الحضر بالجمهورية (%)
أكثر من مليون نسمة	٤	١,٦٥	١٤،٧٦٠،٠٩٧	٤٧,٠٥
من ٥٠٠ ألف إلى مليون نسمة	٣	١,٢٤	١،٧٢٠،١٧٤	٥,٤٨
من ٢٥٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف نسمة	٩	٣,٧٢	٣،١٦٣،٦٨٦	١٠,٠٨
من ١٠٠ ألف إلى ٢٥٠ ألف نسمة	٢٨	١١,٥٧	٤،١٤٦،٥٨٧	١٣,٢٢
من ٥٠ ألف إلى ١٠٠ ألف نسمة	٦٠	٢٤,٧٩	٤،٢٠٥،٣٦٤	١٣,٤١
من ٢٥ ألف إلى ٥٠ ألف نسمة	٦٥	٢٦,٨٦	٢،٤٧٨،٥٢٦	٧,٩٠
أقل من ٢٥ ألف نسمة	٧٣	٣٠,١٧	٨٩٦،٤٩١	٢,٨٦
الإجمالي	**٢٤٢**	**١٠٠,٠٠**	**٣١،٣٧٠،٩٢٥**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة، ٢٠٠٨؛ الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٨؛ وزارة الدولة للتنمية المحلية، ٢٠٠٩؛ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ٢٠١؛ Brinkhoff, 2010.

شكل رقم (٥-١٨) توزيع الفئات الحجمية للمدن المصرية وأعداد سكانها

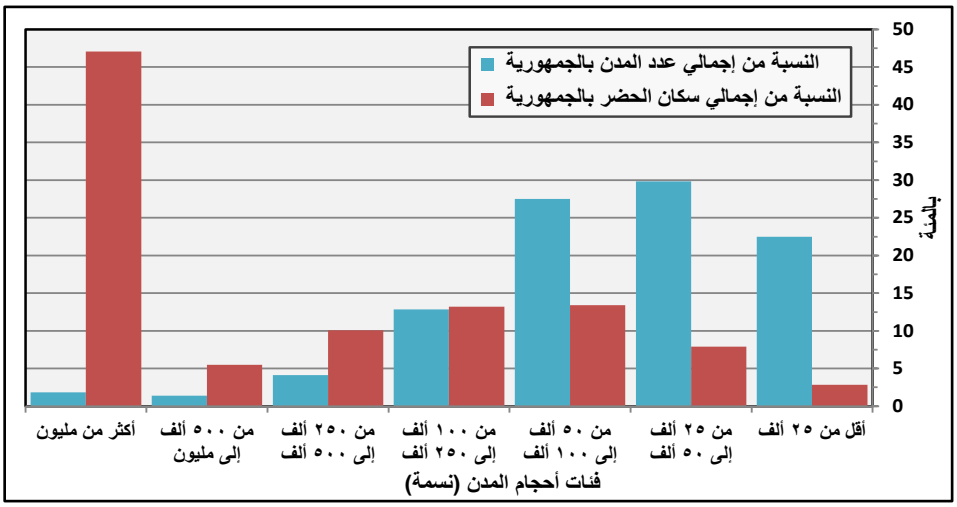

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة، ٢٠٠٨؛ الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٨؛ وزارة الدولة للتنمية المحلية، ٢٠٠٩؛ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ٢٠١؛ Brinkhoff, 2010.

٥-٣-٢-٣ السياسات والاستثمارات

اتجهت السياسات المصرية منذ عهد محمد على إلى تركيز الاستثمارات في القاهرة والإسكندرية والدلتا، وقد ترسخ هذا التوجه في المرحلة التي أعقبت ثورة ١٩٥٢، فقد اتجهت الخطط الخمسية التي بدأت مع أوائل الستينات على تكثيف الاستثمارات الصناعية والأنشطة في القاهرة والإسكندرية وأسوان (لإنشاء السد العالي والمشروعات المرتبطة به)، وكان نصيب هذه المدن حوالي ٤٢ بالمئة من جملة الاستثمارات في خطة ١٩٦٠/١٩٦٥ (شكري، ٢٠٠٥). ومع إعادة العمل بالخطط الخمسية في مطلع الثمانينات لم يختلف الوضع كثيرًا، حيث يمكن ملاحظة الخلل الواضح في نمط تخصيص الموارد الاستثمارية، الناتج عن التحيز لصالح أقاليم الوجه البحري على حساب أقاليم الوجه القبلي ومحافظات الحدود، وكذا التحيز لصالح المحافظات الحضرية - خاصةً القاهرة والإسكندرية - على حساب المحافظات الأخرى.

حيث شهدت خطة ١٩٨٢/١٩٨٧ توجيه ٤٤ بالمئة من استثمارات الدولة لإقليمي القاهرة والإسكندرية، ثم بلغت النسبة ٤٢ بالمئة خطة ١٩٨٧/١٩٩٢، ثم ٣٣ بالمئة خطة ١٩٩٢/١٩٩٧، لتصل إلى ٣٠ بالمئة خطة ١٩٩٧/٢٠٠٢ (المرجع السابق). وبلغت في أخر خطة مكتملة ٢٠٠٢/٢٠٠٧ نحو ٣٧,٥ بالمئة، ومن المتوقع أن تصل في الخطة الحالية ٢٠٠٧/٢٠١٢ نحو ٢٨ بالمئة (وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، ٢٠٠٧). لم يراعي هذا التوزيع للاستثمارات أعداد السكان في كل إقليم كما هو موضح بالشكل رقم (٥-١٩)، بالإضافة إلى عدم مراعاة مستويات التنمية في كل إقليم الناتجة عن تراكم الاستثمارات من خطط سابقة في بعض الأقاليم خاصةً القاهرة والإسكندرية. لقد تسببت هذه العوامل في زيادة تيارات الهجرة الداخلية، وبالتالي زيادة التركز السكاني في المدن الكبرى. هذا التحيز يعكس قصور في اهتمام

الدولة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي ظل مقصورًا خلال الخطط الخمسية من الأولى إلى الثالثة على المنظور الإقليمي، دون العناية بالبعد المكاني لعملية التنمية والتوزيع الجغرافي العادل لثمارها (راجح وآخرون، ٢٠٠٧). وقد أدى ذلك إلى اختلال العدالة الاجتماعية بين سكان الأقاليم المختلفة.

شكل رقم (٥-١٩) توزيع الاستثمارات القومية على الأقاليم في الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧

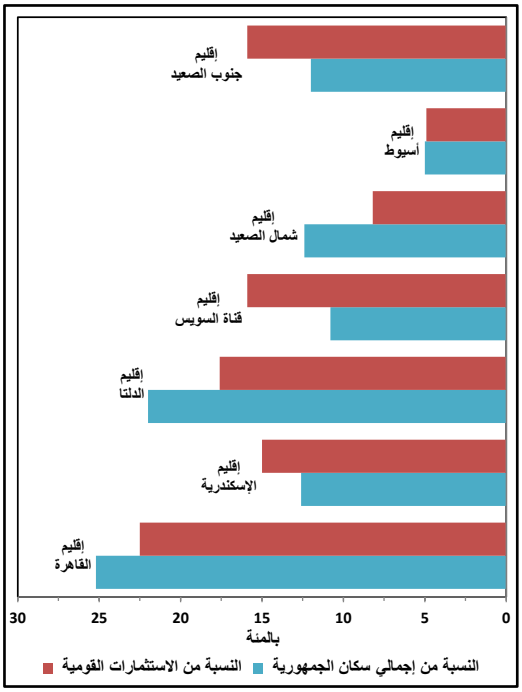

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، ٢٠٠٧.

نتج عن التحيز المكاني لمشروعات التنمية توطين أغلب الصناعات حول المراكز الحضرية الكبرى، وكذلك توطين المشروعات الخدمية الكبرى مثل الجامعات والمراكز العلاجية والهيئات الحكومية. فبجانب ما استقطبته هذه المشروعات من عمالة بمستوياتها المختلفة، تولدت عنها أنشطة مساعدة مهنية وخدمية وتجارية، مما أدى إلى تضخم للمدن التي أقيمت بها سكنيًا وعمرانيًا. وفي كثير من الأحيان أنشئت هذه المشروعات وما استلزمته من إسكان ومنشآت تجارية وخدمات اجتماعية، على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة. كما شجع تركيز الاستثمارات والخدمات والأنشطة القومية على تدفق المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال الخاصة إلى تلك المناطق. وقد أدى التوزيع غير المتوازن للأنشطة إلى تعميق التفاوتات بين المحافظات واتساع الفجوة بين الأقاليم.

إن إقليم القاهرة الكبرى يمثل مثالًا بينًا لتأثير سياسات الدولة في تركيز الاستثمارات على الهيكل العمراني، حيث كان تحيز الاستثمارات القومية لصالح إقليم العاصمة السبب الرئيسي في احتلاله المركز الأول بلا منازع بين مراكز الاستقطاب الحضري في مصر، وقد أدى ذلك إلى تضخم الكتلة العمرانية للقاهرة الكبرى في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٨٦ بنسبة قدرت بنحو ٢١٨ بالمئة (راجح وآخرون، ٢٠٠٧). كما تسبب استئثار القاهرة على حوالي ٣٦ بالمئة من إجمالي تركز الأنشطة الصناعية على مستوى الجمهورية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠١)، في زيادة التفاوت في توزيع قوى العمل. فقد شملت الخطة الخمسية ١٩٦٥/١٩٦٠ تنمية أربعة مناطق صناعية هي: حلوان وشبرا وإمبابة والجيزة تقع جميعها في إطار القاهرة الكبرى (شكري، ٢٠٠٥). حيث يمكن اعتبار هذه الإجراءات بداية سلسلة من سياسات التدخل لتعظيم بعض المناطق والتي ترتب عليها عواقب عمرانية وخيمة.

٥-٣-٣ العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الحضر والريف

تتعدد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الحضر والريف في مصر، ويمكن التركيز على نوعين من العلاقات أثرت بشدة على المتصل الحضري الريفي خلال القرنين الماضيين. أولها علاقة القطاع الزراعي والتصنيع، وثانيها الحراك السكاني بين الريف والحضر.

٥-٣-٣-١ القطاع الزراعي والتصنيع

إن نمط التصنيع والتحديث الذي جرى تطبيقه في مصر منذ عهد محمد على، وتسارع بشكل ملحوظ في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، قد مثل ضغطًا شديدًا على القطاع الزراعي والعاملين فيه، من خلال سياسات الأسعار المنخفضة للمنتجات الزراعية، والنظم الضريبية والإدارية للأراضي الزراعية، وعدم الاهتمام برفع مستوى المعيشة في الريف نتيجة ضعف الإنفاق العام المخصص للمناطق الريفية. في مقابل ذلك تم دعم الاقتصاد الحضري والعاملين فيه، من خلال تمويل عمليات التصنيع القائمة بشكل أساسي على إحلال الواردات الأجنبية بمنتجات محلية وعدم التركيز على التصدير، بالإضافة إلى توفير المواد الخام الزراعية الرخيصة لهذا النمط من التصنيع، ودعم الغذاء والطاقة والإسكان لسكان المدن.

في هذه الأحيان لم يتم وضع الخطط المطلوبة لإحداث تنمية زراعية تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ونمو حجم الإنتاج الزراعي، مما يحقق رفاهية النسبة الأكبر من السكان الريفيين وحل مشكلاتهم. وقد ازداد استهلاك المواد الزراعية خاصةً الغذائية بمعدلات أسرع من نمو الإنتاج الزراعي المحلي، وبالتالي تم الاعتماد على استيراد كميات كبيرة من المنتجات الزراعية بالتحديد منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن. فبدلًا من أن يؤدي التصنيع إلي تحقيق اكتفاء ذاتي في المنتجات الصناعية كما كان مستهدف، أدى إلى زيادة الاعتماد على العالم الخارجي في توفير الاحتياجات من المنتجات الزراعية، ولم يحقق النجاح المرجو في توفير المنتجات الصناعية. وقد أدى ذلك إلى ضغط كبير على ميزان المدفوعات المصري، لم يعوضه إلا القطاعات الخدمية وتحويلات العاملين بالخارج التي نمت مع زيادة نسبتهم منذ السبعينيات.

لقد حرصت الحكومات المصرية عقب ثورة ١٩٥٢ على كسب ثقة السكان الريفيين، فقامت بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي التي استهدفت القضاء على الملكيات الكبيرة، وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين والعمال الزراعيين. وتشير كثير من البحوث على أنه في المراحل الأولى من تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي، زاد مستوي الإنتاجية الزراعية بسبب التحسن الفوري الذي حدث في علاقات التوزيع والملكية في الريف (محمد، ٢٠٠٥). كان يمكن لمثل هذه الإجراءات أن تمثل نقطة انطلاق حقيقية لتنمية القطاع الزراعي، وزيادة قدرته على توفير الاحتياج المحلي من المنتجات الزراعية سواء للغذاء أو كمواد خام للصناعات المحلية الناشئة، وتوفير فائض للتصدير، وبالتالي تحسين مستوي المعيشة بالريف، وتقليل الفوارق القائمة بينه وبين الحضر. إلا أنه سرعان ما ساءت الأوضاع في القطاع الزراعي نتيجة تفتت الملكيات، وعدم توفير التصنيع المحلي للدعم اللازم لرفع الإنتاجية في القطاع الزراعي. ويوضح الشكل رقم (٥-٢٠) العلاقات الحاكمة للقطاع الزراعي والتصنيع في مصر.

شكل رقم (٥-٢٠) العلاقات الحاكمة للقطاع الزراعي والتصنيع في مصر منذ خمسينيات القرن العشرين

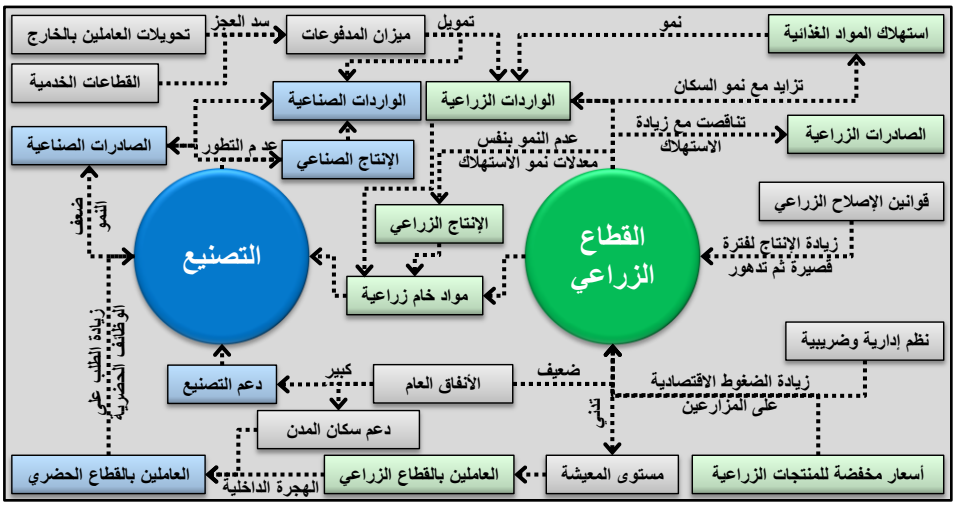

المصدر: من إعداد الباحث.

لقد وصل القطاع الزراعي في مصر إلى حالة من ضعف القدرة على الوفاء باحتياجات السكان الغذائية، وعدم مواكبة احتياجات الصناعات المحلية من المواد الخام، وتراجع حجم مساهمته في الصادرات. وقد أدى ذلك إلى تدهور مستوي المعيشة للسكان الريفيين، وزيادة الهجرة من الريف إلى الحضر. تزايد من جراء ذلك اعتماد المجتمع المصري على الخارج في تدبير الغذاء، مع ما استتبعه من تعميق التبعية وارتفاع أسعار الخامات الزراعية والغذائية (محمد، ٢٠٠٥). لم يختلف حال القطاع الصناعي كثيرًا حيث لم يحقق اكتفاء ذاتي من المنتجات الصناعية، ولم يطور إنتاجه بما يحقق نجاح في مجال التصدير، واستمر يستحوذ على قدر كبير من دعم الدولة، وبإزالة حاجز الحماية مع فتح الأسواق منذ السبعينيات تأثر هذا القطاع بشكل حاد. إن كلًا من التنمية الصناعية والزراعية في مصر لم تحقق أهدافها نتيجة مجموعة عوامل داخلية وخارجية، بالإضافة إلى القدرة المحدودة للاتجاهات التنموية المتبعة (الاقتصاد الموجه كليةً من الدولة في الخمسينيات والستينيات واقتصاد السوق الحر بدون ضوابط منذ السبعينيات وحتى الآن) على تحقيق الاستمرارية والاستدامة.

٥-٣-٣-٢ الحراك السكاني بين الريف والحضر

يمثل الحراك السكاني أو ما يعرف بالهجرة الداخلية عنصرًا مؤثرًا في نمو وتوزيع السكان بين مكونات المتصل الحضري الريفي المصري، كما أنه يؤثر على شكل المجتمع وخصائصه. لقد تسببت الهجرة الداخلية في مصر في إحداث مجموعة من الآثار السلبية، حيث لم يتم التخطيط لها بشكل سليم، فنتج عنها زيادة الطلب على المساكن والخدمات والمرافق المختلفة وشبكات النقل والمواصلات في مراكز الاستقطاب الحضري، بالإضافة إلى عدة مشكلات بيئية وعمرانية. لقد أرجعت عدة بحوث أسباب الحراك السكاني في مصر إلى مجموعة عناصر جاذبة في الحضر اقتصرت على التركيز الشديد للأنشطة الخدمية والصناعية

وبالتـالي تـوافر فـرص العمـل فـي المراكـز الحضـرية الكبـرى (راجـح وآخـرون، ٢٠٠٧). ومجموعة عناصر طـاردة في الريف تعددت لتشمل: تفتت الحيازات الزراعية خلال الأجيال المتعاقبة، وارتفاع معدل الكثافة الزراعية[١] في الوادي والدلتا لقلة مساحة الأراضي المضافة في مقابل تزايد أعداد السكان، بالإضافة إلى تراجع القدرة الاستيعابية للتجمعات العمرانية في الريف في ظل توجهات الدولة للحفاظ على الأراضي الزراعية منذ منتصف الثمانينيات، كما شملت هذه العناصر قصور الخدمات والمرافق العامة بالريف مقارنةً بالمدن.

هناك تياران رئيسيان للهجرة الداخلية في مصر، أحدهما من الصعيد والآخر من الدلتا، ويتفرع منهما عدد من التيارات الفرعية. بالنسبة للتيار الأول فهو عبارة عن مجموعة من التيارات الفرعية أشدها الخارج من محافظات (أسيوط وقنا) ويتجه إلى القاهرة الكبرى، وهناك تيارات أخرى من جنوب الصعيد وتتجه إلى الإسكندرية، ومنطقة قناة السويس وساحل البحر الأحمر. وهناك تيار آخر من شمال الصعيد (المنيا وبنى سويف والفيوم) ويتجه أيضًا إلى القاهرة الكبرى، بخلاف تيار داخلي ضعيف يخرج من محافظة قنا متجهًا إلى محافظة أسوان بجنوب مصر. أما التيار الثاني فيتكون أساسًا من تيار تتجه فيه الهجرة من جنوب الدلتا خاصةً من محافظتي الغربية والمنوفية إلى القاهرة الكبرى، بالإضافة إلى تيارات أقل أهمية من محافظات شرق الدلتا ويتجه إلى منطقة قناة السويس، ومن محافظات غرب الدلتا إلى الإسكندرية، وتيار داخلي يتجه من جنوب الدلتا إلى شمالها.

بتحليل معدلات الهجرة الداخلية[٢] خلال الثلاثة عقود الماضية كما هو مبين بالشكل رقم (٥-٢١)، نجد أن معدل الهجرة الداخلية على مستوى الجمهورية قد أنخفض من ١١ بالمئة من جملة السكان في تعداد ١٩٧٦، إلي ٨,٦ بالمئة في تعداد ١٩٨٦، ثم إلي ٦,١ بالمئة في تعداد ١٩٩٦، ثم ارتفع معدل الهجرة الداخلية ليصل إلي ٦,٦ بالمئة في تعداد ٢٠٠٦ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٠ب). أما بدراسة معدلات صافي الهجرة الداخلية[٣] كما هو مبين بالجدول رقم (٥-١٠) والشكل رقم (٥-٢٢) يتضح أن جميع محافظات الوجه القبلي محافظات طاردة للسكان بمعدلات

شكل رقم (٥-٢١) تطور معدلات الهجرة الداخلية في مصر

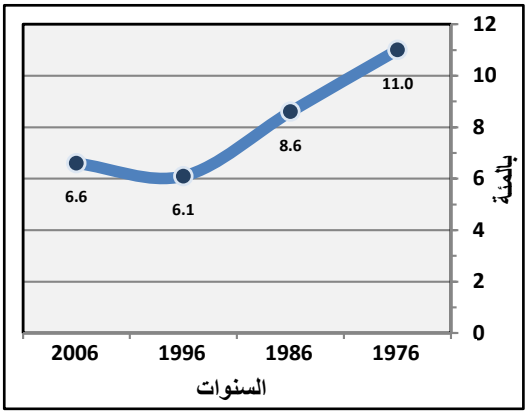

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٠ب

[١] يقصد بها النسبة بين عدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية.

[٢] معدل الهجرة الداخلية هو عدد المهاجرين بالجمهورية إلي جملة عدد سكان الجمهورية.

[٣] الصافي هو عبارة عن الفرق بين عدد المهاجرين إلي المحافظة من جميع المحافظات وعدد المهاجرين من المحافظة إلي جميع المحافظات منسوب إلي جملة عدد سكان كل محافظة.

منخفضة في تعدادي ١٩٩٦ و٢٠٠٦، عدا محافظة الجيزة (داخل إقليم القاهرة) كانت جاذبة بمعدل ١٤ بالمئة من جملة عدد السكان بها في ١٩٩٦ انخفض هذا المعدل إلي ١٢ بالمئة في ٢٠٠٦ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٠ب). وجميع محافظات الوجه البحري تعتبر طاردة للسكان بمعدلات منخفضة في التعدادين، عدا محافظة القليوبية (داخل إقليم القاهرة) كانت جاذبة بمعدل ٩,٦ بالمئة من جملة عدد السكان بها في ١٩٩٦ ارتفع هذا المعدل إلي ١١ بالمئة في ٢٠٠٦، ومن الملاحظ أن محافظة القاهرة كانت طاردة للسكان في التعدادين حيث بلغت ٠,٨ بالمئة في ١٩٩٦ وانخفضت إلى ٠,٥ بالمئة في ٢٠٠٦ (المرجع السابق). وهو ما يعني أن الهجرة إلى إقليم القاهرة تركزت إلى محافظتي الجيزة والقليوبية وليس القاهرة. أما المحافظات الحضرية ومحافظات قناة السويس والمحافظات الحدودية فجميعها كانت جاذبة في التعدادين وبنسب مرتفعة حيث بلغت أعلى نسبة في ١٩٩٦ لمحافظة بورسعيد بنحو ٤٠ بالمئة وفي ٢٠٠٦ لمحافظة جنوب سيناء بنسبة ٤٥,٦ بالمئة (المرجع السابق).

جدول رقم (٥-١٠) تطور معدلات الهجرة الداخلية لمحافظات الجمهورية ١٩٩٦- ٢٠٠٦

المحافظـــة	معدلات الهجرة					
	١٩٩٦			٢٠٠٦		
	الداخلة (%)	الخارجة (%)	الصافية (%)	الداخلة (%)	الخارجة (%)	الصافية (%)
القاهرة*	١١,٩	١٢,٧	-٠,٨	١٢,٤	١٣,٠	-٠,٥
الإسكندرية	٨,٣	٣,٠	+٥,٣	٦,٧	٣,٠	+٣,٧
بورسعيد	٤٤,٤	٤,٤	+٤٠,٠	٣٤,٤	٤,٩	+٢٩,٥
السويس	٤٥,٧	٧,٦	+٣٨,٣	٣٧,٩	٧,٠	+٣٠,٨
دمياط	٢,٩	٨,٤	-٥,٣	٥,٣	٦,٧	-١,٤
الدقهلية	١,٠	٧,١	-٦,١	١,٨	٨,٣	-٦,٥
الشرقية	١,٨	٦,٦	-٤,٩	٤,٥	٧,٠	-٢,٥
القليوبية	١٣,٢	٣,٦	+٩,٦	١٤,٤	٣,٣	+١١,١
كفر الشيخ	١,٦	٢,٩	-١,٣	٢,٦	٤,٢	-١,٦
الغربية	١,٧	٥,٦	-٣,٩	١,٦	٦,٢	-٤,٦
المنوفية	١,٤	٩,٤	-٨,٦	٢,١	٩,٥	-٧,٤
البحيرة	٢,٣	٣,١	-٠,٨	٤,١	٤,١	٠,٠
الإسماعيلية	٣١,١	٤,٤	+٢٦,٧	٣١,١	٥,٦	+٢٥,٥
الجيزة**	١٦,٥	٢,٦	+١٣,٩	١٤,٦	٢,٦	+١٢,٠
بني سويف	١,٠	٤,٦	-٣,٦	١,٨	٥,٧	-٣,٩
الفيوم	٠,٦	٤,٨	-٤,٢	٠,٦	٦,٥	-٦,٠
المنيا	٠,٧	٣,٣	-٢,٧	٠,٧	٤,٩	-٤,٢
أسيوط	٠,٨	٧,٢	-٦,٤	١,٢	٧,٩	-٦,٧
سوهاج	٠,٧	٨,٣	-٧,٥	٠,٦	٨,٨	-٨,٢
قنا	٠,٧	٦,٦	-٥,٩	١,٤	٦,٥	-٥,١
أسوان	٥,٢	٥,٧	-٠,٥	٣,٦	٥,٨	-٢,٢
الأقصر	١,١	٥,٨	-٤,٧	١,٣	٥,٣	-٤,٠
البحر الأحمر	٢٧,١	٣,٧	+٢٣,٥	٣٥,٦	٣,٥	+٣٢,١
الوادي الجديد	١١,١	٦,١	+٥,٠	١٦,٩	٥,٤	+١١,٥
مطروح	١٣,٩	١,٦	+١٢,٤	١٣,٧	١,٦	+١٢,٠
شمال سيناء	١٤,٥	٢,٦	+١١,٨	١٤,٥	٤,٣	+١٠,٢
جنوب سيناء	٢٨,٤	١,٨	+٢٦,٦	٤٨,١	٢,٥	+٤٥,٦
معدل الهجرة بالجمهورية	٦,١			٦,٦		

* تشمل محافظة حلوان؛ ** تشمل محافظة ٦ أكتوبر.

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٠.

شكل رقم (٥-٢٢) تطور معدلات الهجرة الداخلية لمحافظات الجمهورية ١٩٩٦- ٢٠٠٦

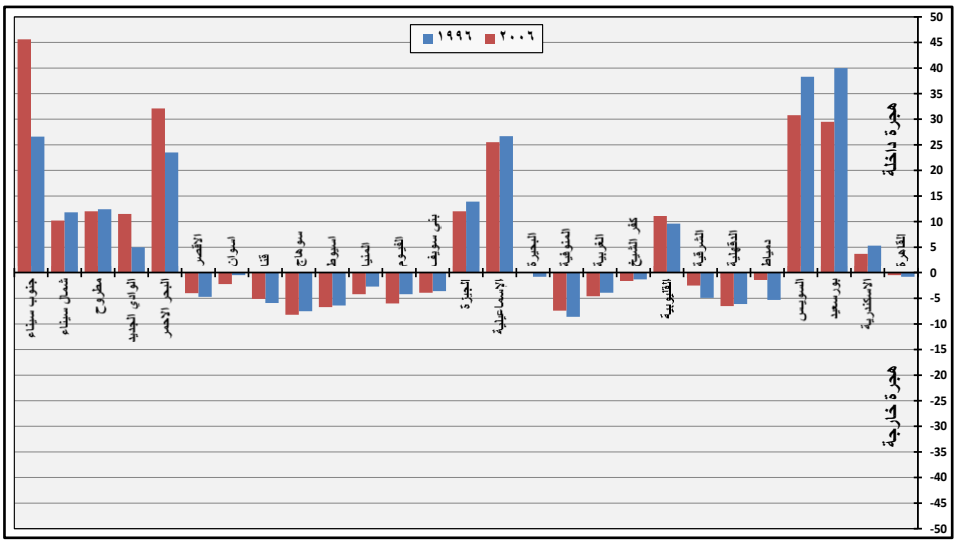

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة، ٢٠١٠.

بدراسة خصائص المهاجرين نجد أن: ٤٨ بالمئة منهم في الفئة العمرية ٢٠ إلى ٤٥ سنة. كذلك فإن ٢٩,٣ بالمئة منهم أميين، و٢٤,٦ بالمئة حاصلين علي مؤهل متوسط. أما من حيث النشاط الاقتصادي فنجد أن ١٦,١ بالمئة من المهاجرين يعملون بقطاع التجارة، و٤,٩ بالمئة بقطاع الصناعات التحويلية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٠ب). أما بدراسة أهم أسباب الهجرة الداخلية نجد أن: أعلي نسبة للمهاجرين هي بسبب مرافقة الآخرين حيث بلغت ٣٥,٩ بالمئة. بينما بلغت نسبة الهجرة بسبب الزواج ٢٨,٨ بالمئة. بينما كان العمل السبب في هجرة ٢٣,٢ بالمئة (المرجع السابق). يلاحظ وجود تيار عريض من الهجرة في مرحلة الشباب ناتج عن قلة فرص العمل وضعف إمكانية تكوين الأسر في بعض المحافظات، هذا التيار يحتوي على فئتين من المهاجرين من الناحية التعليمية. الأولى فئة الأميين ويتم استيعابهم في مهن العمالة العادية خاصةً في قطاعي التجارة والصناعات التحويلية، أما الفئة الثانية فهي فئة الحاصلين على مؤهل متوسط ويتم استيعابهم في المهن الفنية في نفس القطاعين.

٥-٣-٤ اختلال العلاقات المؤثرة على المتصل الحضري الريفي المصري

يمكن تحديد عدة أشكال لاختلال العلاقات المؤثرة على المتصل المصري، منها اختلال التوازن بين النمو السكاني والحضري والنمو الاقتصادي، حيث استمر النمو السكاني والحضري بمعدلات متسارعة خلال النصف قرن الماضي، ولم يكن ذلك استجابة لنمو اقتصادي يتم بنفس الوتيرة، ولم يوفر الاقتصاد الحضري فرص العمل الكافية للأعداد المتزايدة من المهاجرين. وبالنظر إلى الإمكانات المهنية المحدودة لهؤلاء المهاجرين، وبالتالي محدودية دخولهم، فإنهم مثلوا حجمًا كبيرًا للطلب على الإسكان منخفض التكاليف، ومع عجز الدولة أو تقاعسها عن توفير القدر الملائم من هذا الإسكان، أصبح أمام هؤلاء المهاجرين أحد اختيارين،

إما السكن في وحدات جوازية[1] في الأحياء القديمة وسط المدينة، أو السكن في المناطق العشوائية، ليصبح هذان النمطان مكونان رئيسيان في سوق الإسكان المصري.

لم تكفل التنمية الاقتصادية الدخل الملائم للأسرة المصرية، وبالتالي بلغت الأسر دون حد الفقر ما يزيد عن ٤٠ بالمئة من المجتمع في نهاية القرن العشرين (راجح وآخرون، ٢٠٠٧). كما شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين تصاعدًا في تكاليف البناء وأسعار الأراضي، حيث بلغ متوسط نسبة الارتفاع في أسعار المنتج السكني حوالي ٢٠ بالمئة سنويًا، وبلغت نسبة الزيادة في أسعار الأراضي حوالي ٣٠ بالمئة سنويًا (المرجع السابق). من ناحية أخرى فقد تصاعدت الكثافة السكانية للمساحة الكلية للجمهورية من ٢٦ نسمة/كم^2 عام ١٩٦٠ إلى ٧٢ نسمة/كم^2 عام ٢٠٠٦ حيث تضاعفت بمقدار ٢,٧٧ مرة خلال هذه الفترة. وكذا تصاعدت الكثافة السكانية للمساحة المأهولة[2] في الجمهورية من ٥٤٦ نسمة/كم^{2}عام ١٩٦٠ إلى ١٩٥٩ نسمة/كم^2 عام ٢٠٠٦، أي أنها تضاعفت بمقدار ٣,٥٩ مرة (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٨؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٧؛ ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء؛ ٢٠٠٧؛ راجح وآخرون، ٢٠٠٧). ومع ازدياد الكثافات السكانية تضخمت الكتلة العمرانية للمدن والقرى. إن النسق العمراني في مصر أصيب بخلل شديد نتيجة عدة عوامل منها: التحولات السياسية التي أوجدت متغيرات اجتماعية واقتصادية متلاحقة، يضاف إلى ذلك اختلال هيكل إدارة العمران على المستوى القومي والإقليمي والمحلي، واتسامه بعدم الكفاءة وتداخل الاختصاصات وتعارضها. بالإضافة إلى غياب الكوادر البشرية القادرة على التخطيط والتنفيذ، والتغيرات المتوالية لقوانين العمران. ويوضح الشكل رقم (٥-٢٣) اختلال العلاقات المؤثرة على المتصل الحضري الريفي المصري.

في هذا الصدد يخلص بعض المخططين إلى أن *"الطاقة الاستيعابية العمرانية الكلية من وجهة النظر الايكولوجية (توازن السكان والأرض) قد تم تجاوزها بالفعل. وأن استعادة التوازن تتطلب نوعًا من التفريغ السكاني إلى خارج النطاق الفيضي وبما يضمن عدم انكماش المساحة المنتجة واستعادة حالة التوازن المفقودة"* (راجح وآخرون، ٢٠٠٧). لقد برهنت التجارب المصرية في التعامل مع النمو السكاني والحضري على ضرورة وجود إستراتيجية شاملة لإعادة توزيع السكان يمكن من خلالها إعادة توطين جزء من الزيادة السكانية خارج الحيز المعمور الحالي، واستيعاب الجزء الآخر داخله خاصةً في المدن الصغيرة والمتوسطة والتي لا تزال تمتلك إمكانيات كبيرة للاستيعاب السكاني والعمراني يمكن أن تحقق التوازن بين الحضر والريف. إن هذه الإستراتيجية يجب أن يدعمها تنمية اقتصادية واجتماعية توفر محفزات لإعادة التوطين خارج الحيز المعمور، بالإضافة إلى أنشطة اقتصادية رائدة ترفع من قدرات المدن الصغيرة والمتوسطة على الاستيعاب الاقتصادي.

[1] هي وحدات تستخدم للسكن ولكنها لم تعد أصلًا للسكن مثل الأماكن الأثرية وأحواش المقابر أو الوحدات فوق الأسطح أو في المناور أو السكن في غرفة واحدة للأسرة.

[2] تحسب على أساس نسبة عدد السكان إلى المساحة المأهولة عدا مساحات الأراضي الزراعية والصحراوية.

شكل رقم (٥-٢٣) اختلال العلاقات المؤثرة على المتصل الحضري الريفي المصري

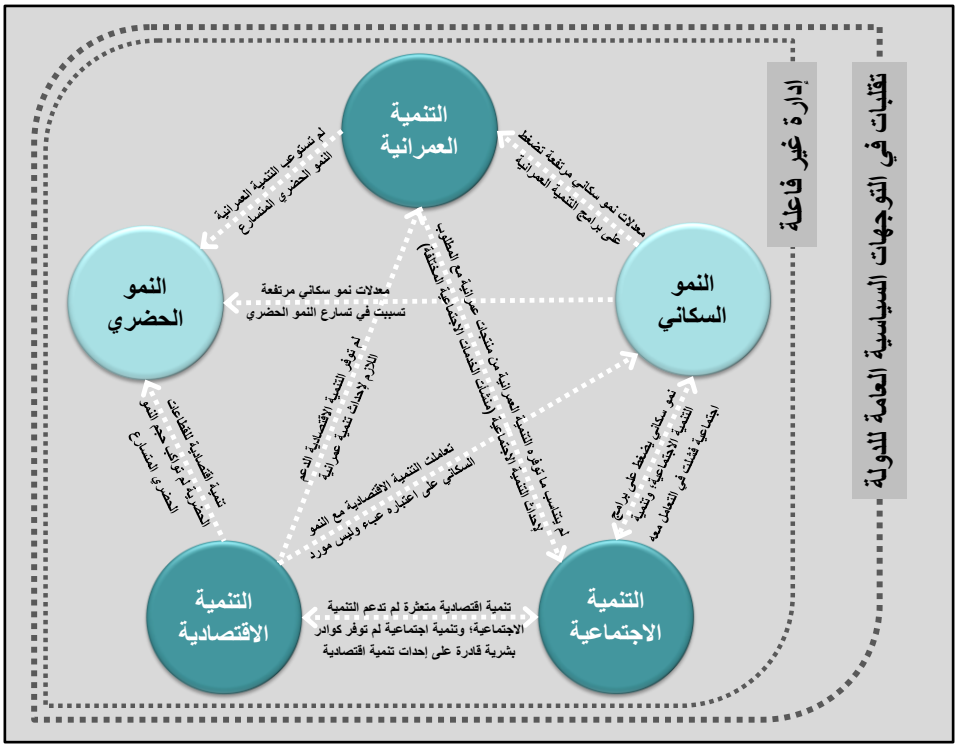

المصدر: من إعداد الباحث.

٥-٤ الفجوات التنموية داخل المتصل الحضري الريفي المصري

يشـهد المتصـل الحضـري الريفـي المصـري العديـد مـن الفجـوات التنمويـة بـين مكوناتـه العمرانية المختلفة وفي قطاعات متعددة، حيث يمكن ملاحظة وجود فجوات تنموية بين الحضر والريف وبين المحافظات في الأقاليم المختلفة. فبمراجعة خريطة التوطن الصناعي على سبيل المثال يمكن رصد الانحياز المكاني على عدة مستويات. أولها الانحياز للحيز المعمور على حساب الحيز غير المأهول. وثانيها الانحياز للوجه البحري على حساب الوجه القبلي. وثالثها الانحياز للمراكز الحضرية الكبرى على حساب الأقاليم الأخرى (راجح وآخرون، ٢٠٠٧). إن التنميـة عمومًـا والتنميـة العمرانيـة بوجـهٍ خـاص ترتكـز علـى أربعـة أبعـاد: سـكاني واقتصـادي ومكاني بالإضافة إلى إدارة التنمية. فالتنمية المتوازنة تستوجب أن يسير النمو السكاني والنمو الاقتصادي والنمو المكاني في إطار متوافق حجمًا واتجاهًا، وهو شيءٍ نادر الحدوث في مصر، فالأول ينمو بمعدلات متسارعة، والثاني ينمو بمعدلات لا تستطيع أن تواكب الأول، والآخر شبه ثابت أو يتناقص في بعض جوانبه، هذا التناقض يمثل التحدي الحقيقي الذي يواجه التنمية في مصر. أما بالنسبة لإدارة التنمية فتتسم بالتحيز المكاني للاستثمارات، فهي مكثفة في مناطق وشبه معدومة في مناطق أخرى. كما تتسم الإدارة في مصر بوجهٍ عام وإدارة التنمية بشكلٍ خاص بتضارب وتداخل المسئوليات والصلاحيات.

٥-٤-١ وضع التنمية البشرية في مصر

تناولا تقريري التنمية البشرية لمصر[١] عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، تقييم مدى التقدم في مؤشرات التنمية البشرية على المستويين القومي والمحلي، بالإضافة إلى رصد فجوة النوع الاجتماعي، والفجوات بين الأقاليم. كما عرضا للإنجازات التي حققتها مصر بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، وأهم التحديات التي مازالت تواجهها. بالإضافة إلى تحليل مؤشرات الفقر وديناميكياتها، والعوامل المؤثرة على مسارها. وفي حين ركز تقرير عام ٢٠٠٨ على دور المجتمع المدني في صياغة العقد الاجتماعي، فقد ركز تقرير عام ٢٠١٠ على الشباب كقضية حيوية، حيث أنه وفقًا لتعداد عام ٢٠٠٦، ما يقرب من ٤٠ بالمئة من السكان تتراوح أعمارهم بين ١٠ و٢٩ عامًا.

٥-٤-١-١ تطور مؤشرات التنمية البشرية

يتكون مؤشرات التنمية البشرية The Human Development Index (HDI) من مجموعة مؤشرات معنية بالصحة، والتعليم، والدخل، وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوسيلة لتخطى معيار الناتج المحلي الإجمالي GDP، سعيًا إلى تعريف أشمل لرفاه العيش well-being. وتصنف الدول تبعًا لهذا المؤشر إلى: دول ذات تنمية بشرية عالية يبلغ قيمة مؤشر ها ٠,٨ أو أكثر، ودول ذات تنمية بشرية متوسطة يبلغ قيمة مؤشرها فيما بين ٠,٥ و٠,٨، ودول ذات تنمية بشرية منخفضة يبلغ قيمة مؤشرها أقل من ٠,٥ (UNDP and INP, 2008). لقد خلص تقرير عام ٢٠١٠ إلى أنه بالرغم من الجهود التي بذلت لرفع مستوى التنمية البشرية، والاتجاه العام المتصاعد لمؤشرها على مدى عشرين عامًا، مازالت هناك فجوات ليس فقط بين ما تحقق في المحافظات، ولكن أيضًا بين الحضر والريف. كما أن فجوة النوع الاجتماعي مازالت واضحة لبعض المؤشرات.

فكما يوضح الجدول رقم (٥-١١) والشكل رقم (٥-٢٤)، هناك تحسن مستمر في مؤشر التنمية البشرية الذي بلغ ٠,٧٣١ عام ٢٠١٠ مقابل ٠,٥٢٤ عام ١٩٩٥، إلا أن مصر تظل بين الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة. من ناحية أخرى فإن القيم التي سجلت عن التقدم في مؤشر الدخل تشير إلى تحسن ملحوظ في قيمته، وهو يفوق التحسن في كلٍ من مؤشري التعليم وتوقع الحياة (الصحة). في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بين تقريري ٢٠٠٨ و٢٠١٠ من ٦٣٧١,٧ جنيه للفرد سنويًا إلى ١٠٢٤٦,١ جنيه للفرد سنويًا، إلا أن نسبة الفقراء في مصر قد ارتفعت من ١٩,٦ بالمئة إلى ٢١,٦ بالمئة (UNDP and INP, 2010). مما يدل على عدم عدالة توزيع عوائد النمو الاقتصادي، كما أن التقدم المحدود أو التراجع في مؤشرات التعليم وتوقع الحياة، يفاقم من الشعور بعدم وجود تنمية حقيقية ملموسة لجميع السكان.

[١] أحد مخرجات مشروع التنمية البشرية الذي قام بتنفيذه معهد التخطيط القومي بمصر بالتعاون الفني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جدول رقم (٥-١١) تطور مؤشرات التنمية البشرية في مصر بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٠

التقرير*	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧/ ١٩٩٨	١٩٩٨/ ١٩٩٩	٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠
مؤشر التنمية البشرية	٠,٥٢٤	٠,٥٨٩	٠,٦٣١	٠,٦٤٨	٠,٦٥٥	٠,٦٨٠	٠,٦٨٧	٠,٦٨٩	٠,٧٢٣	٠,٧٣١
مؤشر الدخل	٠,٣٥٨	٠,٥٠٣	٠,٥٩٨	٠,٦٣٢	٠,٦٤٩	٠,٦٥٥	٠,٦٠٧	٠,٦٢٢	٠,٦٨١	٠,٧٢٧
مؤشر التعليم	٠,٥٤٤	٠,٥٦٩	٠,٥٩٩	٠,٦١٤	٠,٦٤٣	٠,٦٨٢	٠,٧٠٣	٠,٦٨٥	٠,٧١٨	٠,٦٨٩
مؤشر توقع الحياة	٠,٦٧٢	٠,٦٩٥	٠,٦٩٥	٠,٦٩٨	٠,٧٠٢	٠,٧٠٢	٠,٧٥٢	٠,٧٦٠	٠,٧٧٢	٠,٧٧٨

* ملحوظة: تشير كل سنة إلى تاريخ إصدار تقرير التنمية البشرية لمصر. ويرجع انخفاض مؤشر التعليم في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ إلى عودة السنة السادسة الابتدائية التي أدت إلى انخفاض في عدد المقيدين في بعض السنوات الدراسية.

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠١٠

لقد أظهر تحليل المؤشرات الفرعية للتنمية البشرية خاصةً مؤشري توقع الحياة (الصحة) والتعليم، تباطؤًا ملحوظًا خلال العشر سنوات الماضية مقارنةً بالخمس سنوات السابقة لها. وهو ما انعكس على شعور المواطن بعدم وجود تنمية بشرية فعلية، رغم نمو معدلاتها رقميًا. لقد شهد المجال الصحي والتعليمي تراجعًا لدور الدولة خلال هذه الفترة، مع تبني سياسات اقتصاد السوق الحر بشكل متسارع منذ عام ٢٠٠١. كما شهد النظام التعليمي بعض التقلبات أثرت على مؤشرات التعليم التي تظهر الحاجة إلى التركيز من جديد على إصلاح التعليم لأهميته في إحداث تنمية شاملة. كذلك أظهرت المؤشرات ضرورة زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة لمعالجة التحديات الكبرى التي تواجههما. حيث مازال مستوى جودة الخدمات الصحية والتعليمية يمثل مشكلة. بالإضافة إلى عدم مراعاة التعليم لسوق العمل، فسياسات التعليم تدفع بأكثر من ٦٠ بالمئة من الذين استكملوا المرحلة الإعدادية إلى التعليم الثانوي الفني (UNDP and INP, 2010)، ويكون أعلى معدل للبطالة بين خريجيه.

شكل رقم (٥-٢٤) تطور مؤشرات التنمية البشرية في مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٠

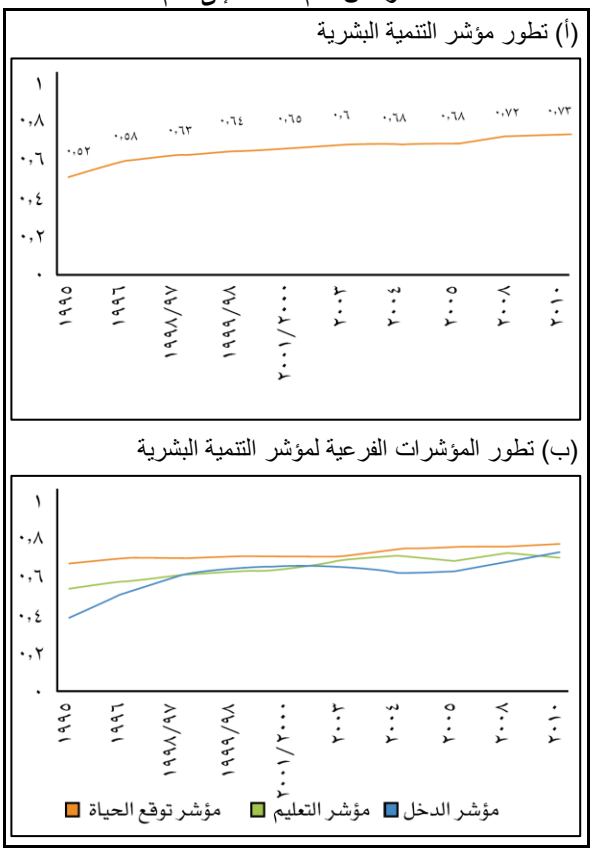

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠١٠

٥-٤-٢ الفجوة بين الحضر والريف

تتعدد أوجه الفجوة بين الحضر والريف في مصر، فطبقًا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠، يمكن رصد الفجوة بين الحضر والريف في ثلاثة مؤشرات رئيسية على الأقل هي: نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة، ونسبة السكان الذين يحصلون على خدمة الصرف الصحي، ومعدل القراءة والكتابة. ففيما يتعلق بالسكان الذين يحصلون على خدمة الصرف الصحي بلغت نسبتهم ٨٩,٨ بالمئة في الحضر مقارنةً بنحو ٣٧,٥ بالمئة في الريف. بينما كانت الفجوة أقل كثيرًا فيما يخص نسبة السكان الذين يحصلون على المياه الآمنة، حيث بلغت نسبتهم ٩٩,٨ بالمئة في الحضر و٩٦,٧ بالمئة في الريف. أما بالنسبة للفجوة في معرفة القراءة والكتابة فقد بلغت نسبة السكان الذين يلمون بالقراءة والكتابة نحو ٧٩,١ بالمئة في الحضر مقارنةً بنحو ٦٢,٠ بالمئة في الريف (UNDP and INP, 2010). إلا أن حجم هذه الفجوات قد انخفض عن حجمها في تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٨. ويوضح الجدول رقم (٥-١٢) تطور الفجوة بين الحضر والريف خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٥-١٢) تطور الفجوة بين الحضر والريف خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٠

التقرير*	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧/ ١٩٩٨	١٩٩٨/ ١٩٩٩	٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠
السكان	١٢٧,٠	١٣٣,٠	١٣٤,٠	١٣٤,٠	١٣٥,٠	١٣٣,٠	١٣٥,٠	١٤٠,٠	١٣٥,٠	١٣٣,٠
المياه الآمنة	٦٣,٠	٧٢,٠	٧٣,٢	٧٦,٧	٧٦,٧	٨٤,٢	٨٤,٢	٨٤,٢	٩٤,٠	٩٦,٩
الصرف الصحي	٥٩,٠	٧٣,٠	٧٣,٠	٩٠,٣	٩٠,٣	٧٨,٥	٧٨,٥	٧٨,٥	٢٩,٥	٤١,٨
نسبة معرفة القراءة والكتابة	٥٥,٠	٦٩,٠	٦٢,٥	٦٣,٧	٦٣,٧	٦٧,٦	٦٧,٧	٦٧,٧	٧٨,٤	٧٩,٤

* ملحوظة: الأرقام تشير إلى سكان الريف كنسبة إلى سكان الحضر.
المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠١٠

من ناحية أخرى يمكن ملاحظة تفاوت واضح في وضع الخدمات الصحية بين الحضر والريف، يؤكد ذلك التفاوت الكبير بين معدلي عدد الأطباء وعدد الممرضات لكل ألف نسمة من السكان[١] بين الريف والحضر، حيث يبلغ معدل الأطباء ١٣,١ طبيب/ألف نسمة في الحضر مقابل ٢,١ طبيب/ألف نسمة في الريف، أما معدل الممرضات فيبلغ ٢١,٦ ممرضة/ ألف نسمة في الحضر مقابل ٨,٩ ممرضة/ألف نسمة في الريف (المرجع السابق). رغم هذه التفاوتات بين الحضر والريف إلا أن عدد من المؤشرات توضح بعض الملامح الإيجابية، فطبقًا لتعداد السكان عام ٢٠٠٦ فإن معدل البطالة في الريف أقل منه في الحضر، حيث يبلغ الأول ٨ بالمئة بينما يبلغ الثاني ١٠,٩ بالمئة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨)، وانخفض الأول في ٢٠٠٧ ليصل إلى ٧ بالمئة بينما أرتفع الثاني إلى ١١,٧ بالمئة (UNDP and INP, 2010). كما أن التفاوت في الدخول بين سكان الريف هو أقل كثيرًا من التفاوت بين سكان الحضر، يؤكد ذلك انخفاض معامل جيني[٢] في الريف حيث يبلغ ٠,٢٢ مقارنة ٠,٣٤ في الحضر. إلا أن

[١] يشمل العاملين بوزارة الصحة والسكان فقط
[٢] أحد المقاييس التي تستخدم في إعطاء قياسًا رقميًا لعدالة توزيع الدخل القومي.

هناك فجوة واضحة بين دخول سكان الريف بشكلٍ عام ودخول سكان الحضر، حيث تبلغ نسبة الفقراء ٢٨,٩ بالمئة من إجمالي سكان الريف مقابل ١١ بالمئة في الحضر، كما تبلغ نسبة الفقراء المدقعين ٨,٥ بالمئة في الريف و٢,٦ بالمئة في الحضر (UNDP and INP, 2010). ويوضح الجدول رقم (٥-١٣) مقارنة لقيم بعض المؤشرات بين الحضر والريف.

جدول رقم (٥-١٣) مقارنة لقيم بعض المؤشرات بين الحضر والريف

المؤشر	السنة	الوحدة	حضر	ريف	إجمالي الجمهورية
نسبة الأسر التي تحصل على مياه مأمونة	٢٠٠٨	(%)	٩٩,٨	٩٦,٧	٩٨,٠
نسبة الأسر التي تحصل على خدمات الصرف الصحي	٢٠٠٨	(%)	٨٩,٨	٣٧,٥	٥٦,٥
معدل القراءة والكتابة (السكان ١٥ سنة فأكثر)	٢٠٠٦	(%)	٧٩,١	٦٢,٠	٧٠,٤
معدل البطالة	٢٠٠٧	(%)	١١,٧	٧,٠	٨,٩
عدد الأطباء بوزارة الصحة والسكان لكل ألف نسمة	٢٠٠٨	طبيب/ألف نسمة	١٣,١	٢,١	٦,٩
عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان لكل ألف نسمة	٢٠٠٨	ممرضة/ألف نسمة	٢١,٦	٨,٩	١٤,٣
نسبة الممرضات للأطباء بوزارة الصحة والسكان	٢٠٠٨	(%)	١٦٥	٤١٤	٢٠٩
نصيب ما يحصل عليه أدنى ٤٠ بالمئة من الأشخاص من الدخل	٢٠٠٨/٢٠٠٩	(%)	٢٠,٧	٢٦,٠	٢٢,٣
نسبة أعلى ٢٠ بالمئة إلى أدنى ٢٠ بالمئة من الأشخاص من الدخل	٢٠٠٨/٢٠٠٩	(%)	٥,١	٣,١	٤,٤
معامل جيني	٢٠٠٨/٢٠٠٩	نقطة	٠,٣٤	٠,٢٢	٠,٣١
إجمالي الفقراء كنسبة من السكان	٢٠٠٨/٢٠٠٩	(%)	١١,٠	٢٨,٩	٢١,٦
الفقراء المدقعون كنسبة من السكان	٢٠٠٨/٢٠٠٩	(%)	٢,٦	٨,٥	٦,١
أجور الأسر الفقيرة من إجمالي الأجور	٢٠٠٨/٢٠٠٩	(%)	٧,٢	٢١,٨	١٥,٢
أجور الأسر الفقيرة من دخولهم	٢٠٠٨/٢٠٠٩	(%)	٤١,٤	٤١,٢	٤١,٣

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠١٠

كما تشير أهم مؤشرات نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، والمعد من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلى فجوة كبيرة بين الحضر والريف في معدلات الإنفاق والاستهلاك، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للأسرة ٢٩٢٤,٥ جنيه في الريف و٤٨٤٢,٦ جنيه في الحضر، كذلك الحال بالنسبة لمعدل نصيب الفرد من الإنفاق الكلي السنوي للأسرة والذي يبلغ ٢٩٧٨,٣ جنيه في الريف مقابل ٤٨٩٨ جنيه في الحضر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٩). كما تتفاوت فئات الإنفاق السنوي بين سكان الحضر والريف وبين الأقاليم المختلفة كما هو موضح بالشكل رقم (٥-٢٥)

شكل رقم (٥-٢٥) فئات الإنفاق السنوي للأفراد

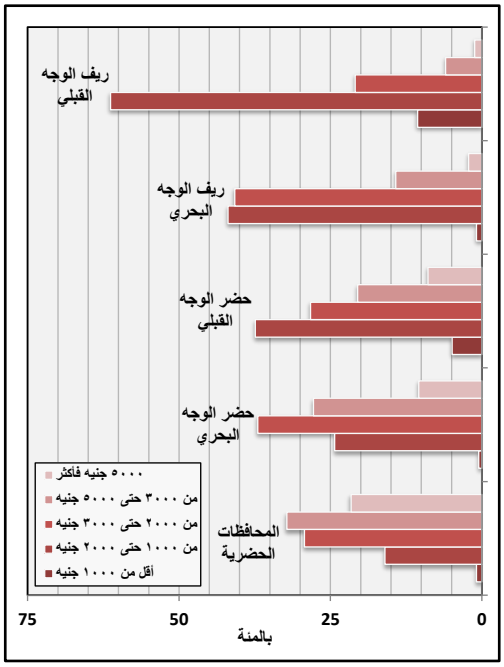

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٩

٥-٤-٣ الفجوة بين المحافظات في الأقاليم المختلفة

بتتبع مستوى التنمية البشرية الذي تحقق في مختلف المحافظات منذ عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠، يتبين أن هناك خمس محافظات شغلت المراكز الأولى في مستوى التنمية البشرية وهي: بورسعيد، والسويس، والقاهرة، والإسكندرية، ودمياط، بينما شغلت كل من الفيوم، وأسيوط، والمنيا، وبني سويف، وسوهاج المراكز الخمسة الأخيرة. وسجل تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ تغيرات في ترتيب المحافظات، حيث خرجت القاهرة وانضمت الإسماعيلية إلى مجموعة المحافظات التي تشغل المراكز الخمسة الأولى، في الوقت ذاته خرجت بني سويف وانضمت قنا إلى مجموعة المحافظات التي تشغل المراكز الأخيرة (UNDP and INP, 2010). وبالنظر إلى هذه المحافظات نجد أن المحافظات الخمس الأولى هي من أكثر محافظات الجمهورية المستقبلة لتيارات الهجرة الداخلية، بينما المحافظات الخمس الأخيرة هي من أكثر المحافظات المولدة لتلك التيارات. وهذا قد يكون تأثير مباشر لمستوى التنمية البشرية في هذه المحافظات ومدى جاذبيتها للسكان للإقامة والعمل.

يؤكد ذلك تزامن تحسن التنمية البشرية في بني سويف وخروجها من مجموعة المحافظات الخمس الأخيرة مع انخفاض حجم الهجرة الداخلية المولدة منها. من جهة أخرى يرجع التأخر في مستوى التنمية البشرية للقاهرة، وتراجعها للمركز الثالث عشر إلى ما قد نطلق عليه انهيار قدرة العاصمة على استقبال المزيد من تيارات الهجرة. وقد تم تحليل المؤشرات الفرعية الثلاثة لتتبع التغيير في ترتيب المحافظات ومدى ارتباط ذلك بتيارات الهجرة الداخلية. فتبين أن مؤشر التعليم هو الأكثر تأثرًا ويلعب دورًا هامًا في تراجع ترتيب القاهرة وفي تقدم الإسماعيلية في المقابل. حيث تشير الدراسات إلى الأثر السلبي لحجم الهجرة الكبير إلى المناطق الحضرية على العملية التعليمية، والتي تنعكس بوضوح على مؤشر التعليم. هذه العوامل قد أثرت كذلك على كلٍ من مؤشر توقع الحياة ومؤشر الدخل خاصةً في القاهرة، نتيجة انخفاض قدرة اقتصادها على استيعاب المزيد من السكان ومحدودية الموارد الاقتصادية، في المقابل نجد أن المحافظات التي حافظت على مستوى متقدم من التنمية البشرية هي التي امتلكت قدرات اقتصادية مكنتها من استيعاب تيارات الهجرة القادمة إليها.

فإذا نظرنا إلى مؤشرات التنمية البشرية نجد أن المحافظات الحضرية حققت أعلى مستوى تنموي حيث بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية ٠,٧٩٤ في تقرير عام ٢٠١٠، مقابل ٠,٧٣٤ لمحافظات الوجه البحري، و٠,٧٠٨ لمحافظات الوجه القبلي، و٠,٧٥٣ لمحافظات الحدود و٠,٧٣١ على المستوى القومي (المرجع السابق). إلا أنه عند تتبع الزيادة في مؤشر التنمية البشرية بين تقريري عام ١٩٩٥ وعام ٢٠١٠، يمكن ملاحظة أن محافظات الوجه القبلي حققت أعلى زيادة، حيث بلغت ٠,٢٤٧ وحدة. مما يشير إلى أنه على الرغم من أن مستوى التنمية البشرية في محافظات الوجه القبلي مازال أقل من الأقاليم الأخرى، فإن الجهود التنموية تركزت بشكل أكبر على هذه المحافظات، مما انعكس على مقدار الزيادة التي تحققت فيها. من ناحية أخرى فإن الاتجاه التصاعدي في مؤشرات التنمية البشرية خلال الخمسة عشر

عامًا الماضية، قد أخذ في التراجع بشكلٍ واضح في السنوات الخمس الأخيرة، ولعل مؤشر التعليم أكثر المؤشرات الفرعية تضررًا، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى اتجاه الدولة المتسارع نحو اقتصاد السوق وتراجع دورها الاجتماعي. ويوضح الجدول رقم (٥-١٤) والشكل رقم (٥-٢٦) الاتجاهات الإقليمية لمؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠.

جدول رقم (٥-١٤) الاتجاهات الإقليمية لمؤشرات التنمية البشرية لمصر خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠

المحافظات	قيمة المؤشرات في ٢٠١٠				مقدار التغير ١٩٩٥ -٢٠١٠				مقدار التغير ٢٠٠٥ -٢٠١٠			
	توقع الحياة	التعليم	الدخل	التنمية البشرية	توقع الحياة	التعليم	الدخل	التنمية البشرية	توقع الحياة	التعليم	الدخل	التنمية البشرية
المحافظات الحضرية	٠,٧٨٧	٠,٧٣٨	٠,٧٢١	٠,٧٩٤	٠,٠٩٢	٠,٠٥٣	٠,٢٨١	٠,١٨٧	٠,٠١٠	-٠,٠٦٣	-٠,٠٠١	٠,٠٢٨
محافظات الوجه البحري	٠,٧٧٥	٠,٦٩٤	٠,٧٣٤	٠,٧٣٤	٠,٠٩٢	٠,١٥٧	٠,٣٧٠	٠,٢٠٦	٠,٠٠٧	٠,٠١٤	٠,١٢٧	٠,٠٤٩
محافظات الوجه القبلي	٠,٧٥٣	٠,٦٥٥	٠,٧١٥	٠,٧٠٨	٠,١٠٣	٠,١٩٢	٠,٤٤٥	٠,٢٤٧	٠,٠٠٦	٠,٠٣٥	٠,١١٠	٠,٠٥١
محافظات الحدود	٠,٧٦٨	٠,٧٣٦	٠,٧٥٥	٠,٧٥٣	٠,٠٧٣	٠,١٧٤	٠,٤٢٨	٠,٢١٠	٠,٠٠٧	٠,٠٧١	*	*
إجمالي الجمهورية	٠,٧٧٨	٠,٦٨٩	٠,٧٢٧	٠,٧٣١	٠,١٠٦	٠,١٤٥	٠,٣٧٠	٠,٢٠٧	٠,٠١٨	٠,٠٠٤	٠,١٠٥	٠,٠٤٢

*ملحوظة: لم يتم حساب مؤشر الدخل وبالتالي مؤشر التنمية البشرية للمحافظات الحدودية في تقرير عام ٢٠٠٥

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٥ و٢٠١٠

شكل رقم (٥-٢٦) الاتجاهات الإقليمية لمؤشرات التنمية البشرية لمصر خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠

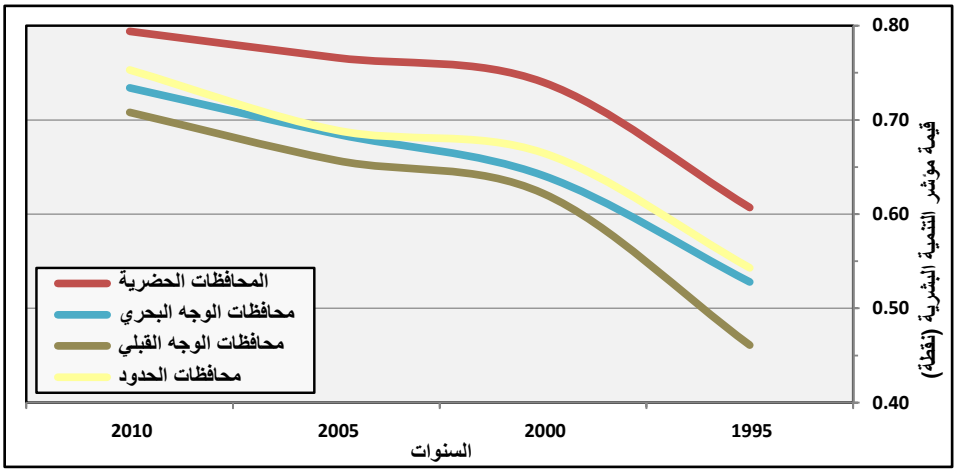

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٥ و٢٠١٠

من تحليل معامل الارتباط بين مؤشر التنمية البشرية للمحافظات والمؤشرات الفرعية المكونة له، يتضح أن التفاوت في مؤشر التعليم هو العامل الرئيسي في المحافظات الخمس الأولى من حيث قيمة مؤشر التنمية البشرية، بينما التفاوت في مؤشر توقع الحياة والمؤشرات الصحية ذات الصلة، هو العامل الرئيسي بالنسبة للمحافظات الخمسة الأخيرة. من ناحية أخرى فإن قيم معامل جيني للمحافظات الخمس الأولى مرتفعة عند مقارنتها بالمحافظات الخمس الأخيرة، مما يشير إلى تباين شديد في الدخل في هذه المحافظات، بالمقارنة مع المحافظات الخمس الأخيرة التي يتواجد بها قدر كبير من التقارب في الدخل. بالإضافة إلى أن معدل النمو السكاني للمحافظات الخمسة الأخيرة هو أعلى كثيرًا من نظيره في المحافظات الخمس الأولى.

٥-٤-٤ التوزيع المكاني للمناطق الفقيرة في مصر (خريطة الفقر)

استجابةً للقضايا التي فرضتها التفاوتات التنموية بين مكونات المتصل الحضري الريفي المصري، أجريت في العقدين الماضيين عدة محاولات لوضع خريطة للفقر[١] في مصر. حيث أجرى الصندوق الاجتماعي للتنمية المحاولة الأولى في بداية التسعينات مستخدمًا نتائج تعداد عام ١٩٨٦، وقد تم تطوير مؤشرين على مستوى الأحياء هما: مؤشر الفقر ومؤشر البطالة، وضم كل مؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية تقيس الأبعاد المختلفة للفقر مثل: حالة التعليم وظروف الإسكان وإتاحة الخدمات الأساسية. تلت هذه المحاولة محاولة ثانية قام بها معهد التخطيط القومي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بداية الألفية الثانية، حيث تم الاعتماد على قيم مؤشرات التنمية البشرية. ثم قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع مجلس السكان بمحاولة أخرى في عام ٢٠٠٦، بناءًا على تعداد عام ١٩٩٦، وبيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك الأسري لعام ٢٠٠٠، حيث استخدمت تقديرات إنفاق الفرد كعامل مساعد لتوضيح مستوى الفقر.

في منتصف عام ٢٠٠٧ قامت وزارة التنمية الاقتصادية بالتعاون مع البنك الدولي، بإصدار تقرير عن "تقييم الفقر في مصر". تضمن عرضًا لخريطة الفقر التي تبنت منهجية البنك الدولي واستعملت بيانات تعداد عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦، ومسوحات الدخل والإنفاق والاستهلاك الأسري لعامي ١٩٩٥/١٩٩٦ و٢٠٠٤/٢٠٠٥، وذلك بهدف تحديد المناطق الأكثر فقرًا في مصر على مستوى المحافظة والحي أو المركز والقرية (MOED and WB, 2007). وقد قدم التقرير معلومات عن المحددات التي تقف وراء انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر، بالإضافة إلى المؤشرات ذات الصلة على مستوى أصغر وحدة محلية (القرية). حيث كان هدف هذه الجهود المساعدة في مكافحة الفقر، وزيادة كفاءة الإنفاق العام من خلال الاستهداف الدقيق للمناطق الفقيرة عن طريق تحديد احتياجاتها الفعلية وتخفيض تسرب المزايا leakage of benefits إلى غير الفقراء، والذي يعتبر من القضايا المزمنة التي تواجه خطط التنمية في مصر. حيث تم تقدير الفقر باستخدام ٣٧ مؤشرًا[٢]، كل منها يعكس بعدًا أو أكثر من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالفقر أو مستوى المعيشة (المرجع السابق). وقد تم تغطية كافة المحافظات فيما عدا المحافظات الحدودية، التي تم استبعادها من خريطة الفقر نظرًا لانخفاض الكثافة السكانية بها. وكان من أهم نتائج هذه الجهود تحديد القرى الأكثر فقرًا في مصر، ووضع الأساس لاستهداف الأسر الفقيرة حتى يمكن القضاء على الفقر المدقع.

---

[١] تستخدم خرائط الفقر كوسيلة لتوضيح التفاوتات الإقليمية في التنمية البشرية، من أجل فهم التوزيع المكاني للمناطق الفقيرة، بما يساعد في تصميم برامج وسياسات للحد من الفقر، تستهدف الأقاليم والمجتمعات الأكثر احتياجًا. كما تقدم خرائط الفقر الدليل العلمي لأولويات تخصيص الموازنات Budget Allocation، وتساعد في الإصلاح الإداري لتنشيط اللامركزية في الوحدات الحكومية المحلية.

[٢] تتضمن مؤشرات عن التعليم (معدل معرفة القراءة والكتابة، ومعدلات القيد بالتعليم) وعن التشغيل (معدلات البطالة، نسبة العمالة الدائمة والعمالة العارضة والعمالة المؤقتة، ونسبة المشاركة في قوة العمل) وعن المرافق العامة (نسبة المنازل المتصلة بشبكة مياه آمنة وبشبكة صرف صحي وشبكة كهرباء) هذا بالإضافة إلى مؤشرات ديموجرافية (متوسط حجم الأسرة، ونسبة الإعالة).

وفقًا للتقرير المشار إليه، بلغ عدد القرى الأكثر فقرًا في مصر ١١٤١ قرية تنتشر في عشر محافظات (المنيا، وسوهاج، وأسيوط، وقنا، والشرقية، والبحيرة، و٦ أكتوبر، وحلوان، وبني سويف، وأسوان) كما هو موضح بالجدول رقم (٥-١٥). ويبلغ عدد سكان هذه القرى ما يقارب ١١ مليون نسمة، ويعيش فيها أكثر من مليون أسرة فقيرة تضم قرابة ٥ مليون فقير، يمثلون نحو ٤٦ بالمئة من إجمالي سكان هذه القرى، ويشكل فقراء هذه القرى نحو ٥٤ بالمئة من إجمالي سكان الريف الفقراء في مصر، ونحو ٤٢ بالمئة من إجمالي السكان الفقراء على مستوى الجمهورية (UNDP and INP, 2010). وتؤكد خريطة الفقر أنه يتركز في المناطق الريفية، خاصة ريف صعيد مصر، يدل على ذلك أن أكثر من ٩٠ بالمئة من القرى الأكثر فقرًا تقع في محافظات الوجه القبلي، كما أن هناك ثلاث محافظات فقط (أسيوط، والمنيا، وسوهاج) تضم ٨٦٣ قرية يشكل فيها الفقراء أكثر من ٨٠ بالمئة من إجمالي عدد الفقراء في القرى الأكثر فقرًا (المرجع السابق). ويوضح الشكل رقم (٥-٢٧) خريطة الفقر في مصر.

جدول رقم (٥-١٥) التوزيع الجغرافي للقرى الأكثر فقرًا

المحافظات	القرى الأكثر فقرًا		عدد السكان		عدد الفقراء		عدد الأسر		عدد الأسر الفقيرة	
	العدد (قرية)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)	العدد (أسرة)	النسبة (%)	العدد (أسرة)	النسبة (%)
المنيا	٣٥٦	٣١,٢٠	٣٠٤٩٠٣٩	٢٨,٦٠	١٢٧٠٣٢٤	٢٦,٠٤	٦٥٤١٤٨	٢٨,٩٥	٢٧٢٠٨٣	٢٦,٤٠
سوهاج	٢٧١	٢٣,٧٥	٢٧٣٣١٠١	٢٥,٦٤	١٢٦٨٦٠٨	٢٦,٠٠	٥٩٣١٥١	٢٦,٢٥	٢٧٤٠١٦	٢٦,٥٩
أسيوط	٢٣٦	٢٠,٦٨	٢٥٣٠٣٠٢	٢٣,٧٤	١٤٣٦٧٩٥	٢٩,٤٥	٥٢٧٠٢٧	٢٣,٣٣	٢٩٨٥٦٩	٢٨,٩٧
قنا	١٥٠	١٣,١٥	١٤٩٧٠٢١	١٤,٠٤	٥٨٧٧٤٣	١٢,٠٥	٣٠٥٤٧٠	١٣,٥٢	١١٩١٦٧	١١,٥٦
الشرقية	٧٤	٦,٤٩	٦٠٦٩٦٨	٥,٦٩	٢٢٧٥٧٦	٤,٦٦	١٣١٠٢٢	٥,٨٠	٤٩١٨٢	٤,٧٧
٦ أكتوبر	٨	٠,٧٠	٤٦٦٥٦	٠,٤٤	١٧١٠٩	٠,٣٥	٩٩٨٣	٠,٤٤	٣٦٦٠	٠,٣٦
حلوان	١٠	٠,٨٨	٨٦٩٤٥	٠,٨٢	٣١٧٠٢	٠,٦٥	١٨٣٩٤	٠,٨١	٦٦٩٧	٠,٦٥
بني سويف	١٣	١,١٤	٨٦٨٠٧	٠,٨١	٣١١٦٢	٠,٦٤	١٥٥٤٢	٠,٦٩	٥٥٨٤	٠,٥٤
البحيرة	١٩	١,٦٧	١٦٤٠٦	٠,١٥	٥٨٣٩	٠,١٢	٢٧٨٦	٠,١٢	٩٩٦	٠,١٠
أسوان	٤	٠,٣٥	٦٥١٨	٠,٠٦	٢٣٩١	٠,٠٥	١٨٠٣	٠,٠٨	٦٥٥	٠,٠٦
الإجمالي	١١٤١	١٠٠,٠٠	١٠٦٥٩٧٦٣	١٠٠,٠٠	٤٨٧٩٢٤٩	١٠٠,٠٠	٢٢٥٩٣٢٦	١٠٠,٠٠	١٠٣٠٦٠٩	١٠٠,٠٠

المصدر : من إعداد الباحث بناءًا على بيانات المشروع القومي للاستهداف الجغرافي للفقر، ٢٠٠٩، وتقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠.

شكل رقم (٥-٢٧) خريطة الفقر في مصر

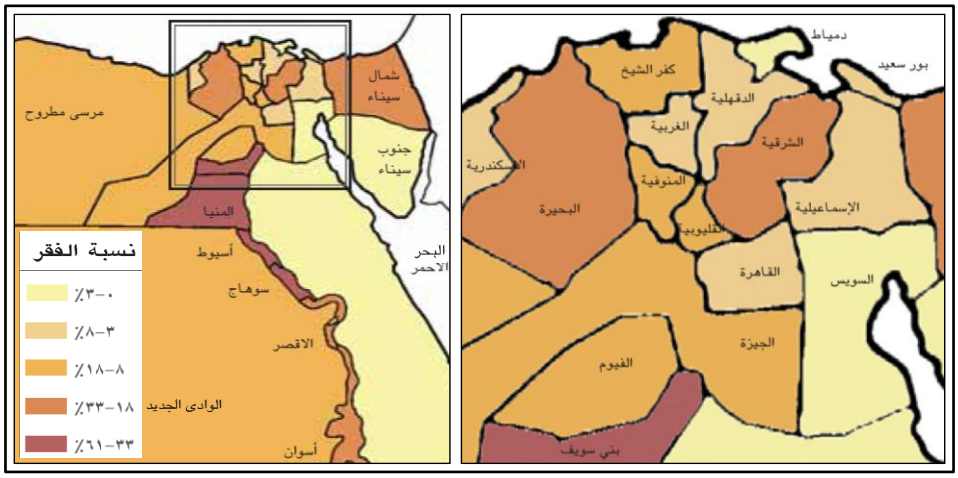

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٠٨

٥-٤-٤-١ العلاقة بين التوزيع المكاني والعمري للفقر

من تحليل العلاقة بين التوزيع المكاني والعمري للفقر، يتضح أن أكثر من٢٠ بالمئة من الأطفال يعانون من العديد من أوجه الحرمان، وأن ٥,٣ بالمئة من الأطفال في الفئة العمرية (٦- ١٧سنة) كانوا يعملون في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، كما تتراوح نسبة الأطفال الفقراء ما بين ٦,٦ بالمئة في المحافظات الحضرية إلى ٤١,٤ بالمئة في المناطق الريفية بالوجه القبلي (UNICEF and CEFERS, 2010). ترتفع نسبة الفقر بين الشباب (١٨-٢٩ سنة) مقارنةً بالمعدلات العامة للفقر، فعلى مستوى الجمهورية تصل نسبة الفقر بين الشباب إلى ٢٣,٢ بالمئة مقارنةً بنحو ٢١,٦ بالمئة لكافة الأفراد، وهو الحال نفسه بالنسبة لجميع مناطق الجمهورية. ويلاحظ وجود تفاوتات إقليمية شاسعة، فالمناطق الريفية في الوجه القبلي هي أكثر المناطق حرمانًا حيث أن ٤٤,٣ بالمئة من شبابها يعانون من الفقر، مقارنةً بنسبة تصل إلى ٨,٢ بالمئة في المحافظات الحضرية (UNDP and INP, 2010). ويوضح الجدول رقم (٥-١٦) معدلات الفقر وفقًا للمناطق والفئة العمرية

جدول رقم (٥-١٦) معدلات الفقر وفقًا للمناطق والفئة العمرية

المناطق	معدل الفقر		نسبة الأفراد في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة)
	للأفراد في العمرية (١٨-٢٩ سنة)	لكافة الأفراد	
المحافظات الحضرية	٨,٢	٦,٩	٢٣,٣
المناطق الحضرية في الوجه البحري	٨,٨	٧,٣	٢٢,٤
المناطق الريفية في الوجه البحري	١٩,٣	١٦,٧	٢٣,٤
المناطق الحضرية في الوجه القبلي	٢٢,٧	٢١,٣	٢٣,٥
المناطق الريفية في الوجه البحري	٤٤,٣	٤٣,٧	٢٣,٤
إجمالي الجمهورية	٢٣,٢	٢١,٦	٢٣,٣

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠١٠

لا يقاس فقر الشباب فقط في سياق نقص الدخل، لأن بعض الأسر غير الفقيرة وفقًا للمقياس المالي، يمكن أن تعانى من الحرمان من بعض الخدمات والإمكانيات. ولهذا السبب، فإن مقياس فقر الشباب يرتبط بمقياس الحرمان الذي يمكن من خلاله تحديد سلسلة من الخدمات الأساسية، والإمكانيات، وبالتالي قياس عدد الشباب الذين لا يملكون النفاذ إلى تلك الخدمات والإمكانيات. فالشباب الذين يعيشون في حالة من الفقر يواجهون صورًا متعددةً من الحرمان من حقوقهم: الحق في الحياة، والحق في التعلم، والحق في العمل، والحق في المشاركة، والحق في أن يتمتعوا بالحماية (المرجع السابق). ولكي يفعل هذا المنهج المرتكز على الحقوق، استخدم تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠١٠ سلسلة من المؤشرات لقياس سبعة أبعاد للحرمان إلى جانب فقر الدخل وهي: المياه، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، وتكسية أرضية المسكن، والازدحام، والتعليم، والمعلومات. وحيثما لا يستطيع الشباب النفاذ إلى أي حق من تلك الحقوق، توصف تلك الحالة بأنها حرمان شديد، أم الحالات التي يتعرض فيها الفرد لاثنتين أو أكثر من حالات الحرمان الشديد فتوصف بأنها فقر مدقع.

من تحليل الجدول رقم (٥-١٧) والجدول رقم (٥-١٨)، يظهر بوضوح وجود صور متعددة من الفقر والحرمان وبمستويات خطيرة بين الشباب في المناطق الريفية خاصةً ريف

الوجـه القبلـي حيـث تصـل فيـه نسـبة حـالات الحرمـان الشـديد ٥٩,٦ بالمئـة والفقـر المـدقع ٢٣,٧ بالمئة وفقر الدخل ٤٤,٣ بالمئة، وتتركز في الشريحة العمرية (٢٥-٢٩سنة) خاصـةً الإناث منهم. هذه المعطيات تشير إلى ملامح خطيرة لتوزيع الفقر والحرمان في مصر، حيث يتركز في مناطق وفئات عمرية محددة، وهو ما يدعو إلى ضرورة الاستهداف الدقيق لهما.

جدول رقم (٥-١٧) العلاقة بين الأبعاد المختلفة للحرمان

الأبعاد الاجتماعية والمكانية	أبعاد الحرمان							فقر الدخل
	التزاحم	أرضية المسكن	الصرف الصحي	المياه	المعلومات	التعليم	الصحة	
الإجمالى (٪) (متوسط)	١,٢	١٠,٩	٣,٧	٢,٦	٢,٢	١٧,٢	١٥,٢	٢٣,٢
البعد الفردى	إناث ٢٥-٢٩ سنة	ذكور ١٨-٢٢ سنة	ذكور ٢٣-٢٤ سنة	ذكور ٢٥-٢٩ سنة وإناث ١٨-٢٢سنة	ذكور ٢٥-٢٩ سنة و إناث ٢٥-٢٩سنة	اناث ٢٥-٢٩ سنة	إناث ٢٥ -٢٩ سنة	ذكور ١٨-٢٢ سنة
البعد الأُسَرى حجم الأسرة	٧+	٧+	٧+	أقل من ٣	أقل من ٣	٧+	٣-٤/أفراد	٧+
البعد الأسرى تعليم رب الأسرة	لا يوجد	لا يوجد	بعض الوسائل البدائية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	ثانوى +	لا يوجد
البعد الجغرافى، االمنطقة	ريف الوجه القبلي	ريف الوجه القبلي	ريف الوجه البحري	المحافظات الحدودية	ريف الوجه القبلي	ريف الوجه القبلي	ريف الوجه القبلي	ريف الوجه القبلي
البعد الجغرافى، الإقامة	ريف	ريف	ريف	ريف	ريف	ريف	ريف	ريف

من ٢٥٪-٥٠٪ أسوأ من المتوسط. ٥٠٪- ١٠٠٪ أسوأ من المتوسط أكثر من ١٠٠٪ أسوأ من المتوسط.

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠١٠

جدول رقم (٥-١٨) المستويات المختلفة للحرمان بين الشباب

	الأبعاد المكانية والعمرية	مستوى الحرمان		فقر الدخل (%)
		حرمان شديد (%)	فقر مدقع (%)	
المناطق	المحافظات الحضرية	١٥,٥	٢,١	٨,٢
	حضر الوجه البحري	١٤,٣	١,٣	٨,٨
	ريف الوجه البحري	٣٣,٥	٧,٤	١٩,٣
	حضر الوجه القبلي	٢٢,٢	٤,٩	٢٢,٧
	ريف الوجه القبلي	٥٩,٦	٢٣,٧	٤٤,٣
	المحافظات الحدودية	٣٢,٨	١١,٨	١٩,٤
	إجمالي الحضر	١٧,٣	٢,٨	١٢,٤
	إجمالي الريف	٤٤,٩	١٤,٥	٣٠,٦
النوع والسن	ذكور ١٨-٢٢ سنة	٢٥,٩	٥,٥	٢٨,٥
	ذكور ٢٣-٢٤ سنة	٢٧,٧	٦,١	٢٤,٧
	ذكور ٢٥-٢٩ سنة	٢٨,٢	٦,٠	٢١,٣
	إجمالي الذكور	٢٧,٠	٥,٨	٢٥,٥
	إناث ١٨-٢٢ سنة	٣١,٦	١٠,١	٢٤,٠
	إناث ٢٣-٢٤ سنة	٣٨,٦	١٣,٥	١٩,١
	إناث ٢٥-٢٩ سنة	٤٨,٦	١٦,٩	١٧,٤
	إجمالي الإناث	٣٩,٠	١٣,٢	٢٠,٨
إجمالي الجمهورية		٣٣,١	٩,٥	٢٣,٢

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠١٠

٥-٥ أطر التنمية الإقليمية في مصر

تتأثر عمليات التنمية الإقليمية في مصر بمجموعتين من الأطر الحاكمة، الأولى هي مجموعة الأطر القانونية والتنظيمية والتي ترسخت خلال فترة طويلة من الزمان وبشكل مكثف خلال الأربعين عامًا الماضية. أما الثانية فهي الأطر المرجعية لمخططات التنمية الإقليمية التي أعدت بشكل أساسي من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني. في هذا الجزء يتناول البحث بالتحليل هاتان المجموعتان وتأثيرهما على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة في مصر.

٥-٥-١ الأطر القانونية والتنظيمية

شكل رقم (٥-٢٨) الأقاليم التخطيطية لمصر

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٨

فرضت خطط التنمية العمرانية والإقليمية في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين ضرورة تطوير الأطر القانونية والتنظيمية الحاكمة للعمران في مصر، فصدر في هذه الفترة عدد كبير من القوانين والقرارات لمواكبة عملية التنمية تلك. ففي مجال التنمية الإقليمية قامت وزارة التخطيط والتنمية المحلية بتقسيم المسطح الجغرافي المصري إلى أقاليم تخطيطية، وصدر القرار الجمهوري رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم المسطح المصري إلى ثمانية أقاليم تخطيطية وهي: إقليم القاهرة، إقليم الإسكندرية، إقليم الدلتا، إقليم قناة السويس، إقليم مطروح، إقليم شمال الصعيد، إقليم أسيوط، إقليم جنوب الصعيد. ويشتمل كل إقليم منها على عدة محافظات متجاورة (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١١). ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٦ بضم إقليم مطروح إلى إقليم الإسكندرية (راجح وآخرون، ٢٠٠٧). ويوضح الشكل رقم (٥-٢٨) الأقاليم التخطيطية.

نصت المادة الثانية من القرار الجمهوري السابق الإشارة إليه على أن *"تنشأ بكل إقليم لجنة عليا للتخطيط الإقليمي تشكل من محافظي المحافظات التي يتكون منها الإقليم ورؤساء المجالس المحلية لهذه المحافظات ورئيس هيئة التخطيط الإقليمي وممثلين للوزارات المختصة. وتختص هذه اللجنة أساسا بإقرار التخطيط الإقليمي الذي تضعه هيئة التخطيط الإقليمي بالإقليم"* بينما نصت المادة الثالثة منه على أن *"تنشأ بكل إقليم هيئة للتخطيط الإقليمي تتبع وزارة التخطيط وتختص بالقيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد إمكانات وموارد الإقليم الطبيعية والبشرية ووسائل تطويرها واستخدامها الاستخدام الأمثل، وكذلك إعداد التخطيط الإقليمي للإقليم"*. وقد أنشأت وزارة التخطيط تطبيقًا لهذا القرار هيئات تخطيط إقليمي بمعظم الأقاليم.

بعد مرور أكثر من ثلاثين عامًا على قرار إنشاء هذه اللجان والهيئات، كان نشاطها متواضعًا للغاية، ولم تحقق الهدف الذي أنشئت من أجله. ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم إنشاء أجهزة إدارية على المستوى الإقليمي تكون لها سلطات تنفيذية فعالة، حيث اقتصرت مسئولية اللجان العليا وهيئات التخطيط الإقليمي على وضع الخطط فقط وترك للمحافظات التنفيذ. فمن الواضح من تكوين هذه اللجان والهيئات واختصاصاتها المحدودة وعلاقاتها غير الواضحة بالوزارات المركزية، أن تأثيرها كان محدودًا للغاية في إدارة العمران داخل الإقليم، وفي إعداد الخطط ومتابعة تنفيذها. كذلك فإنها تعمل في إطار سياسي وإداري شديد المركزية، حيث تسيطر الوزارات بشكل شبه كامل على العملية التنموية، دون أن تترك مساحة كافية للجان والهيئات الإقليمية، كي تقوم بدورها الذي أنشئت من أجله والذي هو دور محدود بالأساس.

من جهة أخرى قامت وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد عدد من المخططات الإقليمية، وذلك في ضوء مسئوليات الهيئة طبقًا للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢والذي استبدل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ وبنفس المسئوليات، والذي ينص في مادته الخامسة على أن *"الهيئة العامة للتخطيط العمراني هي جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية المستدامة، وإعداد مخططات وبرامج هذه التنمية علي المستوي القومي والإقليمي والمحافظة، ومراجعة وإقرار المخططات العمرانية علي المستوي المحلي في إطار الأهداف والسياسات القومية والإقليمية والمحلية للتخطيط والتنمية العمرانية المستدامة"* (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١١). وقامت الهيئة بإنشاء مراكز إقليمية تخطيطية، لتكون مسئولة عن العملية التخطيطية كلًا في نطاق إقليمه. وخلال العقدين الماضيين أعدت الهيئة العامة للتخطيط العمراني عدد من المخططات الإقليمية بالاستعانة بمجموعة من الخبراء وبيوت الخبرة المصرية والأجنبية، كان أخرها "إستراتيجيات تنمية محافظات مصر وأقاليمها التنموية الاقتصادية" في عام ٢٠٠٨. إلا أن معظم هذه المخططات شبه معطلة، لعدم وجود ما يلزم الوزارات قانونيًا أو إداريًا بتنفيذ ما ورد بها من مشروعات وبرامج، بالإضافة إلى أنها لم تتم من خلال مشاركة فعالة مع هذه الوزارات، كما أن الوزارات لديها خططها القطاعية على المستويين القومي والإقليمي.

مما سبق يتضح وجود تعارض شديد في الاختصاصات بين الأجهزة الموكل إليها إعداد خطط وبرامج التنمية الإقليمية، خصوصًا بين وزارتي التخطيط والتنمية المحلية من جهة ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية من جهة أخرى. هذا التعارض كان نتيجة حتمية للتداخلات بين التشريعات والقرارات الإدارية المتعلقة بالعملية التخطيطية. فقد نص القرار الجمهوري رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٧ والخاص بإنشاء اللجان العليا وهيئات التخطيط الإقليمي التابعة لوزارة التخطيط على أن مسئولية التخطيط الإقليمي والتنمية تقع على عاتق هذه اللجان والهيئات. وفي الوقت ذاته نص القرار الجمهوري رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ والخاص بإنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمراني التابعة لوزارة التعمير[١]، على أنها جهاز الدولة المسئول عن

[١] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية حاليًا

رسم السياسة العامة للتخطيط العمراني وإعداد خطط وبرامج التنمية على مستوى الجمهورية بأقاليمها المختلفة (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١١). أي أن نفس الاختصاص تقوم به جهتان منفصلتان، تعملان على حدا دون تنسيق أو تعاون فيما بينهما.

كما أن وزارة التخطيط أنشأت هيئات تخطيط إقليمي في أغلب الأقاليم، وقامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بدورها بإنشاء مراكز إقليمية تخطيطية في نفس الأقاليم، تقومان بنفس الدور وكلٍ منهما تعمل بمعزل عن الأخرى. كما لم تشارك الوزارات وأجهزة الدولة المختلفة مشاركة فعالة في إعداد مخططات أيٍ من الجهتين. فلكل وزارة من وزارات الإنتاج أو الخدمات خطتها القومية التي أعدتها بمفردها وتقوم بتنفيذها، حيث أعدت هذه الخطط في أغلب الأحيان دون الأخذ في الاعتبار الخطط القطاعية التي أعدتها الوزارات الأخرى. ويمثل هذا التضارب وعدم التكامل بين أطراف العملية التخطيطية تشتتًا في الجهد وضياعًا للوقت والمال، بينما يتطلب التخطيط القومي والإقليمي تكامل الجهود على مختلف المستويات القومية والإقليمية والمحلية. **لقد أصبح من المُلح إعادة النظر في البيئة التشريعية والإدارية للتخطيط الإقليمي، وإعادة هيكلة الأجهزة المنوط بها القيام بإعداد المخططات الإقليمية**، لإزالة التعارض والتداخل القائمين، ولتحقيق التنسيق بين كافة الأطراف المعنية، من أجل الوصول إلى تنمية إقليمية فاعلة تكون الدافع للتنمية الشاملة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية.

٥-٥-٢ الأطر المرجعية لمخططات التنمية الإقليمية

كلف القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، الهيئة العامة للتخطيط العمراني بمسئولية القيام بإعداد المخططات الإقليمية للأقاليم التخطيطية والمخططات الإستراتيجية للمحافظات، مع عرض تلك المخططات على المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية للاعتماد، ويمكن اعتبار المحافظة المستوى الإداري الأول والرئيسي للتعامل مع قضايا التوازن الحضري الريفي، وقد قامت الهيئة بإعداد دليل الاشتراطات المرجعية لإعداد المخططات الإستراتيجية للمحافظات، حيث اعتبر مستوى المحافظة هو المستوى الإقليمي الفرعي. ويمكن تحليل هذه الدليل وامكانية تحقيقه للتوازن الحضري الريفي بناءًا على النقاط التالية:

- **المرجعية:** حدد الدليل المرجعية الأساسية للعمل وهي: "*ترتبط كل من المخططات القومية والإقليمية والإستراتيجية للمحافظات بالمخططات الإستراتيجية للمدن ارتباطا وثيقًا. حيث تعكس المخططات القومية الخطة الخمسية للدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما المخططات الإقليمية فتعطى مزيدًا من التفاصيل لخطة الدولة وخطة التنمية القومية على المستوى المكاني لتلك الأقاليم، أما المخططات الإستراتيجية للمحافظات؛ فهي لا تعكس فقط أولويات التنمية على المستويين القومي والإقليمي، ولكنها أيضًا تلبى احتياجات وتطلعات السكان في تلك المحافظات، لذا فالمخططات الإستراتيجية للمحافظات هي نقطة التقاء السياسات القومية من جهة والتطلعات والاحتياجات المحلية من جهة أخرى. وتعكس تلك المخططات على اختلاف أنواعها البعد المكاني لاحتياجات التنمية وأولويات تنفيذها على مستويات مكانية وتفصيلية مختلفة. كما تعمل بمثابة خطوط إرشادية وإطار*

عام لإعداد المخططات الإستراتيجية للمدن، وكذلك للهيئات الحكومية والوحدات المحلية في شتى القطاعات" (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١٠). لقد أغفلت هذه المرجعية دور الريف في التنمية على مستوى المحافظة، وركزت بشكلٍ أساسي على المدن. وفي غياب مخططات وبرامج على مستوى المراكز، فإن ذلك يدعو للقلق من تأثر حالة التوازن الحضري الريفي في مصر، والتي يشوبها بالفعل الكثير من الخلل.

- **الهدف:** يحدد الدليل الهدف الرئيسي من إعداد هذه المخططات بأنه *"تقديم إستراتيجية متكاملة وشاملة محددة لأولويات التنمية ومتضمنة للمشروعات ذات الأولوية المقترحة كمدخلات لتنمية المحافظة بشكل يتماشى مع الأهداف الإقليمية والقومية من جهة، والطموحات والتطلعات المحلية من جهة أخرى، وسوف يكون هذا المخطط بمثابة الإطار العام الذي يتم من خلاله إعداد وتحديث كافة المخططات الإستراتيجية الحضرية للمدن داخل المحافظة. بحيث يحقق التنسيق والتكامل فيما بينها من منظور أشمل وهو منظورالمحافظة ذاتها، كما يعد بمثابة الدليل الإرشادي للمحافظة عند إعداد موازناتها وخططها السنوية المالية والتوزيع المكاني لتلك الخطط"* (المرجع السابق). وهذا الهدف أيضًا قد أغفل تأثير نتائج هذه المخططات على إعداد أو تحديث المخططات الإستراتيجية للوحدات الإدارية بخلاف المدينة (القرى والتوابع). كما أنه باعتباره إرشادي وليس ملزم للمحافظة فيما يخص الموازنات والتوزيع المكاني للخطط، فإن ذلك بالتأكيد سوف يؤدي إلى عدم تنفيذ الكثير من المشروعات والبرامج التي يتم اقتراحها، مما قد يؤثر على منظومة التنمية الإقليمية المتداخلة بطبيعتها.
- **الإطار القومي والإقليمي:** تتطرق الدليل إلى التأثيرات المتبادلة التي يفرضها المستوى الإقليمي على الحضر بينما لم يتطرق للريف. كما لم تأكد منهجية هذه المخططات على دور الريف الفعال في التنمية، وإنما تم التعامل مع الريف كمستقبل للقرارات التخطيطية، أو في أحسن الأحوال مراعاة التباينات والاختلافات بينه وبين الحضر على مستوى الأنشطة والخدمات. إن هذا التهميش لدور الريف كشريك فاعل في التنمية، لا يقلله ما أشار إليه الدليل من تضمين للريف عند القيام بالدراسات السابقة، كذلك عند دراسة الملامح الأساسية والإدارية للمحافظة. حيث تم إغفال الريف كذلك عند القيام بإعداد المخطط الاستراتيجي للمحافظة، حيث أشار الدليل إلى مجموعة نقاط يجب التأكيد عليها عند عرض مسودة المخطط الإستراتيجي منها *"تأثير المخطط على المناطق الحضرية بمدن المحافظة"* (المرجع السابق)، ولم يتطرق إلى التأثير على القرى أو المحيط المكاني لها أو حتى المحيط المكاني للمدن.
- **شركاء التنمية:** في تحديد شركاء التنمية الحكوميين، أُغفل تمثيل الريف حيث تم تمثيل رؤساء المدن من ضمن شركاء التنمية دون رؤساء الوحدات المحلية القروية.
- **القطاعات الرئيسية:** وازن الدليل نسبيًا بين الحضر والريف في عرض الملامح العامة للمحافظة، حيث أشار إلى أن من عناصر تحديد ملامح التركيب العمراني للمحافظة *"تصنيف الحضر والريف حسب المساحة، لكل مركز. والتدرج الهرمي للتجمعات حسب*

النوع والحجم واتزان النسق العمراني" (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١٠). وهي عناصر من شأنها أن تساعد على دراسة ملامح المحافظة بشكل متوازن ومتكامل. وكذلك الحال عند تحديد المنظور الاجتماعي للمحافظة فقد أشار الدليل إلى التوزيع بالمناطق الحضرية والريفية كأحد السمات الديمواجرافية للمحافظة.

- **تحليل الفجوة Gap Analysis:** أشار الدليل إلى أن *"كل هدف من الأهداف المراد تحقيقها على المدى البعيد يجب أن يتم مقارنتها بالوضع الراهن على مستوى المراكز والمدن على مستوى المحافظة"* (المرجع السابق)، ورغم أن من البديهي أن مستوى المراكز يضمن كلًا من الحضر والريف، فإن الإشارة إلى المدن بشكلٍ مباشر كان يستلزم الإشارة إلى القرى والتوابع للتأكيد على الأهمية المماثلة لها عند القيام بهذا التحليل، بل قد يكون للريف التأثير الأكبر في مثل هذه التحليلات على مستوى المحافظة.
- **التنمية الاقتصادية المحلية:** من خلال تحليل الأوضاع الإقليمية والقومية فقد وجه الدليل إلى *"تحديد الاتجاهات التي تمثل الفرص والتهديدات من البيئة الخارجية. وما تقوم به المدن المجاورة من حيث مشاركتها في الاقتصاد المحلى، التهديد من المنافسة، وفرص التعاون والتكامل"* (المرجع السابق)، ولم يوجه الدليل إلى دراسة تأثير القرى والتوابع المجاورة والروابط الاقتصادية معها.
- **صياغة الإستراتيجية:** أشار الدليل إلى أن *"الغرض من الإستراتيجية هو تحديد التوجه العام، في إطار منظور طويل الأجل يتيح فهم أفضل وأكثر ترابطًا للقضايا الحضرية"* (المرجع السابق)، دون الحديث عند القضايا الريفية والإقليمية بشكلٍ عام.
- **الموضوعات العرضية:** التي تنعكس من قضايا وموجهات المحافظة، فقد أشار في تحديد عناصر القدرة التنافسية للتنمية الاقتصادية الإقليمية إلى مجموعة عناصر منها *"نوعية الحياة في المراكز الحضرية، والتنمية الريفية / الصحراوية / تنمية المناطق النائية، والصناعات الزراعية ذات القدرة التسويقية العالية"* وهذا يعطي مؤشرًا سلبيًا حيث يدفع باتجاه الرفاهة well-being للحضر، بينما المطلوب من الريف أن يكون محرك التنمية الاقتصادية دون الحصول على نفس القدر من الرفاهة. وهو ما أكده الدليل مرة أخرى عند تحديد العناصر المتعلقة بالبيئة ونوعية الحياة فقد ركز على نوعية الحياة في المناطق الحضرية فقط. كذلك حدد الإنتاج المستدام في المناطق الريفية والصحراوية كأحد عناصر التنمية الريفية والصحراوية.
- **النمو الحضري:** أشار الدليل إلى أن *"من العناصر المتعلقة بهذا الموضوع تكامل الوظائف بين المستوطنات الحضرية، والتسلسل الهرمي للمستوطنات ونمو متوازن في المناطق الحضرية داخل الإقليم"* (المرجع السابق). ورغم أنه قد يقصد بالمستوطنات الحضرية المستوطنات البشرية بشكلٍ عام الحضرية والريفية، فإنه بالإشارة للنمو المتوازن في المناطق الحضرية قد أغفل نمو التجمعات الريفية والذي يكون في كثير من الأحيان ذات تأثير أكبر على التنمية الإقليمية.

٥-٦ نتائج الفصل الخامس

مـن خـلال عـرض وتحليـل المتصـل الحضـري الريفـي المصـري مـن حيـث المكونـات والمـؤثرات والعلاقـات والفجـوات التنمويـة داخلـة، والأطـر الحاكمـة للتنميـة الإقليميـة، توصـل البحث إلى مجموعة من النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (٥-١٩).

جدول رقم (٥-١٩) نتائج الفصل الخامس

القضايا	أهم النتائج
مكونات المتصل الحضري الريفي المصري وملامحه	- عدم التوازن في توزيع العمران، ساعدت على وجود التفاوتات الإقليمية. ١ - يرتفع معدل نمو سكان الحضر مقارنة بمعدل نمو سكان الريف. - توازن من الناحية النوعية، أما من الناحية العمرية فهناك مجموعة من التحديات، حيث ترتفع نسبة الأطفال والشباب وهي الفئات ذات المتطلبات الأكثر من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.
المؤثرات والعلاقات داخل المتصل الحضري الريفي المصري	- أوضاع الاجتماعية المعقدة، نتيجة عدد من السياسات المتراكمة لفترات طويلة، تمثل المسببات الأساسية لمجموعة من الأمراض والظواهر الاجتماعية السلبية. - الاقتصاد المصري يعاني من سيطرة الأنشطة غير الإنتاجية في مواجهة الأنشطة الإنتاجية، وهو ما انعكس في عدم قدرته على توفير متطلبات التنمية الشاملة للمجتمع - يتسم تسلسل التجمعات العمرانية بالتفاوت، حيث تعاني شريحة المدن المتوسطة من ضمور شديد رغم أهمية دورها، نتيجة انخفاض نصيبها من الاستثمارات والاهتمام الحكومي. - تحديات كبيرة في مجال توفير المرافق خاصةً في قطاعي الصرف الصحي والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى مشكلات نوعية واضحة في قطاعي مياه الشرب والكهرباء. - النمو السكاني خلال القرنين التاسع عشر والعشرين قد تم في حيز مكاني لم يتغير كثيرًا، وبالتالي أدى ذلك إلى وقوع هذا الحيز تحت ضغط بشري كبير يفوق قدرته على الاستيعاب.
الفجوات التنموية داخل المتصل الحضري الريفي المصري	- خلل في نمط تخصيص الموارد الاستثمارية، ناتج عن التحيز لصالح أقاليم الوجه البحري على حساب أقاليم الوجه القبلي ومحافظات الحدود، وكذا التحيز لصالح المحافظات الحضرية. كما أدى التوزيع غير المتوازن للأنشطة إلى تعميق الفجوة بين الأقاليم. - فجوات تنموية واضحة بين الحضر والريف وبين الأقاليم المختلفة، كنتاج لعقود من تعثر التنمية، بالإضافة إلى معطيات سياسية ساهمت في تحيز التنمية لقطاعات أو مناطق محددة. - الاتجاه التصاعدي في مؤشرات التنمية البشرية خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، أخذ في التراجع بشكلٍ واضح في السنوات الخمسة الأخيرة، ويمكن إرجاع ذلك إلى اتجاه الدولة المتسارع نحو اقتصاد السوق وتراجع دورها الاجتماعي. - يتركز الفقر في المناطق الريفية، خاصة ريف صعيد مصر حيث يقع أكثر من ٩٠ بالمئة من القرى الأكثر فقرًا. كما أن هناك ملامح خطيرة لتوزيع الفقر والحرمان في مصر، حيث يتركز في مناطق وفئات عمرية محددة، وهو ما يدعو إلى ضرورة الاستهداف الدقيق لهما.
أطر التنمية الإقليمية في مصر	- تعارض الاختصاصات بين الأجهزة الموكل إليها إعداد خطط وبرامج التنمية الإقليمية، نتيجة للتداخلات بين التشريعات والقرارات الإدارية المتعلقة بالعملية التخطيطية، لذلك فمن الضروري إعادة النظر في البيئة التشريعية والإدارية للتخطيط الإقليمي. - أغفلت مرجعيات التخطيط الإقليمي دور الريف في التنمية، وركزت بشكلٍ أساسي على المدن، مما يدعو للقلق من تأثر حالة التوازن الحضري الريفي، والتي يشوبها بالفعل الكثير من الخلل.

المصدر: من إعداد الباحث

خلـص الفصـل إلـى أهميـة وجـود منـهج تنمـوي شـامل للتعامـل مـع التحـديات التـي تواجـه المتصـل الحضـري الريفـي المصـري، خاصـةً علـى المسـتوى الإقليمـي وضـرورة اعتمـاد هـذا المنهج على مجموعة من المؤشرات ترصد التفاوتات الإقليمية خاصةً بين الحضر والريف.

الفصل السادس: تحـــليل التـــــوازن للمتصل المصـــري

٦-١ مقدمة الفصل السادس

بناءًا على ما توصل إليه البحث في الفصل الثالث حول الأطر العامة والقضايا الأساسية للتوازن الحضري الريفي مثل: قضايا الهجرة الريفية الحضرية، والتفاوتات الإقليمية في الظروف المعيشية والانتاجية، وتوزيع الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية، وقضايا البنية الأساسية للأراضي والموارد. وما استخلصه البحث من خلال تحليل الجهود والتجارب الدولية في الفصل الرابع، من مؤشرات اجتماعية واقتصادية ومكانية وبيئة للتوازن الحضري الريفي مثل: مؤشرات الدخل والفقر، والصحة، والحصول على المرافق والخدمات. وبعد تحليل مكونات المتصل الحضري الريفي المصري والفجوات بين مكوناته وأطر التنمية الإقليمية في الفصل السابق، ووصول البحث إلى مجموعة من النتائج أوضحت وجود فجوات تنموية بين المحافظات والأقاليم المختلفة وبين الحضر والريف، كما أظهرت المرونة والديناميكية الاجتماعية والاقتصادية التي تحكم العلاقات التفاعلية بين المكونات المختلفة للمتصل المصري. يتطرق البحث في هذا الفصل إلى القيام بدراسة تحليلية لقياس مدى توازن المتصل الحضري الريفي المصري، حيث يهدف البحث من وراء هذه الدراسة إلى الخروج بمجموعة من المؤشرات لهذا التوازن يمكن استخدامها كأداة من أدوات تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

٦-٢ المتغيرات الحاكمة للمتصل الحضري الريفي المصري

تتحكم مجموعة من المتغيرات في العلاقات المتبادلة بين مكونات المتصل الحضري الريفي، وتضم متغيرات سكانية واجتماعية واقتصادية ومكانية. وتشمل متغيرات إحصائية statistical variables ومتغيرات غير إحصائية non-statistical variables، وبالتركيز على المتغيرات الإحصائية لكونها متغيرات قابلة للقياس والتحليل بنماذج التحليل الإحصائي المختلفة، يمكن الخروج بمجموعة من النتائج حول المتصل الحضري الريفي المصري ومدى توازنه، والمؤشرات الدالة على هذا التوازن.

مصادر البيانات وتدقيقها

اعتمد البحث على مجموعة من مصادر البيانات لبناء مجموعات بيانات Data Sets، يمكن من خلال تحليلها الخروج بمجموعة من المعطيات فيما يخص حالة التوازن الحضري الريفي المصري، وهذه المصادر هي:

- بيانات النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٠٦ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في أواخر عام ٢٠٠٨، وذلك على مستوى المحافظات حيث تم تدقيقها لتتواكب مع التغيرات التي أجريت على حدود المحافظات خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ وتم ذلك من خلال استعمال البيانات على مستوى الأقسام والمراكز للمحافظات التي شملها التغيير، ورغم وجود بعض التغيرات التي حدثت على مستوى عدد محدود من الشياخات والقرى ضمن هذه التغييرات إلا أنه قد تعذر الحصول على البيانات على هذا المستوى، كما أن نسبة الخطأ التي تنتج عن عدم

إدراج هذه المعطيات هي في الحدود المقبولة إحصائيًا، وقد مثلت هذه المجموعة من الإحصاءات المصدر الرئيسي للبيانات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيانات الخاصة بالظروف المعيشية والمنشآت والمباني.

- بيانات الإصدار السابع لوصف مصر بالمعلومات ٢٠٠٧ الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وقد تم استخدام البيانات المساحية للأراضي وتصنيفها من هذه التقارير على مستوى المحافظات مع تدقيقها باستخدام بيانات الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٥ والصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ٢٠٠٦، ودراسة لأهم مؤشرات الإحصاءات الزراعية، الجزء الثاني ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الصادر عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، كما تم تعديل هذه البيانات بناءًا على التغيرات المتعلقة بحدود المحافظات من خلال استخدام بيانات تقارير إستراتيجيات تنمية محافظات مصر وأقاليمها التنموية الاقتصادية الصادر عن الهيئة العامة للتخطيط العمراني في عام ٢٠٠٨، وذلك باستخدام بيانات استخدامات الأراضي على مستوى الأقسام والمراكز، وقد مثلت هذه المجموعة المصدر الرئيسي للبيانات المكانية، وقد تم تدعيمها بقاعدة بيانات جغرافية أعدت من قبل الباحث بالاستعانة بمجموعة خرائط من مصادر مختلفة.
- تقارير التنمية البشرية لمصر أعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ و٢٠١٠ والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي، حيث تم استخدام بيانات المؤشرات على مستوى المحافظات لأخر تقرير عام ٢٠١٠ وتشمل مجموعة من البيانات الاجتماعية والاقتصادية وبيانات جودة الحياة، وتم رصد التطور في نصيب الفرد من الدخل القومي GDP per capita ومؤشر التنمية البشرية HDI خلال الثلاث تقارير.

وقد تم تجميع هذه البيانات على مستوى محافظات الجمهورية في مجموعات بيانات باستخدام برنامج SPSS وذلك بعد مراجعتها وتدقيقها ومعالجة التضارب في بعضها. وقد ضمت هذه المجموعات عدد ٧٦٧ متغير أساسي عددي Basic Numerical Variable، تم من خلالهم حساب واستخراج عدد ٥٠١ متغير نسبي Computed Percentile Variable، ثم تم تجميعهم في ٤٢ مجموعة.

٦-٢-١ تحديد المتغيرات المكونة لمؤشرات التوازن الحضري الريفي

لتحديد المتغيرات الرئيسية الحاكمة للمتصل الحضري الريفي المصري ومدى توازنه، تم تحليل الارتباط Correlation Analysis بين كل المتغيرات التي تم تجميعها مع متغيرين أساسيين منهم هما نسبة سكان الحضر ونسبة سكان الريف (كمتغير تأكيدي)، كما هو موضح بالملحق رقم (١) جدول رقم (م١-١). وبناءًا على هذا فمن بين المتغيرات البالغ عددها ٥٠١ متغير ظهر ارتباط واضح significant correlation بين عدد ٢٢٠ متغير ولكن بدرجات متفاوتة، من بينهم عدد ١٢٨ متغير ذات علاقة طردية مع نسبة سكان الحضر و٩٢ متغير ذات علاقة عكسية مع نسبة سكان الحضر، وبالعكس مع نسبة سكان الريف.

وبنـاءًا علـى نتـائج تحليـل الارتبـاط بـين المتغيـرات المختلفـة الحاكمـة للمتصـل الحضـري الريفـي المصـري، فقـد تـم اعتبـار المتغيـرات ذات الارتبـاط الواضـح مـع متغيـري نسـبة سـكان الحضر ونسبة سكان الريف هي المتغيرات المميزة للحضر والريف في مصر، والحاكمة لحالة التوازن بينهما، بشكل أكبر وأوضح عن غيرها من المتغيرات. وقد تجميع هذه المتغيرات في مجموعات نوعية ليتم من خلالها حساب قيمة المؤشرات المختلفة للتوازن الحضري الريفي. وقد نتج عن ذلك تحديد مجموعة مؤشرات للتوازن الحضري الريفي للمتصل المصري، بلغ عددها ٢٣ مؤشر موزعة على خمس مجموعات هي: مجموعة المؤشرات السكانية، ومجموعة المؤشرات الاجتماعية، ومجموعة المؤشرات الاقتصادية، ومجموعة المؤشرات المكانية بالإضافة إلى مؤشر التنمية البشرية. كما هو موضح بالجدول رقم (٦-١).

جدول رقم (٦-١) المتغيرات المكونة لمؤشرات التوازن الحضري الريفي

المؤشرات		مجموعة البيانات	المتغيرات	نسبة السكان حضر	نسبة السكان ريف
مجموعة المؤشرات السكانية	الخصائص الأساسية للسكان	عدد السكان وعدد أفراد الأسر والأفراد القاطنين فى المساكن العامة	نسبة السكان حضر	١,٠٠٠	-١,٠٠٠**
			نسبة السكان ريف	-١,٠٠٠**	١,٠٠٠
			نسبة الأسر حضر	٠,٩٩٩**	-٠,٩٩٩**
			نسبة الأسر ريف	-٠,٩٩٩**	٠,٩٩٩**
			نسبة أفراد الأسر حضر	١,٠٠٠**	-١,٠٠٠**
			نسبة أفراد الأسر ريف	-١,٠٠٠**	١,٠٠٠**
		توزيع السكان طبقًا لفئات السن	نسبة السكان أقل من ٥ سنوات	-٠,٤٨٦**	٠,٤٨٦**
			نسبة السكان من ٥ سنوات إلى ١٥ سنة	-٠,٤٩٣**	٠,٤٩٣**
			نسبة السكان من ٤٥ سنة إلى ٦٠ سنة	٠,٤٦١*	-٠,٤٦١*
	الهجرة وحركة السكان	الهجرة الداخلية للمصريين طبقًا لسبب الهجرة	نسبة الهجرة للزواج من إجمالي الهجرة	-٠,٤٧٨**	٠,٤٧٨**
			نسبة إجمالي الهجرة من إجمالي السكان	٠,٧١٤**	-٠,٧١٤**
		بيانات تقرير التنمية البشرية	صافي الهجرة الداخلية (%) ٢٠٠٧	٠,٧١٤**	-٠,٧١٤**
مجموعة المؤشرات الاجتماعية	التعليم	توزيع السكان طبقًا للحالة التعليمية والنوع	نسبة الأمية	-٠,٧٤١**	٠,٧٤١**
			نسبة يقرأ ويكتب	٠,٤٥٠*	-٠,٤٥٠*
			نسبة التعليم المتوسط	٠,٤٨٦**	-٠,٤٨٦**
			نسبة التعليم فوق المتوسط	٠,٨٠٢**	-٠,٨٠٢**
			نسبة التعليم الجامعي	٠,٧٨٢**	-٠,٧٨٢**
			نسبة التعليم فوق الجامعي	٠,٦٧٩**	-٠,٦٧٩**
		بيانات تقرير التنمية البشرية	معدل القراءة والكتابة (+١٥)٢٠٠٧	٠,٧٠٦**	-٠,٧٠٦**
			دليل التعليم ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٠,٦١٥**	-٠,٦١٥**
			متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالابتدائى ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-٠,٤١٤*	٠,٤١٤*
			متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالاعدادى ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٠,٧٢٥**	-٠,٧٢٥**
			القيد بالثانوى الفنى كنسبة من إجمالي الثانوى ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-٠,٥٧٠**	٠,٥٧٠**
			القيد بالتعليم الأساسى والثانوى فى مدارس خاصة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٠,٥٨٣**	-٠,٥٨٣**
			القيد بالتعليم الأساسى والثانوى فى مدارس أزهرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-٠,٥٤٢**	٠,٥٤٢**
			النسبة المئوية للمباني المدرسية غير الصالحة جزئيًا ٢٠٠٩	-٠,٤١١*	٠,٤١١*
	الصحة	بيانات تقرير التنمية البشرية	عدد الأسرة لكل ١٠٠٠٠ نسمة الإجمالي ٢٠٠٨	٠,٦٦٩**	-٠,٦٦٩**
			عدد الوحدات الصحية بأسرة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة ٢٠٠٨	٠,٧٢٣**	-٠,٧٢٣**
		توزيع الأفراد من ذوى الإحتياجات الخاصة ونوعهم طبقًا لنوع الإعاقة	نسبة الكفيف من ذوي الاحتياجات الخاصة	-٠,٥٠٧**	٠,٥٠٧**
			نسبة الأعور من ذوي الاحتياجات الخاصة	-٠,٦١٢**	٠,٦١٢**
			نسبة الأصم وأبكم من ذوي الاحتياجات الخاصة	-٠,٥٣٣**	٠,٥٣٣**
			نسبة شلل الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة	٠,٨٢١**	-٠,٨٢١**
			نسبة العاهات الأخرى من ذوي الاحتياجات الخاصة	٠,٧٣٣**	-٠,٧٣٣**
	التصنيف المهني للسكان	توزيع السكان طبقًا لأقسام المهن الرئيسية والنوع	نسبة رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين واخرون	٠,٩٠٢**	-٠,٩٠٢**
			نسبة الاخصائيون أصحاب المهن العلمية واخرون	٠,٤٩٥**	-٠,٤٩٥**
			نسبة الفنيون ومساعدو الاخصائيين واخرون	٠,٤٥٢*	-٠,٤٥٢*
			نسبة الكتبة	٠,٨٤٧**	-٠,٨٤٧**
			نسبة العمال المهرة فى الزراعة وفى الصيد	-٠,٧٩٨**	٠,٧٩٨**
			نسبة عمال تشغيل المصانع ومشغلوا الماكينات وتجميع مكونات انتاج	٠,٤٩٨**	-٠,٤٩٨**
			نسبة عمال المهن العادية	-٠,٤٩٩**	٠,٤٩٩**
			نسبة إجمالي المهن الحضرية	٠,٩٤٤**	-٠,٩٤٤**
			نسبة إجمالي المهن الريفية	-٠,٩٥٣**	٠,٩٥٣**

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). ** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

قيمة الارتباط: أكبر من ٠,٧ | من ٠,٥ إلى ٠,٧ | أقل من ٠,٥ | أقل من -٠,٧ | من -٠,٥ إلى -٠,٧ | أكبر من -٠,٥

المصدر: من أعداد الباحث

تابع جدول رقم (٦-١) المتغيرات المكونة لمؤشرات التوازن الحضري الريفي

المؤشرات		مجموعة البيانات	المتغيرات	نسبة السكان حضر	نسبة السكان ريف
تابع مجموعة المؤشرات الاجتماعية	الحالة الزواجية	توزيع السكان طبقًا للحالة الزواجية والنوع	نسبة السكان المعقود قرانهم	٠,٥٥٧**	-٠,٥٥٧**
			نسبة السكان المطلقون	٠,٦٠٠**	-٠,٦٠٠**
			نسبة المكان في سن الزواج	٠,٥١٧**	-٠,٥١٧**
			نسبة السكان دون سن الزواج	-٠,٥١٧**	٠,٥١٧**
	الظروف المعيشية للسكان	توزيع عدد الاسر وأفرادها طبقا لعدد غرف المسكن ومتوسط حجم الاسرة والتزاحم	نسبة الأسر التي تقطن مسكن ذو غرفة واحدة	٠,٣٨٨*	-٠,٣٨٨*
			نسبة الأسر التي تقطن مسكن ذو ثلاث غرف	٠,٦٢٤**	-٠,٦٢٤**
			نسبة الأفراد الذين يقطنون مسكن ذو ثلاث غرف	٠,٦٣٨**	-٠,٦٣٨**
			نسبة الأسر التي تقطن مسكن ذو أربع غرف	-٠,٥٠٩**	٠,٥٠٩**
			نسبة الأفراد الذين يقطنون مسكن ذو أربع غرف	-٠,٥١٢**	٠,٥١٢**
			نسبة الأسر التي تقطن مسكن ذو خمس غرف	-٠,٤٢٩*	٠,٤٢٩*
			نسبة الأفراد الذين يقطنون مسكن ذو خمس غرف	-٠,٤٣١*	٠,٤٣١*
			متوسط حجم الأسرة مضروب في عشرة	-٠,٤١٨*	٠,٤١٨*
		توزيع عدد الأسر وأفرادها طبقًا لنوع مسكن الأسرة	نسبة الأسر التي تقطن في شقة	٠,٤٧٤**	-٠,٤٧٤**
			نسبة الأفراد الذين يقطنون في شقة	٠,٤٧٢**	-٠,٤٧٢**
			نسبة الأسر التي تقطن في بيت ريفي بأكمله	-٠,٤٩٣**	٠,٤٩٣**
			نسبة الأفراد الذين يقطنون في بيت ريفي بأكمله	-٠,٤٩٥**	٠,٤٩٥**
			نسبة الأسر التي تقطن في غرفة أو أكثرفي وحدة سكنية	-٠,٥٦٥**	٠,٥٦٥**
			نسبة الأفراد الذين يقطنون في غرفة أو أكثر في وحدة سكنية	-٠,٥٦٩**	٠,٥٦٩**
			نسبة الأفراد الذين يقطنون في حوش مدفن	٠,٣٦٨*	-٠,٣٦٨*
			نسبة الأسر التي تقطن في مساكن حضرية	٠,٥٤٠**	-٠,٥٤٠**
			نسبة الأفراد الذين يقطنون في مساكن حضرية	٠,٥٤٥**	-٠,٥٤٥**
			نسبة الأسر التي تقطن في مساكن ريفية	-٠,٥٧٣**	٠,٥٧٣**
			نسبة الأفراد الذين يقطنون في مساكن ريفية	-٠,٥٧٣**	٠,٥٧٣**
	اتصال السكان بالمرافق العامة	توزيع الاسر وأفرادها طبقا لنوع مصدر المياة	نسبة الأسر التي مصدر المياه لها شبكة عامة حنفية بالمسكن	٠,٣٩٢*	-٠,٣٩٢*
			نسبة الأفراد الذين مصدر المياه لهم شبكة عامة حنفية بالمسكن	٠,٣٨٥*	-٠,٣٨٥*
			نسبة الأسر التي مصدر المياه لها شبكة عامة حنفية بالمبنى	-٠,٥٥٣**	٠,٥٥٣**
			نسبة الأفراد الذين مصدر المياه لهم شبكة عامة حنفية بالمبنى	-٠,٥٥٦**	٠,٥٥٦**
			نسبة الأسر التي مصدر المياه لها طلمبة	-٠,٦٣٨**	٠,٦٣٨**
			نسبة الأفراد الذين مصدر المياه لهم طلمبة	-٠,٦٤٣**	٠,٦٤٣**
		توزيع عدد الأسر وأفرادها طبقًا لإتصال المسكن بمرفق الصرف الصحي	نسبة الأسر التي لها الصرف الصحي شبكة عامة	٠,٧٦٦**	-٠,٧٦٦**
			نسبة الأفراد الذين لهم الصرف الصحي شبكة عامة	٠,٧٦١**	-٠,٧٦١**
			نسبة الأسر التي لها الصرف الصحي شبكة أهلية	-٠,٣٨٤*	٠,٣٨٤*
			نسبة الأفراد الذين لهم الصرف الصحي شبكة أهلية	-٠,٣٨١*	٠,٣٨١*
			نسبة الأسر التي لها الصرف الصحي ترنش	-٠,٦٤٢**	٠,٦٤٢**
			نسبة الأفراد الذين لهم الصرف الصحي ترنش	-٠,٦٣٤**	٠,٦٣٤**
			نسبة الأسر غير المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي	-٠,٧٦٦**	٠,٧٦٦**
			نسبة الأفراد غير المتصلين بالشبكة العامة للصرف الصحي	-٠,٧٦١**	٠,٧٦١**
مجموعة المؤشرات الاقتصادية	الموقف من العمل	توزيع السكان طبقًا لموقف الفرد من العمل والنوع	نسبة أصحاب العمل	٠,٥٧٨**	-٠,٥٧٨**
			نسبة يعمل بدون أجر لدى الأسرة	-٠,٤١٢*	٠,٤١٢*
			نسبة إجمالي يعمل بدون أجر	-٠,٤١٢*	٠,٤١٢*
			نسبة متعطل سبق له العمل	٠,٦١٨**	-٠,٦١٨**
			نسبة بالمعاش	٠,٧٢١**	-٠,٧٢١**
		بيانات تقرير التنمية البشرية	معدل الإعالة الديموجرافية (%) ٢٠٠٨	-٠,٦٧٩**	٠,٦٧٩**
	الدخل	بيانات تقرير التنمية البشرية	نسبة أدنى ٤٠ % من الأشخاص من الدخل ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-٠,٧٧١**	٠,٧٧١**
			نسبة أعلى ٢٠ % الى أدنى ٢٠ % ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٠,٧٥٨**	-٠,٧٥٨**
			معامل جيني	٠,٧٦٧**	-٠,٧٦٧**
			نسبة إجمالي الفقراء من إجمالي السكان ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-٠,٥٢٦**	٠,٥٢٦**
			نسبة أجور الأسر الفقيرة من إجمالي الأجور ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-٠,٥٢٦**	٠,٥٢٦**
			معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي٢٠٠٣/٢٠٠٤- ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-٠,٨٠٧**	٠,٨٠٧**
	قطاعات الأعمال	توزيع السكان طبقًا للقطاع والنوع	نسبة العاملين بالقطاع العام والأعمال العام	٠,٦٢٦**	-٠,٦٢٦**
			نسبة العاملين بالقطاع الخاص العادي داخل المنشآت	-٠,٥٣٧**	٠,٥٣٧**
			نسبة إجمالي العاملين بالقطاع الخاص العادي	-٠,٥٣٠**	٠,٥٣٠**
			نسبة العاملين بالقطاع المشترك	٠,٣٩١*	-٠,٣٩١*
			نسبة العاملين بالقطاع التعاوني	٠,٣٩٢*	-٠,٣٩٢*
			نسبة إجمالي العاملين بقطاع المجتمع المدني	٠,٤٢٧*	-٠,٤٢٧*
		بيانات تقرير التنمية البشرية	المشتغلون بالقطاع غير المنظم (%) من قوة العمل (+١٥) ٢٠٠٨	-٠,٧٥٦**	٠,٧٥٦**
	النشاط الاقتصادي	توزيع السكان طبقًا لأقسام النشاط الأقتصادى الرئيسية والنوع	نسبة العاملين بقطاع الزراعة وإستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك	-٠,٨٠١**	٠,٨٠١**
			نسبة العاملين بقطاع إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء	٠,٥٣٢**	-٠,٥٣٢**
			نسبة العاملين بقطاع تجاره الجمله والتجزئه والإصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات النارية	٠,٥٨٣**	-٠,٥٨٣**

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). * Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

قيمة الارتباط: أكبر من ٠,٧ | من ٠,٥ إلى ٠,٧ | أقل من ٠,٥ | أقل من -٠,٧ | من -٠,٥ إلى -٠,٧ | أكبر من -٠,٥

المصدر: من أعداد الباحث

تابع جدول رقم (٦-١) المتغيرات المكونة لمؤشرات التوازن الحضري الريفي

المؤشرات		مجموعة البيانات	المتغيرات	نسبة السكان حضر	نسبة السكان ريف
تابع مجموعة المؤشرات الاقتصادية	تابع	تابع	نسبة العاملين بقطاع النقل والتخزين	٠,٦٧٨**	-٠,٦٧٨**
			نسبة العاملين بقطاع المعلومات والإتصالات	٠,٦٤٦**	-٠,٦٤٦**
			نسبة العاملين بقطاع الوساطة المالية والتأمين	٠,٧٠٩**	-٠,٧٠٩**
			نسبة العاملين بقطاع العقارات والتأجير	٠,٦٥١**	-٠,٦٥١**
			نسبة العاملين بقطاع الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	٠,٧٠٨**	-٠,٧٠٨**
			نسبة العاملين بقطاع الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	٠,٤٤٧*	-٠,٤٤٧*
			نسبة العاملين بقطاع أنشطة الفنون والإبداع والتسلية	٠,٤١١*	-٠,٤١١*
			نسبة العاملين بقطاع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والسفارات والقنصليات الأجنبية	٠,٥٥١**	-٠,٥٥١**
			نسبة إجمالى العاملين فى قطاع التجارة والنقل والتخزين	٠,٧٣٦**	-٠,٧٣٦**
			نسبة إجمالى العاملين فى القطاعات العلمية والمعلوماتية والفنية والمنظمات الدولية	٠,٧٢٣**	-٠,٧٢٣**
			نسبة العاملين بقطاع الخدمات	٠,٣٧٩*	-٠,٣٧٩*
			نسبة العاملين بقطاعات الأنشطة الاقتصادية الحضرية	٠,٩٤٧**	-٠,٩٤٧**
			نسبة العاملين بقطاعات الأنشطة الاقتصادية الريفية	-٠,٩٤٤**	٠,٩٤٤**
	المنشآت الاقتصادية	عدد المنشآت طبقا لحالة العمل	نسبة المنشآت العاملة	-٠,٦١١**	٠,٦١١**
			نسبة المنشآت المغلقة نهائيًا أو متوقفة	٠,٧٥٤**	-٠,٧٥٤**
		عدد المنشآت طبقا لوصف المكان الذى تشغله المنشأة	نسبة المنشآت التى تشغل مبنى بأكمله	-٠,٣٧٧*	٠,٣٧٧*
			نسبة المنشآت التي تشغل شقة أو أكثر	٠,٥٢٧**	-٠,٥٢٧**
		عدد المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتا (عدا الحكومية) طبقا للكيان القانونى	نسبة المنشآت ذات الكيان فردي من إجمالى المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا عدا الحكومية	-٠,٤٩٨**	٠,٤٩٨**
			نسبة المنشآت ذات الكيان تضامن من إجمالى المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا عدا الحكومية	٠,٥٥٣**	-٠,٥٥٣**
			نسبة المنشآت ذات الكيان توصية بسيطة من إجمالى المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا عدا الحكومية	٠,٦٢١**	-٠,٦٢١**
		عدد المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتا (عدا الحكومية) طبقا لسنة مزاولة النشاط الحالى	نسبة المنشآت المزاولة للنشاط الحالى عام ألفين	-٠,٤٢٦*	٠,٤٢٦*
	قطاعات المنشآت الاقتصادية	عدد المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتا طبقا للقطاع الذى تتبعه المنشأة	نسبة منشآت القطاع الخاص الإستثماري العاملة من جملة المنشآت العاملة	٠,٤١٠*	-٠,٤١٠*
			نسبة منشآت القطاع الخاص الإستثماري المغلقة مؤقتًا من جملة المنشآت المغلقة مؤقتاً	٠,٣٨٠*	-٠,٣٨٠*
			نسبة منشآت القطاع التعاوني العاملة من جملة المنشآت العاملة	-٠,٥٢٦**	٠,٥٢٦**
	المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية	عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين بها طبقا لفئات عدد المشتغلين	معدل التشغيل مشتغل لكل منشأة	-٠,٥٣٤**	٠,٥٣٤**
			نسبة المنشآت التى تشغل من واحد إلى خمسة مشتغلين	٠,٦٠٨**	-٠,٦٠٨**
			نسبة المشتغلين فى منشآت تشغل من واحد إلى خمسة مشتغلين	-٠,٦٠١**	٠,٦٠١**
			نسبة المنشآت التى تشغل من خمسة إلى عشرة مشتغلين	٠,٦٢١**	-٠,٦٢١**
			نسبة المنشآت التى تشغل من عشرة إلى مائة مشتغل	٠,٥٤٠**	-٠,٥٤٠**
			نسبة المشتغلين فى منشآت تشغل من عشرة إلى مائة مشتغل	٠,٥٩٤**	-٠,٥٩٤**
			نسبة المنشآت التي تشغل أكثر من ألف مشتغل	٠,٥١٣**	-٠,٥١٣**
		عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين بها طبقا للنوع	نسبة أصحاب العمل من جملة المشتغلين	-٠,٦٥٧**	٠,٦٥٧**
			نسبة المستخدمين من جملة المشتغلين	٠,٦٥٧**	-٠,٦٥٧**
		عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين بها طبقا لصفة المنشأة وسنة بدء مزاولة النشاط الحالى	نسبة المشتغلين فى المنشآت المفردة المزاولة للنشاط الحالى قبل عام ستة وتسعين	-٠,٣٧١*	٠,٣٧١*
			نسبة المنشآت المفردة المزاولة للنشاط الحالى عام ستة وتسعين وما بعدها	-٠,٦١٠**	٠,٦١٠**
			نسبة المشتغلين في المنشآت المفردة المزاولة للنشاط الحالى عام ستة وتسعين وما بعدها	-٠,٦٥٩**	٠,٦٥٩**
			نسبة المنشآت مركز رئيسى المزاولة للنشاط الحالى قبل عام ستة وتسعين	٠,٦١٥**	-٠,٦١٥**
			نسبة المنشآت مركز رئيسى المزاولة للنشاط الحالى عام ستة وتسعين وما بعدها	٠,٦٩٠**	-٠,٦٩٠**
			نسبة المنشآت فرع المزاولة للنشاط الحالى عام ستة وتسعين وما بعدها	٠,٥٤٦**	-٠,٥٤٦**
			نسبة المشتغلين فى المنشآت فرع المزاولة للنشاط الحالى عام ستة وتسعين وما بعدها	٠,٦٦٤**	-٠,٦٦٤**
		عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين طبقا لجنسية حائز المنشأة	نسبة المشتغلين فى المنشآت ذات الحيازة الفردية مصري	-٠,٤٨٧**	٠,٤٨٧**
			نسبة المنشآت ذات الحيازة المشتركة مصري - عربى	٠,٥٢٩**	-٠,٥٢٩**
			نسبة المنشآت ذات الحيازة المشتركة مصري - أجنبي	-٠,٤٢٢*	٠,٤٢٢*
			نسبة المشتغلين فى المنشآت ذات الحيازة المشتركة مصري - أجنبى	-٠,٤٨٢**	٠,٤٨٢**
			نسبة المنشآت ذات الحيازة المشتركة عربى - أجنبى	٠,٣٧٩*	-٠,٣٧٩*
			نسبة المشتغلين فى المنشآت ذات الحيازة المشتركة عربى - أجنبى	-٠,٤٤٧*	٠,٤٤٧*
			نسبة المنشآت ذات الحيازة المشتركة مصري - عربى - أجنبى	-٠,٤٥٤*	٠,٤٥٤*
			نسبة المشتغلين فى المنشآت ذات الحيازة المشتركة مصري - عربى - أجنبى	-٠,٤٩٨**	٠,٤٩٨**
مجموعة المؤشرات المكانية	أنواع المبانى	توزيع عدد مبانى السكن العادية والمبانى العادية للعمل والمبانى الجوازية والمبانى الأخرى (طبقا نوع المبنى)	نسبة العمارة من المبانى العادية للسكن	-٠,٨٢٩**	٠,٨٢٩**
			نسبة البيت الريفى من المبانى العادية للسكن	٠,٥٦٩**	-٠,٥٦٩**
			نسبة الفيلا من المبانى العادية للسكن	٠,٥٨٦**	-٠,٥٨٦**
			نسبة المبانى العادية للسكن من إجمالى المبانى	-٠,٥١١**	٠,٥١١**
			نسبة المبانى العادية للعمل من إجمالى المبانى	٠,٤٥٦*	-٠,٤٥٦*
			نسبة المبانى الجوازية من إجمالى المبانى	٠,٤٧١**	-٠,٤٧١**
	استخدامات المبانى	توزيع عدد مبانى السكن العادية والمبانى العادية للعمل والمبانى الجوازية طبقا الإستخدام الحالى للمبنى	نسبة المبانى المستخدمة للسكن من إجمالى المبانى العادية للسكن والعمل	-٠,٦٨٩**	٠,٦٨٩**
			نسبة المبانى المستخدمة للعمل من إجمالى المبانى العادية للسكن والعمل	٠,٥٢٣**	-٠,٥٢٣**
			نسبة المبانى المستخدمة للسكن والعمل من إجمالى المبانى العادية للسكن والعمل	٠,٧٠٤**	-٠,٧٠٤**
			نسبة المبانى العادية للسكن والعمل من إجمالى المبانى	-٠,٤٦٣*	٠,٤٦٣*
			نسبة المبانى ذات الاستخدامات الأخرى من إجمالى المبانى الجوازية	-٠,٥١٧**	٠,٥١٧**
			نسبة المبانى الجوازية من إجمالى المبانى	٠,٤٦٣*	-٠,٤٦٣*

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). ** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

قيمة الارتباط: أكبر من ٠,٧ | من ٠,٥ إلى ٠,٧ | أقل من ٠,٥ | أقل من -٠,٧ | من -٠,٥ إلى -٠,٧ | أكبر من -٠,٥

المصدر: من أعداد الباحث

تابع جدول رقم (٦-١) المتغيرات المكونة لمؤشرات التوازن الحضري الريفي

المؤشرات		مجموعة البيانات	المتغيرات	نسبة السكان حضر	نسبة السكان ريف
تابع مجموعة المؤشرات المكانية	ملكيات المباني	توزيع عدد مباني السكن العادية والمباني العادية للعمل طبقا لملكية المبنى	نسبة المباني الحكومية من إجمالي المباني العادية للسكن	٠,٦٣٨**	-٠,٦٣٨**
			نسبة المباني قطاع عام وأعمال من إجمالي المباني العادية للسكن	٠,٤٨٤**	-٠,٤٨٤**
			نسبة المباني قطاع خاص من إجمالي المباني العادية للسكن	-٠,٦٥٥**	٠,٦٥٥**
			نسبة المباني ذات الماكيات الأخرى من إجمالي المباني العادية للسكن	٠,٤٨٨**	-٠,٤٨٨**
			نسبة المباني الحكومية من إجمالي المباني العادية للعمل	-٠,٥٨٥**	٠,٥٨٥**
			نسبة المباني قطاع عام وأعمال من إجمالي المباني العادية للعمل	-٠,٥٨٥**	٠,٥٨٥**
			نسبة المباني قطاع خاص من إجمالي المباني العادية للعمل	-٠,٥٨٥**	٠,٥٨٥**
			نسبة المباني ذات الملكيات الأخرى من إجمالي المباني العادية للعمل	-٠,٥٨٥**	٠,٥٨٥**
		توزيع عدد المباني طبقا لملكية المبنى	نسبة إجمالي المباني الحكومية من إجمالي المباني	٠,٦٣٦**	-٠,٦٣٦**
			نسبة إجمالي المباني قطاع عام وأعمال من إجمالي المباني	٠,٥٢١**	-٠,٥٢١**
			نسبة إجمالي المباني قطاع خاص من إجمالي المباني	-٠,٦٦٠**	٠,٦٦٠**
			نسبة إجمالي المباني ذات الملكيات الأخرى من إجمالي المباني	-٠,٥٢١**	٠,٥٢١**
	ارتفاعات المباني	توزيع عدد مباني السكن العادية طبقا لعدد الادوار	نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع دورين من إجمالي مباني السكن العادية	-٠,٧٠٠**	٠,٧٠٠**
			نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع أربعة أدوار من إجمالي مباني السكن العادية	٠,٦٣٠**	-٠,٦٣٠**
			نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع خمسة أدوار من إجمالي مباني السكن العادية	٠,٨٠٢**	-٠,٨٠٢**
			نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع ستة أدوار من إجمالي مباني السكن العادية	٠,٦٩٦**	-٠,٦٩٦**
			نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع سبعة أدوار من إجمالي مباني السكن العادية	٠,٧١٥**	-٠,٧١٥**
		توزيع عدد المباني العادية للعمل طبقا لعدد الادوار	نسبة مباني العمل العادية ذات الارتفاع ستة أدوار من إجمالي مباني العمل العادية	٠,٤٦٢*	-٠,٤٦٢*
			نسبة مباني العمل العادية ذات الارتفاع سبعة أدوار من إجمالي مباني العمل العادية	٠,٤٥٤*	-٠,٤٥٤*
		توزيع عدد مباني السكن ومباني العمل العادية طبقا لعدد الادوار	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية ذات الارتفاع دورين من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	-٠,٧٠٧**	٠,٧٠٧**
			نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية ذات الارتفاع أربعة أدوار من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	٠,٦١٠**	-٠,٦١٠**
			نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية ذات الارتفاع خمسة أدوار من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	٠,٧٨٩**	-٠,٧٨٩**
			نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية ذات الارتفاع ستة أدوار من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	٠,٧٠٠**	-٠,٧٠٠**
			نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية ذات الارتفاع سبعة أدوار من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	٠,٧١١**	-٠,٧١١**
			نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية ذات الارتفاع غير مبين من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	-٠,٤٠٣*	٠,٤٠٣*
	مكونات المباني	توزيع مكونات المباني العادية للسكن من وحدات سكنية وغير سكنية	نسبة الوحدات السكنية مبنى بأكمله من إجمالي الوحدات السكنية بمباني السكن العادية	-٠,٤٤١*	٠,٤٤١*
			نسبة الوحدات السكنية شقة من إجمالي الوحدات السكنية بمباني السكن العادية	-٠,٤٤٦*	٠,٤٤٦*
		توزيع مكونات المباني العادية للعمل من وحدات سكنية وغير سكنية	نسبة الوحدات السكنية مبنى بأكمله من إجمالي الوحدات السكنية بمباني العمل العادية	-٠,٥٦٧**	٠,٥٦٧**
			نسبة الوحدات السكنية دور أو أكثر أو جزء من الدور من إجمالي الوحدات السكنية بمباني العمل العادية	٠,٥٥٥**	-٠,٥٥٥**
			نسبة الوحدات السكنية حجرة مستقلة أو أكثر من إجمالي الوحدات السكنية بمباني العمل العادية	-٠,٥٧٧**	٠,٥٧٧**
			نسبة الوحدات السكنية من إجمالي الوحدات بمباني العمل العادية	-٠,٧١٩**	٠,٧١٩**
			نسبة الوحدات غير السكنية من إجمالي الوحدات بمباني العمل العادية	-٠,٧١٩**	٠,٧١٩**
		توزيع مكونات المباني العادية للسكن والمباني العادية للعمل من وحدات سكنية وغير سكنية	نسبة الوحدات السكنية مبنى بأكمله من إجمالي الوحدات السكنية بمباني السكن ومباني العمل العادية	-٠,٤٤١*	٠,٤٤١*
			نسبة الوحدات السكنية شقة من إجمالي الوحدات السكنية بمباني السكن ومباني العمل العادية	٠,٤٤١*	-٠,٤٤١*
			نسبة الوحدات السكنية من إجمالي الوحدات بمباني السكن ومباني العمل العادية	-٠,٤١٤*	٠,٤١٤*
			نسبة الوحدات غير السكنية من إجمالي الوحدات بمباني السكن ومباني العمل العادية	٠,٤١٤*	-٠,٤١٤*
	اتصال المباني بالمرافق	توزيع عدد مباني السكن العادية طبقا للإتصال بمصادر المياة و الكهرباء و الغاز و المجاري الطبيعي	نسبة مباني السكن العادية المتصلة بمصادر كهرباء أخرى من إجمالي مباني السكن العادية	٠,٤٠٦*	-٠,٤٠٦*
			نسبة مباني السكن العادية المتصلة بشبكة صرف صحي عامة من إجمالي مباني السكن العادية	٠,٧٣٩**	-٠,٧٣٩**
			نسبة مباني السكن العادية المتصلة بطريقة صرف صحي أخرى من إجمالي مباني السكن العادية	-٠,٧٧٠**	٠,٧٧٠**
			نسبة مباني السكن العادية المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي مباني السكن العادية	٠,٧٦٩**	-٠,٧٦٩**
			نسبة مباني السكن العادية غير المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي مباني السكن العادية	-٠,٧٦٩**	٠,٧٦٩**
		توزيع عدد المباني العادية للعمل طبقا للإتصال بمصادر المياة و الكهرباء و الغاز و المجاري الطبيعي	نسبة مباني العمل العادية المتصلة بشبكة كهرباء عامة من إجمالي مباني العمل العادية	-٠,٣٩٩*	٠,٣٩٩*
			نسبة مباني العمل العادية المتصلة بشبكة صرف صحي عامة من إجمالي مباني العمل العادية	٠,٦٨١**	-٠,٦٨١**
			نسبة مباني العمل العادية المتصلة بطريقة صرف صحي أخرى من إجمالي مباني العمل العادية	-٠,٧٧٣**	٠,٧٧٣**
			نسبة مباني العمل العادية المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي مباني العمل العادية	٠,٣٩٨*	-٠,٣٩٨*
			نسبة مباني العمل العادية غير المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي مباني العمل العادية	-٠,٣٩٨*	٠,٣٩٨*
		توزيع عدد مباني السكن ومباني العمل العادية طبقا للإتصال بمصادر المياة و الكهرباء و المجاري و الغاز الطبيعي	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية المتصلة بمصادر كهرباء أخرى من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	-٠,٣٩٨*	٠,٣٩٨*
			نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية المتصلة بشبكة صرف صحي عامة من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	٠,٧٢٨**	-٠,٧٢٨**
			نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية المتصلة بطريقة صرف صحي أخرى من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	-٠,٧٧٣**	٠,٧٧٣**
			نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	٠,٧٦٥**	-٠,٧٦٥**
			نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية غير المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	-٠,٨٣١**	٠,٨٣١**
	الأراضي	البيانات العمرانية	نسبة السكن والمتناثرات من إجمالي الأراضي العمرانية	٠,٤٧٧**	-٠,٤٧٧**
			نسبة المنافع والجبانات من إجمالي الأراضي العمرانية	-٠,٥٨٢**	٠,٥٨٢**
			نسبة الأراضي العمرانية من إجمالي المساحة المأهولة	٠,٦١١**	-٠,٦١١**
			نسبة البرك والأراضي البور من إجمالي المساحة المأهولة	-٠,٣٧٩*	٠,٣٧٩*
			نسبة الأراضي الزراعية من إجمالي المساحة المأهولة	-٠,٧٦٣**	٠,٧٦٣**
			الكثافة السكانية الصافية (المأهولة)	٠,٤٤٧*	-٠,٤٤٧*
			الكثافة السكانية الزراعية	٠,٥١٧**	-٠,٥١٧**
مؤشر التنمية البشرية			دليل التنمية البشرية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تقرير عام ٢٠١٠	٠,٥٨٥**	-٠,٥٨٥**

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

قيمة الارتباط: أكبر من ٠,٧ | من ٠,٥ إلى ٠,٧ | أقل من ٠,٥ | أقل من -٠,٧ | من -٠,٥ إلى -٠,٧ | أكبر من -٠,٥

المصدر: من أعداد الباحث

٦-٣ مؤشرات التوازن الحضري الريفي في مصر

تـم القيـام بمجموعـة مـن التحليلات الاحصـائية[١] علـى قيم المتغيـرات المكونـة لمؤشـرات التوازن الحضري الريفي علـى مستوى المحافظـات وعلـى مستوى الجمهوريـة. هذه التحليلات أوضـحت إمكانيـة حسـاب قيمـة المؤشـرات الأساسـية والمؤشـرات المجمعـة النوعيـة للتـوازن الحضري الريفي بالإضافة إلى المؤشر المجمع للتوازن الحضري الريفي، عن طريق مجموعة من العوامل هي: القيم المختلفة للمتغيرات المكونـة لهذا المؤشر علـى مستوى المحافظـة وعلـى مسـتوى الجمهوريـة، وقيمـة التـرابط بـين كـل متغيـر ومتغيـر نسـبة سـكان الحضـر (المتغيـر الأساسي). وقد تم استنباط مجموعة من المعادلات التي تربط بين هذه المتغيرات واختبار هذه المعادلات ومدى صلاحيتها، وعلى هذا تم اختيار المعادلة التالية[٢]:

$$V_{indG} = \left[\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}\left(r_{var} * \frac{V_{varG}}{V_{varN}}\right)\right] * 100$$

حيث أن:

V_{indG} قيمة المؤشر على مستوى المحافظة

r_{var} قيمة معامل الارتباط لكل متغير من المتغيرات المكونة للمؤشر مع متغير نسبة سكان الحضر

V_{varG} قيمة المتغير على مستوى المحافظة

V_{varN} قيمة المتغير على مستوى الجمهورية

n عدد المتغيرات المكونة للمؤشر

حيث تم تقسيم محافظات الجمهورية بناءًا على نسبة سكان الحضر إلى مجموعتين هما: محافظات تكون نسبة سكان الحضر فيها أعلى من نسبة سكان الحضر على المستوى القومي والبالغة ٤٣,٠٩ بالمئة وتضم ١٣ محافظة، ومحافظات تكون نسبة سكان الحضر فيها أقل من نسبة سكان الحضر على المستوى القومي وتضم ١٦ محافظة، كما هو موضح بالجدول رقم (٦-٢). وقد تـم حسـاب قيمـة مؤشـرات التـوازن الحضـري الريفـي لهـذه المحافظـات وعلـى المستوى القومي، كما هو مبين بالجدول رقم (٦-٣)، ويوضح الجدول رقم (م١-٢) بالملحق رقم (١) القيم التفصيلية لهذه المؤشرات والمتغيرات المكونـة لهـا. وذلك بهدف تحديد التفاوتـات وقياس مدى التوازن بين قيم المؤشرات لمجموعتي المحافظات، وصولًا إلى نظرة شاملة عن حالة التوازن الحضري الريفي.

---

[١] ضـمت مقـاييس النزعـة المركزيـة Central Tendency (الوسـط mean، الوسـيط median، الربيعـات quartiles) ومقاييس التشتت Dispersion (المدى range، القيم العظمى والصغرى max. and min values، الانحراف المعياري standard deviation، التباين variance).

[٢] تم ضـرب نـاتج المعادلـة فـي ١٠٠ لتسـهيل التحليـل والتمثيـل البيـاني للمؤشـرات، حيـث أظهـرت التجربـة مـع المؤشرات التي تعتمد ١ كقيمة قصوى للمؤشر، صعوبة توضيح واستقراء الفجوات والتفاوتـات بـين المحافظـات والمناطق المختلفة لصغر الفروق بين قيم المؤشرات.

جدول رقم (٦-٢) أعداد السكان ونسبة الحضر والريف لمجموعتي المحافظات

	المحافظات	عدد السكان ٢٠٠٦	نسبة سكان الحضر	نسبة سكان الريف
المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي	القاهرة	٦٧٥٨٥٨١	١٠٠,٠٠	٠,٠٠
	بورسعيد	٥٧٠٦٠٣	١٠٠,٠٠	٠,٠٠
	السويس	٥١٢١٣٥	١٠٠,٠٠	٠,٠٠
	الأسكندرية	٤١٢٣٨٦٩	٩٩,٠٥	٠,٩٥
	البحر الأحمر	٢٨٨٦٦١	٩٥,٥٢	٤,٤٨
	الجيزة	٣١٤٣٤٨٦	٩١,٩٨	٨,٠٢
	مطروح	٣٢٣٣٨١	٧٠,٤١	٢٩,٥٩
	حلوان	١٧١٣٢٧٨	٧٠,١٨	٢٩,٨٢
	شمال سيناء	٣٤٣٦٨١	٦٠,٤٤	٣٩,٥٦
	جنوب سيناء	١٥٠٠٨٨	٥٠,٩١	٤٩,٠٩
	الوادى الجديد	١٨٧٢٦٣	٤٨,١٠	٥١,٩٠
	الإسماعيلية	٩٥٣٠٠٦	٤٥,٣٣	٥٤,٦٧
	القليوبية	٤٢٥١٦٧٢	٤٤,٦٧	٥٥,٣٣
	إجمالي الجمهورية	٧٢٧٩٨٠٣١	٤٣,٠٩	٥٦,٩١

	المحافظات	عدد السكان ٢٠٠٦	نسبة سكان الحضر	نسبة سكان الريف
المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي	أسوان	١١٨٦٤٨٢	٤٢,٤٩	٥٧,٥١
	دمياط	١٠٩٧٣٣٩	٣٨,٦٧	٦١,٣٣
	الأقصر	٩٥٩٠٠٣	٣٧,٩٠	٦٢,١٠
	الغربية	٤٠١١٣٢٠	٢٩,٨٦	٧٠,١٤
	٦ أكتوبر	٢٥٨١٠٥٩	٢٨,٩٠	٧١,١٠
	الدقهلية	٤٩٨٩٩٩٧	٢٧,٩٥	٧٢,٠٥
	أسيوط	٣٤٤٤٩٦٧	٢٦,٤٦	٧٣,٥٤
	بنى سويف	٢٢٩١٦١٨	٢٣,٢٤	٧٦,٧٦
	الشرقية	٥٣٥٤٠٤١	٢٣,٠٩	٧٦,٩١
	كفر الشيخ	٢٦٢٠٢٠٨	٢٣,٠٦	٧٦,٩٤
	الفيوم	٢٥١١٠٢٧	٢٢,٥١	٧٧,٤٩
	سوهاج	٣٧٤٧٢٨٩	٢١,٣٩	٧٨,٦١
	المنوفية	٣٢٧٠٤٣١	٢٠,٤٩	٧٩,٥١
	قنا	٢٤٩٩٩٦٤	١٩,٧٦	٨٠,٢٤
	البحيرة	٤٧٤٧٢٨٣	١٩,١٢	٨٠,٨٨
	المنيا	٤١٦٦٢٩٩	١٨,٩٣	٨١,٠٧

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد ٢٠٠٦.

جدول رقم (٦-٣) قيمة مؤشرات التوازن الحضري الريفي والمتغيرات المكونة لها

	المؤشرات	الوحدة	إجمالي الجمهورية	متوسط المحافظات: أعلى من نسبة الحضر القومي	متوسط المحافظات: أقل من نسبة الحضر القومي
مجموعة المؤشرات السكانية	مؤشر الخصائص الأساسية للسكان	نقطة	-٥,٧٦	٣٧,٨٨	-٢٩,٦٨
	مؤشر الهجرة وحركة السكان	نقطة	٣١,٦٧	١٣٨,٥٤	-٠,٣٧
	قيمة المؤشر المجمع	نقطة	٣,٦٠	٦٣,٠٤	-٢٢,٣٥
مجموعة المؤشرات الاجتماعية	مؤشر التعليم	نقطة	٥,٧١	٢٣,٠٧	-٥,٨٠
	مؤشر الصحة	نقطة	-٤,٩٧	١٣,٢٩	-١٥,١١
	مؤشر التصنيف المهني للسكان	نقطة	٤٢,٦٦	٦٦,٧٧	٣٠,٠٢
	مؤشر الحالة الزواجية	نقطة	٢٨,٩٣	٣٧,١٠	٢٥,٨٤
	مؤشر الظروف المعيشية للسكان	نقطة	-٧,٩٩	٣,٧٨	-٢٠,٥٦
	مؤشر اتصال السكان بالمرافق العامة	نقطة	-٢٦,١٠	٢,٣٨	-٤٣,١٠
	قيمة المؤشر المجمع	**نقطة**	**٠,٤١**	**١٨,٩٦**	**-١٢,٠٥**
مجموعة المؤشرات الاقتصادية	مؤشر الموقف من العمل	نقطة	٦,٩٠	١٩,٨٢	-٦,٠٥
	مؤشر الدخل	نقطة	-١٨,٤٢	-٠,١٥	-٣٣,٨٤
	مؤشر قطاعات الأعمال	نقطة	٠,١٩	٤٩,٩٠	-١٠,٦١
	مؤشر النشاط الاقتصادي	نقطة	٤٣,٤٨	٧٠,٨٩	٢٢,٤١
	مؤشر المنشآت الاقتصادية	نقطة	٦,٧٩	١١,٥٥	-٦,٢٩
	مؤشر قطاعات المنشآت الاقتصادية	نقطة	٨,٨٠	٦٨,٥٥	-٩,٢١
	مؤشر المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية	نقطة	٢١,٦٣	٥٤,٦٥	١,٨٠
	قيمة المؤشر المجمع	**نقطة**	**١٧,٥٤**	**٤٥,٨٧**	**٠,١٥**
مجموعة المؤشرات المكانية	مؤشر أنواع المباني	نقطة	٢١,٠٣	٨٨,٨٣	٧,٨٣
	مؤشر استخدامات المباني	نقطة	٠,٣٥	٣٥,٩٨	-٦,٣٣
	مؤشر ملكيات المباني	نقطة	-٣,٠٦	٥٩,٦٨	-١٠,٧٠
	مؤشر ارتفاعات المباني	نقطة	٤٢,٨١	١٠٧,٢٦	١٥,٢٢
	مؤشر مكونات المباني	نقطة	٥,١٨	١٤,٣٨	-٥,١١
	مؤشر اتصال المباني بالمرافق	نقطة	١,١٤	٤٧,٤٢	-١٢,٧٠
	مؤشر الأراضى	نقطة	١٥,٥١	٢٥٣,٠٢	-١٤,٠٤
	قيمة المؤشر المجمع	**نقطة**	**١١,٨٧**	**٧٨,٥٧**	**-٣,٨١**
مؤشر التنمية البشرية		**نقطة**	**٥٨,٥٠**	**٦٠,٩٦**	**٥٨,٦١**
قيمة مؤشر التوازن الحضري الريفي المجمع		**نقطة**	**٩,٩٤**	**٤٩,٠٩**	**-٥,٧٩**

المصدر: من أعداد الباحث

أظهرت قيمة مؤشرات التوازن الحضري الريفي وجود فجوة بين الحضر والريف في مصر بالنسبة لعدد كبير من المؤشرات، والتي تتوزع على قطاعات مختلفة. هذه الفجوة تتضح من التفاوت بين متوسطتي قيمة المؤشرات للمحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي، وأقل من نسبة الحضر القومي. ولعرض ذلك بشكل أكثر وضوحًا يساعد في تحليل أبعاد الفجوة بين الحضر والريف، تم تمثيل العلاقة بين نسبة سكان الحضر وقيمة كل مؤشر في المحافظات المختلفة بيانيًا، ومن ثم تحديد ثلاثة خطوط اتجاه trendline من خلال القيام بتحليل الانحدار regression analysis لكلٍ من: النقاط الممثلة للمحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي، والنقاط الممثلة للمحافظات أقل من نسبة الحضر القومي، ومجموع هذه النقاط. وفيما يلي تحليل للمجموعات المختلفة من المؤشرات.

٦-٣-١ مجموعة المؤشرات السكانية

ضمت مجموعة المؤشرات السكانية مؤشرين أساسيين من خلال تجميع ١٢ متغير، حققت ترابط واضح مع متغير نسبة سكان الحضر. حيث تتعلق هذه المتغيرات بالبيانات الأساسية للسكان على مستوى المحافظات. ويوضح الشكل رقم (٦-١) التمثيل البياني للمؤشر المجمع للمؤشرات السكانية. وفيما يلي عرض للمؤشرين الأساسيين.

شكل رقم (٦-١) التمثيل البياني للمؤشر المجمع للمؤشرات السكانية

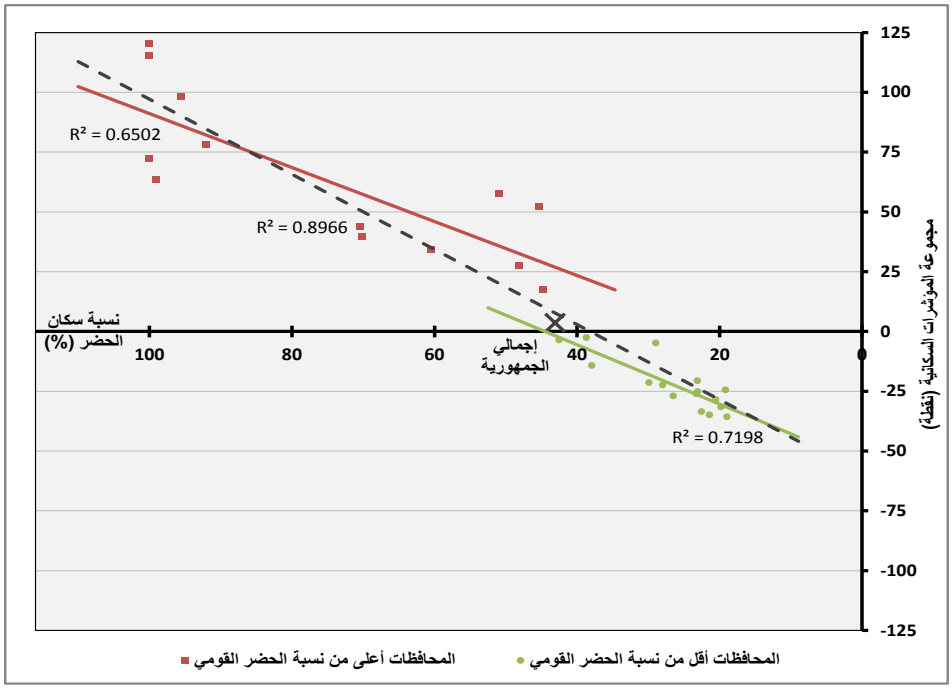

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشر الخصائص الأساسية للسكان: يتكون من تسعة متغيرات ترصد أعداد السكان والأسر وفئات السن، ولا توجد تفاوتات كبيرة بين قيمة المؤشر على مستوى المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي والمحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي، فالتغير بين المحافظات تغير تدريجي ناتج عن اختلاف أعداد السكان بين المحافظات. ويلاحظ تطابق خطوط الاتجاه الثلاثة، مما يؤكد تجانس الخصائص الأساسية للسكان في مختلف المحافظات وهو ما يؤكده ارتفاع قيمة R^2 (معامل التحديد Coefficient of determination)[1]، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٢).

شكل رقم (٦-٢) التمثيل البياني لمؤشر الخصائص الأساسية للسكان

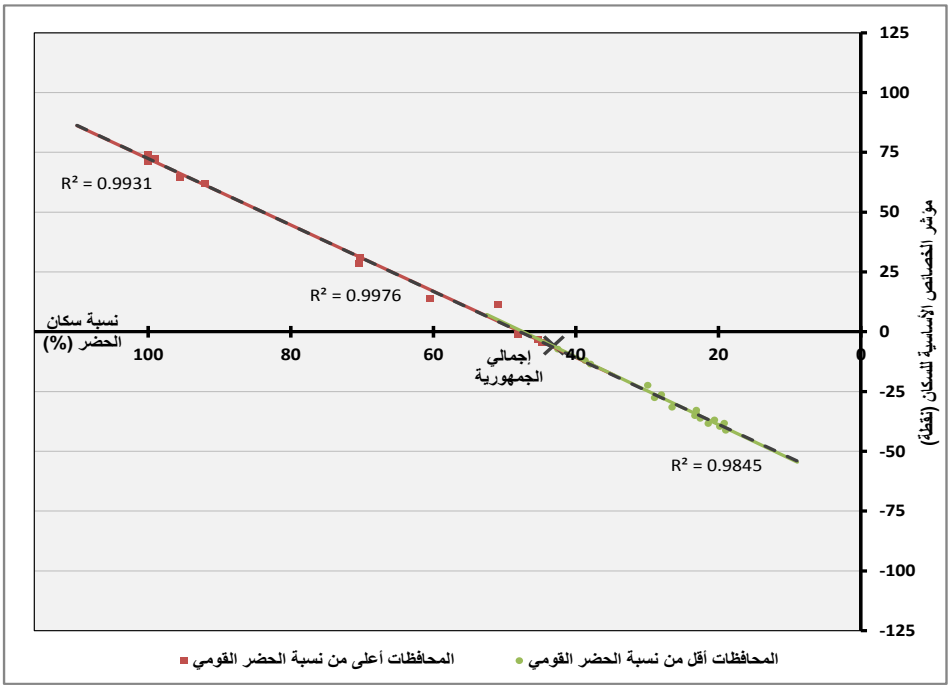

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشر الهجرة وحركة السكان: يتكون من ثلاثة متغيرات ترصد حجم الهجرة الداخلية وأهم أسبابها، ويلاحظ التفاوت الواضح في قيمه هذا المؤشر، بين المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي والمحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي، وداخل كل مجموعة من المحافظات، وهو ما يفسر الفجوة الكبيرة بين خطوط الاتجاه، ويوضحه انخفاض قيمة R^2، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٣). يؤكد ذلك أن الهجرة الداخلية بين المحافظات ذات تأثير مباشر ومتبادل مع نسبة سكان الحضر فيها، وهو ما يعني أن الريف المصري طارد للسكان بشكلٍ عام.

[1] يعتبر الإحصائيون القيم المرتفعة لمعامل التحديد R^2 هي تلك التي تساوي أو تزيد عن ٠,٥.

شكل رقم (٦-٣) التمثيل البياني لمؤشر الهجرة وحركة السكان

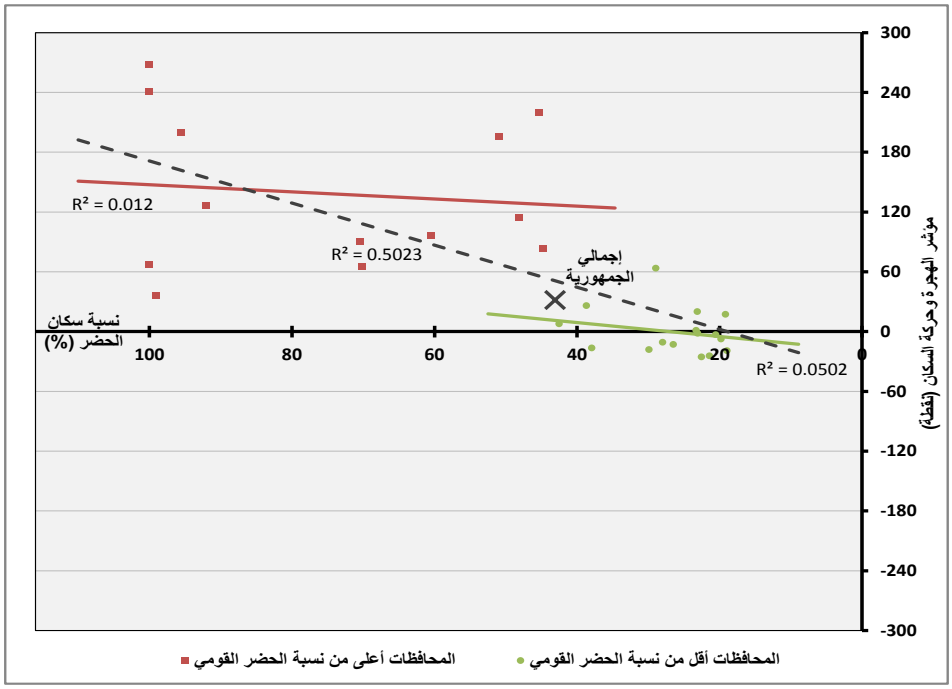

المصدر: من إعداد الباحث

٦-٣-٢ مجموعة المؤشرات الاجتماعية

ضمت مجموعة المؤشرات الاجتماعية ستة مؤشرات أساسية من خلال تجميع ٦٧ متغير، حققت ترابط واضح مع متغير نسبة سكان الحضر. حيث تتعلق هذه المتغيرات بالأوضاع الاجتماعية للسكان. ويوضح الشكل رقم (٦-٤) التمثيل البياني للمؤشر المجمع للمؤشرات الاجتماعية، حيث يعبر انخفاض قيمة R^2 بالنسبة للمؤشر المجمع على مستوى المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي على تفاوت الوضع الاجتماعي بين هذه المحافظات على العكس من المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي، أو حتى على المستوى القومي. وفيما يلي عرض للمؤشرات الأساسية.

مؤشر التعليم: يتكون من ١٤ متغير ترصد الحالة التعليمية للسكان ووضع الخدمات التعليمية ونوعيتها ومتوسط عدد الطلاب بالنسبة للمدرسين وحالة المنشآت التعليمية، ورغم التغير التدريجي بين المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي وتلك أعلى من نسبة الحضر القومي، ووجود فجوة صغيرة بين المجموعتين، إلا أنه يلاحظ تفاوت قيمة المؤشر بين المحافظات في داخل كل مجموعة، وانخفاض قيمته لعدد كبير من المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي، وهو ما يؤكده انخفاض قيمة R^2 بالنسبة لمجموعتي المحافظات، هذا التفاوت يكون ذا تأثير ضعيف على المستوى القومي. كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٥).

شكل رقم (٦-٤) التمثيل البياني للمؤشر المجمع للمؤشرات الاجتماعية

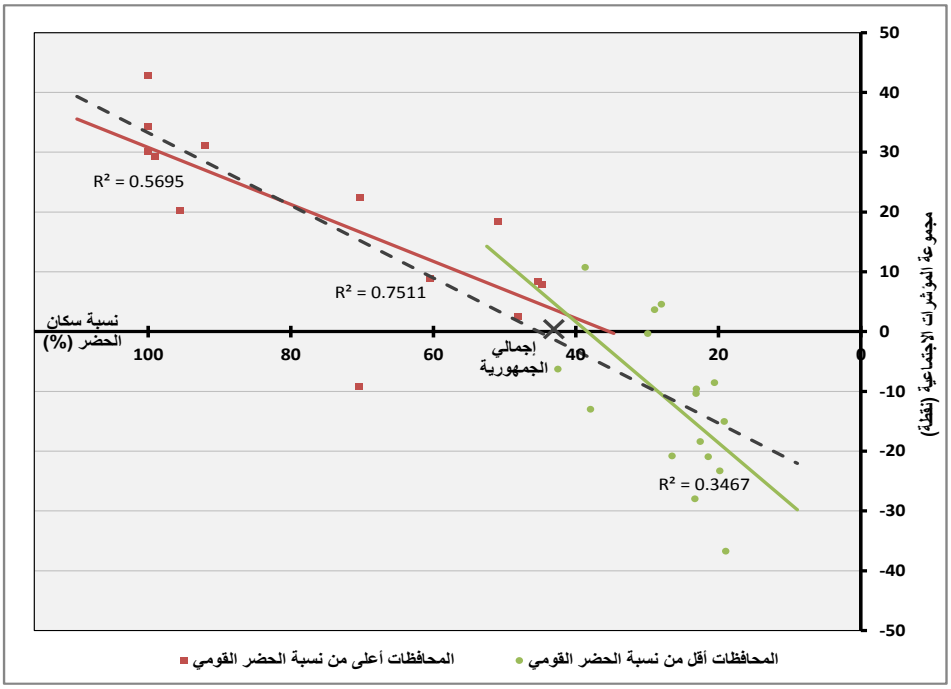

المصدر: من إعداد الباحث

شكل رقم (٦-٥) التمثيل البياني لمؤشر التعليم

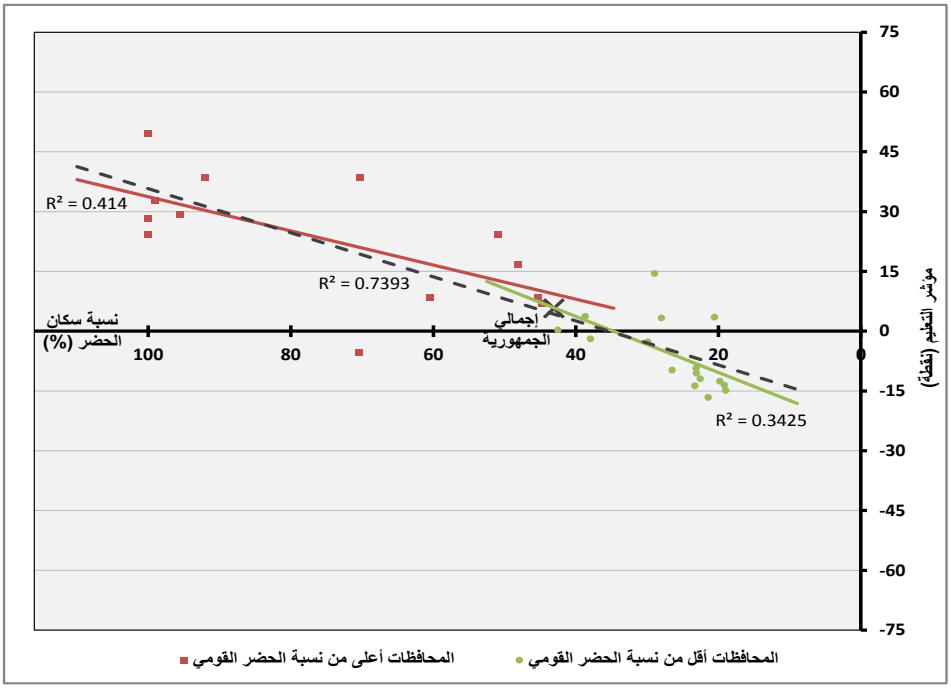

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشر الصحة: يتكون من سبعة متغيرات ترصد معدلات الخدمات الصحية مثل عدد الأسرة لكل ألف نسمة وعدد الوحدات الصحية لكل ١٠٠ ألف نسمة، ونسبة السكان ذوي الاحتياجات الخاصة وأنواعها، وتتفاوت قيمة المؤشر بين المحافظات، ويلاحظ وجود بعض المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي تصل فيها قيمة المؤشر إلى مستويات أدنى من بعض المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي، ويسبب ذلك تقاطع خطي الاتجاه للمجموعتين بوضوح، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٦). ويعبر انخفاض قيمة R^2 بالنسبة لمجموعتي المحافظات وارتفاعه على مستوى الجمهورية عن التفاوت الواضح داخل كل مجموعة بينما هذا التفاوت يكون ذا تأثير ضعيف على المستوى القومي، إلا أن مجموعة المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي تظهر قدرًا أكبر من التجانس.

شكل رقم (٦-٦) التمثيل البياني لمؤشر الصحة

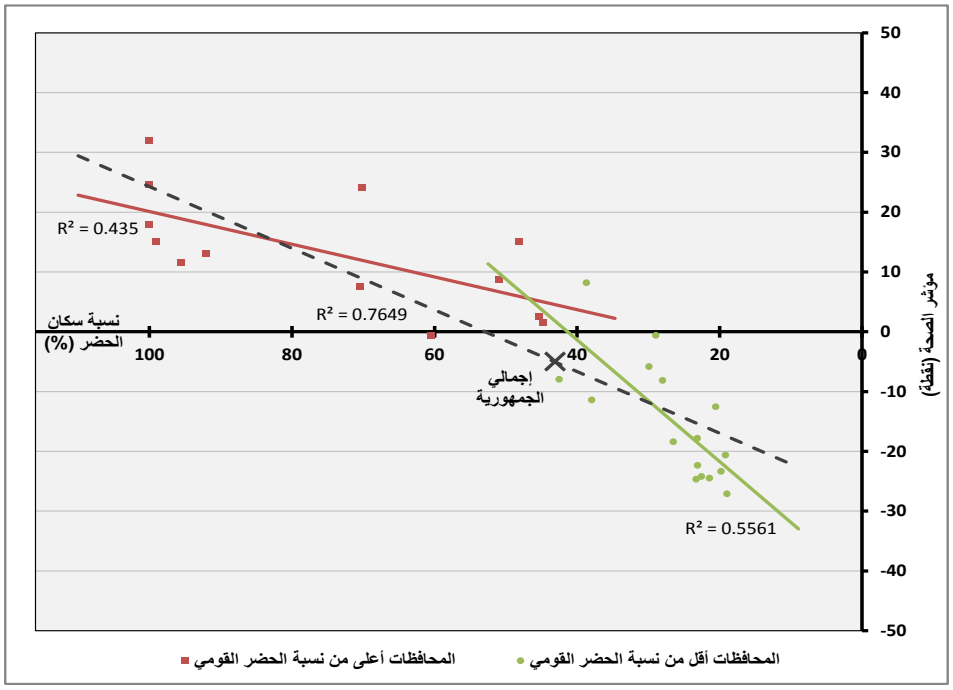

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشر التصنيف المهني للسكان: يتكون من تسعة متغيرات ترصد المهن الرئيسية للسكان وتصنيفها إلى حضرية وريفية. وتتفاوت قيمة المؤشر داخل مجموعة المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي بشكلٍ أكبر من مجموعة المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي، بسبب تعدد المهن التي يمارسها السكان في الريف واختلافها من محافظة إلى أخرى، على عكس الحضر، وهو ما يؤكده انخفاض قيمة R^2 بالنسبة لمجموعتي المحافظات، بينما هذا التفاوت يكون ذا تأثير ضعيف على المستوى القومي فترتفع قيمة R^2 لإجمالي الجمهورية. كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٧).

شكل رقم (٦-٧) التمثيل البياني لمؤشر التصنيف المهني للسكان

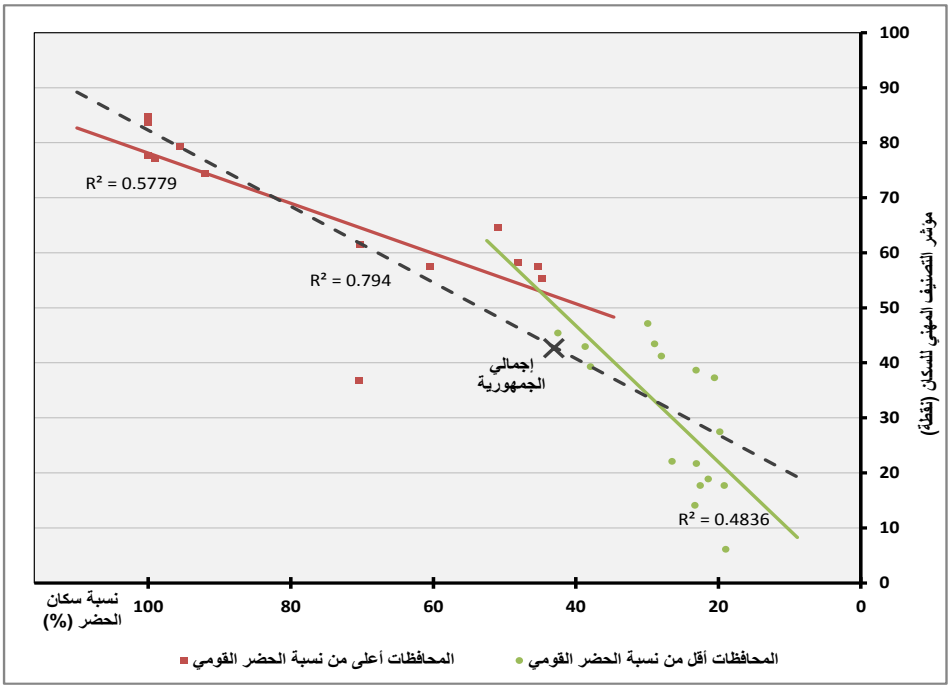

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشر الحالة الزواجية: يتكون من أربعة متغيرات ترصد نسبة السكان في سن الزواج، والحالة الزواجية لهم، حيث يتضح وجود تفاوتات كبيرة بين قيمة المؤشر في المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي وأعلى من نسبة الحضر القومي، وينعكس ذلك على الفجوة بين خطي الاتجاه، بسبب ارتفاع معدلات تكوين الأسر في الريف مقارنةً بالحضر، ويرجع ذلك إلى قلة الأعباء المادية المصاحبة لتكوين الأسر في الريف، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٨). ويعبر انخفاض قيمة R^2 بالنسبة لمجموعتي المحافظات وارتفاعه على مستوى الجمهورية عن التفاوت الواضح داخل كل مجموعة بينما هذا التفاوت يكون ذا تأثير ضعيف على المستوى القومي، إلا أن مجموعة المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي تظهر قدرًا أكبر من التجانس.

مؤشر الظروف المعيشية للسكان: يتكون من ١٩ متغير ترصد توزيع الأسر وأفرادها طبقًا لعدد غرف المسكن ومتوسط حجم الأسرة ومعدلات التزاحم ونوع المسكن، وتوجد تفاوتات واضحة في قيمة المؤشر بين المحافظات سواء داخل كل مجموعة أو على المستوى القومي، وبشكلٍ أكبر في المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي يؤكدها انخفاض قيمة R^2، كما يلاحظ الانخفاض الشديد في قيمة المؤشر في عدد من المحافظات ضمن المجموعتين، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٩).

شكل رقم (٦-٨) التمثيل البياني لمؤشر الحالة الزواجية

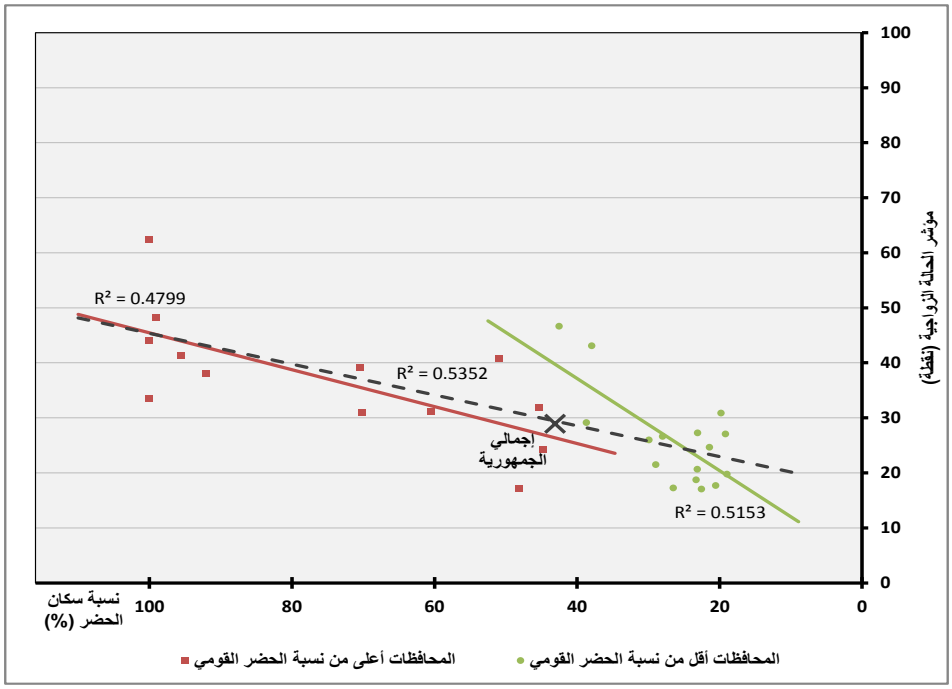

المصدر: من إعداد الباحث

شكل رقم (٦-٩) التمثيل البياني لمؤشر الظروف المعيشية للسكان

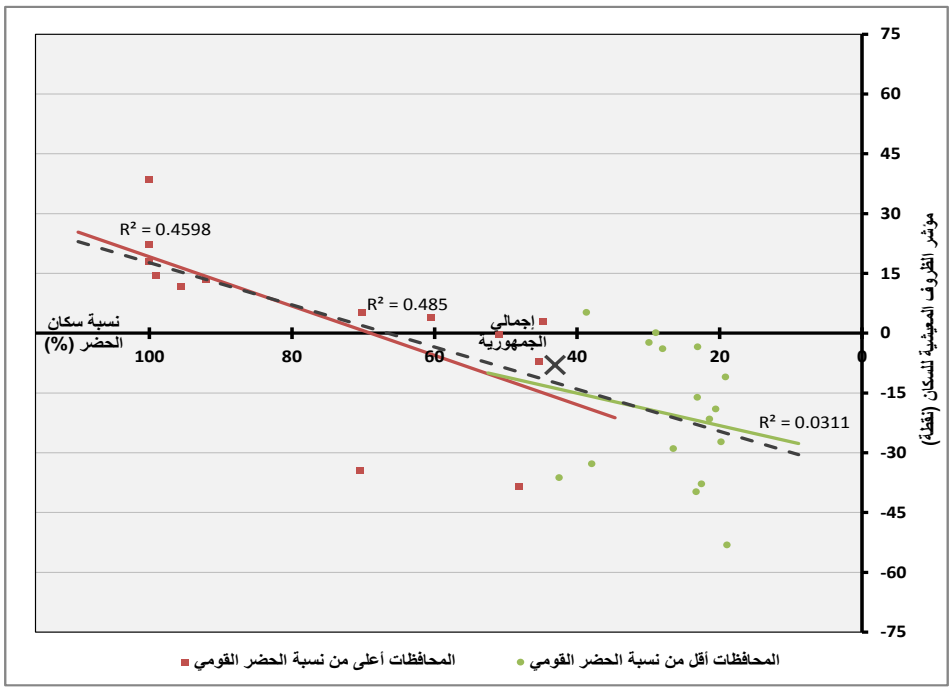

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشر اتصال السكان بالمرافق العامة: يتكون من ١٤ متغير ترصد توزيع الأسر وأفرادها طبقًا لمصدر المياه واتصال المسكن بمرفق الصرف الصحي. ومن تحليل هذا المؤشر يمكن تحديد ثلاثة مجموعات من المحافظات، الأولى تنخفض فيها قيمة المؤشر بشكلٍ ملحوظ وتضم عدد من المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي، والثانية ترتفع فيها قيمة المؤشر وتضم عدد من المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي، أما الثالثة فتضم عدد من المحافظات من المجموعتين تحقق قيم متوسطة، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-١٠). ويعبر انخفاض قيمة R^2 بالنسبة لمجموعتي المحافظات وارتفاعه على مستوى الجمهورية عن التفاوت الواضح داخل كل مجموعة بينما هذا التفاوت يكون ذا تأثير أضعف على المستوى القومي.

شكل رقم (٦-١٠) التمثيل البياني لمؤشر اتصال السكان بالمرافق العامة

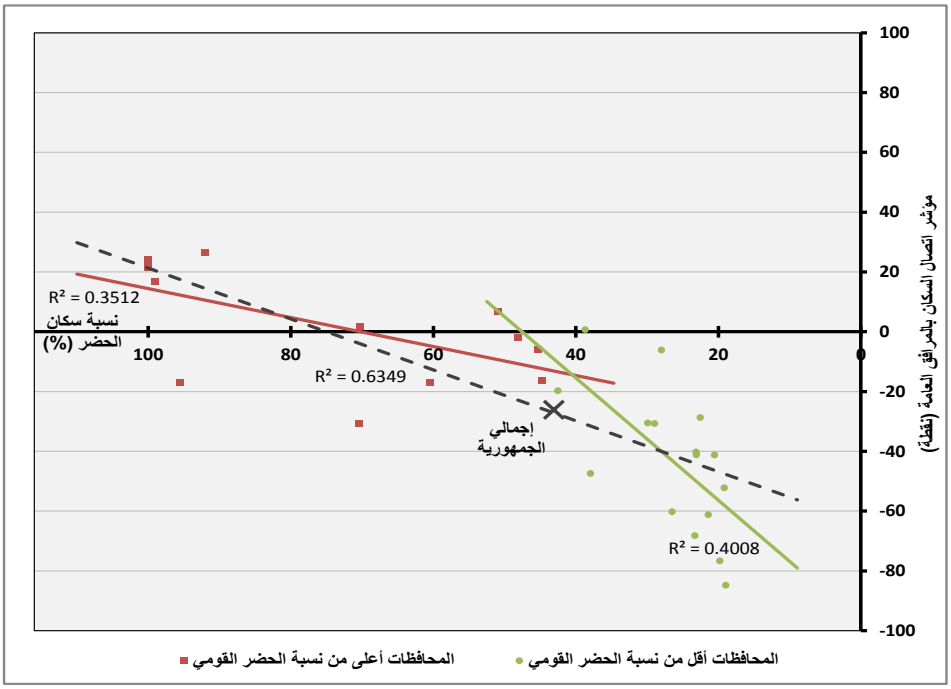

المصدر: من إعداد الباحث

٦-٣-٣ مجموعة المؤشرات الاقتصادية

ضمت مجموعة المؤشرات الاقتصادية سبعة مؤشرات أساسية من خلال تجميع ٧٠ متغير، حققت ترابط واضح مع متغير نسبة سكان الحضر. حيث تتعلق هذه المتغيرات بالأوضاع الاقتصادية للسكان والمنشآت الاقتصادية. ويوضح الشكل رقم (٦-١١) التمثيل البياني للمؤشر المجمع للمؤشرات الاقتصادية. حيث يعبر انخفاض قيمة R^2 بالنسبة للمؤشر المجمع على مستوى مجموعتي المحافظات خاصةً تلك أقل من نسبة الحضر القومي على تفاوت الوضع الاقتصادي بين هذه المحافظات، على العكس من الوضع الاقتصادي على مستوى الجمهورية بشكلٍ عام. وفيما يلي عرض للمؤشرات الأساسية.

شكل رقم (٦-١١) التمثيل البياني للمؤشر المجمع للمؤشرات الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشر الموقف من العمل: يتكون من ستة متغيرات ترصد موقف الفرد من العمل ومعدلات البطالة والإعالة، حيث توجد تفاوتات كبيرة في قيمة المؤشر بين المحافظات سواء داخل كل مجموعة أو على المستوى القومي، وهو ما يؤكده انخفاض قيمة R^2، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-١٢). حيث يلاحظ الانخفاض الشديد في قيمة المؤشر في عدد من المحافظات خاصة أقل من نسبة الحضر القومي، نتيجة ارتفاع معدلات الإعالة بها، بسبب ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع متوسط حجم الأسرة.

مؤشر الدخل: يتكون من ستة متغيرات ترصد التفاوت في الدخل ونسبة الفقراء ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومن الملاحظ انخفاض قيمة المؤشر بشكلٍ عام على مستوى محافظات الجمهورية، مع وجود بعض التفاوت بين المحافظات تظهر بشكل أكبر في مجموعة المحافظات أقل من الحضر القومي، يؤكده انخفاض قيمة R^2 بالنسبة لمجموعتي المحافظات خاصةً تلك أقل من نسبة الحضر القومي، بينما هذا التفاوت أقل على المستوى القومي، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-١٣). حيث لا تعتبر الفجوة في هذا المؤشر فجوة مكانية بقدر كونها فجوة فئوية وطبقية.

شكل رقم (٦-١٢) التمثيل البياني لمؤشر الموقف من العمل

المصدر: من إعداد الباحث

شكل رقم (٦-١٣) التمثيل البياني لمؤشر الدخل

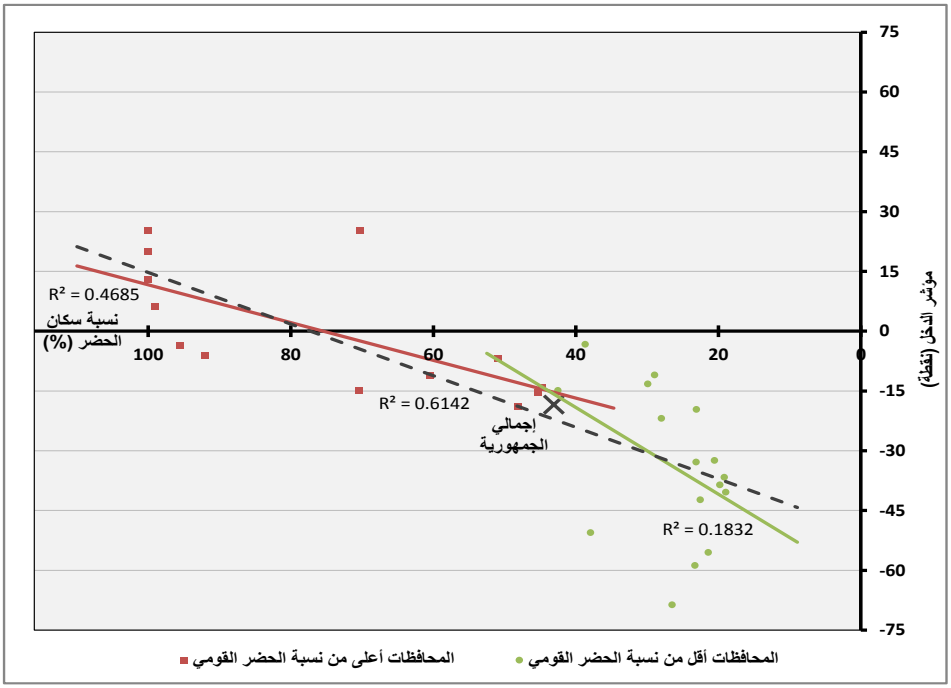

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشر قطاعات الأعمال: يتكون من سبعة متغيرات ترصد القطاعات الأساسية للأعمال ونسب العاملين بها ونسبة العاملين بالقطاع غير المنظم، ويتضح من تحليل هذا المؤشر وجود تفاوتات كبيرة في قيمته على مستوى مختلف المحافظات يؤكده انخفاض قيمة R^2، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-١٤). يدل ذلك على عدم التوازن في توزيع استثمارات القطاعات الكبرى خاصةً القطاع العام والقطاعات المشتركة على مختلف المحافظات، وتركزها في المحافظات التي تضم المدن الرئيسية، وهو ما ينعكس على أعداد العاملين في هذه القطاعات، بينما باقي المحافظات يغلب عليها العاملين في القطاع الخاص العادي والقطاع غير المنظم.

شكل رقم (٦-١٤) التمثيل البياني لمؤشر قطاعات الأعمال

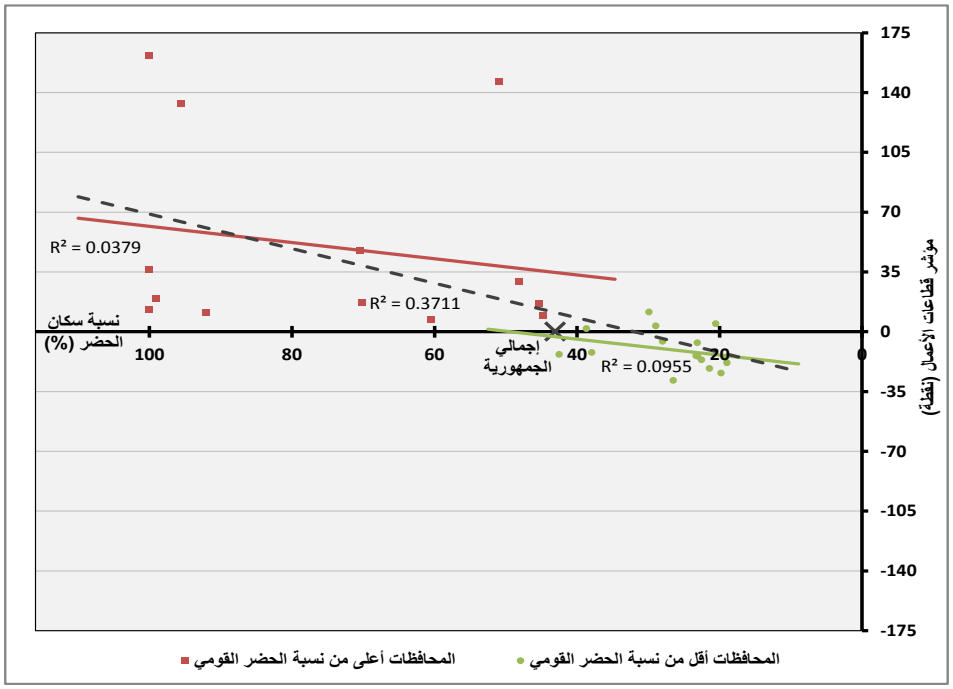

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشر النشاط الاقتصادي: يتكون من ١٦ متغير ترصد توزيع السكان طبقًا لأقسام النشاط الاقتصادي والأنشطة المصنفة إلى أنشطة حضرية وريفية، حيث لا توجد فجوة كبيرة بين قيمة المؤشر على مستوى المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي وأعلى من نسبة الحضر القومي، فالتغير بين المحافظات تدريجي، ناتج عن التناقص في نسبة العاملين في النشاط الزراعي بين المحافظات مع زيادة نسبة سكان الحضر، إلا أن انخفاض قيمة R^2 لمجموعتي المحافظات خاصةً تلك أقل من نسبة الحضر القومي، وارتفاعه على مستوى الجمهورية يعبر عن تفاوت نسبي داخل كل مجموعة بينما هذا التفاوت أقل على المستوى القومي، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-١٥). إلا أن ذلك لا يعبر عن وجود تميز وتنوع في النشاط الاقتصادي بينها.

شكل رقم (٦-١٥) التمثيل البياني لمؤشر النشاط الاقتصادي

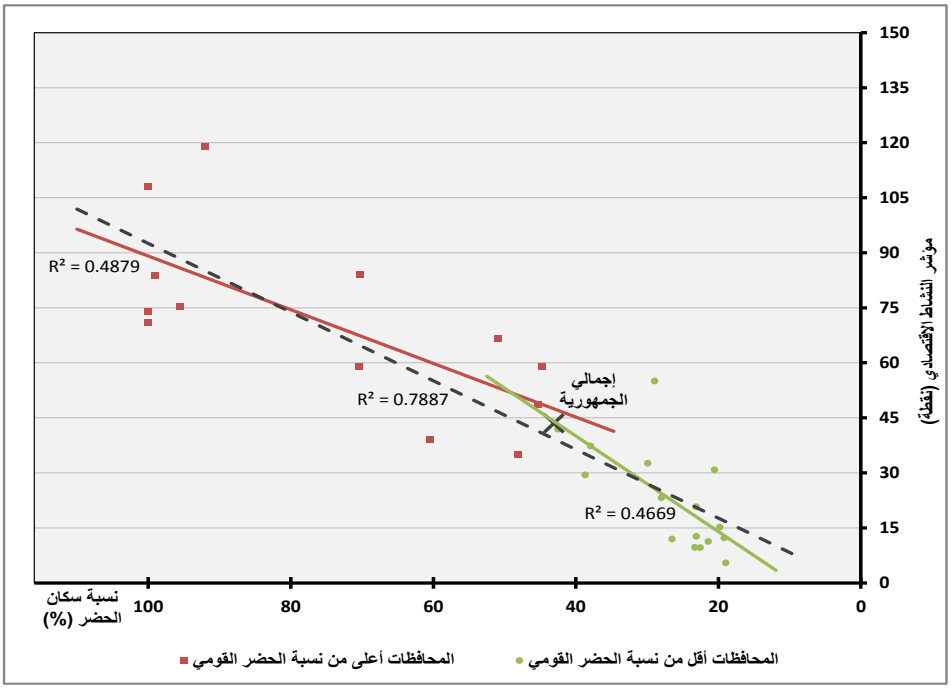

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشر المنشآت الاقتصادية: يتكون من ثمانية متغيرات ترصد وضع المنشآت الاقتصادية من حيث حالة العمل ووصف المكان الذي تشغله والكيان القانوني وتاريخ مزاولة النشاط، حيث لا توجد تفاوتات كبيرة في قيمة المؤشر بين المحافظات باستثناء داخل مجموعة المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي، يؤكد ذلك انخفاض قيمة R^2 على مستوى المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي وارتفاعه على مستوى المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي والجمهورية، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-١٦). حيث يمكن إرجاع ذلك إلى وجود اختلافات في وصف الأماكن التي تشغلها المنشآت على مستوى محافظات هذه المجموعة.

مؤشر قطاعات المنشآت الاقتصادية: يتكون من ثلاثة متغيرات ترصد القطاعات التي تتبعها المنشآت الاقتصادية، ويُظهر هذا المؤشر قدر كبير من التفاوت بين المحافظات داخل كل مجموعة بشكلٍ أكبر من التفاوت بين مجموعتي المحافظات بشكلٍ عام، يؤكده انخفاض قيمة R^2 على مستوى مجموعتي المحافظات وعلى مستوى الجمهورية بشكلٍ عام، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-١٧). وبالرجوع إلى مؤشر قطاعات الأعمال والذي يُظهر تفاوت كبير بين مجموعتي المحافظات، فإن ذلك يرجع إلى أن حجم المنشآت الاقتصادية في المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي يكون صغيرًا وينخفض بها عدد العاملين.

شكل رقم (٦-١٦) التمثيل البياني لمؤشر المنشآت الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحث

شكل رقم (٦-١٧) التمثيل البياني لمؤشر قطاعات المنشآت الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشـر المشـتغلين بالمنشـآت الاقتصـادية: يتكـون مـن ٢٤ متغيـر ترصـد معـدلات التشـغيل، وتصنيف المشتغلين وتوزيعهم على أنواع المنشآت وجنسياتها، وتتواجد تفاوتات كبيرة في قيمة هذا المؤشر بين المحافظات خاصةً داخل مجموعة المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي، إلا أن الفجوة بين المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي وتلك الأعلى من نسبة الحضر القومي ليست فجوة كبيرة، وهو ما يؤكده انخفاض قيمة R^2 بالنسبة لمجموعتي المحافظات خاصةً تلك أقل من نسبة الحضر القومي، وارتفاعه على مستوى الجمهورية، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-١٨).

شكل رقم (٦-١٨) التمثيل البياني لمؤشر المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية

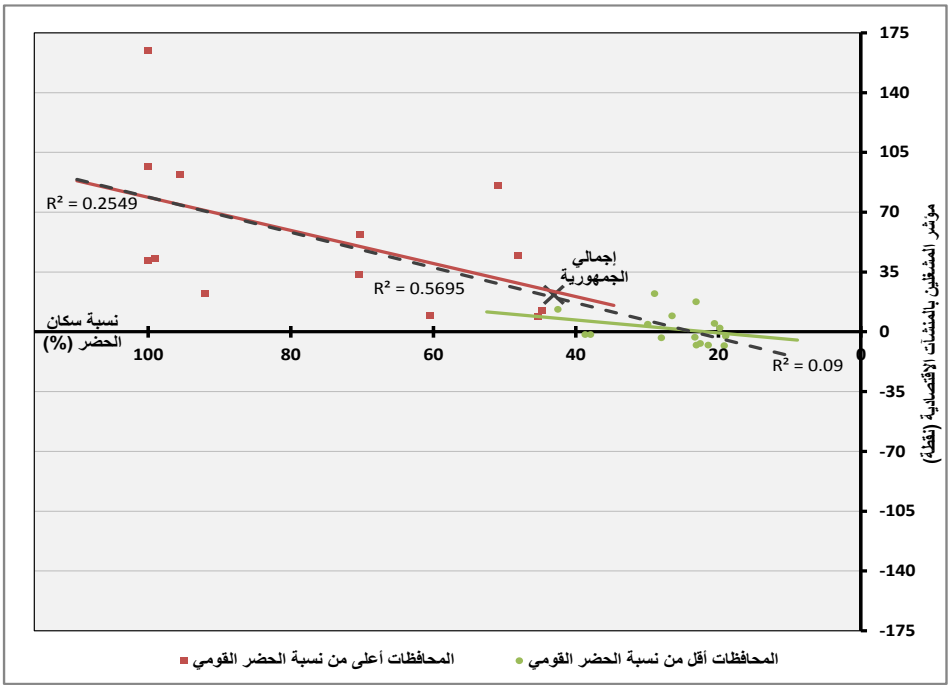

المصدر: من إعداد الباحث

٦-٣-٤ مجموعة المؤشرات المكانية

ضمت مجموعة المؤشرات المكانية سبعة مؤشرات أساسية من خلال تجميع ٧٠ متغير، حققت ترابط واضح مع متغير نسبة سكان الحضر. حيث تتعلق هذه المتغيرات بالأوضاع العمرانية للمباني والأراضي. ويوضح الشكل رقم (٦-١٩) التمثيل البياني للمؤشر المجمع للمؤشرات الاقتصادية، حيث يعبر انخفاض قيمة R^2 بالنسبة للمؤشر المجمع على مستوى مجموعة المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي على تفاوت الأوضاع العمرانية بين هذه المحافظات، على العكس من الأوضاع العمرانية على مستوى مجموعة المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي. وفيما يلي عرض للمؤشرات الأساسية.

شكل رقم (٦-١٩) التمثيل البياني للمؤشر المجمع للمؤشرات المكانية

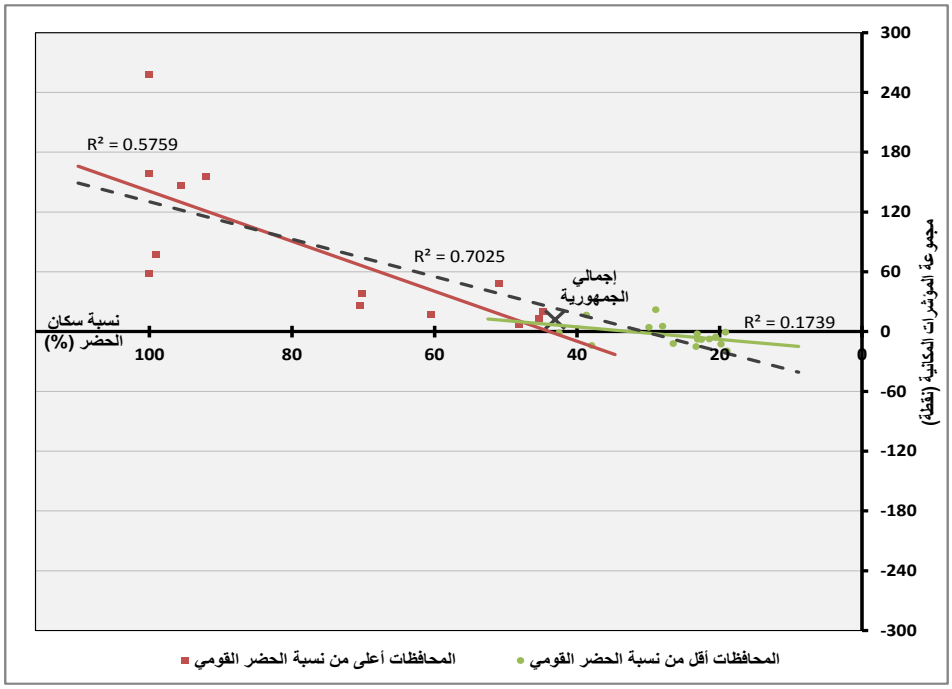

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشر أنواع المباني: يتكون من ستة متغيرات ترصد النسب المختلفة لأنواع المباني وتصنيف هذه الأنواع على مباني السكن ومباني العمل والمباني الجوازية، وتتفاوت قيمة المؤشر بين المحافظات داخل كل مجموعة خاصةً داخل مجموعة المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي، نتيجة اختلاف أنواع المباني بين هذه المحافظات، هذه التفاوتات تقل على المستوى القومي، يؤكد ذلك انخفاض قيمة R^2 على مستوى مجموعتي المحافظات خاصةً تلك أقل من نسبة الحضر القومي، وارتفاعه على مستوى الجمهورية. كما يلاحظ انخفاض قيمة المؤشر في عدد من المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٢٠).

مؤشر استخدامات المباني: يتكون من ستة متغيرات ترصد نسب الاستخدامات الأساسية للمباني من مباني مستخدمة للسكن أو العمل أو الاستخدامات الأخرى والمباني الجوازية. وتتفاوت قيمة المؤشر بين المحافظات داخل كل مجموعة وعلى المستوى القومي، وبشكلٍ أكبر على مستوى المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي، وهو ما يؤكده انخفاض قيمة R^2. رغم ذلك فإن الفجوة بين مجموعتي المحافظات صغيرة، والتغير في قيمة المؤشر تدريجي، ويتضح ذلك من تقارب خطوط الاتجاه، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٢١). ويدل ذلك على عدم وجود تميز واضح في استعمالات المباني بين مجموعتي المحافظات.

شكل رقم (٦-٢٠) التمثيل البياني لمؤشر أنواع المباني

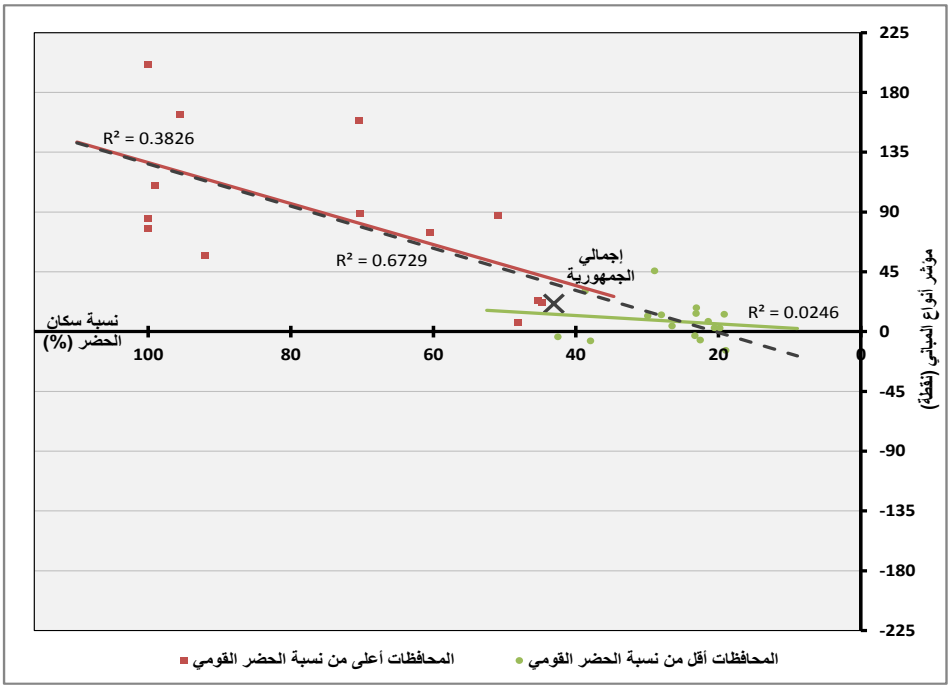

المصدر: من إعداد الباحث

شكل رقم (٦-٢١) التمثيل البياني لمؤشر استخدامات المباني

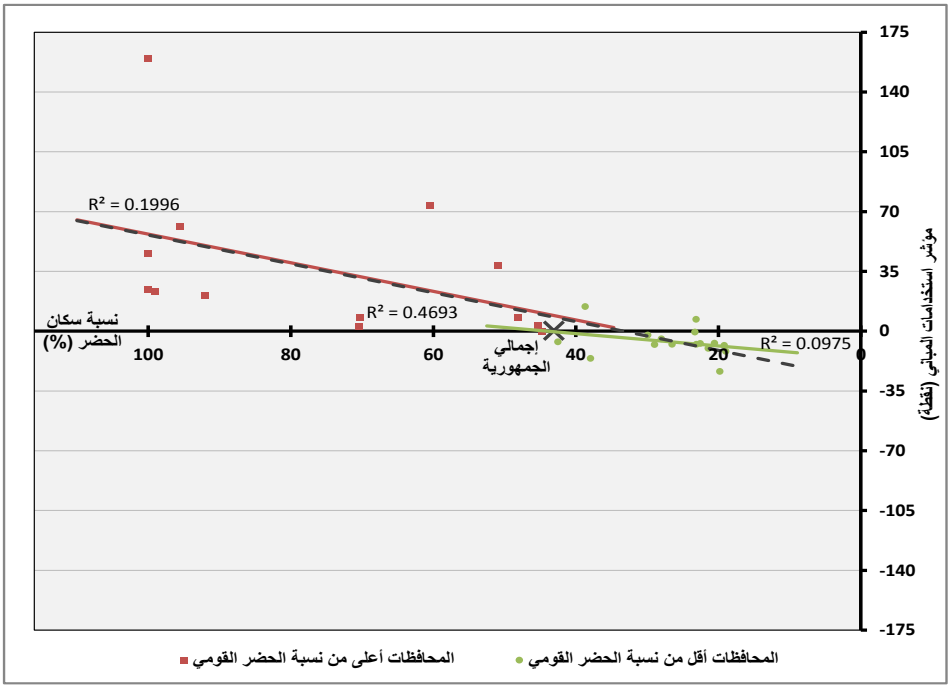

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشر ملكيات المباني: يتكون من ١٢ متغير ترصد النسب المختلفة لملكيات مباني السكن ومباني العمل وإجمالي المباني بما فيها المباني الجوازية. ولا توجد تفاوتات بين قيمة المؤشر على مستوى المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي وتلك أعلى من نسبة الحضر القومي، وذلك رغم انخفاض قيمة R^2، فالتغير بين المحافظات تغير تدريجي، وهو ما ينعكس على تطابق خطوط الاتجاه الثلاثة، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٢٢). مما يؤكد تجانس نمط ملكيات المباني في معظم المحافظات باستثناء عدد محدود، حيث ارتبط ذلك بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية، لا يوجد بينها اختلافات تذكر بين المحافظات

شكل رقم (٦-٢٢) التمثيل البياني لمؤشر ملكيات المباني

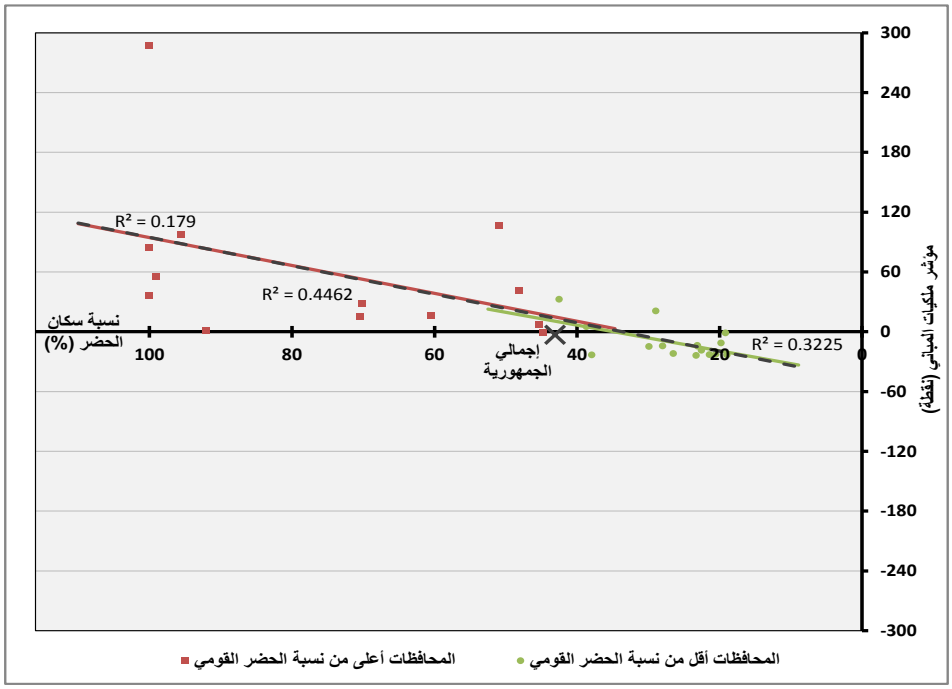

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشر ارتفاعات المباني: يتكون من ١٣ متغير ترصد نسب فئات أعداد الأدوار لأنواع المباني المختلفة. ومن تحليل هذا المؤشر يتضح وجود تفاوتات كبيرة في قيمة المؤشر بين المحافظات أقل من الحضر القومي وتلك أعلى من الحضر القومي، يعبر عنها انخفاض قيمة R^2على مستوى مجموعتي المحافظات خاصةً تلك أقل من نسبة الحضر القومي، وارتفاعه على مستوى الجمهورية، وهو ما ينعكس على الفجوة بين خطي الاتجاه، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٢٣). إلا أنه يلاحظ انخفاض قيمة المؤشر بالنسبة لعدد من المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي لمستويات أدنى من بعض المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي، ومعظم هذه المحافظات هي محافظات نائية.

شكل رقم (٦-٢٣) التمثيل البياني لمؤشر ارتفاعات المباني

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشر مكونات المباني: يتكون من ١١ متغير ترصد نسب مكونات المباني والنسب المختلفة لتصنيف الوحدات طبقًا لمكوناتها. ولا توجد تفاوتات كبيرة في قيمة المؤشر بين المحافظات باستثناء داخل مجموعة المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي، نتيجةً لظروفها العمرانية المتباينة، يفسر ذلك انخفاض قيمة R^2 للمحافظات أقل من نسبة الحضر القومي وارتفاعه للمحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي والجمهورية. كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٢٤). كما يلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر لعدد من المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي عن بعض المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي، لتعدد مكونات المباني بها، والعكس أيضًا كنتيجة لانتشار المباني محدودة المكونات في المناطق المتدهورة والعشوائية داخل المدن الكبرى.

مؤشر اتصال المباني بالمرافق: يتكون من ١٥ متغير ترصد نسب اتصال المباني على اختلاف أنواعها بالمرافق الأساسية ونوعية هذه المرافق. حيث يتضح من تحليل هذا المؤشر انخفاض قيمته بالنسبة لعدد كبير من المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي، وانخفاض قيمته بالنسبة لعدد محدود من المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي معظمهم محافظات نائية على عكس معظم محافظات هذه المجموعة، يمكن أن يفسر ذلك انخفاض قيمة R^2 للمحافظات أقل من نسبة الحضر القومي وارتفاعه للمحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي والجمهورية. ورغم أن الفجوة بالنسبة لهذا المؤشر ليست كبيرة بين المجموعتين، إلا أنها كبيرة بين القيم العظمى داخل مجموعة المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي والقيم الصغرى داخل مجموعة المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٢٥).

شكل رقم (٦-٢٤) التمثيل البياني لمؤشر مكونات المباني

المصدر: من إعداد الباحث

شكل رقم (٦-٢٥) التمثيل البياني لمؤشر اتصال المباني بالمرافق

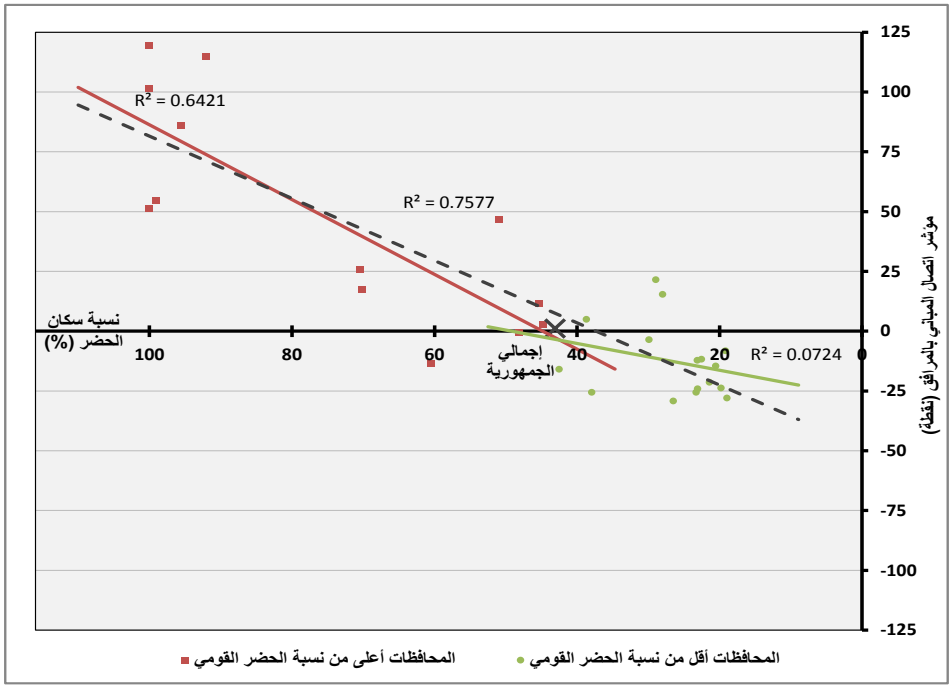

المصدر: من إعداد الباحث

مؤشر الأراضي: يتكون من سبعة متغيرات ترصد نسب استخدامات الأراضـي الأساسية كذلك ترصد الكثافات السكانية الصافية والزراعية. و لا تظهر تفاوتات تذكر في قيمته على مستوى المحافظات، حيث تتقارب قيمة المؤشر بين مالحافظات بشكلٍ عام بالرغم من اختلاف نسبة سكان الحضر فيها، ويستثنى من ذلك بعض المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي خاصةً المحافظات الحضرية الرئيسية، ويشير ذلك إلا أنه باستثناء المناطق الحضرية الكبرى فإن نمط استغلال الأراضي وكثافاتها يتشابه إلى حدٍ كبير على مستوى المحافظات، حيث يفسر ذلك انخفاض قيمة R^2، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٢٦).

شكل رقم (٦-٢٦) التمثيل البياني لمؤشر الأراضي

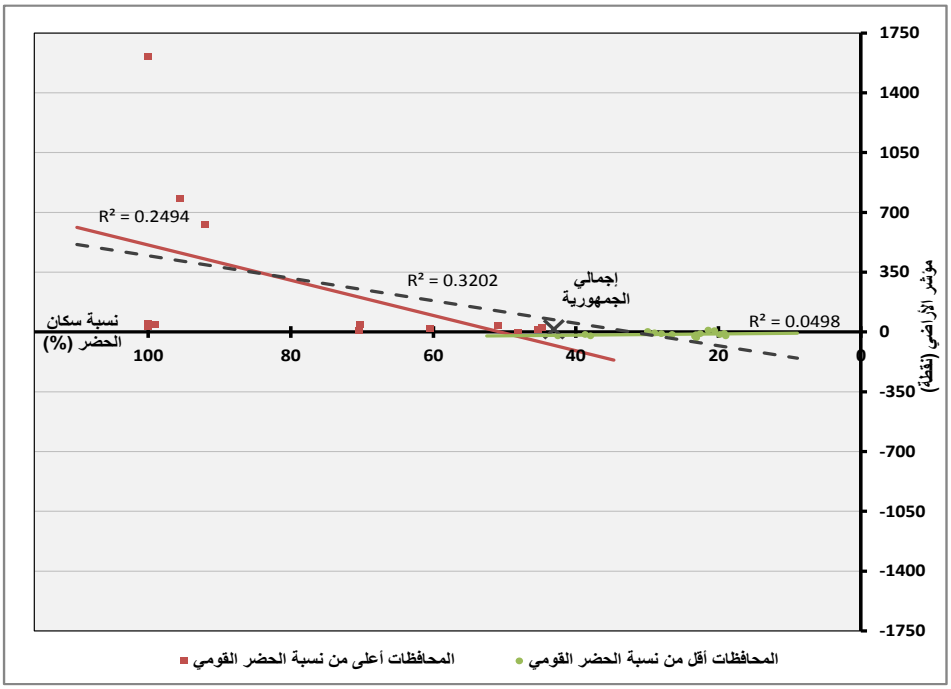

المصدر: من إعداد الباحث

٦-٣-٥ مؤشر التنمية البشرية

اعتمد حساب قيمة هذا المؤشر على دليل التنمية البشرية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ والصادر في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠، حيث حقق هذا الدليل ترابط واضح مع متغير نسبة سكان الحضر. ويظهر من تحليل هذا المؤشر التقارب في قيمته بين المحافظات المختلفة على مستوى الجمهورية، وهو ما يدل على أن قضية التنمية البشرية هي قضية عامة ، رغم وجود بعض التفاوتات بين مجموعتي المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي وتلك أقل من نسبة الحضر القومي، يؤكده انخفاض قيمة R^2 على مستوى مجموعتي المحافظات خاصةً تلك أعلى من نسبة الحضر القومي وعلى مستوى الجمهورية. وتعتبر مستويات التنمية البشرية في مصر منخفضة بشكلٍ عام. ويوضح الشكل رقم (٦-٢٧) التمثيل البياني لمؤشر التنمية البشرية.

شكل رقم (٦-٢٧) التمثيل البياني لمؤشر التنمية البشرية

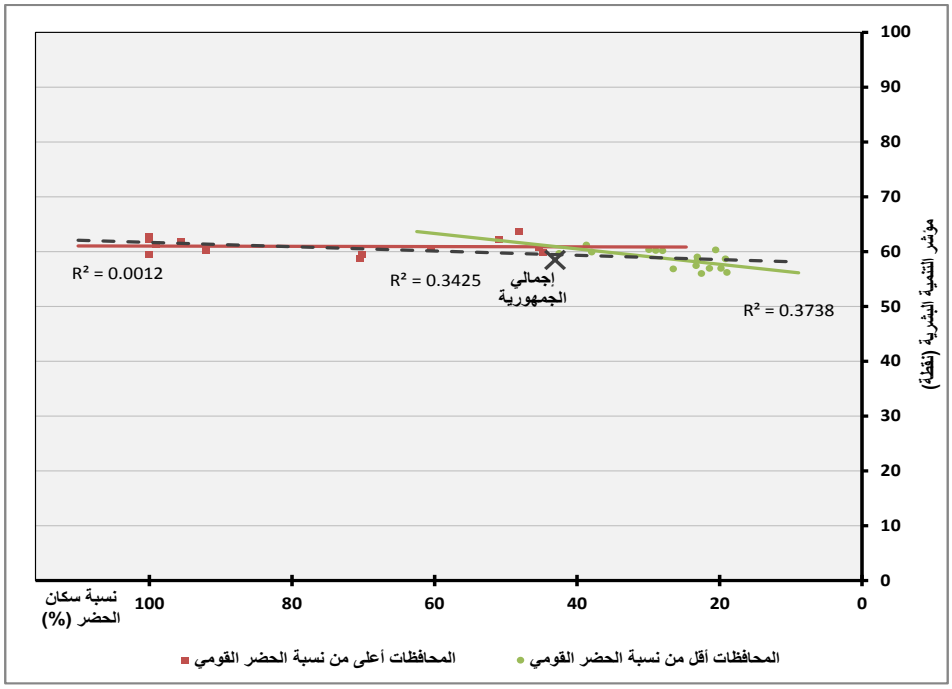

المصدر: من إعداد الباحث

٦-٣-٦ المؤشر المجمع للتوازن الحضري الريفي

تم الوصول إلى مؤشر مجمع يقيس حالة التوازن الحضري الريفي في مصر، من خلال تجميع كل المتغيرات المكونة لمؤشرات التوازن الحضري الريفي السابق عرضها، وذلك اعتمادًا على نفس المعادلة التي تم بها حساب هذه المؤشرات والتي سبق الإشارة إليها. ومن تحليل القيم المختلفة لهذا المؤشر على مستوى محافظات الجمهورية، يتضح التفاوت الكبير بين طرفي المتصل الحضري الريفي المصري، يدل على ذلك الفجوة بين قيمة المؤشر بالنسبة للمحافظات التي ترتفع بها نسبة سكان الحضر عن المستوى القومي والمحافظات التي تنخفض بها نسبة سكان الحضر عن المستوى القومي. ويؤكدها انخفاض قيمة R^2 بالنسبة لمجموعة المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي وارتفاعها بالنسبة لمجموعة المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي وكذلك على المستوى القومي، كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٢٨).

يبلغ المتوسط العام للمؤشر على مستوى محافظات الجمهورية نحو ٩,٩٤ نقطة، يرتفع بشكلٍ ملحوظ في مجموعة المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي ليصل إلى ٤٩,٠٩ نقطة، بينما ينخفض في مجموعة المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي ليصل إلى -٥,٧٩ نقطة. ولا توجد من بين المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي سوى محافظتين يرتفع فيهما قيمة المؤشر فوق المتوسط العام للجمهورية وهما محافظتي ٦ أكتوبر ودمياط، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى وقوع الأولى ضمن إقليم القاهرة الكبرى، وتمتع الثانية بقاعدة اقتصادية مميزة.

شكل رقم (٦-٢٨) التمثيل البياني للمؤشر المجمع للتوازن الحضري الريفي

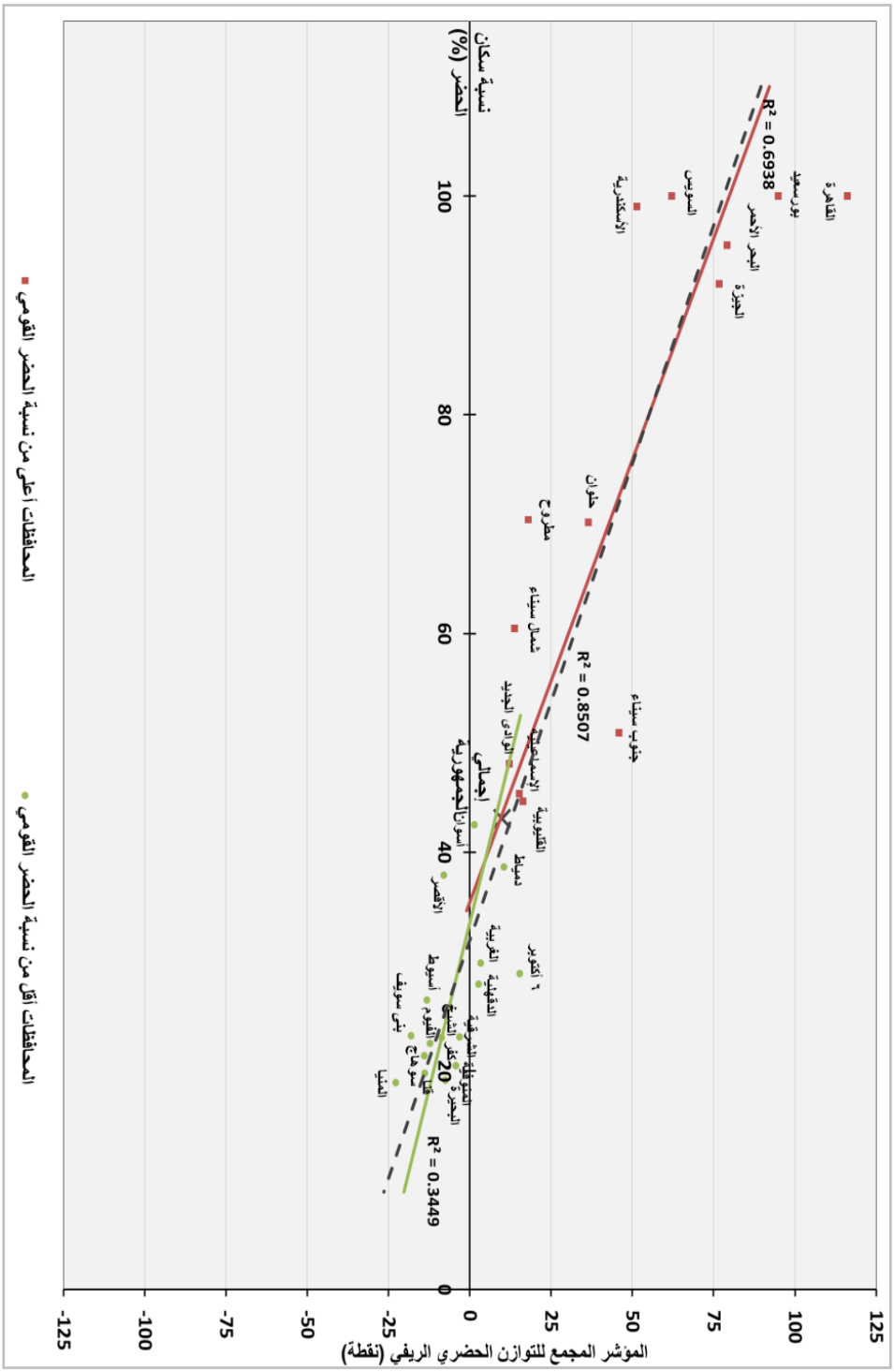

المصدر: من إعداد الباحث

تبلغ القيمة القصوى للمؤشر بالنسبة لمجموعة المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي نحو ١١٦,٢٢ نقطة مسجلة في محافظة القاهرة، بينما تبلغ القيمة الصغرى لنفس المجموعة نحو ١٢,١٢ نقطة مسجلة في محافظة الوادي الجديد، حيث يتضح الفارق الكبير بين القيمتين والذي يصل قرابة مائة ضعف، ويمكن ارجاع ذلك إلى الاختلاف الواضح بين المحافظتين في معظم المؤشرات، والناتج عن كون الأولى هي العاصمة والثانية هي محافظة حدودية نائية. أما بالنسبة لمجموعة المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي فتبلغ القيمة القصوى نحو ١٥,٤١ نقطة مسجلة في محافظة ٦ أكتوبر بينما تبلغ القيمة الصغرى نحو -٢٢,٧٧ نقطة مسجلة في محافظة المنيا. فبالرغم من أن الفارق في القيمتين ليس بضخامة الفارق في المجموعة الأخرى، إلا أن التمثيل البياني يظهر تفاوت في قيمة المؤشر لمحافظات هذه المجموعة. ويوضح الجدول رقم (٦-٤) القيم الرئيسية للمؤشر المجمع للتوازن الحضري الريفي.

جدول رقم (٦-٤) القيم الرئيسية للمؤشر المجمع للتوازن الحضري الريفي

البيان	المؤشر المجمع للتوازن الحضري الريفي (نقطة)		
	المتوسط العام	القيمة العظمى	القيمة الصغرى
المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي	٤٩,٠٩	١١٦,٢٢ (القاهرة)	١٢,١٢ (الوادي الجديد)
المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي	-٥,٧٩	١٥,٤١ (٦ أكتوبر)	-٢٢,٧٧ (المنيا)
على مستوى محافظات الجمهورية	٩,٩٤	١١٦,٢٢ (القاهرة)	-٢٢,٧٧ (المنيا)

المصدر: من إعداد الباحث

٦-٤ تحليل مؤشرات التوازن الحضري الريفي في مصر

من العرض السابق لمؤشرات التوازن الحضري الريفي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات، المجموعة الأولى مؤشرات تمييز إيجابي Positive Discrimination Indicators، وتضم خمسة مؤشرات هي: التصنيف المهني للسكان، والنشاط الاقتصادي، والمنشآت الاقتصادية، وأنواع المباني، وارتفاعات المباني، حيث يعبر التفاوت في قيمة هذه المؤشرات عن وجود دلائل إيجابية، تشير إلى تنوع بين الحضر والريف فيما يتعلق بهيكل الأنشطة الاقتصادية أو خصائص البيئة العمرانية.

أما المجموعة الثانية فهي مؤشرات تمييز سلبي Negative Discrimination Indicators، وتضم ١٤ مؤشر هي: الهجرة وحركة السكان، والتعليم، والصحة، والحالة الزواجية، والظروف المعيشية للسكان، واتصال السكان بالمرافق العامة، والموقف من العمل، والدخل، وقطاعات الأعمال، وقطاعات المنشآت الاقتصادية، والمشتغلين بالمنشآت الاقتصادية، ومكونات المباني، واتصال المباني بالمرافق، والتنمية البشرية، حيث يشير التفاوت في قيمة هذه المؤشرات إلى مجموعة مظاهر سلبية، تتعلق باختلال العدالة الاجتماعية أو توزيع الموارد والاستثمارات بين الحضر والريف، مما ينعكس على وضع التنمية في المناطق المختلفة ويدفع أعداد من السكان إلى الهجرة من منطقة إلى أخرى.

بينمـا المجموعـة الثالثـة فهـي مؤشـرات متعـددة الأوجـه Multidimensional Indicators، وتضـم أربعـة مؤشـرات هـي: الخصـائص الأساسـية للسـكان، واسـتخدامات المبـاني، وملكيـات المبـاني، ومؤشـر الأراضـي، وقد يحمـل التفـاوت فـي قيمـة هـذه المؤشـرات إشـارات إيجابيـة أو سـلبية أو يكـون ذات تـأثيرات متعـددة. هـذا التصـنيف لمؤشـرات التـوازن الحضـري الريفـي المصري يمكن أن يساعد في تحليل أهمية كل مؤشر ودلالته، وطرق التعامل مع الفجوات بين المحافظات والمناطق المختلفة بناءًا على هذه المؤشرات.

٦-٤-١ تحليل درجة التوازن لمؤشرات التوازن الحضري الريفي

تعبر درجة التوازن لمؤشرات التوازن الحضـري الريفي عن حجم التفاوت في قيمة هذه المؤشرات بين المحافظات المختلفة. وقد أمكن قياس درجـة التـوازن تلك اعتمـادًا علـى مجموعـة من الاختبـارات والتحليلات الإحصـائية التـي جرت علـى القيم المختلفـة لهذه المؤشـرات. حيث يمكن أن يساعد ذلك في تحليل التوازن الحضري الريفـي، اعتمـادًا علـى نـوع التمييز الـذي يمثلـه كل مؤشر، وهو ما يمكن استعماله ضـمن أدوات خطـط التنميـة الإقليميـة. وقد تـم حسـاب درجـة التوازن بين الحضر والريف بالنسبة للمؤشرات المختلفة، كما هو موضح بالجدول رقم (٦-٥)، وذلك عن طريق معادلة تم استنباطها كما يلي[١]:

$$B_{indUR} = \frac{[(Mean_{indGU} - Mean_{indGR})/(Max_{indGN} - Min_{indGN})]}{[(Mean_{varRGU} - Mean_{varRGR})/(Max_{varRGN} - Min_{varRGN})]}$$

حيث أن:

B_{indUR}	درجة التوازن بين الحضر والريف لأحد المؤشرات
$Mean_{indGU}$	المتوسط العام لقيمة المؤشر على مستوى المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي
$Mean_{indGR}$	المتوسط العام لقيمة المؤشر على مستوى المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي
Max_{indGN}	القيمة العظمى للمؤشر على مستوى إجمالي محافظات الجمهورية
Min_{indGN}	القيمة الصغرى للمؤشر على مستوى إجمالي محافظات الجمهورية
$Mean_{varRGU}$	المتوسط العام لقيمة متغير نسبة سكان الحضر على مستوى المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي
$Mean_{varRGR}$	المتوسط العام لقيمة متغير نسبة سكان الحضر على مستوى المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي
Max_{varRGN}	القيمة العظمى لمتغير نسبة سكان الحضر على مستوى إجمالي محافظات الجمهورية
Min_{varRGN}	القيمة الصغرى لمتغير نسبة سكان الحضر على مستوى إجمالي محافظات الجمهورية

[١] تم الوصول إلى هذه المعادلة بعد عدة اختبارات على مجموعة من المعدلات المقترحة وتحليل مدى تمثيلها لأكبر عدد من المؤشرات

جدول رقم (٦-٥) نوع التمييز ودرجة التوازن لمؤشرات التوازن الحضري الريفي المصري

المؤشرات	نوع التمييز	المتوسط العام للمؤشر			درجة التوازن
		إجمالي محافظات الجمهورية	المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي	المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي	
مؤشر الخصائص الأساسية للسكان	•	٥,٧٦-	٣٧,٨٨	٢٩,٦٨-	٠,٩٨
مؤشر الهجرة وحركة السكان	-	٣١,٦٧	١٣٨,٥٤	٠,٣٧-	٠,٧٩
القيمة الإجمالية للمؤشرات السكانية		٣,٦٠	٦٣,٠٤	٢٢,٣٥-	٠,٩١
مؤشر التعليم	-	٥,٧١	٢٣,٠٧	٥,٨٠-	٠,٧٣
مؤشر الصحة	-	٤,٩٧-	١٣,٢٩	١٥,١١-	٠,٨٠
مؤشر التصنيف المهني للسكان	+	٤٢,٦٦	٦٦,٧٧	٣٠,٠٢	٠,٧٨
مؤشر الحالة الزواجية	-	٢٨,٩٣	٣٧,١٠	٢٥,٨٤	٠,٤١
مؤشر الظروف المعيشية للسكان	-	٧,٩٩-	٣,٧٨	٢٠,٥٦-	٠,٤٤
مؤشر اتصال السكان بالمرافق العامة	-	٢٦,١٠-	٢,٣٨	٤٣,١٠-	٠,٦٨
القيمة الإجمالية للمؤشرات الاجتماعية		٠,٤١	١٨,٩٦	١٢,٠٥-	٠,٦٥
مؤشر الموقف من العمل	-	٦,٩٠	١٩,٨٢	٦,٠٥-	٠,٤٠
مؤشر الدخل	-	١٨,٤٢-	٠,١٥-	٣٣,٨٤-	٠,٦٠
مؤشر قطاعات الأعمال	-	٠,١٩	٤٩,٩٠	١٠,٦١-	٠,٥٣
مؤشر النشاط الاقتصادي	+	٤٣,٤٨	٧٠,٨٩	٢٢,٤١	٠,٧١
مؤشر المنشآت الاقتصادية	+	٦,٧٩	١١,٥٥	٦,٢٩-	٠,٥٥
مؤشر قطاعات المنشآت الاقتصادية	-	٨,٨٠	٦٨,٥٥	٩,٢١-	٠,٣١
مؤشر المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية	-	٢١,٦٣	٥٤,٦٥	١,٨٠	٠,٥١
القيمة الإجمالية للمؤشرات الاقتصادية		١٧,٥٤	٤٥,٨٧	٠,١٥	٠,٧٨
مؤشر أنواع المباني	+	٢١,٠٣	٨٨,٨٣	٧,٨٣	٠,٦٣
مؤشر استخدامات المباني	•	٠,٣٥	٣٥,٩٨	٦,٣٣-	٠,٣٩
مؤشر ملكيات المباني	•	٣,٠٦-	٥٩,٦٨	١٠,٧٠-	٠,٣٨
مؤشر ارتفاعات المباني	+	٤٢,٨١	١٠٧,٢٦	١٥,٢٢	٠,٥٠
مؤشر مكونات المباني	-	٥,١٨	١٤,٣٨	٥,١١-	٠,٤٢
مؤشر اتصال المباني بالمرافق	-	١,١٤	٤٧,٤٢	١٢,٧٠-	٠,٦٧
مؤشر الأراضي	•	١٥,٥١	٢٥٣,٠٢	١٤,٠٤-	٠,٢٧
القيمة الإجمالية للمؤشرات المكانية		١١,٨٧	٧٨,٥٧	٣,٨١-	٠,٤٩
مؤشر التنمية البشرية	-	٥٨,٥٠	٦٠,٩٦	٥٨,٦١	٠,٥١
المؤشر المجمع التوازن الحضري الريفي المجمع		**٩,٩٤**	**٤٩,٠٩**	**٥,٧٩-**	**٠,٦٦**

نوع التمييز: + مؤشرات تمييز إيجابي | - مؤشرات تمييز سلبي | • مؤشرات متعددة الأوجه

درجة التوازن: غير متزن أصغر من ٠,٦٥ | شبه متزن من ٠,٦٥ إلى ٠,٨٥ | متزن أكبر من ٠,٨٥

المصدر: من أعداد الباحث

إن تحليل درجة التوازن يوضح أن من بين المؤشرات الأساسية للتوازن الحضري الريفي البالغ عددها ٢٣ مؤشر، يتواجد مؤشر واحد فقط متزن وهو مؤشر الخصائص الأساسية للسكان، بينما يبلغ عدد المؤشرات شبه المتزنة سبعة مؤشرات منها خمسة مؤشرات ذات تمييز سلبي والباقي ذات تمييز إيجابي. ويبلغ عدد المؤشرات غير متزنة ١٥ مؤشر، وما يدعو للقلق أن تسعة من بين هذه المؤشرات ذات تمييز سلبي، مما يعطي صورة واضحة عن التفاوتات بين الحضر والريف في مصر، خاصةً أن من بين هذه المؤشرات مؤشر الظروف المعيشية للسكان وموقف الفرد من العمل والدخل والتنمية البشرية.

٦-٤-٢ التحليل العنقودي للمحافظات طبقًا لمؤشرات التوازن الحضري الريفي

تم القيام بالتحليل العنقودي Cluster Analysis لمحافظات الجمهورية طبقًا لقيم مؤشرات التوازن الحضري الريفي، وقد نتج عن هذا التحليل الخروج بمجموعتين متمايزتين Clusters من المحافظات. الأولى تضم ثمانية محافظات هي: القاهرة وبورسعيد والسويس والأسكندرية والبحر الأحمر والجيزة وحلوان وجنوب سيناء. أما الثانية فتضم ٢١ محافظة هي: مطروح وشمال سيناء والوادى الجديد والإسماعيلية والقليوبية وأسوان ودمياط والأقصر والغربية و٦ أكتوبر والدقهلية وأسيوط وبنى سويف والشرقية وكفر الشيخ والفيوم وسوهاج والمنوفية وقنا والبحيرة والمنيا. حيث تمثل المجموعة الأولى المحافظات التي يغلب عليها الطابع الحضري، من الناحية السكانية والإجتماعية والاقتصادية والعمرانية. بينما تمثل المجموعة الثانية المحافظات التي يغلب عليها الطابع الريفي. ويوضح الجدول رقم (٦-٦) أعداد السكان ونسبة سكان الحضر والريف في محافظات كل مجموعة.

جدول رقم (٦-٦) أعداد السكان ونسبة سكان الحضر والريف في محافظات المجموعتين الناتجتين من التحليل العنقودي لقيمة مؤشرات التوازن الحضري الريفي

	المحافظات	عدد السكان ٢٠٠٦	نسبة سكان الحضر	نسبة سكان الريف
محافظات المجموعة الأولى	القاهرة	٦٧٥٨٥٨١	١٠٠,٠٠	٠,٠٠
	بورسعيد	٥٧٠٦٠٣	١٠٠,٠٠	٠,٠٠
	السويس	٥١٢١٣٥	١٠٠,٠٠	٠,٠٠
	الأسكندرية	٤١٢٣٨٦٩	٩٩,٠٥	٠,٩٥
	البحر الأحمر	٢٨٨٦٦١	٩٥,٥٢	٤,٤٨
	الجيزة	٣١٤٣٤٨٦	٩١,٩٨	٨,٠٢
	حلوان	١٧١٣٢٧٨	٧٠,١٨	٢٩,٨٢
	جنوب سيناء	١٥٠٠٨٨	٥٠,٩١	٤٩,٠٩
	إجمالي المجموعة	١٧٢٦٠٧٠١	٩٤,٨٥	٥,١٥
محافظات المجموعة الثانية	مطروح	٣٢٣٣٨١	٧٠,٤١	٢٩,٥٩
	شمال سيناء	٣٤٣٦٨١	٦٠,٤٤	٣٩,٥٦
	الوادى الجديد	١٨٧٢٦٣	٤٨,١٠	٥١,٩٠
	الإسماعيلية	٩٥٣٠٠٦	٤٥,٣٣	٥٤,٦٧
	القليوبية	٤٢٥١٦٧٢	٤٤,٦٧	٥٥,٣٣
	أسوان	١١٨٦٤٨٢	٤٢,٤٩	٥٧,٥١
	دمياط	١٠٩٧٣٣٩	٣٨,٦٧	٦١,٣٣
	الأقصر	٩٥٩٠٠٣	٣٧,٩٠	٦٢,١٠
	الغربية	٤٠١١٣٢٠	٢٩,٨٦	٧٠,١٤
	٦ أكتوبر	٢٥٨١٠٥٩	٢٨,٩٠	٧١,١٠
	الدقهلية	٤٩٨٩٩٩٧	٢٧,٩٥	٧٢,٠٥
	أسيوط	٣٤٤٤٩٦٧	٢٦,٤٦	٧٣,٥٤
	بنى سويف	٢٢٩١٦١٨	٢٣,٢٤	٧٦,٧٦
	الشرقية	٥٣٥٤٠٤١	٢٣,٠٩	٧٦,٩١
	كفر الشيخ	٢٦٢٠٢٠٨	٢٣,٠٦	٧٦,٩٤
	الفيوم	٢٥١١٠٢٧	٢٢,٥١	٧٧,٤٩
	سوهاج	٣٧٤٧٢٨٩	٢١,٣٩	٧٨,٦١
	المنوفية	٣٢٧٠٤٣١	٢٠,٤٩	٧٩,٥١
	قنا	٢٤٩٩٩٦٤	١٩,٧٦	٨٠,٢٤
	البحيرة	٤٧٤٧٢٨٣	١٩,١٢	٨٠,٨٨
	المنيا	٤١٦٦٢٩٩	١٨,٩٣	٨١,٠٧
	إجمالي المجموعة	٥٥٥٣٧٣٣٠	٢٧,٠١	٧٢,٩٩
إجمالي الجمهورية		**٧٢٧٩٨٠٣١**	**٤٣,٠٩**	**٥٦,٩١**

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ٢٠٠٦.

من ناحية أخرى تتفاوت قيمة مؤشرات التوازن الحضري الريفي بين هاتين المجموعتين، حيث يلاحظ انخفاض المتوسط العام لقيم المؤشرات بالنسبة لمحافظات المجموعة الثانية مقارنةً بمحافظات المجموعة الأولى، وبفروق كبيرة في جميع المؤشرات باستثناء مؤشر التنمية البشرية الذي يقل فيه الفرق بين المجموعتين. ويوضح الجدول رقم (٦-٧) المتوسط العام والقيمة العظمى والصغرى لمؤشرات التوازن الحضري الريفي على مستوى المجموعتين.

جدول رقم (٦-٧) المتوسط العام والقيمة العظمى والصغرى لمؤشرات التوازن الحضري الريفي على مستوى مجموعتي المحافظات

المؤشرات	المجموعة الأولى (نقطة)			المجموعة الثانية (نقطة)		
	المتوسط العام	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	المتوسط العام	القيمة العظمى	القيمة الصغرى
نسبة سكان الحضر	٨٨,٤٦	١٠٠,٠٠	٥٠,٩١	٣٢,٩٩	٧٠,٤١	١٨,٩٣
مؤشر الخصائص الأساسية للسكان	٥٧,٤١	٧٣,٩٦	١١,٤٢	٢١,٠٣-	٢٨,٦٠	٤١,٣٠-
مؤشر الهجرة وحركة السكان	١٤٩,٧٣	٢٦٨,٠٩	٣٥,٧١	٢٨,٤٤	٢١٩,٢٨	٢٥,٥٠-
القيمة الإجمالية للمؤشرات السكانية	٨٠,٤٩	١٢٠,٢٧	٣٩,٤٧	٨,٦٧-	٥٢,٢٧	٣٥,٧٩-
مؤشر التعليم	٣٣,١٤	٤٩,٦٤	٢٤,٠٨	٢,٧٦-	١٦,٦٢	١٦,٦٧-
مؤشر الصحة	١٨,٣٥	٣١,٩٠	٨,٧٠	١٠,٢٨-	١٥,٠٦	٢٧,١٤-
مؤشر التصنيف المهني للسكان	٧٥,٣٤	٨٤,٦٨	٦١,٤١	٣٥,٥٠	٥٨,٢٥	٦,٠٦
مؤشر الحالة الزواجية	٤٢,٣٦	٦٢,٤٦	٣٠,٨٧	٢٦,٥١	٤٦,٥٨	١٧,٠٢
مؤشر الظروف المعيشية للسكان	١٥,٣٦	٣٨,٥٦	٠,٣٩-	١٩,١٧-	٥,١٦	٥٣,٢٠-
مؤشر اتصال السكان بالمرافق العامة	١٢,٨٧	٢٦,٥٣	١٧,١١-	٣٦,٢٧-	٠,٦٦	٨٤,٨٤-
القيمة الإجمالية للمؤشرات الاجتماعية	٢٨,٥٤	٤٢,٧٣	١٨,٣٦	٨,٣١-	١٠,٧٢	٣٦,٧٧-
مؤشر الموقف من العمل	٢٩,٩٦	٥٤,٣٥	٦,٧٦	٣,٧٥-	٢٠,١٨	٥٣,٠٤-
مؤشر الدخل	٩,٠٩	٢٥,٣٣	٦,٩٠-	٢٩,٣٤-	٣,٣٣-	٦٨,٧٢-
مؤشر قطاعات الأعمال	٦٧,٣٧	١٦١,٤٢	١١,١٧	٢,٨٦-	٤٧,٤٣	٢٨,٦١-
مؤشر النشاط الاقتصادي	٨٥,١٧	١١٨,٨٢	٦٦,٥٦	٢٨,٥١	٥٩,٠٦	٥,٣٨
مؤشر المنشآت الاقتصادية	١٩,٧٤	٤٣,٢٥	٠,٤٤	٥,١٦-	٦,٢٤	١٠,٩٣-
مؤشر قطاعات المنشآت الاقتصادية	٩٧,٦٩	٣٧٢,٣٧	١٧,٥٩	١,٨٠-	٤٧,٦٥	٤١,٥٥-
مؤشر المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية	٧٥,٢٣	١٦٤,٦٥	٢٢,٣٦	٦,٥٤	٤٤,٤٠	٨,١٩-
القيمة الإجمالية للمؤشرات الاقتصادية	٦١,٧٩	٨٦,٥٦	٤٢,١٤	٤,٩٧	٣٠,٢٢	١١,٢٦-
مؤشر أنواع المباني	١٠٨,٧٢	٢٠١,٠٣	٥٧,٢٤	١٩,٥٣	١٥٩,١٩	١٤,٣٥-
مؤشر استخدامات المباني	٤٧,٥١	١٥٩,٣٨	٧,٥٩	٠,٦٥-	٧٣,٧٣	٢٣,٧٣-
مؤشر ملكيات المباني	٨٧,١١	٢٨٧,٠٥	١,٣٢	٤,٣٩-	٤١,٢١	٢٤,٠٨-
مؤشر ارتفاعات المباني	١٥٤,٩٩	٣٠٤,١١	٧,٩٤	١٨,٩٦	٧٨,١٤	٢,٤٥-
مؤشر مكونات المباني	٢٦,٠٥	٤٦,٠٩	١٠,٣١	٤,٩٢-	٢٤,٧٤	٣٠,٥٥-
مؤشر اتصال المباني بالمرافق	٧٣,٨٧	١١٩,٣٨	١٧,٤٩	٨,٤٦-	٢٥,٦٥	٢٩,٢٥-
مؤشر الأراضي	٤٠٢,٩٧	١٦١٠,٩	٣٢,٣٣	٧,٥٧-	٢١,٨٧	٣٤,٦٧-
القيمة الإجمالية للمؤشرات المكانية	١١٧,٣٣	٢٥٧,٨٠	٣٧,٨٥	١,٠٤	٢٦,٦٣	١٩,٧٦-
القيمة الإجمالية لمؤشر التنمية البشرية	٦١,١٥	٦٢,٦٦	٥٩,٤٦	٥٩,٠٩	٦٣,٥٤	٥٥,٩٤
القيمة الإجمالية للمؤشر المجمع التوازن الحضري الريفي	٧٠,٣٥	١١٦,٢٢	٣٦,٥٤	٠,٨٢-	١٧,٩٥	٢٢,٧٧-

المصدر: من إعداد الباحث

هاتان المجموعتان يوضحهما الشكل رقم (٦-٢٩) حيث يظهر التفاوت الكبير بين المجموعة الأولى من المحافظات والمجموعة الثانية، كما يظهر التفاوت الواضح المحافظات الحضرية في المجموعة الأولى وباقي المحافظات، وبين محافظة القاهرة وباقي المحافظات

شكل رقم (٦-٢٩) ديندروجرام Dendrogram لمحافظات الجمهورية طبقًا لقيم مؤشرات التوازن الحضري الريفي

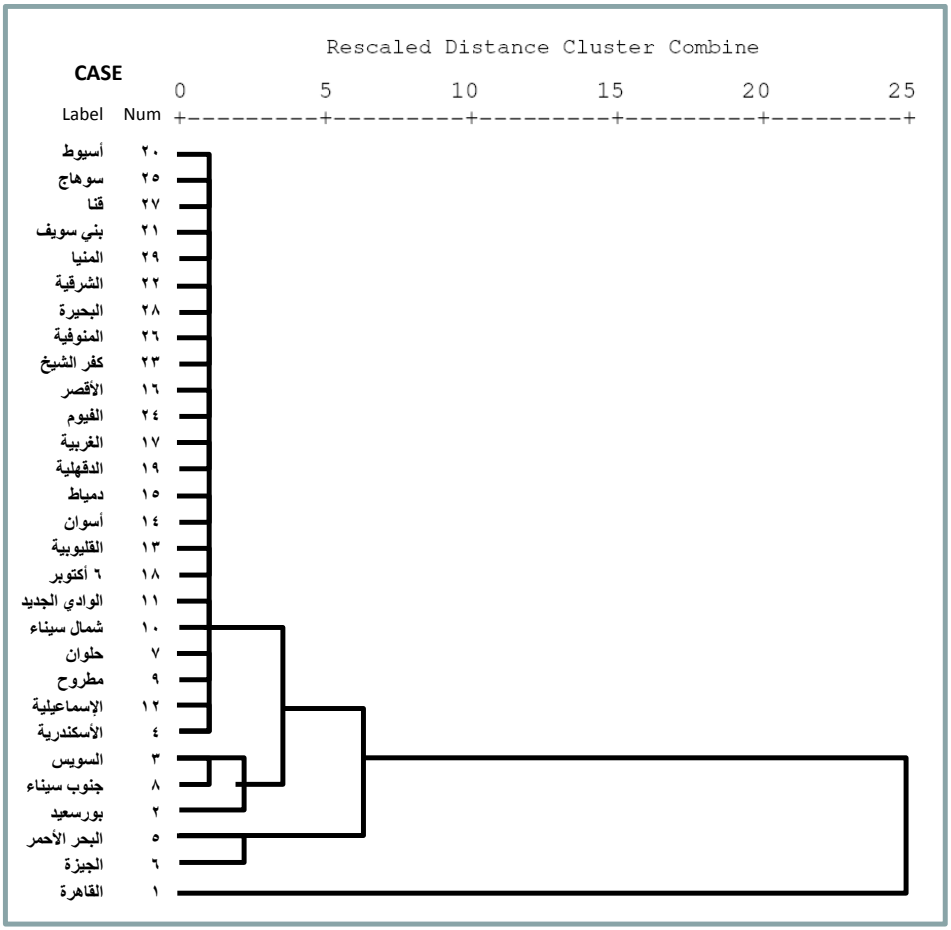

أما بالنسبة لترتيب أهمية المؤشرات في تحديد كل مجموعة من المجموعتين، فنجد أن مؤشر التصنيف المهني للسكان هو الأكثر تاثيرًا في تحديد محافظات المجموعة الأولى، يليه من حيث الأهمية مؤشر التعليم ومؤشر الصحة. ويرجع ذلك إلى اشتراك هذه المحافظات في كون المهن الحضرية هي المهن الغالبة بين السكان، بالإضافة إلى وجود مستويات متقاربة من الخدمات التعليمية والصحية بين هذه المحافظات. بينما يأتي في ذيل القائمة مؤشر الأراضي بسبب الاختلافات الكبيرة بين محافظات هذه المجموعة في نمط استغلال الأرض من حيث الأنشطة الاقتصادية والكثافات السكانية.

على الجانب الآخر نجد أن مؤشر الأراضي هو الأكثر تأثيرًا وبفارق واضح في تحديد محافظات المجموعة الثانية، حيث تلعب الزراعة دورًا أساسيًا في اقتصاديات هذه المحافظات، مما يفرض نمط متشابهة في استغلال الأرض، وإن اختلفت الكثافات خاصةً في المحافظات الحدودية. بينما يأتي في ذيل القائمة مؤشر التنمية البشرية نتيجة التفاوت في وضع التنمية بهذه

المحافظات. ويوضح الشكل رقم (٦-٣٠) ترتيب أهمية مؤشرات التوازن الحضري الريفي في تحديد مجموعتي المحافظات.

شكل رقم (٦-٣٠) ترتيب أهمية مؤشرات التوازن الحضري الريفي في تحديد مجموعتي المحافظات

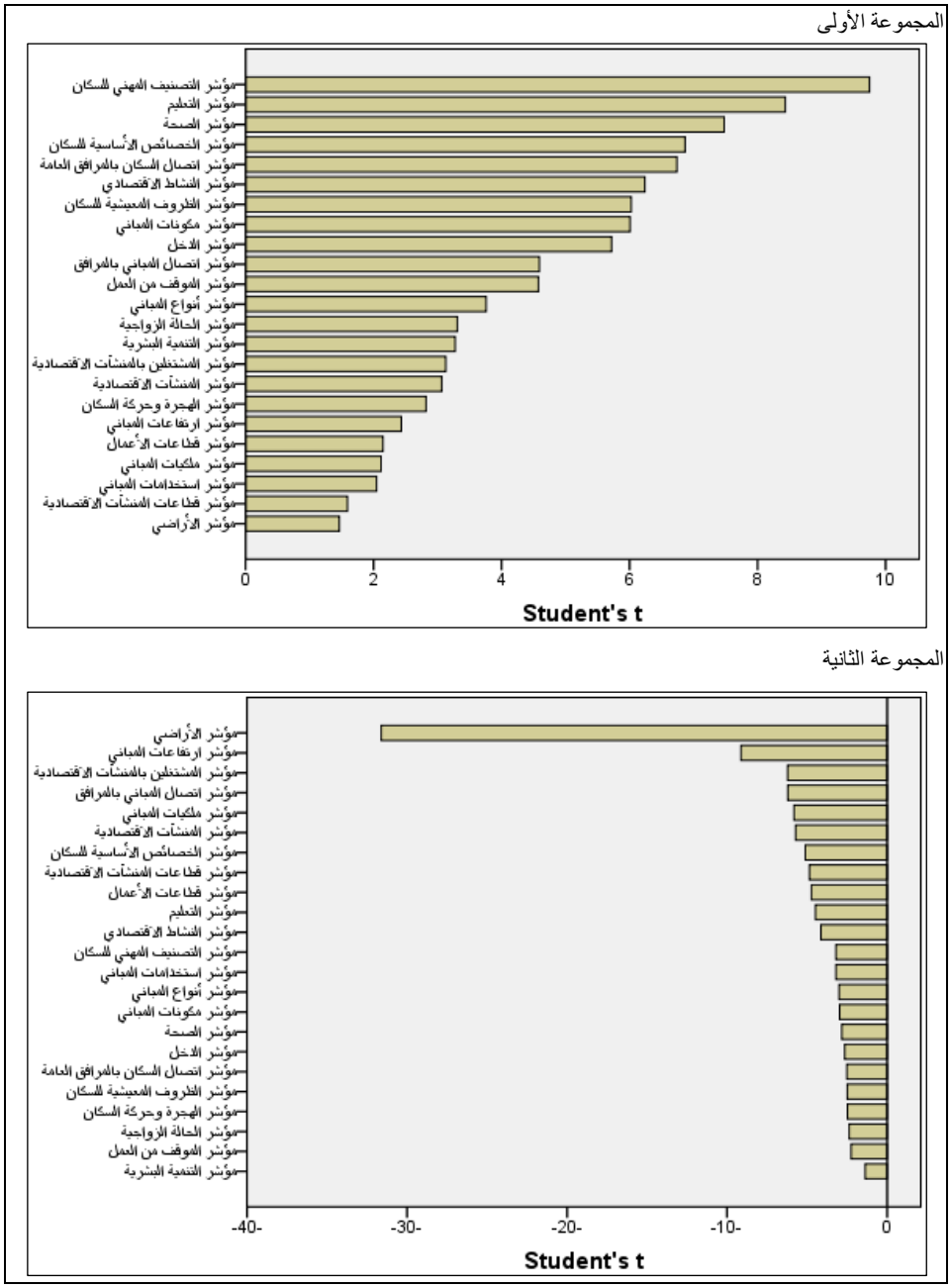

المصدر: من إعداد الباحث

٦-٥ ملخص الفصل السادس

قام البحث في هذا الفصل بدراسة تحليلية لاستخلاص مجموعة مؤشرات تم استخدامها في قياس وتحليل توازن المتصل الحضري الريفي المصري، من النواحي السكانية والاجتماعية والاقتصادية والمكانية. حيث يمكن إيجاز مراحل هذه الدراسة في الشكل رقم (٦-٣١).

شكل رقم (٦-٣١) ملخص لمراحل الدراسة التحليلية لاستخلاص مؤشرات التوازن الحضري الريفي

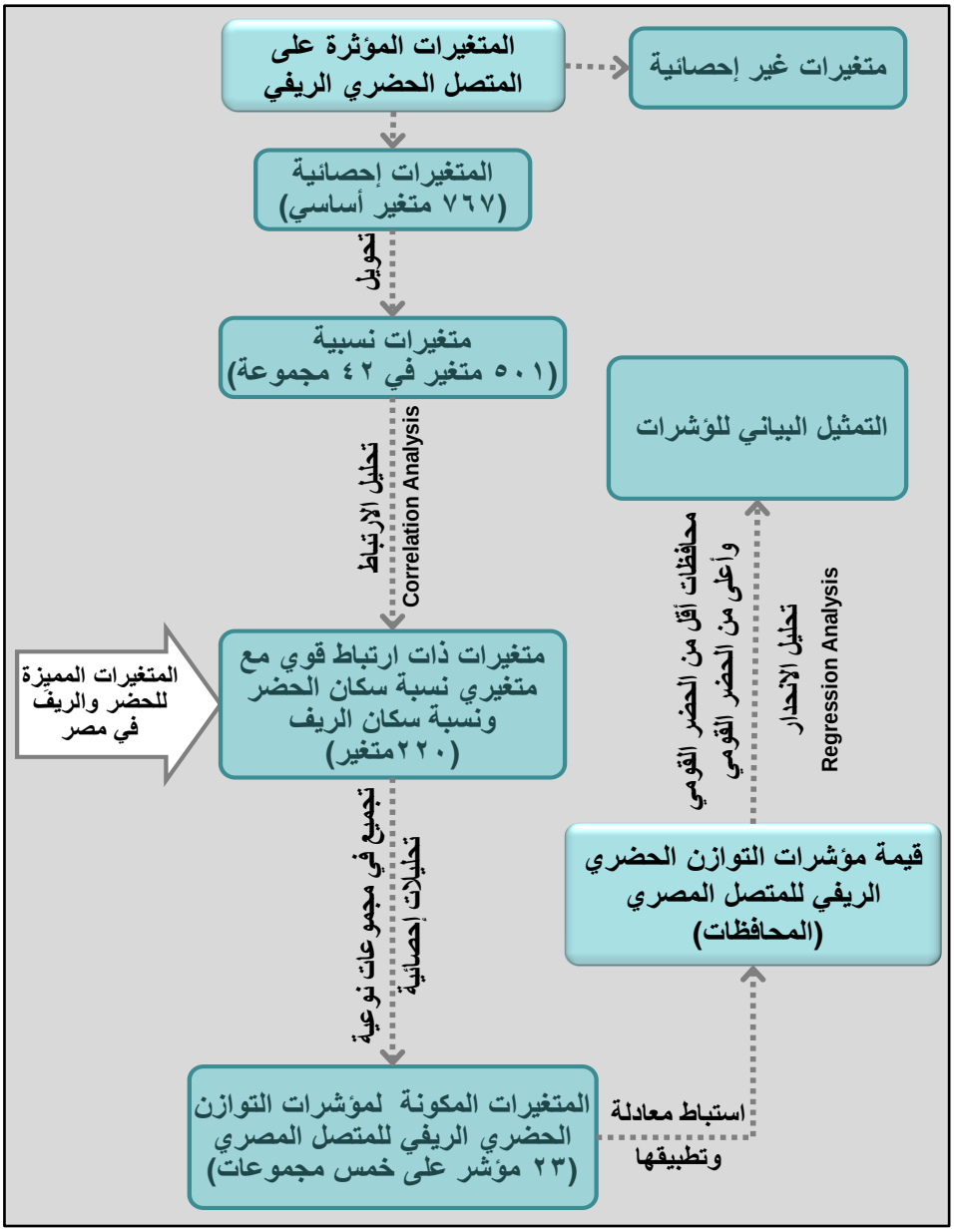

المصدر: من إعداد الباحث

وقد خلص الفصل إلى مجموعة من النقاط من أهمها:

- بلغ عدد المتغيرات المستخدمة في تحليل التوازن الحضري الريفي ٥٠١ متغير، حيث ظهر ارتباط واضح بين ٢٢٠ متغير ونسبة سكان الحضر، منهم ١٢٨ متغير ذات علاقة طردية و٩٢ متغير ذات علاقة عكسية. وقد أعتبرت هذه المتغيرات هي المميِزة للحضر والريف في مصر، والحاكمة لحالة التوازن بينهما. وبتجميع هذه المتغيرات تم استخلاص ٢٣ مؤشر على خمس مجموعات هي: المؤشرات السكانية (مؤشرين)، المؤشرات الاجتماعية (ستة مؤشرات)، والمؤشرات الاقتصادية (سبعة مؤشرات)، والمؤشرات المكانية (سبعة مؤشرات)، بالإضافة إلى مؤشر التنمية البشرية.
- من تحليل التفاوتات في هذه المؤشرات بين مجموعتي المحافظات أعلى / وأقل من نسبة سكان الحضر القومي والبالغة ٤٣,٠٩ بالمئة، وقياس مدى التوازن بينهما، تم التوصل إلى مؤشر مجمع يقيس حالة التوازن الحضري الريفي، والذي أوضح التفاوت الكبير بين طرفي المتصل الحضري الريفي المصري، حيث بلغ المتوسط العام للمؤشر على مستوى الجمهورية نحو ٩,٩٤ نقطة، يرتفع هذا المتوسط في مجموعة المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي ليصل إلى ٤٩,٠٩ نقطة، بينما ينخفض في مجموعة المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي ليصل إلى -٥,٧٩ نقطة.
- تم تصنيف مؤشرات التوازن الحضري الريفي إلى ثلاثة مجموعات: مؤشرات تمييز إيجابي (خمسة مؤشرات)، ومؤشرات تمييز سلبي (١٤ مؤشر)، مؤشرات متعددة الأوجه (أربعة مؤشرات). وبناءًا على مجموعة تحليلات إحصائية تم تحديد درجة التوازن الحضري الريفي لهذه المؤشرات وتقسيمها إلى متزن (مؤشر واحد) وشبه متزن (٧ مؤشرات) وغير متزن (١٥ مؤشر).
- تم تحليل التوازن الحضري الريفي في مصر، من خلال الربط بين نوع التمييز الذي يمثله كل مؤشر ودرجة توازنه. وهو ما يمكن استعماله ضمن أدوات خطط التنمية الإقليمية، للوصول إلى الإجراءات أو المشروعات التي تعظم قيمة الترابط بين نسبة الحضر إلى الريف ومؤشرات التمييز الإيجابي، بما يؤدي إلى تكامل الأنشطة والوظائف بين الحضر والريف. وتحد من قيمة الترابط بين نسبة الحضر إلى الريف ومؤشرات التمييز السلبي، تحقيقًا لمبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية.
- من خلال التحليل العنقودي لمحافظات الجمهورية طبقًا لقيم مؤشرات التوازن الحضري الريفي، تم الخروج بمجموعتين متمايزتين من المحافظات. الأولى تضم ثمانية محافظات يغلب عليها الطابع الحضري. أما الثانية فتضم ٢١ محافظة يغلب عليها الطابع الريفي، كما تم تحديد المؤشرات الحاكمة لكل مجموعة.

أوضح الفصل أهمية وجود مجموعة من المؤشرات تساعد كلًا من المجتمع والمخطط ومتخذ القرار على اختيار الإجراءات والمشروعات المناسبة لتحقيق الأهداف التنموية الإقليمية، وتحديد أولوياتها، بالإضافة إلى قياس تأثير تنفيذها وتطبيقها على القطاعات التنموية المختلفة، حيث أن هذه العناصر تعتبر من أهم التحديات التي تواجه خطط التنمية الإقليمية.

الفصل السابع: النتائج

٧-١ الإطار الفكري لتحقيق التوازن الحضري الريفي

يتأثر التوازن الحضري الريفي بمجموعة عوامل سلبية تمنع الوصول إلى حالة التوازن ترتبط بشكل أساسي بعمليات التوسع الحضري غير المنضبط، وعدم قدرة الأنشطة الحضرية على استيعاب الفائض السكاني الريفي بشكلٍ سليم. كما تتأثر أيضًا بمجموعة عوامل إيجابية تدفع باتجاه التوازن ترتبط بالتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات وهياكل الحوكمة. كما هو موضح بالشكل رقم (٧-١)، فإن الوصول إلى حالة التوازن الحضري الريفي تتطلب تحليل العوامل المؤثرة والعلاقات التي تربط بين الحضر والريف، وذلك من خلال مجموعة مؤشرات تترجم حالة التوازن الحضري الريفي ومستوياته في صورة يمكن قياسها، وذلك ما حاول البحث الوصول إليه. بحيث يمكن من خلالها تحديد مجموعة شروط ومعايير وخطوط إرشادية تكون الأساس لتطوير استراتيجيات لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

شكل رقم (٧-١) الإطار الفكري لتحقيق التوازن الحضري الريفي

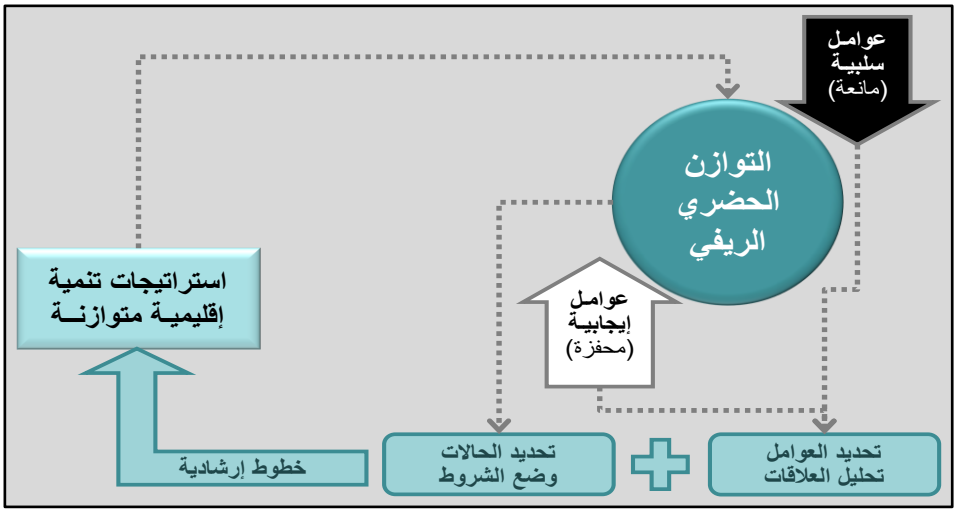

المصدر: من إعداد الباحث

باتت التنمية الحضرية أو التنمية الريفية من الأطر الفكرية التي تحتاج إلى مراجعة، فمع تشعب وتعقد العلاقات بين الحضر والريف، وترابط وتكامل القطاعات التنموية المختلفة ظهرت أهمية التنمية الإقليمية الشاملة المتوازنة Balanced Comprehensive Regional Planning كإطار فكري أشمل وأكثر ايجابية، حيث يمكن تحقيقها من خلال مراعاة أن تعظم أية إجراءات أو مشروعات يتم تبنيها، من قيمة الترابط بين حجم الحضر إلى الريف ومؤشرات التمييز الإيجابي، حيث يؤدي ذلك إلى تكامل الأنشطة والوظائف بين كلٍ من الحضر والريف. وعلى الجانب الأخر يجب أن تحد هذه الإجراءات أو المشروعات من قيمة الترابط بين حجم الحضر إلى الريف ومؤشرات التمييز السلبي، تحقيقًا لمبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية بين سكان الوطن الواحد والإقليم الواحد.

٧-٢ استخدام مؤشرات التوازن الحضري الريفي كأداة للتنمية الإقليمية المتوازنة

فـي كثيـر مـن الأحيـان تُواجـه خطـط التنميـة الإقليميـة بالعديـد مـن التحـديات فيمـا يتعلـق بالاختيـار بـين المشـروعات والإجـراءات وتحديـد أولوياتهـا، كمـا تواجهـا مشـكلة القيـاس والمتابعـة لتـأثير تنفيـذ وتطبيـق هـذه المشـروعات والإجـراءات علـى القطاعـات التنمويـة المختلفـة علـى المسـتوى القـومي والإقليمـي. تظهـر هـذه التحـديات بصـورة أكبـر فـي دولـة مثـل مصـر، حيـث لا تتواجـد منظمـات مجتمـع مـدني قويـة، وجماعـات مصـالح تضـغط باتجـاه تنفيـذ المشـروعات أو اتخـاذ لإجـراءات التـي تتوافـق عليهـا المجموعـات المختلفـة الممثلـة للمجتمـع، بالإضـافة إلـى عـدم وجـود آليـات فعالـة للرقابـة ومتابعـة تنفيـذ المشروعات والبرامج وتحقيقها لأهدافها.

مـن هنـا تظهـر أهميـة وجـود مجموعـة مـن المؤشـرات الإقليميـة التـي يمكـن أن تسـاعد كـلًا مـن المجتمـع والمخطـط ومتخـذ القـرار، علـى الوصـول إلـي اختيـار الإجـراءات والمشـروعات المناسـبة، لتحقيـق الأهـداف التنمويـة المختلفـة علـى المسـتوى الإقليمـي، خاصـةً فيمـا يتعلـق بتحقيـق التـوازن التنمـوي بـين الحضـر والريـف. حيـث يمكـن لتحديـد كـلٍ مـن نـوع التمييـز ودرجـة التـوازن لهـذه المؤشـرات، أن يسـاعد فـي تحليـل التـوازن الحضـري الريفـي، مـن خـلال الـربط بـين نـوع التمييـز الـذي يمثلـه كـل مؤشـر ودرجـة توازنـه. وهـو مـا نستطيع استعماله كـأداة ضـمن خطـط التنميـة الإقليميـة المتوازنـة، خاصـةً فيما يتعلق بتحديد الإجراءات أو المشروعات الكفيلة بإحداث التنمية المنشودة.

فـي هـذا السـياق يمكـن لمؤشـرات التـوازن الحضـري الريفـي التـي قـام البحـث باستخلاصها وتحليلها، أن تستخدم كأداة فعالة عن طريق ثلاث خطوات كما يلي:

- **الخطـوة الأول:** تحديـد مواضـع الخلـل فـي العلاقـة بـين الحضـر والريـف، مـن خلال تحديد المؤشرات التي يتواجد بها قدر كبير من التفاوت.
- **الخطـوة الثانيـة**: تحديـد الإجـراءات والمشـروعات التـي يمكـن أن تعـالج هـذا الخلـل فـي القطاعـات التنمويـة المختلفـة، وترتيـب أولوياتهـا طبقًـا لحجـم الفجـوة بـين الحضـر والريـف فـي كـل قطـاع، وأهميتـه وتـأثيره علـى القطاعـات التنموية الأخرى.، والأولويات القومية والإقليمية.
- **الخطـوة الثالثـة:** فهـي متابعـة التـأثيرات التـي تحـدثها البـرامج والمشـروعات المختـارة علـى حالـة التـوازن الحضـري الريفـي، مـن خـلال قيـاس التغيـر فـي هذه المؤشرات على فترات زمنية محددة.

حيـث يكـون الهـدف النهـائي مـن هـذه الخطـوات الإجرائيـة، هـو الوصـول إلـى حالـة التـوزان الحضـري الريفـي، مـن خـلال اسـتراتيجيات التنميـة الإقليميـة المتوازنـة. ويوضـح الشكل رقم (٧-٢) نموذج تحقيق التوازن لمجموعة من المؤشرات.

شكل رقم (٧-٢) نموذج تحقيق التوازن الحضري الريفي لمجموعة من المؤشرات

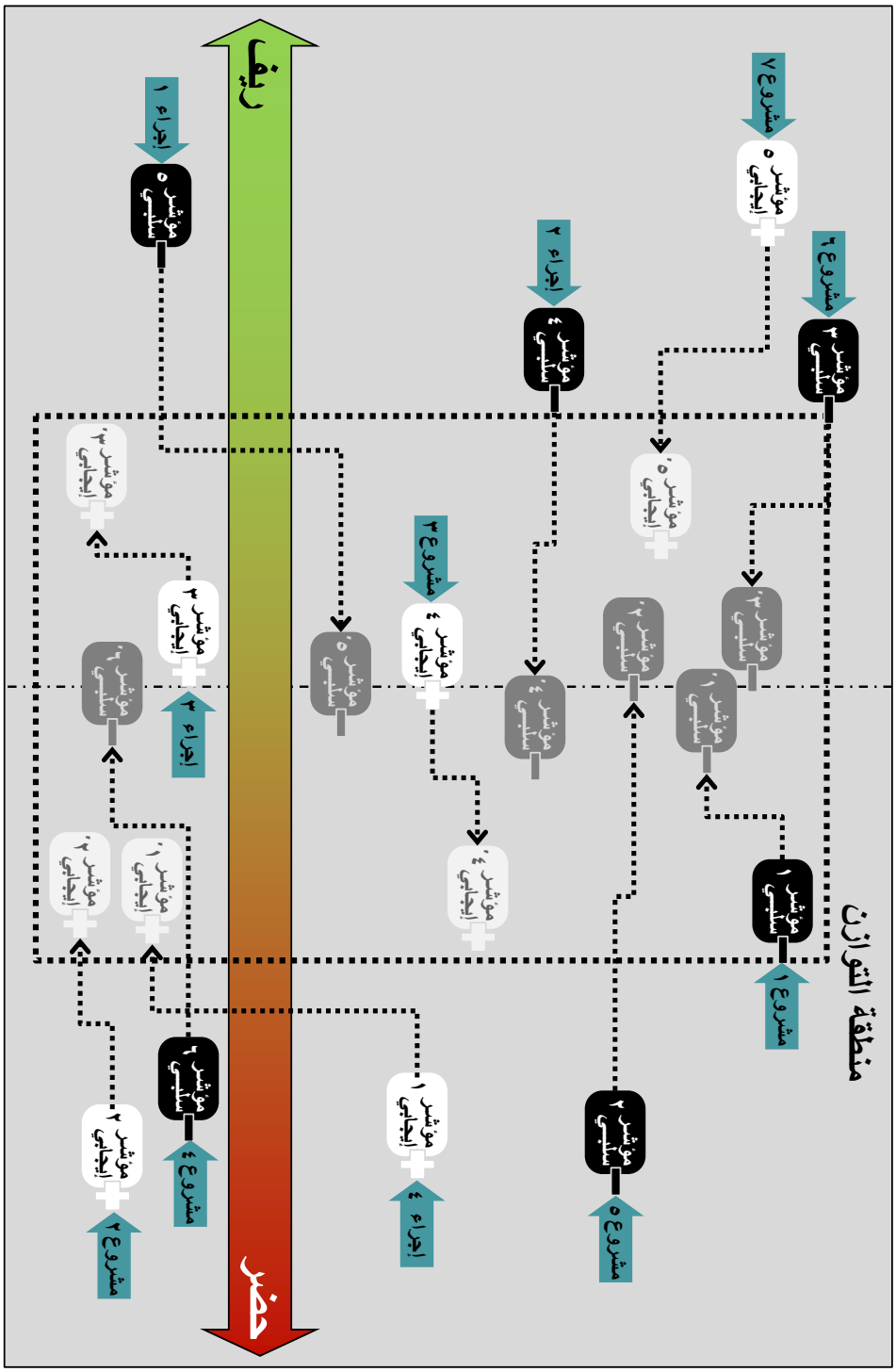

المصدر: من إعداد الباحث

٧-٣ التحليل المكاني لمواقع التدخل

يعتمـد هـذ التحليـل علـى إجـراء تحليـل الجـوار Neighborhood Analysis، للكتـل العمرانية لمحافظة أسيوط[1] الموضحة بالشكل رقم (٧-٣) كمثال تجريبي، باستخدام برنـامج ArcGIS. حيث يحدد التحليل الأهمية المكانية للمنـاطق المختلفـة اعتمـادًا علـى متغيـرات أحجـام وأشـكال الكتـل العمرانيـة والتباعـدات والعلاقات بينهـا. هذا التحليل يمكن أن يكون مكمـلًا لمؤشرات التـوازن الحضـري الريفـي، وذلك للمسـاعدة فـي اتخـاذ القرارات المكانيـة لخطط التنمية الإقليمية المتوازنة. حيث يمكن أن يســاعد فــي تحديــد المواقــع المناســبة للمشـروعات المختلفـة. فكـل مسـتوى لهـذا التحليـل يكـون ملائمًـا لـنمط محـدد مـن المشروعات أو الإجراءات.

شـكل رقـم (٧-٣) التقسـيم الإداري والكتـل العمرانيـة لمحافظة أسيوط

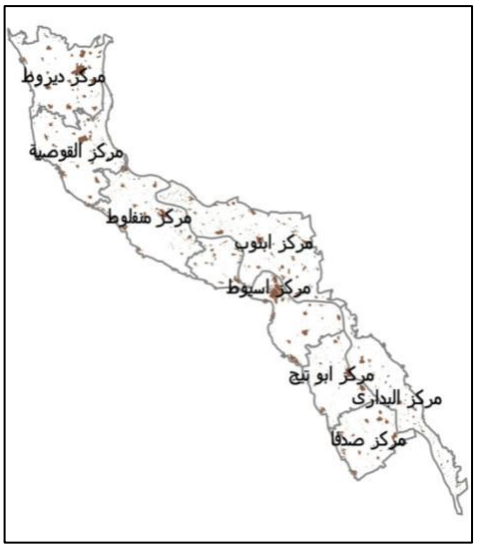

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على بيانات الهيئة العامة للتخطيط العمراني ٢٠٠٨، ووزارة الدولة للتنمية المحلية ٢٠٠٩.

المستوى الأول: باستخدام حجم الخليـة ٢٥ م وحجم وحدة الجوار ٢٠٠ م، كمـا هو موضـح بالشكل رقم (٧-٤). هذا المستوى من التحليل يمكن أن يستخدم في رسم حدود الكتل العمرانيـة، وتحديد التجمعات التي ترتبط بها الكتل العمرانية المتناثرة، حيث تم استخدام حجم وحدة الجوار ٢٠٠ م استنادًا إلى تعريفات الأمم المتحدة بشأن الحد الأقصـى للاتصـال بين مجموعـات المبـاني المكونة للتجمعات العمرانية (UN-ECE, 2006). بينما تم استخدام حجم الخلية ٢٥ م كحد أدنـى لمساحة الكتلة المبنية.

المستوى الثـاني: باستخدام حجم الخليـة ٥٠ م وحجم وحدة الجوار ٢٠٠ م، كمـا هو موضـح بالشكل رقم (٧-٥). هذا المستوى من التحليل يمكن أن يستخدم في تحديد الأراضـي المتوقـع الإمتـداد العمرانـي عليهـا (كلمـا زادت القيمـة التـي تحققهـا الأرض كلمـا زاد تهديـد الامتـداد العمراني عليها). وذلك يمكن أن يفيد في أمـا اتخـاذ إجراءات لحمايـة هذه الأراضـي، أو أن يتم اعتبارها أراضي ذات أولوية لتوطين المشروعات المستقبلية فيها، بدلًا من توطينها في أراضـي غير مهددة بالامتداد العمراني. حيث تم استخدام حجم الخليـة ٥٠ م كحد أدنـى لمسـاحة الأراض القابل للتقسيم والبناء.

المستوى الثـالث: باستخدام حجم الخليـة ٥٠ م وحجم وحدة الجوار ٥٠٠ م، كمـا هو موضـح بالشكل رقم (٧-٦). هذا المستوى من التحليل يمكن أن يستخدم في اختيـار المواقع المناسبة للخدمات ذات المستويات الأولية (حضـانات، مـدارس ابتدائيـة، خدمات تجاريـة يوميـة،.....)، حيث يحدد المناطق ذات الاتصال الأعلى بما يحيطها من كتل عمرانية، في نطاق ٥٠٠م.

[1] تم اختيارها طبقًا لمعيارين، أن تكون محافظة ذات تأثير إقليمي، وأن تتركز الترابطات الإقليمية في اتجاه واحد.

المستوى الرابع: باستخدام حجم الخلية ٥٠ م وحجم وحدة الجوار ١٠٠٠ م، كما هو موضح بالشكل رقم (٧-٧). هذا المستوى من التحليل يمكن أن يستخدم في اختيار المواقع المناسبة للخدمات والأنشطة ذات المستويات المحلية (مدارس إعدادية، وحدات صحية، ....)، حيث يحدد المناطق ذات الاتصال الأعلى بما يحيطها من كتل عمرانية في نطاق ١٠٠٠ م.

شكل رقم (٧-٤) المستوى الأول للتحليل المكاني

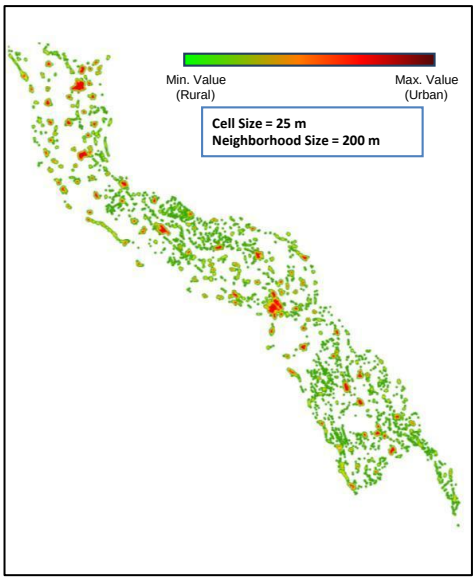

المصدر: من إعداد الباحث

شكل رقم (٧-٥) المستوى الثاني للتحليل المكاني

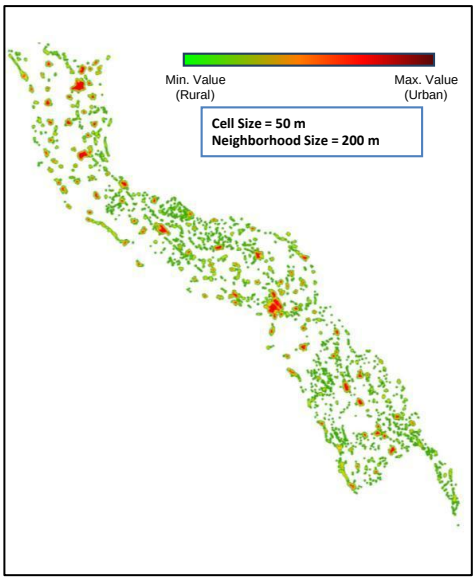

المصدر: من إعداد الباحث

شكل رقم (٧-٦) المستوى الثالث للتحليل المكاني

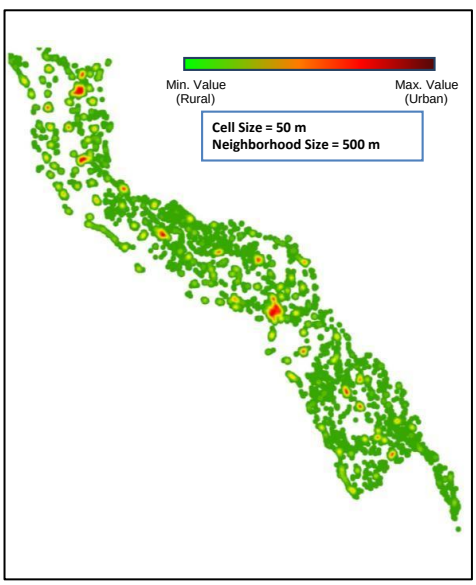

المصدر: من إعداد الباحث

شكل رقم (٧-٧) المستوى الرابع للتحليل المكاني

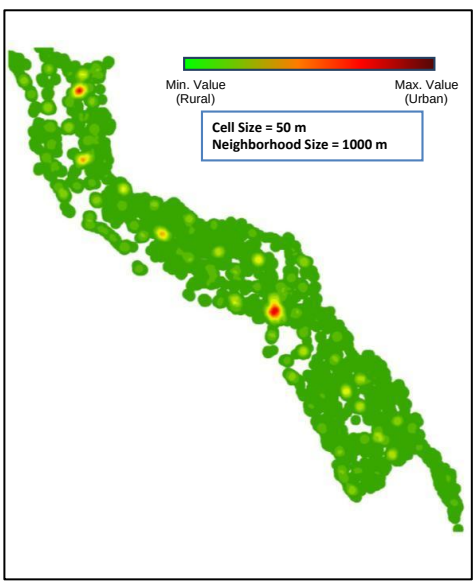

المصدر: من إعداد الباحث

المستوى الخامس: باستخدام حجم الخلية ٥٠ م وحجم وحدة الجوار ١٥٠٠ م، كما هو موضح بالشكل رقم (٧-٨). هذا المستوى من التحليل يمكن أن يستخدم في اختيار المواقع المناسبة للخدمات والأنشطة ذات المستويات المركزية (مدارس ثانوية، مستشفيات مركزية، خدمات الإدارة العامة،....)، حيث يحدد المناطق ذات الاتصال الأعلى بما يحيطها من كتل عمرانية في نطاق ١٥٠٠ م.

المستوى السادس: باستخدام حجم الخلية ٥٠ م وحجم وحدة الجوار ٢٠٠٠ م، كما هو موضح بالشكل رقم (٧-٩). هذا المستوى من التحليل يمكن أن يستخدم في اختيار المواقع المناسبة للخدمات والأنشطة ذات المستويات الإقليمية (جامعات، مستشفيات عامة، محاكم،....)، حيث يحدد المناطق ذات الاتصال الأعلى بما يحيطها من كتل عمرانية في نطاق ٢٠٠٠ م.

شكل رقم (٧-٨) المستوى الخامس للتحليل المكاني

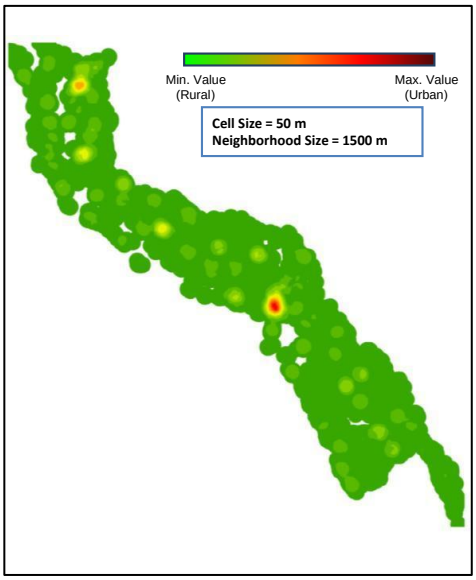

المصدر: من إعداد الباحث

شكل رقم (٧-٩) المستوى السادس للتحليل المكاني

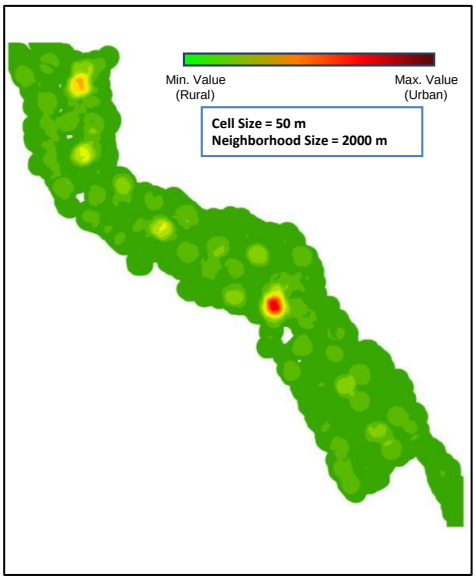

المصدر: من إعداد الباحث

٧-٤ االنتائج العامة للبحث

بناءًا على ما تناوله البحث من استعراض وتحليل لمفاهيم التنمية الإقليمية ومفاهيم الحضر والريف والتوازن بينهما، كذلك تحليل المتصل الحضري الريفي المصري ومكوناته والعناصر المؤثرة فيه، وصولًا إلى استنباط مؤشرات التوازن لهذا المتصل وتحليلها، وسبل استخدامها كأداة للتنمية الإقليمية المتوازنة. فقد خلص البحث إلى مجموعة نقاط يمكن إيجازها فيما يلي:

- أظهر تشعب وتعقد العلاقات بين المكونات الإقليمية المختلفة، أهمية تناول قضايا التنمية الإقليمية بشكل أشمل في إطار مفهوم التنمية الإقليمية المتوازنة، والذي يؤدي إلى تكامل الأنشطة والوظائف واستغلال أفضل للموارد الطبيعية والبشرية على مستوى الإقليم، وتعظيم مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية. وذلك من خلال القيام بمجموعة من المشروعات والمبادرات تتوزع على الحضر والريف لجذب الأنشطة الاقتصادية. في هذا الصدد فإن مشروعات مثل شبكات المواصلات والبنية الأساسية ومبادرات مثل التخفيضات الضريبية وتيسير الإجراءات قد تكون ذات تأثير كبير، بالإضافة إلى تعزيز الروابط الريفية الحضرية وصولًا إلى عملية تنموية مستدامة وعادلة اجتماعيًا.
- التعريفات المحددة لمفاهيم الحضر والريف من قبل المنظمات الدولية والجهات الرسمية يشوبها الكثير من التعميم، حيث غالبًا ما يكون لها العديد من الاستثناءات مكانيًا أو زمانيًا. فالعمران من الصعب تقسيمه جغرافيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا، خاصةً مع اختفاء الحدود الفاصلة قي مختلف المجالات. حيث يؤثر ذلك في وضع الاستراتيجيات والسياسات التنموية التي تتباين بصفة نوعية وكمية بين المجتمعات الحضرية والريفية، فمدخلات خطط التنمية وبرامجها تختلف بين كلٍ منهما، كذلك المخصصات المالية في الموازنات القومية والمحلية، بل تختلف أحيانًا القوانين والتشريعات الحاكمة للنشاط الاقتصادي والعمران فيهما. مما يدفع نحو ضرورة وجود تصنيف دقيق للحضر والريف قائم على مجموعة من الأسس والمعايير، تعتمد على متغيرات قابلة للقياس والتجميع والحساب، تغطي مختلف جوانب الحياة.
- على العكس من الدول المتقدمة عانت العديد من الدولة النامية حالة من عدم التوازن الحضري الريفي، تمثلت في تفشي مجموعة ظواهر سلبية لم ينحسر تأثيرها على الحضر بل امتد ليشمل الريف، حيث لم يستطيع الحضر أن يوفر الدعم الاقتصادي للريف. تم ذلك كنتيجة لسياسات اقتصادية وسكانية فاشلة، وأدى إلى تشويه عمراني لكل من الريف والحضر في معظم الدول النامية ومنها مصر. ففي مصر مثلًا أدى ارتفاع نسبة الفقراء بمعيار القدرات في الريف البالغة نحو ٤٥ بالمئة مقارنة بنحو ١٧ بالمئة في الحضر، إلى ضعف إمكانية تخلص فقراء الريف من فقرهم مقارنة بفقراء الحضر، مما أدى إلى تفضيل الكثير من الريفيين للانتقال إلى المدن. يُظهر ذلك ضرورة التكامل بين برامج وخطط التنمية في الحضر والريف، وصولًا لتحقيق التوازن بينهما من خلال: وجود توزيع إقليمي متوازن للمستوطنات البشرية، ووضع

سياسـة حضـرية ريفيـة للاسـتعمال المسـتدام للأراضـي وإدارة المـوارد، وتقلـيص حـدة الفقر، وتحقيـق العدالـة بـين الحضـر الريـف فيمـا يخـص توزيـع المـوارد والاسـتثمارات ومستوى الخدمات والأنشطة.

- المتصل المصري هو متصل طـارد للسكان، حيث ارتفعت نسبة السكان بالخـارج من ٣,٥٥ بالمئة عام ١٩٩٦ إلى ٥,٠٩ بالمئة عام ٢٠٠٦. من ناحية أخرى فإن معدل نمو سكان الحضـر أكبر من معدل نمو سكان الريف، حيث يبلـغ الأول نحو ٢,١٨ بالمئـة سنويًا بينمـا يبلـغ الثـاني ١,٩٩ بالمئـة سنويًا، ومـع الأخـذ فـي الاعتبـار أن معدل الزيـادة الطبيعيـة هو أعلـى فـي الريـف، فـإن ذلـك يؤشـر لوجـود تيـارات هجـرة داخليـة قويـة مـن الريـف إلـى الحضـر بجانـب الهجـرة إلـى الخـارج. وقـد أتصـف المتصـل المصـري بقـدر كبير من الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن هذه الديناميكية لم تواكبها ديناميكية عمرانية وإدارية بنفس القدر.

- الاتجاه التصاعدي في مؤشرات التنمية البشرية خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، أخذ في التراجع بشكلٍ واضـح فـي السـنوات الخمسـة الأخيـرة. حيث ظهـرت فجـوات تنمويـة بين الأقاليم والمحافظات المختلفة، وبين الحضر والريف. ورغم ارتفـاع متوسط نصيب الفرد من النـاتج المحلـي الإجمـالي بين تقريـري التنميـة البشـرية لعـامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ من ٦٣٧١,٧ جنيه للفرد سنويًا إلـى ١٠٢٤٦,١ جنيـه للفرد سنويًا، إلا أن نسبة الفقراء قد ارتفعت من ١٩,٦بالمئة إلى ٢١,٦بالمئة. وهـو مـا يـدل علـى عـدم العدالـة فـي توزيـع عوائد النمو الاقتصادي، كما أن التقدم المحدود أو التراجـع فـي مؤشرات التعليم وتوقـع الحياة، يفاقم من الشعور بعدم وجود تنمية حقيقية ملموسة. وتؤكد خريطـة الفقر لمصـر أنـه يتركـز فـي المنـاطق الريفيـة، خاصـة ريـف صـعيد مصـر، دل علـى ذلـك أن مـن بـين الألف قرية الأكثر فقرًا تقع ٩٢٣ قرية في الوجه القبلي. و لـم يحقق برنـامج الاسـتهداف الجغرافي لمكافحة الفقر الذي قامت به الدولـة، نتـائج ملموسـة تـؤدي إلـى تضـييق الفجـوة بين الفقراء والأغنياء وبـين الحضـر والريـف. حيث لـم تخصـص المـوارد الماليـة الكافيـة لتطوير الريف، وازدادت الضغوط على الأنشطة الاقتصادية الريفية وخاصةً الزراعة.

- بلغ عدد المتغيرات المكونة لمؤشرات التوازن الحضري الريفي المصـري ٥٠١ متغيـر، وقد ظهـر ارتبـاط واضـح بـين ٢٢٠ متغيـر، منـهم ١٢٨ متغيـر ذات علاقـة طرديـة و٩٢ متغير ذات علاقة عكسية مع نسبة سكان الحضر. وقد أعتبر البحث هذه المتغيـرات هـي المميِزة للحضـر والريـف فـي مصـر، والحاكمـة لحالـة التـوازن بينهمـا. وقـد اسـتخلاص البحث من تجميـع هذه المتغيـرات ٢٣ مؤشـر للتـوازن الحضـري الريفـي موزعين علـى خمـس مجموعـات هـي: المؤشـرات السـكانية (مؤشـرين)، المؤشـرات الاجتماعيـة (سـتة مؤشـرات)، والمؤشـرات الاقتصـادية (سـبعة مؤشـرات)، والمؤشـرات المكانيـة (سـبعة مؤشرات) بالإضافة إلى مؤشر التنمية البشرية.

- تم تحليل التفاوتات في هذه المؤشرات بين مجموعتي المحافظات أعلى / وأقل من نسبة سكان الحضر القومي والبالغة ٤٣,٠٩ بالمئة، وقياس مدى التوازن بين هاتين المجموعتين. وتوصل البحث إلى مؤشر مجمع يقيس حالة التوازن الحضري الريفي، والذي أوضح التفاوت الكبير بين طرفي المتصل الحضري الريفي المصري، حيث يبلغ المتوسط العام للمؤشر على مستوى محافظات الجمهورية نحو ٩,٩٤ نقطة، يرتفع هذا المتوسط في مجموعة المحافظات أعلى من نسبة الحضر القومي ليصل إلى ٤٩,٠٩ نقطة، بينما ينخفض في مجموعة المحافظات أقل من نسبة الحضر القومي ليصل إلى - ٥,٧٩ نقطة. من ناحية أخرى تم تصنيف مؤشرات التوازن الحضري الريفي إلى ثلاثة مجموعات: مؤشرات تمييز إيجابي (خمسة مؤشرات)، ومؤشرات تمييز سلبي (١٤ مؤشر)، مؤشرات متعددة الأوجه (أربعة مؤشرات). وبناءًا على مجموعة تحليلات إحصائية تم تحديد درجة التوازن الحضري الريفي لهذه المؤشرات وتقسيمها إلى متزن (مؤشر واحد) وشبه متزن (٧ مؤشرات) وغير متزن (١٥ مؤشر).

وقد أوضح البحث أهمية وجود مجموعة من المؤشرات تساعد كلًا من المجتمع والمخطط ومتخذ القرار على الوصول إلي اختيار الإجراءات والمشروعات المناسبة لتحقيق الأهداف التنموية المختلفة على المستوى الإقليمي. وخلص البحث أن مؤشرات التوازن الحضري الريفي التي تم استنباطها يمكن أن تستخدم كأداة فاعلة ضمن أدوات التنمية الإقليمية المتوازنة.

المصادر والمراجع

المراجع

أولًا: باللغة العربية

أبو عيانة، فتحي. ٢٠٠٣. **القرية المصرية بين التقليدية والحداثة في الريف المصري حاضره ومستقبله**. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة.

إسحاق، هاشم على عبد الرحمن. ٢٠٠٥. **تقوية العلاقة بين الريف والحضر من خلال المدن المتوسطة وتفعيل دورها في تحقيق منظومة تنموية متوازنة (بالجمهورية اليمنية كحالة دراسية)**. المؤتمر العربي الإقليمي "الترابط بين الريف والحضر"، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني. القاهرة.

إسماعيل، أحمد علي. ١٩٨٢. **دراسات في جغرافية المدن**. الطبعة الثانية. مكتبة سعيد رأفت. القاهرة.

الباشا، منى صالح. ٢٠٠٥. **التكامل الريفي / الحضري كمدخل لاستدامة التنمية في البلدان النامية**. المؤتمر العربي الإقليمي "الترابط بين الريف والحضر"، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني. القاهرة.

البنك الدولي. ٢٠٠١. **شن هجوم على الفقر - تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١**. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة.

البنك الدولي. ٢٠٠٣. **التنمية المستدامة في عالم دائم التغير: التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة - تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٣**. مركز الأهرام للترجمة والنشر.القاهرة.

البنك الدولي. ٢٠٠٥. **تحسين مناخ الإستثمار من أجل الجميع - تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٥**. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة.

الجمعية المصرية للتخطيط العمراني. ٢٠٠٥. **ثنائية الحضر والريف علاقة تكاملية**. المؤتمر العربي الإقليمي "الترابط بين الريف والحضر"، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني. القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠٠١. **الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٠**. القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠٠٦. **الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٥**. القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠٠٨. **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٠٦** (مستوى المحافظات). القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠٠٩. **أهم مؤشرات نتائج بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩**. القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠١٠أ. **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٠٦** (مستوى الأقسام والمراكز). القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠١٠ب. **الهجرة الداخلية بجمهورية مصر العربية فى تعدادى (١٩٩٦-٢٠٠٦)**. القاهرة.

الزوكة، محمد خميس. ١٩٩١. **التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية**. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.

الشامي، صلاح الدين علي. ٢٠٠٠. **التنمية الجغرافيا: دعامة التخطيط**. منشأة المعارف. الإسكندرية.

القطب، إسحاق يعقوب. ٢٠٠٥. **الترابط التنموي الريفي والحضري في الوطن العربي الواقع والتحديات**. المؤتمر العربي الإقليمي "الترابط بين الريف والحضر"، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني. القاهرة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا). ١٩٩٧. **الفقر في غربي آسيا: منظور إجتماعي**. سلسلة دراسات مكافحة الفقر. نيويورك.

الهيئـة العامـة للاسـتعلامات. ٢٠٠٨. **المـؤتمر القـومي للسـكان**. ٩ - ١٠ يونيـو ٢٠٠٨. القـاهرة. في: http://www.sis.gov.eg/VR/population/arabic/1.htm

الهيئـة العامـة للاسـتعلامات. ٢٠١١. **نظـام الإدارة المحليـة**. في: http://www.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=196

الهيئة العامة للتخطيط العمراني. ١٩٩٦. **التقرير الوطني**. القاهرة.

الهيئـة العامـة للتخطـيط العمرانـي. ٢٠٠٨. **إسـتراتيجيات تنميـة محافظـات مصـر وأقاليمهـا التنمويـة الاقتصادية**. القاهرة.

الهيئة العامة للتخطيط العمراني. ٢٠١٠. **دليل الاشتراطات المرجعية لإعداد المخططات الإستراتيجية للمحافظات**. القاهرة.

الهيئـة العامـة للتخطـيط العمرانـي. ٢٠١١. **مسـؤوليات الهيئـة**. في: http://www.gopp.gov.eg/MasterPages/About_Resp.aspx

براون، أرثر. ٢٠٠٠. **مستقبل المدينة**. ترجمة المكتب الأردني. عمان.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ٢٠٠٩. **التقرير السنوي**. نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ١٩٩٦. **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)**. اسطنبول، تركيا. منشورات الأمم المتحدة. رقم A.97.IV.6. نيويورك.

برنـامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ٢٠٠٣. **البعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة**. الدورة التاسعة. الموضوعات الخاصة. تقرير الأمانة. نيويورك.

جاد، محمود. ١٩٩٣. **التضخم الحضري في البلاد النامية**. دار العالم الثالث. القاهرة.

فتحي، محمد فريد، ٢٠٠٠، **في جغرافية مصر**، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

حمدان، جمال. ١٩٧٢. **جغرافية المدن**. عالم الكتاب. القاهرة.

راجح، أبو زيد وآخرون. ٢٠٠٧. **العمران المصري: رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى ٢٠٢٠**. المكتبة الأكاديمية. القاهرة.

سيبروك، جيريمي. ٢٠٠٠. **ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل**. ترجمة فخري لبيب. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة.

شكري، هناء محمود. ٢٠٠٥. **عمران الدولة بين الخلل الوظيفي وإعادة التوازن**. المؤتمر العربي الإقليمي "الترابط بين الريف والحضر"، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني. القاهرة.

عاشور، أشرف محمد. ٢٠٠٥. **دور الفوارق الكلاسيكية بين الريف والحضر- رؤية جغرافية من منظور القرن الحادي والعشرين**. المؤتمر العربي الإقليمي "الترابط بين الريف والحضر"، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني. القاهرة.

عفيفي، أحمد كمال الدين. ١٩٨٦. **المراكز الثانوية الريفية ودورها**. مجلة جمعية المهندسين المصرية. القاهرة.

عفيفي، أحمد كمال الدين. ٢٠٠٥. **إستراتيجية التنمية الريفية**. مؤتمر التنمية البيئية. تعز.

علام، أحمد خالد وآخرون. ٢٠٠٠. **حتمية الخروج**. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.

علام، أحمد خالد. علي، سمير سعد. الدناري، مصطفى. ١٩٩٥. **التخطيط الإقليمي**. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.

علي، محمود أمين. ٢٠٠٥. **دور الخصائص القطرية في تحديد معايير التمييز بين التجمعات الحضرية والريفية**. المؤتمر العربي الإقليمي "الترابط بين الريف والحضر"، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني. القاهرة.

كامل، مها سامي. ٢٠٠٥. **العلاقة المتغيرة بين الريف والحضر**. المؤتمر العربي الإقليمي "الترابط بين الريف والحضر"، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني. القاهرة.

كوستيللو، د.ف.. ١٩٨٤. **التحضر في الشرق الأوسط**. ترجمة رمضان عريبي خلف الله. المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان. طرابلس.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء. ٢٠٠٧. **وصف مصر بالمعلومات**. الإصدار السابع. القاهرة.

محمد، أمل سعد صالح. ٢٠٠٥. **تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المتكاملة**. المؤتمر العربي الإقليمي "الترابط بين الريف والحضر"، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني. القاهرة.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالجمهورية اليمنية. ٢٠٠٥. **الخطة الخمسية للتنمية**. صنعاء.

وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية. ٢٠٠٧. **الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠١١/٢٠١٢) وخطة عامها الأول (٢٠٠٧/٢٠٠٨)**. القاهرة.

وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية. ٢٠٠٩أ. **تقرير متابعة الأداء الاجتماعي والاقتصادي خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩**. القاهرة.

وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية. ٢٠٠٩ب. **المشروع القومي للاستهداف الجغرافي للفقر**. القاهرة.

وزارة الدولة للتنمية المحلية. ٢٠٠٩. **دليل التقسيم الإداري للمحافظات حتى مستوى الشياخة والقرية**، (والقرارات المحدثة له). القاهرة.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي. ٢٠٠٦. **دراسة لأهم مؤشرات الإحصاءات الزراعية**. الجزء الثاني ٢٠٠٥/٢٠٠٦. القاهرة.

وزارة النقل- الهيئة العامة للطرق والكباري. ٢٠٠٠. **طرق مواصلات جمهورية مصر العربية**. القاهرة.

ثانيًا: باللغة الإنجليزية

Alberti, M., Marzluff, J.M., Shulenberger, E., Bradley, G., Ryan, C. and Zumbrunnen, C.. 2003. **Integrating Humans into Ecology: Opportunities and Challenges for Studying Urban Ecosystems**. BioScience. Vol. 53. 1169-1179.

Alexander, John W., 1963, **Economic Geography**, Prentice-Hall, Englewddl Cliffs.

Assaad, Ragui, Fatma El-Hamidi, and Akhter Ahmed. 2000. **"The Determinants of Employment Status in Egypt."** Washington, DC: International Food Policy Research Institute (IFPRI), Food, Consumption and Nutrition Division, Discussion Paper Series 88.

Atkinson, Adrian and Allen, Adriana. 1998. **The Urban Environment in development Cooperation**: A Background Study. Commission of the European Communities, Environment and Tropical Forest Sector. Luxembourg.

Baran, Paul A.,1957. **The Political Economy of Growth**. New York: Monthly Review Press. pp. 22-23, 41-42.

Balbo, Marcello. 2005. **International Migrants and the City**. Nairobi: UN-HABITAT

Batten, D.F. 1995. **Network Cities: Creative Urban Agglomerations for the 21st Century**, Urban Studies, 32, pp.313-327.

Belsky, E.S. and Keraska, G.H. 1990. **Approaches to Locating Urban Functions in Developing Rural Areas**. International Science Review. Vol. 13. No. 3, 225-240.

Berry, Brian, 1967, **Geography of market centers and retail distribution**, Engliewoo Cliffs, N.J., Prentice –Hall, 1967.

Bibby, Peter and Shepherd, John. 2005. **Developing a New Classification of Urban and Rural Areas for Policy Purposes - the Methodology**. at: http://www.defra.gov.uk/statistics/files/rural-urban-definition-methodology-technical.pdf

BRA (The Border Regional Authority), 2004**, Regional Planning Guidelines for the Border Region**, Cavan, Irleand.

BRA (The Border Regional Authority), 2010, **Regional Planning Guidelines (2010-2022)**, Cathaoirleach, Ireland

Bryceson, D (1999) **Sub-Saharan Africa betwixt and between: rural livelihood practices and policies**, ASC Working Paper 43, Afrika Studiecentrum, Leiden, the Netherlands

CAPELLO, R. (2000) **The City Network Paradigm: Measuring Urban Network Externalities**, Urban Studies, 37, pp.1925-1945.

Cavendish, William. 1999. **Empirical Regularities in the Poverty Environment Relationship of african Rural Households**. World Bank Working Paper series. WPS 99-21. Washington D.C., United States of America.

CEMR (The Council of European Municipalities and Regions), 2003, **Complementarities between Urban and Rural Areas in Promoting Employment and Social Inclusion**, Paris, France

Chadwick, George, 1987, **Models of Urban and Regional Systems in Developing Countries**, Pergamon Press, Oxford.

Chattopadhyay, Raghavendra, and Esther Dufl o. 2004. "**Women as Policy Makers: Evidence from a Randomized Policy Experiment in India**". Econometrica 72(5):1409–43.

Christaller, Walter, 1966, **Central Places in Southern Germany**, Translated by C. W. Baskin, Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey.

Cowan, D. 1994. The World Bank, **Urban Bias and Structural Adjustment**. Working Paper No. 16. London: Development Planning Unit, University College London.

Croppenstedt, André, 2006, **Household Income Structure and Determinants in Rural Egypt**, ESA Working Paper No. 06-02, Agricultural and Development Economics Division, Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), www.fao.org/es/esa.

DEFRA (Department for Environment Food and Rural Affairs), Rural services standard, United Kingdom, 2003.

De Ferranti and others 2005.De Ferranti, David, Guillermo E. Perry, William Foster, Daniel Lederman, and Alberto Valdés. 2005. Beyond **the City: The Rural Contribution to Development**. Washington, DC: World Bank.

Denis, Eric and Asef Bayat (2002) **Egypt; twenty years of urban transformations**, Urban Change Working Paper 5, IIED, London.

Dickinson, R. E., 1966, **City and Region**, Routledge and Kegan Paul, London.

Douglass, Mike. 1998. **A Reciprocal Network Strategy for Reciprocal Rural-Urban Linkages: An Agenda for Policy Research with References to Indonesia**. Third World Planning Review. Vol. 20 No. 1.

Doxiadis, Constantinos A., 1962, **Ekistics and Regional Science**, From Ekistics, v.14, no.84, November 1962, p. 193-200

Doxiadis, Constantinos A., 1968, **An Introduction to The Science of Human Settlements**. at: archive.doxiadis.org.

El-Kholei, Ahmed O. El-Kholei, 2005, **Transformations in Popular Attitude, Customs and Beliefs: A Framework for the Development of Poor Rural Settlements in Egypt**, The Arab Regional Conference "Rural & Urban Interdependencies ", Ministry of Housing, Utilities and Urban Communities - General Organization for Physical Planning, Cairo.

Evans, Hugh. 1997. **Poverty Alleviation Through Rural-Urban Linkages** (PARUL): Research and Development Phase. Draft Project formulation report prepared for the United Nations development Programme Project of the Government of Indonesia.

Everson, J.A. and Gerald, Fitz, 1972, **Inside the City**, Longman, London.

FAO. 2004. **Report of the Food Security Assessment: West Bank and Gaza Strip**. Rome: Food and Agricultural Organization (FAO).

FAO. 2006. **"FAOSTAT"**. Rome, Food and Agricultural Organization (FAO).

FAO. 2007. **"AQUASTAT"**. Rome, Food and Agricultural Organization (FAO).

FIG (International Federation of Surveyors), 2004, **Marrakech Declaration**, The 2nd FIG Regional Conference "Urban-Rural Interrelationship for Sustainable Environment", Marrakech.

Fischer, C. 1984. **The urban experience**. Second edition. San Diego, California, Harcourt Brace. 371 pp.

Force, Task. 2009. **China New Approach to Measuring Rural Development**. on Moving from Concept to Action: Asian Experiences on Managing for Development Results. Asia-Pacifi c Community of Practice on Managing for Development Results. http://cop-mfdr.adb.org.

Fuller, R. Buckminster, 2004, **Introduction - Marrakech Declaration**, The 2nd FIG (International Federation of Surveyors) Regional Conference "Urban-Rural Interrelationship for Sustainable Environment", Marrakech.

Gabaix, Xavier and Ioannide, Yannis M., 2003, **The Evolution of City Size** Distributions, Department of Economics -Tufts University, Medford.

Grover, Brian. April 7, 1998. **Water Related Rural-Urban Linkages**: Presentation to Yale/UNDP Clinic on Deteriorating Urban Environments in Developing Countries.

GTZ (German Technical Cooperation), 2009, **Cairo's Informal Areas Between Urban Challenges and Hidden Potentials - Facts. Voices. Visions.**, Participatory Development Programme in Urban Areas (PDP), Cairo.

Guoli, Gao, 1999, **Establishment of China's Regional Development Indicator System**, The Proceedings of Geoinformatics'99 Conference, Geoinformatics and Socioinformatics, pp. 1-5, The Association of Chinese Professionals in GIS - Abroad, University of California, Berkeley.

Haddad, Lawrence, Marie Ruel and James Garrett. 1999. **"Are Urban Poverty and Undernutrition Growing? Some Newly Assembled Evidence."** World Development. Vol. 27, No. 11, pp 1891-1904.

Hague, C., and K. Kirk (2003) **Polycentricity Scoping Study**. London: Office of the Deputy Prime Minister.

Hanushek, Eric A., and Ludger Woessmann. 2007. **"The Role of Education Quality for Economic Growth."** Washington, DC: World Bank Policy Research Working Paper Series 4122.

Hayami, Yujiro. 2005. **"An Emerging Agriculture Problem in High-Performing Asian Economies**." Paper presented at the 5th Conference of the Asian Society of Agricultural Economists (Presidential Address), Zahedan.

Iaquinta D.L. and Drescher A.W.. 2000. **Defining the peri-urban: rural-urban linkages and institutional connections**. at Land Reform 2000/2. FAO (Food and Agriculture Organization).www.fao.org/sd/ltdirect/landrf.htm

IHDP (International Human Dimension Programme), 2005, **Science plan: Urbanisation and Global Environmental Change**, IHDP Report No. 15, Bonn.

Jagt, Jacques van der, 2009, **Urban Networks: The Dutch way of territorial cohesion**, The National Policy for Urban Networks in the Netherlands, Ministry of Housing Spatial Planning and the Environment, Katowice.

Johnson, E.A.J. 1970. **The Organization of Space in Developing Countries**. Massachusetts: Harvard University Press.

Johnson, Samuel, 2004, **Contextual Focus - Marrakech Declaration**, The 2nd FIG (International Federation of Surveyors) Regional Conference "Urban-Rural Interrelationship for Sustainable Environment", Marrakech.

Jolly, Richard, 2005, **The UN and Development Thinking and Practice**, at, www.unhistory.org/reviews/FDS_Jolly.pdf

Jefferson, Mark, 1931, **The Distribution of the World's City Folk**, Geographical Review, The American Geographical Society, vol 21.

Jefferson, Mark, 1939, **The Law of the Primate City**, Geographical Review, The American Geographical Society, vol 29.

Kakwani, N. 1993. "**Performance in Living Standards: An International Comparison**". Journal of Development Economics. Vol. 41, No. 2, pp. 307-36.

Kallert, Einhard Schmidt-, 2005, **A Short Introduction to Micro-Regional Planning**, Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Sub-regional Office for Central and Eastern Europe, Budapest, Hungary.

Kamal, Ashraf and El-Hefnawi, Ayman, 2001, **Infrastructure Led Development And It's Impact On Peri-Urban Areas**, Paper presented to DPU International Conference, London.

Kaule, Giselher - Muller, Markus and Stauch, Carola, 2002, **Sustainable Development of Polycentric Metropolitan Areas**, Conference Presentation: ISOMUL Conference, Bellingham – Washington State.

Keeble, David and Tyler, Peter, 1995, **Enterprising Behaviour and the Urban-Rural Shift**, Urban Studies, Vol. 32, No. 6.

KHANYA, 1999, **Rural Planning for Sustainable Livelihoods in South Africa**, International Institute for Environment and Development, Bloemfontein.

Kim, Won Bae. 1998. **Korea's Policy of Urban-Rural Integrated City**. Presented at UNDP Workshop on Rural-Urban Linkages. Curitiba.

LAMBOOY, J.G. (1969) **City and City Region in the Perspective of Hierarchy and Complementarity**, Journal of Economic and Social Geography, 60, pp.141-154.

Langeweg, Fred, Hilderink, Henk, and Maas, Rob, 2000, **Urbanisation, Industrialisation and Sustainable Development**, National Institute of Public Health and The Environment. Rivm Report 40200101, Global Dynamics and Sustainable Development Programme, Globo Report Series no. 27, Bilthoven, Netherlands.

Lin, Xu, 2009, **China: Toward a Results Based and Responsive Planning System**, In: Moving from Concept to Action Asian Experiences on Managing for Development Results, Asia-Pacific Community of Practice on Managing for Development Results, cop-mfdr.adb.org**.**

Litman, Todd Alexander, 2011, Planning Principles and Practices, www.vtpi.org

McGranahan, G., Peter Marcotullio Xuemei Bai, Deborah Balk, Tania Braga, Ian Douglas, Thomas Elmqvist, William Rees, David Satterthwaite, Jacob Songsore, Hania Zlotnik., 2005,. **Ecosystems and Human Well-being: Current State and Trends.** Urban Systems. Vol. 27, pp 795-825, Washington, DC: Island Press, http://www.maweb.org

Meijers, Evert, 2006, **The notion of complementarity in urban networks: definition, value, measurement and development**, Paper presented at the 10th UNECE Conference on Urban and Regional Research, Bratislava.

Meijers, Evert. 2007, **From a central place to a network model: theory and evidence of a paradigm change**, Journal of Economic and Social Geography, 98, pp. 245–259.

Mirza, Ali. 2004. "Rec**onstruction of Iraq: Debt, Construction Boom and Economic Diversifi cation.**" Middle East Economic Survey. July 12, 2004.

MOED (Ministry of State for Economic Development) and WB (The World Bank), 2007, **Arab Republic of Egypt Poverty Assessment Update**, Volume 1: Main Report, Cairo.

MOED (Ministry of State for Economic Development) and UNDP (United Nations Development Programme), 2008, **EGYPT: Achieving the Millennium Development Goals** (A Midpoint Assessment) , Cairo.

MOED (Ministry of State for Economic Development) and UNDP (United Nations Development Programme), 2010, **Egypt's Progress towards Achieving the Millennium Development Goals**, Cairo.

MRA (Midland Regional Authority), 2010, **The Regional Planning Guidelines 2010-2022 for the Midland Region**, Tullamore.

Nas, Peter JM and Wuisman, Jan JJM. 2007. **Urban-Rural Dimensions Of Social Development**. Social And Cultural Development Of Human Resources. at: http://www.eolss.net/Sample-Chapters/C11/E1-11-03.pdf

Navez-Bouchanine, Françoise. 1998. **Social Justice: Access to Services, Rural-Urban Gap and Development**. International Workshop on Rural-Urban Linkages. Curitiba, Brazil.

NISRA (Northern Ireland Statistics and Research Agency) , 2005, **Report of the Inter-Departmental Urban-Rural Definition Group**, Statistical Classification and Delineation of Settlements, Belfast.

NLGN (New Local Government Network), 2005, **Seeing the Lights? Next Steps for City Regions**, London.

OECD. 1979. **Agriculture in the planning and management of peri-urban areas**. Volume 1: synthesis. Paris. 94 pp.

OECD 2004. **Learning for Tomorrow's World**: First Results from PISA 2003. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), 2005, **Building Competitive Regions: Strategies and Governance**, at: http://www.oecd-ilibrary.org/urban-rural-and-regional-development/building-competitive-regions-strategies-and-governance_9789264009479-en

Okpala, Don C. I, 2003, **Promoting the Positive Rural-Urban Linkages Approach to Sustainable Development and Employment Creation: The Role of UN-HABITAT**, paper presented at The 2nd FIG (International Federation of Surveyors) Regional Conference "Urban-Rural Interrelationship for Sustainable Environment", Marrakech.

Otsuka, Keijiro, and Takashi Yamano. 2006. "**The Role of Rural Labor Markets in Poverty Reduction: Evidence from Asia and East Africa**." Background paper for the WDR 2008

Parr, J. B. 2004, **The polycentric urban region: a closer inspection**, Regional Studies, 38, pp. 231–240.

Pasteur, Louis, 2004, **Land and Natural Resource Infrastructure - Marrakech Declaration**, The 2nd FIG (International Federation of Surveyors) Regional Conference "Urban-Rural Interrelationship for Sustainable Environment", Marrakech.

Peponis, John, 2003, A presentation for EKISTICS - **An introduction to the science of Human Settlements**/C.A. Doxiadis, archive.doxiadis.org.

Prebisch, Raúl, 1950, **The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems,** UN document no. E/CN.12/89/Rev.1., New York: United Nations.

Raskin. P., Gallopin, G., Gutman P., Hammond A. and Swart R.,1998, **Bending the Curve: Toward Global Sustainability**. A report of the Global Scenario Group, SEI/PoleStar Series report no. 8

Ravallion, Martin, Shaohua Chen, and Prem Sangraula. 2007."**New Evidence on the Urbanization of Global Poverty**". Backgroundpaper for the WDR 2008.

Redfield, R. and Singer, M.. 1969. **The cultural role of cities**. *Classic essays on the culture of cities.* (ed. Richard Sennett). Prentice-Hall. New York.

Rees, W. 1992. **Ecological Footprints and Appropriated Carrying Capacity**: What Urban Economics Leaves Out. Environment and Urbanization. Vol. 4 No. 2., 121-130.

Rees, William E., 1999, **Sustainable Development as Capitalism with Green Face**: A Review Article, Town Planning Review.

Rondinelli, D. 1985. **Applied Methods of Regional Analysis: the Spatial Dimensions of Development Policy**, Westview Press, Boulder, Colorado

RUPRI. 1998. **Defining "rural": definitions of rural areas in the US. Rural Policy Context**, Rural Policy Research Institute at: www.rupri.org/policyres/context/rural.html

Sahn, David and David Stifel. 2000. "**Poverty Comparisons Over Time and Across Countries in Africa**." World Development. Vol. 28, No. 1, pp. 2123-2155.

Sahn, David and David Stifel. 2001. "**Exploring Alternative Measures of Welfare in the Absence of Expenditure Data**." Cornell Food and Nutrition Policy Program Working Paper No. 97. Ithaca, NY.

Sahn, David, David Stifel and Stephen Younger. 1999. "**Inter-Temporal Changes in Welfare: Preliminary Evidence from Nine African Countries**." Cornell Food and Nutrition Policy Program Working Paper No. 94. Ithaca, NY.

Salvatore, Mirella - Pozzi, Francesca - Ataman, Ergin – Huddleston, Barbara and Bloise, Mario, 2005, **Mapping global urban and rural population distributions**, Environment and Natural Resources Series, No. 24 – FAO, Rome.

Satterthwaite, D, 2002, **Coping with rapid urban growth**, RICS International Paper Series, Royal Institution of Chartered Surveyors, London.

Satterthwaite, D., and Tacoli, C. 2003; P**rinciples and Recommendations for Population and Housing Censuses**, United Nations publication.

Satterthwaite, D., and Tacoli C.. 2003. "**The Urban Part of Rural Development: The Role of Small and Intermediate Urban Centers in Rural and Regional Development and Poverty Reduction**." International Institute for Environment and Development: Rural-Urban Interactions and Livelihood Strategies Working Paper 9

Southall, A. 1988. **Small towns in Africa revisited**, in African Studies Review 31:3

Scott, Alister, Gilbert, Alana and Gelan, Ayele. 2007. **The Urban-Rural Divide: Myth or Reality?**. Socio-Economic Research Group (SERG). Policy Brief No.2 Macaulay Institute. at: http://www.macaulay.ac.uk/economics /research/SERPpb2.pdf

Sen, Amartya. 1981. **Poverty and Famines: An Essay on Entitlements and Deprivations**. Oxford: Oxford University Press.

Shapiro, Janet, **Overview of Planning**, World Alliance for Citizen Participation (CIVICUS), 2007, Johannesburg.

Shetty, S. 2006. "**Water, Food Security and Agricultural Policy in the Middle East and North Africa Region**." World Bank: Middle East and North Africa Working Paper 47.

Sinclair, Ian W., 2002, **Preserving Rural Land In Australia**, Paper presented to Joint NZPI/RAPI National Congress, Wellington.

Singer, Hans. 1949. **Economic Progress in Underdeveloped Countries**. Social Research: An International Quarterly of Political and Social Science 16.1.

Singer, Hans. 1964. **The Generative versus Parasitic Role of Cities in Development**, in Urban and Regional Planning. W. Alonso and J. Friedmann, eds. Massachusetts: MIT Press.

Smanles, A. E., 1953, **The Geography of Towns**, Hutchinson, London.

Soo, Kwok Tong, 2002, **Zipf's Law for Cities: A Cross Country Investigation**, London School of Economics, London.

SPSS Inc., 2007**, SPSS Base 16.0 User's Guide**, Chicago.

Tacoli, Cecilia. 1998. **Rural-Urban Interactions in the Third World. Environmental Policy Department**, Department for International Development. Unpublished.: International Institute for Environment and Development. London.

Tewdwr-Jones, M. and McNeill, D., 2000, **The Politics of City-Region Planning and Governance – Reconciling the National**, Regional and Urban in the Competitive Voices of Restructuring in European Urban and Regional Studies, Vol 7, No. 2, pp. 119-134, eur.sagepub.com

Tveitdal, Svein. 2003. **Urban-Rural Interrelationship: Condition for Sustainable Development**. The 2nd FIG Regional Conference for Africa and the Arab Countries "Urban-Rural Interrelationship for Sustainable Environment". Marrakech.

ULLMAN, E.L.. 1956. **The Role of Transportation and the Bases for Interaction**, in: W.L. THOMAS, ed., Man's Role in Changing the Face of Earth, pp. 862-880. Chicago: The University of Chicago Press.

UN, (United Nations), 1962, **The United Nations development decade**, proposals for action.

UN, (United Nations), 1964. **On the Distinction between Urban and Rural**: National Practice and Recommendations in Gibbs, Jack P.Ed., Urban Research Methods, Van Nostrand, Princeton.

UN, (United Nations), 1980, **Patterns of urban and rural population growth**. New York.

UN, (United Nations), 1987.**"Report of the World Commission on Environment and Development**." General Assembly Resolution 42/187, 11 December 1987. Retrieved: 2007-04-12

UN-DESA (Department of Economic and Social Affairs), 2002, **World Urbanisation Prospects**, 2001 Revision.

UN-DESA (Department of Economic and Social Affairs), 2008a, **Principles and Recommendations for Population and Housing Censuses,** Revision 2, Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, United Nations, New York.

UN-DESA (Department of Economic and Social Affairs), 2008b**, World Urbanisation Prospects** - **2007 Revision**, at: http://esa.un.org/unup.

UN-DESA (Department of Economic and Social Affairs), 2010**, World Urbanisation Prospects** - **2009 Revision** at: http://esa.un.org/unpd/wup/unup.

UNDP (United Nations Development Programme), 1990, **Human Development Report 1990**, New York.

UNDP (United Nations Development Programme), 1994. **Sustainable Human Development and Agriculture**. UNDP Guidebook Series. United Nations development Programme, New York.

UNDP (United Nations Development Programme), 2000, **Rural-Urban Linkages: an Emerging Policy Priority**, New York.

UNDP, 'RBM in UNDP: Selecting Indicators', 2002, p 3

UNDP (United Nations Development Programme) and INP (The Institute of National Planning), 2005, **Egypt Human Development Report 2005**, Cairo.

UNDP (United Nations Development Programme) and INP (The Institute of National Planning), 2008, **Egypt Human Development Report 2008**, Cairo.

UNDP (United Nations Development Programme), 2009a, **Handbook On Planning,Monitoring And Evaluating For Development Results**, New York.

UNDP (United Nations Development Programme), 2009b, **Arab Human Development Report 2010**, Beruit.

UNDP (United Nations Development Programme) and INP (The Institute of National Planning), 2010, **Egypt Human Development Report 2010**, Cairo.

UNDP (United Nations Development Programme) and MOED (Ministry of Economic Development), 2010, **Egypt's Progress towards Achieving the Millennium Development Goals (2010)**, Cairo, Egypt.

UN-ECOSOC, 2003, **Economic and Social Council, Substantive session of 2003**, Geneva.

UN-Habitat (United Nation Center For Human Settlement). 1991. **Comparative Modal Efficiencies Urban Transport, With Reference To Developing Countries**. volume 1, mass public transport modes and sustainable development 9 Jan.-1991.

UN-Habitat (United Nation Center For Human Settlement). 1996. **An Urbanizing World: Global Report on Human Settlements**. Oxford University Press, Oxford United Kingdom.

UN-Habitat, 2003, **The Challenge of Slums**: Global Report on Human Settlements.

UN-Habitat, 2005, **Operational Activities Report 2005**, Nairobi.

UNICEF (United Nations Children's Fund) and CEFERS (Center for Economic and Financial research). 2010. **Child Poverty and Disparities in Egypt**- Building the Social Infrastructure for Egypt's Future. Cairo.

Unwin, T. 1989. **Urban-Rural Interaction in Developing Countries: A Theoretical Prespective**, in The Geography of Urban-Rural Interaction in Developing Countries. R. Potter and T. Unwin eds. London: Routledge.

Van Oort, F.G., Burger, M.J., and Raspe, O., 2010, **On the Economic Foundation of the Urban Network Paradigm: Spatial Integration, Functional Integration and Economic Complementarities within the Dutch Randstad**, Urban Studiespublished online 13 January 2010, Downloaded from usj.sagepub.com at Cairo University on March 19, 2011

Vyas, Vijay Shanker. 2007. **"Marginalized Sections of Indian Agriculture: The Forgotten Millions."** Institute of Development Studies, Jaipur, Rajasthan, India.

Wang, Mei and Lin, Xu, 2007, **China: Towards Results-Based Strategic Planning**, In: Emerging Good Practice in Managing for Development Results, Sourcebook: Second Edition, www.mfdr.org

Warr, Peter G. 2001. "**Poverty Reduction and Sectoral Growth: Evidence from Southeast Asia.**" Paper presented at the WIDER Development onference on Growth and Poverty. May 25 Helsinki.

Williams, J.F., Brunn, S.D. & Darden, J.T. 1983. **World urban development**. In S.D. Brunn and J.F. Williams, eds. Cities of the world: world regional urban development, p. 3-42. New York, Harper Collin Publishers.

Wiggins, S. and Proctor, S., 2001, **How Special Are Rural Areas? The Economic Implications of Location for Rural Development**, Development Policy Review.

Wirth, L.. 1986. " **Urbanization as a Way of Life** ". In: Fava, S. , Urbanism in World Perspective. New York: Thomas Cornell Company.

Wollondilly Shire Council,2004, **Wollondilly Shire Council Annual Report - Urban & Rural Balance 2002-2003**, Picton.

Wood, William, B. 1995. **Ecomigration – Linkages between Environmental Change and Migration**. Draft Document. Office of the Geographer and Global Issues. United States State Department. Washington DC. USA.

WRI, 1996, **World Resources 1996-1997: the urban environment**, Oxford University Press

World Bank, 1982, **World Development Report 1982-Agriculture and Economic Development**, New York: Oxford University Press.

World Bank,1999, **Entering the 21st Century**: World Development Report 1999/2000, Oxford University Press

World Bank. 2001. **World Development Indicators**. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2005. **Making the Most of Scarcity: Accountability for Better Water Management Results in the Middle East and North Africa**. Washington, DC: World Bank, Middle East and North Africa Region Development Report on Water.

World Bank. 2006. "**Agricultural and Rural Development**." World Bank. Washington, DC. Processed.

World Bank. 2006. **Tunisia: Agricultural Sector Review**. Washington, DC: World Bank.

World Bank, 2007, **World Development Report 2008 - Agriculture for Development**, Washington,DC, USA.

World Bank, 2008, **Mid-term Evaluation of China's 11th Five Year Plan**, Beijing, China.

ثالثًا: مواقع معلومات

www.world-gazetteer.com, visited 6/1/2010

stats.oecd.org, visited 4/2/2010

unstats.un.org/unsd/demographic, visited 4/2/2010

www.uic.edu/sph, visited 4/2/2010

www.capmas.gov.eg, visited during 2008-2011

www.gopp.gov.eg, visited during 2008-2011

www.citypopulation.de, visited during 2008-2011

الملاحق

ملحق رقم (١) تحديد المتغيرات الحاكمة للمتصل الحضري الريفي المصري وحساب قيمة مؤشـرات التـــوازن والمتغيرات المكونة لها

يحتوي هذا الملحق على نتائج تحليل الارتباط Correlation Analysis الذي تم على المتغيرات الأساسية للمتصل المصري، مع متغيرين أساسيين من بينهم هما نسبة سكان الحضر ونسبة سكان الريف (كمتغير تأكيدي)، وذلك بهدف تحديد المتغيرات الحاكمة للمتصل الحضري الريفي المصري، كما هو موضح بالجدول رقم (م١-١). كما يحتوي هذا الملحق على القيم المختلفة لمؤشرات التوازن الحضري الريفي للمتصل المصري سواء المؤشرات الأساسية أو المجمعة، من خلال قيم المتغيرات المكونة لكل موشر، كما هو موضح بالجدول رقم (م١-٢).

جدول رقم (م١-١) الارتباط بين المتغيرات المختلفة الحاكمة للمتصل الحضري الريفي المصري

مجموعة البيانات	المتغيرات	نسبة السكان حضر	نسبة السكان ريف
عدد السكان و عدد افراد الاسر والافراد القاطنين في المساكن العامة طبقا للنوع	نسبة السكان حضر	١,٠٠٠	-١,٠٠٠**
	نسبة السكان ريف	-١,٠٠٠**	١,٠٠٠
	نسبة الذكور	-٠,١٨٩	٠,١٨٩
	نسبة الإناث	٠,١٨٩	-٠,١٨٩
	نسبة الأسر حضر	٠,٩٩٩**	-٠,٩٩٩**
	نسبة الأسر ريف	-٠,٩٩٩**	٠,٩٩٩**
	نسبة أفراد الأسر حضر	١,٠٠٠**	-١,٠٠٠**
	نسبة أفراد الأسر ريف	-١,٠٠٠**	١,٠٠٠**
	نسبة أفراد الأسر إلى إجمالي السكان	-٠,١٧٥	٠,١٧٥
	نسبة المساكن العامة حضر	-٠,٢٨٩	٠,٢٨٩
	نسبة المساكن العامة ريف	٠,٢٨٩	-٠,٢٨٩
	نسبة الأفراد بالمساكن العامة حضر	-٠,٢٢٩	٠,٢٢٩
	نسبة الأفراد بالمساكن العامة ريف	٠,٢٢٩	-٠,٢٢٩
	نسبة الأفراد بالمساكن العامة إلى إجمالي السكان	-٠,١٧٥	٠,١٧٥
توزيع السكان طبقا لفئات السن	نسبة السكان أقل من ٥ سنوات	-٠,٤٨٦**	٠,٤٨٦**
	نسبة السكان من ٥ سنوات إلى ١٥ سنة	-٠,٤٩٣**	٠,٤٩٣**
	نسبة السكان من ١٥ سنة إلى ٤٥ سنة	٠,٢٨٦	-٠,٢٨٦
	نسبة السكان من ٤٥ سنة إلى ٦٠ سنة	٠,٤٦١*	-٠,٤٦١*
	نسبة السكان أكبر من ٦٠ سنة	٠,١٤٤	-٠,١٤٤
توزيع السكان طبقا للحالة الزواجية	نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج	-٠,٢٣٦	٠,٢٣٦
	نسبة السكان المعقود قرانهم	٠,٥٥٧**	-٠,٥٥٧**
	نسبة السكان المتزوجون	-٠,٢٧٥	٠,٢٧٥
	نسبة السكان المطلقون	٠,٦٠٠**	-٠,٦٠٠**
	نسبة السكان الأرامل	-٠,١٠١	٠,١٠١
	نسبة السكان في سن الزواج	٠,٥١٧**	-٠,٥١٧**
	نسبة السكان دون سن الزواج	-٠,٥١٧**	٠,٥١٧**
توزيع السكان طبقا للحالة التعليمية	نسبة الأمية	-٠,٧٤١**	٠,٧٤١**
	نسبة يقرأ ويكتب	٠,٤٥٠*	-٠,٤٥٠*
	نسبة محو الأمية	-٠,٠١٤	٠,٠١٤
	نسبة التعليم أقل من المتوسط	-٠,٢٦٢	٠,٢٦٢
	نسبة التعليم المتوسط	٠,٤٨٦**	-٠,٤٨٦**
	نسبة التعليم فوق المتوسط	٠,٨٠٢**	-٠,٨٠٢**
	نسبة التعليم الجامعي	٠,٧٨٢**	-٠,٧٨٢**
	نسبة التعليم فوق الجامعي	٠,٦٧٩**	-٠,٦٧٩**
التسرب من التعليم الاساسي	نسبة لم يلتحق بالتعليم	-٠,٣٥٢	٠,٣٥٢
	نسبة التحق بالتعليم ولم يتسرب	٠,٢٨٧	-٠,٢٨٧
	نسبة التحق بالتعليم وتسرب	-٠,٠٧٢	٠,٠٧٢
توزيع السكان طبقا لموقف الفرد من العمل	نسبة أصحاب العمل	٠,٥٧٨**	-٠,٥٧٨**
	نسبة يعمل لحسابه	-٠,٢١٩	٠,٢١٩
	نسبة يعمل بأجر نقدي	٠,٢٩١	-٠,٢٩١
	نسبة يعمل بدون أجر لدى الأسرة	-٠,٤١٢*	٠,٤١٢*
	نسبة يعمل بدون أجر لدى الغير	٠,٠٦٥	-٠,٠٦٥

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). ** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

قيمة الارتباط: أكبر من ٠,٧ | من ٠,٥ إلى ٠,٧ | أقل من ٠,٥ | أقل من -٠,٧ | من -٠,٥ إلى -٠,٧ | أكبر من -٠,٥

المصدر: من أعداد الباحث

تابع جدول رقم (م١-١) الارتباط بين المتغيرات المختلفة الحاكمة للمتصل الحضري الريفي المصري

مجموعة البيانات	المتغيرات	نسبة السكان حضر	نسبة السكان ريف
تابع	نسبة إجمالي يعمل بدون أجر	-٠,٤١٢*	٠,٤١٢*
	نسبة متعطل سبق له العمل	٠,٦١٨**	-٠,٦١٨**
	نسبة متعطل لم يسبق له العمل	-٠,٠٥٤	٠,٠٥٤
	نسبة البطالة	٠,٠٤٨	-٠,٠٤٨
	نسبة داخل قوة العمل	٠,١٥٦	-٠,١٥٦
	نسبة طالب متفرغ	٠,٠٧٣	-٠,٠٧٣
	نسبة متفرغة للمنزل	٠,٣٥٣	-٠,٣٥٣
	نسبة بالمعاش	٠,٧٢١**	-٠,٧٢١**
	نسبة ممن لا يعمل	-٠,٢٢٢	٠,٢٢٢
	نسبة عاجز عن العمل	-٠,١٩٩	٠,١٩٩
	نسبة زاهد عن العمل	٠,٣١١	-٠,٣١١
	نسبة خارج قوة العمل	-٠,١٥٦	٠,١٥٦
توزيع السكان طبقًا للقطاع	نسبة العاملين بالقطاع الحكومي	-٠,٢٠٧	٠,٢٠٧
	نسبة العاملين بالقطاع العام والأعمال العام	٠,٦٢٦**	-٠,٦٢٦**
	نسبة إجمالي العاملين بالحكومة والقطاع العام	٠,٣٣٩	-٠,٣٣٩
	نسبة العاملين بالقطاع الخاص الاستثماري	٠,٣٥٩	-٠,٣٥٩
	نسبة العاملين بالقطاع الخاص العادي داخل المنشآت	٠,٥٣٧**	-٠,٥٣٧**
	نسبة العاملين بالقطاع الخاص العادي خارج المنشآت	-٠,٠٩٥	٠,٠٩٥
	نسبة إجمالي العاملين بالقطاع الخاص العادي	٠,٥٣٠**	-٠,٥٣٠**
	نسبة إجمالي العاملين بالقطاع الخاص الاستثماري والعادي	-٠,١١٣	٠,١١٣
	نسبة العاملين بالقطاع المشترك	٠,٣٩١*	-٠,٣٩١*
	نسبة العاملين بالقطاع التعاوني	٠,٣٩٢*	-٠,٣٩٢*
	نسبة العاملين بالجمعيات الأهلية	-٠,٣١٢	٠,٣١٢
	نسبة إجمالي العاملين بقطاع المجتمع المدني	٠,٤٢٧*	-٠,٤٢٧*
	نسبة غير الملتحقين بقطاع	-٠,١٤٧	٠,١٤٧
توزيع السكان طبقًا لأقسام المهن الرئيسية	نسبة رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين وآخرون	٠,٩٠٢**	-٠,٩٠٢**
	نسبة الأخصائيون أصحاب المهن العلمية وآخرون	٠,٤٩٥**	-٠,٤٩٥**
	نسبة الفنيون ومساعدو الأخصائيين وآخرون	٠,٤٥٢*	-٠,٤٥٢*
	نسبة الكتبة	٠,٨٤٧**	-٠,٨٤٧**
	نسبة العاملون في الخدمات والمحلات والأسواق	-٠,٣٥٧	٠,٣٥٧
	نسبة العمال المهرة في الزراعة وفى الصيد	-٠,٧٩٨**	٠,٧٩٨**
	نسبة الحرفيون ومن إليهم	-٠,٠٦٨	٠,٠٦٨
	نسبة عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وتجميع مكونات إنتاج	٠,٤٩٨**	-٠,٤٩٨**
	نسبة عمال المهن العادية	٠,٤٩٩**	-٠,٤٩٩**
	نسبة إجمالي المهن الحضرية	٠,٩٤٤**	-٠,٩٤٤**
	نسبة إجمالي المهن الريفية	-٠,٩٥٣**	٠,٩٥٣**
	نسبة جملة أقسام المهن	٠,١٤٧	-٠,١٤٧
	نسبة غير ملتحق بالمهن	-٠,١٤٧	٠,١٤٧
توزيع السكان طبقًا لأقسام النشاط الاقتصادي الرئيسية	نسبة العاملين بقطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك	-٠,٨٠١**	٠,٨٠١**
	نسبة العاملين بقطاع التعدين واستغلال المحاجر	٠,٢٣٠	-٠,٢٣٠
	نسبة العاملين بقطاع الصناعات التحويلية	٠,٣٠٧	-٠,٣٠٧
	نسبة العاملين بقطاع إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء	٠,٥٣٢**	-٠,٥٣٢**
	نسبة العاملين بقطاع الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي وإدارة ومعالجه النفايات	٠,١١٤	-٠,١١٤
	نسبة العاملين بقطاع التشييد والبناء	-٠,١٩٤	٠,١٩٤
	نسبة العاملين بقطاع تجاره الجملة والتجزئة والإصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات النارية	٠,٥٨٣**	-٠,٥٨٣**
	نسبة العاملين بقطاع النقل والتخزين	٠,٦٧٨**	-٠,٦٧٨**
	نسبة العاملين بقطاع خدمات الغذاء والإقامة	-٠,٢٨١	٠,٢٨١
	نسبة العاملين بقطاع المعلومات والاتصالات	٠,٦٤٦**	-٠,٦٤٦**
	نسبة العاملين بقطاع الوساطة المالية والتأمين	٠,٧٠٩**	-٠,٧٠٩**
	نسبة العاملين بقطاع العقارات والتأجير	٠,٦٥١**	-٠,٦٥١**
	نسبة العاملين بقطاع الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	٠,٧٠٨**	-٠,٧٠٨**
	نسبة العاملين بقطاع الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	٠,٤٤٧*	-٠,٤٤٧*
	نسبة العاملين بقطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	-٠,١٧٩	٠,١٧٩
	نسبة العاملين بقطاع التعليم	-٠,١٢٣	٠,١٢٣
	نسبة العاملين بقطاع الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي	-٠,٢٢٩	٠,٢٢٩
	نسبة العاملين بقطاع أنشطة الفنون والإبداع والتسلية	٠,٤١١*	-٠,٤١١*
	نسبة العاملين بقطاع أنشطة الخدمات الأخرى	٠,٠٠٥	-٠,٠٠٥
	نسبة العاملين بقطاع خدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر	-٠,٠٢٩	٠,٠٢٩
	نسبة العاملين بقطاع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والسفارات والقنصليات الأجنبية	٠,٥٥١**	-٠,٥٥١**
	نسبة إجمالي العاملين بقطاع الصناعة والتعدين	-٠,٣٣٣	٠,٣٣٣

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). * Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

قيمة الارتباط: أكبر من ٠,٧ | من ٠,٥ إلى ٠,٧ | أقل من ٠,٥ | أقل من -٠,٧ | من -٠,٥ إلى -٠,٧ | أكبر من -٠,٥

المصدر: من أعداد الباحث

تابع جدول رقم (م١-١) الارتباط بين المتغيرات المختلفة الحاكمة للمتصل الحضري الريفي المصري

مجموعة البيانات	المتغيرات	نسبة السكان حضر	نسبة السكان ريف
تابع	نسبة إجمالي العاملين في قطاع التجارة والنقل والتخزين	٠,٧٣٦**	-٠,٧٣٦**
	نسبة إجمالي العاملين في القطاعات العلمية والمعلوماتية والفنية والمنظمات الدولية	٠,٧٢٣**	-٠,٧٢٣**
	نسبة العاملين بقطاع الخدمات	٠,٣٧٩*	-٠,٣٧٩*
	نسبة العاملين بقطاعات الأنشطة الاقتصادية الحضرية	٠,٩٤٧**	-٠,٩٤٧**
	نسبة العاملين بقطاعات الأنشطة الاقتصادية الريفية	-٠,٩٤٤**	٠,٩٤٤**
	نسبة جملة أقسام النشاط الاقتصادي	٠,١٤٧	-٠,١٤٧
	نسبة غير ملتحق بأقسام النشاط الاقتصادي	-٠,١٤٧	٠,١٤٧
توزيع الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة طبقاً لنوع الإعاقة	نسبة الكفيف من ذوي الاحتياجات الخاصة	-٠,٥٠٧**	٠,٥٠٧**
	نسبة الأعور من ذوي الاحتياجات الخاصة	-٠,٦١٢**	٠,٦١٢**
	نسبة الأصم من ذوي الاحتياجات الخاصة	٠,٠٦٩	-٠,٠٦٩
	نسبة الأبكم من ذوي الاحتياجات الخاصة	-٠,٢٠٩	٠,٢٠٩
	نسبة الأصم وأبكم من ذوي الاحتياجات الخاصة	-٠,٥٣٣**	٠,٥٣٣**
	نسبة المختلف ذهنيًا من ذوي الاحتياجات الخاصة	٠,٣٤٦	-٠,٣٤٦
	نسبة فاقد أحدى اليدين أو كلاهما من ذوي الاحتياجات الخاصة	٠,٠٩٣	-٠,٠٩٣
	نسبة فاقد أحدى القدمين أو كلاهما من ذوي الاحتياجات الخاصة	٠,٣١٨	-٠,٣١٨
	نسبة شلل الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة	-٠,٨٢١**	٠,٨٢١**
	نسبة الشلل الكلي أو الجزئي من ذوي الاحتياجات الخاصة	٠,٣٠٥	-٠,٣٠٥
	نسبة العاهات الأخرى من ذوي الاحتياجات الخاصة	٠,٧٣٣**	-٠,٧٣٣**
	نسبة السكان ذوي الاحتياجات الخاصة	-٠,٢٠٧	٠,٢٠٧
	نسبة السكان الأصحاء	٠,٢٠٧	-٠,٢٠٧
المهجرة الداخلية للمصريين طبقاً لسبب الهجرة	نسبة الهجرة للعمل من إجمالي الهجرة	٠,٢٨٥	-٠,٢٨٥
	نسبة الهجرة للدراسة من إجمالي الهجرة	-٠,٣١٥	٠,٣١٥
	نسبة الهجرة للزواج من إجمالي الهجرة	-٠,٤٧٨**	٠,٤٧٨**
	نسبة الهجرة للطلاق أو الترمل من إجمالي الهجرة	٠,٠٧٢	-٠,٠٧٢
	نسبة الهجرة كمرافق من إجمالي الهجرة	٠,٢٨٤	-٠,٢٨٤
	نسبة الهجرة لأسباب أخرى من إجمالي الهجرة	٠,٣١٦	-٠,٣١٦
	نسبة الهجرة لسبب غير مبين من إجمالي الهجرة	-٠,١٦٠	٠,١٦٠
	نسبة إجمالي الهجرة من إجمالي السكان	٠,٧١٤**	-٠,٧١٤**
توزيع عدد الأسر وأفرادها طبقاً لعدد غرف المسكن ومتوسط حجم الأسرة والتزاحم	نسبة الأسر التي تقطن مسكن ذو غرفة واحدة	-٠,٣٨٨*	٠,٣٨٨*
	نسبة الأفراد الذين يقطنون مسكن ذو غرفة واحدة	٠,٣٦٢	-٠,٣٦٢
	نسبة الأسر التي تقطن مسكن ذو غرفتين	٠,٠٨٩	-٠,٠٨٩
	نسبة الأفراد الذين يقطنون مسكن ذو غرفتين	٠,٢٢٤	-٠,٢٢٤
	نسبة الأسر التي تقطن مسكن ذو ثلاث غرف	٠,٦٢٤**	-٠,٦٢٤**
	نسبة الأفراد الذين يقطنون مسكن ذو ثلاث غرف	٠,٦٣٨**	-٠,٦٣٨**
	نسبة الأسر التي تقطن مسكن ذو أربع غرف	-٠,٥٠٩**	٠,٥٠٩**
	نسبة الأفراد الذين يقطنون مسكن ذو أربع غرف	-٠,٥١٢**	٠,٥١٢**
	نسبة الأسر التي تقطن مسكن ذو خمس غرف	-٠,٤٢٩*	٠,٤٢٩*
	نسبة الأفراد الذين يقطنون مسكن ذو خمس غرف	-٠,٤٣١*	٠,٤٣١*
	متوسط حجم الأسرة مضروب في عشرة	-٠,٤١٨*	٠,٤١٨*
	معدل التزاحم مضروب في عشرة	٠,٠٧٦	-٠,٠٧٦
توزيع عدد الأسر وأفرادها طبقاً لنوع مسكن الأسرة	نسبة الأسر التي تقطن في شقة	٠,٤٧٤**	-٠,٤٧٤**
	نسبة الأفراد الذين يقطنون في شقة	٠,٤٧٢**	-٠,٤٧٢**
	نسبة الأسر التي تقطن في أكثر من شقة	-٠,٣٣٧	٠,٣٣٧
	نسبة الأفراد الذين يقطنون في أكثر من شقة	-٠,٣٣٠	٠,٣٣٠
	نسبة الأسر التي تقطن في فيلا أو منزل بأكمله	-٠,٠٢٧	٠,٠٢٧
	نسبة الأفراد الذين يقطنون في فيلا أو منزل بأكمله	-٠,٠٥٩	٠,٠٥٩
	نسبة الأسر التي تقطن في بيت ريفي بأكمله	-٠,٤٩٣**	٠,٤٩٣**
	نسبة الأفراد الذين يقطنون في بيت ريفي بأكمله	-٠,٤٩٥**	٠,٤٩٥**
	نسبة الأسر التي تقطن في غرفة أو أكثر في وحدة سكنية	-٠,٥٦٥**	٠,٥٦٥**
	نسبة الأفراد الذين يقطنون في غرفة أو أكثر في وحدة سكنية	-٠,٥٦٩**	٠,٥٦٩**
	نسبة الأسر التي تقطن في غرفة أو أكثر مستقلة	-٠,٠٦٣	٠,٠٦٣
	نسبة الأفراد الذين يقطنون في غرفة أو أكثر مستقلة	-٠,٠٧٩	٠,٠٧٩
	نسبة الأسر التي تقطن في عشة أو خيمة	٠,١٩٨	-٠,١٩٨
	نسبة الأفراد الذين يقطنون في عشة أوخيمة	٠,١٨٦	-٠,١٨٦
	نسبة الأسر التي تقطن في حوش مدفن	٠,٣٥١	-٠,٣٥١
	نسبة الأفراد الذين يقطنون في حوش مدفن	٠,٣٦٨*	-٠,٣٦٨*
	نسبة الأسر التي تقطن في أنواع مساكن أخرى	٠,٣٥٢	-٠,٣٥٢
	نسبة الأفراد الذين يقطنون في أنواع مساكن أخرى	٠,٣٥٠	-٠,٣٥٠
	نسبة الأسر التي تقطن في مساكن حضرية	٠,٥٤٠**	-٠,٥٤٠**
	نسبة الأفراد الذين يقطنون في مساكن حضرية	٠,٥٤٥**	-٠,٥٤٥**

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). ** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

قيمة الارتباط: أكبر من ٠,٧ | من ٠,٥ إلى ٠,٧ | أقل من ٠,٥ | أقل من -٠,٧ | من -٠,٥ إلى -٠,٧ | أكبر من -٠,٥

المصدر: من أعداد الباحث

تابع جدول رقم (م١-١) الارتباط بين المتغيرات المختلفة الحاكمة للمتصل الحضري الريفي المصري

مجموعة البيانات	المتغيرات	نسبة السكان حضر	نسبة السكان ريف
تابع	نسبة الأسر التى تقطن فى مساكن ريفية	-٠,٥٧٣**	٠,٥٧٣**
	نسبة الأفراد الذين يقطنون فى مساكن ريفية	-٠,٥٧٣**	٠,٥٧٣**
	نسبة الأسر التى تقطن فى مساكن جوازية	٠,٢٨٩	-٠,٢٨٩
	نسبة الأفراد الذين يقطنون فى مساكن جوازية	٠,٢٧٨	-٠,٢٧٨
توزيع عدد الأسر وأفرادها طبقًا لوسيلة الإضاءة الرئيسية	نسبة الأسر التى مصدر إضاءتها الشبكة العامة للكهرباء	-٠,٢٣٣	٠,٢٣٣
	نسبة الأفراد الذين مصدر إضاءتهم الشبكة العامة للكهرباء	-٠,٢٣٢	٠,٢٣٢
	نسبة الأسر التى مصدر إضاءتها الكيروسين	٠,١٦٢	-٠,١٦٢
	نسبة الأفراد الذين مصدر إضاءتهم الكيروسين	٠,١٦٤	-٠,١٦٤
	نسبة الأسر التى مصدر إضاءتها البوتاجاز	٠,٠٩٧	-٠,٠٩٧
	نسبة الأفراد الذين مصدر إضاءتهم البوتاجاز	٠,١١٦	-٠,١١٦
	نسبة الأسر التى مصدر إضاءتها مصادر أخرى	٠,٢٦٨	-٠,٢٦٨
	نسبة الأفراد الذين مصدر إضاءتهم مصادر أخرى	٠,٢٥٦	-٠,٢٥٦
	نسبة الأسر غير المتصلة بالكهرباء	٠,٢٣٣	-٠,٢٣٣
	نسبة الأفراد غير المتصلة بالكهرباء	٠,٢٣٢	-٠,٢٣٢
توزيع الأسر وأفرادها طبقًا لنوع مصدر المياه	نسبة الأسر التى مصدر المياه لها شبكة عامة حنفية بالمسكن	*٠,٣٩٢	*-٠,٣٩٢
	نسبة الأفراد الذين مصدر المياه لهم شبكة عامة حنفية بالمسكن	*٠,٣٨٥	*-٠,٣٨٥
	نسبة الأسر التى مصدر المياه لها شبكة عامة حنفية بالمبنى	**٠,٥٥٣	**-٠,٥٥٣
	نسبة الأفراد الذين مصدر المياه لهم شبكة عامة حنفية بالمبنى	**٠,٥٥٦	**-٠,٥٥٦
	نسبة الأسر التى مصدر المياه لها شبكة عامة حنفية خارج المبنى	-٠,٠٣٤	٠,٠٣٤
	نسبة الأفراد الذين مصدر المياه لهم شبكة عامة حنفية خارج المبنى	-٠,٠٥٦	٠,٠٥٦
	إجمالي نسبة الأسر التي مصدر المياه لها شبكة عامة	٠,٠٢١	-٠,٠٢١
	إجمالي نسبة الأفراد الذين مصدر المياه لهم شبكة عامة	٠,٠٠٥	-٠,٠٠٥
	نسبة الأسر التى مصدر المياه لها طلمبة	**٠,٦٣٨	**-٠,٦٣٨
	نسبة الأفراد الذين مصدر المياه لهم طلمبة	**٠,٦٤٣	**-٠,٦٤٣
	نسبة الأسر التى مصدر المياه لها آبار	-٠,١٦١	٠,١٦١
	نسبة الأفراد الذين مصدر المياه لهم آبار	-٠,١٦٠	٠,١٦٠
	نسبة الأسر التى مصدر المياه لها مصادر أخرى	٠,٢٤١	-٠,٢٤١
	نسبة الأفراد الذين مصدر المياه لهم مصادر أخرى	٠,٢٤٢	-٠,٢٤٢
	إجمالي نسبة الأسر التي مصدر المياه لها خارج الشبكة العامة	-٠,٠٢١	٠,٠٢١
	إجمالي نسبة الأفراد الذين مصدر المياه لهم خارج الشبكة العامة	-٠,٠٠٥	٠,٠٠٥
توزيع عدد الأسر وأفرادها طبقًا لاتصال المسكن بمرفق الصرف الصحي	نسبة الأسر التى لها الصرف الصحى شبكة عامة	**٠,٧٦٦	**-٠,٧٦٦
	نسبة الأفراد الذين لهم الصرف الصحى شبكة عامة	**٠,٧٦١	**-٠,٧٦١
	نسبة الأسر التى لها الصرف الصحى شبكة أهلية	-*٠,٣٨٤	*٠,٣٨٤
	نسبة الأفراد الذين لهم الصرف الصحى شبكة أهلية	-*٠,٣٨١	*٠,٣٨١
	نسبة الأسر التى لها الصرف الصحي ترنش	**٠,٦٤٢	**-٠,٦٤٢
	نسبة الأفراد الذين لهم الصرف الصحى ترنش	**٠,٦٣٤	**-٠,٦٣٤
	نسبة الأسر غير المتصلة بالصرف الصحى	-٠,١٤٧	٠,١٤٧
	نسبة الأفراد غير المتصلين بالصرف الصحي	-٠,١٧٠	٠,١٧٠
	نسبة الأسر غير المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحى	**٠,٧٦٦	**-٠,٧٦٦
	نسبة الأفراد غير المتصلين بالشبكة العامة للصرف الصحي	**٠,٧٦١	**-٠,٧٦١
عدد المنشآت طبقًا لحالة العمل	نسبة المنشآت العاملة	**٠,٦١١	**-٠,٦١١
	نسبة المنشآت المغلقة مؤقتًا	٠,٠٣٩	-٠,٠٣٩
	نسبة المنشآت المغلقة نهائيًا أو متوقفة	**٠,٧٥٤	**-٠,٧٥٤
	نسبة المنشآت مخزن مغلق	٠,٢٧٤	-٠,٢٧٤
	نسبة المنشآت تحت التجهيز	٠,٢٦٥	-٠,٢٦٥
	نسبة المنشآت مكان منشأة خالي	٠,٢٣٣	-٠,٢٣٣
عدد المنشآت طبقًا لوصف المكان الذي تشغله المنشأة	نسبة المنشآت التي تشغل أماكن أخرى	٠,٣١١	-٠,٣١١
	نسبة المنشآت التي تشغل مبنى بأكمله	*٠,٣٧٧	*-٠,٣٧٧
	نسبة المنشآت التي تشغل دور أو أكثر	٠,٣٠٥	-٠,٣٠٥
	نسبة المنشآت التي تشغل شقة أو أكثر	**٠,٥٢٧	**-٠,٥٢٧
	نسبة المنشآت التى تشغل حجرة مستقلة أو أكثر	٠,٢٢٠	-٠,٢٢٠
	نسبة المنشآت التي تشغل دكان أو أكثر	٠,١٧٠	-٠,١٧٠
	نسبة المنشآت التي تشغل كشك	٠,١٤٩	-٠,١٤٩
عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين بها طبقًا لفئات عدد المشتغلين	معدل التشغيل مشتغل لكل منشأة	**٠,٥٣٤	**-٠,٥٣٤
	نسبة المنشآت التي تشغل من واحد إلى خمسة مشتغلين	**٠,٦٠٨	**-٠,٦٠٨
	نسبة المشتغلين في منشآت تشغل من واحد إلى خمسة مشتغلين	**٠,٦٠١	**-٠,٦٠١
	نسبة المنشآت التي تشغل من خمسة إلى عشرة مشتغلين	**٠,٦٢١	**-٠,٦٢١
	نسبة المشتغلين في منشآت تشغل من خمسة إلى عشرة مشتغلين	٠,٢٤٥	-٠,٢٤٥
	نسبة المنشآت التي تشغل من عشرة إلى مائة مشتغل	**٠,٥٤٠	**-٠,٥٤٠
	نسبة المشتغلين في منشآت تشغل من عشرة إلى مائة مشتغل	**٠,٥٩٤	**-٠,٥٩٤

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). ** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

قيمة الارتباط: أكبر من ٠,٧ | من ٠,٥ إلى ٠,٧ | أقل من ٠,٥ | أقل من -٠,٧ | من -٠,٥ إلى -٠,٧ | أكبر من -٠,٥

المصدر: من أعداد الباحث

تابع جدول رقم (م١-١) الارتباط بين المتغيرات المختلفة الحاكمة للمتصل الحضري الريفي المصري

مجموعة البيانات	المتغيرات	نسبة السكان حضر	نسبة السكان ريف
تابع	نسبة المنشآت التى تشغل من مائة إلى ألف مشتغل	٠,٢٨٨	٠,٢٨٨-
	نسبة المشتغلين في منشآت تشغل من مائة إلى ألف مشتغل	٠,٣٥٦	٠,٣٥٦-
	نسبة المنشآت التي تشغل أكثر من ألف مشتغل	٠,٥١٣**	٠,٥١٣-**
	نسبة المشتغلين في منشآت تشغل أكثر من ألف مشتغل	٠,٣٣٥	٠,٣٣٥-
عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) و عدد المشتغلين بها طبقا للنوع	نسبة أصحاب العمل الذكور من جملة أصحاب العمل	٠,٠٧٠	٠,٠٧٠-
	نسبة أصحاب العمل الإناث من جملة أصحاب العمل	٠,٠٧٠	٠,٠٧٠-
	نسبة المستخدمين الذكور من جملة المستخدمين	٠,١٣٨	٠,١٣٨-
	نسبة المستخدمين الإناث من جملة المستخدمين	٠,١٣٨	٠,١٣٨-
	نسبة المشتغلين الذكور من جملة المشتغلين	٠,٠١٨	٠,٠١٨-
	نسبة المشتغلين الإناث من جملة المشتغلين	٠,٠١٨	٠,٠١٨-
	نسبة أصحاب العمل من جملة المشتغلين	٠,٦٥٧**	٠,٦٥٧-**
	نسبة المستخدمين من جملة المشتغلين	٠,٦٥٧**	٠,٦٥٧-**
عدد المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتا (عدا الحكومية) طبقا لكيان القانوني	نسبة المنشآت ذات الكيان فردي من إجمالي المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا عدا الحكومية	٠,٤٩٨-**	٠,٤٩٨**
	نسبة المنشآت ذات الكيان تضامن من إجمالي المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا عدا الحكومية	٠,٥٥٣**	٠,٥٥٣-**
	نسبة المنشآت ذات الكيان واقع بسيطة من إجمالي المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا عدا الحكومية	٠,٢٧٥	٠,٢٧٥-
	نسبة المنشآت ذات الكيان توصية بسيطة من إجمالي المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا عدا الحكومية	٠,٦٢١**	٠,٦٢١-**
	نسبة المنشآت ذات الكيان توصية بالأسهم من إجمالي المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا عدا الحكومية	٠,٢٢٩	٠,٢٢٩-
	نسبة المنشآت ذات الكيان مسئولية محدودة من إجمالي المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا عدا الحكومية	٠,٣٠٥	٠,٣٠٥-
	نسبة المنشآت ذات الكيان مساهمة من إجمالي المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا عدا الحكومية	٠,٢٧٢	٠,٢٧٢-
	نسبة المنشآت ذات الكيان فرع شركة أجنبية من إجمالي المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا عدا الحكومية	٠,١٧٠	٠,١٧٠-
	نسبة المنشآت ذات الكيان أخرى من إجمالي المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا عدا الحكومية	٠,٠٥٨	٠,٠٥٨-
عدد المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتا طبقا للقطاع الذي تتبعه المنشأة	نسبة منشآت القطاع الحكومي العاملة من جملة المنشآت العاملة	٠,٢٧٢	٠,٢٧٢-
	نسبة منشآت القطاع الحكومي المغلقة مؤقتًا من جملة المنشآت المغلقة مؤقتاً	٠,١٥٥	٠,١٥٥-
	نسبة منشآت القطاع العام والأعمال العام العاملة من جملة المنشآت العاملة	٠,٢٠٢	٠,٢٠٢-
	نسبة منشآت القطاع العام والأعمال العام المغلقة مؤقتًا من جملة المنشآت المغلقة مؤقتاً	٠,١٩١	٠,١٩١-
	نسبة منشآت القطاع الخاص العادي العاملة من جملة المنشآت العاملة	٠,١٣٨	٠,١٣٨-
	نسبة منشآت القطاع الخاص العادي المغلقة مؤقتًا من جملة المنشآت المغلقة مؤقتاً	٠,٢٣٩	٠,٢٣٩-
	نسبة منشآت القطاع الخاص الاستثماري العاملة من جملة المنشآت العاملة	٠,٤١٠*	٠,٤١٠-*
	نسبة منشآت القطاع الخاص الاستثماري المغلقة مؤقتًا من جملة المنشآت المغلقة مؤقتاً	٠,٣٨٠*	٠,٣٨٠-*
	نسبة منشآت القطاع التعاوني العاملة من جملة المنشآت العاملة	٠,٥٢٦-**	٠,٥٢٦**-
	نسبة منشآت القطاع التعاوني المغلقة مؤقتًا من جملة المنشآت المغلقة مؤقتاً	٠,٣٢١-	٠,٣٢١
	نسبة منشآت القطاع المشترك العاملة من جملة المنشآت العاملة	٠,٢٨٩	٠,٢٨٩-
	نسبة منشآت القطاع المشترك المغلقة مؤقتًا من جملة المنشآت المغلقة مؤقتاً	٠,٣٢٧	٠,٣٢٧-
	نسبة منشآت قطاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة من جملة المنشآت العاملة	٠,٠٢٩-	٠,٠٢٩
	نسبة منشآت قطاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية المغلقة مؤقتًا من جملة المنشآت المغلقة مؤقتاً	٠,١٠٠	٠,١٠٠-
	نسبة منشآت القطاعات الأخرى العاملة من جملة المنشآت العاملة	٠,١٠٣-	٠,١٠٣
	نسبة منشآت القطاعات الأخرى المغلقة مؤقتًا من جملة المنشآت المغلقة مؤقتاً	٠,٠١٧-	٠,٠١٧
عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) و عدد المشتغلين بها طبقا لصفة المنشأة وسنة بدء مزاولة النشاط الحالي	نسبة المنشآت المفردة المزاولة للنشاط الحالي قبل عام ستة وتسعين	٠,٢٨٥-	٠,٢٨٥
	نسبة المشتغلين في المنشآت المفردة المزاولة للنشاط الحالي قبل عام ستة وتسعين	٠,٣٧١-*	٠,٣٧١*
	نسبة المنشآت المفردة المزاولة للنشاط الحالي عام ستة وتسعين وما بعدها	٠,٦١٠-**	٠,٦١٠**
	نسبة المشتغلين في المنشآت المفردة المزاولة للنشاط الحالي عام ستة وتسعين وما بعدها	٠,٦٥٩-**	٠,٦٥٩**
	نسبة المنشآت مركز رئيسي المزاولة للنشاط الحالي قبل عام ستة وتسعين	٠,٦١٥-**	٠,٦١٥**
	نسبة المشتغلين في المنشآت مركز رئيسي المزاولة للنشاط الحالي قبل عام ستة وتسعين	٠,٢٢٦	٠,٢٢٦-
	نسبة المنشآت مركز رئيسي المزاولة للنشاط الحالي عام ستة وتسعين وما بعدها	٠,٦٩٠-**	٠,٦٩٠**
	نسبة المشتغلين في المنشآت مركز رئيسي المزاولة للنشاط الحالي عام ستة وتسعين وما بعدها	٠,٢٦٧	٠,٢٦٧-
	نسبة المنشآت فرع المزاولة للنشاط الحالي قبل عام ستة وتسعين	٠,٢٤٦	٠,٢٤٦-
	نسبة المشتغلين في المنشآت فرع المزاولة للنشاط الحالي قبل عام ستة وتسعين	٠,٣٢٥	٠,٣٢٥-
	نسبة المنشآت فرع المزاولة للنشاط الحالي عام ستة وتسعين وما بعدها	٠,٥٤٦-**	٠,٥٤٦**
	نسبة المشتغلين في المنشآت فرع المزاولة للنشاط الحالي عام ستة وتسعين وما بعدها	٠,٦٦٤-**	٠,٦٦٤**
عدد المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتا (عدا الحكومية) طبقا لسنة مزاولة النشاط الحالي	نسبة المنشآت المزاولة للنشاط الحالي قبل عام ستة وتسعين	٠,٢٣٩-	٠,٢٣٩
	نسبة المنشآت المزاولة للنشاط الحالي عام ستة وتسعين	٠,٣٥٢	٠,٣٥٢-
	نسبة المنشآت المزاولة للنشاط الحالي عام سبعة وتسعين	٠,٠٩٩-	٠,٠٩٩
	نسبة المنشآت المزاولة للنشاط الحالي عام ثمانية وتسعين	٠,٠٩٧-	٠,٠٩٧
	نسبة المنشآت المزاولة للنشاط الحالي عام تسعة وتسعين	٠,٢٨١	٠,٢٨١-
	نسبة المنشآت المزاولة للنشاط الحالي عام ألفين	٠,٤٢٦-*	٠,٤٢٦*
	نسبة المنشآت المزاولة للنشاط الحالي عام ألفين وواحد	٠,١٧١-	٠,١٧١
	نسبة المنشآت المزاولة للنشاط الحالي عام ألفين وأثنين	٠,٠٦٤-	٠,٠٦٤
	نسبة المنشآت المزاولة للنشاط الحالي عام ألفين وثلاثة	٠,٠٤٠-	٠,٠٤٠
	نسبة المنشآت المزاولة للنشاط الحالي عام ألفين وأربعة	٠,٢٨٠-	٠,٢٨٠
	نسبة المنشآت المزاولة للنشاط الحالي عام ألفين وخمسة	٠,٢٧٢-	٠,٢٧٢

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). ** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

قيمة الارتباط: أكبر من ٠,٧ | من ٠,٥ إلى ٠,٧ | أقل من ٠,٥ | أقل من -٠,٧ | من -٠,٥ إلى -٠,٧ | أكبر من -٠,٥

المصدر: من أعداد الباحث

تابع جدول رقم (م١-١) الارتباط بين المتغيرات المختلفة الحاكمة للمتصل الحضري الريفي المصري

مجموعة البيانات	المتغيرات	نسبة السكان حضر	نسبة السكان ريف
تابع	نسبة المنشآت المزاولة للنشاط الحالي عام ألفين وستة	٠,٢٥١	٠,٢٥١-
عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين طبقا لجنسية حائز المنشأة	نسبة المنشآت ذات الحيازة الفردية مصري	٠,٣٦٢-	٠,٣٦٢
	نسبة المشتغلين في المنشآت ذات الحيازة الفردية مصري	٠,٤٨٧-**	٠,٤٨٧**
	نسبة المنشآت ذات الحيازة الفردية عربي	٠,١٨٤	٠,١٨٤-
	نسبة المشتغلين في المنشآت ذات الحيازة الفردية عربي	٠,١٢٥	٠,١٢٥-
	نسبة المنشآت ذات الحيازة الفردية أجنبي	٠,١٢٧	٠,١٢٧-
	نسبة المشتغلين في المنشآت ذات الحيازة الفردية أجنبي	٠,٢٨١	٠,٢٨١-
	نسبة المنشآت ذات الحيازة المشتركة مصري - عربي	٠,٥٢٩**	٠,٥٢٩-**
	نسبة المشتغلين في المنشآت ذات الحيازة المشتركة مصري - عربي	٠,١٤٢	٠,١٤٢-
	نسبة المنشآت ذات الحيازة المشتركة مصري - أجنبي	٠,٤٢٢*	٠,٤٢٢-*
	نسبة المشتغلين في المنشآت ذات الحيازة المشتركة مصري - أجنبي	٠,٤٨٢**	٠,٤٨٢-**
	نسبة المنشآت ذات الحيازة المشتركة عربي - أجنبي	٠,٣٧٩*	٠,٣٧٩-*
	نسبة المشتغلين في المنشآت ذات الحيازة المشتركة عربي - أجنبي	٠,٤٤٧*	٠,٤٤٧-*
	نسبة المنشآت ذات الحيازة المشتركة مصري - عربي - أجنبي	٠,٤٥٤*	٠,٤٥٤-*
	نسبة المشتغلين في المنشآت ذات الحيازة المشتركة مصري - عربي - أجنبي	٠,٤٩٨**	٠,٤٩٨-**
توزيع عدد مباني المسكن العادية والمباني العادية للسكن والمباني الجوازية والمباني الأخرى (طبقا لنوع المبنى)	نسبة العمارة من المباني العادية للسكن	٠,٨٢٩**	٠,٨٢٩-**
	نسبة المنزل من المباني العادية للسكن	٠,١١٨	٠,١١٨-
	نسبة البيت الريفي من المباني العادية للسكن	٠,٥٦٩-**	٠,٥٦٩**
	نسبة الفيلا من المباني العادية للسكن	٠,٥٨٦**	٠,٥٨٦-**
	نسبة الشاليه من المباني العادية للسكن	٠,٣٤٨	٠,٣٤٨-
	نسبة المباني العادية للسكن من إجمالي المباني	٠,٥١١-**	٠,٥١١**
	نسبة مبنى العمل من المباني العادية للعمل	٠,٣٤٠-	٠,٣٤٠
	نسبة المول من المباني العادية للعمل	٠,١٨٢	٠,١٨٢-
	نسبة الدكان أو أكثر من المباني العادية للعمل	٠,٣٣٦	٠,٣٣٦-
	نسبة المباني العادية للعمل من إجمالي المباني	٠,٤٥٦*	٠,٤٥٦-*
	نسبة الكشك من المباني الجوازية	٠,٢٨٥	٠,٢٨٥-
	نسبة العشة والخيمة من المباني الجوازية	٠,٢٨٥-	٠,٢٨٥
	نسبة المباني الجوازية من إجمالي المباني	٠,٤٧١**	٠,٤٧١-**
	نسبة المباني ذات الأنواع الأخرى من إجمالي المباني	٠,١٩٦	٠,١٩٦-
توزيع عدد مباني المسكن العادية والمباني العادية للعمل والمباني الجوازية طبقا الاستخدام الحالي للمبنى	نسبة المباني المستخدمة للسكن من إجمالي المباني العادية للسكن والعمل	٠,٦٨٩-**	٠,٦٨٩**
	نسبة المباني المستخدمة للعمل من إجمالي المباني العادية للسكن والعمل	٠,٥٢٣**	٠,٥٢٣-**
	نسبة المباني المستخدمة للسكن والعمل من إجمالي المباني العادية للسكن والعمل	٠,٧٠٤**	٠,٧٠٤-**
	نسبة المباني الخالية من إجمالي المباني العادية للسكن والعمل	٠,٢١٥	٠,٢١٥-
	نسبة المباني ذات الاستخدامات الأخرى من إجمالي المباني العادية للسكن والعمل	٠,١٩١	٠,١٩١-
	نسبة المباني العادية للسكن والعمل من إجمالي المباني	٠,٤٦٣-*	٠,٤٦٣*
	نسبة المباني المستخدمة للسكن من إجمالي المباني الجوازية	٠,٢١٩	٠,٢١٩-
	نسبة المباني المستخدمة للعمل من إجمالي المباني الجوازية	٠,١٦٣	٠,١٦٣-
	نسبة المباني المستخدمة للسكن والعمل من إجمالي المباني الجوازية	٠,٢٤١	٠,٢٤١-
	نسبة المباني الخالية من إجمالي المباني الجوازية	٠,٠٨٥-	٠,٠٨٥
	نسبة المباني ذات الاستخدامات الأخرى من إجمالي المباني الجوازية	٠,٥١٧-**	٠,٥١٧**
	نسبة المباني الجوازية من إجمالي المباني	٠,٤٦٣-*	٠,٤٦٣*
توزيع عدد مباني المسكن العادية والمباني العادية للعمل طبقا لملكية المبنى	نسبة المباني الحكومية من إجمالي المباني العادية للسكن	٠,٦٣٨-**	٠,٦٣٨**
	نسبة المباني قطاع عام وأعمال من إجمالي المباني العادية للسكن	٠,٤٨٤-**	٠,٤٨٤**
	نسبة المباني قطاع خاص من إجمالي المباني العادية للسكن	٠,٦٥٥**	٠,٦٥٥-**
	نسبة المباني ذات الملكيات الأخرى من إجمالي المباني العادية للسكن	٠,٤٨٨**	٠,٤٨٨-**
	نسبة المباني الحكومية من إجمالي المباني العادية للعمل	٠,٥٨٥-**	٠,٥٨٥**
	نسبة المباني قطاع عام وأعمال من إجمالي المباني العادية للعمل	٠,٥٨٥-**	٠,٥٨٥**
	نسبة المباني قطاع خاص من إجمالي المباني العادية للعمل	٠,٥٨٥-**	٠,٥٨٥**
	نسبة المباني ذات الملكيات الأخرى من إجمالي المباني العادية للعمل	٠,٥٨٥-**	٠,٥٨٥**
توزيع المباني الجوازية طبقا لملكية المبنى	نسبة المباني الحكومية من إجمالي المباني الجوازية	٠,٠٦٩	٠,٠٦٩-
	نسبة المباني قطاع عام وأعمال من إجمالي المباني الجوازية	٠,٠٦٩	٠,٠٦٩-
	نسبة المباني قطاع خاص من إجمالي المباني الجوازية	٠,٠٦٩	٠,٠٦٩-
	نسبة المباني ذات الملكيات الأخرى من إجمالي المباني الجوازية	٠,٠٦٩	٠,٠٦٩-
توزيع إجمالي عدد المباني طبقا لملكية المبنى	نسبة إجمالي المباني الحكومية من إجمالي المباني	٠,٦٣٦-**	٠,٦٣٦**
	نسبة إجمالي المباني قطاع عام وأعمال من إجمالي المباني	٠,٥٢١-**	٠,٥٢١**
	نسبة إجمالي المباني قطاع خاص من إجمالي المباني	٠,٦٦٠-**	٠,٦٦٠**
	نسبة إجمالي المباني ذات الملكيات الأخرى من إجمالي المباني	٠,٥٢١-**	٠,٥٢١-**
توزيع المباني... عدد	نسبة مباني السكن العادية المكتملة والمشغولة كلي وجزئي من إجمالي المباني	٠,١١٩-	٠,١١٩
	نسبة مباني العمل العادية المكتملة والمشغولة كلي وجزئي من إجمالي المباني	٠,٠٥٠	٠,٠٥٠-
	نسبة مباني السكن والعمل العادية المكتملة والمشغولة كلي وجزئي من إجمالي المباني	٠,١٥٠	٠,١٥٠-

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

قيمة الارتباط: أكبر من ٠,٧ | من ٠,٥ إلى ٠,٧ | أقل من ٠,٥ | أقل من -٠,٧ | من -٠,٥ إلى -٠,٧ | أكبر من -٠,٥

المصدر: من أعداد الباحث

تابع جدول رقم (م١-١) الارتباط بين المتغيرات المختلفة الحاكمة للمتصل الحضري الريفي المصري

مجموعة البيانات	المتغيرات	نسبة السكان حضر	نسبة السكان ريف
تبعاً لطبقا الوضع الحالي للمبنى	نسبة مباني السكن العادية المكتملة والخالية من إجمالي المباني	٠,٠٩٢	٠,٠٩٢-
	نسبة مباني العمل العادية المكتملة والخالية من إجمالي المباني	٠,٢١٣	٠,٢١٣-
	نسبة مباني السكن والعمل العادية المكتملة والخالية من إجمالي المباني	٠,١٣٠	٠,١٣٠-
	نسبة المباني تحت التشييد من إجمالي المباني	٠,٠٤٥-	٠,٠٤٥
	نسبة المباني تحت الهدم من إجمالي المباني	٠,١٢٨-	٠,١٢٨
	نسبة المباني الأخرى من إجمالي المباني	٠,١٩٧	٠,١٩٧-
توزيع عدد مباني السكن العادية طبقاً للاتصال بمصادر المياه والكهرباء والمجاري والغاز الطبيعي	نسبة مباني السكن العادية المتصلة بشبكة مياه عامة من إجمالي مباني السكن العادية	٠,٠٢٤-	٠,٠٢٤
	نسبة مباني السكن العادية المتصلة بمصادر مياه أخرى من إجمالي مباني السكن العادية	٠,٠٧٥-	٠,٠٧٥
	نسبة مباني السكن العادية غير المتصلة بمصدر مياه من إجمالي مباني السكن العادية	٠,١٤١-	٠,١٤١
	نسبة مباني السكن العادية المتصلة بشبكة كهرباء عامة من إجمالي مباني السكن العادية	٠,٣١١-	٠,٣١١
	نسبة مباني السكن العادية المتصلة بمصادر كهرباء أخرى من إجمالي مباني السكن العادية	*٠,٤٠٦	*٠,٤٠٦-
	نسبة مباني السكن العادية غير المتصلة بمصدر كهرباء من إجمالي مباني السكن العادية	٠,١٢٠	٠,١٢٠-
	نسبة مباني السكن العادية المتصلة بشبكة صرف صحي عامة من إجمالي مباني السكن العادية	**٠,٧٣٩	**٠,٧٣٩-
	نسبة مباني السكن العادية المتصلة بطريقة صرف صحي أخرى من إجمالي مباني السكن العادية	**٠,٧٧٠-	**٠,٧٧٠
	نسبة مباني السكن العادية غير المتصلة بالصرف الصحي من إجمالي مباني السكن العادية	٠,٢١٠	٠,٢١٠-
	نسبة مباني السكن العادية المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي مباني السكن العادية	**٠,٧٦٩	**٠,٧٦٩-
	نسبة مباني السكن العادية غير المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي مباني السكن العادية	**٠,٧٦٩-	**٠,٧٦٩
توزيع عدد المباني العادية للاتصال بمصادر المياه والكهرباء والمجاري والغاز الطبيعي	نسبة مباني العمل العادية المتصلة بشبكة مياه عامة من إجمالي مباني العمل العادية	٠,٠٧٩-	٠,٠٧٩
	نسبة مباني العمل العادية المتصلة بمصادر مياه أخرى من إجمالي مباني العمل العادية	٠,٠٣٦-	٠,٠٣٦
	نسبة مباني العمل العادية غير المتصلة بمصدر مياه من إجمالي مباني العمل العادية	٠,١٢٠-	٠,١٢٠
	نسبة مباني العمل العادية المتصلة بشبكة كهرباء عامة من إجمالي مباني العمل العادية	*٠,٣٩٩-	*٠,٣٩٩
	نسبة مباني العمل العادية المتصلة بمصادر كهرباء أخرى من إجمالي مباني العمل العادية	٠,٣٠٤	٠,٣٠٤-
	نسبة مباني العمل العادية غير المتصلة بمصدر كهرباء من إجمالي مباني العمل العادية	٠,٣١١	٠,٣١١-
	نسبة مباني العمل العادية المتصلة بشبكة صرف صحي عامة من إجمالي مباني العمل العادية	**٠,٦٨١	**٠,٦٨١-
	نسبة مباني العمل العادية المتصلة بطريقة صرف صحي أخرى من إجمالي مباني العمل العادية	**٠,٧٧٣-	**٠,٧٧٣
توزيع عدد المباني العادية للمتصل طبقاً للاتصال بمصادر المياه والكهرباء والمجاري والغاز الطبيعي	نسبة مباني العمل العادية غير المتصلة بالصرف الصحي من إجمالي مباني العمل العادية	٠,١٠٢	٠,١٠٢-
	نسبة مباني العمل العادية المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي مباني العمل العادية	*٠,٣٩٨	*٠,٣٩٨-
	نسبة مباني العمل العادية غير المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي مباني العمل العادية	*٠,٣٩٨-	*٠,٣٩٨
توزيع عدد مباني السكن ومباني العمل العادية طبقاً للاتصال بمصادر المياه والكهرباء والمجاري والغاز الطبيعي	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية المتصلة بشبكة مياه عامة من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	٠٦٤.-	٠,٠٦٤
	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية المتصلة بمصادر مياه أخرى من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	٠,٠٧٧-	٠,٠٧٧
	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية غير المتصلة بمصدر مياه من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	٠,١٩٣-	٠,١٩٣
	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية المتصلة بشبكة كهرباء عامة من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	٠,٣٣٤-	٠,٣٣٤
	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية المتصلة بمصادر كهرباء أخرى من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	*٠,٣٩٨	*٠,٣٩٨-
	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية غير المتصلة بمصدر كهرباء من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	٠,١٨٣	٠,١٨٣-
	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية المتصلة بشبكة صرف صحي عامة من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	**٠,٧٢٨	**٠,٧٢٨-
	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية المتصلة بطريقة صرف صحي أخرى من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	**٠,٧٧٣-	**٠,٧٧٣
	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية غير المتصلة بالصرف الصحي من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	٠,٢٥٧	٠,٢٥٧-
	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	**٠,٧٦٥	**٠,٧٦٥-
	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية غير المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	**٠,٨٣١-	**٠,٨٣١
توزيع عدد مباني السكن العادية طبقاً لعدد الأدوار	نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع دور واحد من إجمالي مباني السكن العادية	٠,١٦٨-	٠,١٦٨
	نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع دورين من إجمالي مباني السكن العادية	**٠,٧٠٠-	**٠,٧٠٠
	نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع ثلاثة أدوار من إجمالي مباني السكن العادية	٠,١٨٤	٠,١٨٤-
	نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع أربعة أدوار من إجمالي مباني السكن العادية	**٠,٦٣٠	**٠,٦٣٠-
	نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع خمسة أدوار من إجمالي مباني السكن العادية	**٠,٨٠٢	**٠,٨٠٢-
	نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع ستة أدوار من إجمالي مباني السكن العادية	**٠,٦٩٦	**٠,٦٩٦-
	نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع سبعة أدوار من إجمالي مباني السكن العادية	**٠,٧١٥	**٠,٧١٥-
	نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع غير مبين من إجمالي مباني السكن العادية	٠,٢٨٩	٠,٢٨٩-
توزيع عدد المباني العادية للعمل طبقاً لعدد الأدوار	نسبة مباني العمل العادية ذات الارتفاع دور واحد من إجمالي مباني العمل العادية	٠,٢٥٩-	٠,٢٥٩
	نسبة مباني العمل العادية ذات الارتفاع دورين من إجمالي مباني العمل العادية	٠,٢٣٠-	٠,٢٣٠
	نسبة مباني العمل العادية ذات الارتفاع ثلاثة أدوار من إجمالي مباني العمل العادية	٠,٠٤٩	٠,٠٤٩-
	نسبة مباني العمل العادية ذات الارتفاع أربعة أدوار من إجمالي مباني العمل العادية	٠,١٦٨	٠,١٦٨-
	نسبة مباني العمل العادية ذات الارتفاع خمسة أدوار من إجمالي مباني العمل العادية	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢-
	نسبة مباني العمل العادية ذات الارتفاع ستة أدوار من إجمالي مباني العمل العادية	*٠,٤٦٢	*٠,٤٦٢-
	نسبة مباني العمل العادية ذات الارتفاع سبعة أدوار من إجمالي مباني العمل العادية	*٠,٤٥٤	*٠,٤٥٤-
	نسبة مباني العمل العادية ذات الارتفاع غير مبين من إجمالي مباني العمل العادية	٠,٢٤١	٠,٢٤١-
توزيع عدد مباني السكن ومباني العمل العادية طبقاً لعدد الأدوار	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية ذات الارتفاع دور واحد من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	٠,١٤٢-	٠,١٤٢
	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية ذات الارتفاع دورين من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	**٠,٧٠٧-	**٠,٧٠٧
	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية ذات الارتفاع ثلاثة أدوار من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	٠,١٦٢	٠,١٦٢-
	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية ذات الارتفاع أربعة أدوار من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	**٠,٦١٠	**٠,٦١٠-
	نسبة مباني السكن ومباني العمل العادية ذات الارتفاع خمسة أدوار من إجمالي مباني السكن ومباني العمل العادية	**٠,٧٨٩	**٠,٧٨٩-

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed) ** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

قيمة الارتباط: أكبر من ٠,٧ | من ٠,٥ إلى ٠,٧ | أقل من ٠,٥ | أقل من -٠,٧ | من -٠,٥ إلى -٠,٧ | أكبر من -٠,٥

المصدر: من أعداد الباحث

تابع جدول رقم (م١-١) الارتباط بين المتغيرات المختلفة الحاكمة للمتصل الحضري الريفي المصري

مجموعة البيانات	المتغيرات	نسبة السكان حضر	نسبة السكان ريف
تابع	نسبة مبانى السكن ومبانى العمل العادية ذات الارتفاع ستة أدوار من إجمالى مبانى السكن ومبانى العمل العادية	٠,٧٠٠**	-٠,٧٠٠**
	نسبة مبانى السكن ومبانى العمل العادية ذات الارتفاع سبعة أدوار من إجمالى مبانى السكن ومبانى العمل العادية	٠,٧١١**	-٠,٧١١**
	نسبة مبانى السكن ومبانى العمل العادية ذات الارتفاع غير مبين من إجمالى مبانى السكن ومبانى العمل العادية	٠,٤٠٣*	-٠,٤٠٣*
توزيع مكونات المبانى العادية للسكن من وحدات سكنية وغير سكنية	نسبة الوحدات السكنية مبنى بأكمله من إجمالى الوحدات السكنية بمبانى السكن العادية	-٠,٤٤١*	٠,٤٤١*
	نسبة الوحدات السكنية دور أو أكثر أو جزء من الدور من إجمالى الوحدات السكنية بمبانى السكن العادية	-٠,١٨٣	٠,١٨٣
	نسبة الوحدات السكنية شقة من إجمالى الوحدات السكنية بمبانى السكن العادية	٠,٤٤٦*	-٠,٤٤٦*
	نسبة الوحدات السكنية حجرة مستقلة أو أكثر من إجمالى الوحدات السكنية بمبانى السكن العادية	٠,٠٧٤	-٠,٠٧٤
	نسبة الوحدات السكنية من إجمالى الوحدات بمبانى السكن العادية	-٠,٢٢٦	٠,٢٢٦
	نسبة الوحدات غير السكنية دكان أو أكثر من إجمالى الوحدات غير السكنية بمبانى السكن العادية	-٠,٢٨٤	٠,٢٨٤
	نسبة الوحدات غير السكنية جراج من إجمالى الوحدات غير السكنية بمبانى السكن العادية	-٠,٠٤٦	٠,٠٤٦
	نسبة الوحدات غير السكنية الأخرى من إجمالى الوحدات غير السكنية بمبانى السكن العادية	٠,٣١٤	-٠,٣١٤
	نسبة الوحدات غير السكنية من إجمالى الوحدات بمبانى السكن العادية	٠,٢٢٦	-٠,٢٢٦
توزيع مكونات المبانى العادية للعمل من وحدات سكنية وغير سكنية	نسبة الوحدات السكنية مبنى بأكمله من إجمالى الوحدات السكنية بمبانى العمل العادية	-٠,٥٦٧**	٠,٥٦٧**
	نسبة الوحدات السكنية دور أو أكثر أو جزء من الدور من إجمالى الوحدات السكنية بمبانى العمل العادية	٠,٥٥٥**	-٠,٥٥٥**
	نسبة الوحدات السكنية شقة من إجمالى الوحدات السكنية بمبانى العمل العادية	٠,٣٢٨	-٠,٣٢٨
	نسبة الوحدات السكنية حجرة مستقلة أو أكثر من إجمالى الوحدات السكنية بمبانى العمل العادية	٠,٥٧٧**	-٠,٥٧٧**
	نسبة الوحدات السكنية من إجمالى الوحدات بمبانى العمل العادية	٠,٧١٩**	-٠,٧١٩**
	نسبة الوحدات غير السكنية دكان أو أكثر من إجمالى الوحدات غير السكنية بمبانى العمل العادية	-٠,٠٨٠	٠,٠٨٠
	نسبة الوحدات غير السكنية جراج من إجمالى الوحدات غير السكنية بمبانى العمل العادية	-٠,٠٦٠	٠,٠٦٠
	نسبة الوحدات غير السكنية الأخرى من إجمالى الوحدات غير السكنية بمبانى العمل العادية	-٠,١٨٦	٠,١٨٦
	نسبة الوحدات غير السكنية من إجمالى الوحدات بمبانى العمل العادية	٠,٧١٩**	-٠,٧١٩**
توزيع مكونات المبانى العادية للمتصل من وحدات سكنية والمبانى العادية للمتصل من وحدات سكنية وغير سكنية	نسبة الوحدات السكنية مبنى بأكمله من إجمالى الوحدات السكنية بمبانى السكن ومبانى العمل العادية	-٠,٤٤١*	٠,٤٤١*
	نسبة الوحدات السكنية دور أو أكثر أو جزء من الدور من إجمالى الوحدات السكنية بمبانى السكن ومبانى العمل العادية	-٠,١٧٣	٠,١٧٣
	نسبة الوحدات السكنية شقة من إجمالى الوحدات السكنية بمبانى السكن ومبانى العمل العادية	٠,٤٤١*	-٠,٤٤١*
	نسبة الوحدات السكنية حجرة مستقلة أو أكثر من إجمالى الوحدات السكنية بمبانى السكن ومبانى العمل العادية	-٠,١٠٧	٠,١٠٧
	نسبة الوحدات السكنية من إجمالى الوحدات بمبانى السكن ومبانى العمل العادية	-٠,٤١٤*	٠,٤١٤*
	نسبة الوحدات غير السكنية دكان أو أكثر من إجمالى الوحدات غير السكنية بمبانى السكن ومبانى العمل العادية	-٠,٢١٤	٠,٢١٤
	نسبة الوحدات غير السكنية جراج من إجمالى الوحدات غير السكنية بمبانى السكن ومبانى العمل العادية	-٠,١٢٣	٠,١٢٣
	نسبة الوحدات غير السكنية الأخرى من إجمالى الوحدات غير السكنية بمبانى السكن ومبانى العمل العادية	٠,٢٨٢	-٠,٢٨٢
	نسبة الوحدات غير السكنية من إجمالى الوحدات بمبانى السكن ومبانى العمل العادية	٠,٤١٤*	-٠,٤١٤*
البيانات العمرانية	نسبة السكن والمتناثرات من إجمالى الأراضى العمرانية	-٠,٤٧٧**	٠,٤٧٧**
	نسبة المنافع والجبانات من إجمالى الأراضى العمرانية	-٠,٥٨٢**	٠,٥٨٢**
	نسبة الأراضى العمرانية من إجمالى المساحة المأهولة	٠,٦١١**	-٠,٦١١**
	نسبة البرك والأراضى البور من إجمالى المساحة المأهولة	٠,٣٧٩*	-٠,٣٧٩*
	نسبة الأراضى الزراعية داخل الزمام من إجمالى الأراضى الزراعية	-٠,٣٦٢	٠,٣٦٢
	نسبة الأراضى الزراعية خارج الزمام من إجمالى الأراضى الزراعية	٠,٣٦٢	-٠,٣٦٢
	نسبة الأراضى الزراعية من إجمالى المساحة المأهولة	-٠,٧٦٣**	٠,٧٦٣**
	نسبة المساحة المأهولة من إجمالى المساحة الكلية	٠,٠٣٥	-٠,٠٣٥
	مساحة المحافظة	٠,٠٩٥	-٠,٠٩٥
	طول حدود المحافظة	٠,١٠٤	-٠,١٠٤
	نسبة مساحة المحافظة إلى طول حدودها	٠,٠٢٦	-٠,٠٢٦
	الكثافة السكانية الإجمالية	٠,٣٦٢	-٠,٣٦٢
	الكثافة السكانية الصافية (المأهولة)	٠,٤٤٧*	-٠,٤٤٧*
	الكثافة السكانية الزراعية	٠,٥١٧**	-٠,٥١٧**
مؤشرات تقرير التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية عام ٢٠٠٤ تقرير عام ٢٠٠٥	٠,٨٠٢**	-٠,٨٠٢**
	دليل التنمية البشرية عام ٢٠٠٦ تقرير عام ٢٠٠٨	-٠,١٠٣	٠,١٠٣
	دليل التنمية البشرية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تقرير عام ٢٠١٠	٠,٥٨٥**	-٠,٥٨٥**
	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات) ٢٠٠٧	٠,٣٠٢	-٠,٣٠٢
	معدل القراءة والكتابة (+١٥)٢٠٠٧	٠,٧٠٦**	-٠,٧٠٦**
	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية (%) ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-٠,٣٥٩	٠,٣٥٩
	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-٠,١١٨	٠,١١٨
	دليل توقع الحياة ٢٠٠٧	-٠,٣٠٤	٠,٣٠٤
	دليل التعليم ٢٠٠٧/٢٠٠٨	٠,٦١٥**	-٠,٦١٥**
	دليل الناتج المحلى الاجمالى٢٠٠٧/٢٠٠٨	-٠,١٣١	٠,١٣١
	نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى (%) ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-٠,١٩٨	٠,١٩٨
	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالجنيه ٢٠٠٣/٢٠٠٤	٠,٧٨٦**	-٠,٧٨٦**
	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالجنيه ٢٠٠٥/٢٠٠٦	-٠,١٢٤	٠,١٢٤
	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالجنيه ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-٠,١١٨	٠,١١٨
	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى٢٠٠٣/٢٠٠٤- ٢٠٠٥/٢٠٠٦	٠,٨٣٦**	-٠,٨٣٦**
	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى٢٠٠٥/٢٠٠٦- ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-٠,١٨٣	٠,١٨٣

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

قيمة الارتباط: أكبر من ٠,٧ | من ٠,٥ إلى ٠,٧ | أقل من ٠,٥ | أقل من -٠,٧ | من -٠,٥ إلى -٠,٧ | أكبر من -٠,٥

المصدر: من أعداد الباحث

تابع جدول رقم (م١-١) الارتباط بين المتغيرات المختلفة الحاكمة للمتصل الحضري الريفي المصري

مجموعة البيانات	المتغيرات	نسبة السكان حضر	نسبة السكان ريف
	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى٢٠٠٣/٢٠٠٤- ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-٠,٨٠٧**	٠,٨٠٧**
	معدل وفيات الأمهات لكل (١٠٠٠٠٠) مولود حي ٢٠٠٨	-٠,١٢٨	٠,١٢٨
	معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي ٢٠٠٨	-٠,٠٩٣	٠,٠٩٣
	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي ٢٠٠٨	-٠,٠٣٧	٠,٠٣٧
	عدد الأطباء بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠ نسمة ٢٠٠٨	-٠,٣٦٠	٠,٣٦٠
	عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠ نسمة ٢٠٠٨	-٠,٠١١	٠,٠١١
	نسبة الممرضات للأطباء بوزارة الصحة والسكان (%) ٢٠٠٨	-٠,٢٨٠	٠,٢٨٠
	عدد الأسرة لكل ١٠٠٠٠ نسمة الإجمالي ٢٠٠٨	-٠,٦٦٩**	٠,٦٦٩**
	عدد الأسرة لكل ١٠٠٠٠ نسمة وزارة الصحة ٢٠٠٨	-٠,٢٦٥	٠,٢٦٥
	عدد الوحدات الصحية بأسرة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة ٢٠٠٨	-٠,٧٢٣**	٠,٧٢٣**
	متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالابتدائي ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-٠,٤١٤*	٠,٤١٤*
	متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالإعدادي ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-٠,٧٢٥**	٠,٧٢٥**
	متوسط كثافة الفصل الابتدائي ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-٠,٠١١	٠,٠١١
	متوسط كثافة الفصل بالإعدادي ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-٠,٢٩٥	٠,٢٩٥
	القيد بالثانوي الفني كنسبة من إجمالي الثانوي ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-٠,٥٧٠**	٠,٥٧٠**
	القيد بالتعليم الأساسي والثانوي في مدارس حكومية ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-٠,٠٤٥	٠,٠٤٥
	القيد بالتعليم الأساسي والثانوي في مدارس خاصة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٠,٥٨٣**	-٠,٥٨٣**
	القيد بالتعليم الأساسي والثانوي في مدارس أزهرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-٠,٥٤٢**	٠,٥٤٢**
	النسبة المئوية للمباني المدرسية غير الصالحة جزئيًا ٢٠٠٩	-٠,٤١١*	٠,٤١١*
تابع	النسبة المئوية للمباني المدرسية غير الصالحة كليًا ٢٠٠٩	-٠,١٤٩	٠,١٤٩
	متوسط عدد السكان الذين يخدمهم مكتب بريد ٢٠٠٨	٠,٣٤٠	-٠,٣٤٠
	نسبة أدنى ٤٠ % من الأشخاص من الدخل ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٠,٧٧١**	-٠,٧٧١**
	نسبة أعلى ٢٠ % إلى أدنى ٢٠ % ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٠,٧٥٨**	-٠,٧٥٨**
	معامل جيني	٠,٧٦٧**	-٠,٧٦٧**
	نسبة إجمالي الفقراء من إجمالي السكان ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٠,٥٢٦**	-٠,٥٢٦**
	نسبة الفقراء المدقعون من إجمالي السكان ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٠,٣٣٧	-٠,٣٣٧
	نسبة أجور الأسر الفقيرة من إجمالي الأجور ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٠,٥٢٦**	-٠,٥٢٦**
	نسبة أجور الأسر الفقيرة من دخولهم ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-٠,١٧٦	٠,١٧٦
	متوسط معدل النمو السنوي لسكان الحضر (%) ١٩٨٦/١٩٧٦	-٠,١٥٠	٠,١٥٠
	متوسط معدل النمو السنوي لسكان الحضر (%) ٢٠٠٦/١٩٩٦	-٠,٢٤٦	٠,٢٤٦
	معدل النمو السنوي للسكان (%) ١٩٨٦/١٩٧٦	-٠,٠٦٩	٠,٠٦٩
	معدل النمو السنوي للسكان (%) ٢٠٠٦/١٩٩٦	-٠,١٦١	٠,١٦١
	معدل النمو السنوي للسكان (%) ٢٠٠٨/١٩٩٦	-٠,١٧٩	٠,١٧٩
	معدل المواليد الخام ٢٠٠٨	-٠,١٦١	٠,١٦١
	معدل الوفيات الخام ٢٠٠٨	-٠,١٨٦	٠,١٨٦
	معدل استخدام وسائل منع الحمل (%) ٢٠٠٨	-٠,١٧٠	٠,١٧٠
	صافى الهجرة الداخلية (%) ٢٠٠٧	٠,٧١٤**	-٠,٧١٤**
	معدل الإعالة الديموجرافية (%) ٢٠٠٨	-٠,٦٧٩**	٠,٦٧٩**
	المشتغلون بالقطاع غير المنظم (%) من قوة العمل (+١٥) ٢٠٠٨	-٠,٧٥٦**	٠,٧٥٦**

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

قيمة الارتباط: أكبر من ٠,٧ | من ٠,٥ إلى ٠,٧ | أقل من ٠,٥ | أقل من -٠,٧ | من -٠,٥ إلى -٠,٧ | أكبر من -٠,٥

المصدر: من أعداد الباحث

جدول رقم (م١-٢) قيم مؤشرات التوازن الحضري الريفي والمتغيرات المكونة لها

المؤشرات	مجموعة البيانات	المتغيرات	الوحدة	إجمالي الجمهورية	متوسط المحافظات: أعلى من نسبة الحضر القومي	متوسط المحافظات: أقل من نسبة الحضر القومي
مجموعة المؤشرات السكانية	مؤشر الخصائص الأساسية للسكان	عدد السكان وعدد أفراد الأسر والأفراد القاطنين في المساكن العامة: نسبة السكان حضر	%	٤٣,٠٩	٧٥,١٢	٢٦,٤٩
		نسبة السكان ريف	%	٥٦,٩١	٢٤,٨٨	٧٣,٥١
		نسبة الأسر حضر	%	٤٥,٣٧	٧٦,٣٠	٢٧,٤٤
		نسبة الأسر ريف	%	٥٤,٦٣	٢٣,٧٠	٧٢,٥٦
		نسبة أفراد الأسر حضر	%	٤٢,٨١	٧٥,١٠	٢٦,٢٦
		نسبة أفراد الأسر ريف	%	٥٧,١٩	٢٤,٩٠	٧٣,٧٤
		توزيع السكان طبقًا لفئات السن: نسبة السكان أقل من ٥ سنوات	%	١٠,٦٠	١٠,١٠	١١,١٠
		نسبة السكان من ٥ سنوات إلى ١٥ سنة	%	٢١,١٠	١٩,٦٤	٢٢,١٦
		نسبة السكان من ٤٥ سنة إلى ٦٠ سنة	%	١٢,٣٦	١٢,٣١	١١,٥٧
		قيمة المؤشر	نقطة	٥,٧٦-	٣٧,٨٨	٢٩,٦٨-
	مؤشر الهجرة وحركة السكان	الهجرة الداخلية للمصريين طبقًا لسبب الهجرة: نسبة الهجرة للزواج من إجمالي الهجرة	%	٢٨,٧٩	١٩,٣٤	٣٦,٨٩
		نسبة إجمالي الهجرة من إجمالي السكان	%	٦,٥٦	٢٠,٦٣	٢,٧٦
		بيانات تقرير التنمية البشرية: صافي الهجرة الداخلية ٢٠٠٧	%	٦,٦٠	٢٠,٦٣	٢,٧٨
		قيمة المؤشر	نقطة	٣١,٦٧	١٣٨,٥٤	٠,٣٧-
قيمة المؤشر المجمع			نقطة	٣,٦٠	٦٣,٠٤	٢٢,٣٥-
مجموعة المؤشرات الاجتماعية	مؤشر التعليم	توزيع السكان طبقًا للحالة التعليمية والنوع: نسبة الأمية	%	٢٩,٦٤	٢٠,٦٧	٣٣,١٣
		نسبة يقرأ ويكتب	%	١١,٩٦	١٠,٧٢	١٢,٨٨
		نسبة التعليم المتوسط	%	٢٥,٨٠	٢٨,٦٤	٢٤,٩٣
		نسبة التعليم فوق المتوسط	%	٢,٥٣	٣,٦٠	٢,٠٨
		نسبة التعليم الجامعي	%	٩,٣٥	١٢,٠٣	٦,٥٢
		نسبة التعليم فوق الجامعي	%	٠,٢٤	٠,٣٢	٠,١٣
		بيانات تقرير التنمية البشرية: معدل القراءة والكتابة (+١٥)٢٠٠٧	%	٧٠,٤٠	٧٩,٧٤	٦٧,٩٨
		دليل التعليم ٢٠٠٨/٢٠٠٧	نقطة	٠,٦٩	٠,٧٧	٠,٧١
		متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالابتدائي ٢٠٠٨/٢٠٠٧	تلميذ/مدرس	٢٢,٠٠	١٥,٦٢	٢٤,٠٤
		متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالإعدادي ٢٠٠٨/٢٠٠٧	تلميذ/مدرس	١٣,٤٠	٨,٢٨	١٧,٥٤
		القيد بالثانوي الفني كنسبة من إجمالي الثانوي ٢٠٠٨/٢٠٠٧	%	٦٣,٤٠	٥٦,٩٥	٦٨,١١
		القيد بالتعليم الأساسي والثانوي في مدارس خاصة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	%	٣,٤٠	٥,٣٠	١,٢٩
		القيد بالتعليم الأساسي والثانوي في مدارس أزهرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧	%	١١,٠٠	٨,٢٨	١٢,٣٩
		النسبة المئوية للمباني المدرسية غير الصالحة جزئيًا ٢٠٠٩	%	١,٥٣	٠,٦٣	١,٦٥
		قيمة المؤشر	نقطة	٥,٧١	٢٣,٠٧	٥,٨٠-
	مؤشر الصحة	بيانات تقرير التنمية البشرية: عدد الأسرة لكل ألف نسمة الإجمالي ٢٠٠٨	سرير/ألف نسمة	١٨,٢٠	٢٦,٩٥	١٣,٦١
		عدد الوحدات الصحية بأسرة لكل ١٠٠ ألف نسمة ٢٠٠٨	وحدة/١٠٠ألف نسمة	٢,٦٠	٤,٢٨	١,٨٤
		توزيع الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة ونوعهم طبقًا لنوع الإعاقة: نسبة الكفيف من ذوي الاحتياجات الخاصة	%	٩,٢٨	٨,٠٥	٩,٧٢
		نسبة الأعور وأبكم من ذوي الاحتياجات الخاصة	%	٤,٠١	٣,٦٠	٤,٤٢
		نسبة الأصم وأبكم من ذوي الاحتياجات الخاصة	%	٦,٥٧	٦,٢٢	٧,٦٣
		نسبة شلل الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة	%	١٣,١٣	٩,٩٤	١٤,٠٢
		نسبة العاهات الأخرى من ذوي الاحتياجات الخاصة	%	١٧,٧٣	٢٠,٩٤	١٥,٢٥
		قيمة المؤشر	نقطة	٤,٩٧-	١٣,٢٩	١٥,١١-
	مؤشر التصنيف المهني للسكان	توزيع السكان طبقًا لأقسام المهن الرئيسية والنوع: نسبة رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين وآخرون	%	٤,٧٤	٧,١٦	٣,٧١
		نسبة الأخصائيون أصحاب المهن العلمية وآخرون	%	١٣,٥٢	١٥,٠١	١١,٤٧
		نسبة الفنيون ومساعدو الأخصائيين وآخرون	%	٨,٧١	١٠,٧٩	٨,٠١
		نسبة الكتبة	%	٣,٦١	٥,٥٧	٢,٥١
		نسبة العمال المهرة في الزراعة وفى الصيد	%	٢٥,٥٠	١١,٥٧	٣٣,٨٦
		نسبة عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وتجميع مكونات إنتاج	%	٨,٧٠	١٠,٢٦	٧,٢٤
		نسبة عمال المهن العادية	%	٧,٧٢	١٠,٠٣	٧,٥٢
		نسبة إجمالي المهن الحضرية	%	٥٤,٠٤	٧٧,٦٩	٤١,٨٧
		نسبة إجمالي المهن الريفية	%	٤٤,٩٩	٢٠,٧٢	٥٧,٥٩
		قيمة المؤشر	نقطة	٤٢,٦٦	٦٦,٧٧	٣٠,٠٢
	مؤشر الحالة الزواجية	توزيع السكان طبقًا للحالة الزواجية والنوع: نسبة السكان المعقود قرانهم	%	٠,٥٠	٠,٦٢	٠,٤٦
		نسبة السكان المطلقون	%	٠,٧٨	٠,٩٦	٠,٧٣
		نسبة السكان في سن الزواج	%	٦٣,٧٥	٦٦,٢٩	٦١,٩٦
		نسبة السكان دون سن الزواج	%	٣٦,٢٥	٣٣,٧١	٣٨,٠٥
		قيمة المؤشر	نقطة	٢٨,٩٣	٣٧,١٠	٢٥,٨٤

المصدر: من أعداد الباحث

تابع جدول رقم (م١-٢) قيم مؤشرات التوازن الحضري الريفي والمتغيرات المكونة لها

المؤشرات	مجموعة البيانات	المتغيرات	الوحدة	إجمالي الجمهورية	متوسط المحافظات: أعلى من نسبة الحضر القومي	متوسط المحافظات: أقل من نسبة الحضر القومي
تابع مؤشر الظروف المعيشية للسكان	توزيع عدد الأسر وأفرادها طبقًا لعدد غرف المسكن ومتوسط حجم الأسرة والتزاحم	نسبة الأسر التي تقطن مسكن ذو غرفة واحدة	%	١,٧٢	٢,٨٥	١,١٥
		نسبة الأسر التي تقطن مسكن ذو ثلاث غرف	%	٣٧,٤٢	٤٦,٤٠	٣٤,٧٧
		نسبة الأفراد الذين يقطنون مسكن ذو ثلاث غرف	%	٣٤,٨٣	٤٤,٤٥	٣١,٧٢
		نسبة الأسر التي تقطن مسكن ذو أربع غرف	%	٣٦,٥٧	٢٨,٢٦	٣٦,٩٣
		نسبة الأفراد الذين يقطنون مسكن ذو أربع غرف	%	٣٧,٢٤	٢٩,٠٤	٣٧,٨٦
		نسبة الأسر التي تقطن مسكن ذو خمس غرف	%	١٨,٣٥	١٦,٦١	٢١,٤٠
		نسبة الأفراد الذين يقطنون مسكن ذو خمس غرف	%	٢١,٦٣	١٩,٢٢	٢٥,٠٧
		متوسط حجم الأسرة	فرد/أسرة	٤,١٩	٤,١٢	٤,٣٥
	توزيع عدد الأسر وأفرادها طبقًا لنوع مسكن الأسرة	نسبة الأسر التي تقطن في شقة	%	٦٩,٥٦	٧٢,٣٣	٥٨,٢٠
		نسبة الأفراد الذين يقطنون في شقة	%	٦٧,٠١	٧٠,٨٩	٥٦,٦٥
		نسبة الأسر التي تقطن في بيت ريفي بأكمله	%	١٥,٨٢	١٤,٠٠	٢٣,٩٤
		نسبة الأفراد الذين يقطنون في بيت ريفي بأكمله	%	١٨,٢٠	١٥,٣٧	٢٥,٩٥
		نسبة الأسر التي تقطن في غرفة أو أكثر في وحدة سكنية	%	٥,٨٣	٢,٤٨	٨,١٥
		نسبة الأفراد الذين يقطنون في غرفة أو أكثر في وحدة سكنية	%	٥,٤٨	٢,٠٩	٧,٣١
		نسبة الأفراد الذين يقطنون في حوش مدفن	%	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٠
		نسبة الأسر التي تقطن في مساكن حضرية	%	٧٩,٦٨	٨٢,٠٦	٦٩,٨٢
		نسبة الأفراد الذين يقطنون في مساكن حضرية	%	٧٧,٠٨	٨٠,٧٠	٦٧,٦١
		نسبة الأسر التي تقطن في مساكن ريفية	%	٢٠,٠٥	١٦,٢٠	٣٠,٠٢
		نسبة الأفراد الذين يقطنون في مساكن ريفية	%	٢٢,٦٦	١٧,٦٤	٣٢,٢٤
	قيمة المؤشر		نقطة	-٧,٩٩	٣,٧٨	-٢٠,٥٦
مؤشر اتصال السكان بالمرافق العامة	توزيع الأسر وأفرادها طبقًا لنوع مصدر المياه	نسبة الأسر التي مصدر المياه لها شبكة عامة حنفية بالمسكن	%	٨٦,٦١	٨٨,٩٠	٨٢,٧٤
		نسبة الأفراد الذين مصدر المياه لهم شبكة عامة حنفية بالمسكن	%	٨٦,٠٢	٨٨,٦٨	٨٢,٧٦
		نسبة الأسر التي مصدر المياه لها شبكة عامة حنفية بالمبنى	%	٧,٣٥	٢,٦٣	١٠,٦٠
		نسبة الأفراد الذين مصدر المياه لهم شبكة عامة حنفية بالمبنى	%	٧,٩٢	٢,٦٣	١٠,٨١
		نسبة الأسر التي مصدر المياه لها طلمبة	%	٢,٢٨	٠,٣٢	٢,٨٦
		نسبة الأفراد الذين مصدر المياه لهم طلمبة	%	٢,٤٤	٠,٣٣	٢,٩٢
	توزيع عدد الأسر وأفرادها طبقًا لاتصال المسكن بمرفق الصرف الصحي	نسبة الأسر التي لها الصرف الصحي شبكة عامة	%	٤٦,٦٠	٦٥,٠٢	٢٨,٣١
		نسبة الأفراد الذين لهم الصرف الصحي شبكة عامة	%	٤٣,٦٠	٦٣,٤٥	٢٧,٢٢
		نسبة الأسر التي لها الصرف الصحي شبكة أهلية	%	٨,٦٧	٢,٢١	٩,٨٠
		نسبة الأفراد الذين لهم الصرف الصحي شبكة أهلية	%	٨,٦٨	٢,٢٧	٩,٨٥
		نسبة الأسر التي لها الصرف الصحي ترنش	%	٤١,٠٢	٢٨,٨١	٥٦,٥٥
		نسبة الأفراد الذين لهم الصرف الصحي ترنش	%	٤٣,٨٨	٣٠,٤٦	٥٧,٥٩
		نسبة الأسر غير المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي	%	٥٣,٤٠	٣٤,٩٨	٧١,٦٩
		نسبة الأفراد غير المتصلين بالشبكة العامة للصرف الصحي	%	٥٦,٤٠	٣٦,٥٥	٧٢,٧٩
	قيمة المؤشر		نقطة	-٢٦,١٠	٢,٣٨	-٤٣,١٠
قيمة المؤشر المجمع			نقطة	٠,٤١	١٨,٩٦	-١٢,٠٥
مجموعة المؤشرات الاقتصادية	مؤشر الموقف من العمل	توزيع السكان طبقًا لموقف الفرد من العمل والنوع	نسبة أصحاب العمل	%	٣,٢٧	٣,٦٥	٢,٧١
			نسبة يعمل بدون أجر لدى الأسرة	%	٠,٧٣	٠,٤٠	٠,٨٨
			نسبة إجمالي يعمل بدون أجر	%	٠,٧٦	٠,٤٢	٠,٩١
			نسبة متعطل سبق له العمل	%	٠,٦٩	٠,٨٨	٠,٤٠
			نسبة بالمعاش	%	٤,٥٦	٥,١٩	٣,٢٨
	بيانات تقرير التنمية البشرية	معدل الإعالة الديموجرافية ٢٠٠٨	%	٥٤,٩٠	٤٩,٤٦	٥٩,٣٦
	قيمة المؤشر		نقطة	٦,٩٠	١٩,٨٢	-٦,٠٥
	مؤشر الدخل	بيانات تقرير التنمية البشرية	نسبة أدنى ٤٠ % من الأشخاص من الدخل ٢٠٠٨/٢٠٠٩	%	٢٢,٣٠	٢٢,٣٦	٢٥,٨٨
			نسبة أعلى ٢٠ % إلى أدنى ٢٠ % ٢٠٠٨/٢٠٠٩	%	٤,٤٠	٤,٤٢	٣,١٨
			معامل جيني	نقطة	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٢٣
			نسبة إجمالي الفقراء من إجمالي السكان ٢٠٠٨/٢٠٠٩	%	٢١,٦٠	١٢,٧٢	٢٦,٢٩
			نسبة أجور الأسر الفقيرة من إجمالي الأجور ٢٠٠٨/٢٠٠٩	%	١٥,٢٠	٩,١١	١٩,٨٣
			معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي٢٠٠٣/٢٠٠٤- ٢٠٠٧/٢٠٠٨	%	١٣,٦٥	٢,٠٦	١٥,٧٨
	قيمة المؤشر		نقطة	-١٨,٤٢	-٠,١٥	-٣٣,٨٤
	مؤشر قطاعات الأعمال	توزيع السكان طبقًا للقطاع والنوع	نسبة العاملين بالقطاع العام والأعمال العام	%	٠,٩٦	١,٩٦	٠,٥٨
			نسبة العاملين بالقطاع الخاص العادي داخل المنشآت	%	١٩,٥٤	١٦,٥٥	٢٠,٧٢
			نسبة إجمالي العاملين بالقطاع الخاص العادي	%	٢٧,٧٢	٢٤,١٠	٢٩,٦٤

المصدر: من أعداد الباحث

تابع جدول رقم (م١-٢) قيم مؤشرات التوازن الحضري الريفي والمتغيرات المكونة لها

المؤشرات	مجموعة البيانات	المتغيرات	الوحدة	إجمالي الجمهورية	متوسط المحافظات: أعلى من نسبة الحضر القومي	متوسط المحافظات: أقل من نسبة الحضر القومي
تابع	تابع	نسبة العاملين بالقطاع المشترك	%	٠,٠٤	٠,٢٢	٠,٠٢
		نسبة العاملين بالقطاع التعاوني	%	٠,٠٥	٠,٠٨	٠,٠٤
		نسبة إجمالي العاملين بقطاع المجتمع المدني	%	٠,٠٧	٠,١٤	٠,٠٦
	بيانات تقرير التنمية البشرية	المشتغلون بالقطاع غير المنظم كنسبة من قوة العمل (+١٥) ٢٠٠٨	%	٤٥,٤٠	٢٨,٣٩	٥٠,٥٩
	قيمة المؤشر		نقطة	٠,١٩	٤٩,٩٠	١٠,٦١-
مؤشر النشاط الاقتصادي	توزيع السكان طبقًا لأقسام النشـــاط الاقتصـــادي الرئيسية والنوع	نسبة العاملين بقطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك	%	٢٦,٠١	١٢,٤٨	٣٤,٦٤
		نسبة العاملين بقطاع إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء	%	٠,٩٨	١,٦٤	٠,٧٨
		نسبة العاملين بقطاع تجاره الجملة والتجزئة والإصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات النارية	%	١٢,٥٥	١٤,٤٠	١٠,٢٣
		نسبة العاملين بقطاع النقل والتخزين	%	٦,٢٧	٨,١١	٥,٣٤
		نسبة العاملين بقطاع المعلومات والاتصالات	%	٠,٨٨	١,٢٩	٠,٤٦
		نسبة العاملين بقطاع الوساطة المالية والتأمين	%	٠,٩٠	١,٠٩	٠,٦٢
		نسبة العاملين بقطاع العقارات والتأجير	%	٠,٠٥	٠,٠٨	٠,٠٢
		نسبة العاملين بقطاع الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	%	١,٨٦	٢,٢٣	١,١٥
		نسبة العاملين بقطاع الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	%	٠,٦٣	١,١٨	٠,٥٠
		نسبة العاملين بقطاع أنشطة الفنون والإبداع والتسلية	%	٠,٣٧	٠,٤٨	٠,٣٢
		نسبة العاملين بقطاع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والسفارات والقنصليات الأجنبية	%	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٠
		نسبة إجمالي العاملين في قطاع التجارة والنقل والتخزين	%	١٨,٨٢	٢٢,٥١	١٥,٥٧
		نسبة إجمالي العاملين في القطاعات العلمية والمعلوماتية والفنية والمنظمات الدولية	%	٤,٠٤	٥,١٠	٢,٥٥
		نسبة العاملين بقطاع الخدمات	%	٢٨,٢٥	٣٧,٨٦	٢٦,٩٧
		نسبة العاملين بقطاعات الأنشطة الاقتصادية الحضرية	%	٣٧,٩٠	٦٥,٢١	٢٥,٣٣
		نسبة العاملين بقطاعات الأنشطة الاقتصادية الريفية	%	٥١,٢١	٢٥,٢٨	٦٤,١٦
	قيمة المؤشر		نقطة	٤٣,٤٨	٧٠,٨٩	٢٢,٤١
مؤشر المنشآت الاقتصادية	عدد المنشآت طبقا لحالة العمل	نسبة المنشآت العاملة	%	٥٧,٦٣	٥٣,٧٥	٦٢,٠٣
		نسبة المنشآت المغلقة نهائيًا أو متوقفة	%	١٣,١٦	١٦,٩٨	٩,١٠
	عدد المنشآت طبقا لوصف المكـــان الـــذي تشـــغله المنشأة	نسبة المنشآت التي تشغل مبنى بأكمله	%	٧,٨٣	٩,٨٤	١١,٠٢
		نسبة المنشآت التي تشغل شقة أو أكثر	%	٤,٩٧	٥,١٢	٣,٨٤
	عـــدد المنشـــآت العاملـــة والمغلقـــة مؤقتـــا (عـــدا الحكوميـــة) طبقـــا للكيـــان القانوني	نسبة المنشآت ذات الكيان فردي من إجمالي المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا عدا الحكومية	%	٩١,٥٧	٨٩,٤٥	٩٣,٠٩
		نسبة المنشآت ذات الكيان تضامن من إجمالي المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا عدا الحكومية	%	٤,٠١	٣,٨٨	٢,٨٠
		نسبة المنشآت ذات الكيان توصية بسيطة من إجمالي المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا عدا الحكومية	%	٠,٢٦	٠,٣٣	٠,١٤
	عدد المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتا طبقا لسنة مزاولة النشاط	نسبة المنشآت المزاولة للنشاط الحالي عام ألفين	%	١٢,٧٤	١١,٧١	١٣,٥٨
	قيمة المؤشر		نقطة	٦,٧٩	١١,٥٥	٦,٢٩-
مؤشر قطاعات المنشآت الاقتصادية	عـــدد المنشـــآت العاملـــة والمغلقـــة مؤقتـــا طبقـــا للقطاع الذي تتبعه المنشأة	نسبة منشآت القطاع الخاص الاستثماري العاملة من جملة المنشآت العاملة	%	٠,٥٢	١,٤١	٠,٣٣
		نسبة منشآت القطاع الخاص الاستثماري المغلقة مؤقتًا من جملة المنشآت المغلقة مؤقتاً	%	٠,٧٦	٢,٧٦	٠,٥٨
		نسبة منشآت القطاع التعاوني العاملة من جملة المنشآت العاملة	%	٠,٢٠	٠,١٧	٠,٣٢
	قيمة المؤشر		نقطة	٨,٨٠	٦٨,٥٥	٩,٢١-
مؤشر المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية		معدل التشغيل	مشتغل/منشأة	٢,٩٦	٣,٨١	٢,٤٩
	عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين بها طبقًا لفئات عدد المشتغلين	نسبة المنشآت التي تشغل من واحد إلى خمسة مشتغلين	%	٩١,٩١	٩٠,٢٩	٩٤,٤٧
		نسبة المشتغلين في منشآت تشغل من واحد إلى خمسة مشتغلين	%	٥٨,٤٩	٥٠,٥٣	٦٨,٩٦
		نسبة المنشآت التي تشغل من خمسة إلى عشرة مشتغلين	%	٦,٢٢	٦,٩٥	٤,٣٥
		نسبة المنشآت التي تشغل من عشرة إلى مائة مشتغل	%	١,٧٤	٢,٤٤	١,٠٨
		نسبة المشتغلين في منشآت تشغل من عشرة إلى مائة مشتغل	%	١٢,٦٠	١٤,١٥	٨,٨٢
		نسبة المنشآت التي تشغل أكثر من ألف مشتغل	%	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٠
	عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين بها طبقًا للنوع	نسبة أصحاب العمل من جملة المشتغلين	%	٣٤,١٣	٢٨,١٤	٤٠,٩٦
		نسبة المستخدمين من جملة المشتغلين	%	٦٥,٨٧	٧١,٨٦	٥٩,٠٤
	عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين بها طبقًا لصفة المنشأة وسنة بدء مزاولة النشاط الحالي	نسبة المشتغلين في المنشآت المفردة المزاولة للنشاط الحالي قبل عام ستة وتسعين	%	٧٨,٥٧	٧١,٩٧	٨٢,٢٧
		نسبة المنشآت المفردة المزاولة للنشاط الحالي عام ستة وتسعين وما بعدها	%	٩٨,٧٢	٩٧,٧٦	٩٩,١٩
		نسبة المشتغلين في المنشآت المفردة المزاولة للنشاط الحالي عام ستة وتسعين وما بعدها	%	٩٢,٠٦	٨٧,٠٧	٩٤,٨٣
		نسبة المنشآت مركز رئيسي المزاولة للنشاط الحالي قبل عام ستة وتسعين	%	٠,٤٢	٠,٥٠	٠,٢٠
		نسبة المنشآت مركز رئيسي المزاولة للنشاط الحالي عام ستة وتسعين وما بعدها	%	٠,٢٠	٠,٢٥	٠,١٠
		نسبة المنشآت فرع المزاولة للنشاط الحالي عام ستة وتسعين وما بعدها	%	١,٠٨	٢,٠٠	٠,٧٢
		نسبة المشتغلين في المنشآت فرع المزاولة للنشاط الحالي عام ستة وتسعين وما بعدها	%	٥,٥٢	١٠,٧٣	٣,٥٦
	عدد المنشآت العاملة فقط (عـدا الحكوميـة) وعـدد المشتغلين طبقًا...	نسبة المشتغلين في المنشآت ذات الحيازة الفردية مصري	%	٩٨,٠٥	٩٦,٧١	٩٩,١٥
		نسبة المنشآت ذات الحيازة المشتركة مصري ـ عربي	%	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠١

المصدر: من أعداد الباحث

تابع جدول رقم (م١-٢) قيم مؤشرات التوازن الحضري الريفي والمتغيرات المكونة لها

المؤشرات	مجموعة البيانات	المتغيرات	الوحدة	إجمالي الجمهورية	متوسط المحافظات: أعلى من نسبة الحضر القومي	متوسط المحافظات: أقل من نسبة الحضر القومي
تابع	... لجنسية حائز المنشأة	نسبة المنشآت ذات الحيازة المشتركة مصري - أجنبي	%	٠,٠٢	٠,١٠	٠,٠١
		نسبة المشتغلين في المنشآت ذات الحيازة المشتركة مصري - أجنبي	%	٠,٤٩	١,١٠	٠,٢٧
		نسبة المنشآت ذات الحيازة المشتركة عربي - أجنبي	%	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠
		نسبة المشتغلين في المنشآت ذات الحيازة المشتركة عربي - أجنبي	%	٠,٠٣	٠,٠٦	٠,٠١
		نسبة المنشآت ذات الحيازة المشتركة مصري - عربي - أجنبي	%	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
		نسبة المشتغلين في المنشآت ذات الحيازة المشتركة مصري - عربي - أجنبي	%	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١
	قيمة المؤشر		نقطة	٢١,٦٣	٥٤,٦٥	١,٨٠
قيمة المؤشر المجمع			نقطة	١٧,٥٤	٤٥,٨٧	٠,١٥
مجموعة المؤشرات المكانية	توزيع عدد مباني السكن العادية والمباني العادية للعمل والمباني الجوازية والمباني الأخرى (طبقا نوع المبنى)	نسبة العمارة من المباني العادية للسكن	%	١١,٥٦	٢١,٦٦	٨,١٨
مؤشر أنواع المباني		نسبة البيت الريفي من المباني العادية للسكن	%	٣٤,٩٨	٢٢,٢٣	٤١,٣٨
		نسبة الفيلا من المباني العادية للسكن	%	٠,٩٤	٣,٨٤	٠,٤١
		نسبة المباني العادية للسكن من إجمالي المباني	%	٩٠,٢٧	٨٢,٢٧	٩٠,٩٩
		نسبة المباني العادية للعمل من إجمالي المباني	%	٤,٥٨	٨,٤٦	٤,٢١
		نسبة المباني الجوازية من إجمالي المباني	%	١,٣٣	٣,٨٦	١,١٢
	قيمة المؤشر		نقطة	٢١,٠٣	٨٨,٨٣	٧,٨٣
مؤشر استخدامات المباني	توزيع عدد مباني السكن العادية والمباني العادية للعمل والمباني الجوازية طبقا الاستخدام الحالي للمبنى	نسبة المباني المستخدمة للسكن من إجمالي المباني العادية للسكن والعمل	%	٧٨,٢٦	٦٧,٨٧	٧٩,١٥
		نسبة المباني المستخدمة للعمل من إجمالي المباني العادية للسكن والعمل	%	٤,٣٦	٧,٦٣	٤,٠٨
		نسبة المباني المستخدمة للسكن والعمل من إجمالي المباني العادية للسكن والعمل	%	٣,٩٦	٦,٤٨	٢,٩٤
		نسبة المباني العادية للسكن والعمل من إجمالي المباني	%	٩٨,٦٢	٩٥,٨٨	٩٨,٨٤
		نسبة المباني ذات الاستخدامات الأخرى من إجمالي المباني الجوازية	%	٢٥,٦٢	١٢,٠٣	٣٠,٨٢
		نسبة المباني الجوازية من إجمالي المباني	%	١,٣٨	٤,١٢	١,١٧
	قيمة المؤشر		نقطة	٠,٣٥	٣٥,٩٨	٦,٣٣-
مؤشر ملكيات المباني	توزيع عدد مباني السكن العادية والمباني العادية للعمل طبقا لملكية المبنى	نسبة المباني الحكومية من إجمالي المباني العادية للسكن	%	١,٩٧	٧,٥٢	١,٤٣
		نسبة المباني قطاع عام وأعمال من إجمالي المباني العادية للسكن	%	٠,٥٠	١,٢١	٠,٤٤
		نسبة المباني قطاع خاص من إجمالي المباني العادية للسكن	%	٩٧,٣٦	٩٠,٥٠	٩٨,٠٠
		نسبة المباني ذات الماكيات الأخرى من إجمالي المباني العادية للسكن	%	٠,١٨	٠,٧٧	٠,١٣
		نسبة المباني الحكومية من إجمالي المباني العادية للعمل	%	٣٢,٤٣	٢٧,٤٧	٣٥,٩٢
		نسبة المباني قطاع عام وأعمال من إجمالي المباني العادية للعمل	%	٣٢,٤٣	٢٧,٤٧	٣٥,٩٢
		نسبة المباني قطاع خاص من إجمالي المباني العادية للعمل	%	٣٢,٤٣	٢٧,٤٧	٣٥,٩٢
		نسبة المباني ذات الملكيات الأخرى من إجمالي المباني العادية للعمل	%	٣٢,٤٣	٢٧,٤٧	٣٥,٩٢
	توزيع عدد المباني طبقا لملكية المبنى	نسبة إجمالي المباني الحكومية من إجمالي المباني	%	٣,٤٤	٨,٦٢	٢,٩٢
		نسبة إجمالي المباني قطاع عام وأعمال من إجمالي المباني	%	٠,٥٧	١,٣٨	٠,٥٠
		نسبة إجمالي المباني قطاع خاص من إجمالي المباني	%	٩٥,٦٥	٨٨,٨١	٩٦,٣٣
		نسبة إجمالي المباني ذات الملكيات الأخرى من إجمالي المباني	%	٠,٣٤	١,١٩	٠,٢٦
	قيمة المؤشر		نقطة	٣,٠٦-	٥٩,٦٨	١٠,٧٠-
مؤشر ارتفاعات المباني	توزيع عدد مباني السكن العادية طبقا لعدد الأدوار	نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع دورين من إجمالي مباني السكن العادية	%	٢٩,٤٨	١٧,٣٦	٣١,٥٤
		نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع أربعة أدوار من إجمالي مباني السكن العادية	%	٥,١٤	٧,٨٤	٣,٥٠
		نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع خمسة أدوار من إجمالي مباني السكن العادية	%	٣,٠٦	٧,١٢	١,٥٢
		نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع ستة أدوار من إجمالي مباني السكن العادية	%	١,١٦	٣,٠٣	٠,٣٧
		نسبة مباني السكن العادية ذات الارتفاع سبعة أدوار من إجمالي مباني السكن العادية	%	١,٠٣	٢,٨٢	٠,١٧
	توزيع عدد المباني العادية للعمل طبقا لعدد الأدوار	نسبة مباني العمل العادية ذات الارتفاع ستة أدوار من إجمالي مباني العمل العادية	%	٠,٢٢	٠,٣٠	٠,١٨
		نسبة مباني العمل العادية ذات الارتفاع سبعة أدوار من إجمالي مباني العمل العادية	%	٠,٥٨	٠,٧١	٠,٥٢
	توزيع عدد مباني السكن ومباني العمل العادية طبقا لعدد الأدوار	نسبة مباني السكن و. العمل ذات الارتفاع دورين من إجمالي مباني السكن و. العمل العادية	%	٢٨,٣٤	١٦,٣٥	٣٠,٤٣
		نسبة مباني السكن و. العمل ذات الارتفاع أربعة أدوار من إجمالي مباني السكن و. العمل العادية	%	٤,٩٥	٧,٤٠	٣,٣٨
		نسبة مباني السكن و. العمل ذات الارتفاع خمسة أدوار من إجمالي مباني السكن و. العمل العادية	%	٢,٩٦	٦,٥٩	١,٤٩
		نسبة مباني السكن و. العمل ذات الارتفاع ستة أدوار من إجمالي مباني السكن و. العمل العادية	%	١,١١	٢,٧٧	٠,٣٦
		نسبة مباني السكن و. العمل ذات الارتفاع سبعة أدوار من إجمالي مباني السكن و. العمل العادية	%	١,٠١	٢,٦٤	٠,١٨
		نسبة مباني السكن و. العمل ذات الارتفاع غير مبين من إجمالي مباني السكن و. العمل العادية	%	٢,٩٠	٤,٩٩	٢,٦٢
	قيمة المؤشر		نقطة	٤٢,٨١	١٠٧,٢٦	١٥,٢٢
مؤشر مكونات المباني	توزيع مكونات المباني العادية للسكن من وحدات سكنية وغير سكنية	نسبة الوحدات السكنية مبنى بأكمله من إجمالي الوحدات السكنية بمباني السكن العادية	%	١٦,٢٠	١٦,٦١	٢٦,٦٢
		نسبة الوحدات السكنية شقة من إجمالي الوحدات السكنية بمباني السكن العادية	%	٧٤,٦٥	٧٦,٢٠	٦٣,٦٦
	توزيع مكونات المباني العادية للعمل من وحدات سكنية وغير سكنية	نسبة الوحدات السكنية مبنى بأكمله من إجمالي الوحدات السكنية بمباني العمل العادية	%	٧٩,٨٦	٧١,٨٨	٨٢,٩٧
		نسبة الوحدات السكنية دور أو أكثر أو جزء من الدور من إجمالي الوحدات السكنية بمباني العمل	%	١٠,٥٦	١٤,١٤	٨,٨٤

المصدر: من أعداد الباحث

تابع جدول رقم (م١-٢) قيم مؤشرات التوازن الحضري الريفي والمتغيرات المكونة لها

المؤشرات	مجموعة البيانات	المتغيرات	الوحدة	إجمالي الجمهورية	متوسط المحافظات: أعلى من نسبة الحضر القومي	متوسط المحافظات: أقل من نسبة الحضر القومي
تابع	تابع	نسبة الوحدات السكنية حجرة مستقلة أو أكثر من إجمالي الوحدات السكنية بمباني العمل	%	٣,٤٦	٦,١٢	٢,٤٧
		نسبة الوحدات السكنية من إجمالي الوحدات بمباني العمل العادية	%	٤٣,٠١	٣٣,٨١	٤٧,٦٢
		نسبة الوحدات غير السكنية من إجمالي الوحدات بمباني العمل العادية	%	٥٦,٩٩	٦٦,١٩	٥٢,٣٨
	توزيع مكونات المباني العادية للسكن والمباني العادية للعمل من وحدات سكنية وغير سكنية	نسبة الوحدات السكنية مبنى بأكمله من إجمالي الوحدات السكنية بمباني السكن وم. العمل	%	١٧,١٧	١٧,٧٤	٢٧,٥٨
		نسبة الوحدات السكنية شقة من إجمالي الوحدات السكنية بمباني السكن وم. العمل العادية	%	٧٣,٦١	٧٤,٦٥	٦٢,٦٨
		نسبة الوحدات السكنية من إجمالي الوحدات بمباني السكن وم. العمل العادية	%	٨٦,٤٢	٨٤,٦٢	٨٧,٥١
		نسبة الوحدات غير السكنية من إجمالي الوحدات بمباني السكن وم. العمل العادية	%	١٣,٥٨	١٥,٣٨	١٢,٤٩
	قيمة المؤشر		نقطة	٥,١٨	١٤,٣٨	٥,١١-
تابع	مؤشر اتصال المباني بالمرافق	نسبة مباني السكن المتصلة بمصادر كهرباء أخرى من إجمالي مباني السكن العادية	%	١,١٠	٣,٩٨	٠,٩٤
		نسبة مباني السكن المتصلة بشبكة صرف صحي عامة من إجمالي مباني السكن العادية	%	٢٨,٨٥	٥٠,٥٠	٢١,٤٢
	توزيع عدد مباني السكن العادية طبقا للاتصال بمصادر المياه والكهرباء والمجاري والغاز الطبيعي	نسبة مباني السكن المتصلة بطريقة صرف صحي أخرى من إجمالي مباني السكن العادية	%	٦٤,٠٠	٣٨,٢٣	٧٠,٨٦
		نسبة مباني السكن المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي مباني السكن العادية	%	٣,٥٣	٨,٥٧	١,٤٨
		نسبة مباني السكن غير المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي مباني السكن العادية	%	٩٦,٤٧	٩١,٤٣	٩٨,٥٢
	توزيع عدد المباني العادية للعمل طبقا للاتصال بمصادر المياه والكهرباء والمجاري والغاز الطبيعي	نسبة مباني العمل المتصلة بشبكة كهرباء عامة من إجمالي مباني العمل العادية	%	٨٧,٣٩	٨٢,٠٦	٨٨,٣٢
		نسبة مباني العمل المتصلة بشبكة صرف صحي عامة من إجمالي مباني العمل العادية	%	٢٦,١٩	٤٠,٨٥	١٨,١٤
		نسبة مباني العمل المتصلة بطريقة صرف صحي أخرى من إجمالي مباني العمل العادية	%	٤٥,٩٦	٢٧,٩٤	٥٣,٤٨
		نسبة مباني العمل المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي مباني العمل العادية	%	١,٥٣	٢,٧٢	٠,٩٨
		نسبة مباني العمل غير المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي مباني العمل العادية	%	٩٨,٤٧	٩٧,٢٨	٩٩,٠٢
	توزيع عدد مباني السكن ومباني العمل العادية طبقا للاتصال بمصادر المياه والكهرباء والمجاري والغاز الطبيعي	نسبة مباني السكن وم. العمل المتصلة بمصادر كهرباء أخرى من إجمالي م. السكن وم. العمل	%	١,١٤	٣,٨٩	٠,٩٧
		نسبة مباني السكن وم. العمل المتصلة بشبكة صرف صحي عامة من إجمالي م. السكن وم. العمل	%	٢٨,٧٣	٤٩,٦١	٢١,٢٥
		نسبة مباني السكن وم. العمل المتصلة بطريقة صرف صحي أخرى من إجمالي م. السكن وم. العمل	%	٦٣,١٣	٣٧,١٥	٧٠,١٠
		نسبة مباني السكن وم. العمل المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي م. السكن وم. العمل	%	٣,٤٤	٧,٩٧	١,٤٥
		نسبة مباني السكن وم. العمل غير المتصلة بالغاز الطبيعي من إجمالي م. السكن وم. العمل	%	٩٦,٥٦	٩٢,٠٣	٩٨,٥٥
	قيمة المؤشر		نقطة	١,١٤	٤٧,٤٢	١٢,٧٠-
تابع	مؤشر الأراضي	نسبة السكن والمتناثرات من إجمالي الأراضي العمرانية	%	١١٥,٩١	٨٩,١١	٤٨,١٥
		نسبة المنافع والجبانات من إجمالي الأراضي العمرانية	%	١٨,٨٢	١٦,٦٠	٥١,٨٥
		نسبة الأراضي العمرانية من إجمالي المساحة المأهولة	%	٢٢,٤٧	٣٧,٧٣	١٥,٩٣
	البيانات العمرانية	نسبة البرك والأراضي البور من إجمالي المساحة المأهولة	%	٢٤,٨٢	٢٧,٩٣	٣,٥٣
		نسبة الأراضي الزراعية من إجمالي المساحة المأهولة	%	٤٤,٩٠	٣١,٥٤	٨٠,٥٥
		الكثافة السكانية الصافية (المأهولة)	فرد/فدان	٩٢٦,٥٥	٧٣٢١,٤	١٦٣٦,٨
		الكثافة السكانية الزراعية	فرد/فدان	٢٠٦٣,٣	٥٣٥١٨,٥	٢٠٥٤,٤
	قيمة المؤشر		نقطة	١٥,٥١	٢٥٣,٠٢	١٤,٠٤-
قيمة المؤشر المجمع			نقطة	١١,٨٧	٧٨,٥٧	٣,٨١-
مؤشر التنمية البشرية	بيانات تقرير التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ تقرير عام ٢٠١٠	نقطة	٠,٧٣	٠,٧٦	٠,٧٣
	قيمة المؤشر		نقطة	٥٨,٥٠	٦٠,٩٦	٥٨,٦١
قيمة مؤشر التوازن الحضري الريفي المجمع			نقطة	٩,٩٤	٤٩,٠٩	٥,٧٩-

المصدر: من أعداد الباحث

ملحق رقم (٢) التحليلات الإحصائية الرئيسية المستخدمة في تحليل المؤشرات

يحتوي هذا الملحق على التعريف بالتحليلات الإحصائية الرئيسية التي تم استخدامها في تحليل قيم مؤشرات التوازن الحضري الريفي للمتصل المصري، وذلك اعتمادًا على منهجية برنامج SPSS 16.0 في التحليل الإحصائي.

أولًا: تحليل الارتباط Correlation Analysis

Bivariate Correlations

The Bivariate Correlations procedure computes Pearson's correlation coefficient, Spearman's rho, and Kendall's tau-b with their significance levels. Correlations measure how variables or rank orders are related. Pearson's correlation coefficient is a measure of linear association. Two variables can be perfectly related, but if the relationship is not linear, Pearson's correlation coefficient is not an appropriate statistic for measuring their association.

Statistics: For each variable: number of cases with nonmissing values, mean, and standard deviation. For each pair of variables: Pearson's correlation coefficient, Spearman's rho, Kendall's tau-b, cross-product of deviations, and covariance.

Data: Use symmetric quantitative variables for Pearson's correlation coefficient and quantitative variables or variables with ordered categories for Spearman's rho and Kendall's tau-b.

Assumptions: Pearson's correlation coefficient assumes that each pair of variables is bivariate normal.

ثانيًا: تحليل الانحدار Regression Analysis

Linear Regression

Linear Regression estimates the coefficients of the linear equation, involving one or more independent variables, that best predict the value of the dependent variable..

Statistics: For each variable: number of valid cases, mean, and standard deviation. For each model: regression coefficients, correlation matrix, part and partial correlations, multiple R, R2, adjusted R2, change in R2, standard error of the estimate, analysis-of-variance table, predicted values, and residuals. Also, 95%-confidence intervals for each regression coefficient, variance-covariance matrix, variance inflation factor, tolerance, Durbin-Watson test, distance measures (Mahalanobis, Cook, and leverage values), DfBeta, DfFit, prediction intervals, and casewise diagnostics. Plots: scatterplots, partial plots, histograms, and normal probability plots.

Data: The dependent and independent variables should be quantitative. Categorical variables, such as religion, major field of study, or region of residence, need to be recoded to binary (dummy) variables or other types of contrast variables.

Assumptions: For each value of the independent variable, the distribution of the dependent variable must be normal. The variance of the distribution of the dependent variable should be constant for all values of the independent variable. The relationship between the dependent variable and each independent variable should be linear, and all observations should be independent.

ثالثًا: التحليل العنقودي Cluster Analysis

TwoStep Cluster Analysis

The TwoStep Cluster Analysis procedure is an exploratory tool designed to reveal natural groupings (or clusters) within a dataset that would otherwise not be apparent.

The algorithm employed by this procedure has several desirable features that differentiate it from traditional clustering techniques:

- Handling of categorical and continuous variables. By assuming variables to be independent, a joint multinomial-normal distribution can be placed on categorical and continuous variables.
- Automatic selection of number of clusters. By comparing the values of a model-choice criterion across different clustering solutions, the procedure can automatically determine the optimal number of clusters.
- Scalability. By constructing a cluster features (CF) tree that summarizes the records, the TwoStep algorithm allows you to analyze large data files.

Statistics: The procedure produces information criteria (AIC or BIC) by number of clusters in the solution, cluster frequencies for the final clustering, and descriptive statistics by cluster for the final clustering.

Plots: The procedure produces bar charts of cluster frequencies, pie charts of cluster frequencies, and variable importance charts.

Data: This procedure works with both continuous and categorical variables. Cases represent objects to be clustered, and the variables represent attributes upon which the clustering is based.

Case Order: Note that the cluster features tree and the final solution may depend on the order of cases. To minimize order effects, randomly order the cases. You may want to obtain several different solutions with cases sorted in different random orders to verify the stability of a given solution. In situations where this is difficult due to extremely large file sizes, multiple runs with a sample of cases sorted in different random orders might be substituted.

Assumptions: The likelihood distance measure assumes that variables in the cluster model are independent. Further, each continuous variable is assumed to have a normal (Gaussian) distribution, and each categorical variable is assumed to have a multinomial distribution. Empirical internal testing indicates that the procedure is fairly robust to violations of both the assumption of independence and the distributional assumptions, but you should try to be aware of how well these assumptions are met.

Hierarchical Cluster Analysis

This procedure attempts to identify relatively homogeneous groups of cases (or variables) based on selected characteristics, using an algorithm that starts with each case (or variable) in a separate cluster and combines clusters until only one is left. You can analyze raw variables, or you can choose from a variety of standardizing transformations. Distance or similarity measures are generated by the Proximities procedure. Statistics are displayed at each stage to help you select the best solution.

Statistics: Agglomeration schedule, distance (or similarity) matrix, and cluster membership for a single solution or a range of solutions. Plots: dendrograms and icicle plots.

Data: The variables can be quantitative, binary, or count data. Scaling of variables is an important issue—differences in scaling may affect your cluster solution(s). If your variables have large differences in scaling (for example, one variable is measured in dollars and the other is measured in years), you should consider standardizing them (this can be done automatically by the Hierarchical Cluster Analysis procedure).

Case order: If tied distances or similarities exist in the input data or occur among updated clusters during joining, the resulting cluster solution may depend on the order of cases in the file. You may want to obtain several different solutions with cases sorted in different random orders to verify the stability of a given solution.

Assumptions: The distance or similarity measures used should be appropriate for the data analyzed (see the Proximities procedure for more information on choices of distance and similarity measures). Also, you should include all relevant variables in your analysis. Omission of influential variables can result in a misleading solution. Because hierarchical cluster analysis is an exploratory method, results should be treated as tentative until they are confirmed with an independent sample.

Source: SPSS Inc., 2007

ملحق رقم (٣) تعريف دليل التنمية البشرية وطريقة حسابه

يقدم تقرير التنمية البشرية الوطنى لعام ٢٠١٠ ملخصًا لمتوسط الإنجازات التى تمت فى مصر بالنسبة لثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية البشرية وهى:

- توقع الحياة، ويقاس بالعمر المتوقع عند الميلاد.
- التعليم، وهو عبارة عن متوسط مرجح لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة (+١٥) (ثلثان) ونسبة القيد الإجمالية فى التعليم الأساسى والثانوى والعالى معًا (ثلث).
- مستوى المعيشة، ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (بالدولار الأمريكى حسب تعادل القوة الشرائية).

أولًا: حساب دليل التنمية البشرية

قبل حساب دليل التنمية البشرية يتم بناء أدلة الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية كلٍ على حدة. ولحساب هذه الأدلة، وهى توقع الحياة، والتعليم، والناتج المحلى الإجمالي، يتم تحديد قيمتين قصوى ودنيا (الأهداف المرجوة) من المؤشرات كالمبين بالجدول رقم (م٣-١).

جدول رقم (م٣-١) القيم القصوى والدنيا لأدلة الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية

المؤشر	القيم القصوى	القيم الدنيا
العمر المتوقع عند الميلاد	٨٥	٢٥
الإلمام بالقراءة والكتابة (%)	١٠٠	٠
نسبة القيد الإجمالية للتعليم (%)	١٠٠	٠
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار (حسب تعادل القيمة الشرائية)	٤٠٠٠٠	١٠٠

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠١٠

ويتم التعبير عن كلٍ من المكونات الثلاثة لدليل التنمية كما يلي:

(القيمة الفعلية – القيمة الدنيا) / (القيمة القصود – القيمة الدنيا)

ويُحسب بعد ذلك دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لأدلة التنمية البشرية. وقيمة الدليل تعطى دلالات محددة عما وصل إليه مستوى التنمية. وحينما تبتعد قيمة الدليل عن الواحد الصحيح يشير ذلك إلى طول المسافة التى يتوجب على الدولة أو المحافظة أن تقطعها نحو تحقيق هذه الأهداف. وفى هذه الحالة يتعين على خطة التنمية أن تستكشف الفجوات التى تحول دون الارتقاء بمستوى التنمية، وتضع السياسات والبرامج التى تسرع من خطى تحقيق الأهداف، وهى أعمق وأشمل من مجرد زيادة الدخل وحدها. أما دلالة ترتيب المحافظات تنازليا فهى محدودة بمدى فائدته فى بيان عوامل ارتفاع قيمة الدليل بالنسبة للمحافظات التى تسبقها فى الترتيب، وهل ترجع إلى تفوقها فى المجال الاقتصادى أم الصحى والبيئى، أم التعليم، أم كل ذلك. وربما تكون سرعة الصعود على سلم التنمية أكثر أهمية.

والمثال التالي عن محافظة بور سعيد يوضح خطوات حساب دليل التنمية البشرية.

- حساب دليل توقع الحياة: قدرت توقعات الحياة عند الميلاد بالمحافظات من البيانات التفصيلية عن الوفيات والسكان حسب العمر. ويقيس دليل توقع الحياة لمحافظة بورسعيد العمر المتوقع في عام ٢٠٠٧ وهو ٧٢,٧ عامًا، ومن ثم فإن دليل توقع الحياة = (٧٢,٧ – ٢٥)/(٨٥ – ٢٥) = ٠,٧٩٥

- حساب دليل التعليم: يقيس دليل التعليم الإنجاز النسبي لمحافظة بورسعيد بالنسبة لمعرفة القراءة والكتابة (+١٥)، وإجمالي القيد فى مراحل التعليم المختلفة (أساسي وثانوي وعال معًا) ويتم حساب دليل معرفة القراءة والكتابة (+١٥)، وآخر لإجمالي القيد، ويجمع هذان الدليلان لتكوين دليل التعليم مع إعطاء ثلثي الوزن لمعرفة القراءة والكتابة (+١٥)، وثلث الوزن لإجمالي القيد على النحو التالي:

- دليل معرفة القراءة والكتابة لسكان محافظة بورسعيد (+١٥)

= (٨٣,٦ – صفر)/(١٠٠ – صفر) = ٠,٨٣٦

- دليل القيد = (٧٠,١ – صفر)/(١٠٠ – صفر) = ٠,٧٠١

- دليل التعليم = ٣/٢ (٠,٨٣٦) + ٣/١ (٠,٧٠١) = ٠,٧٩١

- حساب دليل الناتج المحلى الإجمالي: قدر نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي فى مصر من حسابات الدخل القومى لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وحولت تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالعملة المحلية إلى قيمتها بالدولار باستخدام سعر صرف مناسب (مع الأخذ فى الاعتبار تقديرات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية)، ثم حسبت القوة الشرائية المعادلة بالدولار الأمريكى وذلك بتطبيق معامل مناسب على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالدولار الأمريكى (تم تطبيق المعامل المستخدم فى تقرير التنمية البشرية الدولى لعام ٢٠٠٨)، ونتيجة لذلك تبلغ قيمة دليل الناتج المحلى الإجمالي لمصر ٠,٧٢٧ فى عام ٢٠٠٨.

- وبالنسبة لنصيب الفرد من الدخل على مستوى المحافظات فقد استفاد هذا التقرير من نتائج آخر مسح عن الدخل والإنفاق والاستهلاك الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وفى دليل التنمية البشرية يحل الدخل (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي) محل جميع الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية التى لا تنعكس فى مستوى التعليم وفى العمر المتوقع. ويتم تعديل الدخل لأن تحقيق المستوى اللائق من التنمية البشرية لا يتطلب دخلًا محددًا وبالتالى يستخدم لوغاريتم الدخل على النحو التالي:

- دليل الناتج المحلى الإجمالي فى محافظة بوسعيد

= لو (٩٥٩٠,٦) – لو (١٠٠)/لو(٤٠٠٠٠) – لو(١٠٠) = ٠,٧٦٢.

- حساب دليل التنمية البشرية. باستخدام نتائج الأدلة الثلاثة يصبح تحديد دليل التنمية البشرية واضحًا، فهو متوسط بسيط لهذه الأدلة الثلاثة.

- دليل التنمية البشرية لمحافظة بورسعيد

=لو ٣/١ (٠,٧٩٥ + ٠,٧٩١ + ٠,٧٦٢) = ٣/١ (٢,٣٤٨) = ٠,٧٨٣.

ثانيًا: دليل التنمية البشرية لمحافظات الجمهورية– تقرير عام ٢٠١٠

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات) ٢٠٠٧	معدل القراءة والكتابة (+١٥) ٢٠٠٧	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية (٪) ٢٠٠٨/٢٠٠٧	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار ٢٠٠٨/٢٠٠٧	دليل توقع الحياة ٢٠٠٧	دليل التعليم ٢٠٠٨/٢٠٠٧	دليل الناتج المحلى الاجمالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧	دليل التنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧	ترتيب المحافظات ٢٠٠٨/٢٠٠٧
القاهرة	٧١,٣	٨٠,٧	٦٣,١	٧٠٢٤,٠	٠,٧٧٢	٠,٧٤٨	٠,٧١٠	٠,٧٤٣	١٣
الاسكندرية	٧٢,٠	٨٠,٥	٧١,٧	٨١٦٢,١	٠,٧٨٣	٠,٧٧٦	٠,٧٣٥	٠,٧٦٥	٣
بورسعيد	٧٢,٧	٨٣,٦	٧٠,١	٩٥٩٠,٦	٠,٧٩٥	٠,٧٩١	٠,٧٦٢	٠,٧٨٣	١
السويس	٧٢,٣	٨٢,٩	٧٧,٥	٧٩٥٠,٧	٠,٧٨٨	٠,٨١١	٠,٧٣٠	٠,٧٧٦	٢
المحافظات الحضرية	٧٢,٢	٨١,٥	٥٨,٥	٧٥٢٩,٥	٠,٧٨٧	٠,٧٣٨	٠,٧٢١	٠,٧٩٤	٤
دمياط	٧٢,٦	٧٧,٦	٨٠,٥	٧١٦٦,٨	٠,٧٩٣	٠,٧٨٦	٠,٧١٣	٠,٧٦٤	٩
الدقهلية	٧١,٨	٧٢,١	٧٦,٤	٨٢٨٣,٢	٠,٧٨٠	٠,٧٣٥	٠,٧٣٧	٠,٧٥١	١٤
الشرقية	٧١,٢	٦٧,٨	٧٨,١	٧٩٠٩,٥	٠,٧٧٠	٠,٧١٢	٠,٧٢٩	٠,٧٣٧	١١
القليوبية	٧٢,٧	٧٢,٥	٧٢,٦	٧٣٩٤,٩	٠,٧٩٥	٠,٧٢٥	٠,٧١٨	٠,٧٤٦	١٦
كفرالشيخ	٧٠,٦	٦٥,٧	٧٨,٦	٨١١٦,٣	٠,٧٦٠	٠,٧٠٠	٠,٧٣٤	٠,٧٣١	٦
الغربية	٧٢,٣	٧٤,١	٧٥,١	٧٩٩٩,٦	٠,٧٨٨	٠,٧٤٤	٠,٧٣١	٠,٧٥٤	٧
المنوفية	٧١,٥	٧٢,٦	٧٤,٩	٨٩٥٨,٢	٠,٧٧٥	٠,٧٣٤	٠,٧٥٠	٠,٧٥٣	١٥
البحيرة	٧١,٥	٦٣,٤	٧٧,٦	٨٥٩٢,٤	٠,٧٧٥	٠,٦٨١	٠,٧٤٣	٠,٧٣٣	٥
الإسماعيلية	٧٠,٩	٧٧,٢	٧٧,٨	٨١٥٤,٧	٠,٧٦٥	٠,٧٧٤	٠,٧٣٥	٠,٧٥٨	٠٠
الوجه البحري	٧١,٥	٧٠,٣	٦٧,٥	٨١٢٢,٥	٠,٧٧٥	٠,٦٩٤	٠,٧٣٤	٠,٧٣٤	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٧
الجيزة	٦٩,٥	٨٠,٣	٧٧,٥	٧٤٩٣,٤	٠,٧٤٢	٠,٧٩٤	٠,٧٢٠	٠,٧٥٢	٢٢
بنى سويف	٧١,٦	٥٩,٥	٧٣,٧	٨٠٥٢,٢	٠,٧٧٧	٠,٦٤٢	٠,٧٣٢	٠,٧١٧	٢١
الفيوم	٦٩,٥	٥٩,١	٧٠,٨	٧٦٦٧,٠	٠,٧٤٢	٠,٦٣٠	٠,٧٢٤	٠,٦٩٩	٢٠
المنيا	٦٩,٣	٥٨,٧	٧٤,٢	٧٨٦٩,٠	٠,٧٣٨	٠,٦٣٩	٠,٧٢٩	٠,٧٠٢	١٨
أسيوط	٧٠,٧	٦٠,٩	٧٣,٥	٧٢٩٠,٦	٠,٧٦٢	٠,٦٥١	٠,٧١٦	٠,٧١٠	١٨
سوهاج	٧٠,٥	٦١,٥	٧٩,٥	٦٦٦٣,٤	٠,٧٥٨	٠,٦٧٥	٠,٧٠١	٠,٧١١	١٠
قنا	٧٠,٥	٦٥,٢	٧٨,٨	٥٨٠٦,٨	٠,٧٥٨	٠,٦٩٧	٠,٦٧٨	٠,٧١١	١٢
الأقصر	٦٩,٨	٧٢,٢	٨٣,٥	٨٢٧٧,٨	٠,٧٤٧	٠,٧٦٠	٠,٧٣٧	٠,٧٤٨	٠٠
أسوان	٧١,٢	٧٧,٠	٧٦,٦	٦٤١٥,٨	٠,٧٧٠	٠,٧٦٩	٠,٦٩٥	٠,٧٤٥	٠٠
الوجه القبلي	٧٠,٢	٦٤,٤	٦٧,٦	٧٢٥٣,٦	٠,٧٥٣	٠,٦٥٥	٠,٧١٥	٠,٧٠٨	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,١
البحر الأحمر	٧١,٢	٨٧,٣	٧٢,٣	٧٦٩١,٥	٠,٧٧٠	٠,٨٢٣	٠,٧٢٥	٠,٧٧٣	٠,٢
الوادي الجديد	٧١,٢	٨١,٨	٨٢,٣	١١٥٢٩,٣	٠,٧٧٠	٠,٨٢٠	٠,٧٩٢	٠,٧٩٤	٠,٣
مطروح	٧١,١	٦٤,٩	٧٣,١	٩٤٠٥,٥	٠,٧٦٨	٠,٦٧٦	٠,٧٥٨	٠,٧٣٤	٠,٤
شمال سيناء	٧١,٢	٧٥,٨	٧٨,٨	٨٠٧٦,٣	٠,٧٧٠	٠,٧٦٨	٠,٧٣٣	٠,٧٥٧	٠٠
جنوب سيناء	٧١,١	٨٨,٤	٥٦,٥	١١٣٢٢,٣	٠,٧٦٨	٠,٧٧٨	٠,٧٨٩	٠,٧٧٨	٠٠
محافظات الحدود	٧١,١	٧٧,٢	٦٦,٥	٩١٩٦,٤	٠,٧٦٨	٠,٧٣٦	٠,٧٥٥	٠,٧٥٣	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــــر	٧١,٧	٧٠,٤	٦٦,٠	٧٧٨٧,٠	٠,٧٧٨	٠,٦٨٩	٠,٧٢٧	٠,٧٣١	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	

ملحق رقم (٤) بيانات وتعريفات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٠٦

أولًا: جداول التعداد المتاحة

م	رقم الجدول	الاسم	التعداد
١.	١	توزيع السكان طبقا للنوع	السكان
٢.	٢	توزيع السكان طبقا لفئات السن والنوع	السكان
٣.	٣	توزيع السكان طبقا للحالة الزواجية والنوع	السكان
٤.	٤	توزيع السكان طبقا للحالة التعليمية والنوع	السكان
٥.	٥	التسرب من التعليم الأساسى طبقا للنوع (للأفراد من ٦ الى أقل من ١٩ سنة	السكان
٦.	٦	توزيع السكان طبقا لموقف الفرد من العمل والنوع	السكان
٧.	٧	قوة العمل وموقف الفرد من العمل	السكان
٨.	٨	توزيع السكان طبقا للقطاع والنوع	السكان
٩.	٩	توزيع السكان طبقا لأقسام المهن الرئيسية والنوع	السكان
١٠.	١٠	توزيع السكان طبقا لأقسام النشاط الأقتصادى الرئيسية والنوع	السكان
١١.	١١	توزيع الأفراد من ذوى الإحتياجات الخاصة ونوعهم طبقا للنوع	السكان
١٢.	١٢	توزيع المصريين طبقًا لفئات السن والحالة التعليمية والنوع	السكان
١٣.	١٣	توزيع المصريين طبقا لفئات السن وموقف الفرد من العمل والنوع	السكان
١٤.	١٤	توزيع المصريين طبقا لفئات السن وأقسام النشاط الأقتصادى الرئيسية والنوع	السكان
١٥.	١٥	الهجرة الداخلية للمصريين طبقا لسبب الهجرة والنوع	السكان
١٦.	١٦	توزيع عدد الاسر وأفرادها طبقا لعدد غرف المسكن ومتوسط حجم الاسرة والتزاحم	ظروف السكنية
١٧.	١٧	توزيع عدد الأسر و أفرادها طبقًا لنوع مسكن الأسرة	الظروف السكنية
١٨.	١٨	توزيع عدد الاسر وأفرادها طبقا وسيلة الأضاءة الرئيسية	الظروف السكنية
١٩.	١٩	توزيع الاسـر وافرادها طبقا لنوع مصـدر الميـاة	الظروف السكنية
٢٠.	٢٠	توزيع عدد الأسر وأفرادها طبقا لإتصال المسكن بمرفق الصرف الصحى	الظروف السكنية
٢١.	٢١	عدد المنشآت طبقا لحالة العمل بالمحافظات	المنشآت (محافظات)
٢٢.	٢٦	عدد المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتا طبقا للقطاع الذى تتبعه المنشأة وحالة العمل بالمحافظات	المنشآت (محافظات)
٢٣.	-	عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين بها طبقا لصفة المنشأة وسنة بدء مزاولة النشاط بالمحافظات	المنشآت (محافظات)
٢٤.	٢٤	عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين بها طبقا للنوع وصفة المنشأة بالمحافظات	المنشآت (محافظات)
٢٥.	-	عدد المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتا - عدا الحكومية طبقا لسنة بدء مزاولة النشاط الحالى بالمحافظات	المنشآت (محافظات)
٢٦.	-	عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين طبقا لجنسية حائز المنشأة بالمحافظات	المنشآت (محافظات)
٢٧.	٢٥	عدد المنشآت العاملةوالمغلقة مؤقتا (عدا الحكومية) طبقا للكيان القانونى بالمحافظات	المنشآت (محافظات)
٢٨.	٢٢	عدد المنشآت طبقا لوصف المكان الذى تشغله المنشأة بالمحافظات	المنشآت (محافظات)
٢٩.	٢٣	عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين طبقا لفئات عدد المشتغلين بالمحافظات	المنشآت (محافظات)
٣٠.	-	عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين بها طبقا لأبواب النشاط الإقتصادى فى كل محافظة	المنشآت (نشاط اقتصادي)
٣١.	-	عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين وفئاتهم طبقا لأبواب النشاط الإقتصادى	المنشآت (نشاط اقتصادي)
٣٢.	-	عدد المنشآت العاملة فقط فى القطاع العام والأعمال العام وعدد المشتغلين وفئاتهم طبقا لأبواب النشاط الإقتصادى	المنشآت (نشاط اقتصادي)
٣٣.	-	عدد المنشآت العاملة فقط فى القطاع الخاص العادى وعدد المشتغلين وفئاتهم طبقا لأبواب النشاط الإقتصادى	المنشآت (نشاط اقتصادي)
٣٤.	-	عدد المنشآت العاملة فقط فى القطاع الخاص الإستثمارى وعدد المشتغلين وفئاتهم طبقا لأبواب النشاط الإقتصادى	المنشآت (نشاط اقتصادي)
٣٥.	-	عدد المنشآت العاملة فقط فى القطاعات الأخرى وعدد المشتغلين وفئاتهم طبقا لأبواب النشاط الإقتصادى	المنشآت (نشاط اقتصادي)

م	رقم الجدول	الاسم	التعداد
	-	عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين بها طبقا لأبواب النشاط الإقتصادى والكيان القانونى	المنشأت (نشاط اقتصادي)
٣٦.	-	عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين بها والنوع طبقا لأبواب النشاط الإقتصادى والقطاع الذى تتبعه المنشأة	المنشأت (نشاط اقتصادي)
٣٧.	-	عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) وعدد المشتغلين بها طبقا لأبواب النشاط الإقتصادى فى كل محافظة	المنشأت (نشاط اقتصادي)
٣٨.	-	توزيع المبانى طبقا لنوع المبنى	المباني
٣٩.	-	توزيع عدد المبانى العادية للسكن والمبانى العادية للعمل والمبانى الجوازية طبقا للإستخدام الحالى للمبنى	المباني
٤٠.	-	عدد مبانى السكن العادية والمبانى العادية للعمل طبقا لملكية المبنى	المباني
٤١.	-	توزيع عدد المبانى الجوازية طبقا لملكية المبنى	المباني
٤٢.	-	عدد المبانى طبقا الوضع الحالى للمبنى	المباني
٤٣.	-	توزيع عدد مباني السكن العادية طبقا للإتصال بمصادر المياة و الكهرباء و المجاري و الغاز الطبيعي	المباني
٤٤.	-	توزيع عدد المبانى العادية للعمل طبقا للإتصال بمصادر المياة و الكهرباء و المجاري و الغاز الطبيعي	المباني
٤٥.	-	توزيع المبانى طبقا لنوع ملكية المبنى والاستخدام الحالى للمبنى	المباني
٤٦.	-	توزيع المبانى العادية للسكن والعمل ونوع المبنى والإتصال بمصادرالمياه والكهرباء والمجاري و الغاز الطبيعي	المباني
٤٧.	-	توزيع عدد مباني السكن العاديةوالمبانى العادية للعمل المتصلة بالشبكة العامة للمياة والكهرباء والمجاري و الغاز الطبيعي طبقًا لنوع المبنى وطريقة الإتصال	المباني
٤٨.	-	توزيع جملة المبانى مكتمل ومشغول كلى او جزئى	المباني
٤٩.	-	توزيع جملة المبانى المكتملة و خالية	المباني
٥٠.	-	توزيع جملة المبانى تحت التشييد	المباني
٥١.	-	توزيع جملة المبانى تحت الهدم	المباني
٥٢.	-	توزيع عدد المبانى العاديه للسكن طبقا عدد الادوار	المباني
٥٣.	-	توزيع عدد المبانى العادية للعمل طبقا عدد الادوار	المباني
٥٤.	-	المبانى العادية للسكن من وحدات سكنية وغير سكنية	المباني
٥٥.	-	المبانى العادية للعمل من وحدات سكنية وغير سكنية	المباني
٥٦.	-	المبانى العادية للسكن والمبانى العادية للعمل من وحدات سكنية وغير سكنية	المباني
٥٧.	-	توزيع عدد الوحدات بالمبانى العادية للسكن طبقا لنوع الوحدة والاستخدام الحالى للوحدة	المباني
٥٨.	-	توزيع عدد الوحدات بالمبانى العادية للعمل طبقا لنوع الوحدة والاستخدام الحالى للوحدة	المباني
٥٩.	-	توزيع عدد الوحدات بالمبانى العادية للسكن طبقا لنوع الوحدة ونوع الحيازة	المباني
٦٠.	-	توزيع عدد الوحدات بالمبانى العادية للعمل طبقا لنوع الوحدة ونوع الحيازة	المباني
٦١.	-	توزيع عدد الوحدات بالمبانى العادية للسكن طبقا للأستخدام الحالى ونوع الحيازة	المباني
٦٢.	-	توزيع عدد الوحدات بالمبانى العادية للعمل طبقا للأستخدام الحالى ونوع الحيازة	المباني

ثانيًا: التعريفات

المنشـأة: هى مكان يقع فى مبنى أوعدة مبانـى متصلة ببعضـها أوجزء من مبنـــى مخصص لمزاولة نوع معين من النشاط يحوزه شخص طبيعى أومعنوى. وتعود الأهمية القصوى لتعداد المنشآت لكونه المصدر الرئيسى للحقائق عن البنية الإقتصادية حيث يوفر العديد من البيانات الهامة عن مدى تركيز وتشتت الأنشطة الإقتصادية ، الأمر الذى يؤدى لإظهار صورة صادقة عن حجم ونوع هيكل النشاط الإقتصادى بمحتواه - الصناعى والتجاريوالمالى والنقل والتخزين والتشييد والخدمات وسائر الأنشطة الأخرى , بالاضافة لتصويره أيضا هيكل القطاعات الحكومية والعام والاعمال العام والخاص .....الخ وحجم كل منها فى النشاط الاقتصادى ويشمل تعداد المنشآت جداول إحصائية طبقا للمحافظات وجداول إحصائية طبقا للنشاط الإقتصادى

المبنـــى التعـدادى: هـو كل مـشيد قائم بذاته ومثبت على الارض او على الماء بصفة دائمة او مؤقتـه ومعد للسكن او لمزاولـة اى نشـاط من الانشـطة فيـه أى كل مكـان يـزاول فيـه عمـل او يسكن فيه بشـر أو يحتمل ان يستخدم للسكـــن أو للعمـل سواء كان المبنـى عاديـا مـثل عمـارة - منزل ٠٠٠الخ أو جـوازيـــا مثل عشـة خيمـة حـوش مـدفن عربـة ثابتة ٠٠٠٠ الـخ

ثالثًا: المؤشرات

إجمالي عدد السكان بالداخل والخارج	
أ- تعريف المؤشر:	(هو عدد السكان من الذكور والإناث داخل الحدود الجغرافية للدولة في لحظة معينة).
ب - أهمية المؤشر:	لهذا المؤشر أهمية كبرى فيما يلي: ١. التعرف على حجم الموارد البشرية في المجتمع وتوزيعها حسب النوع ومناطق التركيز السكاني. ٢. حساب معدل النمو السكاني وكذلك التعرف على مستويات الخصوبة داخل الدولة عن طريق مقارنة بيانات التعداد لفترات متتالية. ٣. وضع الخطط التنموية والخدمية التي تتلاءم مع الوضع الحالي والمستقبلي للسكان.
جـ - مصادر البيانات:	يتطلب حساب هذا المؤشر البيانات التالية: ١. التعداد العام للسكان. ٢. التقديرات السكانية.
د - أسلوب الحساب:	١. التعداد: يتم التعرف على إجمالي عدد السكان من خلال حصر شامل لجميع أفراد المجتمع في لحظة زمنية محددة وهي ليلة العد. ٢. التقديرات السكانية: وذلك باستخدام بيانات التعداد كسنة أساس وتحت فروض معينة للخصوبة والوفيات والهجرة.
الكثافة السكانية لإجمالي المساحة	
أ- تعريف المؤشر:	(هو متوسط عدد السكان لكل وحدة من مساحة الأرض داخل الحدود الجغرافية للدولة في لحظة زمنية معينة).
ب - أهمية المؤشر:	١. يعكس المؤشر في توضيح مدى ملائمة الموارد المتاحة بالمناطق المختلفة لعدد السكان المتواجدين بها. ٢. يفيد هذه المؤشر في رسم سياسات سكانية وعمرانية لإعادة توزيع السكان وتحقيق التوازن في توزيع مشروعات التنمية الاقتصادية والصحية والتعليمية.
جـ - مصادر البيانات:	يتطلب حساب هذا المؤشر توفير بيانات عن: ١. أعداد السكان من خلال التعدادات أو التقديرات السكانية. ٢. مساحات الوحدات الإدارية المختلفة من خلال هيئة المساحة.
د - أسلوب الحساب:	الكثافة السكانية = إجمالي عدد السكان في منتصف السنة / إجمالي مساحة الأرض (بالكيلومتر مربع)
الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة	
أ - تعريف المؤشر:	(هو متوسط عدد السكان لكل وحدة من مساحة الأرض المأهولة داخل الحدود الجغرافية للدولة أو لوحدة إدارية محددة في لحظة زمنية محددة، كما يطلق عليها أيضًا الكثافة السكانية للمساحة المأهولة).
ب - أهمية المؤشر:	يفيد في التعرف على التكدس السكاني الفعلي للمناطق المأهولة وبالتالي وضع سياسات خاصة لمواجهة هذا التركز السكاني من خلال تنمية الموارد الطبيعية وإعادة توزيعها، خلق مناطق جاذبة للسكان وذلك بهدف تحقيق التوازن التنموي.
جـ - مصادر البيانات:	يتطلب حساب هذا المؤشر توفير بيانات عن: ١. أعداد السكان، من خلال التعدادات والتقديرات السكانية. ٢. المساحات المأهولة داخل الوحدات الإدارية المختلفة، من خلال هيئة المساحة.
د - أسلوب الحساب:	الكثافة السكانية الصافية= إجمالي عدد السكان في منتصف السنة / إجمالي مساحة الأرض المأهولة (بالكيلومتر مربع)

متوسط حجم الأسرة المعيشية

أ - تعريف المؤشر: (هو متوسط عدد الأفراد لكل أسرة معيشية، ويقصد بالأسرة المعيشية فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة ويشتركون في المسكن والمأكل ويدخل ضمن أفراد الأسرة المقيمين وضيوف الأسرة أو الزائرين الموجودين ليلة العد).

ب - أهمية المؤشر: يفيد هذا المؤشر في التعرف على متوسط حجم الأسرة والذي يعتبر انعكاس لمعدلات الخصوبة في الدولة، وبالتالي يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لخفض تلك المعدلات بهدف الوصول إلى حجم الطفلين للأسرة الواحدة.

جـ - مصادر البيانات: يتطلب حساب هذا المؤشر البيانات التالية:
١. التعداد العام للسكان.
٢. المسوح السكانية والاجتماعية (كمسح الملامح الديموجرافية لسكان مصر والمسح السكاني الصحي).

د - أسلوب الحساب: متوسط حجم الأسرة= عدد السكان / عدد الأسر المعيشية

نسبة سكان الحضر

أ - تعريف المؤشر: (إجمالي عدد السكان المقيمين في المناطق الحضرية منسوبًا إلى إجمالي السكان داخل الحدود الجغرافية للدولة في لحظة زمنية محددة).

ب - أهمية المؤشر: يفيد هذا المؤشر في:
١. التعرف على التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف، وتحديد مدى ملائمة الخدمات المتوافرة وطبيعتها في كل منطقة.
٢. التعرف على مدى تقدم الدولة وفقًا لمعايير مستوى المعيشة والدخل ونوعية الخدمات المتاحة لأفراد المجتمع.

جـ - مصادر البيانات: يتطلب حساب هذا المؤشر توفير بيانات من أحد المصادر التالية:
١. التعداد العام للسكان.
٢. تقديرات السكان بالحضر والريف.

د - أسلوب الحساب: نسبة سكان الحضر = (عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية / إجمالي عدد السكان) × ١٠٠

التوزيع النسبي للسكان حسب فئات السن العريضة والنوع

أ - تعريف المؤشر: (النسب المئوية للسكان في كل فئة من فئات السن العريضة إلى إجمالي عدد السكان المتواجدين داخل الحدود الجغرافية للدولة في لحظة زمنية محددة).

ب - أهمية المؤشر: يفيد هذا المؤشر في:
التعرف على الحجم النسبي للسكان في فئات السن العريضة المرتبطة بسن الإعالة وسن العمل وسن الشيخوخة، وبالتالي معرفة حجم الخدمات التعليمية الصحية والاجتماعية التي تحتاجها هذه الفئات.

جـ - مصادر البيانات: يتطلب حساب هذا المؤشر توفير بيانات من أحد المصادر التالية:
١. التعداد العام للسكان.
٢. تقديرات السكان حسب فئات السن والنوع.
٣. المسوح السكانية كالمسح السكاني الصحي.

د - أسلوب الحساب: التوزيع النسبي لفئات السن العريضة =(عدد السكان في كل فئة السن العريضة / إجمالي عدد السكان في نفس فئة السن العريضة) ×١٠٠
ويحسب هذا المؤشر لكل من الذكور والإناث.

نسبة الإعالة العمرية

أ -تعريف المؤشر: (نسبة السكان خارج سن العمل وهم الأفراد أقل من ١٥ سنة والأفراد ٦٥ سنة فأكثر) إلى السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة).

ب - أهمية المؤشر: ترجع أهمية المؤشر إلى:
١. التعرف على حجم العبء الملقى على الأفراد في سن العمل في إعالة الأفراد خارج

سن العمل والإنتاج.
٢. يساعد في وضع السياسات المتعلقة بتخطيط القوى العاملة.

جـ - مصادر البيانات: يتطلب حساب هذا المؤشر توفير بيانات من أحد المصادر التالية:
١. التعداد العام للسكان.
٢. تقديرات السكان حسب فئات السن.
٣. المسوح السكانية كالمسح السكاني الصحي.

د - أسلوب الحساب: نسبة الإعالة العمرية = السكان أقل من ١٥ سنة + السكان ٦٥ سنة فأكثر × ١٠٠
عدد السكان في الفئة العمرية (١٥- ٦٤)

أحيانا يتم تقسيم المؤشر إلى:
نسبة الإعالة العمرية الصغرى = السكان أقل من ١٥ سنة × ١٠٠
عدد السكان (١٥- ٦٤)
أو نسبة الإعالة العمرية الكبرى = السكان ٦٥ سنة فأكثر × ١٠٠
عدد السكان (١٥- ٦٤)

نسبة النوع

أ - تعريف المؤشر: (عبارة عن عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثى في لحظة زمنية محددة).

ب- أهمية المؤشر: يفيد في التعرف في:
١. الوقوف على التركيب النوعي للسكان والأعداد المتوقعة من الذكور والإناث في المستقبل.
٢. التعرف على الاحتياجات من الخدمات التي تتناسب مع طبيعة كل من المرأة والرجل.

جـ - مصادر البيانات: يتطلب حساب هذا المؤشر توفير بيانات من أحد المصادر التالية:
أ. التعداد العام للسكان.
ب. تقديرات السكان حسب النوع.

د - أسلوب الحساب: نسبة النوع = عدد الذكور × ١٠٠
عدد الإناث

معدل النمو السنوي للسكان

أ - تعريف المؤشر: هو المعدل السنوي الذي يزداد به السكان (أو ينقص) داخل الحدود الجغرافية للدولة، ويعبر عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان.

ب - أهمية المؤشر: ١. التعرف على الوضع الحالي للسكان والتغيرات الحادثة فيه مستقبلًا وبالتالي يمكن مراجعة الخطط والسياسات السكانية في ضوء تلك التغيرات.
٢. يفيد في تقدير حجم الهجرة من خلال المقارنة بين معدل النمو ومعدل الزيادة الطبيعية.

جـ - مصادر البيانات: تعتبر التعدادات السكانية هي المصدر الرئيسي لحساب هذا المؤشر.

د - أسلوب الحساب: يتم ذلك من خلال أكثر من طريقة، ويعد أسلوب الصيغة الأسية هو الأكثر انتشارًا من خلال المعادلة التالية: $P_t = P_o e^{rt}$
حيث P_t = السكان في التعداد الثاني، P_o = السكان في التعداد الأول.
r = معدل النمو السكاني، t = الفترة ما بين التعدادين.

معدل المواليد الخام

أ - تعريف المؤشر: (هو متوسط عدد المواليد أحياء لكل ألف من السكان في لحظة زمنية محددة).

ب - أهمية المؤشر: ١. قياس أحد عناصر النمو السكاني وهو عنصر المواليد.
٢. معرفة مدى التغير في مستوى الإنجاب من سنة إلى أخرى.

جـ - مصادر البيانات: يتطلب حساب هذا المؤشر البيانات التالية:
١. التعداد العام للسكان، أو التقديرات السكانية في غير سنوات التعداد.
٢. الإحصاءات الحيوية للمواليد.

د - أسلوب الحساب: معدل المواليد الخام = عدد المواليد أحياء خلال سنة معينة × ١٠٠٠
إجمالي عدد السكان في منتصف السنة

معدل الوفيات الخام

أ - تعريف المؤشر: (هو متوسط عدد الوفيات لكل ألف من السكان في لحظة زمنية محددة).

ب - أهمية المؤشر:
١. قياس أحد عناصر التغير في النمو السكاني وهو الوفيات.
٢. يعطي صورة عامة عن مستوى الوفاة في المجتمع.
٣. معرفة التغير في الوضع الصحي من خلال تتبع التغير الذي يطرأ على المعدل سنويًا.

جـ - مصادر البيانات: يتطلب حساب هذا المؤشر البيانات التالية:
١. التعداد العام للسكان، أو التقديرات السكانية.
٢. الإحصاءات الحيوية للوفيات.

د - أسلوب الحساب: معدل الوفيات الخام = عدد الوفيات خلال سنة معينة × ١٠٠٠ / إجمالي عدد السكان في منتصف السنة

معدل الزيادة الطبيعية

أ - تعريف المؤشر: (مستوى التغير في إجمالي عدد السكان الناتج من عنصري الزيادة الطبيعية وهما المواليد والوفيات خلال سنة معينة لكل ألف من السكان في منتصف السنة).

ب - أهمية المؤشر:
١. التعرف على التغيرات في حجم السكان الناتج عن عنصري المواليد والوفيات وبالتالي يمكن تحديد البرامج والسياسات التي تسهم في تخفيض هذا المعدل.
٢. مقارنة معدل الزيادة الطبيعية بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يساعد في تقييم مدى كفاءة السياسات الاقتصادية في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

جـ - مصادر البيانات: يتطلب حساب هذا المؤشر البيانات التالية:
١. التعداد العام للسكان أو التقديرات السكانية.
٢. الإحصاءات الحيوية للمواليد والوفيات.

د - أسلوب الحساب: معدل الزيادة الطبيعية = عدد المواليد في سنة معينة – عدد الوفيات في نفس السنة × ١٠٠٠ / إجمالي عدد السكان في منتصف السنة

عدد السنوات اللازمة لمضاعفة السكان

أ - تعريف المؤشر: (هو عدد السنوات اللازمة ليتضاعف عدد السكان الحالي إذا استمر معدل النمو السكاني السائد في وقت معين).

ب - أهمية المؤشر:
١. على ضوء التعرف على عدد السنوات التي يتضاعف خلالها عدد السكان يتم وضع الخطط والسياسات السكانية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لمواجهة التغيرات السكانية خلال هذه السنوات.
٢. يفيد هذا المؤشر في معرفة أثر استمرار نفس معدل النمو السائد وتحديد القيم المرغوبة لمعدل النمو السكاني.

جـ - مصادر البيانات: يتطلب حساب المؤشر توفير بيانات عن التعدادات السكانية المتعاقبة.

د - أسلوب الحساب: يتم حساب المؤشر عن طريق المعادلة التالية: $D = \frac{\ln_2}{r}$

حيث: D = عدد السنوات اللازمة لمضاعفة عدد السكان.
$\ln_2$ = اللوغاريتم الطبيعي للعدد (٢).
r = معدل النمو السنوي.

توقع الحياة عند الميلاد

أ - تعريف المؤشر: (يقصد به متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد منذ ميلاده إذا تعرض لنفس معدلات الوفاة الموجودة لحظة ميلاده داخل حدود الدولة الجغرافية في لحظة زمنية معينة).

ب - أهمية المؤشر: لهذا المؤشر أهمية كبرى فيما يلي:
١. يعكس تقديرات توقع البقاء على قيد الحياة حسب السن والنوع وما يترتب عليه من وضع خطط مستقبلية.
٢. يعكس مستوى تقدم الخدمات الصحية والرعاية الصحية.
٣. يعكس مستوى الرفاهية التي يعيشها المجتمع بالدرجة التي تحميه من الأمراض التي قد تؤدي للوفاة.

جـ - مصادر البيانات:	- توافر أعداد السكان حسب العمر والنوع وهي إما من: أ. التعداد العام للسكان. ب. تقديرات السكان حسب العمر والنوع. - توافر معدلات الوفاة حسب السن والنوع وهي أما من: أ. الإحصاءات الحيوية. ب. المسوح المتخصصة مثل المسح الديموجرافي الصحي.
د - أسلوب الحساب:	١. بناء جداول الحياة وهي أكثر الفرق انتشارًا بين الديموجرافيين ويعتمد على بناء مجتمع افتراضي قوامة ١٠٠,٠٠٠ شخص ولدوا في وقت واحد ويتناقص هذا المجتمع إلى أن يتلاشى آخر فرد فيه بالوفاة فقط مع تثبيت باقي العوامل. ٢. استخدام البرامج الجاهزة مثل Mortpak حيث يتم حساب توقع البقاء على قيد الحياة على أساس معدل النمو بين السكان لفترتين زمنيتين مع معدلات الوفاة حسب فئات السن والنوع.

نسبة الأسر التي تتصل وحداتها السكنية بمصدر لمياه الشرب النقية وكذلك تتصل بشبكة الصرف الصحي

أ - تعريف المؤشر:	(هو نسبة عدد الأسر الذين تتوافر لديهم مصدر للمياه النقية للشرب وكذلك تتصل وحداتهم السكنية بمرفق الصرف الصحي بالنسبة لإجمالي عدد الأسر سواء على مستوى الدولة أو على مستوى منطقة محددة داخل الدولة).
ب - أهمية المؤشر:	يعتبر كمعيار لمدى توافر الجوانب الصحية التي تعطي انعكاسًا للعوامل البيئية التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا على التقدم الصحي والرعاية الصحية.
جـ - مصادر البيانات:	يتطلب حساب هذا المؤشر توفير بيانات عن: ١. التعداد العام للسكان والإسكان. ٢. المسوح المتخصصة مثل المسح السكاني الصحي.
د - أسلوب الحساب:	عدد الأسر التي يتوافر لديها مصدر لمياه الشرب النقية ومتصلة بمرفق الصرف الصحي ×١٠٠ إجمالي عدد الأسر - ويمكن حسابه لكل عنصر على حده بنفس الأسلوب.

الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الإنفاق العام للدولة

أ - تعريف المؤشر:	(الإنفاق العام على الصحة كنسبة من جملة الناتج المحلي الإجمالي في سنة مالية معينة).
ب - أهمية المؤشر:	لهذا المؤشر أهمية: حيث يوضح مدى حرص الدولة على تحقيق الأهداف القومية في مجال الصحة وذلك حتى يمكن معرفة قيمة ما ينفق على الصحة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ليساير ذلك الزيادة السكانية وما ينتج عنها من ضرورة المنفق على الصحة.
جـ - مصادر البيانات:	يتطلب حساب هذا المؤشر توفير بيانات عن من الميزانية العامة للدولة.
د - أسلوب الحساب:	الإنفاق العام على الصحة × ١٠٠٠ الناتج المحلي الإجمالي

Abstract

Ahmad M. A. Toimah, Urban Rural Balance, A Thesis submitted in fulfillment of the requirement of the degree of Doctor of Philosophy in Architecture - Urban Planning, Ain Shams University - Faculty of Engineering - Department of Urban Planning and Design.

Following the industrial revolution, the world rapidly turned towards urbanization. Urban centers represented the major means to achieve wide economic benefit which coincided with rapid industrialization. Ultimately rural decline, in face of this wide urban expansion, was one of the major features in most countries including Egypt, especially in the years following World War II. This could be attributed to a set of interactive relations between urban and rural areas. This rural decline coupled by urban problems, in addition to the development in communication and transportation, may lead to adjustments in the pattern of urban growth. Thus governments need to rethink the allocation of resources and investment between urban and rural areas.

It becomes apparent that there is a need to find a common language for communication and integration between urban and rural areas to achieve a balance between them. Urban rural balance can be defined as the state where the urban and rural population commensurate with the economic activities in both, with balanced and sustainable use of the resources. The unbalanced expansion of urban areas at the expense of rural areas is due to a set of economic and social policies, which could eventually lead to an urban distortion and result in a series of negative effects. This necessitates the need to find a balanced relationship between urban and rural development in the context of balanced regional development, to ensure coherence and integration between the development plans in urban and rural areas.

The purpose of this research is to address the issue of urban-rural balance through a series of statistical analyses of the components of the Egyptian urban-rural continuum. Thus the research will start by identifying the context and general conditions through which this balance can be achieved. In addition, the research aims to develop a set of indicators monitoring the situation of urban-rural balance, which can be used as guiding indicators for national and regional development plans and programs. The research argues the possibility of estimating the degree of urban-rural balance by objective values and relationships through a set of indicators, depending on sets of demographic, social, economic and spatial variables. This estimate can be updated periodically, and can help determining the paths of regional development and modification to achieve balanced regional development.

The research consists of seven chapters. The first chapter includes the introduction and review of the main definitions. Chapter two discusses the issue of regional development. In chapter three the analysis of the fundamentals of rural-urban balance is introduced. The fourth chapter reviews the international efforts and experience to achieve this balance. Both chapters five and six deal with the case study of the Egyptian continuum, and the analyses its balance. Finally, chapter seven concludes with the results, application of the urban rural balance indicators and spatial analysis of this application.

Keywords: Urban Rural Balance, Regional Development, Regional Indicators, Urban and Rural, Balanced Regional Development, Urban Development, Rural Development..

Ain Shams University
Faculty of Engineering
Department of Urban Planning and Design

Urban Rural Balance

A Thesis submitted in fulfillment of the requirement of the degree of Doctor of Philosophy in Architecture - Urban Planning

by

Ahmed M. Toimah
Assistant lecturer - Urban Planning and Design Department

Under the Supervision of

Prof. Dr. Youhansen Yehya Eid
Prof. Urban Planning and Design Department, Formar Vice Dean Postgraduate Studies and Research Affairs

Dr. Mohamed Abd El-Karim Salheen
Associate Prof. Urban Planning and Design Department

Cairo

November 2012